السجناء المعسرون

القضاء حصن أم خصم؟









كتاب الثامن

ديسمبر ٢٠٢٥

الأسبوع

أسبوعية.. سياسية.. عامة

٢٠٠٤ - ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة لـ «النداء» - ٢٠٢٥

اسم الكتاب: «السجناء المعسرون.. القضاء حصن أم خصم؟»
اسم الكاتب: مجموعة من الصحفيين والكتَّاب

الناشر: صحيفة «النداء»

إعداد وإخراج:
طارق السامعي

معلومات الاتصال:
موقعنا على الإنترنت: www.alndaa.net
البريد الإلكتروني: info@alndaa.net

النشر الإلكتروني:
رياض الأحمدي

تدقيق لغوي:
فائز عبده

الطبعة الأولى (ديسمبر ٢٠٢٥)
رقم الإيداع في دار الكتب اليمنية ( )



سامـــي غالـــب

كيف نجحت «النداء» في تحرير مئات السجناء؟

في ورشة عمل، في ربيع 2008، طلبت مني الدكتورة رؤوفة حسن، تقديم تجربة "النداء" في تغطية القضايا الحقوقية، لإعلاميات من وسائل إعلام حكومية وصحف أهلية ومعارضة.

اكتفت الدكتورة، وهي أستاذة مقتدرة في الإعلام، بمتابعة العرض، قبل أن تستخلص بأسلوبها الجذاب ما عرضته أنا. قالت إن نجاح صحيفة "النداء" في تحرير مئات السجناء على ذمة ديون وعهد وغرامات (السجناء المعسرين)، مرده تضافر ثلاثة عوامل؛ ميثاق شرف يضبط سلوك العاملين في الصحيفة، وصحفي مثابر، ومحام استثنائي يمكن الوثوق برأيه، واعتماد هذا الرأي أساسًا للتغطية ثم المتابعة.

(من أسف، فإن مؤسسة الدكتورة رؤوفة تعطلت بعد وفاتها في ربيع 2011. والكارثي أن أرشيف المؤسسة اختفى، ولذلك لم أتمكن من الرجوع إلى برنامج تلك الورشة المهمة وأوراقها وتاريخها).

كانت أسرة "النداء"، في 2007، تتسلح بميثاق شرف تم إقراره في أغسطس 2006؛ وكان الزميل علي الضبيبي قد تمكن من الاقتراب من القضية وتعقيداتها، مقدمًا بقالب إنساني مؤثر قضية "السجناء المعسرين" الذين هم في حقيقة الأمر "ضحايا" رجال القضاء والقائمين بتنفيذ القانون؛ ومحام قدير في مجاله هو الأستاذ نبيل المحمدي، لديه قراءته المسبقة لهذه القضية ومسؤولية جهات إنفاذ القانون في وجودها ثم تفاقمها عبر السنين.

والحاصل أنني سألت نبيل المحمدي مرتين في 2005 و2006،

عن قراءته كقانوني لقضية "السجناء المعسرين" وبقائهم في السجون المركزية في المحافظات سنوات بعد انقضاء مدد الحبس في العقوبات المنصوص عليها في الأحكام القضائية.

كانت إجابته قاطعة وحاسمة: إبقاء أي سجين في السجن رغم انقضاء مدة الحبس المعاقب بها، هو "جريمة موجبة للعقاب"!

في الأسبوع التالي لتصريح المحامي نبيل المحمدي، فوجئت برسالة من قرابة 20 سجينًا، يطلبون مني بصفتي رئيس تحرير "النداء"، التواصل مع الأستاذ نبيل المحمدي، ليكون وكيلهم في مقاضاة المسؤولين في النيابة العامة والداخلية ومديري السجون!

أذهلني الانقلاب الكامل في وضعية السجناء خلال أقل من شهر (أكتوبر 2006)، من باحثين عن مكرمات رئاسية في عيدي الفطر والأضحى، أو صدقة من تاجر ميسور، إلى أصحاب حق يطلبون من المحامي الذي شق لهم في تصريحه لـ"النداء"، دربًا إلى الحرية!

استجاب المحامي لطلب السجناء، وانضم إليه أربعة آخرون هم الأساتذة المحامون أحمد الوادعي وهائل سلام ومحمد علي البذيحي ومحمد المداني. وتشكلت هيئة دفاع عن "المحتجزين على ذمة غرامات وديون وعهد خاصة"، برئاسة الأستاذ القدير أحمد الوادعي.



كان هذا أبرز تطور حدث في أعقاب تحقيق "النداء". وهو التطور الذي دفع سلطة القضاء والحكومة بعد أشهر إلى التسليم بموقف الهيئة، والبدء بمعالجة أخطائها المزمنة في فهم القانون!

ومن أكتوبر 2006 إلى نهاية 2007، كانت قضية "المحتجزين على ذمة غرامات وديون وعهد"، تشغل الرأي العام، مع انضمام العشرات من المحتجزين (السجناء) إلى زملائهم بتوكيل هيئة الدفاع. وبدأ المئات في سجون أخرى يمدون أعناقهم أعلى قضبان السجون، ليروا مآل سجناء العاصمة!

كان الضغط الواقع على مجلس القضاء والنائب العام كبيرًا:

هناك الآلاف من اليمنيين من فئات متنوعة (بينهم تجار كبار) سجناء بسبب غفلة السلطة القضائية وركونها إلى تفسيرات خاطئة للقوانين ترتب عليها مآس للضحايا وأسرهم. والآن فإن رجال السلطة القضائية في حرج شديد، يبحثون عن مخرج لتدارك ما وقع!

النائب العام الأستاذ القدير عبدالله العلفي، اتصل بي في مكتبي، وقال لي إنه التقى الأساتذة المحترمين في هيئة الدفاع عن المحتجزين، ظهر اليوم، و"رأيهم سديد ولا غبار عليه"، لكن اعتماده، فورًا ودفعة واحدة، سيتسبب في فوضى وردود أفعال لا نعلم مداها، خصوصًا من الغرماء والدائنين!

أجرت هيئة الدفاع برئاسة الأستاذ أحمد الوادعي، لقاءات عديدة

بالنائب العام، ورئيس مجلس القضاء، ووزير العدل، وتوصلت في صيف 2007 إلى اتفاق يؤمن إنهاء العسف الواقع على "شوعي" ورفاقه منذ سنوات... وعقود.

غادر عشرات "المحتجزين" عنابر السجن المركزي في العاصمة، ولاستئناف حيواتهم. وفي السنوات اللاحقة سارت الأمور اعتياديًا طبق الاتفاق المبرم بين هيئة الدفاع ومسؤولي السلطة القضائية، وتم إطلاق المئات من المحتجزين والمحتجزات في السجون المركزية في صنعاء ومختلف المحافظات.

في يونيو 2011 توقفت "النداء" عن الصدور بعد حصار مكتبها من مسلحين موالين للرئيس الأسبق صالح. استمر الحصار، وبالتالي التوقف، حتى مطلع العام 2012 عندما صدرت التعليمات للمسلحين بالانصراف، فانصرفوا بعد وضع لمستهم الأخيرة على المكان؛ اقتحموا المكتب، ونهبوا كل ما يحتويه من تجهيزات، فتعطل نهائيًا إصدار "النداء" الورقي.

في سنوات التوقف (يونيو 2011 –سبتمبر 2022) عادت الجهات المختصة سيرتها الأولى، فأطلق الرؤساء مكرماتهم، وتصدق التجار بما يزكي أعمالهم، ومارس مديرو السجون المركزية سطوتهم على المحتجزين، واحتفت الصحف والمواقع الإخبارية بالمناسبة، تمامًا كما



● الزميل الراحل بشير السيد، سكرتير التحرير، يتوسط المفرج عنهما عبده شوعي وحسن الهتاري، مقر الصحيفة يوليو ٢٠٠٧

كانت الصحف اليمنية تحتفي بمكرمات الرئيس الأسبق!

هذه قصة نجاح نقدمها للقراء عمومًا، وللمشتغلين في الإعلام والقانون وحقوق الإنسان. وأجد لزامًا أن أتقدم بالشكر الجزيل لهيئة الدفاع برئاسة المحامي القدير أحمد الوادعي، وإلى النائب العام الأسبق الدكتور عبدالله العلفي. ولا يفوتني في ختام التقديم ذكر الدور المحوري للفقيد العزيز بشير السيد، يرحمه الله، الذي اضطلع من موقعه في سكرتارية التحرير، في الإشراف على الملف، وبذل العون للزميلين علي الضبيبي وهلال الجمرة، في إنجاز عملهما.



علـي حسـين الضبيبـي

موجز عن عوالم السجناء المعسرين

الصحافة الاستقصائية في إطارها الحقوقي مرهقة للغاية وأحيانا خطرة!

لكن هناك أمرين أساسيين يتكفلان بتوفير الأمان

لإنجاز هذه المهمة: الضمير المهني المؤسس على الصدق، والالتزام الصارم بنصوص القانون.

على مدى ثلاث سنوات من العمل الصحفي الميداني على ملف "السجناء المعسرين" في صحيفة "النداء"، لم يقع أن تجاوزت هذه الحدود.

كانت النيابات والمسؤولون في إدارة السجون المركزية (والاحتياطية) يشعرون -غالبًا- بنوع من الارتباك، وأحيانًا القلق من سلامة ومنطقية مضامين المواد الصحفية المنشورة بهذا الخصوص.

"النداء" حينها صحيفة أسبوعية، لكن بالنسبة لي -يوميًا- كنت أتقصى المواد الصحفية من الميدان.

كنت أعمل كل يوم: أنتزع الحقائق إما من داخل المنشآت العقابية المركزية، أو أقصد النيابات والإدارة المعنية في مكتب النائب العام، أو أذهب إلى بيوت عائلات السجناء: أستمع إليهم ولأحصل على الوثائق والصور. وهكذا كانت تكتمل الإحاطة بجوانب المواضيع وتكتمل القصص.

كانت الصحيفة تصدر زاخرة بالتفاصيل والقصص والمناشدات والصور (من) ولمصائر عشرات الأسر الذين طالهم الضرر الفادح

نتيجة الفهوم القاصرة لنصوص القانون وتطبيقاته لدى (بعض) المعنيين في دوائر النيابات ومسؤولي وزارة الداخلية.

لماذا!

لأن بقاء عائل هذه الأسرة أو تلك رهن السجن على ذمة ديون بعد انتهاء فترة العقوبة بالحق العام (أو لم ينص منطوق الحكم الصادر بالسجن من أساسه) جريمة تستوجب العقوبة.

زرت السجن المركزي بصنعاء في مطلع أكتوبر 2006 (رمضان) لأول مرة. ولحظتها كانت المهمة محددة، وفقًا لتوجيهات رئيس التحرير الأستاذ سامي غالب الذي أراد مني: التأكد من مدى مصداقية الأخبار الرسمية المتكررة سنويًا بخصوص المكرمة الرئاسية الرمضانية وتطبيقاتها على الواقع (بشأن الإفراجات السنوية عن ذوي الحقوق الخاصة ومن أمضوا ثلاثة أرباع المدة من العقوبة القضائية: كم العدد وما هي القضايا وكيف تتم عملية الإفراج).

أتذكر أن رئيس التحرير يومها ناولني خبر المكرمة الرئاسية المنشور في إحدى الصحف الأهلية، وقال لي: اقرأ هذا الخبر ستجد أنه ناقص " شوف إذا باتقدر تحصل على تفاصيل أوسع عن هذا الموضوع " !

كنت يومها محرر صفحة " قضايا الناس " كجزء من اختصاصي!

ولا بد من الإشارة إلى أن الصحيفة بداية السنة كانت أوكلت إليّ تحرير (والإشراف على) المواد ذات الطابع الحقوقي وعلى القضايا، بموجب التوزيع الذي أقرته أسرة التحرير في اجتماعها بداية السنة، حيث تم توزيع المهام واختصاصات كل صفحة على النحو التالي: علي الضبيبي يحرر صفحة "القضايا والحقوق"، بشير السيد "حوادث"، بشرى العنسي "بيئة"، سعادة علاية "تعليم"، طلال سفيان "رياضة"، جمال جبران "أدب وثقافة -شاشة"، وحمدي عبدالوهاب "أخبار البرلمان".

كانت مهمتي هي أصعب المهام بالنظر إلى تعقيدات القضايا الحقوقية وسلامتها القانونية، لكنني التزمت وواظبت على صفحة "قضايا"، واعتنيت بها أيّما اعتناء: بالصور والأخبار القصيرة وبالعروض المعززة بالوثائق والأسانيد لشكاوى الناس وهمومهم، وكنت أحرص على الصور كي تظهر الصفحة من الناحية الفنية والجمالية جذابة ولافتة.. وفي المرات التي تنعدم فيها الصور للصفحة، كنت أعرض القصص على الزميل الفنان فضل العقيلي فيضع لها الرسومات المناسبة تلخيصًا للفكرة، وما كان أروعه وأذكاه!

كانت صفحة "قضايا" تفيض بالقصص والتقارير الميدانية وبالأخبار والمناشدات القصيرة فتزاحم الصفحات الأخرى وأحيانًا تزيحها.

نشرت قصة ابن معيلي القابع في السجن المركزي منذ سنوات كوديعة، بدون أي حكم قضائي! وأنجزت تحقيقًا صحفيًا عن الأطفال بعنوان: "أطفال يشيبون في الشوارع". وكتبت عن جبران الكوكباني الذي يفترش الرصيف مع أخويه الصغيرين وسط البرد في عز الشتاء، وعن والدهم المقعد، وعن باص المتسولين والبلدية، وعن سجن الحتارش، وعن المعاقين ليلة العيد، وعن أطفال يمارسون أعمالًا شاقة وخطرة، وعن سجن "الجبي" بريمة، وغطيت مشاكل الأسواق المركزية، وزرت مرارًا حراج العمال في "القاع" وفي "شعوب" وفي "نقم"، لأكتب عنهم معززين بالصور.

ونقلت مشاكل الأراضي للرأي العام، وعن أوجاع المعلمين وهموم الطلاب، وعن سوق الدواء، وعن الكلاب الهائمة على رأسها في شوارع المدن، وعن حالات الأمراض النفسية وغياب المصحات. ووقفنا بالمرصاد لدعوات الزواج المبكر، وحوادث العنف المنزلي، وقضايا متفرقة عن السجون، وتجاوزات أقسام الشرطة، وأجريت تحقيقًا استقصائيًا مطولًا عن "كيف فخخت وزارة الإدارة المحلية موظفيها بأراض وهمية"، وعن عمال "التبغ والكبريت"، وغير ذلك مَن الأعمال الصحفية الميدانية الحصرية.

كل تلك المواد كانت تنشر عبر صفحة قضايا التي قادتني كخيط إلى



ملف " السجناء المعسرين " الذي أحدث دويًا من أول يوم.

مهمة أولى إلى السجن

ذهبت إلى السجن المركزي بصنعاء (أكتوبر 2006 -رمضان) لأجل الوقوف على قصة المكرمة الرئاسية، كما سبقت الإشارة إليها!

في اليوم الأول قصدت السجن زائرًا، وسألت من خلف شبك الزيارات أكثر من سجين، وأتحسس لعل وعسى أستطيع الوصول إلى حالة أو اثنتين من سجناء الحقوق الخاصة.

كنت خططت للفكرة في البيت، وكان لديّ نوع من العزوف عن الكتابة بشأن الحالات التي يتم الإفراج عنها بموجب المكرمة الرئاسية، لأن الجهات المعنية غالبًا ما تركز على قضايا الديات والأروش، وكانت نفسيتي لا تتحمس للخوض في القضايا الجنائية.

وأتذكر أنني صادفت من أول لحظة سجينًا مرعبًا ضخم الجثة ضخم الرأس أصلع من " حراز " .. كان هذا السجين يرفض الرد على استفساراتي ويحدق من بين الحديد في وجوه الزوار لعل وعسى يجد من يعرفه. وكان يلف وسط الصالة كالجمل الهائج بوجه غضوب

وعينين شاخصتين.

استوقفتني مهابة ذلك السجين الرهيب وطريقته في الحكي. كنت أود أن أعرف تفاصيل عن هذه الشخصية مدفوعًا بالفضول الصحفي الشغوف بهواية وصف الشخصيات.

كان يتجاهلني تمامًا كلما حاولت أن أفتح كلامًا معه، لكن عندما أخبرته بصوت منخفض بأنني صحفي، توقف عن الحركة، وانهمك معي في الكلام، وفهمت أنه يريد أن يوصل رسائل عبري.

كان يتوعد العميد علي حسن الشاطر إذا لم يسعَ إلى إطلاق سراحه، ويتهمه بالوقوف وراء عملية سجنه تحت وشاية كاذبة كما قال.

كان يطلق عبارات غاضبة كالرشاش وسط الضجيج، والرذاذ يتطاير من فمه مثل وحش قوي ذي أنياب ومخالب داخل القفص يرتعد غضبًا بحثًا عن فريسة.

كلما سألته عن السجناء الغارمين يرد علي: " اسمع أنا أحاكيك خيرة الله عليك أنت وحقك الغارمين، أنا عاد انفعك لو تكتب عليا.. " .

سألته: كيف السجن؟ فرد بالقول: قدو سجن! لكن المدير محترم وابن ناس!

وهكذا كلمتين ثلاث ويعود: روح إلى عند الشاطر انفعني انفعني وأنا عاد أضيفك لو خرجت!

سجين آخر. تركه حتى أكمل وقال لي: "السجن شمات ونموت جوع والمدير لا تصدق ملعون والدين"!

انصرفت أبحث عن آخرين يدلونني ولو على سجين واحد من سجناء الحقوق الخاصة من الذين ليس عليهم أية قضايا جنائية.

إشارة أولى إلى قسم التوبة

أتذكر أن سجينًا من "خولان" هو الذي أفادني عن عدد سجناء الحقوق الخاصة الذين تم تخصيص قسم كامل لهم: "قسم التوبة".

قال لي ذلك النزيل إن هذا القسم هو أفضل الأقسام داخل الإصلاحية المركزية بصنعاء، ويضم أصحاب القضايا (حقوق للغير، مديونين، غارمين في قضايا مدنية، أو تجار طالتهم لعنة الإفلاس). بينما ينزل كبار المجرمين وأصحاب القضايا الجنائية الجسيمة في قسم "الغفران".

وكشف لي أن عدد سجناء قسم التوبة بالمئات (الحقوق الغيرية)، ولم يكن بحوزتي قلم، لأن نظام السجن لا يسمح للزائرين بالكتابة، كما أنني لم أدخل بصفتي الصحفية أولًا، وإنما قصدت السجن بصفتي

زائرًا لشخص اخترعت له اسمًا.

ثم بعدها وجدت عددًا من سجناء " قسم التوبة " بفضل ذلك النزيل الذي كان يجلبهم إليّ من خلف الشباك، وحفظت ما سمعته منهم: أسماؤهم وأرقام الهواتف المنزلية لبعض أقاربهم (عشان تتسع لدي الرؤية وتكثر التفاصيل). سألتهم عن مكرمة الرئاسة أيَضًا.

والصراحة تقتضي أن أشير إلى أنني أيضًا كنت حريصًا من أجل الحصول عن تفاصيل شيقة عن مجتمع السجن وعوالمه وشخصية (وأوصاف السجين المرعب محفورة في رأسي). لذلك كنت أسألهم عن أقدم نزيل في قسم التوبة، وكم أمضى، وكم عمره، وما هي قضيته.

كانت الإجابات تتفق أن عبده شوعي هو الأقدم في عنابر " التوبة " ، وأنه من تهامة، وتحديدًا من " كعيدنة " ، ولم يعد أحد يزوره منذ سنوات بعيدة.

ثم أخبروني عن شخص آخر أكبر من شوعي سنًا، ويحل وراءه في المرتبة الثانية من حيث الأقدمية. وهذا السجين من بني مطر، اسمه الحاج القميحة، ويعتبر كبير المعلمين في ورشة النجارة، حيث لا يمكن الوصول إليه في تلك الساعة، إذ يكون منهمكًا في العمل. أما الثالث فهو " الأستاذ محمد " . وهذا الأخير كما كان يحلو لهم أن يطلقوا عليه، هو محمد السري، أستاذ اللغة الإنجليزية في الإصلاحية المركزية،

وهو مترجم السجن، ويعتبر كبير المعلمين في المدرسة (الميثاق)، حيث كان له مكانته المحترمة في السجن لأجل هذه الرتبة الاعتبارية، يقصده الزوار إلى الساحة الداخلية للسجن، وقد يُسمح له بالخروج للسلام على زائريه والجلوس مع الأسرة أو مع من يقصده زائرًا.

أمضيت في محاولة الحصول على أكبر قدر من التفاصيل عن سجناء الحق الخاص، وفي ذهني تتشكل قصص وصور لأكتب بشغف ليس فقط عن نزلاء الحقوق الخاصة، ولكن أيضًا عما لاحظت. وكان لدي شغف أن أكتب عن أشجع رأس في السجن.. لحظتها تزاحمت برأسي الأفكار والعناوين: راقتني فكرة الكتابة عن أغرب قضية في السجن، عن أقدم حالة دخلت السجن، وعن صاحب حراز؛ ذاك المرعب ذو الجمجمة الصلعاء، وعن عيونه الشاخصة ووجهه الغضوب، وعن تهديداته ويديه الغليظتين.. ويا كم تروقني (دائمًا) مثل هذه القصص، لا سيما عن عوالم السجن المثيرة للقراء.

(قال لي مدير السجن لاحقًا إن صاحب حراز هذا كان ينفذ هجمات على طريق الحديدة –صنعاء، ولم يتم القبض عليه بسهولة، وفي الليلة التي أوصلوه إلى السجن رافقته 9 أطقم ومصفحة، وعندما استلمه مدير السجن وجه الحراس أن يفتشوه بشكل دقيق، فنفذوا الأوامر،

ولم يعثروا على شيء لديه، فقال لهم المدير: الآن دوري أنا سأقوم بتفتيشه. قال المدير: فوجدت مفاتيح الكلابش تحت عطفات رقبة القميص.. وقال أيضًا: فعلًا هذا من أشجع السجناء، لكن هناك من هو أشجع وأجرأ منه).

ظللت ساعات أمام الشبك أتقصى وأتأمل وأبحث عن المزيد من المواضيع المثيرة. ومن خلف شباك الحديد كنت أحكي مع السجين تلو الآخر، وكنت أنتقل إذا ما لفتت انتباهي حالة ما، وذهني يرتب الأوليات في النشر (بما في ذلك -بالطبع- تقرير عن المكرمة الرئاسية والانطباعات عنها)، حتى كثرت الأفكار في رأسي.

كان موعد المغرب يقترب، ولأنه رمضان كانت الزحمة تشتد أكثر مع اقتراب موعد الإفطار.. كان الزوار بالمئات، وروائح الأكل تتدفق عبر الموائد الواصلة، والسجناء يتزاحمون في الغرفة حول نافذة استلام الأغراض.

أمضيت وقتًا طويلًا، ولم يعد هناك وقت، فقررت المغادرة تحت ضغط الحراس الذين ينظمون عمليات الزيارة، ويضغطون لأجل إتاحة الفرصة للزائرين الجدد: خلاص يكفي.. خلاص يكفي.

غادرت برأس ممتلئ بالأفكار على أمل المعاودة في اليوم التالي، ولكن غدًا سوف أعود كصحفي، وليس بصفة زائر هكذا قلت.. بل:

هكذا خططت!

زيـــارة جـديـدة للسجن

في اليوم التالي عدت مجددًا إلى السجن، وحاولت الدخول باعتباري صحفيًا أراد أن يزور الإدارة، فاعترضته البوابة معتذرين، وأعطوني رقم مدير السجن العقيد مطهر الشعيبي الذي أجاب عليّ عبر الهاتف: "ممنوع الدخول يا صحفي، انتظرني عند البوابة.. أنا في الطريق.. ربع ساعة وأنا عندك".

وصل المدير على سيارة "جيب" حديثة مع مرافقيه، ثم توقف أمام حراسة البوابة يسأل بحزم: أين الصحفي! فقلت: أهلًا يا فندم، موجود!

قال: تعال إلى مكتبي هناك، وأشار بيده إلى الدور الثاني أمامنا.

وفي مكتبه أراد العقيد الشعيبي أن يفتح معي تحقيقًا، أو ربما أراد أن يختبر تماسكي، قائلًا للمرافق: هات الورقة، وانتزع القلم من جيب كتفه المرصع بالرتب، قائلًا: أيش اسمك؟ من أرسلك؟ ما قد معانا! هذا سجن مش صالة أعراس!

أجبته مباشرة: اسمي فلان، وأنا من صحيفة "النداء"، ومهمتي تنحصر في الوقوف على تفاصيل بشأن مكرمة رئيس الجمهورية، وسلامتك.

هنا أعاد القلم إلى مكانه، وسحب الورقة جانبًا، وقال: شوف يا ابني إحنا جهة حكومية نتبع وزارة الداخلية، وأي استفسارات بإمكانك أن تذهب إلى هناك أو إلى مكتب النائب العام.

قلت له: لكن يا فندم أنا زرت السجن أمس، ووجدتهم يشكون من ضعف التغذية ورداءتها في السجن، خصوصًا ونحن بشهر رمضان... فاستُفز.

وأنا قصدت استفزازه للدفاع عن نفسه أمام هذا الطرح، لا سيما وكنت قد سمعت ولاحظت الجهود الجبارة للإدارة في ما يتعلق بالنظافة وقوة الانضباط والنظام العام في السجن، وبعض السجناء القدامى أخبروني: مقارنة بالذين سبقوه الوضع اليوم في السجن أفضل بكثير من زمان.

استغرب المدير: كيف دخلت! من سمح لك.

ضحكت وقلت له: أنا جيت أزور واحدًا من أصحابنا!

قال المدير: "شوف الذين اشتكوا أنهم جاوعين كذابين وأنا أتحدى من يقول إن هناك تقصير بشأن الغذاء أو الأدوية أو الفرش وغيرها.

وإذا لديك استعداد نقوم بلفة إلى المطبخ العام أنا مستعد أرافقك وتشوف بعينك " !

كانت سعادتي غامرة بهذا الرد. لكن ومع ذلك حاولت أن أتماسك أمام هذا العرض المغري بالنسبة لصحفي تنفتح أمامه بوابة أكبر السجون المركزية في البلاد.

قلت له: إذا أنت متأكد وواثق من كلامك، فأنا سأكتب الحقيقة وأدحض مزاعمهم!

نهض من مكانه وقال: هيا. وصاح: أين فلان وفلان وفلان...؟ وهؤلاء الذين نادى عليهم هم من حراسته اللصيقة، ومدير مكتبه. وأضاف إليهم بعض الجنود الأعفاط.. وفهمت لحظتها أن على مدير السجن أن يحتاط إذا ما أراد أن يدخل إلى قلب السجن، ويختلط مع آلاف السجناء والمجرمين.

عبرنا البوابة الأولى ثم الوسطى، ثم دلفنا نحو الساحة الواسعة بحجم ملعب، ثم انعطفنا يسارًا نحو مغسلة مركزية (ملابس وفرش) بداخلها شابان، وبمحاذاة الباب يقبع رجل عاقل في الستينيات من عمره، أنيق المظهر، قاعد على كرسي أبيض، وبيده مسبحة طويلة، وعندما عرفت أن هذا هو التاجر علي حمود الحميضة -صاحب معرض القادسية للسيارات الأشهر، في التسعينيات، الذي أعلن إفلاسه- ازدحم ذهني

بالكثير من الصور عن ذلك المعرض وسياراته الفخمة والحديثة " الشبح ودم الغزال وصوالين ليلى علوي الساحرة " .

وقعدت إلى جوار الحميضة أسأل بشكل سريع عما يمكن أن أحصل على إجابات مثيرة لصياغة تقرير شيق أو قصة صحفية عن واحد من أشهر رجال الأعمال من قلب السجن! وكيف تعرض للإفلاس في يوم وليلة، وبات هنا! بل ويملك المغسلة المركزية حيث يقوم بكوي الملابس بنفسه.

والحق أن هذه الحالة كانت من أشد الحالات تأثيرًا في نفسي، لأن الحاج علي الحميضة ذلك الودود الكريم والمضياف لم تصنف قضيته في خانة النصب أو الخيانة، وإنما تعرض للإفلاس، وكان مسجونًا رغم أن الحكم الصادر بحقه لم يقض بسجنه، حسب قوله! ولكن كما أفادني مدير السجن لاحقًا " كانت حياته مهددة بالخطر خارج السجن من آل طعيمان " . وقد نشأت بيني وبين علي الحميضة صداقة لم تنقطع إلى أن توفي في السجن 2013 تقريبًا، ومنذ تعرفت عليه كنت ازوره كلما ذهبت إلى السجن، وكنت أتصل به أو يتصل بي، ثم إنني كتبت عن هذا السجين الشهير مرارًا، وأكلنا معًا، وخزنا مرتين في غرفته الصغيرة بجوار المغسلة، حيث سريره والفراش الأنيق والرف الخشبي أمامه

محملًا بأفخر ماركات العطور الباريسية.. وكانت تأتي الحميضة أفخر الماركات من الأكوات والقمصان العالمية هدايا من أصدقائه الأوفياء، وأولهم التاجر "الخرباش" كما قال لي.

كان يداوم نهارًا في المغسلة، وقبيل المغرب يعود إلى عنابر قسم التوبة كواحدٍ من نزلائه المعسرين. وأذكر أن من بين ما قال لي أنه أهدى إلى رشاد العليمي سيارة مرسيدس عندما تخرج من الكلية في مصر، وعندما سألته: هل لايزال الدكتور العليمي يذكرك؟ قال: نعم ما يقصر (كان العليمي يوم قابلت الحميضة داخل السجن، وزيرًا للداخلية).

لم يمتد الوقت سوى دقائق حتى أخذني أحد أفراد حراسة المدير: هيا الفندم منتظر يا صحفي. ولحقنا المدير إلى المطبخ المركزي، وقد أدهشني مستوى النظام والنظافة ومستوى التجهيزات الضخمة والمكائن.

فريق يقطع البصل، وآخرون يقطعون الطماطم، وثلاثة يغسلون الأرز في قدور كبيرة، وهناك شخص آخر عاقل (62 سنة تقريبًا) يقشر البطاط، سألته: كيف أنت؟ رد بابتسامة أهل الريف وبساطتهم، وسنه الملبسة بالذهب تلمع: "أنا صالح المحمي، ولي في السجن 10 سنوات".. تعجبت وسألته: "هل أنت سجين؟"، رد بابتسامة أيضًا: "أيوه.. وما بنقل لك".

لم أكن أعرف أن السجناء يشاركون في طهي الطعام، ويزاولون

أعمالًا متعددة المهن داخل السجن، وأن فيهم تجارًا ورجال أعمال ومشاهير.

صالح المحمي كان يعمل ميكانيكيًا في ورشة السجن، وكنت لا ألتقيه إلا وهو مرتدٍ بدلة الميكانيكيين. وكان هذا السجين -على بساطته- شجاعًا جدًا ووفيًا أيضًا لدرجة أنني وجدته ذات مرة بالصدفة، وهو يدفع عربية اللحام خارج السور الشمالي للسجن، قادمًا من مبنى الإدارة العامة للسجون، وخلفه جندي، وهو عائد من مهمة مرتديًا بدلة معلمي اللحام.

إنها لحظة مثيرة للغاية! وعندما عرفته وعرفني وسألته باندهاش: "متى أفرجوا عنك يا عم صالح؟!"، قال: "ما بلا خرجت ألحم البوابة وراجعي بقعتي!". ولم أكد أصدق أن هناك سجناء يمكن أن يخرجوا في مهمة شغل، ويعودوا بكل وفاء!

نعم، ولكن لا يكادون يعدون بالأصابع، وصالح المحمي أحدهم.

في المطبخ، قال لي المحمي إن أسرته (زوجتين وبنتين) انتقلت من خارف إلى صنعاء، وتسكن في بيت بجوار السجن، وقد زرتهم إلى البيت (لاحقًا).

كتب عن صالح المحمي وفقًا للقانون حتى غادر السجن، وافتتح ورشة سمكرة ومكانيك خارج السور بالقرب من السجن، وكنت كلما ألتقيه يقول لي: هيا أيحين عاتصدم بالسيارة وتديها أسمكرها ولا تدي قرش؟ فأضحك وأمضي شاكرًا له، وغير متحمس لهذا العرض!

لحظة رعب حقيقية ونادرة

غادرنا -المدير وأنا- متماسكين بالأيدي والحراسة خلفنا باتجاه السجن وأقسامه وعوالمه الحقيقية، ثم عبرنا البوابة إلى الأقسام الداخلية والعنابر.

هناك حيث السجن يموج بآلاف البشر. لقد شعرت بالرعب الحقيقي، بخاصة عندما دخل المدير للتو باتجاه طارود طويل مظلم مكتوب على بابه: قسم خاص بالتحقيق ومن هم قيد المحاكمة! دخل المدير وأغلقوا وراءه الباب، وأنا بقيت وسط الأمواج المتدافعة من البشر المختلطين في قضايا وجرائم من كل صنف، وفي تلك اللحظة خطرت ببالي أمور كثيرة: أولًا خشيت أن ألتقي السجين الحرازي المرعب الذي رفضت التفاعل

الإيجابي معه. ومن ناحية أخرى حضرت برأسي قصص (فيها نوع من المبالغة) عن السجن المركزي، سمعتها وأنا طفل، تقول بأنه لو حصل ودخل شخص زائرًا إلى السجن، ونسي بطاقة الدخول، فسيبيت في السجن، وقد يمكث أسابيع ولن يخرج إلا بمعاملة شاقة! وذاك محض خيال!

وأنا وسط الصراخ والزحمة رأيت 6 شبان أعمارهم في العشرينيات، معلقين بأيديهم في كلابيش إلى الأعلى، وظهورهم مستندة إلى الشبك، لكنهم لا يكفون عن ركض هذا وزبط ذاك، وهم يكركرون غير مكترثين، ويتبادلون الشتائم بكل ميوعة واستهتار!

وكان المدير عندما دخل إلى الطارود المظلم سحب معه سجينًا محلوقًا نصف شاربه ونصف رأسه، وكان هذا السجين مقعدًا على عربة مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أفادني المدير فيما بعد أن هذا الشخص من مدمني المخدرات، وأن هناك من يهرب إليه الحبوب داخل جفنة العصيد.

خرج المدير بعد عشر دقائق وهو يتلفت ويسأل: أين الصحفي؟ واتجه نحو أصحاب الكلابيش الستة المعلقين بالأيدي، وخنق اثنين منهم بكلتا يديه، وأمر برفع حلقة الكلبش إلى أعلى (قال لي بعد خروجنا إن هؤلاء الشبان الأوغاد من عصابة مسيك)!



الوقت لحظتها عصر رمضان، والميكرفون له دوي عبر سماعات فخمة في كل الأقسام، حيث ينادي بأسماء المطلوبين للزيارة، ومن يسمع اسمه سيكون عليه التوجه إلى غرفة الزيارات البعيدة باتجاه الغرب بمسافة مئات الأمتار.

هدأت عندما عاد إليّ المدير، وعدت للانشغال والبحث والسؤال عن نزلاء قسم التوبة (المسجونين على ذمة حقوق غيرية، وهم يصنفون ضمن خانات من انتهت فترة محكوميتهم بالعقوبة، أو ضمن من لم تنص الأحكام القضائية عليهم بالسجن، وإنما بالسداد.. وفي هذه الحالة يجب أن يحالوا إلى قاضي التنفيذ، ولا يجوز التنفيذ على جسد المدين. وفي كلا الحالتين: بقاؤهم رهن السجن مخالف للقانون).

المثير والأكثر فداحة أنني وجدت سجناء لم تصدر بحقهم أحكام قضائية من الأساس، وإنما أودعوا في السجن بموجب توجيهات لشخصيات نافذة في الدولة ومسؤولين، مثل حالة ابن معيلي الذي أودع السجن المركزي بطلب اللواء غالب القمش، وسجين آخر بتوجيه من الشيخ عبدالله الأحمر.

وبينما كنت منهمكًا في البحث عن الثلاثة الذين سمعت بأنهم أقدم نزلاء قسم التوبة: عبده شوعي والقميحة والسري، وجدت الأخير بالصدفة خارج الأقسام، واقفًا بمحاذاة السرداب الطويل الذي يمر عبره السجناء باتجاه شباك الزيارات يسارًا.

رجل أنيق في الستينيات من عمره تقريبًا. كان يقبع في السجن منذ 13 عامًا على ذمة مديونية قدرها 30 ألف دولار، إثر نكبة خارج إرادته، كما قال. وأضاف متحسرًا: "لو كنت خارج السجن بما أحمله من مؤهلات وقدرات، كنت سددت المبلغ كاملًا". وأضاف: "السجن ليس حلًا في قضايا المديونيات"!

وكلامه منطقي من الناحية العملية. والحقيقة أن هذه معضلة كانت تواجه -ولاتزال- جهات الضبط والإنصاف القضائية وقضاة التنفيذ، وتؤرقها. ولطالما كان المعنيون سواء في النيابات أو في إدارة السجن، يتساءلون: "وأصحاب الحقوق الخاصة من يعيد لهم أموالهم؟"!

لا تملك أية جهة جوابًا ناجزًا من شأنه التنفيذ لإعادة الحقوق المرتبطة بالديون أو حالات الإفلاس والعجز الكلي.

المسار القانوني في حالته الطبيعية أن يجري إحالة ملفات هذا النوع من قضايا الحقوق (المدنية) إلى قضاة التنفيذ.. وهناك تحديدًا كانت الأمور تتعثر!

في حالة السري (السجين يومها) كان يفترض تفادي تبديد عمره في السجن كل هذه السنين، فالرجل حاصل على ماجستير لغة إنجليزية من جامعة جورجيا، عام 85.. وعندما دخل السجن كان شابًا قويًا. كان بالإمكان -وبنظر قاضي التنفيذ- أن يمضي في تقسيط المبلغ المحكوم

عليه لصاحب الحق (تاجر شهير)، وفق إجراء ضامن، بدلًا من الرمي به في السجن والتنفيذ على جسد المدين.

خلال سنوات السجن تعرضت أسرته لمضاعفات نفسية، وضاعت منه أهم مرحلة عمرية في حياته، ولم يستفد منها المحكوم له ولا المحكوم عليه.. كان السري يعمل في السجن أستاذًا للغة الإنجليزية، ومترجمًا ومشرفًا على مدرسة "الميثاق". وكان بالإمكان أن يؤدي كل هذه الأعمال وهو خارج السجن، ويقسط سداد المبلغ المدين به.

وقد كتبت عنه مرتين حتى غادر، لكن ليعود إلى بيته وقد توفيت الزوجة بمرض القلب قبل أشهر من إطلاقه، وخسرت الأسرة أمورًا كثيرة.

كان عبده شوعي النشري أقدم سجناء الحقوق الخاصة. وهو شخص بسيط يقترب من السبعين، وينحدر من مديرية كعيدنة غربي محافظة حجة. كان محكومًا عليه بست سنوات، وإعادة منهوبات، لكنه أمضي 18 عامًا في السجن. وكنت أنظر إليه ضمن أكثر الحالات مأساوية لاعتبارات تتعلق بمدة السجن الطويلة، وبكون لا أحد يزوره، والأكثر فداحة: تشظي الأسرة وتفرقها.

كتبت عنه مرارًا، والتقطت له صورتين من وسط السجن بعد مراشاة

المدير.

مكالمة خاصة من النائب العام

وقبيل إطلاق سراح عبده شوعي النشري، تلقيت مكالمتين هاتفيتين؛ الأولى من فضيلة النائب العام الدكتور عبدالله العلفي، والأخرى من مدير السجن المركزي، حيث أخبرني الأول بقرب موعد إطلاق عبده شوعي: "سيتم إطلاق صاحبك عبده شوعي هذا الأسبوع، وعليك أن تتابع إدارة السجون كي تحضر إذا أردت يوم الإفراج عنه".

وأما الثاني (مدير السجن) فاتصل بي في اليوم التالي: "ها يا ضبيبي تعال بكرة استلم عبده شوعي ووصله إلى بلاده، أو شوف لو تعرف أحد من أقاربه".

كان هذا الخبر من أسعد الأخبار التي تلقيتها طوال فترة الشغل على ملف السجناء المعسرين، رغم أن هناك أخبارًا أخرى سعيدة.. وفي الموعد المحدد اتجهت إلى السجن رفقة عدد من الزملاء الذين انتظروني في باحة "الإصلاحية المركزية"، بينما اتجهت أنا ومدير السجن إلى الداخل لمتابعة إجراءات الإفراج الأخيرة.

وفي الداخل كان السجناء يودعون واحدًا من أقدم وأشهر السجناء. بدا الرجل (عبده شوعي مبروك النشري) مدووشًا حيث "يخافس" هذا السجين إلى أذنه، وينادي على آخر بلهجة تهامة التي لم يفقدها: "أنا راكن أليك يا حسن.. تابع لي أمديون"!

تخطى شوعي البوابة الداخلية للسجن وهو لم يصدق، ثم عبر عقبة "الوسطى"، وأمام البوابة الرئيسية (الخارجية) والشمس حارة، سجد هذا السجين للشكر على الأسفلت الحار. كانت الدموع تنهمر من عيونه، وكانت عيوننا أيضًا مشرغة بالدمع، بخاصة عندما حاولنا اختبار مهاراته في الجري، ولم يستطع ذرع خطوات واسعة.

أخذناه في تاكسي إلى مكتب الصحيفة، ومن هناك إلى المطعم، ثم إلى الفندق الذي أمضينا فيه يومين رفقة أقدم سجناء الحقوق الخاصة في اليمن. وكان الغرض من هذا التأخير أن يحضر حفل تكريم خاصًا بهذه المناسبة في اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

الظريف في الأمر أنني وجدت بعد أشهر أن عبده شوعي كان أحد المستثمرين داخل السجن، حيث كان يملك مطعمًا داخل السجن للحم المندي والحنيذ المروعي!

كان مستأجرًا محلًا من إدارة السجن، ويزاول بنشاط مهنة الطبخ: يدفن اللحم المروعي ويقدمه مع الأرز، ولديه عدد من العمال.. لحظتها تذكرت: لماذا لم يغادر عبده شوعي -كما يفعل البقية- على نحو مستعجل، حيث لم يطلع من وسط العنابر إلا بشقً الأنفس، وبعد أن أرسل له المدير مهددًا إياه بالزنزانة "إذا لم يحمل أدواته ويطلع الآن".. وتذكرت تلك الجملة التي نادى بها شوعي على أحد السجناء: "تابع لي الديون"!

العودة الظافرة إلى الصحيفة

كانت زيارتي للسجن لأول مرة مثمرة. وكان التحقيق مثيرًا يومها عندما استعرضته في الصحيفة على صفحتين تحت عنوان: "منفى الغارمين"! معززًا بالصور والقصص والتفاصيل الشيقة، ومرفقًا بجدول يحوي عشرات الأسماء وسنوات المحكومية.



إشادات كثيرة ومكالمة غاضبة

وجاءت إجازة العيد بعد أسبوعين على نشر التحقيق، فأصبح العيد عيدين.

في العيد تلقيت إشادات واسعة، واتصل بي العديد من الهامات: مسؤولين ومحامين وزملاء صحفيين كبار: نبيل الصوفي، جلال الشرعبي، فيصل مكرم، محمد الغباري، جمال عامر، ماجد المذحجي، نايف حسان، وجمال أنعم.

والحق أن الصدى الذي أحدثه ذلك التحقيق كان واسعًا ومفاجئًا لي. لقد أحدث دويًا على كل المستويات: قضائية وحقوقية وقانونية واجتماعية. فعلى المستوى القانوني كان التصريح -أو الإفادة القانونية- المركزة والدقيقة للمحامي المرموق نبيل المحمدي، التي نشرها رئيس التحرير في العدد التالي مباشرة، ضمن تداعيات ذلك التحقيق، كان وقعها قويًا على هامة رجال العدالة والمسؤولين المعنيين في وزارة الداخلية.

المحامي نبيل المحمدي أفاد بأن إبقاء الشخص المحكوم رهن السجن بعد انقضاء فترة عقوبته " جريمة موجبة للعزل الوظيفي ومعاقب عليها بالسجن 3 سنوات " .

وقال إن من حق السجين الذي انتهت فترة عقوبته ولم يفرج عنه، أن يقاضي مدير المنشأة (السجن)، كما أن القانون يمنحه الحق في تحريك دعوى مدنية " بطلب تعويض مالي ضد وزير الداخلية باعتباره متبوعًا، وبالتالي مسؤولًا مدنيًا عن أعمال تابعيه " !

وحيال وجود معسرين انقضت مدة عقوباتهم بالسجن، إلا أن الأحكام القضائية الصادرة بحقهم تشترط عدم الإفراج عنهم إلا بعد وفائهم بالحقوق المدنية المحكومين بها، أكد المحمدي أن من غير الجائز للنيابة العامة أو المسؤولين في المنشأة العقابية الاعتداد بما قرره الحكم القضائي من تعليق الإفراج عن المحكوم عليه على الوفاء بالحقوق المدنية المحكوم بها. وأضاف: " في حال وجود حكم قضائي متضمنًا هذا الشرط، فإن القاضي يساءل عن خطأ جسيم فادح في أهليته لولاية القضاء " !

وكانت الصحيفة -عقب التحقيق- تلقت رسالة من سجناء الحقوق الخاصة بصنعاء، ناشدوا فيها رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، النظر إليهم بعين الرحمة والشفقة، كون فترات العقوبة المحكوم بها بعضهم قد انتهت، وزادوا عليها سنوات مضاعفة.

وإذا كانت الاتصالات عقب ذلك التحقيق من رئيس التحرير



والزملاء والمسؤولين والمحامين، تركت في نفسي الكثير من الارتياح، وأثـارت لـديّ الكثير من الاشتياق لمواصلة العمل على هذا الملف الإنساني الكبير، فقد تلقيت اتصالاً آخر أفزعني.

اتصل بي مدير السجن العقيد مطهر الشعيبي، وهو منزعج للغاية. قال: "تدري يا ابن الضبيبي أن حقك الموضوع أثار ضجة كبيرة". وأفاد بأن مدير مكتب رئاسة الجمهورية اتصل به (بمدير السجن) وهو منزعج من (وكيف) تم السماح للصحفي بالدخول إلى عنابر وأقسام السجن.

حاولت أن أهدئ مدير السجن مؤكدًا بالقول: "لا يمكن أن أرضى أو أتسبب بأي ضرر قد يلحق بك بسببي، وبإمكانك أن تكتب توضيحًا وننشره بعد العيد، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن نرضى بضررٍ عليك جراء تعاونك"، فتقبل وهدأ.

حاولت أن أؤسس لعلاقة جيدة مع مدير السجن المركزي، وألا أستقصده بأي نشر قد يزعجه.

والحق أنه كان عند مستوى مسؤولية رجل الدولة القوي والضابط الأمين، بصرف النظر عن أخطاء أو تجاوزات عارضة، فقد رد عليّ ذات مرة بحزم عندما طلبت: حاول أن تكون لطيفًا! وكان لحظتها غاضبًا ويتوعد أحد النزلاء، فرد عليّ بعد التفاتة حاسمة

نحوي: "أنا مدير سجن، ولست مدير مدرسة.. أنا أتعامل مع قتلة ومجرمين"!

لاتزال هذه الجملة تدوي في رأسي لدلالاتها العميقة وقوتها. وتذكرت أيضًا أن السجن كان شيئًا قبل مطهر الشعيبي، وصار شيئًا آخر بعد استلامه.

زرت الشعيبي بعد عودتي من إجازة العيد ذاك، وجلست معه في مكتبه، وكان منزعجًا في البداية، لكن سرعان ما تلاشى ذلك الوجوم من خلال استعراضاته لأهم الانشطة والمشاريع التطويرية للسجن، التي قام بها فور وصوله. وقد اعتبرتها فرصة، فطلبت منه: لماذا لا نزور المستوصف ومخزن الأدوية؟ وأثناء تلك الجولة طلبت منه أن نزور سجن النساء، واستجاب، فدخلت سجن النساء، وكتبت عنهن، ثم دخلته مرة أخرى لاحقًا، وكتبت عن اللاجئات الإثيوبيات وصوماليتين!

وأذكر أنه قال لي يومها إن وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي، رشحه أكثر من مرة ليكون مدير أمن محافظة عدن، إلا أن الرئاسة رأت أن المصلحة تقتضي "أن أبقى مديرًا للسجن المركزي هنا".

بعد تلك الجلسة والجولة على المستوصف وقسم النساء، اتجهت إلى بيت أحد السجناء وأعطيته نسخًا من الصحيفة لعددين، وطلبت منه أن يوصلها إلى سجناء قسم التوبة.



وعندما قرأ السجناء التحقيق تم التفاعل معه، وكثفت تواصلاتي بعوائل المعسرين، وارتبطت السجون المركزية كلها بالصحيفة (ومازلت أحتفظ بمذكرة أرقام هواتف أقارب السجناء، وبكشوفات تفصيلية وبعض الوثائق عن معظم الحالات التي تم النشر عنها. بل لاتزال بحوزتي عشرات الصور عن حالات إفراج فردية وجماعية كانت تقديراتي يومها تقتضي عدم نشر الصور من أجل نجاح قصة سير هذا الملف وتفاعلاته ونتائجه المتواصلة على نحوٍ إيجابي).

النشر المتواصل أو السير على الحافة

تواصل النشر أسبوعيًا، وبشكل موسع، وتفتحت آفاق كثيرة في هذا الملف. ولولا التخصص الدقيق في إطار سجناء الحقوق الخاصة (القابعين بالمخالفة للقانون بعد انتهاء محكومياتهم)، لكنت انزلقت في الكتابة عن قضايا جنائية، لكثرة ما كنت أتلقاه من رسائل وملفات للكتابة عنهم.

وصلتني رسائل كثيرة وخطابات من داخل السجن، وكشوفات

بعضها دقيقة وبعضها -من خلال التحري والفحص والتدقيق- غير صحيحة.

والأكيد أنني ما كنت أنشر إلا ما هو محض حقيقة.

ربما كانت الغلطة الوحيدة والبسيطة -وليس خطأ قصديًا- الذي وقعت فيه عندما نشرت قصة أحد السجناء تحت تأثير الانفعال الإنساني، قلت: "إن عضو النيابة "ع.ع.ج" لا يريد الإفراج عنه ربما كونه يريد شيئًا آخر"!

ولم يمر أسبوع حتى وصلني إلى الصحيفة إشعار من نيابة الصحافة والمطبوعات بالحضور للرد على شكوى هذا القاضي عضو النيابة.

قدم شكوى مطولة ضدي إلى نيابة الصحافة والمطبوعات بزعم الإهانة والتعريض به والإساءة إليه كقاضٍ... والخ.

وللأمانة فقد كان رئيس التحرير عند مستوى المسؤولية والوفاء عندما ذهب معي أكثر من مرة إلى نيابة الصحافة، وحضر معي جلسات التحقيق، وكان مستعدًا لكل الاحتمالات، بما في ذلك التوقف معي إذا ما قررت النيابة حبسي. ثم إن هذه الشكوى ظلت مفتوحة شهورًا، وتم استخدامها كأداة ضغط كلما تكاثف النشر.

حاولت النيابة العامة أن تتوسط بشأن إغلاق هذه الشكوى المرفوعة

ضدي، وعدم تحويلها إلى المحكمة، لكن في إطار ما يشبه المساومة (ضمنيًا)، غير أنني لم أرضخ، لأنني كنت أعمل في الإطار الصحيح، ولم أستقصد إهانة القضاء بأية حالٍ من الأحوال.

اختصارًا، أثمرت كل تلك الجهود المتضافرة بين تواصل النشر المعزز بالضغط القانوني من قبل فريق هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، المكون من أصحاب الفضيلة المحامين: أحمد الوادعي -رئيسًا، نبيل المحمدي، هائل سلام -ناطقًا باسم الهيئة، محمد المداني، ومحمد البذيجي، أثمرت هذه الجهود كلها في تحريك واحد من أهم الملفات الإنسانية (السجناء المعسرين)، ونتج عن ذلك -خلال الأعوام 2006 و2007 و2008- أن حصلت أكبر عمليات إفراج في تاريخ السجون المركزية من عموم محافظات الجمهورية. وكانت تجري عمليات إطلاق سراحهم دفعًا دفعًا، حتى بلغ عدد المفرج عنهم بين العامين الأولين 1300 سجين من مختلف الإصلاحيات المركزية في عموم البلاد (طبقًا لإحصائياتنا الشخصية، وتطابقًا مع كشوفات الإدارة العامة للسجون).

وقال لي نائب مدير السجن المركزي بعد ذلك في إحدى زياراتي (لاحقًا) للسجن: "أمانة يا ابن الضبيبي إنك برحت السجن برح".

وأضاف: "تصدق أن هذا وفّر على الدولة الكثير من الصرفيات والنفقات التي تصرفها سنويًا عليهم"!

ولا أستطيع أن أنسى تلك المرات التي كنت أستقبل في مكتب الصحيفة بعض السجناء الذين غادروا السجن، واختطوا طريقهم إلى مكتب "النداء" من تلقاء أنفسهم قبل ذهابهم إلى منازلهم.

وكانت لحظة مثيرة عندما اتصل بي الحاج القميحة لحظة الإفراج عنه، يسأل عن عنوان الصحيفة، لتقديم الشكر والامتنان، ومعه عدد يزيدون على العشرة من المفرج عنهم للتو.

وعندما وصلوا إلينا وعلى أكتافهم الحقائب والبطانيات، فالتقطنا معهم الصور: سامي غالب ومحمود ياسين وبشير السيد -رحمه الله- وأنا.

كانت سعادتي غامرة أيضًا عندما كتب عني الدكتور أبوبكر السقاف ومحمد الغباري وماجد المذحجي ومنى صفوان ومحمد العلائي وفتحي أبو النصر، وغمدان اليوسفي وسعودي علي عبيد وعبدالهادي ناجي علي وأمل الباشا (التي رتبت ومنتدى الشقائق حفل تكريم في يوم العدالة العالمي 2007) ونبيل الصوفي الذي كتب -في ذروة احتدام ملف السجناء المعسرين والإفراجات وتصريحات المعنيين في مجلس

القضاء بهذا الخصوص- تحت هذا العنوان العريض: علي الضبيبي طالب الإعلام الذي قاد عبر "النداء" إلى تصحيحات قضائية لصالح المعسرين.

اشتغلت على ملف السجناء المعسرين وأنا مازلت طالبًا في سنة ثانية وثالثة ورابعة جامعة -كلية الإعلام. وعندما زارت الصحفية اللبنانية المعروفة سناء الجاك -مديرة مكتب صحيفة "الشرق الأوسط" ببيروت- صنعاء، في 2009، عادت إلى لبنان لتكتب عن اليمن مقالاً حمل عنوان: متعة الصحافة الاستقصائية في اليمن.. وقدمت اسمي على رأس هذا الملف وإنجازاته المبهرة مشيدة بهذه الجهود المثمرة وبالصحيفة.

لا يفوتني هنا أنا أوجه التحية لكل الزملاء والأصدقاء الذين غمروني بمشاعرهم النبيلة من خلال اتصالاتهم سنواتئذٍ، أو من خلال الكتابة، وكم كنت ومازلت ممنونًا لهم. كما أوجه التحية لزملائي الجنود المجهولين الذين كانوا يتولون مهمة التصحيح اللغوي والطباعة والإخراج، وعلى رأسهم المخرج الكبير طارق السامعي.

مصدر قانوني لـ«النداء»:

بقاء المعسرين في السجون انتهاك صارخ للقانون

■ «النداء» - خاص:


حكايا صامدة وأسباب منسية
بقاء المعسرين في السجون انتهاك صارخ للقانون
نحو ١٠٠٠ وزير ونائب ووكيل تركة سياسية أمام الخدمة
فضيحة جديدة للمستشفيات التي تحولت الى مسالخ
سخاء يمين يدي ملايين الرئيس
تحل قائد الحركة الانفصالية الناصرية بطالب برفات أبيه
المخابي: الحاكم يستخدم وزارة الشؤون لتشويه المظهات غير الحكومية
أوقاف إب وبطال القابر.. والفساد يهدد ميدان تاريخية نفيسة

يتجدد حضور مأساة مئات السجناء مع دنو عيد الفطر، في انتظار وعود اللجنة الرئاسية التي يتم تكليفها كل عام بزيارات السجون، وتعد قوائم مقترحة بالسجناء، وبخاصة المعسرين الذين سيطلق سراحهم.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح تبرع قبل عامين بـ٧٠ مليون ريال، طبق مصادر متنوعة، لقضاء ديون المعسرين، لكن تلك المبالغ تم التلاعب بها أو تجميدها، بحسب تقارير لجنتي الحقوق والحريات في مجلسي الشورى والنواب.

وقال مصدر قانوني لـ"النداء" إن بقاء مئات السجناء المعسرين في السجن غير قانوني، وأوضح أن القانون لا يجيز الإبقاء على شخص، محكوم بعقوبة جنائية، في الحبس على ذمة المبالغ المحكوم بها.

واستطرد: "يجب الإفراج عن المحكوم بالحبس كعقوبة جنائية فور قضاء آخر يوم من مدة حبسه، ولا يجوز الإبقاء عليه محبوسًا على ذمة مبالغ محكوم بها، سواء كغرامة أو كتعويض أو كاسترداد".

وبخصوص أن مئات الأشخاص مسجونون وفق أحكام أدانتهم بالحبس على ذمة مبالغ مالية، أكد المصدر أن هذه الأحكام في حكم المنعدمة قانونًا؛ "لأن القانون لا يجيز للقاضي ابتداع عقوبة كشرط لسداد المبالغ التي على ذمة هؤلاء المساجين".

وإذ لفت إلى أن الحبس الإكراهي لا يتم إلا بقرار من قاضي التنفيذ، وليس من قاضي الموضوع أو النيابة، شدّد على أن استيفاء أي حق من محكوم عليه لا يجوز أن يتم برهن حريته. وزاد: "كل من كان رهن السجن على ذمة مبلغ محكوم به، فإن حبسه غير قانوني".

ونبه المصدر إلى أن الإكراه البدني (أي استبدال الحبس بالغرامة) لا يصح أن يتم بحكم قضائي، بل بموجب قرار من النيابة، على ألا يتجاوز مدة ستة شهور، بواقع يوم حبس عن كل ١٠٠ ريال محكوم بها على العاجز عن السداد.

وحول ما يتردد عن تبرعات لسداد المبالغ المحكوم بها على معسرين سجناء، قال المصدر إن من شأن إجراء كهذا تكريس إجراء باطل، إذ لا يتصور -قانونًا- أن يرهن الإفراج عن محكوم بسداده المبالغ المحكوم بها عليه، غرامة كانت أم تعويضات.

وخلص المصدر إلى أن القانون يحتم الإفراج عن أي محكوم قضى فترة حبسه، على أن يبقى مشغول الذمة بأي مبالغ محكوم بها عليه، بحيث تترقب النيابة بعد إطلاق سراحه حال توفر مبالغ لديه للوفاء بالتزاماته للغير.

● «النداء»، العدد ٣١، الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥



م	الاسم	السنوات	م	الاسم	السنوات
١	عبده شوعي	١٥ سنة	١٧	محمد الذيب	٩ سنوات
٢	احمد نواس	١٤ سنة	١٨	محمد عزوان	٩ سنوات
٣	أحمد المحمي	١١ سنة	١٩	أحمد الفرح	٨ سنوات
٤	محمد النجاشي	١١ سنة	٢٠	منذر الشطاري	٨ سنوات
٥	فؤاد النجاشي	١١ سنة	٢١	أمين الحزيمي	٨ سنوات
٦	زيد القميحة	١١ سنة	٢٢	عوض الجمد	٩ سنوات
٧	أحمد النوعري	١١ سنة	٢٣	جلال دفتري	٧ سنوات
٨	محمد زمام	١١ سنة	٢٤	ناصر الباقعي	٧ سنوات
٩	حمد جياش	١٠ سنوات	٢٥	أحمد البرزمي	٧ سنوات
١٠	محمد الدحان	١٠ سنوات	٢٦	جابر الحاشدي	٨ سنوات
١١	محمد الخباري	١٠ سنوات	٢٧	عندروس القماطي	٨ سنوات
١٢	محمد العنسي	١٠ سنوات	٢٨	نبيل كامع	٩ سنوات
١٣	محمود الشرفي	١٠ سنوات	٢٩	فوزي الدرواني	٨ سنوات
١٤	خالد الدعيس	١٠ سنوات	٣٠	حسين الشوتري	٧ سنوات
١٥	أبو بكر الميشاني	٩ سنوات	٣١	عبدالله الشرفي	٩ سنوات
١٦	محمد السري	٩ سنوات	٣٢	عبده حسين المسوري	١٠ سنوات

• السجناء المذكورين في هذا الكشف والذين لهم عشرات السنين لا تتعدى المبالغ التي على جميعهم أربعين مليون ريال



قائمة بأسماء معسرين في السجن المركزي

كشف بأسماء المعسرين الذين تم الإعلان عن أنه سيتم إطلاقهم في عام ٢٠٠١ ومازالوا في جوف السجن المركزي بصنعاء، ولم يتم الدفع عنهم إلى يومنا هذا من عامنا هذا ٢٠٠٦م، وعدد السجناء المعسرين حاليًا قد يصل إلى

أربعمائة سـجين، منهم ٦٠ سـجينًا المبالغ المطلوبة منهم أقل من مائة ألف ريال، وقرابة مائة سـجين مازالـوا رهن المحاكم الاسـتئنافية والقضاء الأعلى، وقرابة ٧٠ سـجينًا المبالـغ المطلوبة منهم أقل من نصف مليون، وقرابة ٨٠ سـجينًا لا تتعدى المبالغ المطلوبة منهم المليون ريال، و٤٠ سـجينًا لا تتعدى مبالغهـم مليونـي ريـال، وللعلم بأنه تم الإعلان عنها سـابقًا بما يقارب مليار ريـال لا نعلم مصيرها، والمبلغ الذي تطلبه اللجنة الحالية مُبالغ فيه.

● «النداء»، العدد ٣١، الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥





• بوابة السجن المركزي - صنعاء (ت: علي الضبيبي)

بعضهم أمضى ضعف مدة عقوبته..

سجناء بين يدي ملايين الرئيس!

عالقون بلا هوية وعالقة معهم أُسر وأشواق وآمال في حياة تتلبط خلف غياهب الضياع والحرمان والتيه. وحتى أوامر الرئيس وتبرعاته باتت عالقة هي الأخرى معهم حين لم تجد طريقًا إليهم في فك آلاف العقد ولمّ أشتات أراد لها الفساد الذي ينخر روح الوطن برمته أن تكون جرحًا، دماؤه النازفةَ من دمعة طفل وُلد لأب خلف أسوار السجن، وزوجة ثكلى على ربها القابع خلف القضبان.

فساد لم تسلم منه حتى لمسات الرئيس الإنسانية ولفتاته الكريمة إلى أبناء شعبه الذين حكم عليهم الدهر وحكمت عليهم أشياء أخرى نعلم بعضها ونجهل كثيرًا منها بأن يكونوا كذلك.



■ تحقيق: أحمد القرشي

تقريرا لجنتي حقوق الإنسان والحريات العامة بمجلسي النواب والشورى كشفا حقائق بحّتْ حناجر أطفال المعسرين ونسائهم وهم يصرخون بها، وتبددت استغاثاتهم في فضاءات ميدان السبعين ودون قصر الرئاسة وعلى صفحات الجرائد وغير ذلك، دون أن يجدوا نصيرًا، إلا الله.

فقد ذكر تقرير مجلس الشورى أن "سجلات السجن المركزي بصنعاء تشير إلى وجود ١٩٣٤ سجينًا، منهم ٥٣ سجينة و٤٧ سجينًا من الأحداث، و١٢ طفلًا مرافقين لأمهاتهم السجينات. وأشار إلى أن المحكوم عليهم في قضايا سرقة وإخلال بالأمانة نحو ٩٩٠ سجينًا، منهم ١٩٠ في السجن المركزي بصنعاء وحده، والبقية موزعين على بقية سجون الجمهورية وقد قضوا المدة المحكوم بها عليهم ولايزالون سجناء.

تلاعب

ومن الأشياء الخطيرة التي وردت في تقرير مجلس الشورى الكشف عن تلاعبات بالأموال التي تبرع بها الأخ الرئيس لقضاء ديون المعسرين من الفقراء خلال الأعوام الماضية: "المبالغ التي تبرع بها رئيس الجمهورية في رمضان قبل المنصرم، وقدرها ٢٠٠ مليون ريال لتسديد مديونيات أو ديات على بعض المساجين، لم يتم استخدامها أو صرفها لهذا الغرض حتى الآن. وقد قامت اللجنة الرئاسية المكلفة سنويًا بزيارة السجن المركزي، ووعدت بالنظر في إطلاق بعض المساجين، ولم يطلق أحد منهم حتى الآن"، ويتابع التقرير: "كما أبلغنا أن نحو ٧٠ مليون ريال مما كان قد تبرع به الرئيس في شهر رمضان قبل عامين (أي قبل ثلاثة أعوام من الآن) لم يتم استخدامها حتى الآن، وأن كل هذه الأمور مرهونة بيد رئيس المحكمة العليا للنقض والإبرام".

انتقائية

وحول هذا تقول سميرة داوود، منسق ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء المعسرين: "لقد تعاملت اللجنة المكلفة من رئيس الجمهورية مع موضوع المعسرين بانتقائية مقيتة، أغفلت أصحاب الحق الأصليين وهم المعسرون من المدينين الذين ثبت إعسارهم»، وتضيف: "الأخ النائب العام وجه بألّا تشمل المساعدات الخاصة بالمدينين المعسرين عددًا من القضايا، ومنها: القتل العمد والمخدرات والسرقة والحرابة والتقطع والاغتصاب. بينما أغلب المستفيدين منها هم من أصحاب تلك القضايا؛ لأنهم متنفذون"، مستنكرة إيلاء ذوي الوجاهات والوساطات، الأولوية والأفضلية في الإفراج عنهم بالكفالات المالية الرسمية التي يقرها رئيس الجمهورية سنويًا.

وقد كشف تقرير آخر صدر عن لجنة الحريات بمجلس النواب وجود العديد من السجناء في السجون بتوجيهات متنفذين ودون ارتكابهم لقضايا جنائية. وأكد على ضرورة إلزام مسؤولي السجون بحسن التعامل مع السجناء، وعدم تعريضهم للاضطهادات، وإطلاق من يتم احتجازهم بلا محاكمات ولا قضايا.

وفي الجهة المقابلة، فإن هناك مئات المجرمين -وبعضهم محكوم عليه- لم يسجنوا؛ لاحتمائهم بشخصيات متنفذة، وهو ما استنكره النائب شوقي القاضي، معتبرًا تدخل تلك الشخصيات في سير القضايا وحمايتها للمجرمين والقتلة أمورًا تؤدي إلى عرقلة سير العدالة، وإثارة الثأر بين المتخاصمين.

كل شيء مش تمام يا فندم!

تقرير مجلس الشورى، والذي جاء نتيجة زيارات ميدانية نفذت في رمضان المنصرم، كشف أيضًا أن "بعض السجناء أمضى أضعاف المدة المحكوم بها عليه ولايزال في السجن حتى يسدد ما عليه"، ومن الواضح أن غالبية هؤلاء هم من الفقراء والمعسرين غير القادرين على تسديد أي شيء. وليس واضحًا كيف ستحل مشكلتهم، وكيف سيسددون ما عليهم وهم معسرون ومقيمون في غياهب السجون.

ويتابع التقرير: "وهناك مسجونون كثر لم تصدر بحقهم أحكام قضائية... واتضح وجود تباعد بين جلسات المحاكمات يصل إلى عدة شهور وربما سنين بين الجلسة والأخرى.. وهناك سجناء لم تصدر بحقهم أحكام تحدد مدة حبسهم وما إذا كانوا مذنبين أصلًا، وقد أودعوا السجن إما بأمر النيابة أو بأمر من المباحث العامة أو بتعليمات من شخصيات اجتماعية، علمًا أن كثيرًا من هذه القضايا ليست من الجرائم الخطيرة".

رسالة من ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال المعسرين، استهجنت هي الأخرى التقارير التي ترفع إلى الرئيس بأن كل شيء تمام، حسب وصفها، حيث قالت الرسالة: "فإذا كانت التقارير السنوية ترفع



إلى الرئيس متضمنة عبارة «تمام يا فندم»، فقد بات من حقنا كمتضررين أن نصرخ بكل الصوت: «كل شيء مش تمام يا فندم!».

مصادر مقربة من وزير العدل، د. عدنان الجفري، كشفت بحسب موقع «المؤتمر نت»، أن زيارته إلى السجن المركزي بالمنصورة محافظة عدن كشفت عددًا من الإجراءات التعسفية والمخالفات غير القانونية، والتي وصفت بأنها جسيمة، وارتكبت بحق عدد كبير من السجناء. كما كشفت زيارة الوزير -بحسب ذات المصدر- عن حقائق تؤكد وجود سجناء مصابين بمرض "الإيدز"، الأمر الذي بات يشكل خطرًا يهدد بانتقاله إلى بقية السجناء.

نظام الرهائن

أما نظام الرهائن، وكما أكده النائب شوقي عبدالرقيب القاضي، فلايزال معمولًا به في السجون؛ إذ يؤخذ حتى الأطفال كرهائن في العديد من السجون. وقال في تصريح لـ«الشورى نت»: «نظام الرهائن حالة مثبتة رسميا، وقد وجدنا ثلاث رهائن في سجن مركزي أبين محبوسين على ذمة قضية واحدة مرتكبها يتستر عليه أحد النافذين. وقد وجدنا حالاتهم مسجلة في سجلات السجن بأنهم رهائن، وعندما قابلنا المسؤولين في السجن أفادوا بأنهم محتجزون لقربهم من القاتل. وتذرعوا بخوف السلطات عليهم من الثأر».

التقرير البرلماني وصف أوضاع السجون بأنها سيئة وغير صالحة لاحتجاز نزلاء فيها، مشددًا على ضرورة إعادة تأهيلها وتوفير الخدمات الأساسية لها.

توجهتُ بهذا الملف -المثخن بالأنين والظلم القاتم الألوان- إلى وزارة العدل حيث لم أجد من أعرض عليه أنات أبناء ونساء المعسرين، حاولت التواصل مع القاضي زيد الجمرة، رئيس المحكمة العليا -رئيس لجنة السجون، ولكنني فشلت في ذلك مرارًا، وكذلك الحال بالنسبة للقاضي عبدالله فروان رئيس هيئة التفتيش القضائي، وقد وصلت حتى مكتب السيد الوزير ولم أجده!

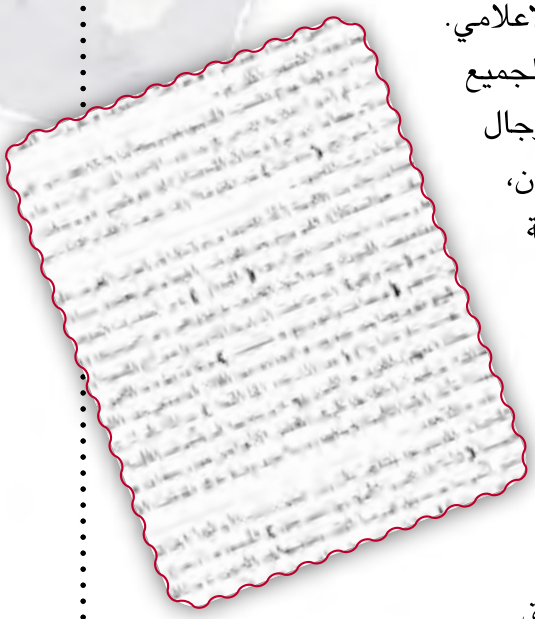
كانت لدي نية لأنْ أسأل رئيس اللجنة الخاصة بالسجون -أو من ينوب عنه- حول عدد المعسرين وإجمالي ما عليهم من ديون وما مقدار الديون التي عليهم وكم هم الذين تم إطلاقهم لهذا العام، وكذا رد اللجنة على اتهام البعض لها بالتقصير والتلاعب، وهل فعلًا لم تصرف المبالغ التي تبرع بها الرئيس لقضاء ديون المعسرين، ولكن للأسف الشديد لم نتمكن من ذلك.

● «النداء»، العدد ٣١، الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥

مـن داخـــل الـسـجـن

تتكرر، بشكل سنوي موازٍ لقدوم شهر رمضان، قصة المكرمة الرئاسية في ما يخص السجناء وأحوالهم، وفي مقدمتهم أولئك المعسرون منهم، إضافة للسجناء الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها في حالة ثبوت حسن سيرتهم وسلوكهم.

تتكرر هذه القصة كل عام، ولا جديد. يقول الســجين المعســر محمد غالب غزوان، المســجون منذ ٩ أعوام، مؤكدًا علــى أن قصة تلك المكرمة ولجان العفو ما هي إلا مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي.



وأشار غزوان في رسالة وجهها لـ"النداء" إلى أن الجميع من جهات حكومية وإعلامية وأحزاب معارضة ورجال قضاء ومحامــين، إضافة لوزارة حقوق الإنســان، يعلمون تمامًا أن تلك اللجنة المكلفة بمتابعة "المكرمة الرئاسية" هي مجرد مجموعة من القضاة يصلون إلى السجن بغية التجول بداخله لالتقاط الصور بهدف استهلاكها إعلاميًا.

وأضاف السجين محمد غزوان: "تساورنا نحن السجناء الشكوك بأن في الأمر سرًا في قصة العفــو والمكرمة الرئاســية التي تحولــت إلى ســوط نُجلد به، وعقوبة ســنوية فوق العقوبات التي نواجهها في السجن".

ويدلل غزوان على ذلك، مشــيرًا إلى قصــة العفو من عام ١٤٢١هـ وحتى شهرنا الكريم هذا، فقبل خمسة أعوام أصدر الرئيس أمرًا بتكوين لجنة لتنفيذ عفو عن الســجناء الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة، وحدد مبلغ ٢٠٠ مليون ريال لدفعها عن المعســرين. وتكونت لجنة رفيعة المستوى، وتوالت زياراتهم للسجن، والتي ظهرت

لاحقًا في كافة الوسائل الإعلامية، ولكن انتهى الشهر، ولم يحدث شيء. وتكرر الأمر في ١٤٢٢هـ، وبذات السيناريو، وفي ١٤٢٣ حتى ١٤٢٦هـ عامنا هذا.

"هذا العام باشـــرت اللجنة نزولها يوم السبت الخامس من رمضان –يقول غزوان– تجولتْ في أرصفة الســـجن خارج سكن السجناء، ثم أدوا صلاة العصر في مسجد السجن الخارجي، ثم غادروا".

وتكـــرر الأمر فـــي اليوم التالي مع بعض الإضافات على تحـــركات اللجنة. في يوم الاثنـــين ٧ رمضان جاءت اللجنة وهي تحمل لمدير الســـجن قرارها بضرورة تصنيف السجناء وفرزهم بداخل الغرف، وتم "تشتيت السجناء، إذ قامت إدارة السجن بإخراج الســـجناء إلى ساحة الســـجن مع متعلقاتهم في توقيت موازٍ لأوان صلاة الفجر، وما يصاحب توقيته من شـــدة البرد، وحتى انتهى الفرز، لتذهب اللجنة إلى حال سبيلها، فقط قالوا ترقبوا إطلاقاتكم في العشـــر الأواخر من رمضـــان، وكأنها (ليلة القدر)"، يقول محمد غزوان، مشـــيرًا إلى عبثية ما يحدث، متســـائلاً عن الفائدة التي تقف من وراء هذا كله!

وناشـــد غزوان، في ختام رســـالته، رجال الدين من علماء وفقهاء وخطباء مساجد، متمنيًا أن يســـمع السجناء استنكارهم لمثل هذه الممارسات، ومراجعة اللجنة والسلك القضائي برمته من أجل إخراج الســـجناء المعســـرين من محنتهـــم ووضع حد لتلك الدوامة التي يعيشون بداخلها كلما جاء رمضان جديد.

● «النداء»، العدد ٣١، الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥



معسرو سجن صنعاء المركزي عن توجيهات الرئيس المتكررة للإفراج عنهم:

تقليعة وعرف سنوي لمضاعفة الظلم والإذلال

والأسى والحسرة والحزن والألم يعصف بنا نحن جميع السجناء المدنيين (المُعسرين) القابعين خلف جدران وأسوار السجن المركزي بصنعاء بدون أي وجه شرعي أو قانوني يستوجب ذلك! يتجاوز عددنا ١٥٠ سجينًا، البعض منا أمضى حتى الآن مدة تتجاوز العشر سنوات، وهي عقوبات افتراضية، افترضها الفساد القضائي، لم يتضمنها أي حكم قضائي! باركتها حكومة الجمهورية اليمنية وقيادتها السياسية، لتجعل منا فئة وشريحة مهمشة قانونًا، وتجعل منا ومن أطفالنا وأسرنا طوال


معسروا سجن صنعاء المركزي عن توجيهات الرئيس المتكررة بالافراج عنهم!
تقليعة وعرف سنوي لمضاعفة الظلم والإذلال
أخطار تهدد نزلاء السجن المركزي لحمايته.. انقراض للست طفلا سفاحا

هذا الدوح من السنوات بمثابة حالة استثمارية لغرض الكسب السياسي! تتناولنا براثن الفساد القانوني و"مافيا" الفساد والأخطبوط القضائي الجاثم على أفراد المجتمع اليمني! من تسخير الأجهزة الإعلامية الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة، سنويًا وبمناسبة كريمة وعظيمة على العالم الإسلامي، وهي شهر رمضان المبارك، ومن خلال قيام الدولة ممثلة برئيس الجمهورية، وهو راعي هذه الأمة! بالإعلان الرسمي الرئاسي عن تشكيل لجنة عليا لمعالجة وحل مشاكل السجناء والسجون، والإعلان عن رصد مبالغ مالية باهظة لغرض الإفراج عنا نحن السجناء المدنيين (المُعسرين) لتدفع عنا للمحكوم لهم بها! حيث بات مثل هذا الإجراء والتصريحات الرئاسية السنوية مجرد تقليعة وعُرف سنوي اعتدنا عليه نحن السجناء المدنيين، كما اعتاد عليه أطفالنا وأسرنا وذوونا منذ أكثر من خمس سنوات! من أنها لا تعدو كونها حالة من حالات مضاعفة الظلم والإذلال والاستهتار بنا، ومصادرة فاضحة لكامل حقوقنا القانونية، والتي من أهمها عدم جواز إبقائنا في السجن لحق مدني، بعد أن استنفدت الدولة ممثلة بالنيابة العامة حقها في الجانب الجنائي بمدة السجن التي لا تتجاوز العام فقط بمقتضى الأحكام! وعدم جواز القيام بإجراءات التنفيذ للمحكوم عليه مدنيًا بالسجن، ذلك ما يشترطه القانون اليمني الذي يشترط في الوقت ذاته وجوب الإفراج الفوري عمّن ثبت إعساره بما حكم به عليه قانونًا! ونحن جميعًا ثبت إعسارنا على سبيل الجزم واليقين شرعًا وقانونًا، وبأحكام قضائية من جهة، وقبول استمرارنا وبقائنا في السجن نكابد الأمرين طوال هذا العمر بمعزل عن أولادنا وأسرنا، وضياع أعمالنا ومصالحنا وحقوقنا العامة والخاصة، فالبعض منا كان مستثمرًا، والبعض تجارًا، وآخرون بوظائف عامة ولدى القطاع الخاص ومثقفون، وتكون بذلك قد أسهمت حكومة الجمهورية اليمنية وقيادتها السياسية إسهامًا فعالًا بشرعية الفساد القضائي، وتجسيد مبدأ تعطيل القوانين النافذة، والتشريع لقوانين الإباحة، وكبح عجلة التنمية والاستثمار من خلال إحباط طموح البعض من المستثمرين الذين أصبحوا ضمن قائمة السجناء المدنيين في مركزي صنعاء!

وإن أسانا وحسرتنا على حكومة بلادنا، ليس فقط من كونها أصبحت، ومن خلال أهم مؤسسة ودعامة لفرض عظمة وقوام الدولة، وهي المؤسسة العدلية، تتبع إرساء وتجسيد ظاهرة الكذب في التعامل مع أفراد الأمة، وإفشاء ظاهرة الفساد في المرافق العامة والخاصة، والعبث بالمال العام، والذي

كشف بأسماء هؤلاء المعسرين

م	الاسم	فترة العسر غير القانونية	م	الاسم	فترة العسر غير القانونية
١	عبده شوعي ميروك	٨ سنوات	٢٩	محمد احمد الحباري	٥ سنوات
٢	محمد غالب غزوان	٩ سنوات	٣٠	محمد صالح الدحان	٦ سنوات
٣	محمد عبدالله السري	٩ سنوات	٣١	نبيل حزام القرائي	٧ سنوات
٤	محمد حمود يحيى الذيب	٧ سنوات	٣٢	محمد حيدر الشرفي	٥ سنوات
٥	عبدالوهاب احمد الشرجبي	٣ سنوات	٣٣	محمود الشرفي	٦ سنوات
٦	خالد عبدالله الصوفي	سنتان	٣٤	امين النهاري	٦ سنوات
٧	احمد علي سعد القرح	٧ سنوات	٣٥	احمد صالح المحمي	٩ سنوات
٨	احمد علي احمد بوأس	٧ سنوات	٣٦	محمد صالح حزام المتنصر	٦ سنوات
٩	ابو بكر عمر البستاني	٦,٥ سنوات	٣٧	غسان ابراهيم احمد	سنتان ونصف
١٠	جميل احمد محمد الاسودي	٧ سنوات	٣٨	اسامة احمد سحارة	سنة واحدة
١١	محمد سلطان الخطيب	سنتان	٣٩	الوليد الجرافي	سنة واحدة
١٢	زيد صالح الفسيحة	١٣سنوات	٤٠	احمد محمد الرزمي	٧ سنوات
١٣	عبدالسلام سعيد الشرفي	سنتان	٤١	ملاطف الشرفي	سنتان
١٤	عصام سعد القدسي	٧ سنوات	٤٢	نشوان عبدالرحمن الرميمه	٣,٥ سنوات
١٥	حميد الحذيف	٦سنوات	٤٣	عمار الوصابي	سنة واحدة
١٦	نبيل الشطاري	٥ سنوات	٤٤	عبدالملك احمد محمد حسن	سنة واحدة
١٧	عوض الجبد	٧,٥ سنوات	٤٥	سامي الترب	سنتان
١٨	عبدالله رمام	١٠سنوات	٤٦	جلال النجاري	سنة واحدة
١٩	عادل علي حزام	سنة واحدة	٤٧	بشر حميد الحذيفي	٥ سنوات
٢٠	نبيل احمد الحنبصي	٣ سنوات	٤٨	صالح علي احمد عطفة	٦ سنوات
٢١	صبري مطلوم	٣ سنوات	٤٩	عبدالرحمن محمد احمد عوض	٤ سنوات
٢٢	جلال القطري	٦,٥ سنوات	٥٠	عبدوه الفاضي	٦ سنوات
٢٣	احمد محمد النوعري	٧ سنوات	٥١	احمد احمد ابو كحلاء	
٢٤	حميد قائد سنان	سنة ونصف	٥٢	محمد قائد حزبر	٤ سنوات
٢٥	علي محمد فضل المتنصر	٥ سنوات	٥٣	حسين عبدالله علي سهيل	٣ سنوات
٢٦	عمار محمد باقيس	٤ سنوات	٥٤	احمد صالح العنبسي	سنة واحدة
٢٧	محمود علي الخطيب	٣,٥سنوات		نبيل لطف ثابع	٦ سنوات
٢٨	احمد حزام القرياني	سنتان			

من أهمه موارد بيت مال المسلمين الذي يفترض إنفاقه في وجهه الشرعي للفقراء والأيتام والمعسرين، ونحن منهم! وتسخير الإعلام الرسمي لأغراض الكذب والتآمر على مصالح هذا الوطن ومواطنيه، كما يحصل معنا نحن السجناء المعسرين كل عام! وغير ذلك من المظاهر المخزية، بل الموحشة والمخيفة، بخاصة وأنها تتصل اتصالاً مباشرًا بالنظام العام. بل ما يؤسفنا أن تصادر علينا حقوق المواطنة كمواطنين يمنيين شملنا الدستور والقانون بالحماية! وتحولنا إلى حالة من حالات "كذبة أبريل"، بحيث أصبحنا نحن السجناء المدنيين في السجن المركزي بصنعاء بنظر القيادة السياسية "كذبة

رمضان"، وتسببت بذلك الفساد والاستهتار والإذلال إلى قطع السبل عنا، وإعاقة أية رغبات أو مبادرات خيرية أو إنسانية يمنية أو عربية أو دولية في مد يد العون والخير لنا ولأطفالنا وأسرنا، من خلال تبني قضايانا والإفراج عنا من عسرتنا هذه التي لم نعد نفقه إلى أي مدى ستستمر! ذلك من خلال التصريحات الرمضانية الكاذبة من أن الدولة قد دفعت عنا ملايين الريالات سنويًا، وأفرجت عن عدد كبير منا، وأيضًا سنويًا. بينما واقع الحال يثبت حتى صياغة هذا البيان أن حكومتنا وقيادتنا السياسية لم تفرج عن أحد، ولم تدفع أي مبلغ لأي سجين معسر، وإنما قصدت بذلك تلميع وجه الفساد العام وإضفاء مشروعية الكذب للجيل الجديد، والذي منه أولادنا، وأن المكرمة الرئاسية الرمضانية المعلن عنها سنويًا لنا نحن السجناء المعسرين لم تتعدّ بوابة دار رئاسة الجمهورية، ومكتب القاضي محمد علي البدري، رئيس لجنة السجناء والسجون، نائب رئيس المحكمة العليا، ومكتب الدكتور عبدالله العلفي، نائب رئيس اللجنة، النائب العام، منذ سنوات طوال!

الإخوة الأعزاء رؤساء وأمناء المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان الرسمية وغير الحكومية في الدول الشقيقة والصديقة المنضمة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومن منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة! إننا، كمواطنين لنا حق العيش والحياة الحرة الكريمة، قد ضاق بنا الحال من حكومتنا حكومة الجمهورية اليمنية طوال هذه السنوات العجاف من العمر نقبع بقضايانا في السجن المركزي بصنعاء في مخالفة لقوانين الجمهورية اليمنية ذاتها والقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية! نوجه هذا البيان الإنساني لكم بصفاتكم الشخصية والاعتبارية، بعد أن بات الخطر بالموت والانقراض يهدد حياتنا في هذا السجن، ويعصف بحياة أولادنا وأطفالنا وأسرنا بالتشرد والضياع والامتهان والإذلال! وأوصدت أمامنا كافة الأبواب القانونية والخيرية والإنسانية في الدولة ورجال المال والأعمال اليمنيين التي تحجبنا عنهم قيادتنا السياسية! ولما كنا لم نعد نحتمل ما وصل إليه حالنا المؤسف الذي تستصرخ له الإنسانية ومبادئ العدل الاجتماعي! لم نجد مجالًا سوى إصدار وتوجيه هذا البيان الإنساني لهيئاتكم ومنظماتكم الإنسانية بتبني قضيتنا عربيًا ودوليًا، والانتصار للعدل والإنسانية بالإفراج عنا من هذا السجن.

وإننا لعلى ثقة من تفاعلكم واهتمامكم بالتدخل لدى حكومة الجمهورية اليمنية وقيادتها السياسية.

● «النداء»، العدد ٣٢، الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥

.. والنيابة تتحدث عن إطلاق ١٣٨٢ سجينًا

قالت النيابة العامة إن عدد السجناء المعسرين الذين سيتم الإفراج عنهم تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية ٢٤٠ شخصًا من عموم المحافظات، بعد أن اعتمدت الدولة ١٣٩ مليون ريال هذا العام كمساعدة مالية لهم.

وأكد النائب العام عبدالله العلفي أن النيابة شرعت في الإفراج عن هؤلاء السجناء، وجرى مطلع الأسبوع، إبلاغ جميع النيابات بذلك عن طريق مندوبين نزلوا المحافظات لاستكمال إجراءات الإفراج المعتادة من قبل أجهزة الشرطة.

وقال إن معايير لجنة السجون في تحديد من يتم ترشيحهم للمساعدة المالية والإفراج تتمثل في أن يكون السجين فقيرًا ليس له مال ومتيقن إعساره من خلال قضاء فترة تزيد على مدة الحبس المحكوم بها عليه، مشيرًا إلى جهود لجنة التفتيش التي قال إنها تعمل على مدى العام وتفتش الحبس الاحتياطي وأماكن التوقيف والسجون للتأكد من عدم وجود أي تقصير أو مخالفات من قبل الجهات المعنية.

وأوضح أن لجنة التفتيش تقف على مواضيع أخرى مثل سعة السجن من عدمها للعدد الموجود فيه، وتغذية السجناء وتقديم الرعاية الصحية لهم من قبل المصحات ووزارة الصحة، فضلًا عن اهتمامها بالسجناء المودعين في المصحة النفسية والسجناء الأحداث.

وأشاد العلفي بجهود فاعلي الخير هذا العام، الذين بلغت تبرعاتهم للسجناء المعسرين ٧٢ مليونًا و٨٨٧ ألفًا و١٨٠ ريالًا، وأفرجوا عن ٢١٠ سجناء توزعوا على عشر محافظات.

ووفقًا لإحصائية النيابة العامة فقد بلغ عدد السجناء المفرج عنهم، بموجب العفو الرئاسي، من قبل اللجان الرمضانية (وقد قضوا ثلاثة أرباع أو نصف المدة المحكوم بها عليهم) وبدون مساعدة مالية، ٩٣٢ سجينًا من مختلف محافظات الجمهورية، وبهذا يكون مجموع من أفرج عنهم بموجب قرار العفو الرئاسي من رمضان حتى الآن ١٣٨٢ سجينًا.



من خفايا السجون: نداء لرئيس الجمهورية ولكل ذي عدل

محمد الأسعدي

المرء بطبيعته البشـــرية لا يستطيع أن يشعر بمعاناة الآخرين إلا إذا عاشها أو اقترب منهـــم. ولعل تجربتي في الســـجن قرابة أسبوعين كانت كفيلة لتعرفني على كثير من خفايا السجن الذي أقمت فيه إقامة جبرية.

في ســـجن محكمة ونيابة جنوب غرب يتناوب العشـــرات مـــن المواطنين والأجانب الأماكن دخولاً وخروجًا على مختلف القضايا المدنية والجنائية.

لكن هناك شخصين مخضرمين في ذلك السجن الاحتياطي أحدهما عميد الزنزانة وهـــو أخ عراقي يدعى عبده إبراهيم دحبـــوش، والآخر هو يمني الأصل يدعى يحيى الزئبق.

يتسابق الدحبوش والزئبق على كل سجين جديد ليحكي كل منهما حكايته، لعلهما يجدان في المســـتمع مـــن ينقل معاناتهما إلى خارج ذلك القبـــو. في الغالب دحبوش العراقي يســـبق الزئبق اليمني، لأنه أكثر تأثيرًا على ســـامعيه، ويحكي قصته بهدوء مقنع.

دحبوش، رجل أعمال عراقي، جاء إلى اليمن للاستثمار فيها، هروبًا بنفسه وماله من النظام العراقي السابق، كما يتضح من كلامه. الوثائق التي جمعها في ملف مخرم على شكل ملزمة وكأنها مادة مقررة على طلبة الحقوق، تحوي عددًا من الأحكام النافذة الصادرة من محاكم يمنية معتمدة ورسائل ووثائق نقدية ومراسلات تجارية واتفاقيات وضمانات وما إلى ذلك. إجمالي ما في تلك الوثائق والأحكام يشير إلى قرابة خمسة ملايين دولار للمستثمر دحبوش لدى رجال أعمال يمنيين معروفين، ناهيك عن مبالغ في البنوك المحلية. وهو مسجون على ذمة مبلغ خمسة وعشرين ألف دولار لأحد التجار المحليين. ويقسم أنه قد سدد المبلغ مرتين، إلا أن خصمه لا يريد له الخروج من السجن، كما يزعم.

أنا لن أتحدث عن قصته هنا لأن فترة إقامتي في السجن بطولها لم تكن كافية لمعرفة كل شيء عن خبايا الرجل، وكل أسباب إقامته في سجون اليمن المختلفة، متنقلًا بين سجون صنعاء وعدن الاحتياطية والعقابية والأمنية، ولفترة عشر سنوات ونصف تقريبًا، كما يقول.

دحبوش، يقدم نفسه بالاسم التالي: "دحبوش السنحاني" تيمنًا علّ هذا اللقب يشفع له ليخرج من ذلك السجن وتنتهي ضائقته، ويأخذ كل ذي حق منه حقه، ويستعيد حقوقه من الآخرين، ويعيش مع أسرته الصغيرة المكونة من زوجة يمنية وابنتين، لا عائل لهن إلا سجين تتقاذفه أيادٍ نافذة من سجن إلى آخر، ومن تهمة إلى أخرى، حسب زعمه.

دحبوش بحاجة إلى لفتة كريمة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الراعي الأول للاستثمار في اليمن، كما أشارت بعض الاستطلاعات الصحفية مؤخرًا، لإعادة حقوق الرجل التي نهبها المتنفذون، ولاستعادة حقوق الناس منه طالما أنه أبدى استعداده مرات عدة لذلك.

المطلوب إنصاف الرجل الذي ما يذكر في حضوره سجن إلا ووصف مداخله ومخارجه، ويشرح مع من سجن وما إلى ذلك. دحبوش قصة غامضة وحكاية مثيرة

لا بد أن تكشــف، ولا بد للحق أن يعود لأصحابه. وكما ســمعت مؤخرًا أن القاضي المعنــي بقضية دحبوش يبدي تفهمًا، إلا أن أطرافًا كثيرة لا بد أن تلتقي لإيجاد الحل المنصف والأنسب للجميع.

الرجل الثاني، يحيــى الزئبق، يحكي قصته بكلمات ودموع عن ابن له قتل (عمدًا، كما يقول) من قبل زملائهما العسكر، أمام بيته وبين أطفاله وأسرته. الزئبق وابنه من منتسبي الأمن المركزي. وما يبكي الزئبق الإنسان هو أن هناك محاولات مستميتة من قبل متنفذين ومســؤولين في الداخلية لإقناع الزئبق (الأب) بأن يستلم دية ولده، وهو لايزال مصرًا على القصاص.

أســباب ســجنه هي زوجة القتيل والأطفال الذين خلفهم. مشادة بين والد الأرملة ووالد القتيل من صاحب الحق في الوصاية على الأولاد. والد القتيل يخشى كما يعلل أن يســلم أولاد ابنه لأمهم التي في دار أبيها، فيؤثر الجد على ابنته فيتنازلوا عن دم القتيل، ويعد أن يوفر كل ما تحتاجه أرملة ابنه من مســتلزمات، بما في ذلك ســكن مستقل وكفالة يلتزم بها أمام القاضي.

الزئبق أيضًا يقول إن معاش ابنه القتيل موقف، ولم يصرف من أشهر، ولم يستطع المطالبة من الإدارة المعنية، معللين رفضهم أن المعاملة غير مكتملة، وأشــياء أخرى، لا أفهمها.

القصــة تبدو معقدة، ولكنها إن درســت من جميع جوانبها، فلن تســتدعي حبس الرجل لشهور متتالية، كما زعم. ويطالب بإعادة راتب ولده القتيل لكفالة الأطفال، كما يطالب الجهات المختصة بتنفيذ شرع الله في الجاني.

ما كتبته هنا هو براءة للذمة ونقل للأمانة التي حملتها من شركائي في تلك الزنزانة إلى من يستطيع مساعدتهما وغيرهما في السجون اليمنية المختلفة.

● «النداء»، العدد ٤٥، الأربعاء ٨ مارس ٢٠٠٦

أربع سنوات داخل مركزي تعز

العباسي (السجين) يستغيث برجل الأعمال توفيق عبدالرحيم لإقالة عثرته


12 قضايا

قرية العارضة بباب الرئيس: لماذا ينبغي علينا أن نظمأ؟!

إعدام وظيفي بحق دبلوماسي في وزارة الخارجية

غابت الإمتيازات وحضر السجن!!

اغتصاب سياسي: ما زال دخان الجريمة يتصاعد

استغاث محمد قائد العباسي، نزيل السجن المركزي بتعز، برجل الأعمال توفيق عبدالرحيم لإقالة عثرته وسداد ما عليه من ديون كونه أحد أعيان قريته.

وقال العباسي المعسر والسجين على ذمة مليوني ريال، مخاطبًا عبدالرحيم: «ارحموا عزيز قوم ذل وغنيًا افتقر»، وأضاف: «حيث أنا أعول سبعة أطفال ليس لهم أحدٌ بعدي غير الله».

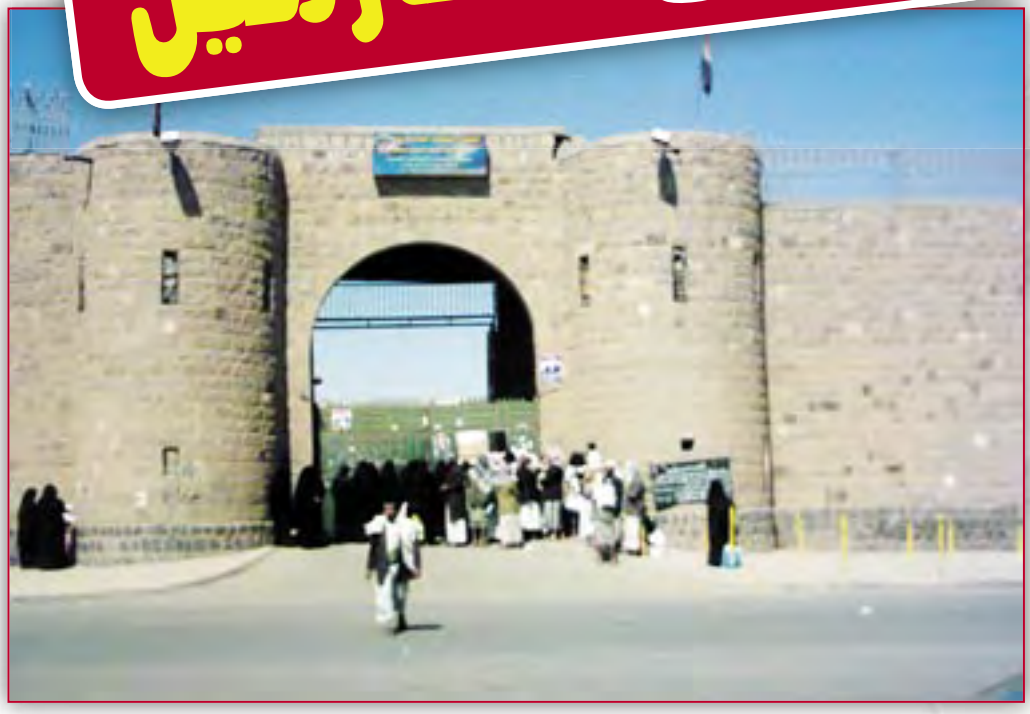
يذكر أن العباسي، كما أفاد في رسالته الموجهة لـ«النداء»، كان يدير محلًا تجاريًا لبيع إطارات السيارات، فتعرض لخسائر أدت إلى إفلاسه، ليغدو مدينًا لأحد التجار بمبلغ مليونين وسبعمائة ألف ريال، وأودع السجين بموجب الحكم الصادر عليه من قبل محكمة غرب تعز قبل أربع سنوات.

وحسب تقرير طبي، فإن المذكور يعاني من مرض خطير، لا يجد قيمة الدواء، حيث وهو رجل فقير معسر كما أكد ذلك حكم قضائي.

● «النداء»، العدد ٦٣، الأربعاء ١٢ يوليو ٢٠٠٦

مئات السجناء عالقون بمبالغ زهيدة وآخرون بمليارات

منفى الغارمين



● من هنا دخلوا..


6
مئات السجناء عالقون بمبالغ زهيدة وآخرون بمليارات
منفى الغارمين

«أشا إطلاق سراحي لأني شيّبت وعجزت داخل السجن يا جماعة الخير!»، يتودد بها تهامي سجين مُعسر يقبع منذ ١٦ عامًا في أتون وسراديب السجن المركزي بصنعاء، حيث يستطيع أن يتذكر زوجاته الثلاث وأبناءه، فهو من قرية الكركون، عزلة بني نشر مديرية كعيدنة في محافظة حجة، لكنه لا يعرف من عمره سوى أنه «يحق» الامام، وإذْ تذكر: «وكنت ذاك الوقت راعي بقر».

ذلكم هو السجين عبده شوعي مبروك النشر، أصبح واحدًا من أشهر المساجين إعسارًا وأطولهم عمرًا داخل السجن المركزي الذي زج به فيه إثر عودته من السعودية، أثناء أزمة الخليج.

وبينما كان في طريقه إلى المركزي متنقلًا من سجن إلى آخر «قالوا لي في بحث حجة: ادي حق ابن هادي ورحلك»، أفاد السجين. غير أن زملاء قضيته الذين يربون على الأربعين نفرًا «جابوا حق ابن هادي» وذهبوا، كما يذكر، ولم يبقَ معه سوى اثنين، هما: جمال هادي زين وحجري أحمد سعيد، اللذين خرجا بضمانات حضورية، وأفرج عنهما بعد مضي ٥ سنوات في ذات السجن.

ويضيف السجين شوعي ذو الشعر المناصف بالبياض والصلع: «حُكمتُ سبع سنوات، ثم طلبت النيابة ضمانة حضورية من صنعاء، ولم أتمكن من توفيرها، فمضى عليّ إضافة إلى السبع المحكوم بها، تسع سنوات أخرى».

يقول إن القاضي حمود الهتار أصدر حكمًا ضده من النيابة الجزائية بصنعاء، ولم يحصل على نسخة من الحكم إلى يومنا هذا. ويضيف متعجبًا: «استأنفت» وماذا؟: «لم يتم طلبي إلى الاستئناف».

■ علـي الضبيبـي



● علي الحميضة (٥ سنوات)



● عبدالجبار العصامي (٥ سنوات)



● حسن الهتاري (٣ سنوات)

سجين «جنتل» في سجن هائج

وإذا كان هذا السجين مشهورًا بين السجناء كأقدمية، بخاصة عند سجناء قسم التوبة، فإن السجين محمد السري لا يقل عنه شهرة بين كل نزلاء السجن وأشاوشته، فما إن سألت شابًا ذا لحية مُقصرة (عرفت مؤخرًا أنه شقيق اللاعب الوحداوي أنور السروري): تعرف محمد السري يا صاحب؟ فأجاب: «الله المستعان! أستاذنا كيف ما نعرفوش؟!». السري مشرف في مدرسة الميثاق داخل السجن ومدرس إنجليزي، حيث حصل على الماجستير في اللغة من جامعة جورجيا عام ٨٥م. كان واقفًا في السرداب الطويل الذي يمر فيه السجناء نحو بوابة الزيارات، يتحدث إلى ابنه ماهر ويفصل بينهما «شبك حديدي». بالطبع هذا المكان (أقصد السرداب الطويل) لا يسمح للزوار بالدخول إليه إلا في الحالات الأشد ازدحامًا وأوقات معينة، لكن السري له معاملة خاصة حيث يحظى باحترام الجميع إدارةً ومشرفين وسجناء. فهو «جنتل مان» في مظهره وأخلاقه وفي أحاديثه. ما إن رآه مدير التأهيل في السجن الأستاذ يحيى الحيدري، الذي كان مرافقًا لي في جولة استطلاعية داخل السجن بأمر من المدير، ما إن رآه حتى



● محمد السري (١٣ سنة)



● صادق السروري (سنة ونصف)

صاح: «هياهه هذا محمد السري يا صحفي». اقتربت منه وودت أن أصافحه، ولكن كيف؟!

نفسه العزيزة وشخصيته المتزنة الهادئة بالإضافة إلى كلامه المؤدب ومؤهلاته العليا، جعلت شعور خجل وحياء ينتابني، فما عدت أشعر أنني أتحدث مع سجين قضى أكثر من ١٣عامًا بين قضبان هذ السجن الهائج، تحت ذمة مديونية ٣٠ ألف دولار، إثر نكبة قال إنها كُيّفت ضده بأنها خيانة، وأضاف متحسرًا: «لو كنت خارج السجن وبما أحمله من مؤهل، لكنت قد سددت المبلغ كاملًا».

وبينما كنا منغمسين في أحاديثنا معه، تذكر -متنهدًا- زوجته التي توفيت في ٣٠ يوليو هذا العام بمرض القلب. وردًا على سؤال «النداء» عما إذا كان لديه أمل في الخروج، شَخَصَ ببصره نحو السماء وقال بهدوء: «كل يوم ولي فيه أمل. ورسالتي للقارئ وكل من هو خارج السجن: عليكم أن تفكروا بنا نحن إنسان السجن، والدهر لا يأمنه أحد».

وفي ما يتعلق بلجان رئيس الجمهورية لإخراج السجناء المُعسرين، قال السري: «لا تفيدنا في شيء، وإنما يخرج أصحاب المديونيات الصغيرة والوساطات، ونبقى نحن نراوح أماكننا».

بذمة مليون فقط

في المطبخ الرئيس حيث الطباخون ومديره الرائد علي القرماني، والقدور الضخمة تفور بالأرز والشربة والطبيخ والدقة في وقت العصر، كان رجل خمسيني ينفض كفيه من تراب البطاطا ليصافحني، تسبقه ابتسامة صامتة مغموسة بالقهر. صالح المحمي، من «خارف»، قضى إلى الآن عشر سنوات في السجن، إذ صدر حكم يلزمه بتسليم مليون ريال قيمة سيارة اشتراها من سارق. والآن؟:«أنا سجين بذمة المليون وأشقي على أولادي من داخل هذا المطبخ»، أجاب، وبدا مهتمًا بإظهار بيانات أخرى عنه تفيد بأنه ميكانيكي، ويجيد أكثر من حرفة. «لو أطلق سراحي لكنت تخلصت من أبو المليون زمااااان»، قال كمن يقدم التزامًا لدائنه.

وعندما سألته أين يسكن أولاده، أجاب: «هنا.. خارج حوش السجن من شق السايلة. وأنا مزوج ثنتين وعندي اثنين أطفال». أمنيته الوحيدة: «يرزقني الله واحد فاعل خير يسدد عني المليون، وأخرج إلى بيتي جري».

صاحب معرض القادسية وأنا

كنت أسمع أن صاحب معرض القادسية الشهير «فلّس»، ولكن لم أكن أتوقع أنه أحد نزلاء

السـجن المركزي اليوم. لمحت رجلًا يتمشـى داخل مغسلة السجن وبيده مسبحة طويلة، فتوجهت إليه حيث فتح ذراعيه واحتضنني بحفاوة. «هذا التاجر علي الحميضة، صاحب معرض القادسية، وهذا صحفي جاء يزورك يا عم علي» قدمني إليه الحيدري.

جلسـنا فـي غرفـة المغسـلة حوالـي ربع سـاعة. دار أغلـب كلامه عن أيـام «المليونيـر» وتلك السـيارات الفخمـة والحديثة التي كانـت مثار مباهاة وافتخار عند عشـاق الموديلات الجديدة. وتذكر قائلًا: «عشرين سيارة شبح أخرجتها في موكب الأمير عبدالله عندما زار اليمن في إحدى المناسـبات»، وأضـاف مؤكدًا ولاءه الوطني: «كنت أحد التجـار المبادرين مع الدولة ومع الرئيس في أي ملمة، والآن أطلب من الأخ الرئيس يذكرني في هذا الشهر الكريم...؟»، وفي مجرى الحديث وافتني ذكرى هالة «القادسية للسيارات»: «هل صحيح يا عم أن الرئيس كان شريكًا لك أو بعض المسؤولين؟»، سألته، فأجاب: «لا تصدقش، لكن شهرة المعرض جعلت الكثير يتكهن بشراكة فلان أو علان».



• عبده شوعي (١٦ سنة)



• صالح المحمي (١٠ سنوات)



• ادارة وبكرى المحمي



• ايمن وأكرم العصامي

الحميضة كشف لـ«النداء» أن أكثر من مائة تاجر يقبعون معه في السجن، على رأسهم كما ذكر: عبدالباسط الأديمي -مقاول كبير، وأنيس الشميري -تاجر أدوات طبية، وطارق الوسواس -تاجر ذهب، وعبيد باقيس، وجميل الأسودي، بالإضافة إلى المقاول الأشهر عبدالمولى سعد الأصبحي مقاول مبنى القصر الجمهوري والخارجية الذي أفرج عنه الرئيس مؤخرًا وسدد ما عليه من ديون حسب قول الحميضة، الذي اتهم في ذات الوقت أحد القضاة، بقوله: «باع عليّ ٣ سيارات وأخذ ديوني بحجة أنها موردة إلى صندوق المحكمة، ولكن لم نجد في الصندوق سوى مليون فقط، واستلم قيمة سيارتي «بنز» بيده شخصيًا، وعليّ بالإثبات على كل بند من ذلك أو تقطع لساني». الآن صاحب معرض القادسية في مغسلة السجن يعمل مشرفًا، مدين بـ١٥٠ مليون ريال تكبدها إثر خسارة معرضه قبل خمس سنوات جاشت أحداثها في صدره فزفر لحظتها: «إيه! نسيوني!».

أجاب السجن هل من مزيد

خمس خطوات فقط إلى البوابة الداخلية نحو الخارج، وإذا بمجموعة -أغلبهم شباب- ملتزمين طابور ومحملين بطانياتهم والمدير يصافحهم ويدق على اكتافهم واحدًا واحدًا: كم لك في السجن؟ ٧ سنوات، وأنت؟ ٨ سنوات... وهكذا يجيبون، كانت أرجلهم ترتجف وأيديهم تهتز وحناجرهم الصائمة بعد العصر تشي بالجفاف، كلٌ خائف من أن يعود إلى عنبره. سألت



أحدهم: مـن أخرجكم؟ أجاب متلفتًا بفـرح المتردد: «التاجر الحجاجي، يا أخي أنا مش مصدق أني شخرج اليوم بعد ٨ سنوات.. هذه لحظة حلم».

وبـين الدفعـة المغادرة بوابة السـجن وصلت دفعة جديدة (ثمانية تقريبًا) ولجوا علينا إلى عمق السجن وسط ضجيج سـجناء كُثر، لكن هذه المرة كنت أنا الـذي أرتعش ولسـاني يتلعثم وأسـأل نفسـي: ماذا لو نسـيني المدير وسـط هذا السجن؟ من سـيخرجني؟ إذ دخـل غرفة صغيـرة مع أحد السجناء محلوق نصف رأسه ونصف شنبه ونصـف لحيته وبقـع الدم على رأسـه من أثر الموس «حلاقـة طرية» وهو يبكي هناك عند مفترق ثلاثة أقسـام حيث يتزاحم المئات من السـجناء في حوشـين كبيرين يتسمعون الميكرفون ينادي بمطلوبي الزيارة، وكان شـاوش جندي يدفع السجناء بيده للتراجـع، والتفـت نحـوي: «وأنت ادخل! مـا خرجك؟!»، اللـه يرحمك يا علي!

قلت في نفسـي، وشـعرت بالخوف، «يا أخي أنا دخلت مع المدير»، فلم يقتنع وأصر على دخولي، يحسـب أنني سـجين بالطبع، لكن المدير خرج في هذا الوقت فدعاني ثم أمر باسـتكمال حلاقة من رأس وشنب الرجل، الذي أوضح لي بأنه مدمن مخدرات حاول تعاطي الخمر في السجن من خلال العنب. في تلك الأثناء اشـتبك شـاب سجين لا يتجاوز عمره العشرين مع الشاوش، وكاد الأول أن يخنق الثاني لولا تدخل المدير بـ«صفعة» أنزلها على وجه السجين قائلًا: «كل يوم تفعل لك حركات ومشاكل! يالله شلوه المصحة».

كانـت القافلـة الجديـدة تنتظر وتتلفت يمنة ويسـرة بعيون شـاخصة حيث قسـم التوبة الذي يضم الغارمين والمدينين والمعسـرين وأصحاب القضايا غير الجسـيمة، وإلى الجهة الأخرى حيث قسم آخر وآلاف البشر، كان المدير يسند ظهره إلى جدار مكتوب عليه: «السجن للتهذيب والتأهيل وليس للتعذيب والتخويف»، ثم وجه أمره: «يالله يالله أحلقوا رؤوسهم وادخلوهم» وهم ينظرون إليه بقشـعريرة ورعب، وبجواره يقف سـجين «أردني» كان يتصل بأسـرته في الأردن من الهاتف الشـخصي لمدير السـجن، وعلى يمينه صالة طويلة تتوزع على جانبيها غرف صغيرة كحمامات الجامـع يحكمهـا بـاب واحد مغلق، مكتوب على ناصيته: «قسـم خاص بالتحقيقـات ومن هم قيد

عالقون بأقل من ٣٠٠,٠٠٠ ريال*

م	اسم السجين	المبلغ
١	محمد راجح الشيباني	٢٩٩,٠٠٠
٢	علي محمد القرني	٢٦٥,٠٠٠
٣	حسين احمد ابو عاطف	٢٠٠,٠٠٠
٤	عبدالله الفايق	٢٠٠,٠٠٠
٥	محمد الفايق	٢٠٠,٠٠٠
٦	محمد عوض عبدالله	٢٤٥,٠٠٠
٧	وليد القديمي	
٨	عبدالرحمن احمد محمد الفقيه	٢٦٥,٠٠٠
٩	يحيى هادي الردامي	٢٤٥,٠٠٠
١٠	حسين احمد حمزه النهاري	٣٠,٠٠٠
١١	علي احمد غالب الحرازي	٦٥,٠٠٠
١٢	محمد علي محمد الانسي	٥٠,٠٠٠
١٣	عبده علي علي هيثم	٢٩٥,٠٠٠
١٤	عمر حيدني يوسف العجب	٢٩١,٠٠٠
١٥	حسام عبدالمجيد عبده المجيدي	٢٢٠,٠٠٠
١٦	بسام جزام حمد الزوقري	٢٩١,٠٠٠
١٧	عبدالرحيم عبدالواحد الصوماني	١٧٠,٠٠٠
١٨	قيس جميل رمضان الصراري	٢٥١,٠٠٠
١٩	محمد صالح حزام المقتصر	١٠٠,٠٠٠
٢٠	علي سيف الله المقتصر	١٠٠,٠٠٠
٢١	عبدالله محمود محمد	١٧,٠٠٠
٢٢	مروان احمد سيف	٦٠,٠٠٠
٢٣	بلال محمد عبدالواحد العزاني	٨٩,٠٠٠
٢٤	احمد محمد عبدالرقيب الحسني	٨٥,٠٠٠
٢٥	عبدالقادر محمود يحيى محمد	١٦,٠٠٠
٢٦	عبدالله علي علي عبيله	٢٥٠,٠٠٠
٢٧	بشير صالح امين الادريسي	٢٢٠,٠٠٠
٢٨	عبدالله علي محمد جربان	٢٥٠,٠٠٠
٢٩	خالد عبدربه محمد الشعوبي	٢٨٦,٠٠٠
٣٠	محمود علي صالح القفيه	١٠٠,٠٠٠
٣١	احمد احمد صالح الحبابي	٣٠٠,٠٠٠
٣٢	عبدالسلام المظلوم	١٠٠,٠٠٠
٣٣	حسام الشريف	٤٥,٠٠٠
٣٤	سامي احمد علي السقاف	١٠٩,٠٠٠
٣٥	فتحي عبدالرب الحباري	٢٤٥,٠٠٠
٣٦	عبدالكريم محمد محمود النهاري	٣٠٠,٠٠٠
٣٧	عبدالله بسالم النبي	٢٠٠,٠٠٠
٣٨	بشوني صغير صالح الفشاني	٩٠٠,٠٠٠
٣٩	انور سلاطف السماني	٢٨٥,٠٠٠
٤٠	سلاطف غالب علي الشرفي	٦٧,٠٠٠
٤١	زيد عبدالله حزام الشاكي	٢٥,٠٠٠
٤٢	بسلف لطف لطف الهوبي	٦٠,٠٠٠
٤٣	صابر عبده عتيق العماري	٦٠,٠٠٠
٤٤	علي احمد شرف القدسي	٧٢,٠٠٠
٤٥	علي محمد علي الحامدي	٣٨٤,٠٠٠
٤٦	عيسى الزبيدي	٢٤٥,٠٠٠
٤٧	ابراهيم الحوثي	٢٤٥,٠٠٠

* عن الملتقى النسوي الأول ١٧ يوليو لأسر وأطفال سجناء الذمة المالية

نزلاء بلا زوّار**

م	اسم السجين
١	احمد محمد المحاقري
٢	بشير صالح امين الادريسي
٣	خالد عبدربه محمد الشعوذه
٤	عبدالقادر محمد يحيى محمد
٥	بشير صالح علي القفيه
٦	احمد احمد صالح الحبابي
٧	احمد محمد عبدالرقيب الحيدري
٨	عبده سالم احمد الزبيدي
٩	لطف احمد علي القدسي
١٠	سعاد احمد صالح محمد الحبادي
١١	عيسى الزبيدي
١٢	رائد العامري
١٣	عبدالله القديمه
١٤	هاني القدسي
١٥	كمال العليمي
١٦	علي الجمال
١٧	عبدالواحد الوبر
١٨	بشير الفادحي
١٩	بشير العقماني
٢٠	صالح بحسان الصبيحي
٢١	محمد سعد الريفاني
٢٢	محمد صالح حزام المقتصر
٢٣	علي شرف الله المقتصر
٢٤	احمد علي صنعه الفرح
٢٥	عبدالله مسعود محمد
٢٦	عبدالغني المنصوري
٢٧	حسن عبدالله سهل
٢٨	مروان احمد سيف
٢٩	رياض يحيى المطري
٣٠	غسان ابراهيم محمد
٣١	محمد راجح الشيباني
٣٢	علي قرشان
٣٣	عبدالرحمن الفقيه
٣٤	حسن احمد ابو عاطف
٣٥	حسين حمزه النهاري
٣٦	يحيى بن صالح ابو شيعة
٣٧	محمد عبدالله ناجي عفاش
٣٨	احمد عبدالله رزيق
٣٩	علي سرحان الغيثي
٤٠	احمد زيد عامر
٤١	حمود حزام مثنور
٤٢	عزيز يحيى القطوف
٤٣	عبدالجبار مسعد الغيثي
٤٤	محمد صالح الدبا
٤٥	زمام بشق
٤٦	محمد صالح الناري
٤٧	امين صالح الحديحي
٤٨	هاني القدسي

** الملتقى النسوي الأول ١٧ يوليو لأسر وأطفال سجناء الذمة المالية

المحاكمة»، شعور بالرعب والخوف ينبعث من داخلها فيصيبني بالذعر، سألت الأردني الذي قال إنه صاحب مدارس الحسين الأهلية بحدة: كم يستقبل السجن يوميًا؟ فرد فورًا: «ويوم نقول لجهنم هل امتلأت فتقول هل من مزيد».

وزرت السجينات أيضًا

«أين قسم النساء يا فندم؟» سألته بعد خروجنا من هذا المكان، فأشار: «تعال»، وذهبنا نحو بوابة حديدية خضراء دلفنا منها -المدير وأنا- وإذا بنساء يحملن أطفالًا (رضع)، وبنات في سن الشباب، وصوماليات، وحديقة ألعاب، وزائرات «يتشاقرن» من خلف الشباك من الخارج. توجهت إلى أول غرفة تتوسطها سجينة تسحق البسباس على مسحقة حجرية، وتتضاحك بغنج، سألتها: ما تهمتك؟! فقالت: (...)، فاستحييت وخرجت إلى الصالة واقتربنا من المطبخ ولكن رائحته صدتنا على بعد خطوتين تقريبًا.

مريم هزبر (٤٥ عامًا تقريبًا) سجينة لم نفهم ما تقول سوى أنها من «حزم العدين» وأنها كانت تعالج بالقرآن، ولا أحد يزورها.

أسر تقتات الأمل

كان موقفًا مؤثرًا أكثر بكثير من مواقف السجن وربانه، عندما وصلت بعد محاولات إلى حيث تسكن أسرة السجين عبدالجبار العصامي، زوجته وطفلاه أيمن وأكرم، في «زغاطيط» صنعاء القديمة بالقرب من باب اليمن. غرفة صغيرة هي كل ما لديهم. سألت أكرم (٤ سنوات): أين ابوك؟! فنظر إلى أمه وأجاب: «في العمل»، قالت أمه، وهي استاذة: «هو يحرجني في المدرسة إذا قال في السجن!».العصامي مسجون ٣ سنوات على ذمة ضمانة على سوداني. وتقول زوجته أنه «مسجون بإسم: عبدالجبار سعد ناجي، فار من وجه العدالة، بينما اسمه الحقيقي عبدالجبار مسعد العصامي»، حيث صدر الحكم عليه من المحكمة العليا وقضى بدفع ١٦ ألفًا وخمسمائة دولار وبالحبس ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ لإلزامه بتسديد المبلغ للمدعي عبدالله القادري، الذي قالت زوجة السجين أنه تنازل خطيًا عن المبلغ بعد أن أعطته مائتي ألف ريال، «لكن عبدالجبار مازال مسجون ومحكمة جنوب شرق الأمانة رفضت التنازل، والقادري الآن في السعودية». وذكرت مقهورة أنها أحضرت أكثر من خمس ضمانات تجارية أكيدة مسلمة الدفع من تجار كبار معتمدين (حصلت «النداء» على نسخ منها)، لكن المحكمة رفضت قبولها

بحجة أنها غير كافية.

هناك سجناء كثيرون محبوسون على ذمة ضمانات حضورية ومدفوعة، بعضهم وفرها ولكن لم يخرج بعد، لكن اسرة العصامي وطفليه، خاصة أيمن (١٢ سنة) والذي تلقبه أمه بمحامي الدفاع، هم ضحية متنفذ كبير في المحكمة قريب من الاسرة يقف حجر عثرة امام خروج أبيهم عبدالجبار العصامي، كما يقول محمد سحلول.

لكن زوجته لديها أمل في لجنة هذا العام لإخراجه.

رغم أن منسق ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال المدينين والسجناء، أ. سميرة داوود، اتهمت لجنة العام الماضي بالتعامل الانتقائي المقيت، حيث أغفلت اللجنة أصحاب الحق الأصلي «المعسرين» والذين مضت عليهم سنوات، وصبت في صالح أصحاب القضايا الخطيرة والوساطات النافذة. وناشدت في ذات الوقت رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة بالنظر إلى اسر السجناء بعين الرحمة والعطف وعدم التأرجح والانتقاء في عملية الدفع والإخراج. منسقة الملتقى التي لا تكل في خدمة قضايا السجناء وأسرهم، هي الأخرى يقبع زوجها أ. حسن الهتاري في السجن منذ سنوات على ذمة ٢٢ ألف دولار تكبدها في خسارة تجارية زجت به في السجن، وهو الآن يحتل شهرة ومكانة لائقة بين السجناء، حيث يتولى إدارة تحرير منشور إعلامي داخل السجن اسمه «المكتبة»، ويشرف على المكتبة الثقافية فيه.

ومن خلال مقابلات كثيرة مع بعض السجناء داخل السجن (وجهًا لوجه، أو من خارج «شبك» الزيارات أو من خلال اسرهم وعوائلهم والأحكام الصادرة ضدهم)، وجدت أن هناك مئات السجناء المعسرين، بل ألوف، بمديونيات تتفاوت بين ضئيلة ومتوسطة (٢٠٠ ألف، أكثر، أقل من المليون)، وصاحبها قادر على دفعها إن أطلق سراحه للعمل، حيث مضت على بعضهم ثمان سنوات والبعض أقل، بل وبعضهم قضى الفترة المقررة في السجن بموجب الأحكام، بل البعض لم تقرر المحكمة حبسه.

خذ مثلًا: صادق السروري (٢٦ عامًا تقريبًا) قال إن عليه ٦٠٠ ألف ريال، وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات، والآن يقترب من السنتين مع أنه يستطيع سدادها إذا ما أطلق سراحه، مع أنه لا يعول على لجنة رئيس الجمهورية بشأن السجناء كما أفاد.

وأبو بكر البيضاني (٤٥ عامًا قضى تسع سنوات منها داخل السجن)، ملزم بسداد قيمة ١,٥ كليو ذهب بسبب ضمانة على شخص. يقول: «كانت قيمة الذهب قبل تسع سنوات لا تتجاوز ٤ مليون ونصف»، وكان عمه باذلًا في حينها دفع المبلغ، لكن المحكمة رفضت بحجة أن ينال التأديب.. وأضاف: «الآن سعر الذهب ارتفع إلى أن اصبح قيمته اليوم ١٣ مليون وأكثر، وأنا بالطبع لا

أستطيع الدفع، خاصة وأنا أعول اسرة فقيرة مكونة من ٣ أطفال وأمهم، يسكنون في الحديدة».

وعن آخر زياراتهم له قال: «يزورونني خلال ثمانية أشهر، حيث لا أحد يزورني أبدًا غيرهم، وربما أنت الزائر الوحيد لي منذ شهور».

الرجل طويل القامة، قوي البنية، قال: «دخلت السجن وأنا في قمة الشباب، واليوم رأسي ولحيتي تناصف البياض».

اندثرت قوة بدنه وتلاشت فورة شبابه داخل هذا السجن، ومضت عليه تسع سنوات فيه، افقدته الأمل في الخروج حد اليأس القاتل. يتململ وسط السجن كجمل هائج في بدروم: «إن كان أملي في الله بخروجي فنعم، وإن كان بأوامر الـ... ما أركنكش».

البيضاني الذي يعبر عن شعوره كسجين شجاع، صلب، كان رحيمًا بزملاء سجنه، خاصة الضعفاء والمسنين والذين أمضوا في السجن ١٦سنة، كزيد القميحة، الذي قال عنه: «عاجز وغارم، مسكين حالته في تنك»، وعبده شوعي، وصالح الحيمي، ومحمد علي خشب، والسديب، والسري، والشطاري وغيرهم.

وأضاف: «أنا أحسنهم وضعًا وجسمًا أما البقية الله يعينهم بس».

وأشار إلى أن هناك سجناء لسنوات بمبالغ زهيدة: «لكن من يخرجهم؟! لا تصدقش لأم اللجان، كذب في كذب، يخرجوا القتلة والمجرمين وأصحاب الوساطات، والمسكين: عندك أحسن لك».

بعض من تلك الحالات اعترف بها رئيس اللجنة الخاصة بالسجناء المعسرين القاضي عصام السماوي، حيث قال: «عندما تشوف واحد ارتكب جريمة بملايين كبيرة، هذا من سيساعده؟ هل تستطيع أن تترك مئات المساجين وتخرج واحد عليه ملايين كثيرة؟!».

وردًا على سؤال «النداء»: طيب كم سيظل هذا السجين الغارم في السجن؟! أجاب بسؤال استغرابي آخر: «وما رأيك في حقوق الآخرين؟!».

أما في ما يتعلق بمعايير الاختيار والمفاضلة التي تعتمدها اللجنة قال السماوي: «اللجان الفرعية تقوم بمقابلة السجناء أنفسهم وترفع تقارير إلى اللجنة الرئيسية ثم تقوم الأخيرة بدراسة الحالات حيث يكون الإفراج وفق ضوابط، منها: أن يكون معسرًا بموجب حكم، وأن يكون قد امضى فترة الحبس المحكوم بها عليه، وأن يكون من الشرائح التي تستحق المساعدة، ثم ترفع اللجنة الرئيسية تقاريرها إلى رئيس الجمهورية، ثم يقوم بالإفراج عنه بحسب الإمكانيات المتوفرة والمبلغ المتوفر، الذي يدفع الرئيس بعضًا منه، وبعض المحسنين البعض الآخر». وأضاف: «كلما ارتفع المبلغ كلما استطعنا الإفراج عن عدد أكبر».



• عصام السماوي



• خالد الآنسي

لكن السجناء لم يقتنعوا بهذا التوصيف، وحتى غير المعسرين بعضهم اعتبر هذه اللجان بمثابة استعراضات، وتشكل حالة من الإحباط عند السجين وبالذات ذي المديونية الكبيرة، حيث يشاهد غيره يخرج وهو قابع في مكانه لسنوات.



• مطهر علي ناجي



• يحيى الحيدري

مقترح مدير السجن

العقيد مطهر علي ناجي مدير السجن المركزي، بدت عليه علامة الحذر من أي تصريح رغم سماحه لي بالتأكد من وضع السجناء بنفسي، وبرفقته هو شخصيًا، فكان ما رأيت وسمعت عكس ما يقول بعض السجناء بخصوص المعيشة.

المدير اقترح بخصوص أصحاب المديونيات الكبيرة التي تفوق الملايين، تكوين جمعية من رجال الأعمال والمحسنين تكون مهمتها التقريب بين الدائن والمدين، حيث تقنع الأول بالتنازل عن جزء من المبلغ والتجار يحملون جزءًا والمدين جزءًا، وحتى الدولة، لكنه قال: «أين هذه الجمعيات؟ ونحن بدورنا ما عسانا نعمل إزاء هذه الحالة، خاصة وبعضها تفوق المليار ريال؟!».



• المطبخ



• ممر الى غرفة الزيارة

قانون مُشكل وسجناء مُعسرون

قد يكون الكلام معقولًا بخصوص المديونيات الكبيرة، ومفيدًا ذلك المقترح إذا ما فُعِّل، لكن مكوث السجين ثلث عمره ويزيد داخل السجن، يصطدم مع مواد قانونية واضحة، بالذات تلك التي تقضي بعدم جواز الإبقاء على شخص محكوم بعقوبة جنائية في الحبس على ذمة المبالغ المحكوم بها، وبأن يتم الإفراج عن المحكوم بالحبس لعقوبة جنائية فور قضاء آخر ذمة مبالغ محكوم بها سواءً كغرامة أو كتعويض أو كاسترداد.

وإزاء ذلك قال رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي عصام السماوي مفترضًا: «قد يكون هذا السجين قام بعدة سرقات وربما الحكم عليه بحسب ما قام به»، لكن سجناء كثيرين وأحكاما كثيرة تفيد بأنه قضى مدة الفترة التأديبية المقررة في الحكم وتجاوزها البعض بضعفها، مع أنه معسر فعلًا.

من ناحيته اعتبر المحامي خالد الآنسي أن بقاء السجين في الحبس بدون أمر قضائي وبعد انتهاء المدة التي حددها الحكم يعد إجرامًا ويفترض أن يعاقب عليه المتسبب به.

وأضاف الآنسي: «الأصل أن حبس المدين نوع من الضبط من أجل التيقن من أنه غير قادر على الوفاء بالمديونية التي في ذمته».

المحامي الآنسي أكد على أنه لا يجوز الحبس في القضايا المديونية بما في ذلك قضايا الديون، ولا يجوز جبر المعسر المدين الذي ثبت إعساره على الحبس.

لكن السماوي الذي شدد على الحق الخاص قال: «إن الحق الخاص لا يستبدل بالعقوبة حيث وهناك فوارق بين الحق العام والحق الخاص»، ومع ذلك استثنى اصحاب المبالغ البسيطة بقوله: «يمكن أن يخرج ونتابعه، لكن كيف بالكبيرة؟!».

ويختلف معه الآنسي الذي يقول: «لا يجوز التنفيذ على حبس المدين مقابل المال، ويفترض في نهاية مدة الحبس العقوبة بل يجب الإفراج عنه فورًا باعتبار أنه لا علاقة بين حبسه وبين الدين».

وإزاء بعض هذه المسائل القانونية والتعارض حتى بين القوانين والتطبيق، فإن اشكالات قانونية قائمة في معالجة الحقوق الخاصة، باعتراف رئيس مجلس القضاء الأعلى نفسه، خاصة أمام تلك المادة: «القانون لا يجيز للقاضي ابتداع عقوبة كشرط لسداد المبالغ التي على ذمة هؤلاء المساجين».

والإشكال في نظر السماوي إزاء هذا النص هو في معالجة بعض الحقوق الخاصة معالجة قانونية، حيث أكد على أن الحقوق الشخصية يجب أن تصان، «فأي شخص محكوم عليه كعقوبة جنائية ويرافقها حكم بالحق الخاص بالمجني عليه فيجب ان تراعى هذه المسألة»، وتساءل قائلًا: «من سيعوض المجني عليه؟!».

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بعدم الإفراج عن السجين إلا بعد الإفراج عن المبالغ، قال مدير الهيئة التنفيذية للدفاع عن الحقوق والحريات «هود»: «المشكلة أن سلطة القاضي الجنائي تتعدى أحيانًا سلطة قاضي التنفيذ، فيما تتمثل سلطته في القضاء بالعقوبة، بتحديد الحقوق والأموال، أما كيفية التنفيذ فهي من اختصاص النيابة العامة فيما يتعلق بالحق العام، وقاضي التنفيذ فيما يتعلق بالحق المدني الخاص».

وبشأن اللجنة المشكلة من قبل رئيس الجمهورية بخصوص السجناء المعسرين، اوضح السماوي ان اللجنة لا تقتصر مهمتها على الجانب المادي واخراج السجناء. وانما هناك جوانب أخرى كالتركيز على أوضاع السجون وأحوال السجناء، حيث ترفع تقارير بذلك إلى الرئيس وقد بانت ثمار هذه اللجنة في الأعوام الماضية، حيث تحسنت أوضاع السجون كما شاهدنا ذلك في السجن المركزي بصنعاء وغيره، حيث المكتبة، ومبنى الخلوة الشرعية التي تقضي على الشذوذ الجنسي.

وقال إن من مهمة اللجنة كذلك أن تطلع على الحالات النفسية والصحية والغذائية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المحبوسون.

● «النداء»، العدد ٧٦، الأربعاء ١١ أكتوبر ٢٠٠٦



نبيل الحمدي:

إبقاء المعسر رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها جريمة موجبة للعقاب

ينتظر آلاف المعسرين المسجونين التفاتة كريمة من الرئيس علي عبدالله صالح ومن تجار محسنين. بينما القانون يمنحهم الحق في مقاضاة وزارة الداخلية وطلب تعويضات عن السنوات التي قضوها في السجن جراء التعسف في قراءة القوانين أو الجهل بها.

التحقيق الذي أعده الزميل علي الضبيبي ونشرته «النداء» الأسبوع الماضي، أثار ردود فعل واسعة لدى القراء وأسر السجناء، كما فتح منافذ جديدة لتناول معاناة المعسرين الذين تذوي حيواتهم وراء الأسوار جراء أخطاء جسيمة يرتكبها


مساع لعقد لقاء بين الرئيس وقيادة اللقاء المشترك خلال عيد الفطر

النداء

نبيل الحمدي: إبقاء المعسر رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها جريمة موجبة للعقاب

جريمة الاثنين الحزين

جمال عامر: الجزائر انتصار لكل زمالئي الذين تعرضوا لاعتداءات

الإمام مالك بن أنس خمال كان سبباً نشأة علم الحالة الجزائية

الحمير تموت قبل الأوان في منفذ حرض

للمعاقين أيضاً عيدهم

السجناء المعسرون

القضاء حصن أم خصم؟

القضاة والمسؤولون عن المنشآت العقابية.

المحامي نبيل المحمدي أفاد «النداء» بأن إبقاء الشخص المحكوم رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها عليه، «جريمة موجبة للعزل الوظيفي ومعاقب عليها بالسجن ٣ سنوات».

وأوضح أن من حق السجين الذي انقضت مدة عقوبته ولم يتم الإفراج عنه أن يقاضي مدير المنشأة العقابية (السجن). كما أن القانون يمنحه الحق في تحريك دعوى مدنية بطلب تعويض مالي ضد وزير الداخلية «باعتباره متبوعًا، وبالتالي مسؤولًا مدنيًا عن اعمال تابعيه».

وحيال وجود معسرين انقضت مدد عقوباتهم بالسجن، لكن الأحكام القضائية الصادرة بحقهم تشترط عدم الإفراج عنهم إلا بعد وفائهم بالحقوق المدنية المحكومين بها، أكد المحمدي أن من غير الجائز للنيابة العامة أو المسؤولين في المنشأة العقابية الاعتداد بما قرره الحكم القضائي من تعليق الإفراج عن المحكوم عليه على الوفاء بالحقوق المدنية المحكوم بها. وأردف أن في حال وجود حكم قضائي متضمنًا هذا الشرط فإن «القاضي يساءل عن خطأ جسيم قادح في أهليته لولاية القضاء (...) ومع ذلك لا يجوز للنيابة الاعتداد بما يقرره الحكم القضائي».

تحقيق «النداء» في عددها السابق كشف عن وجود سجناء معسرين لم يتمكنوا من الوفاء بمبالغ مستحقة لمدعين شخصيين أو مدنيين، وآخرين عجزوا عن الوفاء بمبالغ مستحقة للدولة.

وأورد التقرير نماذج لسجناء مضى على سجنهم ما يربو على الـ١٠ سنوات. وهؤلاء يعلقون خلاصهم من مآسيهم على عفو رئاسي أو على إحسان من تجار موسرين.

ويقدر عدد هؤلاء في السجن المركزي بالعاصمة بنحو ٣٥٠ سجينًا، حسبما أفادت «النداء» سميرة داود منسقة منتدى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء المعسرين.

لكن إبقاء هؤلاء رهن السجن قصد إكراههم على تسليم المبالغ المقضي بها، سواء كانت ردًا أو تعويضًا أو غرامة، «لا يمثل إجراء قانونيًا بأية حال»، على حد توصيف نبيل المحمدي.

وإذ ميّز بين الحبس الاحتياطي والحبس العقابي،

من حق السجين الذي انقضت مدة عقوبته ولم يتم الإفراج عنه أن يقاضي مدير المنشأة العقابية (السجن). كما أن القانون يمنحه الحق في تحريك دعوى مدنية بطلب تعويض مالي ضد وزير الداخلية «باعتباره متبوعًا، وبالتالي مسؤولًا مدنيًا عن اعمال تابعيه»



لافتًا إلى أن قانون العقوبات (مادة ٣٩) قرر أن مدة الحبس العقابي هي ١٠ سنوات، ما لم يكن هناك نص في القانون يقدر مدة اطول للواقعة المجرمة، فقد أكد أن تقرير عقوبة الحبس تجاه المتهم لا يستوفي شرائط صحته الدستورية والقانونية، «إلا إذا كان بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة مختصة (...) وفي عموم الأحوال يجب ان تكون مدة الحبس المقضي بها لا تتجاوز الحد الأقصى (١٠ سنوات)».

وبالإشارة إلى نص المادة (٤٩٤) من قانون الإجراءات الجزائية، الذي أوجب ان يتم تنفيذ الحكم المقرر لعقوبة الحبس في المنشأة العقابية بناءً على أمر صادر عن النيابة العامة يتضمن بيان مدة الحبس المقضي بها، وإلى المادة (٤٩٥) التي توجب الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه مدة حبسه، فإن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس يخالف «مقتضيات مبدأ الشرعية (...) ولا يمكن البتّة أن يتوافر على ما يسوِّغه من نصوص القانون» يقطع المحمدي.

وفي تصريحاته لـ«النداء» نبه المحمدي إلى أن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها «جريمة موجبة للعقاب».

وإذ أشار إلى نص المادة (١٩٧) عقوبات، الذي يقرر عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ٣ سنوات فضلًا عن العزل من الوظيفة تجاه الموظف الممتنع عن الإفراج عن سجين بعد انقضاء مدة حبسه، فقد أكد: «لا يمنع من استحقاق الموظف للعقوبة المقررة أن يكون الحكم قد قضى بتتمة استحقاقات مالية تجاه المحكوم عليه»، وتابع مفسرًا: «ذلك أن استيفاء هذه المستحقات انما يتم وفقًا للآلية التي حددها قانون الإجراءات الجزائية (مادة ٤٧٩) الذي يقرر بأن استيفاء الحقوق المدنية المقضي بها في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية، يجب أن يتم وفقًا للآلية المحددة بقانون المرافعات».

ويواصل: «كما أن نص المادة (٥١٨) من قانون الإجراءات يقرر بأن تحصيل الأموال العامة المحكوم بها يتم إما وفقًا لأحكام قانون المرافعات أو بموجب أحكام قانون تحصيل الأموال العامة».

وفي حال لم تكن أموال المحكوم عليه كافية للمبالغ المقضي بها، يستدعي المحمدي المادة (٥٢٠) من قانون الإجراءات التي توجب توزيع ما يتحصل منها على المبالغ المستحقة للمدعي الشخصي أو المدني أولًا، ثم على المبالغ المستحقة للدولة.

وبدلالة الاقتضاء لمدلول هذا النص -يخلص المحمدي- يتأكد بأن محل التنفيذ بالنسبة للمبالغ المحكوم بها «إنما هو الذمة المالية للمحكوم عليه لا حريته، وإن التنفيذ لا يكون إلا بمقدار ما

تحتويه هذه الذمة من أموال قابلة للتنفيذ عليها».

وإزاء توصيف حالة استمرار المعسرين محبوسين، شدّد على أن الحبس في هذه الحالة لا يمثل حبسًا احتياطيًا مقررًا من الجهة المختصة، ولا يعد حبسًا عقابيًا مأمورًا به قضائيًا تنفيذًا لنص عقابي، بل هو إجراء مبتدع من قبل القاضي الصادر عنه هذا الحكم».

وبشأن ما يجوّزه نص المادة (٥٢٣ -إجراءات) للنيابة العامة من تنفيذ «الإكراه البدني» للمحكوم عليه بمبالغ مستحقة للدولة مقابل اسقاط هذه المبالغ، أفاد المحمدي بأن الحبس المقرر بهذا النص يختلف تمامًا عن الحبس الذي يخضع له المحكوم عليه كعقوبة سالبة للحرية، «فالأول حبس تنفيذي بدلي لا حبسًا إكراهيًا غير قانوني»، موضحًا أن الحبس الإكراهي لم يرد تقريره بقانون الإجراءات، ولا يسقط شيئًا من المبالغ المحكوم بها، «بينما نجد أن الحبس (التنفيذي البدلي) هو بمثابة استيفاء للمبالغ المحكوم بها للدولة وذلك بواقع ١٠٠ ريال عن كل يوم حبس».

وتابع: «علمًا بأن هذا الحبس (البدلي) لا ينفذ تجاه المحكوم عليه إلا في حدود مدة لا تزيد عن ٦ شهور، وبمقتضى أمر صادر من قبل النيابة العامة حسبما هو وارد بنص المادة (٥٢٦- إجراءات).

إلى ذلك، تلقت «النداء» نسخة من رسالة من السجناء المعسرين تناشد القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء لجنة تفقد أوضاع السجون والسجناء، «إيقاف مصادرة حقوق مواطنتنا والاستهتار بآدميتنا، والإفراج الفوري عنا وفق نصوص الشرع والقانون».وجاء في الرسالة: «انتهت فترة العقوبات المحكوم بها (علينا) في الحق العام (لكن) سنوات السجن تضاعفت ووصل بعضها (إلى) عشرات السنين على ذمة الحق الخاص».

واتهمت الرسالة النيابات العامة برفض إحالة ملفات (المحكومين) إلى إجراءات التنفيذ المدني في ما يخص الحق الخاص.

وتطرقت إلى معاناة أسر السجناء المعسرين، ونبهت إلى أن العديد من هذه الأسر تتعرض لشتى الأخطار جراء فقد عائليها، وباتت عرضة للاستغلال في سوق الجريمة. مشيرة إلى أن فداحة مأساة بعض السجناء بلغت حد أن أبناءه لحقوا به إلى السجن جراء حياة الضياع والتشرد.

- «النداء»، العدد ٧٧، الأربعاء ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦

مأساة السجناء المعسرين مستمرة.. ولا جديد من لجنة رمضان الرئاسية

■ علي الضبيبي


النداء
نبيل جزري والضغوط ستدعم الحكومة اليمنية في مؤتمر للمانحين
العصابي الدموش
مؤتمر لندن.. صالح يفوز أول محاولة رئاسية لاستعمار الافتتاح السياسي فيها
القضاء في اليمن الأمس في فيضا حالته
الفجور والفقر نذرة في السوق.. وزوافي الخزان
مأساة السجناء المعسرين مستمرة.. ولا جديد من لجنة رمضان الرئاسية

مأساة السجناء المعسرين وأسرهم تبدو مرشحة للاستمرار برغم كل المناشدات التي أطلقوها، وبرغم اللجان الرئاسية التي يُعلن عنها سنويًا، وبرغم أنف القانون، الذي يجرِّم إبقاء أي سجين رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها عليه.

المسؤولون عن الملف، وفي مقدمتهم القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى وعبدالله العلفي النائب العام، أظهروا على مدى الأيام الماضية ميلًا حادًا إلى التجمل بالصمت، أو التشاغل بالاجتماعات واللقاءات المهمة، وذلك لتجنب تقديم أية إيضاحات بشأن نتائج المهمة التي أوكلها الرئيس إليهم لحل قضايا المعسرين. أما هؤلاء الذين رُهنت مصائرهم بمدى قدرة رجال مجلس القضاء وقادة المؤسسة الأمنية، على الإمساك بصريح القانون، فقد ذوت آمالهم، مجددًا، وكما في كل عام، وراء أسوار السجون المركزية.

«لم يفرج إلا عن بضع عشر سجينًا أطلقهم في رمضان التاجر الحجاجي»، أكدت لـ«النداء» سميرة داوود منسقة «منتدى ١٧ يوليو لأطفال وأسر السجناء».

وكانت اللجنة الرئاسية أعلنت قبيل عيد الفطر أن مئات السجناء سيتم الإفراج عنهم بفضل مكرمة فخامة رئيس الجمهورية.

لكن سميرة داوود أكدت في تصريحات لـ«النداء» عدم وفاء اللجنة بإعلانها، متحدية اللجنة أن تبادر إلى نشر أسماء المفرج عنهم في وسائل الإعلام.



● السماوي



● العلفي

مصادر خاصة أكدت لـ«النداء» عدم صحة ما نسبته وسائل إعلام من تأكيدات لرئيس اللجنة القاضي عصام السماوي أو لمصادر فيها، عن إطلاق مئات السجناء المعسرين، تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية.

وبينما تنتظر حقيقة الحصيلة النهائية لمهمة اللجنة الإفراج عنها، بدأ أقارب سجناء معسرين التفكير بتحريك دعاوى قضائية ضد القائمين على المنشآت العقابية، وأخرى تطلب تعويضات مالية من وزارة الداخلية جراء الظلم الذي وقع عليهم بسبب إبقائهم في السجن خلافًا لصريح القانون.

وكانت «النداء» نشرت في عددها السابق تصريحات للمحامي نبيل المحمدي يقطع فيه بأن إبقاء السجناء في السجن رغم انتهاء مدد عقوباتهم «جريمة توجب عقاب مرتكبيها».

سميرة داوود ناشدت في تصريحات لـ«النداء» العلماء وجمعيات حقوق الإنسان وكل المعنيين بالقضية، التدخل لوضع حد لهذه المأساة. ولفتت إلى أن أطفال السجناء صاروا عرضة للضياع، وبعض أسرهم يتهاوى في سوق الجريمة.

● «النداء»، العدد ٧٨، الأربعاء ٨ نوفمبر ٢٠٠٦



● السري



الابن الأصغر للسجين «السرّي»: أرجوكم أفرجوا عن أبي!

محكوم بسنة ونصف يكمل عامه التاسع في السجن!

يحمل محمد عبدالله السري مؤهل ماجستير، ويجيد الإنجليزية، فقد حرص على أن يعبر عن فاجعته بالفقيد حميد شحرة بلغته الثانية، ذلك أنه سأم التعبير بلغته الأم وهو يمضي عامه التاسع وراء أسوار السجن المركزي.

هو أحد مئات مثله غير مأبوه لهم أثقلتهم مديونيات كبيرة، وأخرون لا تتجاوز عشرات الآلاف من الريالات، انقضت مدة العقوبة بالحق العام وتجاوزوها بسنوات، لكن اجسادهم ربما حكم عليها بالمؤبد على ذمة حقوق خاصة..

■ علـي الضبيبـي

بدأت قضية السري مع وكالة قهوش للسفريات والسياحة بعد ١٤ عامًا من العمل فيها، وبعد أن أصبح نائبًا للمدير العام.

صبيحة يوم مشؤوم؛ تحديدًا ٢٥ مايو ٩٨ كان على موعدة مع صالح عبدالله قهوش (مالك الوكالة) لتصفية حساب بينهما، كما يقول: «وجدت شخصين بجانب قهوش وعند دخولي مكتبه قال: خلاص اتفقنا ومطلوب حاجة واحدة فقط.. عليك أن تكتب ورقة بأن المبلغ المسحوب دين على المكتب وكل واحد منا يحتفظ بصورة...». غير أنه، كما ذكر في معرض ردوده على الدعوى، رفض الكتابة حيث انتابه شعور «بأنها خدعة»، مستبدلًا هذا الطلب بآخر: «نعمل محضر تصفية نشرح فيها كل شيء ونوقع عليه الطرفين» لكن هذا المقترح أغضب الرجل -أي قهوش- وقال للشخصين «برُّوه هذا غريمي» هكذا يتذكر السري لحظات ما قبل تسع سنوات حين فقد حريته، وقال إنهم اقتادوه مكرهًا على سيارة أجرة: «صالح قهوش والسواق في المقاعد الأمامية وأنا والشخصين في الخلف». ويزيد: «أنا في الوسط وهم على الجانبين». وبعد عملية تهديد بالسلاح أرغم على تحرير ورقة يعترف فيها بدين عليه لقهوش بمبلغ ٣٢,٠٠٠ دولار وشهودها مخبرا المباحث (الذرواني، والسنباني) المرافقين لقهوش ثم أولج إلى المباحث وبدأ يضع رجليه على أولى دركات السجن.

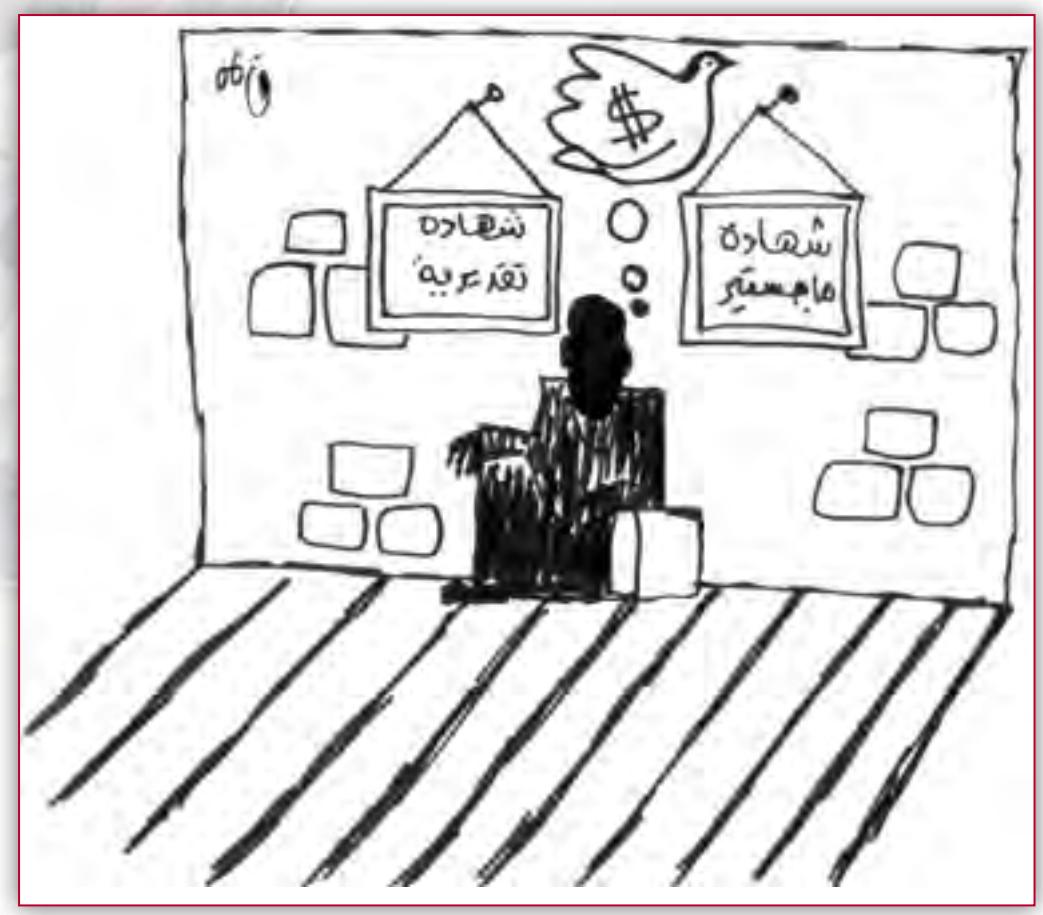
جيء بالسري بعد ثلاثة أشهر إلى قاعة محكمة شرق الأمانة في أول جلسة محاكمة، إذ وجهت إليه النيابة تهمتي خيانة الأمانة وأنه ضم إلى ملكه مالًا منقولًا هو مبلغ وقدره (٣٢) ألف دولار+

شـيكات.. المبلغ لقهوش والشـيكات للمجني عليه جمال حمادي، والتهمة الثانية: تزوير محررات عُرفيـة بـأن قام بتغيير بعض البيانات في الأسـعار الصادرة من بنك اليمن الدولي لإيهام شـركة باكسـتانية وقهـوش من أنه سـدد مـا على الوكالـة للشـركة...، بالإضافة إلى قيامـه بتوقيع عدة شيكات من البنك التجاري اليمني بمبلغ ثمانية ملايين واربعمائة ألف ريال... الخ حسبما ورد في قرار الاتهام. بالطبع المجني عليهما في قرار الاتهام هما صالح قهوش وجمال حُمادي.

السـري وبعد أن اسـتمع في قاعـة المحكمة إلى قرار الاتهام رد عليه -كمـا جاء في الحكم: «إنه معترف بالنسبة لمبلغ ٣٢٠٠٠ دولار بأنه فعلًا أخذ ذلك المبلغ على دفعات مقابل مرتباته لدى المدعي صالـح قهـوش مـن بداية ٩٤ وحتى شـهر مايـو ٩٨ حيث كان المسـؤول الأول والأخيـر في وكالة قهـوش؛ إذ كان يأخـذ -أي المتهـم- مرتباته من المبيعات». هذا رده الشـفهي الـذي ورد في الحكم فيما يتعلق بالمبلغ، أما بالنسبة للشيكات فقد نفى المتهم في معرض رده التحريري أن يكون هناك شيكات من المجني عليه جمال حمادي وإنما حوّل له مبلغ ٧ ملايين وستمائة ألف ريال على أساس أن يودعها له في البنك أو يستثمرها... الخ.

وفي ما يخص موضوع الشـركة الباكسـتانية قال إنه أُمر من قهوش بأن يعدِّل في الإشـعارات. (جاء رد المتهم بالتفصيل في مضمون الحكم وفي سياق الرد على الدعوى) إلاّ أنه وبعد أن أنتهى من الرد على التهمة الأولى قررت المحكمة استكمال بقية استجواب المتهم، ومواجهته بقائمة أدلة الإثبـات ثـم أجلت جلسـتها إلى ٧ سـبتمبر ٩٨، وفي هذه الجلسـة -الثانية- تبـيّن حضور محام عن البنك التجاري اليمني دفع بأن البنك قام بتسـديد قيمة الشـيكات المحررة والمزورة من المتهمً «السري» إلى المدعي جمال حمادي.

وجاء في الحكم أن محامي البنك «قدم صورة من الوكالة أرفقت (...) بملف القضية واسـتوعد بإحضـار الأصل في الجلسـة القادمة للمطابقـة» وعلى الرغم من احتجاج المتهم على ذلك كما جاء في رده بتاريخ ٩٨/٦/٢٣م على الدعوى المقدمة من البنك: «الدعوى أساسًـا كانت مرفوعة من قبل جمـال حمـادي». وأردف المتهم بأن البنك لا يمتلـك أي توكيل من قبل حمادي؛ إذ أوضح المتهم أنه عديله وأن التعامل كان بينهما فقط وعزز ذلك بقوله: «هو الذي أرسل لي المبلغ وأنا اخترت البنك التجاري وأرسـلت له اسـتمارة فتح الحسـاب مع بطاقة نموذج التوقيع إلى السعودية». وذكر أنه سحب المبلغ من البنك واستثمره إلاّ أنه خسر: «الصلح كان جاريًا بيني وبين جمال ليصبح المبلغ عليّ دينًا أُسـدده بأقسـاط سـنوية». ويضيف السِّـري في سـياق رده على البنك إلى رئيس هيئة الحكم الجنائي بالمحكمة: «فوجئت بأن البنك عوض المبلغ لـ«حمادي» ولا أعلم على أي أسـاس تم ذلـك؟!» وفـي الرد أيضًا: «البنك يدعي أنه عوض المبلغ (...) ولديه تنازل (...) ولم يقدم المسـتندات الدالة على ذلك!».

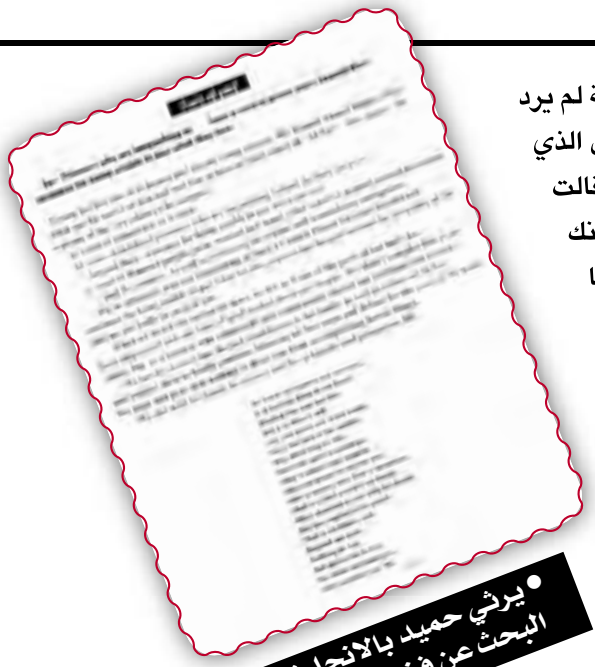


وطالب القاضي بإلزام البنك تقديم تلك المستندات التي تقضي باستلام جمال حمادي التعويض وإثبات قدر المبلغ.

واتهم السري في ذات الوقت البنك باستعمال القوة ضده بواسطة ثلاثة من ضباط البحث الجنائي واحتجاز سيارة ابنه نوع كرولا -تويوتا، مع دفتر ملكيتها ولم تحتسب قيمتها.

وذكر أن ضباط المباحث، أرغموه داخل مبنى البنك على تحرير ورقة بخط يده تحكي بمبلغ ٨,٤٠٠,٠٠٠ ريال: «أنا أطعن في صحة هذا السند (...) اختطفت من مقر عملي رأسًا إلى البنك وأجبرت على تحرير السند وأرجو من سيادتكم عدم اعتماده» مناشدًا القاضي الجنائي.

بالطبع المحكمة قبلت محامي البنك رغم اعتراض المتهم عليه، ورغم إبراز المحامي صورة



● يرثي حميد بالانجليزية.. البحث عن قضاء لغوي آخر

التوكيل لا الأصل. وحتى في الجلسات اللاحقة لم يرد في الحكم أن محامي البنك أحضر أصل التوكيل الذي الزمته المحكمة بإحضاره في جلسة سابقة. وقالت المحكمة في إحدى جلساتها إنه، أي محامي البنك «أحضر وكالة غير معمدة» ورغم أن المدعيين، كما في مقدمة الحكم وفي قرار الاتهام، هما صالح عبدالله قهوش وجمال حمادي وليس البنك.

وبعد ما يقرب من عام على تاريخ اعتقاله -إن جاز التعبير- قضى منطوق الحكم في ٩٩/١٢/٧م فيما يتعلق بالحق العام بحبس السرّي لمدة سنة ونصف من تاريخ القبض عليه لارتكابه جريمتي خيانة الأمانة والتزوير في محرر عُرفي. من ٩٨/٥/٢٥ (تاريخ القبض) إلى ٩٩/١٢/٢٧ (تاريخ النطق)، كان المتهم قد تجاوز مدة العقوبة بـ١٢ يومًا.

وفيما يتعلق بالحق المدني قضى الحكم بما يلي: «يلزم الجاني المذكور الضمان بتسليم المبالغ المقر بها للمجني عليهما صالح عبدالله قهوش، والبنك التجاري اليمني بموجب التزاماته بدفع المبالغ الذي التزم بها للمجني عليهما (...) في قوة السند التنفيذي للتنفيذ بمقتضاه. وأن يدفع مبلغ مائة ألف ريال للمجني عليهما مقابل مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة».

والغريب في الأمر أن القاضي لم يأمر بإطلاقه رغم انتهاء المدة! فمايزال محمد السري نزيل السجن المركزي بصنعاء حتى اللحظة! بعد مرور تسع سنوات عليه وليس من مستفيد في بقائه سوى مدرسة «الميثاق» التي يعمل فيها مدرسًا متطوعًا للغة الإنجليزية.

مع تأكيداته لـ«النداء» في عدد سابق بأنه يحمل مؤهل ماجستير في اللغة من جامعة جورجيا ولو أطلق سراحه لكان قد استطاع أن يسدد ما عليه! ولكن السري الآن يناهز الستين! محبوس جسده ومؤهله على ذمة دين.

أما أسرته المكونة من «أكرم، أنور، ماهر، وبنتين» فيعيشون في العاصمة متنقلين بين بيوت الإيجار، ويكابدون الحياة بجلدٍ وصبر، إذ لم يستسلموا للوضع بعد أن أخذ السجن أباهم،

والموت أمهم الحنون قبل أشهر؛ فالخمسة يجيدون الإنجليزية بطلاقة، والتعامل مع الحاسوب بمهارة فائقة: «بالطبع دفع بنا أبي للتعلم رغم أنه في السجن، وكذلك الوالدة رحمها الله، ونحن أيضًا من أجل مستقبلنا...»، هكذا يجيب ماهر أصغر أبناء السجين على سؤالنا: من وجهكم هذه الوجهة؟!

ماهر الذي يتذكر لحظات القبض على أبيه، حينها كان عمره ١٢ عامًا ويريد الآن الالتحاق بالجامعة لدراسة الحاسوب، ولكن للأسف جامعة صنعاء لا يوجد فيها التخصص الذي ينشده وجامعة العلوم الرسوم فيها باهظة، كما يقول.

كان ماهر يحدثني بحياء وألم عن أبيه: «مازال أبي مرجعيتي في أي استفسار عن اللغة»، ويذكره متأبطًا ملفًا متكاملًا عن أوراق القضية فيه أكثر من ١٣ شهادة تقدير وخبرة منحت لوالده داخل السجن من أكثر من جهة بدءًا بمدرسة الميثاق الأساسية الثانوية في السجن، التي تكافئه بالشهادات التقديرية، بالإضافة إلى جهاز محو الأمية، ومصلحة السجون وصولًا إلى المؤسسة اليمنية لنشر الثقافة والمعرفة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اللتين شكرتاه على «تجسيده مبادئ حقوق الإنسان في اليمن»!

الأستاذ محمد السري، كما يناديه السجناء، تعّرض لحالات نفسية صعبة، بحسب ابنه ماهر، إذ حزن بشدة على أخته التي توفيت قبل سنتين في هولندا فجأة، وزوجته (أم العيال) التي قضت قبل ٧ أشهر ولم يرها منذ سنتين عندما أقعدها المرض حتى عن زيارته إلى السجن.

ماهر وهو يتذكر أباه ما تزال فيه طاقة للبوح بالرجاء: «تخيلوا أنفسكم داخل السجن لسنوات وأبناؤكم يعانون اليتم مثلنا.. أرجوكم أفرجوا عن أبي.. أرجوكم...».

● «النداء»، العدد ٧٩، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦

وشوعي...
لا بواكيَ له!



■ علي الضبيبي

بقايا لهجة تهامية «يحوّج» بها كلامه؛ هي فقط وبعض ذكريات بالية كل ما عاد يربطه بمسقط رأسه، ومرابع صباه «أنا من أزلة (=عزلة) بني نشر، ناحية كؤيدنة (=كعيدنة)».

تجاوز عبده مبروك البشري، العام الـ١٦ داخل عنابر السجن الأكبر في اليمن. قصدته زائرًا هذا الأسبوع وظللت انتظره عند شباك الزيارات لساعتين أُحدِّق في وجوه سجناء أغلبهم لم يفته اسم سجين قسم التوبة عبده شوعي. «أووه! صاحب تهامة الذي ينكز؟!» تذكّره أحدهم بعد هنيهة تفتيش في ملفات ذاكرته.. أما الآخر فقال إن الرجل منزوٍ داخل غرفة محاطًا بأسى عميق من أن يغادرها، ومن المستحيل أن يجيب أي زائر يطلبه؛ «ما يصدقش». وقبيل انتهاء موعد الزيارات ظهر شوعي مهرولًا نحونا وعليه نفس الملابس التي كان يرتديها يوم تعرفت عليه أواخر رمضان (شميز ومعوز).

إضافة إلى أن الرجل -الخمسيني- مقطوع الزيارة

هـو أيضًـا بـلا محام بل ولم تصـل يده صـورة الحكم الصادر ضـده من نيابة صنعـاء الجزائية منتصـف التسـعينيات كما يذكر.. ويزعم اسـتئنافه للحكم حين صدوره ولكـن «لم يُرفع ملفي ولم يتم طلبي إلى الاستئناف».

ويضيف أنه حكم عليه بالسـجن سـبع سـنوات، زاد عليها تسع سـنوات أخرى بتهمة «سرقة حدّيـة» هـو ينكرها تمامًا، ويزعم أن أصل قضيته: «خلاف بيننا وبين الشـيخ علي صغير شـامي حول قطعة أرض على خط حرض -الحديدة، يريد أن يلهفها وتحقق له ذلك بعد دخولي السجن». ويشـير إلى أن الخلاف اشـتد بينهما على إثر عودة شـوعي من السعودية في ٩١، «انتهز امرجال امفرصة ورجم بي امسجن».

لم يزل له ذاكرًا إذ بدا أكثر كرمًا: «غريمي مات الله يرحمه.. وشنتلاقى أنا وياه والقاضي حمود الهتار إند(=عند) الله وشنتحاسب».

لم نعثر مع شـوعي على شـيء من تفاصيل قضائية عن موضوع القضية سوى على صورة من رسـالة محكمـة بلاد الروس وبني بهلول مؤرخـة بـ٢٠٠٤/٦/٩ إلى وكيل نيابـة صنعاء الجزائية تقول: «مرسـل اليكـم ملف القضية الجنائية الخاصة بالمحكوم عليه عبده شـوعي مبارك وآخرين مـن جميـع أوليات الملف ومرفـق بذلك قرار المحكمة الذي قضى بالإفراج عـن المحكوم عليه اكتفاءً بالضمـان الحضـوري المرفق...الخ». هي فقط بالإضافة إلى صورة رسـالة أخرى من نيابة صنعاء الجزائيـة إلـى رئيس نيابة اسـتئناف صنعاء، جـاء فيها بعد معلومات عن رقم القضية واسـماء المتهم والمجني عليهما: «للاطلاع على الحكم الصادر بالإفراج عن المحكوم عليه بالضمانات المرفقة بملف القضية» وفيها أيضًا: «كنا قد أرسلنا ملف القضية إلى المحكمة لإخراج حكم إعسار للمحكوم عليه (...) ما زال الأخ في السجن على ذمة الحق الخاص..».

لم يكن شـوعي متقطعًا على حواشـي وزوايا الطرق، ولا سـارقًا كما اتُهم، فهو يتحدى أيًا من النـاس أن يثبـت، «لـم تسـتطيع أمنيابـة ولا محكمة إثبات شـيء ضدي ولكنهم قدمـوا لي غرماء مأرفهمش». ويستغرب بسخط ساخر: «لم يسبق لتهامي أن مارس مهنة امتقطع».

ورغم انتصاف العقد الثاني وهو رهن الحبس إلا أن أشياء غالية مازالت محفورة في تجاعيد ذاكرته صعب عليه أن ينساها: (علي، حسن، جمال، إبراهيم، آمنة، كلثوم، سعيدة، خادمة، وليلى) أولاده الذيـن رزق بهـم مـن ثلاث نسـاء إحداهن توفيت قبل سـبع سـنوات، عددهم لـي وانهمرت عيناه.. وخاطبني: «ما مئي (=معي) إلا الله، وانته يا ألي (=علي)!».

● «النداء»، العدد ٨٠، الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦

أسرهم تهدد بطلب اللجوء الإنساني والتنازل عن الجنسية
٣٥ سجينًا يقاضون النائب العام

■ علي الضبيبي


200 ألف طن من القمح محتكرة في اليمن
حريق يلتهم إرشيف التعليم العالي
35 سجينا يقاضون النائب العام
دعوة عشاء في لندن
نقاسم ورثتي أبريكي الثوابت العينية
أرادوا اغتيالي سياسي في برمجاتي

رفع ما يقرب من ٣٥ سجين ذمة مالية في مركزي صنعاء عريضة توكيل -موقعين عليها- للمحامي نبيل المحمدي ومن يرغب معه من المحامين في التضامن الطوعي معهم، لتحريك دعوى قضائية ضد النيابة العامة، وكل من له صلة آمرة ومسؤولة عن إبقائهم في السجن بعد انتهاء فترات الحبس المحكومين بها، للمطالبة بالإفراج الفوري عنهم، وتعويضهم عمّا تكبدوه من خسائر وأضرار مادية ومعنوية نتيجة رفض النيابة العامة إحالة ملفاتهم إلى التنفيذ المدني في المحاكم.

التوكيل -الذي أُرسل عبر «النداء»- طالب بكشف مصير المبالغ التي تستلمها لجنة السجون من قبل رئيس الجمهورية، الذي وجه «بإطلاق سراحنا الفوري المعلن في وسائل الإعلام الرسمية في ٩ سبتمبر العام الماضي».

واتهم السجناء النيابة العامة بتأليب ذوي الحقوق الشخصية عليهم، إذ لم يكونوا ليطالبوا لولا تخوفهم من استمرار سجنهم، حد قولهم.

مضيفين أن طريقة حبسهم على ذمة مال، تمثل حائلًا دون قضاء ما عليهم من ديون آخرين لم يتقدموا للمطالبة بها من بعضهم.

وسرد التوكيل بعض الأضرار التي شملتهم كحالات الطلاق والتفكك الأسري، والفتنة في الدين، والإهمال المعيشي الصحي والتعليمي الذي لحق بأطفالهم جراء توقف عجلة حيوات عائليهم.

أسر السجناء أيضًا طالبت في بيان صادر عن ملتقاها -خاص بـ«النداء»- رئيس الجمهورية

باعتباره المسؤول الأول، بـ«اعتماد ٣٥ ألف ريال لكل أسرة شهريًا ومثلها لكل سجين» داعين إلى تشكيل لجنة حقوقية إنسانية للتحقيق النزيه والمستقل عمّا أصاب مئات الأسر والأطفال من اخطار شاملة عن طريق النزول الميداني المباشر لمعاينة وضع مئات الأسر على حقيقته.

«وفيما إذا لم يتم التحرك المدني إلى جانبنا، عاجلًا -تهدد الأسر- فإنا مضطرون لتقديم طلبات جماعية لطلب حق اللجوء الإنساني عبر مكتب الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومن ثم التوجه إلى البرلمان لتقديم التنازلات الجماعية عن الجنسية، وحينها لا حاجة لنا بمواقف مجتمعية».

يشار إلى أن عريضة التوكيل المهورة بتوقيعات السجناء شملت حالات تصل فترات بقائهم إلى ١٦ عامًا كعبده شوعي أشهر نزلاء قسم المعسرين وأقدمهم، والمحكوم بـ٦ سنوات فقط عام ٩١، وزيد القميحة (١٣ سنة)، محمد السري (٩ سنوات)، عبدالجبار العصامي (٥ سنوات)، محمد حمود الذيب (٧ سنوات)، حسن الهتاري (٤ سنوات)، بالإضافة إلى التاجرين عبده باقيس (٤ سنوات)، وجميل الأسودي (٧ سنوات). إلى جانب آخرين سجناء دون أن تقضي المحاكم بحبسهم، حيث تتراوح ديونهم ما بين ٢٠ ألفًا سعوديًا و٢٥ مليونًا يمنيًا.

● «النداء»، العدد ٨٠، الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦



المنظمات الحقوقية تعتنق الصمت، ولجنة الرئيس معسرة

بمن يلوذ السجناء..؟!

تبكي ابنها السجين منذ سنوات، وتعول أطفاله السبعة. عجوز سبعينية خُطفت من محياها ثلاث ابتسامات كانت تحلم بتحققها؛ إذ تنتظر صوت المذياع ينادي بـ«محسن محمد علي الريدي -ولدها»، مفرجًا عنه في لجنة رمضان الرئاسية، خاصة وقد تملكتها شهقة الفرح بعد أن ذيّل النائب العام بتوقيعه أمرًا يقضي بأن «يتم رفع اسمه في الكشف لهذا العام» في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥.. للأسف لا شيء تحقق حتى الآن! فقد سبق وأن وعدت اللجنة بالإفراج عنه بعد أن ضُم في كشوفات ٢٠٠٤ أيضًا.

ليس هناك ما يؤجل فرحة اطفال صغار، بعودة أبيهم من السجن بعد انقطاع دام ثلاث سنوات. فقط ٥ أشهر محكوم بها عقوبة في الحق العام، وتسديد ١,٤٤٨,٠٠٠ ريال للمجني عليها شركة هائل سعيد أنعم، بالإضافة إلى ٣٠ ألفًا أتعاب محاماة كما في الحكم الصادر ضده في ٢٠٠٣/٩/٢٣ من محكمة جنوب غرب الأمانة، بعد سبعة أشهر قضاها في الاحتياطي.

لكن كان على أمه أن تبقى في كهف حزنها، وأن تعاود النواح، أما الصغار فليستمروا في شظف يُتْمٍ غير مسمى أجله، رغم إعسار أبيهم بحكم قضائي.

■ علي الضبيبي



هـذه القضيـة ومثيلاتها كُثر، وأشـياء أخـرى، تضفي على لجنة السجون الرئاسية قدرًا من الغموض والشك، فلا الأرقام التي أعلنت وتعلن عنها اللجنة مثبتة بأسماء المفرج عنهم، ولا الوعـد الذي تلقته الأسـر بإطلاق سـراح عائليها نُفذ، كمـا في حالـة أم محسـن، بالإضافة إلى أبناء السـجين (ح. هـ) وهـم الذين استبشـروا بالفرج يلـوح في أفق آمالهم بعد أمر خطي من الرئيس بالإفراج عنه ضمن قائمة ٢٠٠٥، فضلًا عن عشـرات الأحكام القضائية بالإعسـار -فرديـة وجماعيـة- التـي لـم تبـرر اللجنة العليا للسـجون تعطيلها أو الحكمة من استصدارها!

أمـا الأرقـام التـي تتوزع هنـا وهنـاك عمّن شـملهم العفـو وتم الإفـراج عنهـم أو سـيتم، فقد شكك بيان صادر عن ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء المدينـين، خـاص بـ«النـداء»، في صحتها، مطالبًا اللجنة بنشـر اسـماء وبيانـات المفرج عنهم في وسـائل الإعلام.. واعتبر الملتقـى الإعلان عن أرقام بدون اسـمائها وبطريقـة (الكـم) دون تصنيف، «مجرد ترويج دعائي يصب في خانة التضليل السـنوي المعهود..»، حد البيان.

وردًا علـى رئيـس اللجنـة القاضي عصام السـماوي الـذي أعلن في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ -حسـب المصـدر- إطـلاق ١٢٤٣ سـجينًا وسـجينة فـي قضايـا مختلفـة علـى مسـتوى الجمهورية خلال شـهر رمضـان، بالإضافة إلى ٧٧ سـجينًا رفعت اسـماؤهم إلـى رئيس الجمهورية كسـجناء ذمة مالية مسـتحقين، قال ملتقى أُسـر السـجناء إنه لم يختلف عن سـابقه من البيانات بجديد سـوى بـ«الزج بهامة قضائية جديدة للمشـاركة في المعترك التضليلي بثمن بخس». وأردف معددًا بعض تصريحات أعضاء اللجنة على مدار السنوات الماضية، بدءًا بتصريح رسمي للنائب العام عبدالله العلفـي فـي صحيفة «الميثاق» فـي ٩ مايو ٢٠٠٥ جاء فيه: «وحسـب توجيهات رئيس الجمهورية: سـوف يتم إطلاق سـراح جميع سـجناء الحقوق الخاصة». وقبله تصريح آخر لحمود الهتار في جريدة «الوحدة» عام ٢٠٠٤ يفيد بأن «هذا العام ستتم أكبر عملية إفراج على مستوى الجمهورية تشمل من عجزوا عن سداد مديونياتهم»، واسترسل بيان ملتقى أُسر السجناء في سرد تصريحات قيـادة اللجنـة عنـد كل موسـم ففي عـام ٢٠٠٣ وعبـر الفضائيـة اليمنية وضمن خطـاب القاضي

الهتـار السـنوي ليلـة عيد الفطر «رئيـس الجمهورية يؤكد بأنـه دفع مبالغ «كبيرة» للتسـديد عن السـجناء الذين عجزوا عن تسـديد ما عليهم». الهتار ذاته وفي نفس المناسبة ولكن العام الأسبق ٢٠٠٢ تحديدًا، صرح بأن فخامته «وجه بالإفراج عن ألف وسبعمائة سجين من المحكومين بحقوق خاصة». «ثم اختفت تصريحات الرئيس -يقول البيان- في هذه المناسـبات، واسـتبدلت خطاباته تحريريًـا يقرأهـا (وزيـر)». إلى ذلك تصريح آخر لنائب الرئيس في تعز ٢٠٠٥/٩ بتوجيه رئاسـي بالإفراج «الفوري» عن السجناء المعسرين (صرح به للفضائية).

ويضيف المصدر بأن هذه التصريحات أُعقبت بأخرى «واضحة وشفافة» في صحيفة «٢٦سبتمبر» في رمضان لرئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس لجنة السجون لهذا العام ٢٠٠٦؛ «الأمر الذي أفقد هذه الشـريحة المجتمعية من الأسـر وسـجنائها (معتقلي الذمة المالية) الثقة بمجمل التصريحات الرسـمية والقضائيـة المتعلقـة بهذا الشـأن»، واسـتغرب البيـان: «لا ندري أي سـجناء ذمة مالية يقصدون؟!».

لكـن مصـادر خاصـة بـ«النداء» أفادت أن هذه الأرقام تشـمل سـجناء محكومـين بحق عام فقط وانتهت فترات سجنهم، وهو ما أكده بالفعل الملتقى النسوي لأسر السجناء في بيانه أيضًا من أن الأرقام تمثل جزءًا من حركة الإيداع والإخراج على مدار السنة للمحكومين بحق عام والمستحقين قانونًا للإفراج بالإضافة إلى الذين سـجنوا على سـبيل التحفظ. غير أنه يضيف: «لا يمثل سجناء تم الإفراج عنهم في رمضان إلا جزء بسيط منه...»، يقطع المنتدى.

«النداء» وعلى مدى اسـابيع حاولت اسـتجلاء حقيقة الأرقام المعلنة، وإجمالي المفرج عنهم هذا العام، من خلال مسـؤولين في اللجنة: إدارة سـجون، نيابات، كلها لم تفدنا بشـيء سوى تصريح وزيرة حقوق الإنسان على لسان مدير مكتبها محمد الحيدري، الذي أفاد أن ١٠٦٣ سجينًا هم من تم الإفراج عنهم فعليًا هذا العام بعد أن تحملت الدولة حقوق الغير بالدفع عنهم.

وقال إن الإفراج تم في رمضان، النائب العام وفي تصريح للمؤتمر نت هذا الأسبوع قال إن عدد المفرج عنهم من «السجناء المعسرين» بلغ ٧١ سجينًا كانت عليهم التزامات مالية سجنوا بسببها، وأن المبالـغ التـي دفعتهـا عليهم الدولة بلغت ٣٧ مليونًا، في حين ذكرت وزارة حقوق الإنسـان ان المبلغ وصل إلى ٦٣ مليونًا وسبعمائة وستين ألف ريال، حسب الحيدري.

بينما تنفي أسر السجناء كلا الرقمين، عبر أكثر من بيان ومقابلة، قاطعة بعدم الإفراج عن أيما شخص هذا العام محبوس بذمة مال، أو غشيته مكرمة الرئيس إذ لم يفرج منذ رمضان حتى الآن من السـجن المركزي بصنعاء سـوى عن ثلاثة عشر شخصًا (حوادث مرورية) أخرجهم الحجاجي، بالإضافة إلى بعض الحالات المدنية بتدخل محسنين وفاعلي خير لا تربطهم بلجنة الرئيس علاقة،



● السماوي



● الهتار

فأطلق سراحهم، حسب المصدر.

وكيل نيابة السجن المركزي صالح العُزَيْر أفاد في تصريح خاص لـ «لنداء» أن عدد المفرج عنهم من سجن الأمانة ١٨ سجينًا ممن كانوا مسجونين على ذمة تسليم حقوق خاصة للغير ومدة العقوبة قد انقضت وثبت إعسارهم وعجزهم عن تسديد ما عليهم، محبوسين على ذمة



● العُزير



● الآنسي

نيابات أمانة العاصمة، «أما المحبوسون على ذمة نيابات محافظين صنعاء والجوف والجزائية المتخصصة فلم يتم موافاتنا بشيء عمَّن تقرر منحهم هذه المساعدة، أو الإفراج الشرطي (ثلاثة أرباع المدة وثبت حسن السيرة والسلوك)، حيث يعفى من الربع الأخير»، يفيد العزيز. وعن المبالغ المدفوعة قال إنها تختلف من شخص لآخر بعضها يصل المليونين كعمر مرعي يوسف العجيب (سوداني) المحبوس منذ عام على ذمة مليونين وعشرين ألف ريال.



● الريدي

لكن تبقى قضايا سجناء معسرين بأحكام قضائية وانتهت فترات عقوباتهم منذ سنوات طوال، عالقةً بذمة مبالغ كبيرة وأخرى لا تتجاوز الـ٢٠٠,٠٠٠، كطارق السروري، والحساني المحبوس على ذمة مليون منذ عشر سنوات إذ كان عمره ١٦ سنة حينها والآن عمره ٢٦ سنة يحلم بالخروج ويخشى أن تنتهي فورة شبابه داخل سجن قضاته لا يرحمون، وغيرهم من سجناء الذمة المالية (مساحة المادة لا تسمح بذكر أسمائهم).

البيان المشار إليه كشف عن ٢٠٠ حالة رشحتها اللجنة العام الماضي ورفعت إلى الرئيس ولم تعد حتى الآن! يضاف إليها ٧٧ حالة هذا العام.

الجدير بالإشارة أن البيان لفت الانتباه إلى ارتفاع وتزايد أعداد السجناء المعسرين. مما يشير إلى توسع رقعة الأُسر المعرضة لخطر التشرد والضياع، على توصيف المصدر، لا سيما مع حالة التجميد المستمر للحلول الشرعية والقانونية. فقد تجاوز العدد العام ٢٠٠٥ في صنعاء فقط، حسب احصائية وتصنيف النيابة العامة، الـ٣١٠ سجناء محكومين بحقوق خاصة، النصف منهم تجاوز العام الخامس -السادس عشر، سواءً من كانت قضاياهم مدنية وتجارية بحتة، حد ما جاء في البيان الذي قال إن النيابة حرصت على تقديمها -أي القضية- بصورة جنائية، أم من كانت قضاياهم جنائية (حدية) واستبدل الجانب المادي بوسيلة العقوبة بالسجن «كحق عام» بمعنى

مساواة النيابة العامة وقضاة المحاكم بين قضايا «الحدود» وقضايا «الحقوق». وأردف المصدر: «حكم على الجميع بعقوبة سالبة للحرية هي السجن وبحق شخصي».

وبانقضاء الفترة ما بين نهاية العام ٢٠٠٥ وحتى النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٦ «ظل العدد يتراوح ليستقر على ٣٠٤ سجناء منهم ٦ موسرين عولجت قضاياهم بين معالجة رئاسية وذاتية، وضمانات اسمائهم لدينا».

وأشار إلى ارتفاع العدد خلال النصف الثاني من هذا العام إذ بلغ ٣٣٠-٣٧٠ بإضافة العنصر النسائي، وفقًا لإحصائية المكتب الفني للنيابة العامة. «بينما كانت الأعداد ما بين العام ٢٠٠٢ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤م قد تجاوزت الـ٤٥٠ سجينًا باستثناء النساء»، حد المصدر.

وأمام هذه الإشكالية القانونية والمعضلة ذات البعد الإنساني تقف منظمات واتحادات ومراصد باسم حقوق الإنسان، على الجانب الآخر كممثل صامت إذ لا تملك أي معلومات عن سجناء هكذا وضعهم، وأسر داهمها اليُتم والضياع منذ سنين. فقد اعترف المرصد اليمني لحقوق الإنسان على لسان رئيسه الدكتور محمد المخلافي بعدم امتلاك المرصد



● أطفال الريدي.. انتظار ممل

بالنسبة للمسجونين أي برنامج من هذا القبيل، فقط يعلم بالحالات الحادة، وأضاف المخلافي: «نحن نقوم بالرصد (للانتهاكات) ولكن في السجون غير متاح».

وعلى وجه الاحتمال المستقبلي قال: «ربما مستقبلًا، نطالب بنظام لزيارة السجون يكفل لهذه المنظمات الدخول والتقاء سجناء».

أما المدير التنفيذي في منظمة «هود» للدفاع عن الحقوق والحريات خالد الآنسي فقد بدا أكثر شكوى من قضايا مطروحة على المنظمة قال إنها «أكثر مأساوية تستحوذ على الجهد والوقت خصوصًا مع شحة الإمكانيات ومحدودية المشتغلين». وبدا الآنسي متحاشيًا التقليل من حراك منظمته، «هذا الحراك لفت الأنظار إلى قضية السجناء المعسرين حتى غدت محل اهتمام إعلامي على الأقل!».

وأشار إلى وجود ما يشبه مجموعة عمل -حد وصفه- مع ملتقى أسر السجناء إذ نفذت المنظمة عددًا من الفعاليات تمثلت في اعتصامات أمام دار الرئاسة ومجلس الوزراء بالإضافة إلى المناشدات والبيانات لحل المشكلة! لكن هذا القول نفاه الملتقى على لسان إحدى عضواته.

عميد منظمة دار السلام لمكافحة الثارات والعنف، عبدالرحمن يحيى المروني، قال مبررًا: «نحن منشغلين في قضايا الثأر والنزاعات والتوعية... الخ».

اعتبر قضية السجين المعسر «جانبية». غير أنه أشار إلى بعض الأنشطة التوعوية التي تقوم بها المنظمة كإحياء قيم الفضيلة من خلال زيارات السجناء، والتوعية بمخاطر الانتحار! وهو ما يتناقض مع ما قاله المخلافي سالفًا بالنسبة «للزيارة».

وزارة حقوق الإنسان وفقًا لمدير مكتب الوزير كشفت عن بعض الزيارات الميدانية إلى السجون، والتعرف على حالات المعسرين الذين امضوا فترات العقوبة القانونية (حق عام) ولم يتبق عليهم حقوق خاصة، وأن ثمة كشفًا بأسماء السجناء المعسرين «يتم رفعه إلى اللجنة العليا للسجون والمحكمة العليا، ويتم مناقشته، وليس كل الحالات يتم الدفاع عنها». لكن إلحاحه على الحصول على كشف بأسماء المعسرين، طالبًا الصحيفة، يضعف مصداقية ما تدعيه الوزارة.

وإذا كانت المنظمات الحقوقية والمعنية بمثل هكذا قضايا بالإضافة إلى الجهة الرسمية (الوزارة) تتبدى على صورة «أما بنعمة ربك فحدث»، فإن ملتقى أطفال وأسر السجناء يبدو الأحق بالإشادة والدعم المنظماتي حتى ولو كانت ظروف الملتقى تفرض عليه البقاء في «حقيبة» محمولة، وإحدى غرف عائلة سجين متواضعة.

فالبيان الصادر عن ملتقى اطفال وأسر السجناء والذي جاء في أكثر من ٣٠ ورقة، على شكل تقرير تفصيلي (على ضوء استطلاع «النداء» حد ما جاء فيه)، تتبع مسار قضايا المعسرين

على مدار الأعوام الماضية، وما استطاع أن يعمله الملتقى خلال السنتين الماضيتين من أنشطة مختلفة رغم محدودية الإمكانيات. إلا أنه -أي البيان- تضمن فقرات ذات طابع «تراجيدي مؤسف» خصوصًا ما يلقاه أطفال ونساء السجناء من سخرية واستهجان من قبل «حرس الرئاسة»؛ إذ إنهم أثناء اعتصامهم أمام القصر في ٢٠٠٥/٩/٣ حاملين لافتاتهم الصغيرة مع صور الرئيس، صدوهم ببعض الكلمات: «سيروا من هنا.. قولوا لأمهاتكم يدورين لهن أزواج، محابيسكم سرقوا وأنتم تجو هنا تشتو الرئيس يسدد عليكم».

واتهم المصدر الجانب الرسمي بتكريس وممارسة تحريض المجتمع ضدهم، مستدلين بـ«حرص النيابة العامة على تصنيف القضايا في عرائض الاتهام بشكل لا يتطابق وطبيعة القضايا (...) من خلال استخدامها مفردات «مجرم» وضحية، «جاني» ومجني عليه»، واعتبر ذلك تأكيدًا على سياسة تهدف إلى «عزل المجتمع» عن قضية الطفل والأسرة وعائلهم المعتقل.

واسترسل البيان يسرد أعماله وانشطته، ومناشداته مختلفة الأنواع إلى مختلف قطاعات، ومنظمات، ومؤسسات داخلية وخارجية، وزعامات، بدءًا بالصحافة، والأحزاب، والمنظمات، والعلماء، ومجلس النواب، مرورًا بالرئاسة، وصولًا إلى الملك عبدالله والقذافي، وحتى جامعة الدول العربية.

● «النداء»، العدد ٨٠، الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦

حق الرد: مزيدًا من الشفافية


13 قضايا

في قضية محسن عمير مع مستشفى الثورة

المذكرات لا تنصف أحدًا

حق الرد

مزيدًا من الشفافية

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

الموضـــوع/ تعقيب موضوعي، بنـــاءً على حق الرد بشأن اســـتطلاع صحفي أجرته «النداء» في عددها (٧٦) حول السجناء.

بالإشـــارة إلى الموضوع أعلاه نود أن نشـــير إلى أن تحري الوضوح والشفافية في الاهتمام بقضايا المجتمع أمر يمثل جانبًا من الأهمية، وهو ما نحرص عليه في اصلاحية السجن المركزي بصنعاء.

وبالقـــدر الذي نشـــيد فيـــه باهتمام المجتمـــع ببعضـــه، إلا أن ذلك لا يعني إغفال جهود الجهات الرســـمية أو أنها تقـــف حائلًا أمام أي مســـاعٍ خيرة تريد تقديم النفع العام للآخرين.

وفـــي هذا الصدد كانت ولا تـــزال إصلاحية صنعاء بوابة مفتوحة لأي جهود نبيلة أو عون إنســـاني يستهدف السجناء وشـــؤونهم الغذائية والصحية والتعليمية والتأهيليـــة والتدريبية أو تقديم العـــون المالي ونحوه في ما يتعلق بقضاياهم، كإضافة إلى جهود الدولة في هذا الجانب. أي أننا وحســـب اختصاصاتنا الرسمية نؤمن بمبدأ شراكة الدولـــة والمجتمع في خدمة قضايا الوطن وأبنائه وهذا يظهر جليًا وبوضوح في اهتمامات وتوجهات القيادة السياسية وخطط وبرامج وتوجيهات قيادة وزارة الداخلية.

وعليه، وتجســـيدًا عمليًا لما ســـبق، فقد اســـتقبلنا بصدر رحب صحفي جريدتكم الأخ

علي الضبيبي، بمجرد عرضه طلب الاســتطلاع حول ما يتعلق بالجانب الغذائي من حيث النوع والجودة والكم ومعايير الســلامة الصحية للمطبخ. وأثناء التجوال الميداني والتقائنا ببعض الســجناء في شبك الزيارة والعاملين منهم في المغسلة المركزية ومطبخ السجن، لم نُبدِ أي تحفظ على توقف الأخ المحرر معهم، وسؤاله عن قضاياهم، لكننا فوجئنا بموضوع الاســتطلاع المنشــور تناول الحقوق الخاصة وصورًا وأرقامًا لم تكن رســمية باعتبارها ليست من قبلنا وإنما وردت أو استقيتموها من الملتقى النسوي لأسر السجناء (١٧ يوليو) بينما احتســبها الاستطلاع على زيارة السجن التي أفهمناها بغير مؤداها بل مع الأسف الشــديد أغفل تمامًا الموضوع الرئيســي للاستطلاع حسبما اشرنا ســلفًا، ولو أن الأخ المحرر حرص على قدر من الشفافية معنا لزودناه بما يتعلق بالحقوق الخاصة وسجنائها ولأطلعناه من جانبنا على ما يبحث عنه من جهود رسمية مبذولة في ذات الشأن.

على كل حال.. مزيدًا من الشفافية لتعزيز النجاح المهني، نتمناه لكم، مع احترامنا.

إصلاحية صنعاء المركزية -العلاقات العامة

- **«النداء»، العدد ٨٠، الأربعاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦**



اشترطوا ضمانة حضورية لإخراجه

شوعي: ١٦ سنة وأنا في السجن! ارموا بي للكلاب أفضل

«فقط ضمانة حضورية ويخرج»، هكذا قال وكيل نيابة السجن المركزي بصنعاء عندما سألناه عن السجين عبده شوعي النشري الذي يقبع منذ العام ٩١ في الحبس في حين كان المقرر أن يخرج بموجب الحكم الجزائي ضده بعد ست سنوات من تاريخ القبض عليه.

لكن لأن الرجل من تهامة وليس له من قريب يزوره أو يسأل عنه فقد كان عليه أن يمكث في الحبس مدة مفتوحة، هو الان في ١٦ عامًا في المركزي!

«النداء» وخلال الأعداد الخمسة الماضية تناولت قضيته بصورة مركزة. ولهذه السنوات يفترض تعويضه عمّا لحق به من ضرر وإطلاق سراحه.

شوعي سمع كلام وكيل النيابة ورد بألم شديد: «ارموني جزيرة تأكلني الكلاب أفضل من البقاء هنا».

يقولها ورأسه كنهار لا ليل فيه. فمن يخرجه ليكمل ما تبقى من عمره بين زوجتيه وابنائه التسعة.

● «النداء»، العدد ٨١، الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦





عبدالباسط الأديمي..
من بينهم اختطفته الديون إلى السجن

■ عمار الأصبحي

النُقطت هذه الصورة، التي يظهر فيها السجين عبدالباسط الاديمي، قبل سنوات لدى افتتاح حديقة الحيوانات في تعز -الحوبان.

عبدالباسط عبدالرب نعمان الأديمي، منفذ المشروع المفتتح، هو الآن خلف القضبان. كان

مقاولًا ومهندسًا مبدعًا وجميلًا كما عهده الجميع.

هو إلى يسار الشيخ عبدالله الأحمر في الصورة، وبجواره محافظ تعز الحالي. يبدو وعليه بدلة بيضاء «سفاري» صيفية. نفذ العمل في مشروع الحديقة بإتقان واخلاص كما هو الحال في كل مشاريعه وأعماله.

لم يخطر ببال الأديمي يومًا أن العطاء الجميل سيوصله إلى ما هو عليه الآن، فهذا الرجل يقبع الآن في السجن المركزي بصنعاء منذ ما يقارب الخمسة أعوام أو تزيد، رغم أنه محكوم بسنتين فقط في ديون تراكمت عليه هي في الأصل اموال وحقوق للسجين لم يتسن له الحصول عليها من هيئات ومؤسسات حكومية منها مكتب تحسين محافظة تعز.

إن أقصى ما ينشده الآن هو أن يفرج عنه ولو حتى مؤقتًا ليبحث عن أمواله ويحاول استعادة واستخراج مستحقاته الضائعة، لتسديد ما عليه.

ومن منطلق الرحمة الإنسانية فإننا نناشد فخامة الأخ الرئيس والجهات المختصة والمنظمات الحقوقية، النظر في هذه القضية الجديرة بالالتفات إليها للإفراج الفوري عن هذا المنكوب، الذي قدم الكثير واعماله خير شاهد على ابداعه وتفانيه. وقد ناشد كثيرًا، وها نحن مجددًا نعاود الكرة؛ علّ هذا النداء يجد له مسمعًا.

الصورة تثير الشفقة فقد كان يومًا بجوار نائب الرئيس، ورئيس مجلس النواب، والمحافظ.. واليوم وحيدًا ولا من رحمة عطوفة.

● «النداء»، العدد ٨١، الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦



• المحمدي



• الوادعي

بعد دعوتهم محامين للترافع عنهم
المحمدي يبدي موافقته.. والوادعي: سجن المعسرين مخالف للشريعة


الهمداني: البنك الوطني لم يُفلس ومافيا الاقتصاد أغلقته
المحمدي يبدي موافقته.. والوادعي: سجن المعسرين مخالف للشريعة
القوانين اليمنية.. تعارض، تداخل وتعطيل
اقرار فصل الطلبة المتخلفين في السنة الأولى للطب والهندسة
استئناف الأمانة يوقف حكماً ضد العلفي

■ علي الضبيبي

وافق المحامي نبيل المحمدي علي الترافع عن ٣٥ سجينًا معسرًا ترفض الجهات القضائية والأمنية الإفراج عنهم مخالفة للقانون.

وأرسل هؤلاء الشهر الماضي توكيلًا للمحمدي للترافع عنهم بعدما نشرت «النداء» تحقيقات وتقارير عنهم خلال الفترة السابقة.

وكان تحقيق عن أوضاع المعسرين في السجن المركزي بصنعاء، كشف رفض السلطات إطلاق سراحهم بمبرر وجود التزامات مالية عليهم للغير، رغم انقضاء مدد السجن المحكومين بها.

ونشرت «النداء» على إثره تصريحات للمحمدي يفيد بأن إبقاء هؤلاء في السجن جريمة يعاقب عليها القانون، وأن من حق سجناء انقضت مدة عقوباتهم ولم يتم الإفراج عنهم أن يقاضوا الجهة المسؤولية عن حجز حريتهم، والمطالبة بتعويضات مالية عن الضرر الواقع عليهم جراء السجن.

ورفض عدد من المسؤولين في الجهاز القضائي، وفي مقدمتهم النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، التعليق على تصريحات المحمدي.

ومن المتوقع أن ينضم إلى المحمدي عدد من المحامين لتشكيل هيئة ادعاء فقد أبدى المحاميان هايل سلام وأحمد الوادعي، استعدادهما للانضمام، وقال الأخير في تصريح لـ«النداء» إن هؤلاء السجناء مظلومون لأن بقاءهم في السجن ليس عقوبة على جريمة جنائية «وإنما عليهم حقوق مدنية للغير»، وأيّما نص قانون يتعاملون به في هذا الموضوع فهو يصطدم مع الشريعة الاسلامية، ويخالف نصًا قرآنيًا صريحًا: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة». ونظرة معناها: «إمهاله حتى الإيسار»، وزاد أيضًا بأن حبس هؤلاء غير دستوري إذ أن دستور الدولة ينص على ان الشريعة الاسلامية مصدر جميع القوانين، ولهذا، يعزم الوادعي: «سوف نقاضي كلًا من النيابة العامة ووزارة الداخلية وكل من تسبب في إبقائهم، وسوف نسعى للإفراج عنهم وطلب تعويضات عمّا لحق بهم من أضرار».

سجناء الذمة المالية طالبوا في عريضة التوكيل، إلى جانب الإفراج الفوري عنهم والتعويض، بكشف ما وراء البطء الشديد المتعمد والملحوظ في سير المحاكمات والذي يصل إلى سنوات في كل درجة قضائية وسيطرة النيابة العامة على الملفات ورفض إحالتها إلى قضاة التنفيذ المدني في المحاكم.

ووفقًا لبيان صادر عن ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء المعسرين -الشهر الفائت- فإن عدد السجناء الغارمين في ارتفاع مستمر مقارنة بالسنوات القريبة الماضية حيث بلغ عددهم في سجن صنعاء المركزي خلال النصف الأخير من العام الحالي ٣٧٠ سجينًا/ سجينة، فيما النصف الأول ٣٣٠. وكان مستقرًا العام الماضي ٢٠٠٥ على الرقم ٣٠٤ باستثناء أصحاب القضايا المرورية.

«النداء» على مدى أعدادها السابقة أوردت نماذج لسجناء تجاوزت سنوات بقائهم في الحبس الـ١٦ عامًا، رغم حيازة بعضهم أحكاما قضائية تؤكد إعسارهم. وعرضت الصحيفة حالات لأسر فقيرة تعيش بدون عائل وتتعرض لبعض الأخطار جراء فقد عائليها.

وطالبت هذه الاسر عبر ملتقاها رئيس الجمهورية -بوصفه المسؤول الأول عمّا يحدث- باعتماد

٣٥٠٠٠ ريـال شـهريًا لـكل أسـرة ومثلها للسـجين كحد أدنى، مهددين إذا لم يتم التحـرك المدني إلى جانبهم «فإن مئات الأسر ستكون مضطرة لتقديم طلبات جماعية عبر مكتب الأمم المتحدة والمفوضية السـامية لحقـوق الإنسـان للحصـول على حق اللجـوء الإنسـاني -الاجتماعي، ومن ثـم التوجه إلى البرلمان لتقديم التنازلات الجماعية عن الجنسـية «ما دامت لم تمنح الأسـر والأطفال حقوق مواطنتهم علـى الأقل»، وناشـدوا كل المنابر الإعلامية، والقوى السياسـية، ومؤسسـات المجتمـع المدني، ورجال الدين، الوقوف إلى جانب محنتهم، ووضع حد لما سموه بـ«المهزلة هذه».

إلى ذلك، كشـف تقرير للجنة الشـؤون الدستورية والقانونية بمجلس النواب عن «عدم وجود نص فـي قانـون المحاماة يضمن للمعسـرين العون القضائـي». واعتبر أن ذلك يمثل أحـد جوانب القصور في النص القانوني، المصاحب لنصوص وأحكام القوانين والتشريعات النافذة، ودعا التقرير مجلس النـواب القيـام بدوره لإعادة النظر في نصوص الأحكام النافـذة بما يكفل إزالة أي تعارض أو قصور في أحكام هذه التشريعات.

- «النداء»، العدد ٨٤، الأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦



• ولد في السجن والآخر في جنونه

أم السجين محمد شايع تشكو تبديد شبابه

أربع سنوات من الحبس «المجاني»!

تجر كومة أحزان، وتكفكف دموع القهر على ولدٍ سجين، وآخر «مجنون» وأبيهما المقعد منذ سنوات. ترتاد السجن زائرة «محمد» كل اثنين وخميس بعد أن تعود من جبل اللوز، بني سحام -خولان، إذ تعمل هناك بما يمكن أن يسد حاجات البيت، ونفقات الطريق إلى السجن المركزي بالجراف.

وهناك، التقتها «النداء» وسط طابور الزائرات.



سألناها: من تزورين؟! فأجابت بصوت منخفض ولهجة حنونة: «ولدي محبوس له سبع سنين والنيابة رافضة إطلاقه».

لم يكن ولدها، الشاب، محكوم بالمؤبد من جنوب شرق. فقط «مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات»، كما جاء في الحكم الصادر ضده بتهمة «سرقة» عقوبة في الحق العام.

محمد شايع باقٍ على ذمة ٤٠٠ ألف ريال فقط، «الغريم جاء بنفسه وقال أمام القاضي عبدالله الديلمي: اخرجوا بن شايع مافيش عنده لي شيء(!) لكن القاضي أصر على دفع المبلغ!»، وأضافت أن أحد قضاة النيابة هددها قائلًا: «ابنش ما بايخرجش حتى يدفع وإلا يجلس!».

وبعد أسابيع التقتها «النداء» في المكان نفسه وهي خارجة من السجن بُعيد وداعٍ مبكٍ، «قهرني، يا ولدي يبكي في وجهي من الضيق يشتي يخرج، يشتي يخرج، واني ما سوي له؟!» تتساءل هذه الأم في حيرة وتشكو عمر ولدها الذي دخل السجن بـ٢١ والآن يناهز ٢٧ سنة، ثم جاشت غضبًا معصورًا بألم شديد وحمّلتني رسالة مضمونها: «اسألك بالله يا ولدي حاكيهم يخرجوا ابني أني خايفة يجن بعد أخوه -تقصد ابنها الأكبر فؤاد (مختل عقليًا)، حيث لا يبارح جدران البيت. وأخرجت من جيبها صورة تذكارية تجمع فلذتيها الشقيقين: محمد (السجين) وفؤاد (المختل).

فمتى تتمخض النيابة وتطلق سراحه ليقضي ما عليه من دين، ويساعد أمه المنكوبة في ايجار البيت ويوفر عنها متاهات السفر من شارع تعز إلى سجن الجراف.

هل ينتظر سجّانوه أن تأتي أمه الفقيرة بصرة دراهم وتنثرها بين يدي القاضي الذي سئمت مراجعته كل أسبوع؟! «لو عندي فلوس أو مال أو ذهب بابيعه واخرّج ولدي بس منين.. منين؟!».

• «النداء»، العدد ٨٤، الأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦

بينهم صاحب معرض القادسية للسيارات، والمقاول الأديمي

٢٠ سجينًا معسرًا ينضمون إلى قائمة المدعين ضد النيابة والجهات المختصة



انضم ٢٠ سجينًا إلى قائمة السجناء الذين يزمعون مقاضاة أجهزة رسمية جراء حبسهم أو إبقائهم رهن الحبس بالمخالفة للدستور والقوانين، بذريعة وجود حقوق خاصة على ذممهم.

وكان ٣٥ سجينًا وكّلوا في وقت سابق المحامي نبيل المحمدي لتحريك دعوى قضائية ضد الجهات المختصة بشأن حجز حرياتهم ويقبع مئات السجناء في السجن المركزي بالعاصمة والسجون المركزية بالمحافظات رغم إنهاء مدد حبسهم، بناءً على تعسف في قراءة نصوص القانون أو الجهل به من قبل النيابة العامة.

ووافق المحامي نبيل المحمدي على الترافع عن السجناء، وانضم إليه في وقت لاحق المحاميان احمد الوادعي وهايل سلام.

وبادر السجناء إلى مقاضاة الجهات المختصة على إثر نشر «النداء» تصريحات لقانونيين تؤكد عدم جواز إبقاء أي محكوم في السجن فور انقضاء مدة الحبس المحكوم بها.

وبين السجناء الـ٢٠ الذي انضموا إلى قائمة الموكلين، التاجر محمد حمود الحميضة مالك معرض القادسية للسيارات المسجون منذ ٥ سنوات، والمقاول عبدالباسط الأديمي والتاجر عبيد باقيس، فضلًا عن سجناء من جنسيات عربية.

وطلب هؤلاء في مذكرة التوكيل التي ارسلت للمحامين عبر «النداء» بمقاضاة النيابة العامة «وكل

من له علاقة (...) ومسؤولية في إبقائهم رهن السجن» لافتين إلى الأخطار الجسيمة التي يتعرض لها أطفالهم وأسرهم جراء ذلك.

وعلمت «النداء» أن هيئة المحامين تقوم حاليًا باستكمال الوثائق الخاصة بقضية السجناء، توطئة لتحريك الدعوى القضائية في قرب وقت.

ووجه عشرات السجناء المعسرين تحية إلى صحيفة «النداء» لقيامها بتغطية مأساتهم، ودورها في كشف المخالفات الجسيمة التي ترتكبها الجهات المختصة، والمترتبات السلبية الخطيرة على حقوقهم بسبب خرق القانون. وأثنى هؤلاء بشكل خاص على جهود الزميل علي الضبيبي المحرر في الصحيفة الذي نشر على مدى الشهور الماضية تحقيقات وأخبار مكدسة لقضيتهم.

وأشار هؤلاء، في مذكرة موجهة إلى الصحيفة، إلى الاحباط الذي اصاب عشرات السجناء المعسرين الذين يسمعون سنويًا بقرارات لجنة رئاسية خاصة بالإفراج عنهم بناءً على توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح لكنهم بقوا رهن السجن.

● «النداء»، العدد ٨٦، الأربعاء ١٧ يناير ٢٠٠٧

١٢ سنة ليست كافية لسجن الكحيلي لأنه من شبوة

عضو نيابة يرفع سقف الحجز ويرفض أوامر الإفراج عنه



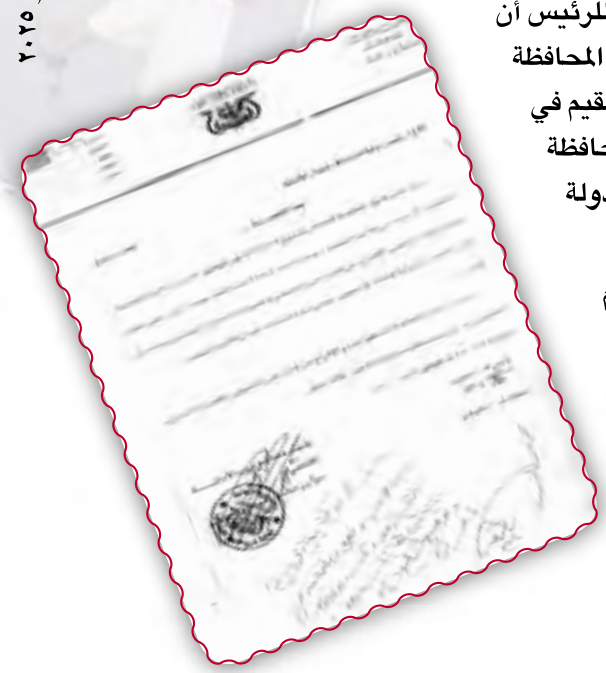
بعد اثنتي عشرة سنة وثلاثة أشهر في السجن، ناشد قايد الكحيلي -سجين الحق الخاص- رئيس الجمهورية التدخل لإطلاقه وتنفيذ حزمة الأحكام والأوامر النيابية التي قضت جميعها بالإفراج الفوري عنه، والتي مازالت مرهونة بمزاج عضو نيابة غرب الأمانة (م. ش) الذي لم يرق له ذلك بعد.

أصدر قاضي التنفيذ في ٢٠٠٦/٨/٢٣م حكمًا يقضي بالإفراج عنه بالضمانة التجارية الحضورية «ويحمل النيابة مسؤولية بقائي في الحبس كل هذه السنوات»، يقول الكحيلي. ويضيف أنه أحضر الضمان وقبلته النيابة مؤكدة اقتدار الضامن وأهليته، وعززها بأمر رقم (٢٩٩٩) من النائب العام إلى رئيس نيابة استئناف الأمانة للتنفيذ، والذي بدوره وجه أيضًا.

لكن الذي اتضح من خلال وسائل ومناشدات السجين أن تعنتًا طاله من عضو نيابة يتعامل مع أوامر وتوجيهات قضائية عليا بضمير خال من الإحساس والمسؤولية، كما لو أنه يتفنن في تلوين الفضيحة.

لم تتحرك فيه مشاعر العطف على والدة السجين تلك العجوز الطاعنة في العمر وهي تحمل الضمانات تلو الأخرى مدعمة بالموافقة القضائية على قبولها، والأوامر الصريحة بإطلاق السجين، بل حتى الرد عليه من قاضي التنفيذ إلى وكيل النيابة في ٢٠٠٧/١/٢٣ الذي أكد فيه: «ضرورة تنفيذ قرار المحكمة وفقًا للضمانات المتوفرة والتي تم التأكد من صحتها...». غريب هذا وأمثاله، وكذا هذه





النيابـات. هل صحيح مـا جاء في مناشـدة الكحيلي للرئيس أن عضو النيابة تذرع أخيرًا بأن السجين من شبوة وهذه المحافظة بعيدة ويصعب إحضاره! «لكن الضامن رجل أعمال ومقيم في العاصمة»، يشـكو الكحيلي. ويتساءل بحرقة: «هل محافظة شـبوة غير خاضعة لدسـتور الجمهورية، وسلطان الدولة محصور في أمانة العاصمة فقط؟»!

الكحيلـي سـجين حق خاص تجاوز سـنوات الحكم بخمسـة أضعـاف، وأمثاله كثير، في تجـاوز صريح وواضـح لمـواد قانونيـة، وفـي إصـرار بليـد على التغافل وهدر كرامة الإنسان.

● «النداء»، العدد ٨٩، الأربعاء ٧ فبراير ٢٠٠٧





• نبيل المحمدي



• أحمد الوادعي



• هائل سلام



• محمد المداني

تحريك الدعوى في قضية السجناء المعسرين الأسبوع المقبل

توقع مصدر في هيئة الدفاع عن السجناء (المعسرين) أن تشرع الهيئة، في غضون الأسبوع المقبل، في مباشرة الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق مطالب السجناء.

ويطالب نحو ٥٠ سجينًا بالإفراج الفوري عنهم، وتعويضهم عن فترة السجن التي قضوها دون وجه قانوني، ومحاسبة المسؤولين عن بقائهم في السجن دون محكومية باعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

وكانت «النداء» تواصلت خلال الشهرين الماضيين مع أسر العشرات من السجناء، لغرض استيفاء الوثائق المطلوبة من هيئة الدفاع لتحريك الدعوى القضائية، وتم تسليم الوثائق إلى هيئة الدفاع التي تعكف حاليًا على دراستها.

وتضم هيئة الدفاع المحامين: نبيل المحمدي وأحمد الوادعي وهايل سلام ومحمد المداني ومحمد البذيجي. وقال مصدر في الهيئة إن محامين آخرين سينضمون إلى الهيئة. مضيفًا أن باب التضامن مفتوح أمام أي محام يرغب في وضع حد للمعاناة التي




اشتداد المعارك في صعدة بعد موافقة مجلسي النواب والشورى على خيار القوة
محمد علي السقاف: طلب تسليم يحيى الحوثي سيرتد ضد الحكومة
النداء
5 مدنيين في زنزانة معسكر بدر
تحريك الدعوى في قضية السجناء المصريين الأسبوع المقبل
٦ نواب حازوا صفر و١٤ حازوا الدرجة الكاملة

تلحق بالمئات من المواطنين وأسرهم، جراء خرق القانون من قبل الأجهزة والهيئات ذات الصلة.

وأشار إلى احتمال تلقي الهيئة توكيلات من سجناء في محافظات أخرى.

ونشرت «النداء» بدءًا من أكتوبر الماضي سلسلة تحقيقات تكشف فداحة الظروف المادية والمعنوية التي يرزح تحتها السجناء وأسرهم، بسبب إصرار هيئات قضائية وتنفيذية على إبقائهم في السجن لفترات تتجاوز مدد الحبس المحكومين بها.

وبادر ٣٠ سجينًا (معسرًا) في نوفمبر الماضي بتوجيه طلب عبر الصحيفة إلى المحامي نبيل المحمدي للترافع عنهم، قبل أن ينضم إليهم لاحقًا ٢٥ سجينًا آخرين.

● «النداء»، العدد ٩٠، الأربعاء ١٤ فبراير ٢٠٠٧

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تختار الوادعي رئيسًا لها


هيئة للحقاة الجوزة تصرف مكافآت بمئات الآلاف لمحافظ عدن ومرافقي الزنداني والأرياني

887 مليون ريال ديون القطاع الحكومي بعدن لمؤسسة الكهرباء

الرئيس يؤكد والمعارضة تنفي البعد الإقليمي لأحداث صعدة

في ضرورة إعادة صعدة إلى السيادة

التعليم في قبضة السياسة

عن ضبط نظارة الوزارة وقيده المطلوبون والشبان

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تختار الوادعي رئيساً لها

قتلى بالمئات عينهم من الدولة

كرادلة الاصلاح يجددون للشيخ الأحمر بواسطة الإرادة الشعبية

اجتمعت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين الأحد الماضي، وأقرت اختيار أحمد الوادعي رئيسًا لها، ومحمد المداني منسقًا.

وأقرت الإجراءات التي ستقوم بمباشرتها في قضية السجناء المحتجزين بغير مسوغ قانوني في السجن المركزي بصنعاء.

وكان ٥٤ سجينًا معسرًا أوكلوا لهيئة الدفاع مقاضاة الجهات الإدارية والقضائية بسبب حجز حرياتهم بذريعة غرامات والتزامات مالية محكومين بها.

وكانت «النداء» وعلى مدى الأشهر الخمسة الماضية نشرت مأساة هؤلاء السجناء، وعرضت حالات لأسر تعرضت للضياع والتفكك بسبب فقدان عائليها. بالإضافة إلى نشر تصريحات قانونية وحقوقية أكدت جميعها على جريمة حجز حرية الغارم والمدين.

جاء ذلك بعد تحقيق أعدته الصحيفة من وسط السجن المركزي بصنعاء في رمضان الفائت -على غرار لجنة رئاسية بخصوصهم- حيث التقت سجناء قضوا إلى الآن ما يقارب العقدين رغم أن سنوات الحبس المحكوم بها لا تتجاوز السنتين. بالإضافة إلى ذلك تجار معروفون ومقاولون كبار صاروا الآن سجناء على ذمة مبالغ متفاوتة تكبدوها إثر خسارات اعترضتهم.

وبحسب مصادر متصلة فإن عدد السجناء المعسرين في مركزي صنعاء ارتفع في الفترة الأخيرة إلى ٣٥٠ سجينًا بذمة مبالغ مالية.

● «النداء»، العدد ٩١، الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠٠٧

هيئة الدفاع عن المحتجزين اعتبرت المعالجات المتبعة غير قانونية

حملة «النداء» تدفع الجهات المختصة إلى الإفراج عن عشرات المعسرين

■ علي الضبيبي


السحاب
الأنسي أميناً عاماً للاصلاح وقحطان يخلي الساحة السياسية
حملة النداء تدفع الجهات المختصة إلى الإفراج عن عشرات المعسرين
اليوم.. البرلمان يرفع الحصانة عن النائب الحوثي
دخول في دوامة أزمة
شيوخ على رأس هرم فتي
الاصلاح يوسع مساحة الافراج عن السلطة
أغنية جديدة تغرد أضاءة أغوان الجنين

ظهرت معالم انفراج مأساة مئات المحتجزين في السجون المركزية في المحافظات اليمنية، بعد قيام الجهات القضائية والإدارية المختصة بإعادة النظر في إجراءاتها جراء حملة صحيفة «النداء» المستمرة منذ ٥ أشهر لإطلاق هؤلاء الضحايا الذين احتجزت حرياتهم لمدد يتعدى بعضها الـ١٥ عامًا، بدعوى حقوق مالية عليهم للغير.

وبادرت الجهات المختصة خلال الأسبوع الماضي باتخاذ إجراءات لإنهاء معاناة مئات المحتجزين، عبر تعيين قضاة للنظر في دعاوى إعسار في السجون المركزية بالمحافظات.

وربطت مصادر حسنة الاطلاع في الجهازين القضائي والإداري، إجراءات اللجنة الرئاسية الخاصة بأوضاع السجناء المعسرين والتي يرأسها القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى، ببدء هيئة الدفاع عن المحتجزين إجراءاتها القانونية للإفراج عنهم، والمطالبة بما استحق لهم من تعويضات.

وأفرجت السلطات مطلع الأسبوع عن ٣٠ سجينًا معسرًا محكومين بمبالغ دون المليون ريال. وتوقعت أن يُفرج عن ٢٠٠ آخرين في حال ثبوت إعسارهم.

ونوهت المصادر بحملة صحيفة «النداء» من أجل نصرة الضحايا وأسرهم خلال الشهور الماضية.

وقالت: «ما كان للسلطات أن تطلق سراح الضحايا لولا الحملة المكثفة التي قادتها الصحيفة، وأدت إلى تشكيل هيئة دفاع تعمل من أجل الإفراج عنهم وتعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم».

وكانت هيئة الدفاع عن المحتجزين (٥٤ سجينًا) باشرت السبت الماضي إجراءاتها القانونية في سبيل الإفراج عن موكليها. وسلمت وزير العدل مذكرة إحاطة بشأن الاحتجاز غير القانوني لهم.

واعتبرت المذكرة التي حصلت «النداء» على نسخة منها، أن قرارات النيابة باحتجاز الـ٤٥ موكلًا هي قرارات ادارية محضة، تخضع لسلطة وزير العدل صاحب الرئاسة الإدارية على جهاز النيابة العامة بحسب نص المادة (٥٤) من قانون السلطة القضائية.

وطلبت المذكرة إلغاء القرار الإداري الآمر باحتجاز الموقعين على صك توكيل هيئة الدفاع، وتوجيه النائب العام بالإفراج الفوري على جميع المحتجزين، وإحالة المطالبات بالحقوق المدنية التي ارتبط بها هذا الاحتجاز إلى قاضي التنفيذ المختص.

وتضم هيئة الدفاع عن المحتجزين، المحامين: أحمد الوادعي ونبيل المحمدي وهائل سلام ومحمد المداني ومحمد علي البذيجي.

مصدر في الهيئة قال لـ«النداء» إن المذكرة إجراء أولي ستتبعه إجراءات وفق خطة الدفاع التي أقرت قبل أسبوع.

وبشأن الإجراء المتخذ من الجهات المعنية بتعيين قضاة للنظر في قضايا المعسرين، وصف المصدر هذا الإجراء بأنه غير قانوني، ولن يثني هيئة الدفاع عن متابعة الإجراءات القانونية في سبيل الإفراج عن المحتجزين، والمطالبة بما استحق لهم من تعويضات على الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

وأكد أن الهيئة لن تلجأ إلى القاضي المعين للفعل في دعاوى إعسار في السجن المركزي بالعاصمة، لأن رفع الاحتجاز المفروض على موكليها لا يتطلب أصلًا حكم إعسار «حال كونه لم يتقرر ابتداءً كحبس إكراهي من قاضي التنفيذ المختص».

وأوضح المصدر أنه لا يجوز الأمر بإيقاع الحبس الإكراهي ابتداءً «إلا إذا كان ظاهر حالة المدين هو اليسار، وتبين لقاضي التنفيذ أن المدين قام بإخفاء أمواله التي يمكن استيفاء الدين من ثمنها، قصد التحايل على إجراءات التنفيذ».

وأضاف: «القانون يوجب على قاضي التنفيذ الآمر بالحبس الإكراهي أن يتحرى عن حالة المحبوس بحيث إذا ترجح لديه إعساره أمر برفع الحبس الإكراهي المأمور به تجاهه».

ولفت المصدر في هيئة الدفاع إلى أن الاحتجاز القائم على المشمولين بصك التوكيل لا يمثل حبسًا إكراهيًا مقررًا من قاضي التنفيذ، «وإنما هو مجرد حالة مادية ناجمة عن إجراء إداري من قبل

النيابة».

إلى ذلك، أفاد شهود عيان كانوا موجودين لحظة الإفراج عن بعضهم أن الموقف كان مؤثرًا وهم يشاهدون أشخاصًا يسجدون لله شكرًا، فور مغادرتهم بوابة السجن المركزي.

من جهته، أرسل مُنتدى ١٧ يوليو لأطفال وأسر السجناء، رسالة إلى هيئة الدفاع تفيد أن النيابة العامة على إثر تشكيل الهيئة، عينت قضاة للنظر في دعاوى السجناء المعسرين (وكلفت أعضاء مكتبها الفني بالنزول إلى السجناء وإخبارهم بأنه سيتم استدعاؤهم إلى محاكم معينة لرفع دعاوى إعسارهم بمواجهة الخصوم)، مؤكدين لهم أن ما سبق من أحكام إعسار فردية وجماعية بطلب من النيابة العامة ذاتها كل عام، غير قانونية.

ويعتبر السجين عبده شوعي الذي يمضي عامه السابع عشر في الحبس أقدم سجناء الحق الخاص الذين يربون على ٣٥٠ سجينًا وفقًا لمنتدى ١٧ يوليو، فيما الحاج زيد القميحة (١٤ سنة) أكبرهم سنًا، بالإضافة إلى محمد علي خشب (١٦ عامًا)، ومحمد السري (١٠ سنوات).

أما قائد الكحيلي (١٢ عامًا) وإبراهيم الحوري (١٠ سنوات) فقد أُفرج عنهما فور نشر موضوعيهما في «النداء» قبل أسبوعين.

- «النداء»، العدد ٩٢، الأربعاء ٢٨ فبراير ٢٠٠٧

٧٥ محتجزًا في السجن المركزي بالعاصمة ينضمون إلى قائمة الموكلين

هيئة الدفاع: سنقاضي المسؤولين إذا لم يُفرَج فورًا عن موكلينا


النداء
مجلة سياسية عامة
مجزر وتحديات في اتجاهات متعددة
اليمن تسلم ٧ معتقلين في جوانتانامو
حكومة علي مجور.. بعيدا عن السياسة وربما من الحقائب والمنجين
طالب يأبى يخرجون ضد سياسة «أبيدست»
5 كاميرونيين يحتجزهم الأمن السياسي منذ 13 عاماً
هيئة الدفاع: سنقاضي المسؤولين إذا لم يفرج فورا عن موكلينا

■ علي الضبيبي

انضم ٧٥ محتجزًا على ذمة حقوق خاصة في السجن المركزي بالعاصمة، إلى قائمة الموكلين لهيئة الدفاع عن المحتجزين، لمقاضاة الجهات المختصة، وتعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم جراء احتجازهم بالمخالفة للقانون.

وتضم قائمة المحتجزين المنضمين إلى الموكلين أشخاصًا من جنسيات عربية، فضلًا عن شخص يحمل الجنسية الهولندية، وآخر هندي، وبذلك بلغ عدد الموكلين نحو ١٣٠٥ موكلين.

وكانت هيئة الدفاع عن المحتجزين شرعت الشهر الماضي في الإجراءات القانونية الكفيلة بالإفراج عن المحتجزين، وذلك عبر مخاطبة وزير العدل باعتباره الرئيس الإداري للنيابة العامة، لإلغاء قرارات حجز المحتجزين، ودفع التعويضات المستحقة لهم. لكن وزير العدل وجه مذكرة إلى النائب العام تطلب إحالة المحتجزين إلى قاض تم تكليفه من مجلس القضاء الأعلى بالنظر في دعاوى إعسار من المحتجزين.

ويتوقع أن تقابل هيئة الدفاع النائب العام مطلع الأسبوع المقبل.

وأمُل مصدر في الهيئة أن يبادر النائب العام إلى إعمال القانون، والإفراج الفوري عن المحتجزين. وأكد في تصريحات لـ«النداء» أنه في حال لم يتم الإفراج الفوري عن المحتجزين فإن الهيئة ستبادر إلى مقاضاة الجهات المعنية لإلزامها تنفيذ القانون فضلًا عن دفع التعويضات المستحقة للمحتجزين.

● «النداء»، العدد ٩٨، الأربعاء ١١ أبريل ٢٠٠٧

حمّلت إدارة السجن مسؤولية تدهور صحة أحد موكليها

هيئة الدفاع عن المحتجزين التقت النائب العام لمتابعة الإفراج عنهم


النداء
جلل ساخن ينتظر برنامج مجوّر في البرلمان
هيئة الدفاع عن المحتجزين التقت النائب العام لمتابعة الإفراج عنهم
الصيدليون في انتظار مبادرة.. سعودية
وزراء الى قاعات المحاضرات
ليمة في «البحرين»

التقت هيئة الدفاع عن المحتجزين في السجن المركزي بصنعاء ظهر أمس عبدالله العلفي النائب العام لمتابعة المذكرة المحالة إليه من وزير العدل المتعلقة بموضوع المحتجزين.

وقال محمد المداني منسق هيئة الدفاع لـ«النداء» إن اللقاء بحث الإجراء المخالف للقانون بإبقائهم في السجن تحت مسمى الوفاء بالمديونيات؛ كون قانون الإجراءات الجزائية، وقانون السجن صريحين في النص والدلالة بهذا الشأن، ويحظران إبقاءهم في السجن على ذمة حقوق خاصة.

ولفت إلى أن النائب العام أبدي تجاوبًا مع مطالب الهيئة. ونقل المداني عن الدكتور العلفي قوله إنه يقدر المشكلة ويبحث عن حل سريع لها، وعرض أن تجتمع هيئة الدفاع به مجددًا الأحد القادم لمتابعة حل الموضوع.

وعلمت «النداء» من مصدر مسؤول في نيابة السجن أن المحتجز «علي بن علي الظرافي» أحد موكلي الهيئة يعاني من حالة صحية سيئة تتفاقم يومًا إثر يوم، بسبب عدة أمراض ألمت به في السجن بعضها خطير أقعده حتى عن السير.

وحمّل مصدر في هيئة الدفاع عن المحتجزين إدارة السجن ونيابته المسؤولية الكاملة إذا ما تعرض موكلها للوفاة. واستغرب المصدر من إصرار الجهات المسؤولة على حبس الظرافي وهو على تلك الحالة الصحية الحرجة وقال: «يفترض أن يكون في المستشفى وليس في السجن»، وحذّر: «في حالة

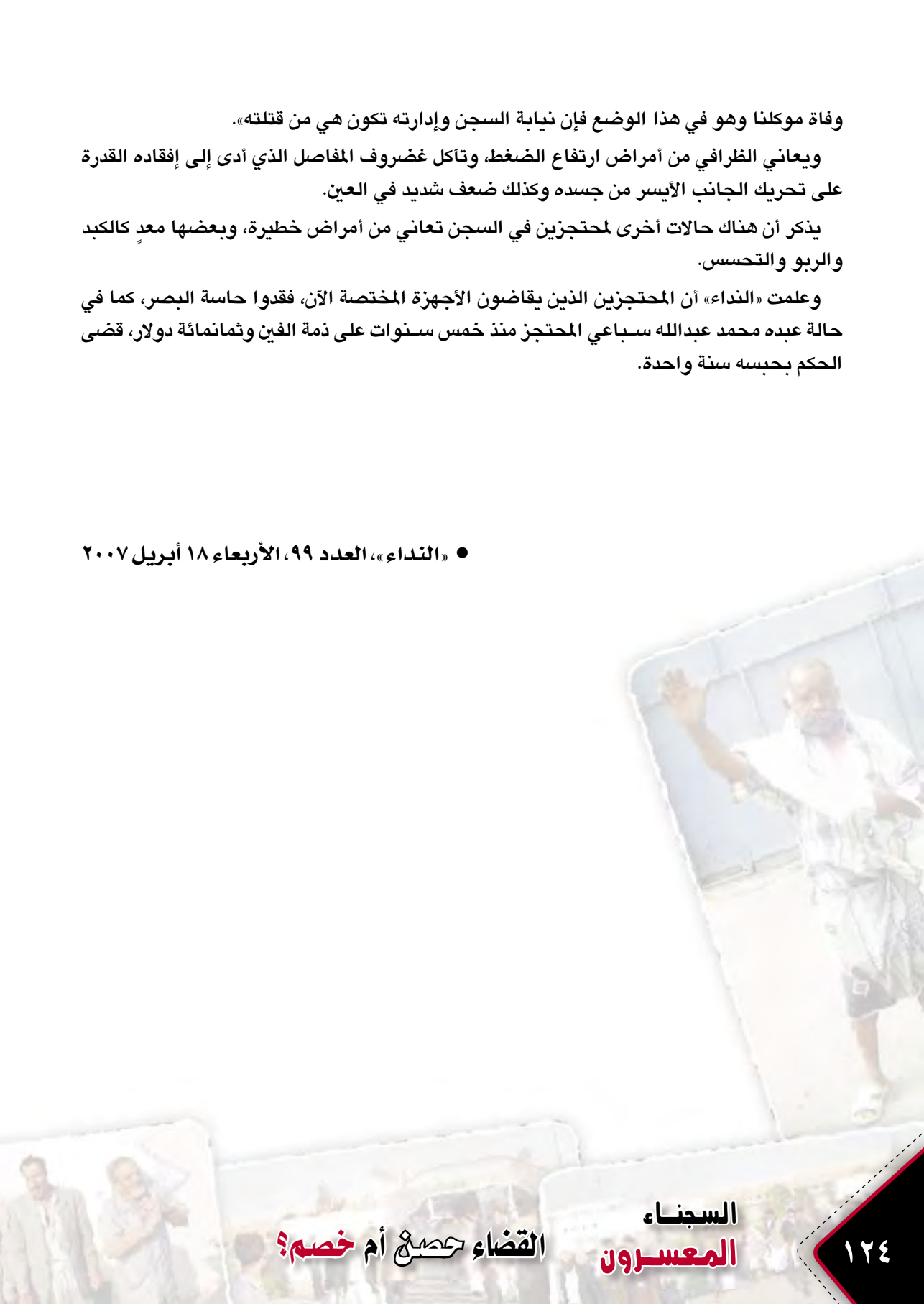
وفاة موكلنا وهو في هذا الوضع فإن نيابة السجن وإدارته تكون هي من قتلته».

ويعاني الظرافي من أمراض ارتفاع الضغط، وتآكل غضروف المفاصل الذي أدى إلى إفقاده القدرة على تحريك الجانب الأيسر من جسده وكذلك ضعف شديد في العين.

يذكر أن هناك حالات أخرى لمحتجزين في السجن تعاني من أمراض خطيرة، وبعضها معدٍ كالكبد والربو والتحسس.

وعلمت «النداء» أن المحتجزين الذين يقاضون الأجهزة المختصة الآن، فقدوا حاسة البصر، كما في حالة عبده محمد عبدالله سباعي المحتجز منذ خمس سنوات على ذمة الفين وثمانمائة دولار، قضى الحكم بحبسه سنة واحدة.

● «النداء»، العدد ٩٩، الأربعاء ١٨ أبريل ٢٠٠٧



السجن الكبير

محمد الغباري



بإصرار عجيب يواصل الزميل علي الضبيبي نضاله مع نزلاء السجن المركزي وقضاياهم بوتيرة مشابهة لمسار تتبعه قضية عمالة الأطفال.

ومع ندرة الجهد الصحفي الميداني في الصحافة المحلية فإن تحويل قضية المعسرين إلى قضية رأى عام وتشكيل هيئة للدفاع عن قضاياهم أمام تراخي الجهات المعنية انجاز مثير للإعجاب، إلا أن الإحباط مازال سيد الموقف عندما لا يتمكن الزميل من تحقيق أمنيته بالإفراج عن عبده شوعي الذي يقبع في السجن منذ سبعة عشر عامًا.

وقصة هذا الرجل تعود إلى بداية التسعينيات حيث أدين بتهمة التقطع، مع أن الشيخ الذي كان وراء هذه التهمة قد فارق الدينا منذ عدة سنوات، لكن النيابة تطالب منه دفع تعويض ومضبوطات لم ينص عليها الحكم.

أن تكون داخل سجن كبير كما هو الحال مع هذه البلاد التي لا تجد فيها غالبية عظمى من الناس ما يحتاجون إليه من الغذاء والدواء يصبح الحديث عن السجن الصغير أقل مأساة مما هو لدى البلدان الأخرى، لكن أن يفقد شوعي زوجته، وأن يحرم من رؤية أبنائه بسبب الفقر المدقع الذي تعيشه الأسرة وعدم قدرتها على تحمل

نفقات السفر إلى صنعاء، فإن ذلك يبرز حجم المأساة وغياب العدالة وبشاعة المجتمع بأسره.

صدر في حق الرجل حكم ابتدائي ورُفض طلبه للاستئناف. ووكيل نيابة السجن الذي يعيش تفاصيل المأساة لا يمتلك حق انصاف آدمية شوعي، الذي ألف حياة السجن، بات يتلذذ بخدمة السجناء لتعويض حرمانه من حقه في الحياة مع عائلته.

وإذا كانت حالة شوعي هي تعبير صارخ عن حجم الظلم والمعاناة التي يتعرض لها الإنسان في هذه البلاد، فإن عشرات آخرين رُمي بهم خلف ذلك السور المرعب بسبب عجزهم عن تسديد مبالغ مالية حكم بها عليهم، بعضها لا يزيد عن مائة ألف، ومع ذلك فقد أمضوا في السجن أكثر من سنتين.

أحدهم ألزم بإعادة مسدس ومبلغ أربعين ألف ريال وحكم عليه بالسجن ثلاث أشهر، وحتى الآن أمضى في السجن عامًا ونصف، فلا هو خرج منه ليعمل ويعيد ما عليه، ولا كفته العقوبة شر تدمير حياته وأطفاله.

آخر أمضى في السجن أحد عشر عامًا بعد أن أدين بمبلغ أقل من مليون ريال، واليوم لم تكتف النيابة بهذه المدة ولا تحملت الخزينة العامة مسؤولية سداد ما عليه حتى يعود لممارسة حياته الطبيعية، وبات الآن يقف على أعتابٍ محطة الانتقال إلى عالم آخر أكثر حرية.

ضحايا غياب العدالة والفساد بالآلاف والانغماس في القضايا السياسية جعل هؤلاء على هامش الاهتمامات مثلهم مثل قضايا التعليم والصحة والفقر والبطالة.

خلال الأشهر الخمسة الماضية تمكنت «النداء» من تحقيق نجاحات هامة في تبني قضايا السجناء، وهي مستمرة في إبراز معاناة اللاجئين الصوماليين الذين يتعرضون أيضًا لانتهاكات وممارسات غير قانونية.

ليس على صديقي إلا المثابرةً.

● **«النداء»، العدد ٩٩، الأربعاء ١٨ أبريل ٢٠٠٧**

«نـــداء» الـنـاس المـظـلـومـيـن!

كان علينا أن نحتفل بالعدد 100!

وقد توجب علينا أولًا أن نسد كل منفذ أمـام «شيطان التذمر» كيلا يتسلل إلى مكتب الصحيفة.كذلك شرعنا في استحياء آليات دفـاع تقليدية أثبتت نجاعتها منذ صدور العدد الأول.


النداء
متفائل باستجابة مجلس القيادي والمجتمع المدني لدعوة الرئيس لنجاز حكم محلي واسع الصلاحيات
نداء.. الناس المظلومين!
الحكومة تعلن برنامج الإصلاح المستعجل لمعالجة سوية والعملة لم تستقر والتضييق لتعويض الأجور
الهلال الأحمر يفتتح مخيما جديدا لإيواء معدة
"مبروك النقلة".. أغلى كلمتين في اليمن
وساطة يمنية بين جيبوتي والرئيس بالصفر

أدركت «النداء» عددها المئوي وهـي على عهدها الـذي زيّـن صفحتها الأولى في 13 أكتوبر 2004: هذي «نداء» للناس.

خبرة عامين من الإصـدار المنتظم بـدءًا من العدد الثاني، تضغط علينا دونما هوادة كيما نضيف وصفًا للناس: هذي نداء للناس المظلومين.

انصعنا لضغط الخبرة، واعين بأن صفةً لن تغير من مضمون الرسالة

التي حملها العدد الأول، برغم الحنين إليه الذي يستبد بقلب الزميل العزيز عبدالكريم الخيواني، الكان سجينًا يومذاك، طبق تحيته لأسرة «النداء» في هذا العدد.

أكتب افتتاحية العدد المئوي وسط حشد من الوجوه من شتيت جذور وألوان ولهجات.. ولغات. القاسم المشترك الأعظم بينها هو الظلم الذي يطبق عليها.

بتعاقب الأعداد كانت «النداء» صوت المظلومين والمقهورين والمنسيين والهامشيين، وكان محرروها وكتابها ينزلقون، عددًا عدداْ، إلى لعب دور العرضحالجية، ثم تاليًا دور الوكلاء القانونيين (مع وافر التقدير لأهل الاختصاص) في عالم ينزع إلى إعمال القوة في مواجهة الحق، وأحيانًا تعويضًا عنه.

مرّات عديدة، كاشفت زملائي وزميلاتي: ها قد صارت «نداء»نا صحيفة حقوقية بامتياز. وفي هذا المجال بالذات فقد تمكنت «النداء» من إطلاق عشرات السجناء والمحتجزين، واستطاعت أن توصل أنّات المعذبين إلى آذان «أهل كهف» النسيان.

■ رئيس التحرير

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧


أعمار مهدورة في أدراج رجال العدالة
شوعي في المرتبة الأولى، وزيد في الثانية
محتجزون في عنابر التائبين
من السجن إلى ساحة الإعدام الوطيفي

أعمار مهدورة في أدراج رجال العدالة

■ ملف أعده: علي الضبيبي

مئات المحتجزين في السجون المركزية يترقبون لحظة تحريرهم من الأسر. عشرات منهم تسلحوا بالقانون لاسترداد الحق وانتزاع التعويض عن العمر المهدور وراء القضبان جراء اعتساف النصوص الصريحة أو الجهل بها من قبل المسؤولين في الأجهزة المختلفة، وإلا فإنه التعامي عنها بدعوى الأمر الواقع، أو التواري بعيدًا عن الحقيقة العارية.

في ١١ اكتوبر ٢٠٠٦ نشرت «النداء» تحقيقًا عن أوضاع المحتجزين في السجن المركزي بزعم حقوق خاصة وغرامات، وفيه تصريحات لرجال في السلطة القضائية تقطع بشرعية بقائهم رهن الاحتجاز باعتبارهم «سجناء معسرين». كان التحقيق بحسب توصيف الزملاء في «نيوز يمن» الأهم في عام ٢٠٠٦.

في الأسبوع التالي نشرت الصحيفة في صدر صفحتها الأولى تصريحًا للمحامي نبيل المحمدي يؤكد عدم جواز احتجاز هؤلاء الضحايا، ويشدّد على أن إبقاءهم رهن الحبس جريمة يعاقب عليها القانون (نص التصريح في مكان آخر).

مذّاك التزم الصمت رجال مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ومصلحة السجون. ولاحقًا عمدوا إلى استخدام السلاح المألوف: قتل الوقت، وارتكاب الفاولات ضد الخصوم (الخصوم المحتجزين وراء الأسوار)، في انتظار صفارة النهاية، تمامًا كما يفعل فريق كروي تعوزه اللياقة والخطة! ومن حظ هؤلاء المنهكين أنهم يمارسون وظائفهم (أو ألاعيبهم) في ساحة لا تعرف الكرت الأحمر.

والحال أن المئات من المظلومين جراء ركم الخطايا، تخلو الآن عن الرجاء، وتسلحوا بالأمل، يخفق في افئدتهم والآلاف من أقاربهم، يتابعون -بصبر- الإجراءات التي بادرت إلى اتخاذها هيئة الدفاع عنهم، في مواجهة الأجهزة المسؤولة عن الكوارث التي حلت بهم.

«النداء» عملت منذ اكتوبر الماضي على إثارة مأساة المحتجزين، ومواكبة التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين. وفي عددها المئوي كان على الزميل علي الضبيبي أن يبرز تجليات جديدة للمأساة، توكيدًا للحق، ومقاومة للنسيان بما هو السلاح الضاري في أدراج رجال العدالة.

النداء

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧



• شوعي (١٧ سنة)



• فازع (٨ سنوات)



• الميثالي (٩ سنوات)

ما يزيد عن ٥٠ محتجزًا (من بين ١٣٥) في سجن صنعاء المركزي، ممن وكّلوا هيئة الدفاع، مازالوا عالقين بحقوق خاصة، رغم انتهاء فترات العقوبة بالحق العام التي قررتها المحاكم.

شوعي في المرتبة الأولى، وزيد في الثانية

محتجزون في عنابر التائبين

المحتجز التهامي، عبده شوعي مبروك النشري، يظفر بالمرتبة الأولى في قائمة التائبين: أولئك الذين ينزلون في قسم التوبة. ١٧ عامًا في السجن، كأقدم النزلاء. فقد أمضى إحدى عشرة سنة عقب انتهاء العقوبة التأديبية (٦سنوات) التي حكم بها من محكمة صنعاء الجزائية أيام حمود الهتار.

ومأساته التي نشرتها «النداء» في اكتوبر الماضي، ما تزال تتفاقم، فقد أُبلغت ساعة زرته ظهيرة الجمعة الماضية، بأنه تلقى، قبل شهر (مارس الماضي)، نبأ وفاة نجله الأكبر، الذي شاهده آخر مرة عام ١٩٩٦. عامذاك جاء الابن إلى السجن آملًا أن يهبط السهل التهامي رفقة والده الذي كان قد أمضى فترة السجن التي عوقب بها.



● القميحة (١٦ سنة) صورة خاصة بـ«النداء»

ودع الابن الكسير، أباه، ثم انقطعت زياراته وأخباره، وبقي الأب أسيرًا بزعم إعادة مضبوطات لا أحد يعرف ماهيتها، بمن في ذلك رجال النيابة.

لا أخبار جيدة ترد إلى قسم التوبة، فعبده شوعي علم مؤخرًا أن عيني أمه التسعينية ابيضتا من الحزن.

والآن فإنه الرجل الذي شاخ في سجن النسيان، واندثرت أحلامه، لم يعد يأمل إلا بزيارة إلى

مسقط رأسه ولو لدقائق، ليذوق طعم حضن أم، وعناق أبنائه التسعة.

في المرتبة الثانية يحل الحاج زيد صالح القميحة (١٦ سنة سجن) غير أنه يفوق التهامي عمرًا يناهز الـ(٧٦ عامًا). وكان حُكم بسنتين في ١٩٩٢/١/١، عقوبة جنائية ويغادر.وعلى ذمة مليون ريال، يقضي الخولاني، محمد علي خشب، العام الخامس عشر في ذات القسم (التوبة): «دخلت السجن وابني في اسبوعه الأول، والآن يزورني ويشتي زواجة!»، قال لـ«النداء» في نوفمبر الفائت. ويكاد يلحق به عبدالله أحمد الشرفي، الذي دخل عامه الرابع عشر، ثلاثة منها في الحق العام، وإحدى عشرة سنة حاز عليها مجانًا!

وبالمثل، حُكم محسن صالح الجمّال، ثلاث سنوات غير أن عامه الثاني عشر قارب الانتهاء. فيما المليون والنصف لاتزال باقية.

أما الثلاثة: الذيب محمد حمود (الفاقد لملف القضية)، الثور حسن محمد حسين (الملزم بإرجاع مضبوطات لا يعرف ماهيتها)، والحزورة خالد حسين محمد مقبل (الفقير المعدم)، فكلٌ حصد حتى الآن أحد عشر عامًا، ولا حسد. وتجدر الإشارة، إلى أن الأول والثاني محكومون بثلاث، والأخير، بأربع سنوات، فقط لا غير.

وبفارق بسيط لصالح الأول، حاز الثنائي، نبيل لطف محمد كابع، وحسن أبو عاطف، على العشر السنوات في السجن المركزي بصنعاء.

حامل الماجستير، وأستاذ اللغة الإنجليزية في السجن، الأستاذ محمد عبدالله السري، هو الآخر، يبدو على مشارف الدخول في عامه العاشر، ليكون قضى السنة الحبس التي حددتها المحكمة، وتسع سنوات إضافية. ومايزال في العمر بقية.

وكانت محكمة الأموال العامة، قضت بالحبس أربع سنوات على أمين مخازن مؤسسة التجارة الخارجية بوزارة التجارة، حينها، جمال أحمد محمود الميثالي، الذي وصفه الحكم بـ«كبش الفداء». هو قضّاه على مضض، والآن يشرع في التاسعة.

عائلته الملتئمة ذات يوم، صارت مشتتة: أبناؤه الثلاثة يعيشون لدى أخوالهم، فيما جدته والخمسة الأشقاء، يقضون مع أمهم حياة السهر والإعياء داخل منزل بائس يستأجرونه عند شارع هايل.

وبالتساوي، حصل تسعة محتجزون على ثماني سنوات سجن لكل منهم، مع تفاوت ملحوظ في عقوبة الحبس التي حددتها أحكام القضاء. ومن بين هؤلاء: الشاب جلال عبده سعيد المقطري المحكوم بثلاثة أشهر، ومنصور الآنسي بسنة، وعلي طاهر فارع المحكوم بمثلها وزيادة خمسة أشهر. وآخرين معهم.

ناهيك عن عشرات المحتجزين لمدد متفاوتة تجاوزت الفترات المحكومين بها بما بين السبع سنوات إلى العام وأقل؛ جميعهم تجاوز فترات الحبس في الحق العام التي حددتها الأحكام الصادرة ضدهم كل على حِدة.

وفي عددها المقبل ستنشر «النداء»، كشفًا مفصلًا عن سنوات المأساة، ومديونيات المحتجزين

من السجن إلى ساحة الإعدام الوظيفي



أمضى الجندي، إبراهيم علي الحوري، ما يقارب الخمس السنوات داخل أسوار السجن المركزي بصنعاء، على ذمة أرش قيمته ٢٢٥ ألف ريال دون أن يستلم فلسًا واحدًا من مرتباته طيلة هذه المدة، وهو المحبوس بالمخالفة للقانون بعد انتهاء فترة السنتين والنصف التي حددها حكم شرق الأمانة.

وبينما كان ينتظر الأمل في لجنة الرئيس الرمضانية للإفراج عنه في ٢٠٠٤، تفاجأ بتنزيل رقمه العسكري في إبريل من ذات العام.

والسخيف في الموضوع أن معسكره، الذي سلمه لنيابة شرق الأمانة في ٩ يوليو ٢٠٠٢، يصنفه الآن ضمن الفارين من الخدمة!

بعد أن كشفت "النداء" قضيته في عددها الـ٧٦ ونشرت اسمه، والمبلغ المحكوم به في أكتوبر الماضي، أفرجت عنه السلطات في ٢٤ فبراير الجاري، بعد سداد المبلغ، ولكن إلى

العالقين بها وأوامر النيابات، مع عرض لحالات عدد منهم صحية وأسرية.

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

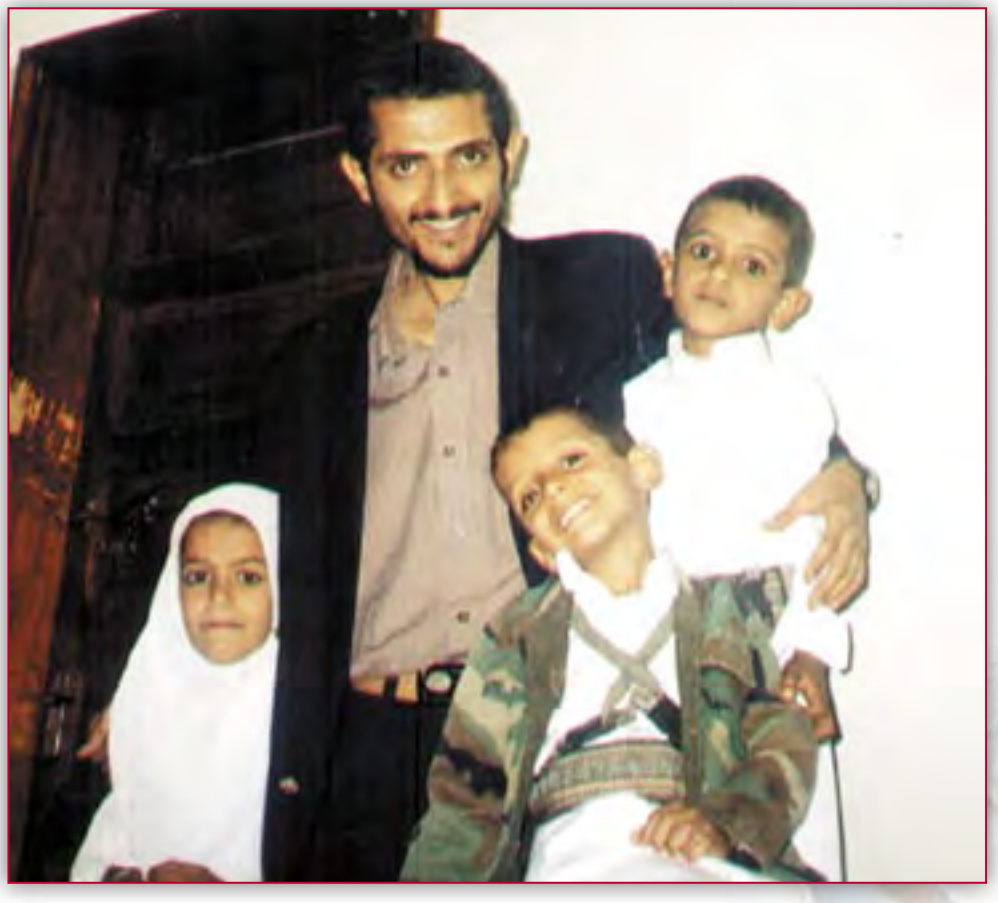
سجن آخر: وراء استرداد راتب احتجز قبل خمس سنوات. وتقدر إجمالي المرتبات التي اختطفت على مدى فترة الحبس بمليون و٨٠ ألف ريال، هو مبلغ كفيل بسداد الأرش المحكوم به للإفراج عنه من وقت مبكر، كان ذلك أجدى من مكرمة الدولة عليه بعد أن حبسته كل هذه السنوات.

الصحيفة التقت إبراهيم بعد الإفراج عنه، وهو يشكو مرارة قطع المعاش: "كيف يريدون من السجين أن يكون مواطنًا صالحًا في المجتمع وهم يحرموه لقمة عيشه بعد أن حبسوه كل هذه السنوات..؟!".

مازلت أتذكر ذات زيارة إلى السجن في رمضان الفائت، وإبراهيم يتلوى خلف شبك الزيارات وعنقه تشرئب إلى الراتب ولو شيئًا يسيرًا منه. وفور أفرج عنه توجه توًا إلى المعسكر قبل لقاء الأسرة والأهل فوجد نفسه «فرار» وهو الذي التحق بالسلك العسكري في ١٩٩٤ برقم (٤٦٥٠٥٤) وسُلم للأمن في ٩يوليو ٢٠٠٢ بتهمة "شروع في القتل". وحده مدير الشؤون المالية في القوات الجوية من يرفض إعادته إلى وضعه الطبيعي، وكأنه لا يراعي الظروف ولا ينساق للحق إلا بأوامر؛ إذ اشترط على زميله أمرًا من قائد القوات الجوية، "وأنا لا أستطيع الوصول إليه!" يقول إبراهيم، وملفه الذي يحمله مليءٌ بأوامر وتوجيهات واضحة أهمها من نائب رئيس هيئة الأركان العامة "بمواصلته وصرف مرتبه"، فضلًا عن مذكرات أخرى من قائد لواء الشرطة الجوية، وعديد مذكرات تؤكد تسليمه للنيابة من مقر عمله، وتنفي عنه أنه فرار.

الظاهر أن المعسكر الذي سلمه للسجن قبل خمس سنوات قرر مبكرًا تسليمه لساحة الإعدام الوظيفي بقرار مسؤول مالي.

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧



• أطفال الهتاري في لحظة ظفر بأبيهم داخل السجن («النداء» - خاص)

أطفالهم:
أيش تسوي هنا يا بابا؟!


8

أطفالهم: أيش تسوي هنا يا بابا؟!

بابا حبيبي

محتجزون صدرت بحقهم أحكام نافذة ما عليهم سوى مغادرة السجون

م	الاسم	الجنسية	تاريخ الإيداع	تاريخ الإفراج	المدة
١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

وهناك أحكام أخرى لم تنفذ بسبب عدم اكتمال المدة

م	الاسم	تاريخ الإيداع	المدة
١	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]

> **التفت أصغرهم إلى أمه وأشار بسبابته: "هذا أبونا يا ماما؟!" هزت الأم رأسها: "أيوه أيوه يا حبيبي". أما أبوهم المحبوس وهو ينظر إليهم من خلف الشباك فقد أجاب بالبكاء ولم يعد قادرًا على التماسك؛ للأسف كانت هذه هي أولى كلمات يسمعها من طفله الذي فارقه قبل سنة وثمانية أشهر حين لم يكن قادرًا على النطق.**

اللحظة كانت مؤثرة، أسر السجناء المسرودة على امتداد الشبك الطويل، أمهات وأطفال، وعجائز، لا يسعفك الوقت لالتقاط عبارات تحزنك طوال الليل.

أطفال جاءوا لأول مرة برفقة أمهاتهم من محافظات بعيدة لرؤية "بابا" المحبوس على ذمة حقوق خاصة، وزوجات يأتين بعد انتظار ممل، يحملن جهنم من الهموم والضغوط؛ "أرجوك طلقني" وهي تبكي «عِشْرة» عُمر مع زوج كانت نهايته السجن!؟ بعض السجناء يلبي الطلب فورًا ويزيدها على الثلاث حزمة سبوب وشتائم لتعود إلى أهلها مكسورة القلب: "خلاص افتهنتم!؟ طلقني!" وهو إلى عنبره بوجه يقطر حُمرةً وغضبًا، ولسان يرتجف من وقع الصدمة: "معقول!؟ وصلت الأمور إلى هذا الحد!؟". هذه المواقف حقيقية وليست قصصًا ينسجها الخيال.

يحكي أحدهم، بعد أن قضى عشر سنوات في ذات السجن دون عقوبة جنائية، عشرات المواقف لسجناء عديدين تدمرت حياتهم النفسية والأسرية في السجن.

أحدهم عاد من غرفة الزيارات حزينًا، منكسرًا، ويبكي، "ظل يومين على هذه الحالة دون أن أعرف السبب" يقول «ع. ج».

حاول أن يكتم الموضوع ويخفي الفاجعة، لكنه مضطر أن يبوح بها إليه لأن «ع. ج» في نظر السجناء صار بمثابة مأمون السجن، وبعد مراشاة ورجاءات اندفع الرجل تسبقه الدموع: "زوجتي طلبت الطلاق". هنا كان على «ع. ج» أن يهدئه ويذكي معنوياته المنهارة جدًا: "سهل، خليك رجّال، ما

يقع إلا خير، نَسبُكْ لك حل الليلة"، ولأن هذه ليست هي الحالة الأولى التي عايشها «ع. ج» فقد كان الحل جاهزًا بالفعل.

عرض عليه أن يستعطف زوجته برسالةٍ ويطعّمها ببعض الألفاظ الغزلية حتى يرق القلب، لعل وعسى تعود عن قرارها الفاجع.

حينها عاد الأمل إلى روحه، وللتو طلب منه أن «يسبكها» لأنه لا يجيد الكتابة، وافق «ع. ج» و«سبك» له رسالة مطوّلة، لكن مفعولها لم يدم طويلًا، فماهي إلا أيام حتى جاءه ليحرر له رسالة الافتراق النهائي.

الأطفال الذين لم يعرفوا آباءهم إلا في السجن ينشؤون بنفسيات مهزوزة ومنكسرة ربما أكثر من كونهم أيتامًا إذ ينظر المجتمع وأطفال الحي إلى الواحد من هؤلاء على أنه "ابن المسجون" وبالتالي يشعرونه بالدونية والنقص.

تقول إحدى الأمهات إنها حاولت إخفاء الأمر عن ولدها (أن أبيه في السجن) رغم الزيارة التي تقوم بها أسبوعيًا إليه ومعها الطفل، إذ تقنعه بأن "بابا يشتغل هنا" لكن الطفل الذي كبُر غضب على الأم ذات يوم وأعلن مقاطعته الزيارة، "ليش بابا ما يجي عندنا ويعزمنا في بيته!".

وآخر كان يخاطب أمه وهما عائدين وينظر إلى السور: "أووه بيت بابا كبير، بس مش حالي".

وتضيف الأستاذة أم عمران التي يقبع زوجها في السجن للعام السادس في مبلغ ١١ ألف دولار، من أن أطفالها الثلاثة: فاطمة (١١ سنة)، القاسم (١٠ سنوات)، وعمر (٨ سنوات) قرروا تجميع الـ٣٠

بابا حبيبي

بابا حبيبي، متى تجي عندنا؟ اشتقنا لك كثير جدًا، عمر مشتاق لك، والقاسم أيضًا، وأنا أكثر وأكثر.

كلّم العسكري يفتح لك الباب، وقله شكرًا.

بابا حبيبي، أمي تبكي، وجدتي تدعي لك بعد الصلاة وتقول: «الله يفرج همك، ويفك اسرك».

بصراحة تأخرت كثير، وزميلاتي يسألوني أين أبوكي؟

ابنتك/ فاطمة

ريـالًا التـي «يجعلـون» بها (بعض الأيام) "لكي يسـددوا ما على أبيهم من ديـن ويخرج"، ويمضي أبوهم الشـاب "حسـن الهتاري" في السـجن المركزي بصنعاء من مايو ٢٠٠٥، دون مسوغ قانوني يشـترط بقاءه حيث لم تحكم عليه محكمة جنوب غرب الأمانة سـوى بثلاثة أشـهر حبس ويخرج "ولو أطلق سراحه فور انتهاء فترة الحق العام لكان سدد المبلغ" تقول زوجته وتزيد وهي تدعو الله أن يعجل بالإفراج عنه: "زوجي الآن مريض وحالته النفسـية تتدهور ووضعنا الأسـري والمعيشي يضيق يومًا بعد يوم".

"النداء" زارت الأسرة والتقت بالأطفال الثلاثة ذوي الأعمار المتقاربة، وعليهم مسحة يتم يُحزن القلـب، فسـألت أصغرهـم: أيـن بابا يـا بطل؟! فطأطأ رأسـه ولم يـرد، رغم محادثتـه معي في أي موضوع آخر، أما الطفلة فاطمة فاشـترطت على كاميرا "النداء" إذا أرادت أن تصورهم: "أن يخرج أبونا وإلا مَعْ، لو سمحت".

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

من يكترث لعذاباتنا؟!



■ سام أبو أصبع

من يكترث لوجودي الذي أصبح لا يعني سوى مكان جثتي الملقاة على سرير اسمنتي بارد يمتد بطول قامتي الممددة عليه!؟

في عنبر داخل أسوار هذا السجن، تبدو بدايات حدود العالم ونهاياتها.

رتابة خانقة، مفرطة الإيقاع: يبدأ اليوم وينتهي، ويبدأ يوم آخر بالسياق نفسه. الأيام كلها متشابهة.

أتساءل: هل ما زال هناك متسع للفرح المصادر؟! متوسلًا الجواب. أجدني أتصفح وجوه السجناء حولي، محاولًا تنفس شيء آخر غير الانتظار لمحطاته القاسية.

الواقع اليومي هنا مليءٌ بالجراح والغصص التي لا تنتهي.

تراجيديا سوداء فاقدة لكل معاني الأمل.. والواقع هنا جحيم دانتي في كوميدياه الإلهية التي كتب على بوابات جحيمها: «أيها الداخلون هنا، عن كل أمل: تخلوا».

الواقع هنا ليس ما تتخيلونه، بل ما نعيشه من معاناة. ليس ما تكتبونه، بل ما نسطره نحن هنا من كراماتنا المهدرة وجراحات بحجم العالم الواقع الذي نحن فيه يقطر خلف هذه الأسوار رسوم الحقد والكراهية ضد المجتمع. أكتب بأحاسيس متصارعة، وأفكار مضطربة لواقع أكثر بؤسًا ومعاناة، مع أنني أعتقد أنه ليس هناك من يكترث!

الواقع هنا ليس أحكامكم النابعة عن ضمير أو دون ضمير. بل احلامنا المهدورة والمغدورة ببندقيات كلماتكم الصدئة التي لا تقوى على الحقيقة، فتتصنعها. الحقيقة التي تبدو هنا هي هؤلاء، كل هؤلاء، السجناء الذين كل ذنبهم أنهم فقراء، وغير قادرين على شراء صكوك حرياتهم، وعلى انتشال ذواتهم من مخالب السجون ومن بيادات سجّانيهم.

أيها السادة: الحقيقة هنا لطمة سوداء توارى خلفها الإنسان، وبدا أمامها ذاك الوحش النهم للثراء والقوة.

الحقيقة هنا: عدمكم هناك، حيث لا أسوار. وأتذكر ذلك القديس الصوفي الذي خاطب إلهه قائلًا: «إلهي كيف لي أن أنعم بالجنة وأنا أعرف أن هناك أرواحًا في الجحيم!؟».

فمن منكم أيها الإنسانيون قادرٌ على اقتباس شيء من ذلك، ويذكر أن هناك ارواحًا بشرية تذوي في غياهب السجون، وأن هناك عائلات تدحرج أفرادها في شرك الجريمة؟!

■ **من رسالة إلى «النداء» من سام أبو أصبع الذي يمضي عامه الخامس وكان محكومًا بتسعة أشهر**

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

محتجزون صدرت بحقهم أحكام بإعادة ما عليهم بدون عقوبات

م	الاسم	النيابة	المبلغ	تاريخ الإيداع	المدة
1	سالم ناصر محمد السعيدي	جنوب شرق	730.000 ريال	4/ 4/ 2005	سنة و 11 شهر
2	خالد يحيى ناجي راجح	الأموال العامة	6.130.000 ريال		سنة
3	أحمد غالب أحمد الحمادي	التجارية	1000.000 ريال	16/ 4/ 2006	11 شهراً
4	عبدالصمد عبدالواحد	بني الحارث	1.400.000 ريال	28/ 3/ 2005	
5	صلاح الدين صالح يحيى الورقي	جنوب شرق	232000 ريال		10 أشهر
6	حمود علي صالح الفقيه	جنوب شرق	إرجاع غير محدد		8 سنوات
7	عبدالصمد عبدالواحد الهويدي	بني الحارث	400.000 ريال	28/ 3/ 2005	سنة ونصف
8	عبدالسلام عبدالملك العريقي	ج. ش	21.000.000 ريال	24/ 4/ 2000	سبع سنين
9	أسامة أمين أحمد سمارة	ج. غ	7.278$ + مليونا ريال	12/ 2/ 2005	سنتان وشهران
10	فيصل عبدالرحمن علوان	التجارية	6000$	10/ 12/ 2005	سنتان
11	عبدالمجيد محمود كاظم (عراقي)	ج. ش	300.000 ريال	23/ 3/ 2005	سنتان
12	أيمن محمد عبدالله الصانع		4.680.000 ريال	2005/9/10	سنة وشهران
13	عبيد محمد صالح با قيس		50 ألف دولار + 305 آلاف ريال سعودي	2002/7	4 سنوات
14	صادق علي صالح		25.000.000 ريال	2004/10/13	سنتان
15	محمد أحمد الحجوري		23.000.000 ريال	2004/6/16	سنتان ونصف
16	رائد عبده محمد سعيد		مليون و780 ألف ريال + 240 ألف ريال	2004/6/1	3 سنوات
17	طاهر الشرعبي		20.000 ريال سعودي	2003/7/9	3 سنوات

وهؤلاء أيضاً رغم أن الحكم قضى باكتفاء المدة

م	الاسم	تاريخ الإيداع	المدة	المبلغ
1	حسين عبدالله طاهر	2005/10/13	سنة ونصف	1.300.000
2	عبده علي حسن فرج	2002/7/20	5 سنوات	74 ألف سعودي + 5000 يمني
3	عبدالحكيم علي منصور الأسودي	2005/1/1	سنتان وثلاثة أشهر	2.600.000
4	تيمور محمد عباس المقطري	2005/7/3	ثلاث سنوات	15.000دولار
5	عبده قحطان علي وصابي	2005/1/5	سنتان وثلاثة أشهر	100.000

أحدهم هولندي يقضي عامه الثامن
محتجزون من جنسيات مختلفة


أحدهم هولندي يقضي عامه الثامن
محتجزون من جنسيات مختلفة
عراقي حاصل على الماجستير في القانون الدولي:
لا أجد من يدافع عني سوى زوجتي وطفلة
المسار الذي لا يفضله أنواع الأمن والقضاء
وهو جنسيات خارجية

السجين الأردني الذي رأيته في رمضان يتصل من تليفون مدير السجن بعائلته في عمّان، هو عيسى عبدالعزيز خواجة، المحتجز بـ٩٠,٠٠٠ دولار دون أي عقوبة جنائية تقضي بذلك. عيسى، وهو رجل أعمال، مودع منذ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥ بأوامر النيابة.

إلى جواره تذوي حيوات ما يزيد عن عشرة سجناء من جنسيات خارجية جميعهم على ذمة حقوق خاصة.

أحدهم، وهو إبراهيم شرقاوي (فلسطيني) تجاوز السبع سنوات في الحبس بمبلغ ٧٠٠٠ دولار + ١٥ ألف ريال في حادث مروري، دون أن تقضي محكمة غرب الأمانة عليه بعقوبة الحبس.

ويوجد في السجن المركزي بصنعاء سجين هندي يدعى "غريالي علي أصغر أبي"، وآخر يملك الجنسية الهولندية (عبدالرحمن محمد أحمد عواد)، الأول منذ ٦ أغسطس ٢٠٠٥ والثاني يمضي عامه الثامن وعالق بـ٢٠ ألف دولار، وهو لم يحكم في الحق العام إلا بسنتين من محكمة الأموال العامة.

بالإضافة إلى ذلك هناك لبنانيون، أحدهم هو الدكتور نور الدين إبراهيم الباشا محتجز بـ٦٠ ألف دولار + ٤٥ ألف ريال، منذ سنة، رغم انعدام العقوبة بالحبس في الحق العام، ورغم حالته الصحية المتدهورة، وعمره المتقدم. كما يوجد مصريان هما: عادل أبو سنة (سنة) وأحمد... المصري (٩ أشهر) وكلاهما لم يقرر القضاء حبسهما.

هناك أردني (عصام توفيق البغدادي) تلقت "النداء" طلبًا منه لحضور جلسة في محكمة جنوب

غرب الأمانة الأسبوع الفائت، فكان أن لبت، ولكن لم تتح الفرصة الكافية للحديث معه إلا لمدة ثلاث دقائق، حيث وهو مسجون بـ٨٠ مليون ريال، منذ سبع سنوات والمقرر في الحكم سنة واحدة في الحـق العـام من جنوب غرب الأمانة. وأغلب هؤلاء السـجناء مقطوعون من الزيارات، وبعضهم لا تصله أي معلومات عن أهله وذويه.

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

ومن جنسيات خارجية

م	الاسم	الجنسية	الحق الخاص	الحق العام	تاريخ الإيداع	مدة الاحتجاز	الجهة
1	غريالي علي أصغر أبي	هندي			2005/8/26	8 سنوات	غ
2	د/ يحيى نور الدين إبراهيم الباشا	لبناني	60 ألف دولار + 45 ألف ريال	لا يوجد	2006/9	سنة	
3	د/ عيسى عبدالعزيز خواجة	أردني	90 ألف دولار	لا يوجد	2005/8/25	سنتان	ج. ش
4	د/ عبدالمجيد محمد كاظم	عراقي	1.300.000 ريال	لا يوجد	2005/3/23	سنتان وشهر	ج. غ
5	عصام محمد توفيق البغدادي	أردني	80.000.000 ريال	سنة	2000/7	سبع سنوات	غ
6	إبراهيم محمود شرقاوي	فلسطيني	7000 دولار + 15 ألف ريال (حادث مروري)		2000	سبع سنوات	
7	أحمد (المصري)	مصري				سبع سنوات	
8	عادل أبو سنة	مصري	3.350.000 دولار	لا يوجد	2006/4/23	9 أشهر	ج. غ
9	عبدالرحمن محمد أحمد عواد	هولندي	20.000 دولار	سنتان	1999/6/19	ثمان سنوات	أموال عامة
10	هاني موسى عواضة	لبناني	35.000 دولار	سنتان	2005/8/8	سنة و 7 أشهر	جنوب غرب



عراقي حاصل على الماجستير في القانون الدولي:

لا أجد من يدافع عني سوى زوجتي وطفلة

• عبدالمجيد كاظم (سنتين)

قبل أسبوع رهنت الأستاذة ياسمين جوازها عند صاحب البيت ريثما تسدد الإيجار (١٥٠٠٠ ريال) حتى لا تخرج وطفلتها (رنا) إلى الشارع.

أما زوجها الحاصل على الماجستير في القانون الدولي من جامعة بغداد، بداية التسعينيات، فمحتجز في السجن المركزي منذ سنتين على ذمة حقوق خاصة (مليون و٣٠٠ ألف ريال) ألزمته المحكمة بتسديدها، ولم تقض بحبسه إطلاقا. واكتفى حكم القاضي الجزائي في محكمة جنوب

شرق بتغريمه ٣٠ ألف ريال كعقوبة يستحقها جرّاء التهمة المنسوبة إليه.

عبدالمجيد محمود كاظم الغيثاري، من مواليد بغداد ١٩٥٧، وزوجته الحاصلة على البكالوريوس في الرياضيات سنة ١٩٨٧، (عراقيان) وفدا إلى اليمن منتصف التسعينيات يحملان طلفتهما حديثة الولادة، هروبًا من حصار خانق تشهده العراق حينها، بغية العيش في وطنٍ أكثر أمنًا.

امتهن عبدالمجيد أعمالًا حُرة، متنقلًا بين ثلاثة مطاعم يمتلكها كان آخرها في جولة القادسية، والذي أفسدته الشراكة بعد ٢٥ يومًا من تأسيسه، ومنه إلى السجن كانت الرحلة، هو الآن محتجز ولا من متابع.

"النداء" استطاعت بعد عديد محاولات التقاء أسرته حيث يستأجرون بيتًا في صنعاء القديمة (ياسمين وابنتها) وأخذت صورة الحكم الصادر ضده ورسالة منه إلى وزير الداخلية: "سيدي الوزير أنا ضحية رئيس أحد أقسام شرطة الأمانة".

كانت زوجته تشكو من قسوة الحياة وشظف المعيشة، وأثر الإرهاق يخرج من بين عينيها الحزينتين، حيث جاءت للتو من مدرسة أهلية، وبعد قليل ستكون في المعهد.

هذه السيدة العراقية تعمل في الصباح وأيضًا في المساء لتوفير ما يمكن به تسديد إيجار البيت وفواتير الماء والكهرباء، لتعيش وصغيرتها. فضلًا عن مصاريف زوجها المحبوس، والذي ينتظرهما بفارغ الصبر كل جمعة.

وتلقت "النداء" السبت الفائت رسالة من السجين تشكو لكل ذي ضمير ما لحق به وأسرته من ضرر جراء هذا الظلم الفادح: "إني لا أجد من يتابع بعدي سوى زوجتي وطفلة، ولكوني غريبًا على البلد لم أجد من يسمع شكواي". وناشد المحتجز في رسالةً أخرى عاجلة، رشاد العليمي (وزير الداخلية) إنصافه من غريمه الذي كان شريكًا له في المطعم "حيث استخدم سلطته كمدير لقسم شرطة (العمري) وأرغمني بالتوقيع على شيك قيمته ٦٧٠ ألف ريال" بعد أن اعتدى عليه إلى غرفة نومه -كما يقول- معززًا بسيارة الشرطة (أوبل) وعدد من الجنود، وزاد: "أخذ كل أدوات ومحتويات المحل (تقدر قيمتها بمليون و٥٨٠ ألف ريال) إلى بيته. وعندما وصلنا إلى المحكمة حكمت بتسديد المبلغ (قيمة الشيك) ودفع المخاسير دون الالتفات إلى حقي عنده والتي اعترف بها أمام القاضي -أدوات المطعم".

وقال في رسالته إلى الصحيفة: "لقد تقطعت بي السُبل وصُدّت أمامي الأبواب، وأصبحت أعاني الأمرّين: حبس لأكثر من سنتين بدون مسوغ قانوني، وضياع حقوقي لدى الغير، وأيضًا معاناة أسرتي الغريبة على البلد التي صارت قاب قوسين أو أدنى من التشرد والضياع".

من جانبها، وجهت زوجته عبر "النداء" رسالة تترجى فيها كل إنسان يحس ضميره، إطلاق

زوجها المحبوس دون قرارٍ قضائي. وكما لو أنها تتحدث من قلب بغداد وتبكي: "أخاف يختطفوا رنا" حيث مازالت تتذكر حين هددها أحد أقارب الضابط م. ح. ج (الغريم) بخطف ابنتها الوحيدة.

ويزداد قلق الأستاذة ياسمين حين تشاهد التفجيرات في بغداد وبالذات في منطقة تواجد الأهل "لم تأتيني عن أهلي أي معلومة سوى الأخبار المحزنة التي أراها في التلفاز يوميًا".

وفي رسالة المحتجز إلى الصحيفة قال إنه سيضرب عن الطعام ابتداءً من هذا الأسبوع وسيستمر حتى يُنصَفْ أو تتاح له الفرصة لاستئناف الحكم الصادر ضده، وشكا عدم تجاوب الجهات الرسمية، "قضائية وأمنية "مع رسائلي العديدة ومناشداتي المتكررة بدءًا بمدير أمن العاصمة ووزير الداخلية، وصولًا إلى التفتيش القضائي، للأسف لم أجد أي تجاوب، ولديّ الإشعار في إدارة السجن بإيصال الشكاوي"، وأضاف أن اسمه استُثنيَ من كشف المحتجزين الذين تُصرف لهم هذه الأيام أحكام بالإعسار، وقال إن وكيل نيابة السجن رفض إعطاءه استمارة ليُدخل فيها بياناته كواحدٍ من المعسرين متحججًا "اسمك مش موجووود".

ومن يقرأ الحكم الصادر ضده من محكمة جنوب غرب الأمانة ويطلع على الوقائع والحيثيات التي أنبنى عليها، يجد كيف تلعب العلاقات الشخصية والوجاهات دورًا في ترجيح كفة على أخرى في ميزان القضاء؛ ففي الوقت الذي يطالب فيه المحتجز (العراقي) بأدواته التي أخذها شريكه من المطعم بقوة السلاح ويعترف بها الأخير أمام المحكمة، وتعقد جلسات لأخذ أقوال الطرفين يصدر الحكم بإلزام "العراقي" تسديد قيمة الشيك (٦٧٠ ألف ريال) للضابط "اليمني". وأما أدواته التي تقدر قيمتها بمليون و٥٨٠ ألف ريال فهناك محكمة تجارية!

الآن الرجل في الحبس منذ سنتين دون عقوبة، وأدواته عند رئيس قسم الشرطة، والزوجة وابنتها بصنعاء القديمة، والجماعة لم يقبلوا استئنافه!

- «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

المسار الذي لا يفضله أفراد الأمن والقضاء

إن الحبس الجاري تقريره في نطاق القوانين النافذة هو على أحد ضربين:

حبس احتياطي، وحبس عقابي.

أما الحبس الاحتياطي فهو عبارة عن إجراء احترازي مباشر تجاه المتهم وتختص بإصدار الأمر به وإيقاعه النيابة العامة في مرحلة التحقيق الابتدائي وقاضي الموضوع حال المحاكمة، ويتمثل الباعث التشريعي عليه في قيام الضرورة الملجئة قصد سلامة التحقيق وعدالة إجراءات المحاكمة. أما بالنسبة للحبس العقابي فهو عبارة عن عقوبة مقررة لجريمة مرتكبة ولا يستحق إلا بموجب حكم نهائي وفي مواجهة الشخص المحكوم عليه بارتكاب الواقعة الجرمية المعاقب عليها به، أي بالحبس، ولما أن مبدأ شرعية التجريم والعقاب المقرر بنص المادة (٤٦) دستور، قد جرى على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب نص قانوني نافذ، وحيث أن النص في المادة (٣٩) عقوبات قد قرر أن مدة الحبس العقابي هي عشر سنوات ما لم يكن هناك نص في القانون يقرر مدة أطول للواقعة المجرمة به، فإن تقرير عقوبة الحبس تجاه المتهم لا يستوفي شرائط صحته الدستورية والقانونية إلا إذا كان بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة مختصة بإصداره وكانت الواقعة المعاقب عليها هي عقوبة مشمولة بنص عقابي نافذ ومقرر للحبس كعقوبة مستحقة تجاه مقارفها.

وفي عموم الأحوال يجب أن تكون مدة الحبس المقضي بها لا تتجاوز الحد الأقصى للمدة الجاري تقريرها بهذا النص.

ولئن كان الأمر هو على النحو المذكور، وكان النص في المادة (٤٩٤) من قانون الإجراءات الجزائية النافذ قد أوجب أن يتم تنفيذ الحكم القضائي المقرر لعقوبة الحبس في المنشآت العقابية المحددة لذلك، وبناءً على أمرٍ صادرٍ عن النيابة العامة، بحيث يتضمن هذا الأمر بيانًا بمدة الحبس المقضي بها، وبما أن المادة (٤٩٥) من القانون ذاته قد أوجبت الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه مدة الحبس المقضي بها، فإن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المقضي بها عليه، هو وضع مخالف لمقتضيات مبدأ الشرعية المشار إليه ولا يمكن البتة أن يتوافر على ما يسوّغه من نصوص القانون.

بل إن المشرع اعتبر أن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها جريمة موجبة للعقاب، وهي الجريمة الجاري تقريرها بنص المادة (١٦٧) عقوبات، حيث نجد هذا النص يقرر الحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، فضلًا عن العزل من الوظيفة تجاه الموظف الممتنع عن الإفراج بعد انقضاء مدة الحبس المقضي بها، ولا يحول أو يمنع من استحقاق هذا الموظف للعقوبة المقررة بالنص المذكور أن يكون الحكم قد قضى بتهمة استحقاقات مالية تجاه المحكوم عليه، سواء أكانت هذه المستحقات المالية هي مستحقات عامة أم أنها مقررة لمصلحة المدعي المدني؛ ذلك أن استيفاء هذه المستحقات إنما يتم وفقًا للآلية التي حددها القانون، حيث نجد أن النص في المادة (٤٧٠) من قانون الإجراءات الجزائية يقرر أن استيفاء الحقوق المدنية المقضي بها في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية يجب أن يتم وفقًا للآلية المحددة بقانون المرافعات، كما أن النص في المادة (٥١٨) من القانون ذاته يقرر أن تحصيل الأموال العامة المحكوم بها يتم إما وفقًا لأحكام قانون المرافعات وإما بموجب الأحكام الجاري تقريرها بقانون تحصيل الأموال العامة، ما يعني أن إبقاء المحكوم عليه رهن السجن قصد إكراهه على تسليم المبالغ المقضي بها سواء أكانت ردًا آخر تعويضًا أم غرامة لا يمثل إجراء قانونيًا بأي حال، سيما وأن النص في المادة (٥٢٠) من القانون المذكور يقرر أنه إذا لم تكن أموال المحكوم عليه كافية للوفاء بالمبالغ المقضي بها وجب توزيع ما يتحصل منها على حسب الترتيب الآتي:

١- المبالغ المستحقة للمدعي الشخصي أو المدني.

٢- المبالغ المستحقة للدولة.

وبدلالة الاقتضاء لمدلول هذا النص يتأكد أن محل التنفيذ بالنسبة للمبالغ المحكوم بها إنما هو الذمة المالية للمحكوم عليه لا حريته، وأن التنفيذ لا يكون إلا بمقدار ما تحتويه هذه الذمة من أموال قابلة للتنفيذ عليها، ولا يغير من ذلك شيئًا أن يكون الحكم الذي قضى بالعقاب المنتهي مدته بالتنفيذ قد علق الإفراج على استيفاء ما قضى به من حقوق تجاه المحكوم عليه؛ ذلك أن الحبس في هذه الحالة لا يمثل حبسًا احتياطيًا مقررًا من قبل الجهة المختصة به، وكذلك هو لا يعد حبسًا عقابيًا مأمورًا به قضائيًا، تنفيذًا لنص قانوني عقابي، بل هو عبارة عن إجراء مبتدع من قبل القاضي الصادر عنه هذا الحكم. وحيث إن الأمر كذلك ولمّا أن النص في المادة (٤٦٩) إجراءات جزائية قد قرر أنه لا يجوز تنفيذ أية عقوبة أو تدبير احترازي إلا إذا كانت مقررة بالقانون، فليس من الجائز للنيابة العامة أو للقائم على المنشأة العقابية الاعتداء بالتعليق المقرر بالحكم (عدم الإفراج حتى الوفاء بالمبالغ المحكوم بها) وإبقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة العقوبة المقضي بها، خاصة وأن نص المادة (٤٩٤) إجراءات جزائية قد قصر شمول الأمر الصادر عن النيابة بإيداع المحكوم عليه المنشأة العقابية على الحبس المقضي به كعقوبة على الواقعة

الجرميـة المقضـي بثبوت مقارفتها. ناهيكم عن كون هذا النص قد أوجب على النيابة تضمين أمرها هذا بيان بمدة الحبس المقضي بها واليوم الذي تنتهي فيه هذه المدة.

ثـم إن نـص المـادة (٤٩٥) من القانون المذكور إذ أوجب الإفراج عـن المحكوم عليه في اليوم التالـي لانتهـاء مدة الحبس المقضي بها، لم يسـتثن من هذا الوجـوب حالة أن تكون الحقوق المدنيـة المحكوم بها لم تسـتوف بعد، وإذا كان النص فـي المادة (٥٢٣) قد جوز للنيابة العامة تنفيـذ مـا أسـماه بالإكراه البدنـي، وهو عبارة عن إبـدال لمحل التنفيذ، وذلك بـأن يتم حبس المحكوم عليه بمبالغ مستحقة للدولة مقابل إسقاط هذه المبالغ، فإن الحبس المقرر بهذا النص يختلـف تمامًـا عن الحبـس الذي يخضع له المحكوم عليه بعقوبة سـالبة للحرية بعد انقضاء مدة هذه العقوبة.

ذلك أن الحبس المقرر بالنص المذكور هو عبارة عن حبس تنفيذي بدلي، لا حبسًـا إكراهيًا غير قانوني، ففي حين الحبس الإكراهي لم يرد تقريره بقانون الإجراءات الجزائية، ولا يسقط شيئًا من المبالغ المحكوم بها، نجد أن الحبس المقرر بالنص المذكور هو بمثابة استيفاء للمبالغ المحكوم بها للدولة وذلك بواقع مائة ريال عن كل يوم حبس.

علمًا أن هذا الأخير لا ينفذ تجاه المحكوم عليه إلا في حدود مدة لا تزيد على سـتة أشـهر، وبمقتضى أمرٍ صادرٍ من قبل النيابة العامة، حسبما هو وارد بنص المادة (٥٢٦) إجراءات.

■ نشـرت «النداء» مقتطفات من هذا التقرير الذي أدلى بـه نبيل المحمدي المحامي في العدد (٧٧) الصادر في ١٨/١٠/٢٠٠٦، وأعقب ذلك قيام عشرات المحتجزين بتوكيل المحمدي لمقاضاة المسؤولين عن مأساتهم.

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

المعسرون

محمد الغباري


المعسرون

أكثر من ثلاثمائة وخمسين محتجزًا على ذمة حقوق خاصة أو غرامات يرزحون منذ سنوات خلف قضبان السجن المركزي بصنعاء، وأضعاف هذا العدد في بقية المحافظات كضحايا لتفسير غير صائب للأحكام القضائية التي صدرت بحقهم.

حين فتحت "النداء" ملف هؤلاء في شهر أكتوبر الماضي وتولى المحامي نبيل المحمدي مهمة مواجهة التفسيرات القاصرة للقانون، التي ترسخت في وعي مختلف الدرجات القضائية والقائلة بإلزامية إبقاء المعسر في السجن بعد انقضاء فترة العقوبة المحكوم بها عليه، وتحت مبرر عدم إيفائه بالمديونية التي عليه.

القضية لم تجد من المجتمع المدني ولا السلطات الاهتمام الذي تستحق.

كانت المهمة شاقة، خصوصًا وأن رئيس مجلس القضاء الأعلى قد أكد على سلامة ذلك التفسير، وبالقطع فإن النيابة العامة كانت ولاتزال في طليعة الرافضين لرؤية تعكس روح القانون لا "أهواء" الأشخاص، ومع هذا فإن الإفراج عن مائة وثمانية عشر سجينًا تحت هذه الصفة يعد خطوة مهمة في طريق إعادة الاعتبار للقانون الذي

لا يجيز إبقاء أي شخص في السجن إذا ما انتهت العقوبة التي حكم بها عليه إلا إذا أُصدر بحقه حكم قضائي آخر...

في كل عام نسـمع عن مكرمة رئاسية تحاكي تلك الثقافة القائمة على اعتبار رأس الدولة هو مالك كل شيء فيها، مهمة هذه المكرمة هي الإفراج عن السجناء المعسرين في مقابل أن تتكفل الدولة بدفع ما عليهم، غير أن دروب هذه اللجنة وعرة ومسالكها متشعبة لا تصل إلا إلى عدد محدود فقط من هؤلاء الضحايا..

في وضع كهذا يصبح نوعًا من الجرم أن تدمر حياة الأشخاص لمجرد أنهم أساؤوا إدارة الأمـوال أو عاجزون عن الوفاء بالتزامات تعاقديـة، أو حتى وقعوا في خطيئة خيانة الأمانة، بعد أن أكملوا العقوبة القانونية المنصوص بها. كما أنه من أفدح أنواع الظلم أن يقضي المرء في السجن عامين أو ثلاثة بموجب حكم قضائي، ولكنه يقضي أضعاف هذه المدة بدون حكم، نزولًا عند رغبة اجتهاد قاصر.

ليس من العيب أن يعيد مجلس القضاء النظر في الإجراءات المتخذة بحق المعسرين، ولا من المعقول القبول بأن يرمى بالعشرات في السجون وبدون أحكام قضائية.

وأن يظـل النائب العام وأجهزة السـلطة القضائية يدافعان عـن أخطاء الأجهزة التنفيذية أو التساهل عن أداء مهماتهم في وقف مثل هذه الانتهاكات...

وراء كل رجل أو امرأة في سجن المعسرين عائلة تُدمر، وأسر تمزق لمجرد أن أحد أفرادها أسـاء التقدير. هؤلاء الذين توصد أبواب الحرية أمامهم لم ينتهكوا عرضًا، ولا اقترفـوا جرم الاعتداء على حياة أحد؛ ومع ذلك فالغالبية منهم ضحايا اللعب مع الكبار وتيار الفساد المتعاظم.

● «النداء»، العدد ١٠٢، الأربعاء ٩ مايو ٢٠٠٧

المحتجزون بحقوق خاصة.. من قاضي الإعسار إلى قاضي التنفيذ

■ علي الضبيبي


السعيد
عبدالملك الحوثي يصدر إعلان مباركة لوقف إطلاق النار من جانب واحد
طهران تستغرب وطرابلس تنفي دعم الحوثيين
الحجزون بحقوق خاصة.. من قاضي الإعسار إلى قاضي التنفيذ
أخبار الموبايل.. رعب السياسة وضرورة العصر
على مائدة القضاء الأخير

ينتظر مئات المحتجزين في السجون المركزية، على ذمة مبالغ مالية، لحظات الانفراج النهائي التي صارت في حكم الأكيد، خلال الأسابيع القادمة.

فقد أكد بيان صادر من هيئة الدفاع عن هؤلاء المحتجزين (نصه ص٣) أن اتفاقًا تمخض الأحد الفائت عن اجتماع الهيئة برئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، ورئيس النيابة العامة الدكتور عبدالله العلفي يقضي بالإفراج عنهم، وإحالة ملفات قضاياهم إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون، على أن يتولى النائب العام فرز الحالات ثم التوجيه إلى النيابات المختصة بإطلاق سراحهم.

ونتيجة لهذا الاجتماع باشر مجلس القضاء الأعلى إجراءات التنفيذ، وكلف في اليوم التالي هيئة التفتيش القضائي في وزارة العدل بتعميم توجيه إلى المحاكم لإحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة «في الجانب الجنائي» إلى قاضي التنفيذ في المحكمة المختصة وليس إلى قاضي المعسرين كما كان سابقًا، والسير في الإجراءات بصفة مستعجلة وفقًا لأحكام القانون، جاء ذلك بناءً على مذكرة النائب العام بشأن السجناء المحكومين بحقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم.وثمن الناطق باسم هيئة الدفاع، المحامي محمد المداني، هذا التجاوب الذي وصفه بـ«المسؤول والإيجابي». وقال إن هذه الخطوات تعكس الشعور بالمسؤولية إزاء موضوع مهم في إطار القاسم المشترك بين السلطات القضائية وهيئة الدفاع: تطبيق القانون.

وعمّا إذا كان التعميم سيشـمل جميع المحتجزين في مختلف سـجون الجمهورية أم سيقتصر على محتجزي الأمانة وبالذات موكليهم، قال المداني: «إن التعميم من خلال صريحه ومفهومه سيشمل كل محتجـزي الحقوق الخاصة بشـكل عام، والذين أنهوا فتـرة العقوبة في الجانب الجنائي، وبقوا رهن الاحتجاز بالمخالفة للقانون تحت مسمى حقوق خاصة».

- «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧



مأساة توشك على الانفراج وحملة «النداء» مستمرة

■ علي الضبيبي


3

120 يوما من البحث عن حل

مأساة توشك على الانفراج وحملة «النداء» مستمرة

مدرسو جامعة صنعاء يعلقون اضرابهم المفتوح

منذ عددها الـ٧٦ في أكتوبر الماضي و«النداء» تعمل جاهدة لإطلاق سراح محتجزين في السجن المركزي بالأمانة على ذمة مديونيات والتزامات للغير، وأيضًا على ذمة فُهوم قاصرة لمقتضيات القانون.

فـ«النداء» التي كشفت المأساة أدّت دور الوسيط بين هؤلاء المحتجزين وبين هيئة الدفاع عنهم، كما ودور المواسي لأسر عدد منهم تعرضت للضياع بعد فقدان عائليها.

سبعة أشهر مضت والحملة قائمة تتّبع تفاصيل كل قضية، حالة حالة، عبر الأسر وملتقى «١٧ يوليو» لأسر وأطفال السجناء المعسرين، وأيضًا من خلال الزيارات المتاحة إلى السجن، فضلًا عن الاتصال عبر الهاتف بالأسر القاطنة في محافظات أخرى.

وتمكنت هذه الحملة التي تبنتها الصحيفة -دون مساندة آلاف المنظمات «الحقوقية»- من إطلاق عشرات المعسرين بعضهم تعدّى العشر السنوات في الحبس كمحمد غالب غزوان، وآخرين الست السنوات كإبراهيم الحوري الذي أطلق سراحه في نوفمبر الماضي ليجد نفسه مفصولًا من وظيفته العسكرية التي التحق بها صيف ٩٤، وكذا صادق السروري، وعبدالحكيم الأسودي، والجمرة، والسجين الأردني غسان إبراهيم، وغيرهم.

والمؤسف حقًا، الغياب الكامل لهذه القضية في اجندة وبيانات كل الأحزاب السياسية ومنظمات

المجتمع المدني ولجنتي حقوق الإنسان البرلمانية والشورية، حيث لم تعثر الصحيفة على اسم واحد لهؤلاء الضحايا في كشوفات أيًا كان، ناهيك عن الابتزاز الحاصل ضد البعض!

وحسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» الأحد الماضي، فإن السلطات أطلقت ١٠٩ سجناء معسرين، لكن مصدرًا في ملتقى «١٧ يوليو» لأسر وأطفال السجناء المعسرين بصنعاء أكد أن هذا الرقم مبالغ فيه، إذ لم يفرج في الأسابيع الأخيرة من سجن الأمانة المركزي سوى عن ثلاثة محتجزين بينهم عبدالرحمن حسين يحيى البحري، «فضلًا عن عدد قد يصل إلى الأربعين على طول حملة «النداء» منذ أكتوبر الفائت».

ونشرت الصحيفة في عددها المائة ملفًا متكاملًا عن المحتجزين وأوردت كشفًا بـ١٧ محتجزًا صدرت بحقهم أحكام تقضي بإعادة ما عليهم دون عقوبات بالحبس، وكشفًا بآخرين محتجزين رغم أن الحكم قضى باكتفاء المدة. فضلًا عن نشر أسماء محتجزين من جنسيات عربية وأجنبية على ذمة مديونيات، لم تصدر بحق أغلبهم أحكام تقضي بالحبس، ومع ذلك احتجزوا لسنوات أمضى بعضهم عامه الثامن والبعض السابع في انقطاع كامل عن الأهل والوطن.

تستقبل الصحيفة هذه الأيام عشرات الرسائل والمكالمات من أسر المحتجزين الذين لاذوا بها حين ملوا ارتياد سلالم المنظمات، وعرصات المحاكم. ومع ذلك تتريث الصحيفة في النشر أملًا في خطوات جدية يقوم بها المسؤولون في السلطات القضائية، وحتى لا يتعرض المحتجز للمضايقات داخل السجون كما حصل لبعضهم سابقًا.



● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

بلاغ صحفي صادر عن هيئة الدفاع عن المحتجزين في السجن المركزي بأمانة العاصمة على ذمة حقوق خاصة


الشيخ عبدالله يبدأ أكله والرئيس يوكل أس العلماء ثواني فتنبة معقدة
120 يوما من البحث عن حل
مدرسو جامعة صنعاء للبنين
أضرابهم المفتوح
ماساة تؤشك على الانفراج وحملة «النداء» مستمرة
3

تــود هيئة الدفاع عــن الأخوة المحتجزين لدى الســجن المركزي بالأمانة، والمبينة اسماؤهم بصك التوكيل الصادر عنهــم لهيئة الدفاع، وعددهــم ١٣٦ محتجزًا، أن تتقدم بالبلاغ الصحفي الآتي:

إن هيئة الدفاع، وبعد استيفاء التوكيلات المطلوبة، وبوقوفها على البيانات والوقائع المتعلقة بالمحتجزين على ذمة حقوق خاصة ولأمدٍ ليس بقصير، فإنها وبعد جلســات لدراسة ومناقشة وتوزيع المهام فيما بين أعضائها، قررت البدء في مباشــرة الإجراءات القانونية الآتية:

– تقــديم عريضة (مذكــرة إحاطة) إلى معالي وزير العدل مضمونها: عدم قانونية الاحتجاز وفقًــا لصريح المواد ٤٧٠، ٤٤٤، ٤٩٥، من قانــون الإجراءات الجزائية. وبالفعل فقد تم وبتاريخ ٢٣/ ٢٠٠٧/٢ تحرير المذكــرة أعلاه والتي حملت في آخرها المطالب القانونية الآتية:

١– إلغاء القرار الإداري بالاحتجاز القائم.

٢– توجيه النائب العام بالإفراج عن جميع المحتجزين.

٣- توجيــه النائب العام بإحالة المطالبات بالحقوق المدنيــة، التي ارتبط بها الاحتجاز، إلى قاضي التنفيذ المختص.

- بتاريــخ ٢٠٠٧/٣/١٧ تم تحريــر مذكرة من وزير العدل برقــم (٧٦) إلى النائب العام، فحواهــا: إحالة الموضــوع للاطلاع وتوجيــه النيابات المختصة بعــرض قضايا المحتجزين وغيرهم، إلى قاضي الإعسار المعين بقرار مجلس القضاء الأعلى.

- هيئــة الدفاع وبقراءتها لمذكرة معالي وزير العدل ســالفة الذكــر قررت ان تحدد موعدًا للالتقاء بالنائب العام لطرح وجهة نظرها القانونية بهذا الشأن.

- فــي نهاية مارس المنصرم اجتمعــت الهيئة مع معالي النائب العــام الذي أبدى تجاوبًا وتفهمًا لموقف هيئة الدفاع وسلامة طرحها القانوني.

- في بداية شــهر ابريل المنصرم اجتمعت هيئة الدفاع مع النائب العام، والذي أكد بدوره للهيئة ضرورة التقائها واجتماعها بكل من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ومعالي وزير العدل.

- بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ (الأحد) وبالتنســيق والتواصل مع معالي النائب العام، وفي مكتب معالــي رئيس المحكمة العليا (رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس اللجنة العليا للســجون)، وبحضــور معالــي النائب العام وهيئة الدفــاع، وبعد نقاش وتبادل وجهات النظر وما ســاد الاجتمــاع من تجاوب وتفهم من قبل الطرفــين، خرجت هيئة الدفاع من ذلك الاجتماع باتفاق يقضــي بقيــام معالي النائب العام بدراســة وفرز حالات الاحتجاز، والتوجيــه إلى النيابات المختصة بالإفراج والإحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون.

- بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ (الاثنين) ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والتي تداولت خبرًا مفاده اجتماع مجلس القضاء الأعلى برئاسة المجلس فضيلة القاضي عصام السماوي، واتخــاذ عدة قرارات ومنها تكليف هيئة التفتيش القضائي بــوزارة العدل بتعميم توجيه إلى قضاة التنفيذ في المحاكم بالسير في إجراءات التنفيذ المدني المرتبط بالجانب الجنائي بصفة مستعجلة وفقًا للقانون، وذلك بناءً على مذكرة النائب العام بشأن السجناء المحكوم عليهم في حقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم. وتم نشر هذا الخبر في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ في الصفحة الأولى للعدد (١٥٥٢٥) من صحيفة «الثورة».

وعليه فإن هيئة الدفاع عن المحتجزين المشمولين بقائمة التوكيلات وكذا كافة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في مختلف سجون الجمهورية، لا يسعها إلا أن تنهي هذا البلاغ الصحفي برفع خالص الشـــكر والتقدير لكل من رئيس مجلـــس القضاء الأعلى –رئيس المحكمة العليا، ووزير العدل، والنائب العام، على تفهمهم وتجاوبهم مع هيئة الدفاع بشـــأن هذا الموضوع... والله الموفق،،،

هيئة الدفاع:

- المحامي أحمد الوادعي - رئيس الهيئة

- المحامي نبيل المحمدي

- المحامي هايل سلام

- المحامي محمد المداني

- المحامي محمد علي البذيجي

صادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ – صنعاء

- **«النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧**

مكتب النائب العام يؤكد الإفراج عن السري وعبده شوعي خلال أيام

هيئة الدفاع في السجن المركزي


حروب صغيرة في العاصمة

هيئة الدفاع في السجن المركزي

القمح.. عيوة ذاسفة للوعود الانتخابية

■ علي الضبيبي

زارت هيئة الدفاع عن محتجزي الحقوق الخاصة موكليها إلى السجن المركزي في الأمانة أمس الأول، وأطلعتهم على آخر تطورات القضية، ونتائج الاجتماع بمجلس القضاء الأعلى الأسبوع قبل الفائت.

والتقت بعدد من هؤلاء المحتجزين -يمنيين وعربًا- وفي مقدمتهم عبده شوعي مبروك النشري (١٧ سنة) وزيد الحاج القميحة (١٦ سنة)، ومحمد السري، والأردني عصام البغدادي، والهولندي عبدالرحمن عوّاد، وآخرون.

وفي مشهد إنساني مؤثر استمع المحامون: نبيل المحمدي وهائل سلام ومحمد المداني، إلى شكاوى موكليهم المحتجزة حرياتهم كل هذه السنوات بالمخالفة للقانون. وقد وصف مصدر في هيئة الدفاع حالات بعض هؤلاء بالمأساوية، وقال: «إننا نود أن نرى قرار مجلس القضاء متحققًا على أرض الواقع بوتيرة عالية لأهمية الموضوع وتعلقه بحرية الناس وحقوقهم...».

ودحضت الهيئة لموكليها أثناء الزيارة الشائعات التي تروج داخل السجن، والقائلة بأن اتفاقًا بين الهيئة ومجلس القضاء الأعلى نص على إطلاق سراح مجموعة محددة منهم، والإبقاء على الآخرين حتى إحضار ضمانات حضورية مسلمة! مؤكدة أن الاتفاق يقضي «بالإفراج عنهم وإحالة ملفات قضاياهم إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون على أن يتولى النائب العام فرز الحالات ومن ثم التوجيه بإطلاقهم».

مصدر مسؤول في مكتب النائب العام قال لـ«النداء» إن النيابة أفرجت عن عشرة سجناء هذا الاسبوع. وأوضح بأن عملية فرز الحالات ماتزال جارية، وأن ٢٥ محتجزًا من مركزي الأمانة سيفرج عنهم خلال الأيام القادمة، بينهم عبده شوعي مبروك النشري، ومحمد عبدالله السري، وآخرين. وأن مجموعة ثانية أحيلت قضاياهم إلى قضاة التنفيذ في المحاكم.

وقال المصدر إن هذه الإجراءات سارية على كل محتجزي الحقوق الخاصة في كل محافظات الجمهورية.

وكان اتفاق بين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، وهيئة الدفاع عن المحتجزين في ١٣ مايو، الجاري قضى بأن يقوم النائب العام بدراسة وفرز حالات الاحتجاز، والتوجيه إلى النيابات المختصة بالإفراج والإحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون.وأشاد بيان صادر عن ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال سجناء الذمة المالية بهذا الاتفاق وبجهود هيئة الدفاع المثمرة، وقال إن إعلان مجلس القضاء الأعلى عبر وسائل الإعلام الرسمية في اليوم الثاني ليوم الاتفاق «بإقرار التشريعات القانونية الثابتة من قانون الإجراءات الجزائية وقانون المرافعات كآلية تنفيذية دائمة وثابتة للتعاطي مع قضية سجين الذمة المالية، أمر يبعث على الأمل في إدراك مسؤولي القضاء بأهمية تجسيد قوة القانون وحماية سيادته كحل جذري لقضايا المجتمع وحقوق الإنسان».

وأُمل البيان ألا يُفهم من إحالة الملفات إلى قضاة التنفيذ أن المعني بذلك النيابات «ولمطالبة برفع يدها عن قضايا المحتجزين، وانهاء وصايتها على القضاء ومصادرتها لاختصاصات الغير».

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧



● عبده شوعي

لم يترك لي فرصة للتحدث مع الآخرين

شوعي مختلفًا هذه المرة

■ علي الضبيبي

خلاف العادة، في زياراتي السابقة للسجن، بدا عبده شوعي مختلفًا أمس الأول.

لم أكن وحدي هذه المرة. كنت في ساحة السجن المركزي ظهر الاثنين أتابع زيارة هيئة الدفاع لموكليها.

من وراء السياج الذي يقف خلفه عشرات السجناء الواقفين، لمحت عبده شوعي يجري باتجاهنا، ويختط وسط الزحام طريقًا إلى المقدمة.

صاح بي رافعًا يديه إلى أعلى: "أيش سويت لي يا علي أنا أفديك؟!".

كانت هذه الزيارة الأولى التي تعقب الاتفاق الذي جرى بين هيئة الدفاع ورئيس مجلس القضاء الأعلى، والنائب العام، بشأن آليات إجرائية للإفراج عن المحتجزين طبقًا للقانون.

عبده شوعي من تهامة، وواحدٌ من ١٣٦ محتجزًا وكّلوا هيئة الدفاع في ديسمبر الماضي. أمضى ١٧ عامًا في السجن بعيدًا عن كل شيء، ولم يعد قادرًا على الانتظار حتى لأسبوع واحد: "أشا أخرج بكرة عشان ألحق بوالدتي لا تموت" قر بلهجته التهامية رجاءاته. وبكى.

كان المحامون الواقفون قبالته شغوفين برؤية شوعي الذي حكم بسبع سنوات ومكث ١٧

عامًا. وحين قدمتهم إليه صاح فيهم: "أنا أفديكم خرّجونا. فرشي مطوي. خلاص أشا روّح".

ذات مرة تمنى علي وكيل نيابة السجن صالح العُزير أن يحرره من الأسر، ولو إلى جزيرة تأكله الكلاب. يوم الاثنين كان يرجو شيئًا آخر من شخص آخر: نبيل المحمدي. "أنا أفديك روّح بي كعيدنة".

عند كل زيارة لي إلى السجن وشوعي مخزن صباحًا. هذه المرة لا. وعندما سألته: "ليش اليوم مافيش فذّاحة يا عم عبده؟!" أجاب ويمناه تشير شرقًا باتجاه بني حشيش: "في البيت شاسمر مع أم العيال لما الفجر"، وهو لا يدري في أي اتجاه تقع محافظة حجة ومديريته: كعيدنة!

– كان العشرات يتزاحمون على المحامين من خلف السياج عند ركن البوابة الداخلية للسجن في ضجيج مفعم بآمال ورجاءات وشكاوى.

– ومن بين هؤلاء محمد السري المشارف على السنة الحادية عشرة في السجن، ولم تقرر المحكمة حبسه سوى عام واحد.

"كيف يا علي تتفرج عليهم يعطوا البعض أحكام إعسار ويخرجوهم اليوم الثاني مباشرة. وأنا أعطوني الحكم في شهر ٤ ولا خبر". فوعدته أن أتصل بالنائب العام. وفعلت.

وأكد لي مدير مكتب النائب العام ليلة أمس أن محمد عبدالله السري سيطلق خلال أيام. وكذلك شوعي الذي يحفظ اسمه كاملًا. والأخير لم يحدد الحكم ماهيّة المضبوطات المحكومة بإعادتها!

لم يترك لي عبده شوعي فرصة للتحادث مع العراقي عبدالمجيد محمود كاظم الذي عرضت "النداء" قضيته في عددها المائة، ولا مع عصام البغدادي، الأردني، صاحب القضية الأشد مأساوية.

كلما حاولت التركيز مع أحدهم وبالذات عصام وهو يحاول اختصار كلامه في أقل كلمات صاح "عمي عبده": "يا علي أنا أفديك اكتب عليّ موضوع يهز الدنيا!".

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

«النداء» وقضية السجناء المعسرين في بحث بكلية الإعلام


10 قضايا

جرافات ابن الشيخ تجب ما قبلها: أراضي، بيوت، وملاك!

دراسة علمية تكشف عن أمية سياسية في أوساط الشباب الجامعي

«النداء» وقضية السجناء المعسرين في بحث بكلية الإعلام

الأمن السياسي بين جريدتين

فلسفة

قدّم الطالب معاذ منصر بحثًا تحليليًا عن قضية السجناء المعسرين التي تبنتها صحيفة «النداء» منذ عددها ٧٦ في أكتوبر الماضي. وتتبع فيه مختلف الفنون والقوالب الصحفية التي اتبعتها الصحيفة في تقديم وعرض هذه القضية.

البحث الذي نوقش الاسبوع الماضي بين طلاب المستوى الثاني بكلية الاعلام، أشرف عليه الدكتور عبدالملك الدناني، رئيس قسم الصحافة بالكلية. وقُدِّم كمتطلب تطبيقي لمادة «مدخل صحافة»، وحاز على الامتياز.

واتبع الباحث طريقة الجمع والاستقصاء للمواد التي نشرتها الصحيفة مستعرضًا التحقيق الأول، الذي كشف عن مئات السجناء العالقين في السجن على ذمة حقوق خاصة، وكيف حولته الصحيفة إلى قضية رأي عام، مارست فيه دور السلطة الرابعة من خلال متابعتها الدؤوبة لهذه القضية حتى وصلت إلى النور بإطلاق مئات المحتجزين «بمبالغ مالية» من مختلف السجون المركزية، وتصريحات مجلس القضاء الأعلى الأخيرة بشأنهم، بعد تشكيل هيئة للدفاع عنهم.

وقد أشاد الدكتور الدناني بالبحث معتبرًا اختيار الطالب لهذه القضية الهامة ينبئ عن حس دقيق لدى الطالب، وقال: «إن صحيفة «النداء» من خلال تبنيها لهذه القضية ومثيلاتها من القضايا إنما تمارس دور الرقيب الصحفي والسلطة الرابعة التي قلّما تنتهجها صحافتنا اليمنية».

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

قضايا تقتل الصحافة

غمدان اليوسفي


12

تحية إلى إخواني الانفصاليين المتقاعدين العسكريين والمدنيين في جنوب ما بعد 7/7

قضايا تقتل الصحافة

من يقدر أجندة منظمات المجتمع المدني؟

فجأة وبدون مبررات تغرق بعض الصحف الأسبوعية في قضايا تسخر من قضايا الناس اليومية، تنشر في قضايا لا تهم أحدًا غير قناعات فردية أو جهات لا تأبه لوجود ملايين الناس يبحثون عن قرص دواء وكسرة عيش.

ذات حين كان الزملاء في صحيفة "الوحدوي" يمثلون أمام المحاكم بتهمة الإساءة للعلاقات اليمنية السعودية. وحكم حينها بالسجن على رئيس التحرير، ثم بعد سنوات تكتظ صحف أخرى بالشتائم والكتابات عن السعودية تشعر المرء وكأن حربا بين البلدين تدور رحاها على الحدود! لكن وزارة الإعلام هذه المرة وكأنها لا ترى.

ما ألعن السياسة! ربما إن ما نشر حينها في "الوحدوي"، وكذلك في صحيفة "الشورى" في وقت لاحق لا يقارن بنزر يسير مما ينشر حاليًا في بعض الصحف.

هل شبعت وزارة الإعلام من الملاحقات أم أن العصر عصر التكنولوجيا وملاحقة

الإنترنت والموبايل؟

لا أطالب بان يسجن الزملاء الصحفيون، لكن أشياء واضحة للعيان أصبحت تثير الشكوك لأن الأمر لم يعد تناولة هنا أو هناك، بل أصبح كأنه يسير ضمن حملة منظمة ومدفوعة سلفًا، وهنا يصبح الحديث عنها ضرورة أخلاقية من باب التذكير بالمهنة وأخلاقها على الأقل.

من يقوم بزيارة إلى أي من المستشفيات –الحكومية بالدرجة الأولى– في العاصمة صنعاء يشاهد مناظر لا يحتملها الضمير، لكن أيا من هذه الصحف لم تكلف نفسها حتى بزيارة إلى تلك الأماكن لتدرك أنها لا تستحق أن تمنح ترخيصًا؛ الصحافة خلقت للناس، ومتابعة همومهم اليومية وليس البحث عن إسقاط أنظمة في دول لا تهمهم وتمثل مصدرًا لعيش ملايين من الناس في وطن تطحنه المآسي ولا تأبه لها تلك الصحف.

هي السياسة اللعينة، التي تجعل الكثيرين مرتهنين لمواقف لاتهم سوى صناعها، وتشتري منهم ما يمكن أن يقدم للبسطاء حلولا لقضايا أكلت قوتهم وعمرهم.

أكبر في هذه الصحيفة صمود الزملاء المحررين فيها.. إنهم يعملون على قضايا الناس بدمائهم ويرفضون الشتائم والبحث عن مواقف لا تخصهم، ويعجبني فيها أنها لا تتناول غير قضايا هذا البلد، لأن الناس مقتنعون ربما بأن في الداخل آلاف القضايا التي تبحث عمن يطرحها لتجد طريقها.

قضية كالمعسرين يقوم بمتابعتها شاب لم ينه دراسته في كلية الإعلام بعد، وتسانده صحيفة تلاحقها ديون المطابع وإعسار المحررين فيها... علي الضبيبي وصحيفة "النداء" ينجحان في إخراج عدد كبير من السجناء المعسرين وخلفهما رئيس تحرير، صحفي يعرف لماذا تصدر صحيفة في الأساس؟ وفي الميدان مئات الصحف ومئات المنظمات التي (تلهف) باسم الناس ملايين الدولارات لكنها لم تزر سجنًا أو مشفى.

لسنا بحاجة لأن نقرأ عن قضايا السعودية أو إيران أو إسقاط الولايات المتحدة، نحن بحاجة إلى البحث عن الناس ليجدونا، نحن ألسنتهم وعيونهم، فلماذا تعمى

أعيننا عن مشـــاكلهم؟ هناك أرياف يشـــعر الصحفي حين يزورهـــا بأنه بحاجة إلى أن يقدم اســـتقالته من مهنة ظهرت لأجلهم، مدن تكتظ بالســـيارات الفارهة.. والمباني الزاهية وقرى تلاحق قطرات الماء في رؤوس الجبال وقيعان الوديان، وتبحث عن كيس قمح أصبح ذهبا في عيون ملايين من البشر.

هل مازلنا بحاجة لأن نكتب عن دولة ضاقت شـــوارعها بالمتســـللين إليها هربا من الفقـــر؟! أليس الأجدى أن نكتب عن بلد دفع بمئات الآلاف من شـــباب هذا البلد إلى حدود مرعبة الظروف والأجواء؟! هي بلدنا من جعلتهم كذلك... لنعد النظر إذا وننظر ماذا نريد من صحفنا؟

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧



عشرات السجناء يغادرون عنابرهم وعلى المنتظرين التزام طابور الصبر

وداعًا للسجن

■ ملف أعده: علي الضبيبي



● خالد الحزورة



● محسن الريدي

غـادر خالد حسـين الحـزورة البوّابـات الأربع للسـجن في ٢٨ الفائت، بعد عشر سنوات في جوف قسم التوبة.

وكان محكومًـا بأربـع سـنوات مـن محكمـة شـرق الأمانة، وتسديد مليون ونصف.

خالـد من بني عاصم التابعة لمديريـة بني الحارث فقير بحكم قضائي أكد إعسـاره قبل سـنوات؛ بيد أنه بقي في الحجز كسـواه كثيرين حازوا على أحكام إعسار فردية وجماعية ومكثوا.

فـي مسـاء ليلـة الأحـد الأول من مايـو الماضي؛ اتصلـت «النداء» بأخيه بدر على تليفونه السـيار بغية تفاصيل أكثر عن هذه القضية، وفي الليلة التالية جاء إلى مكتـب الصحيفة ومعه الحكم وصـورة خالد. ووفقًا لأقواله فـإن زملاء أخيه المتهمـون في ذات القضية خرجوا بطرق شـتى


وداعاً للسجن
عشرات السجناء يغادرون عنابرهم وعلى المنتظرين التزام طابور العبر
الذيب يغادر مأساة 12 سنة

بل وبعضهم مات. كل ما يهم الآن أن حرية خالد مطلقة.

محسن علي الريدي هو الآخر غادر السجن، وكانت «النداء» نشرت تفاصيل قضيته في ديسمبر الماضي، وأوصلت إلى الجهات الرسمية معاناة أسرته القاطنة بمحاذات شارع تعز.

الريدي الكان موزعًا لمنتجات هايل سعيد أنعم الغذائية حُبس في قضية عجز، رغم إعساره. ولطالما انتظرت أمه هذه اللحظة بعد محاولات فاشلة بذلتها إلى مكتب النائب العام.

المبتلى بأكثر من مرض، علي علي الظرافي، الذي حمّلت هيئة الدفاع الجهات الرسمية مسؤولية تدهور صحته بسبب الإبقاء عليه في الحبس. ونشرت الصحيفة أخباره على صدر صفحتها الأولى الشهر الفائت؛ هو الآخر أطلق برفقة منصور الخلقي، وخالد الشامي، قبل يومين. وبإمكان طليقته التي تمنت له الشفاء وحسن الخاتمة من عدن في إبريل الماضي عبر صحيفة «النداء»، بإمكانها الآن الاطمئنان عليه مباشرةً باتصال هاتفي.

وتتابع «النداء» هذه الأيام إجراءات الإفراج من خلال شعبة السجون في مكتب النائب، ومن خلال نيابة السجن وإدارته. كما تتلقى عشرات الاتصالات من المطلق سراحهم أو من الأسر والمهتمين. فضلًا عن الرسائل والمناشدات اليومية، الآتية من السجن.

ويواصل مكتب النائب العام فرز حالات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة بعد انتهاء مدة العقوبة في الأحكام الصادرة بحقهم.

وعلمت «النداء» أن أسر السجناء الذين حصلوا على أحكام إعسار ولم يتم إطلاقهم، تعتزم الاعتصام قبالة بوابة النائب العام في مذبح في حالة تبطّيء عملية الإفراج.

وحسب شهود عيان كانوا حاضرين عند إطلاق الدفعة الأولى (جدول ١) في فبراير الماضي، أن بعض السجناء كان يسجد شكرًا لله بعد مغادرة بوابة السجن الرئيسية.

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

أطلقوا دفعة واحدة يوم السبت 2007/2/24

م	اسم المفرج عنه	تأريخ الإفراج
١	أحمد ناجي جبران	٢٠٠٧/٢/٢٤
٢	احمد علي مانع محمد	٢٠٠٧/٢/٢٤
٣	عبدالكريم مرشد	٢٠٠٧/٢/٢٤
٤	ياسر الدعيس	٢٠٠٧/٢/٢٤
٥	محمد طاهر الريمي	٢٠٠٧/٢/٢٤
٦	أنور السياغي	٢٠٠٧/٢/٢٤
٧	واصل عبدالله عبدالعزيز البعداني	٢٠٠٧/٢/٢٤
٨	أحمد الرداعي	٢٠٠٧/٢/٢٤
٩	علي السياغي	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٠	عبدالله عامر المكروب	٢٠٠٧/٢/٢٤
١١	عبدالله حمود الجلال	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٢	خالد عبدربه محمد السعودي	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٣	عبدالباسط أحمد مقبل الضالعي	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٤	عادل سيف	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٥	شقير الآنسي	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٦	محمد عبدالسلام جابر	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٧	بازل درويش	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٨	عز الدين أحمد الجميمي	٢٠٠٧/٢/٢٤
١٩	أحمد عبدالله حمود جابور (صومالي)	٢٠٠٧/٢/٢٤
٢٠	ناصر سعيد العشاء	٢٠٠٧/٢/٢٤
٢١	أحمد علي قائد محسن الرماح	٢٠٠٧/٢/٢٤

وهؤلاء على دفعات..

م	اسم المفرج عنه	تاريخ الإفراج
١	صالح البهلولي	٢٠٠٧/٥/٢
٢	قايد محمد الجعدبي	٢٠٠٧/٥/٢
٣	عبدالرحمن البحري	٢٠٠٧/٥/٢
٤	عبدالله محمد سعيد فارع	٢٠٠٧/٥/٢٣
٥	عصام الهويدي	٢٠٠٧/٥/٢٣
٦	محمد قاسم سعيد الصوفي	٢٠٠٧/٥/٢٦
٧	محمد الخطيب	٢٠٠٧/٥/٢٦
٨	محسن علي الريدي	٢٠٠٧/٥/٢٦
٩	يحيى محمد علي الجبري	٢٠٠٧/٥/٢٦
١٠	خالد حسين الحزورة	٢٠٠٧/٥/٢٨
١١	نايف شايف البعداني	٢٠٠٧/٥/٢٧
١٢	خالد الشامي	٢٠٠٧/٦/١٠
١٣	علي علي الظرافي	٢٠٠٧/٦/١٠
١٤	طاهر أبو طلة	٢٠٠٧/٦/٢
١٥	محمد صالح اليادعي	٢٠٠٧/٦/٢
١٦	علي صالح العنتري	٢٠٠٧/٦/٢
١٧	عبدالصمد عبدالواحد الغويدي	٢٠٠٧/٥/٢٣
١٨	أنور سعيد الشميري	٢٠٠٧/٦/٢
١٩	عزيز راشد الغصيني	٢٠٠٧/٤/٢٧
٢٠	أنور سعيد الشميري	٢٠٠٧/٦/٢
٢١	رياض المطري	٢٠٠٧/٦/٢
٢٢	منصور عبدالله الخلقي	٢٠٠٧/٤/٢٧



• غزوان



• الحوري



• السروري

أول المغـــادرين

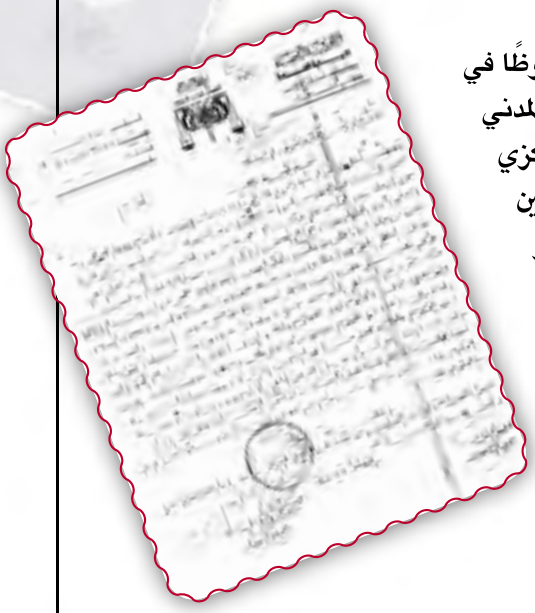
م	اسم المفرج عنه	المبلغ المحكوم به	المدة المحكوم بها	الفترة التي امضاها في الحبس	تاريخ الإفراج عنه
١	صادق مطهر السروري	٧٠٠ ألف ريال	اكتفاءً بالمدة (٦ أشهر)	سنة ونصف	٢٠٠٧/٤/٢
٢	محمد غالب غزوان	مليون و٦٠٠ ألف ريال	بدون	١٠ سنوات	٢٠٠٧/٤/٢
٣	محمد أحمد الجحدري	٢٣ مليون	بدون	سنة ونصف	٢٠٠٧/٤/٢
٤	غسان ابراهيم (أردني)	مليونان	٦ أشهر	اربع سنين و٧ شهور	٢٠٠٧/٤/٢
٥	عبدالحكيم علي منصور الأسودي	٢ مليون و٦٠٠ ألف	إكتفاءً بـ٥ أشهر	سنة وعشرة أشهر	٢٠٠٧/٤/٢
٦	ناجي العمَّاري			٣ سنوات	٢٠٠٧/٢/٢
٧	علي سعيد الجمزة				٢٠٠٧/٢/٢
٨	إبراهيم الحوري	٢٥٠,٠٠٠	سنتين	٥ سنوات	٢٠٠٧/٢/٢

الذيب يغادر مأساة ١٢ سنة

في نوفمبر الماضي تلقت الصحيفة رسالة مأساوية من السجين محمد حمود يحيى الذيب، مرفقة بنسخة مذكرة من نيابة شرق الأمانة إلى محكمتها تؤكد تلك المأساة.

أمضى هذا السجين عامه الثاني عشر في السجن بأربعة ملايين و٤٧٥ ألف ريال، قالت الرسالة إن الحكم نص بإعادتها ولم يقض بالحبس!

الجريمة القانونية ليست هنا وفقط!



تقول مذكرة النيابة: «إن ملف القضية ظل محفوظًا في أرشيف المحكمة منذ عام ٢٠٠٠ بحجة تنفيذ الجانب المدني للحكم، مع العلم بأن المحكوم عليه مودع السجن المركزي منذ عام ١٩٩٦». وأردفت المذكرة الرسمية قائلة: «تبين من خلال اطلاعنا على الحكم الصادر بأنه قضى بحجز منزل وسيارة المحكوم عليه مقابل المبلغ».

ولكن، وتواصل: «لم نعثر على محاضر تنفيذية توضح مصير المنزل والسيارة وهل تم دفع المبلغ المحكوم به منها، فضلًا عن وجود مضخة ارتوازية وتوابعها لدى المحكوم له للمحكوم عليه والذي قضى الحكم بإلزام المحكوم له (الماوري) بإعادتها للمحكوم عليه» مؤكدة: «لم نعثر على ما يفيد تنفيذ ذلك!».

هذه المذكرة المذيلة بتوقيع وكيل النيابة وختمها في ١٢سبمتبر الماضي، أكدت للمحكمة أن الذيب في السجن المركزي منذ إحدى عشرة سنة. وحسب ما جاء فيها: «وقد أفاد قيمة المنزل والسيارة أكثر من المبلغ المحكوم به وأن لديه جنبية تقدّر بمليون ولا يعلم عن مصيرها» وأيضًا: «لم يتم البت فيما تبقى على المذكور المحكوم عليه من مبالغ مالية ولم يتم تقييم قيمة المضخة وتوابعها الخاصة بالمحكوم عليه!».

واختتمت بـ«تكرموا مشكورين بتوجيه المختصين بالإفادة عن مصير المنزل والسيارة والمضخة وتوابعها والجنبية وما تم بشأنه».

ووفقًا لمصادر مسؤولة أكدت شكواه، أن أطرافًا عدة عملت على إخفاء ملف قضيته وفقدان السجين حتى للحكم الصادر بحقه.

وآسف، آنا محرر الملف، لتأجيل نشر تفاصيل القضية بسبب ضغط عشرات بل مئات القضايا والملفات والمناشدات الواصلة إلى الصحيفة من السجن والأسر. لكن اسمه وعنوان مأساته كانا حاضرين معي، في ذاكرتي على الأقل. إذ تناولته في سياق موضوع في العدد المائة، تمهيدًا للنشر في عدد قادم.

هذا الأسبوع قصدت زيارته إلى السجن على أساس طرح موضوعه على النائب العام بصورة خاصة، فسبقني أمر الإفراج، حيث وقد أطلق قبل أسبوعين تقريبًا، أو كما قال المدير.

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

يشارف جمال أحمد محمود الميثالي على السنة السابعة في السجن، فيما محكمة الأموال العامة تقول إنه فار من وجه العدالة.



«كبش الفداء» ليس فارًّا

● الميثالي



لقد خصّصت صحيفة «الثورة» في ٦ مايو الفائت، صفحة كاملة لـ٣١٤ فارًا، كان جمال الرقم ١٣. وهو الذي حكم من ذات المحكمة (الأموال العامة) بأربع سنوات حبس، أمضاها ومايزال رهن الاحتجاز.

إنهم منسيون باعتراف القضاء!

هذا الأسمر القصير ذو اللهجة السودانية، الذي التقته هيئة الدفاع الأسبوع قبل الفائت عند زاوية السجن وصفه الحكم بـ«كبش الفداء»!

أمس الأول جاء شقيقه الأصغر (صلاح)

إلى مكتب الصحيفة حاملًا معه حزمة أوراق وهموم. فهو من يضطلع بمسؤولية رعاية الأسرة، ومن يتابع لاستخراج أخيه من الحجز واسترداد الراتب المنهوب منذ ست سنوات.

«كان أخي أمين المخازن بالمؤسسة الخارجية للحبوب، لكن مسؤولين فيها وعاملين ورطوه في ١٣ مليون ريال. والله العظيم إنه مظلوم» ببرود رد صلاح على سؤالنا عن أسباب بقاء أخيه في الحبس طالما انتهت فترة العقوبة. وحين عاودته بالسؤال أجاب: «مسكين ما في حد معانا يقدر يرجعه مثل الناس المبسوطين». وأضاف مقسمًا: «إحنا ساكنين في بيت إيجار بشارع هايل، وما عندنا حتى قيمة علاج أخي المصاب بالصرع».

وحين طلبت منه تفسيرًا لقول القاضي في الحكم: «وقد حكمنا عليه ككبش فداء!» ضحك من السؤال «يعني مش عارف» ورفع من صوته: «مظلوم، وهو اللي قدروا عليه!».

وفي رسالة سابقة لجمال من الحجز قال: «إن هناك تعسفات عليّ في الحكم وأنا ليس برجل قانون حتى أستطيع الرد عليها». مضيفًا: «لقد استأنفنا الحكم نحن الثلاثة المتهمين، ولكنني تفاجأت بأن هناك محامي تم تكليفه بالمرافعة ضدي أنا وحدي أما البقية قال المحامي بأنه ليس موكل عليهم».

ويشكو من أن المسؤولين في المؤسسة الخارجية لتجارة الحبوب (لجنة التصفية) رفضوا حضور جلسات حكم الإعسار الذي تقدم بطلبه.

في ٢ أكتوبر ٢٠٠١ تقدم صلاح الميثالي إلى رئيس محكمة الأموال العامة، القاضي مجاهد العلفي، يرجوه التوجيه بإطلاق راتب جمال. وفورًا امتشق القلم ووجه إلى المؤسسة: «سبق الأمر بشأن صرف راتب المذكور وللأسف انكم تتخذون حياله إجراءات غير قانونية، فقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية قد نصت بصراحة على استحقاق الموظف المحال للمحاكم نصف راتب شامل. ولذلك يتم صرف راتبه».

لكن للأسف مايزال في الحجز هو الآخر، ليكون هذا هو التوجيه الثاني للمحكمة، فضلًا عن ثلاثة توجيهات للنائب العام ومحامي الأموال العامة، وحتى من علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية.

لا تطلب أسرة السجين من المؤسسة شيئًا «نطالب بإطلاق سراح جمال بعد انتهاء مدة الحبس»، كذلك «برد الاعتبار عن النشر في صحيفة رسمية من أنه فار من وجه العدالة».

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

عالقون باعادات لم يسميها القضاة

م	الاسم	رقم القضية	السنة	اسم النيابة	تاريخ الايداع	تاريخ الاستحقاق للافراج عنه	منطوق الحكم وتاريخه
١	عبده شوعي مبروك النشري	٩٦	٩١	الجزائية/ صنعاء	/٤/١١ ١٩٩١	/٤/١ ٩٩	الحبس ٧ سنوات + إعادة ما تبقى بحوزتهم من الأموال والأشياء للمدعى بها إلى مستحقيها المدعي وتسليم ما تبقى من المضبوطات بحوزة النيابة ومؤمري الضبط إلى مستحقيها وذلك حسب الاقرارات المفصلة في التقارير والإستدلالات. ١٩/٥/١٩٩٢م
٢	م. ص. م. ب	٢٨	٢٠٠٣	ارحب وبني حشيش	/٦/١٧ ٢٠٠٣	/٦/١٧ ٢٠٠٥	الحبس سنتين+ تسليم..... التي أقر بها في محاضر الاستدلالات. ١١/٤/٢٠٠٥م
٣	ص. ش. ص. ش	٥٢	٢٠٠٤	ارحب وبني حشيش	/١٠/٢٦ ٢٠٠٤	/١٠/٢٦ ٢٠٠٦	الحبس سنتين + إعادة الأشياء التي أقر بها إلى المجني عليها + تسليم ٣٠,٠٠٠ ريال مصاريف القضية. ١٤/٨/٢٠٠٥م
٤	ع. ا. م. ف	١٢٢٢	٢٠٠٥	جنوب غرب	/١١/٢٧ ٢٠٠٥	/٧/١٨ ٢٠٠٦	الاكتفاء بالمدة + ٥٠,٠٠٠ ريال نفقات التقاضي + إنجاز بقية الأعمال الموكلة إليه. ١٨/٧/٢٠٠٦
٥	ع. م. ع. ح	١١١٤	٢٠٠٥	جنوب شرق	/٧/١٧ ٢٠٠٥	/٧/١٨ ٢٠٠٥	الاكتفاء بالحبس + تسليم تلفونات و٥ أجهزة ١٠٠٠٠ + ٥ طاولات +٨ كراسي + مسجلة + ١٠٠٠٠ ريال غرامة. ١٨/٩/٢٠٠٥٢م
٦	ع. س. م. ل	١٦٩٠	٢٠٠٥	جنوب شرق	/١٠/٢٤ ٢٠٠٥	/٢/٢٥ ٢٠٠٥	الاكتفاء بالحبس + إعادة ٣ تليفونات أو قيمتها. ٢٥/١٢/٢٠٠٥م
٧	ع. م. ع. ع. ر	١٩٥	٢٠٠٥	جنوب شرق	/٢/٢٥ ٢٠٠٥	/١/٢٥ ٢٠٠٥	الحبس ٣ أشهر + إعادة الريسيفر والجنبية والساعة والبطاقة الإنتخابية.
٨	ز. ع. ح. ش.	٦٩٤	٩٨	جنوب شرق	/٨/٢٥ ٢٠٠٥	/١٠/٧ ٢٠٠١	الحبس سنة و ٤ أشهر + قيمة المعدات مناصفة مع المتهم الثاني بثمن قطع غيار مستعمل مضى عليه ٣٠٪ من عمره الإفتراضي بما يقدره عدلان + ١٠٠,٠٠٠ ريال غرامة. ٧/١/٢٠٠١م.
٩	ح. ع. ص. ف	١١٤	٢٠٠٠	جنوب شرق	٢٠٠٠/١/١	٢٠٠٣/١/١	الحبس ٣ سنوات + إعادة المسروقات الموضحة في الكشف المرفق بالملف.١٠/٦/٢٠٠١.
١٠	ع. ي. م. س	١١٤	٢٠٠٠	جنوب شرق	٢٠٠٠/١/١	٢٠٠٣/١/١	الحبس ٣ سنوات + إعادة المسروقات الموضحة في الكشف المرفق بالملف. ١٠/٦/٢٠٠١م.
١١	ع. س. ع	٤١٦	٢٠٠١	جنوب شرق	/٣/٢٧ ٢٠٠٣	/٦/٢٧ ٢٠٠٣	الحبس ٧ أشهر مع وقف التنفيذ + ١٦,٥٠٠ دولار+ الغرامة بما يقدره عدلان خبيران. ٢٧/١٢/٢٠٠٥
١٢	ع. م. غ	١٢٢	٢٠٠٥	المرور	/٥/١٩ ٢٠٠٤	/١/٣٠ ٢٠٠٥	الاكتفاء بالحبس + تسليم تكاليف إصلاح السيارة بما يقدره عدلان. ٣٠/١/٢٠٠٥.
١٣	ج. أ. م. أ	٢٩٠	٩٨	الغرب	/١٠/٥ ١٩٩٩	/١٠/٥ ٢٠٠٣	في ٩٨/١٢/١٣ الحبس عشرة أشهر ودفع ٢ مليون ريال مع تحمله كافة خسائر ومصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة. أيد استئنافياً في ٣٠/٨/٩٩م.
١٤	ن. م. ن. ع	٢٥	٢٠٠٣	الغرب	/٣/١٨ ٢٠٠٣	/٦/١٨ ٢٠٠٣	الحبس ٣ سنوات + تسليم المسروقات أو قيمتها + دفع ١٥٠,٠٠٠ ريال. ٢٢/٣/٢٠٠٤م.
١٥	م. م. ع. ج	٥٩	٩٦	الشمال	٩٦/٣/٢٤	٩٧/١/٢٤	الحبس٨ أشهر ولا يفرج عنه إلا بعد تسليم ما اعترف به مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ريال وساعة يدسيكوفايف رجالي + الغرامة. ٥/٣/٩٧م.

■ يعرض الجزء الأخير من الجدول أعلاه فقرة منطوق الحكم كما وردت.

إذ تنطوي على غموض وعموميات، وتلزم المحكوم بإعادة أشياء ومضبوطات غير معنية.

■ طبقًا لمهدي علي، رئيس شعبة السجون في مكتب النائب العام، الأحد الفائت، فإن المحتجزين أعلاه بدءًا بعبده شوعي إلى عبدالرحمن التركي صدرت الأوامر بالإفراج عنهم دون ضمانات.وفي حالة عبده شوعي مبروك النشري، القابع في السجن منذ ١٧ عامًا، قال مهدي إن النائب العام، وبصورة استثنائية، أمر بالإفراج عنه دونما ضمانة أو حكم إعسار كونه تجاوز فترة الحبس المقررة سبع سنوات بعشر إضافية.

«النداء» قصدت السجن مباشرة في اليوم التالي للتأكد من صدق المعلومة، غير أن مدير السجن المركزي نفى تلقيه أمرًا بالإفراج عن شوعي حتى الآن (ظهر الاثنين) وبعض من هؤلاء. واستدرك موضحًا: «قد تكون أوامر الإفراج صدرت ولكنها تأخرت لسبب ما»، مؤكدًا عدم تأخيره لأي سجين وصل أمر الإفراج عنه.

والذي لاحظته «النداء» أن هناك سجناء حصلوا على أحكام تثبت إعسارهم، ويقضي الحال بالإفراج عنهم فورًا بموجب اتفاق هيئة الدفاع مع النائب العام، إلا أنهم مازالوا رهن الحجز، كما في حالة القميحة (١٦ عامًا في السجن)، والسري (١٠ سنوات) والهتاري (٦ سنوات) وجميل الأسودي، وآخرين.

وبرّر وكيل نيابة السجن المركزي، صالح العزير، هذا التأخير قائلًا: «قد يكون هؤلاء عالقين بقضية أخرى في محكمة ثانية ولم يشمل حكم الإعسار سوى واحدة».

صدرت أوامر الإفراج وما زالو في الحجز

م	الاسم	تاريخ قرار الإفراج
١	زيد القميحة	٢٠٠٧/٦/٢
٢	محمد عبدالله السري	٢٠٠٧/٦/٢
٣	عبده شوعي مبروك النشري	٢٠٠٧/٦/٢
٤	حمود علي صالح الفقيه	٢٠٠٧/٦/٢
٥	عبدالجبار سعد العصامي	٢٠٠٧/٦/٢
٦	بشير الإدريسي	٢٠٠٧/٦/٢
٧	سالم السعيدي	٢٠٠٧/٦/٢
٨	عارف التركي	٢٠٠٧/٦/٢
٩	حسن قاسم الهتاري	٢٠٠٧/٦/٢
١٠	عبده علي فرج	٢٠٠٧/٦/٢
١١	علي أحمد علي الشيخ	٢٠٠٧/٦/٢
١٢	حامد علي موسي الشجاع	٢٠٠٧/٦/٢
١٣	عدنان محمد الجعفري	٢٠٠٧/٦/٢
١٤	عبده يحيى القطامي	٢٠٠٧/٦/٢
١٥	احمد سعيد محمد صوان	٢٠٠٧/٦/٢
١٦	عبداله أحمد محمد الشرفي	٢٠٠٧/٤/٢٧
١٧	نبيل لطف محمد كابع	٢٠٠٧/٤/٢٧
١٨	جميل الأسودي	٢٠٠٧/٤/٢٧
١٩	يحيى محمد علي الجبري	٢٠٠٧/٤/٢٧
٢٠	خالد يحيى ناجي الآنسي	٢٠٠٧/٤/٢٧
٢١	علي علي قروش	٢٠٠٧/٦/٢
٢٢	فؤاد طه القرشي	٢٠٠٧/٦/٢
٢٣	منصور الآنسي	٢٠٠٧/٦/٢
٢٤	عدنان محمد غالب الجعفري	٢٠٠٧/٥/٢٩
٢٥	عبدالرحمن أحمد اسماعيل التركي	٢٠٠٧/٥/٢٩



• قبل أن تداهمه رياح الشؤم


رغم الضمانات واكتفاء المدة
سام... في السجن
... على جدران زنزانة

رغم الضمانات واكتفاء المدة

سـام... فـي السجن

المدة التي قضّاها الشاب المحتجز سام عبدالله أبو أصبع في سجن عُلاية الاحتياطي بصنعاء؛ كانـت كافية في نظر المحكمة لكن قرار الأخير، غير ملزم بالنسبة لنيابة جنوب غرب.

فـ«سـام» الذي قضى منطوق الحكم الإفراج عنه اكتفاءً بالمدة (٩ شهور قضاها في سجن علاية) اقتيد مباشرة إلى سـجن أكبر، واحتجـاز مفتوح، رغم أنف الثلاثـة: الحكم، والقانون، والاستئناف.

ومذ ذاك حتى اليوم وحريته محتجزة دون اكتراث أحد لعذاباته.

في عددها المائة نشرت «النداء» ثلاثة جداول لعشرات القابعين في سجن واحد «مركزي صنعاء» خارج سياقات الحبس القانونية. منهم من تجاوز بسنوات فترة استحقاق الإفراج ومن احتجز رغم اكتفاء المدة، وكثيرون من لم تقضي المحاكم بحبسهم البتة. في ذاك العدد كتب «سام» موضوعًا تحت عنوان: من يكترث لعذاباتنا!؟ في هذا متسائلًا: كيف الخروج من شرنقة المكان؟!

عمل الرجل في الشركة الوطنية للمرطبات التي يملكها الشيخ عبدالسلام شمسان، وأهّلته أخلاقه وكفاءته لأن يكون أمين صندوقها. أُخذ «سام» في قضية عجز على الشركة بواقع ٧ ملايين و٤٠٠ ألف ريال، ودخلت فيها أطراف تجيد حباكة «المقالب».

وكان الضحية الشاب الوديع، الهادئ والمثقف، الذي أوشكت أيام زفافه الميمون.

في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ أصدرت محكمة جنوب غرب الأمانة حكمًا قضى منطوقه في الحق العام: الاكتفاء بالمدة التي أمضاها.

وفي الحق الخاص: على المتهم دفع المبلغ آنف الذكر. لحظتها صاح الواقف خلف السياج في وجه القاعة واستأنف الحكم في الحال.

قبل ٢٠ يومًا تقريبًا، وبعد أن أمضى سام سنتين في الحجز، وافق رئيس محكمة استئناف الأمانة القاضي حمود الهردي على الإفراج عنه بالضمان الحضوري. وهذا ما سمعته من النائب العام مباشرة في مكتبه السبت الماضي؛ بأن من انتهت فترة العقوبة بالحق العام يفرج عنه مباشرة، أو بضمان حضوري فقط.

لكن عضو نيابة جنوب غرب، علي عبدالجليل، الأكثر إدمانًا على حبس الناس رفض خمس ضمانات تجارية حضورية قُدمت إليه تباعًا! كما لو أنه يريد شيئًا آخر أو مدفوعًا من طرف ما، ولطالما شكا منه كثيرون.

إنه الجهل بالقانون، والتعامي عنه. هذا المسؤول غير آبه لثلاثة أخطاء وقع فيها، جديرة في بلد آخر بحبسة ثلاث سنوات والفصل من الوظيفة بنص المادة (١٩٧) من قانون العقوبات، لأنه امتنع عن الإفراج عن سجين بعد انقضاء مدة حبسه، بل؛ أنه ابتدع حبسًا مخالفًا لمقتضيات الحكم.

أُسرة سام، التي سئمت المطالبة بإعمال القانون للإفراج عن ولدها الشاب، تقدمت بضمانات كلها أكيدة، كان آخرها يوم أمس من الدكتور على احمد محمد الأشول، وكيل وزارة.

إذ لم تفلح كل محاولات نصر أبو أصبع مع هذا العضو الممتنع عن الإفراج عن شقيقه.

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

... على جدران زنزانة

كيف السبيل للخروج من شرنقة المكان، ومقاومة اختناقات الوقت الواقف على عتبات تمضي ولا ترجع، راسمة صورًا لا تكررها الصدفة، ولا يتركها النسيان في فضاءات مجهولة ليس لها معنى.

عن شيء يسكننا، وأوجاع لا زالت مرتعنا، أكتب عن أحلام يبدو أنها أصبحت مستحيلة رغم بساطتها في واقع لا يقبلها عذراء كما هي.

أكتب عن هذا المجهول الرابض خلف الامنيات، الساكن محل الامسيات، والمنتحل كل الوجوه المستعيرة كل الشفاه، والغاوي لكل العقول.

أكتب محاولة مني أن أتنفس ضياءً غادرنا منذ حين ليس له تاريخ.

أيامنا يلغيها الخوف من القادم. أعمارنا تتسابق نحو نهاياتها المنتصرة عند أول منعطف للغياب.

السراب هو كل ما ينتظرنا السماء نابت عنها الذئاب، والارض ترفض أن تميد بها. والخلاص كلمة ليس له من المعنى شيء في نفوس فقدت تدريجيًا قدرتها على العبث بطريقة اخرى، وتوارى خلف شقائها معنى الأمل.

أتساءل كم يلزمنا من وقت لإعادة ترتيب فوضى الحياة داخلنا؟ وكم يلزمنا من دهور لإعادة ترويض الألم ليكون أقل وحشية وقسوة؟ وكم نحتاج من الأبجديات لترجمة الأحزان التي صاحبتنا طوال الوقت كي لا تتكرر في زمن قادم قد يأتي سريعًا ويتسرب من خلالنا دون أن نشعر به لنبدأ من جديد فصول مأساة جديدة؟!

■ من سام أبو أصبع

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

حراسة الجدوى بالمصداقية والاستمرار

«المعسرون».. إنجاز لصحافة انحازت للحقوق والناس


12

حراسة الجدوى بالمصداقية والاستمرار

«المعسرون».. إنجاز لصحافة انحازت للحقوق والناس

يحدث لجميع النساء

ميدعول النفاش.. على هامش منتدى الجاوي

ماجد المذحجي

أقع شخصيًا في فتنة عالية تجاه الإغراء الذي يتضمنه أي عمل صحفي يُهمل الضجيج والهجاء، ويؤكد انحيازه لقضايا حقيقية. تكمن مشكلتنا الأساسية في اعتيادنا على كونها موجودة بالقرب دون أن تصيبنا بالأرق. القرب هنا يرتب مسافة من الأشياء، لا تقاطعًا معها، ويفسد الانتباه تمامًا.

يبدو أن المسألة هنا بالنسبة لي –وربما بالنسبة للكثيرين– لم تكن كما هي بالنسبة لـ"الضبيبي"، الذي لم يفسد ذات القرب انتباهه وتعاطفه، ولم يستطع التكيف مع فكرة الاعتياد على وجود "مأساة" ما بالقرب منه وإهمال ذلك ببساطة! الواضح فيما يتعلق بنا أن قدرتنا على التعاطف أصيبت بالخراب؛ فالاعتياد يرتب ضمورًا في مستوى الاستجابة، فلا يدعها تغادر منطقة الإحساس لـ"برهة" بالحزن فقط. وهو يخفض من الانفعال تجاه أي حدث يتكرر، كما أنه يؤدي تمامًا إلى أن تكون غير معني ومتجرد بالفعل من الحماس!

هكذا كان الحال إذن بالنسبة لموضوع السجناء المعسرين، قضية قد يمر بسمعك قصص كثيرة عنها دون أن تصطاد انتباهك واهتمامك. ولكن علي الضبيبي وصحيفة "النداء" انتزعاها من التجاهل والاعتياد، لتتحول إلى حملة وملف ضخم وحقيقي يتغذى على اتساع دائرة المأساة وانكشاف غطاء الصمت عنها. إنه فعل صادر علينا استقرارنا في الكتابة "السهلة"، وأحدث تحويلًا في اهتمامنا نحو مناطق ليست معتادة في العمل الصحفي!

يشبه الأمر تمرينًا من زاوية ما: تقوم "النداء" ببساطة بإجبارك على خفض تطلعاتك من قضايا كبرى، نحو أخرى بسيطة ومؤلمة، وتقع في الأسفل حيث لا ننظر بالعادة. باستمرار هناك ملف أو موضوع يُغادر الإثارة والكليات التي نحب "التنطع" لمقارعتها. وهو شأن يخلق تأكيده والإصرار عليه مزاج وتطلب جديد لدينا، يحكم انتظارنا للصحيفة، وندرك فيه أن الجهد يجب أن ينصب نحو قضايا "الناس". تبدو قضايا الناس بالعادة تعبيرًا فضفاضًا وغير مستساغ، أو ربما منتحل بشكل انتهازي! ولكنها رغمًا عن ذلك، وبالفعل، تقع في المنطقة الصامتة التي نتجاوزها باستعلاء غير مبرر أو مفهوم. ربما يتعلق الاستعلاء هنا بكون العمل في هذه القضايا يستدعي اختبارًا قاسيًا لإمكانيات "الصحافة" في اليمن تخشى من فضيحة "الفشل" فيه.

المربك لي (والممتع في آن) في موضوع "السجناء المعسرين"، هو المهارة في انتزاعه من منطقة الإثارة والاصطياد السياسي نحو الحيز الحقوقي الصرف. وبالتالي عدم إفساده في منازعات عمياء نقع فيها ضمن رغبتنا الدائمة بهجاء "الحكومة". في هذه الحملة –أو الملف الذي فتح بثقة وتأنٍّ– كان ملفتًا بالنسبة لي طبيعة التعامل مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بموضوع "المعسرين": النيابة، إدارة السجون، مجلس القضاء... الخ. ضمن فهم لا يحاصرها في حيز الخصم المطلق، بل يوظفها في أداء وتعريف يضغط ويعترض على كونها جهات لا تقوم بوظائفها ببساطة، وتتنصل من مسؤولياتها، وتهمل الكلفة الإنسانية لأخطائها وتعسفها!

الفرق بين تفصيليين يكمن في أن الأول يتحصن في مزاج عدائي مطلق، ويحول

"الرسـمي" للوحة رماية يتم التصويب عليها لإصابتها باستمرار. بينما الثاني يتحرر من إدمان الخصومة، ويتعامل مع هذا "الرسـمي"، ويكشـف أخطاءه، ويضغط عليه لتصحيح وظائفه، والاستجابة للمسؤوليات التي تقع عليه، أو تلك التي ترتبها أخطاؤه. تحول كهـذا في الأداء الصحفي (وحتى النفسـي، فالكثير مـن المواقف في العمل المهني مؤسسه على "السوية" النفسـية، ومدى تشبعها بالعدوانية والاستعراض، أو ميلها للتعقل وتحقيق الجدوى) يؤدي إلى تحول أيضًا في سـياق اللغة المسـتخدمة، فهـي تتجرد من العموميات، والشـعارات، وتبدأ بالتعلق بأشـياء محددة: أسـماء، وقائع، تواريخ، وثائـق، انتهاكات، حقوق... الخ. الإنصاف في العادة تحققه وتحميه اسـتمرارية المطالبة بالحق، والتأكيد على أشياء محددة، وتجنب التذرع بالعموميات، أو توسل الصراخ.

في ذلـك إذن يجب إنصاف "الضبيبي" بالضرورة: كان اشـتغاله الصحفي على قضايا "المعسـرين" مهنيًا تمامًا، ومؤسسًـا على شـغف حقيقـي بـ"المظالم"، ورغبة بالتعرف عليها، وكشـف ما هي قائمة عليه، والسؤال عن ضحاياها، والمطالبة بقصر التعسـف في ما مر منها، وعدم المساومة على "حقوق" للناس، سبق أن تم التضحية والاستهانة بها.

المسـألة إذن: شغف، ومصداقية، ومهنية. إنها تفاصيل مرتبة ببساطة، كما حكتها تمامًـا واقعـة نجاح متميزة لعمل صحفـي يمني دؤوب وملتـزم يؤديه دون ضجيج وباقتدار صحفي شـاب هو علـي الضبيبي. "النداء" لديها الشـغف ذاته، فكان أن أنصتـت لصوت هذه القضيـة. ولأن اهتماماتها تقع بالعادة خارج منطقة التجاذبات العامـة أو الهجاء، فقد كانت الوحيدة المؤهلة للتفاعل مع القضية، ورعاية هكذا عمل صحفي ناجح وحقيقي.

إن حملة السـجناء المعسرين سلطت الضوء عل فشل حقيقي في تقدير قيمة الفرد لدى مؤسسـات الدولة، وكشـفت وجود مزاج "جباية" بدائـي، ينخفض فيه الانتباه للكرامة الإنسـانية، ويؤدي إلى آليات "تصريـف" للقضايا تتعامل مع الزمن بإهمال،

ولا ترى قســوته على أفراد يعزلون ويهملون خارج الحياة لأنهم لا يملكون المال فقط! كمــا أنها أكدت على ما يُســتحق للفرد من الحقوق الإنســانية، وحقوق المواطنة، لم تجد لها سبيلًا في العمل والتقدير الرسمي، ويقع الاهتمام بها فقط في منطقة الأداء الاســتعراضي لإعلام الحكومة، وخطابات "أولي الأمر"! مؤشرًا بذلك على "انفصال" مُرعــب بين منظومــة القوانين والحقوق، وقدرة المواطنين علــى الاحتماء بها في وجه "التعســف"، أو "الإهمال"، أو "الفســاد". وهي حملة وجهت أيضًا لائحة اتهام قاسية تجــاه العمل الصحفي في اليمن الان، حيث ينخفــض الاهتمام بالقضايا الحقوقية، ويقتصر الأمر على نشــر "الشــكوى" أو إيراد "خبر"، ضمن منطق يؤكد على "إبراء الذمة" فقط!

أكــدت "النداء" في هــذا الملف الحقيقي، وفي عملها المســتمر عليه، على الجدوى الإنســانية والمهنية العالية التي يتضمنها العمل على حملات صحفية مســتمرة في قضايا حقوقية مهملة وصامتة، بشــكل يضع أي معني، أو صاحب مســؤولية، تجاه واجباته، ويحمي ويفعِّل من صلاحيات القوانين، والحقوق المترتبة لنا في إطارها، مما يــؤدي إلى التعاقد معها، والثقة بها، واســتعادة المجتمع من الخوف وعلاقات القوة. كما أنه شــأن يُنشئ للصحافة "رأســمال جديد"، قوامه الاحترام والمصداقية والثقة، ويعزز من طبيعتها المهنية، ويؤدي أيضًا إلى توسيع دائرة الانتباه لها، والتعاقد معها، فتتســع خارج إطار النخب، لتصل إلى المســتوى العام، وتتفاعل معه، وتشده إليها. وتلــك هي تمامًا المنطقة المهجورة من الصحافة بســبب ضعفها، وانخفاض مهنيتها ومصداقيتها عمومًا!

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

«النداء» أمام النيابة بسبب ملف المعسرين


مجهولون يهددون محرري «النداء» بإخفائهم قسرياً
الرئيس يواجه بإلغاء الخانقية تشغيل ميناء الحاويات
الحكومة تواجه مشكلة «سوء السمعة» أمام الشركات الكبرى
النداء
تفاؤل ينجح اللجنة السياسية في تنفيذ الاتفاق
«النداء» أمام النيابة بسبب ملف المعسرين
بعد 16 عاماً.. خلع البدلة الزرقاء وغادر العنبر رقم 7
القبيحة يثوب رمادي وعمامة مسن... إلى مكتب الصحيفة

وجه المحامي الأول بمكتب النائب العام رئيس نيابة جنوب غرب الأمانة بالتأكد من شكوى السجين سام «أبو أصبع» الذي يقبع في السجن المركزي منذ سنتين، ولم يفرج عنه رغم اكتفاء حكم المحكمة بالمدة التي أمضاها في سجن «عُلاية» الاحتياطي (٩ أشهر).

وتضمن التوجيه -إلى جانب النظر في الشكوى- «التأكد من تصرف النيابة، والتوجيه بما يلزم».

وكان النائب العام تلقى أمس رسالة من «سام» يشكو فيها عضو نيابة جنوب غرب العاصمة الذي رفض خمس ضمانات حضورية، وقال فيها: «ارجو، منكم الإفراج عني، حيث وأنا محكوم بالاكتفاء بالمدة ٩ أشهر والإفراج عني بالضمان حسب الحكم».

وأفادت أسرة سام أن عضو نيابة جنوب غرب، علي عبدالجليل، رفض كل الضمانات المقدمة إليه «وشطب على بعضها بقلمه» بزعم أنها غير كافية في تغطيتها مبلغ العجز، رغم أن اثنتين منها لمقاولين معروفين، وأخرى من وكيل إحدى الوزارات (رفضها الأسبوع الماضي).

إلى ذلك، شكا عضو نيابة جنوب غرب، علي عبدالجليل، صحيفة «النداء» إلى نيابة الصحافة والمطبوعات. وتلقى الزميل رئيس التحرير تكليفًا بالمثول أمام النيابة لسماع أقواله بشأن شكوى عضو النيابة.

وكانت الصحيفة نشرت الأسبوع الماضي مأساة سام أبو أصبع، وعرضت إلى تعنت عضو النيابة ضده، ورفضه إطلاق سراحه رغم قيام أسرة سام بتوفير ضمانات حضورية عدة.

وقال مصدر قانوني في هيئة الدفاع عن المحتجزين لـ«النداء» إن تعنت عضو النيابة قد يكون مرده عدم قدرته على التمييز بين الضمان الحضوري والضمان الحضوري المسلّم.

● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧



• القُميحة أثناء زيارته لمكتب «النداء»



• وهو في السجن

بعد ١٦ عامًا.. خلع البدلة الزرقاء، وغادر العنبر رقم ٧

القُميحة بثوب رمادي وعمامة مُسن... إلى مكتب الصحيفة

■ علي الضبيبي

كان زيد القميحة يلوِّح بيديه: «وداعًا»، وهو محمول على الأكتاف، ساعة مغادرته السجن وسط

حشد من النزلاء.

لقد أمضى هذا السجين ١٦ عامًا في المركزي على قضية دين مشكوك في صحتها. لكنه حين حط قدميه على بوابة المغادرة، ظُهر الأحد الماضي، توقف عن السير وجاشت في أعماقه نهدة حزينة: «أوففف!. كل هذه السنوات، ولم أعرف الحقيقة!!».

وقال ساعة زيارته لمكتب الصحيفة عصر أمس الأول: «لست سعيدًا. لقد قبلت البقاء في السجن عقدًا ونصف، على أمل أن تظهر الحقيقة؛ لكن للأسف لم تظهر، فقد خرجت وأنا مُدان في قضية كاذبة».

القميحة، وهو ثاني أقدم السجناء المعسرين، (بعد التهامي عبده شوعي النشري) حظيَ بتوديع غير مسبوق من قبل زملائه في السجن، الذين أقاموا، يوم خروجه، مأدبة غداء على شرفه.

وكان يستقبل في أيامه الأخيرة أعدادًا كثيرة من النزلاء بين مهنئ له وحزين على الفراق، فضلًا عن «مقايل» القات الجماعية احتفاءً بهذه المناسبة.

في أول زيارة لي إلى السجن، في أكتوبر الماضي (رمضان) سألت «أبو بكر البيضاني» (أحد المعسرين) عن زيد القميحة وأحواله، فأجاب وهو خلف السياج الحديدي وسط ضجيج من السجناء وزائريهم: «مسكين! ما تشتي منه؟! حالته في تنك». وفي زيارتي التالية إلى السجن قصدت زيدًا و«شوعي» كأقدم سجناء الحقوق الخاصة، فحال بيني وبينهما الإحباط عند شبك الزيارات. كان ذلك في يناير الفائت. لكن هذا الأسبوع بدا الأمر مختلفًا اتصل بي الأول: «اشتي ألقاك ضروري واصنع منّك تمثال.. أنا خرجت من السجن!». وجاء القميحة إلى مكتب الصحيفة وقد استبدل بدلة السجن بثوب وكوت رماديّين، وعليه عمامة مسن ناهز السبعين، وكان مفرطًا في دعائه. فيما أمر الإفراج عن الثاني (شوعي) يستكمل إجراءاته النهائية.

وعلمت «النداء» من مصدر مسؤول أن «شوعي» حصل على حكم إعسار من القاضي المكلف بهذا الشأن، أكد فيه ضرورة الإفراج العاجل.

ودّع زيد القميحة السجن المركزي، وقد تجاوز عقده السابع، وعلاه الشيب والهرم. غادر المنشأة العقابية صُحبة اثنين من أبرز المعسرين واكثرهم مأساة: الشاب نبيل لطف كابع، الذي اقتيد إلى السجن قبيل زفافه بأسبوعين ليمكث في أحشائه عشر سنوات بحكم قضى بحبسه سنتين ونصف

لا غير. والآخر: عبده سباعي، حامل الجنسية الفرنسية والمتحدث بلسانها، الذي أطفأ السجن عينيه قبل ثلاث سنوات؛ إذ أمضى فيه خمسًا، على ذمة ٢٨٠٠ دولار وعام واحد. وطبقًا لرواية القميحة فإن شقيقة سباعي جاشت بالبكاء وهي تتلقف أخيها عند البوابة الرئيسية وقد فقد بصره. «أما أنا...»، يقول القميحة، «فلم أعرف الوجوه التي استقبلتني». ويضيف ومحاولًا حبس دموعه: «اتصلت بأولادي إلى تعز ولم يعرفوا صوتي».

وعن شوارع صنعاء وأماكنها، خاصة التي كان يرتادها، أقسم الرجل: «... والله ما في عليّ زُغط في صنعاء إلا ودخلته أما ذالحين مش عارف أين أوجه!»، وتنهد وهو يمدد نظره على صنعاء من نافذة مكتب رئيس التحرير في الدور الرابع.

وسأله الزميل محمد الغباري عن سنوات السجن كيف قضاها. أجاب كما لو أنه غير آبه بها: «كانت أيام جميلة. ضحك ومرح طول اليوم»؛ فقد كوّن صداقات حميمة مع عدد من النزلاء، وصار أحد أهم المدربين في معامل السجن وكبير النجارين فيه.

وكان لا ينفك عن ملازمة رفيق عنبره، عبدالله الشرفي، الذي لا يفارقه على الدوام، حسب أحد المفرج عنهم. والشرفي هو الآخر حُكم في منتصف التسعينيات بـ٣ سنوات، ومايزال في السجن منذ ذلك التاريخ حتى الآن (تحديدًا منذ ١٥ أكتوبر ١٩٩٥)، والذي صار في أيامه الأخيرة إذا ما صدقت تأكيدات رئيس شعبة السجون بمكتب النائب العام، الذي أكد قرب موعد إطلاقه.

وأفرج الأسبوع الماضي عن السجين، عبدالجبار سعد العصامي، الذي نشرت «النداء» مأساته في بداية حملتها في أكتوبر الفائت، حيث قضى ما يقرب من الخمس السنوات وهو المحكوم بـ٣ أشهر، وكانت الصحيفة زارت اسرته (زوجته وطفليه) إلى مسكنهم في أحد أحياء صنعاء القديمة، (غرفة واحدة) وعرضت اسمه في أكثر من عدد.

وأفاد مصدر مسؤول أن إجراءات الإفراج عن منصور الآنسي (٨ سنوات)، وأيمن الصائغ، صارت جاهزة بعد توجيهات النائب العام، غير أن قاضي الإعسار ينوي تأجيلها حتى عودته من عمّان التي قرر الذهاب إليها في اليومين القادمين لإسعاف ولده -حسب المصدر.

وتتابع «النداء» إجراءات الإفراج عن بقية السجناء المعسرين الذين حصلوا على أوامر إفراج لكن جهات نيابية تعرقل إطلاقهم بحجج بعضها واهية. وتأكد للصحيفة أن إجراءات تنفيذ أوامر النائب العام تسير ببطء متعمد في عدد من النيابات، وبصورة مؤسفة تعكس حجم إطالة التقاضي، التي حذر منها رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك سجناء يعتبرون في حكم الأَسرى؛ إذ يقبعون في المركزي منذ سنوات رغم الأحكام القضائية الصادرة لصالحهم، بعضها من محكمة الاستئناف، كما في حالة حسن الهتاري الذي وجه النائب العام بالإفراج عنه قبل ثلاثة أسابيع فامتنعت تلك الجهات عن إطلاقه بمبرر أنه محبوس في قضية أخرى، معتقدين أن حكم استئناف الأمانة الذي كسبه الهتاري في ٢٠٠٤/١٠/١١

يحتمّ عليهم حبسه.

وينص منطوق الحكم (الاستئنافي) في هذه القضية على الإفراج عنه فورًا، وتقرير كيديّة الدعوى المدنية ضده، «وعدم مشروعية الحبس، واستحقاق التعويض للمتهم (السجين/ الهتاري) لبراءته، وبطلان سند المطالبة»، لكن النيابة التي ألزمها هذا الحكم بالإفراج عن المحتجز، والتحقيق مع المدعي المدني بصورة عاجلة، بدلًا من التنفيذ زادت من أمد الحبس على جسد وحرية الهتاري، الذي مايزال رهن الاحتجاز يصارع فيروسين: الكبد واليأس.

«النداء» حصلت على ملف قضية الهتاري، واتصلت بالنائب العام وأسمعته -عبر التليفون- منطوق الحكم الذي برّأ السجين، فكوفئ بسنوات إضافية(!!) فوعد بإطلاقه.

وعلمت «النداء» من سميرة داود، رئيسة ملتقى ١٧ يوليو لأطفال وأسر السجناء -زوجة السجين -يوم أمس، أن النائب العام وجه رئيس نيابة شمال الأمانة بالإفراج عن الهتاري.

ومن المتوقع أن تحتفي والدته اليوم بمقدمه، وأن يفرح الأبناء بعودة أبيهم. ما لم تفرج نيابة الشمال عن ابتسامتهم.



● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧



شوعي بعد ١٧ عامًا من السجن: **شنتحاسب يوم امقيامة يا حمود أمهتار**

إطلاق ١١ سجينًا معسرًا في عشرة أيام


محاكمته تبدأ اليوم والنيابة عاجزة عن مواجهته بأي تهمة
مسؤولون أمنيون متورطون في تلفيق أدلة ضد الخيواني
السعيد
إطلاق 11 سجينا معسرا في عشرة أيام
إهمال أمني لاحتفالات الفاتحة بمأرب قبل الحادثة بأيام
تفاصيل الساعات الأخيرة لصعدة مأرب.. القاعدة تصدق مجددا

■ علي الضبيبي

أفرجت النيابة العامة خلال الأسبوعين الأخيرين عن ١١ سجينًا معسرًا كانوا محتجزين على ذمة حقوق خاصة، وممن امضوا فترة العقوبة في الحق العام.

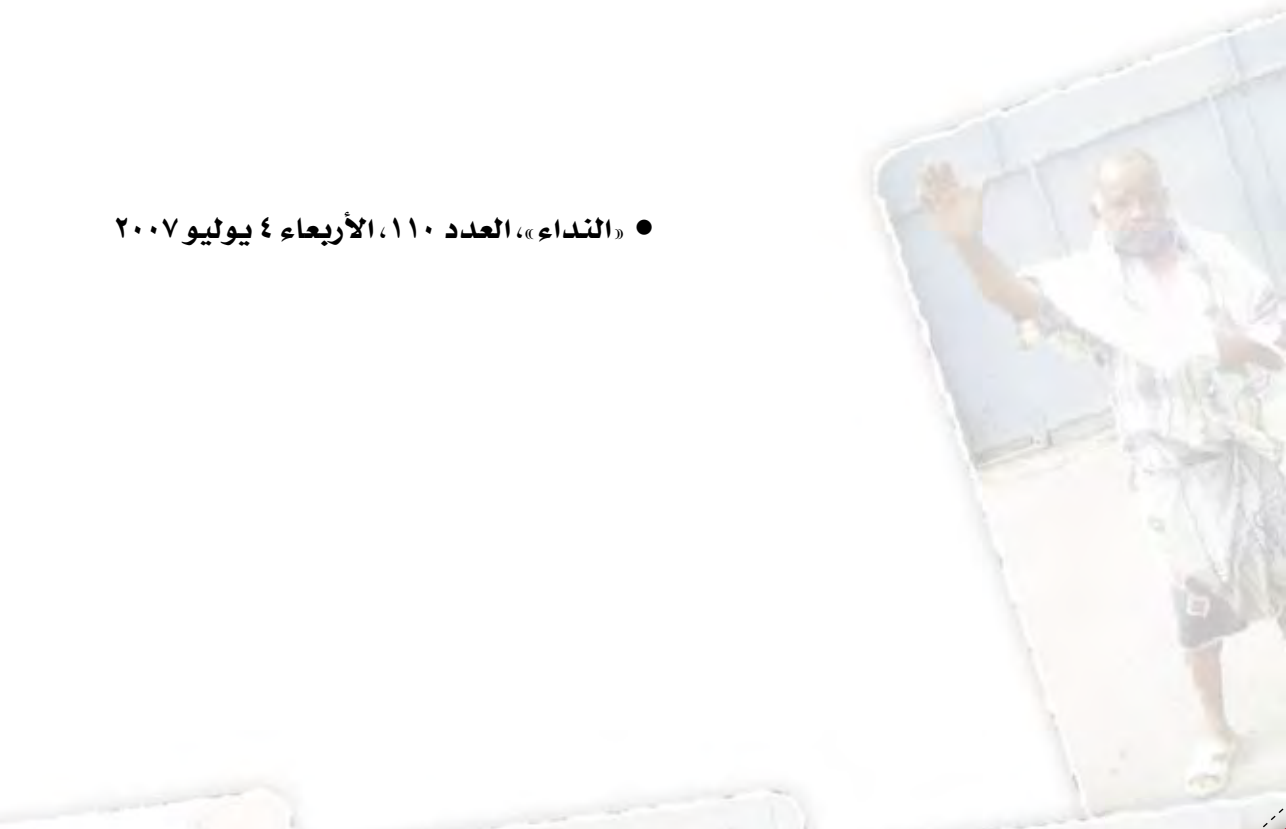
وكان من بين هؤلاء المطلقين٤ من أقدم نزلاء

قسم التوبة هم: التهامي/ عبده شوعي مبروك النشري، الذي أمضى ١٧ عامًا وكان محكومًا بـ٧ من محكمة صنعاء الجزائية عام ٩١، ومحمد عبدالله السري، مشرف مدرسة «الميثاق» ومدرس اللغة الإنجليزية فيها، الذي أمضى ٩ سنوات إضافية على فترة الحبس العقابي التي قررتها المحكمة بعام ونصف. إضافة إلى منصور الآنسي المحكوم بمثله والمحتجز عشر سنوات.

كما غادر السجن المركزي بصنعاء هذا الأسبوع جميل الأسودي، حسن الهتاري، أيمن الصائغ، سالم السعيدي، عدنان الجعفري، عبدالله الداروني، وحسن النويرة، ليرتفع عدد المفرج عنهم حتى يوم أمس إلى ٥٦ سجينًا فيهم ٣٣ شخصًا ثبت إعسارهم بأحكام قضائية.

وأطلق البعض الآخر بموجب ضمانات وتسويات خاصة مع المدعين المدنيين، غير أن أغلبهم كانوا قد أمضوا فترة العقوبة التي حددتها الأحكام القضائية الصادرة بحقهم، أو ممن لم تقضِ بحبسهم.

وقد ثمن بيان صادر عن ملتقى ١٧ يوليو لأسر السجناء هذا الإجراء واعتبره منجزًا دستوريًا وقال: «إن تجاوب النائب العام مثّل اقترابًا حقيقيًا نحو تفعيل وتسيير نصوص القانون فيما يتعلق بقضية سجين الذمة المالية». كما أشاد البيان الذي صدر أمس بجهود هيئة الدفاع وحملة النداء. (نص البيان وتفاصيل أوفى صفحتي ٨،٩).



● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



كمزار للطلقاء

■ **فتحي أبو النصر**

تفردت النداء بانتمائها لقضايا السجناء المعسرين ويُغبط الزميل علي الضبيبي على نجاحه الفائق نباشًا لقضاياهم ومبلسمًا لأوجاعهم.

اليوم.. مع تحول عديد سجناء منكوبين إلى طلقاء يحق للضبيبي، وهو يذوِّقنا ثمار مثابرته الإنسانية أن يزهو بمهنيته أيضًا.

■ **ملف أعده: علي الضبيبي**



• عبده شوعي مودعاً ١٧ سنة حرمان لحظة مغادرته، وتبدو خلفه بوابة السجن.

لقد مر بمتاعب شـــتى حتى انجز مبتغاه وظل محافظًا على مبادئه أمام إغراءات داومت الاندفاع عليه من «علٍ».

بينمـــا عانت الصحيفة من ضغوط مختلفة لإعاقتها عـــن المواصلة، ولم ترضخ، محققة بذلك ما يمليه عليها ميثاقها الشرفي ومحرزة على قدر وسيع من الاحترام.

أكتوبر رمضان الفائت فتحت «النداء» ملف المعســـرين وكشفت من خلال تحقيق شامل ومعمق وجود ٣٥٠ ســـجينًا على ذمة مال (دين) يقبعون في الســـجن منذ ســـنوات طوال وبدون صيغة قانونية.

في أعدادها التالية عرضت نماذج وحالات إنسانية لسجناء، كما زارت أسرهم، وعقب ذلك تلقت توكيلات ١٣٥ سجينًا معسرًا إلى المحامي نبيل المحمدي ومن تطوع معه للترافع عنهم على إثر تصريح له يقطع فيه بعدم قانونية الحبس.داومت الصحيفة على زيارة الأسر كما عن طريق الهاتف تواصلت ببعضها إلى محافظات اخرى والى الخارج أيضًا، عارضة لحالات الشتات والضياع والفقد التي لحقت بهذه الأسر جراء فقدان العائل.في عددها المائة نشرت النداء ملفًا عن هؤلاء وعرضت أسمائهم وسنوات العقوبة وما بعدها، كاشفة عما يقرب من ١٢ سجينًا من جنسيات عربية وأجنبية أغلبهم غير محكوم بالحبس.

إلى هنا شكّل المحامي نبيل المحمدي هيئة دفاع من ٦ محامين تواصلوا مع مجلس القضاء وخرجوا باتفاق يقضي بالإفراج عن كل من انتهت فترة العقوبة بالحق العام وإحالة ملفاتهم إلى قاضي التنفيذ المدني.

النائب العام باشر بالإفراج عن هؤلاء والصحيفة لا تتوقف عن متابعتهم من مكتبه إلى النيابات إلى الأسر وصولًا إلى استقبالهم عند بوابة السجن.

من تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٧م حتى الآن أُفرج عن ٣٧ سجينًا على الأقل، بموجب أحكام إعسار ومنذ الشهر والصحيفة تستقبل اعدادًا من الممتنين المفرج عنهم، في حين امتد هذا الأمر إلى بيت المحرر الضبيبي كذلك.

هكذا صارت «النداء» رمزًا ومزارًا للطلقاء.

بينما صار الضبيبي حائط مساندة لا يكل.

والحق ان الضبيبي انموذجًا للفعل الصحافي غير النمطي.

ويبقى الرهان على صحافة نوعية لا تحيد عن مسارها بل وتنتزع اعتراف واقع الحال ما استطاعته «النداء» بجدارة.

● **«النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧**



• في مكتب الصحيفة مع الزميل علي الضبيبي

«١٧ سنة مش هي لئبة يا جماءة،
ويوم امقيامة شنتحاسب يا هتار»

مبروك يا أبده شوئي مبروك!

كان أيوب طارش يغنى لعبده شوعي: «الوطن ينتظركم يا حبايب بلحضان» وهو يغادر السجن على مازدا موديل ٨٤، ظهر الأحد الفائت.

الساعة كانت تشير إلى الثانية ظهرًا، والسجناء ينقلون أدوات شوعي إلى التاكسي المنتظر عند البوابة الداخلية للسجن.

بدا شوعي مرتبكًا حين باغته أمر الإفراج وكان يحاول الإسراع في نقل وتجميع أدوات مطبخه إلى التاكسي، لكن مئات السجناء المتزاحمين حواليه، والذين غمروه بالقبلات والتصفيق والهتاف أخرّوه بعض الوقت «يابني ايش اسوي تجمؤوا أليا مثل امجراد: الأسكر وامسجناء. وامدير يتصل لهم يا الله خرجوا شُوئي بسرءة. وقسمًا ودين ما خرجت إلا بالقوة». أقسم شوعي لعوض الجند الذي عاتبه: «اخّرتنا ياعم عبده» وكان ينتظر معنا عند البوابة الخارجية.

لقد خرج عميد قسم التوبة واقدم سجناء الحقوق الخاصة، وفيه حنين على العنبر رقم واحد الذي لازمه ١٧ عامًا، وأبو بكر البيضاني الصديق الحميم لشوعي منذ عشر سنوات «.. ما كان يفرّق بيننا إلا امنوم. هو في امأمبر (العنبر) رقم أربعة وأنا في امأمبر رقم واحد».

لا بد أن الرجل تذكر أغنية أيوب طارش هذه، وهي تستقبل مئات الألوف من اليمنيين المزفرين من السعودية عام ٩١/٩٠ (أزمة الخليج) وكان شوعي أحدهم حينها «خرّجونا من امملكة وروحت هنا إندكن» يقصد إلى السجن.

وفي آخر البوابات، التي غادرها استوقفه أحد الجنود مداعبًا، وأخذ يدفعه: «ارجع. واين باتروح. ممنوع الخروج!» فاستغرب شُوعي وصاح في وجه العسكري بلهجته التهامية: «صلى إلى النبي هيذا الاستاد ألي موجود. وذا الإفراج في شُورتي» وأخرج أمر الإفراج من فوق السُرة.

وعندما فتح باب كرسي وسط توقف وأشهر أمر الإفراج أمام وجهه وحدّق فيه كما لو أنه يقرأ: «الله أكبر أليك طلئت لي أمسكر».

ويفيد شوعي الذي نشرت «النداء» عنه خمسة مواضيع صحفية على فترات متفاوتة، كان آخرها تأكيدات مكتب النائب العام بقرب موعد الإفراج عنه: «من يوم ما سمئت أني شاخرج. يوم ما جاء نبيل المحمدي طلئ بيني، امسكر، وخلاص...» ويضرب كفًا على كف: «... من ذاك اميوم طار امنوم وهيه».

كل من جاء يهنئ شوعي بالخروج، ويبارك له يرد بالقول: «الجميئ الله يبارك فيك» وأحيانًا يرد عليهم: «بس بيني سكر».

كان عوض الجند (وهو سجين سابق رافق شوعي ١٠ سنوات في السجن وأفرج عنه قبل ٤ أشهر) يتململ جوعًا، ونحن من حرارة الشمس، أما شوعي فخرج الينا ينشح عرقًا وقد «(خزّن)



● الله أكبر أليك طلأت لي امسُكّر (يخاطب أمر الإفراج!)

وكيس القات في يده «قالوا ذا ينفع لمسكر» وناول فمه غصنين.

ذات مرة سمعت أحد المفرج عنهم وهو يتكلم عن (لحمة شوعي) ومذاقها الفريد، حيث يفترش باحة السجن الداخلية بـ«قدوره» الصغيرة ودبة الغاز و«الدوافير»، ويطبخ في الشمس وجبتي الصبوح والغداء فيما يشبه المطعم الخاص. يفتح في الصباح ويغطّي على الأدوات بـ«طربال». وحين خرج أخذ معه كل هذه «القلافد»: الشولة، الصحون، الملاعق، وحتى ربلات منظم الغاز،

وحشرها في خانة التاكسي ومقعدة وسط، وجنب السوّاق، وقال شوعي وهو مثقل بالجميل: «يا جماءة مدير امسجن رفض ابيعها من حد» وحين سألناه عن السبب أجاب: «ما يشتي حد يبسط هناك أبدًا. ما سمح إلا لي أنا بس» وأخذ يعدد فضائل مدير السجن عليه وعلى سواه من السجناء: «أنا مش آرف كيف أرد له امجميل. سمح لي اتأيّش في امسجن وسهّل لي كل شيء. وكل يوم يتفقدنا. والله ما قصّر»، وتذكر شوعي يوم أوجعه بطنه (مغص): «مرة أوجاتني بطني وجاء امدير وصيّح أليهن ليش ما يَدُن لي إلاج. وخلّاهن آلجوني على حسابه».

إلى جوارنا كان ينتظره شاب في مقتبل العشرين من عمره يدعى مجد ثابت معوضة، كان يتابع طوال هذا الأسبوع عن شوعي من مكتب النائب العام إلى نيابة صنعاء الجزائية، ويتصل بي كل يوم بشأنه. وحين تعرفت عليه يوم الأحد الفائت قال إنه كان مسجونًا لمدة ٨ أشهر على ذمة ٢٥ ألف ريال (قيمة أرش)، ولم يفرج عنه إلا يوم الأربعاء الماضي بعد أن تطوّع السجناء وافترقوا له المبلغ كاملًا «وتبرع لي عمي شوعي بـ٥٠٠٠ ريال. وعندما خرجت أدّى لي رقمكم وقلي اساعدك ونتابع بعده سوى» وقال الشاب أنه من عتمة، وأنه عسكري في الحرس الجمهوري، وكان «يشد الدافور» لشوعي كل يوم ويساعده في الطباخة وتقطيع البصل، ولكن قيادة الحرس حرمته من الراتب طوال فترة السجن ومايزال محتجزًا. ثم تنهد مجد وقال إن مدير السجن أعطاه مذكرة إفادة إلى قائد مدرسة الحرس تفيد أنه كان في السجن «ولكن ما بش فايدة!». وحلّق على شوعي بذراعيه «أهم حاجة خرج عمي عبده والمرتب شاتابع بعده لما يجي وإلا طُز» لحظتها رفع شوعي سبابته إلى أعلى: «لا تخاف صدقني ربي شا يرجوه شايرجوه».

لم يكن شوعي قد تعرّف على صنعاء من قبل، كما يفيد، فقد كان في السعودية قبل أزمة الخليج، وكان أُوصل إلى المركزي سنة ٩١ برفقة اثنين من جماعته على سيارة مقفصة قادمًا من سجن حجة، وحكم عليه القاضي حمود الهتار رئيس نيابة صنعاء الجزائية حينها؛ بـ٧ سنوات حبس، وإعادة مضبوطات غير معينة، ولا موضحة «.. إعادة ما تبقي بحوزته من الأموال والأشياء للمدعى بها إلى مستحقيها المدعي، وتسليم ما تبقى من المضبوطات...» جاء في الحكم!!

وقال شوعي: «دخلت السجن وكان في خلا. كل البقع ذي تراب وجرب، وما فيش ولا بيت حول السجن» ويشير بيديه إلى سور السجن.

وحين أوصلناه إلى سوق القاع برفقة اثنين من تهامة تساءل: «الآن أين أنا يا جماءة؟!» بصوت جهوري. فقال أحد العمال الجالسين على الرصيف، أظنه من البيضاء، «أنته الآن في القاع يا خبير» فرد عليه شوعي وهو ينظر أسفل منه: «واااه أيوه في امقاع وإلا أنته تحيدنا مجنحوا فوق امطيّارة» وظن شوعي أن الرجل يسخر منه، فلم يكن قد سمع بسوق اسمه القاع قبل اليوم!

اعتذار

في العدد (١٠٨) صفحة (٤) أشير إلى أن عضو نيابة جنوب غرب العاصمة علي عبدالجليل شطب بقلمه على بعض الضمانات التي قدمتها اسرة السجين سام أبو أصبع. والصحيح أن الذي شطب بقلمه هو أحد موظفي النيابة وليس عضو النيابة.

الصحيفة إذ تعتذر لعضو النيابة وللقراء عن هذا الخطأ غير المقصود، لتؤكد بأنها فيما تنشره عن معاناة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، لا تقصد الإساءة إلى أي شخص أو جهة، وأن غايتها المساعدة في وضع حد لمعاناة الضحايا وأسرهم.

على طول الخط المتعرج من شارع المطار إلى ركن الجامعة القديمة، كان شوعي يمد رأسه من داخل التكس المكتظ بالأدوات والناس، ويوزّع نظراته يمنة ويسرة، وكأن مبنى وزارة المواصلات، وعمارة الرماح، والخولاني وبيت الشيخ عبدالله لا يساوي شيئًا بالنسبة لقرية «الكُركون» مسقط رأسه في أدغال تهامة: «احنا نعيش داخل امعشش أحسن من امقصور حقكن هذي» ومؤكدًا بيمين: «قسمًا بربي أحسن». وحين وصل أمام استراحة النسيم في القاع وجد شيخًا تهاميًا مسنًا طويل القامة يشبه المرحوم عمر أحمد سيف واحتظنه بحفاوة، وكان الرجل يفرك عينيه وكأنه غير مصدق بأن شوعي خرج: «مبروك يا أبده شوعي مبروك» فرد شوعي وكلاهما قابض بيديه على منكب الآخر: «الجميع يا أَم (عم) أحمد. الله يطول بؤمرك. تذكُر أيام ما كنا نشتغل بالمزرعة في بيشه سوى»، فهز رأسه: «يااااه نساك اموت» وأخذا يستذكران سنوات قضياها معًا في المملكة، قال عنها شوعي «كانت ايام حلوة» ويتنهد.

«النداء» سألت الشيخ التهامي عن أحوال اسرة عبده شوعي وأولاده، فقال إنه ليس من نفس القرية ولكن: «كنا نسمع عن ابنه الذي مات ذلحين قبل ثلاثة أشهر بامبرق»، وأضاف الرجل الذي يبدوا أنه في الثمانين: «يقولوا امناس أنه كان مزوج ثلاث. واحده ماتن. والثانية تزوجن على واحد ثاني. وواحدة ذلحين إند أهلها في وادي مور ومعه منها ولدُ» والتفت إلى شوعي وهو يجّهز الشيشة المعسل: «عادك تعلم على والدتك يا أبده؟!». رد شوعي: «لي منها عشر سنة. قالوا

أن قدها أميا. واشتي ربي يوصلني اشوفها ولا شايجي اموت جاء» وسألناه عن والده وبقية أفراد الأسرة فأجاب: «أبي زارني إلى امسجن ولي ثلاث سنوات محبوس، وبعدها مات. وبناتي امزوجات ما اذكرش صورهن. آخر واحدة شفتها مع جدتها قبل عشر سنة». أما أهل المنطقة والأقرباء، قال شوعي: «صدقوني مش آرف من باقي؟! ومن قد مات؟! سبعة عشر سنة سبعة عشر سنة مش هي لئبة يا جماءة أمخير».

وكان الزملاء مروان دماج، سامي غالب، وماجد المذحجي، التقوا شوعي في سوق القاع قاصدين معرفته وعندما قدمتهم إليه الأول: أمين عام نقابة الصحفيين، والثاني رئيس تحرير صحيفة «النداء»، والثالث سكرتير منتدى الشقائق العربي، شعر بالزهو. وفي المقيل كان يتحدث إلى الشيخ التهامي كمن يقدم نفسه على أنه صار مهمًا: «يا أَم (عم) أحمد جاء يزورنا اليوم رئيس أمصحفيين بكله، وما بش صحيفة إلا وينزل اسمي وصورتي بينها» والشيبة يهز رأسه ويتعجب: «مبروك يا أبدو شوعي مبروك» ويدق على كتفه.

وسأله محمد غزوان وهو يضحك، (وكان سُجن عشر سنوات معه، وأفرج عنه قبل شهرين): «تذكُر يوم ما كتبت عليك موضوع وإحنا في السجن؟!» اعتدل شوعي وكان «داكي» على يساره ورد: «أيوه أيوه يوم نزّل اسمي بين ذاك الذي (يأبر) العالم كله وكان غزوان يضحك ويوضح: «يقصد الإنترنت، الإنترنت».

الوقت ممتعًا مع شوعي ومحزنًا في آن. وكان الكثير من الزملاء يتصل ويهنئه، والصحيفة وهيئة الدفاع، وشوعي الذي كان يشفط المعسّل بشره كان لا يكف عن الدعاء للنائب العام ومدير السجن، ونبيل المحمدي وشخص آخر ويقول: «أما حمود امهتار شيجمع ربي بيننا يوم امقيامة وشنتحاسب».

وحمّل صحيفة «النداء» أمانة نقل تحياته وامتنانه لكل الصحفيين والمحامين الذين ساعدوا في انقاذه من بحر النسيان. وقال بعد ١٧ عامًا أمضاها في السجن: «اشا ربي يوصلني عند والدتي اشوفها قبل ما تموت ويشافيني من امسكر، ويكتب لي حسن الختام، وبس» وأشار بكف الاكتفاء.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



● الهتاري وأطفاله في مقر الصحيفة

في «النداء».. مع حضرة الذي كان غائباً


في «النداء».. هي حضرة الذي كان غائبا

بيان

الأنسي: كل شيء في «الخارج» مختلف والحراري في «الداخل» يهلوس

كانت أم عمران تغطّي لحظة خروج زوجها حسن الهتاري من السجن، وتنقل الصورة مباشرة إلى مكتب الصحيفة: «الآن حسن خرج من البوابة. الآن يسلّم على العسكر. الآن توجه الينا...» وهكذا حتى وصل إليها وقال: «السلام عليكم يا صحيفة النداء».

لقد ناضلت هذه المرأة دون كلل لدرجة الاستماتة، وليس فقط لإطلاق زوجها الشاب القابع منذ ست سنوات، ولكن لتحرير ٣٥٠ سجينًا معسرًا يقبعون إلى جواره.

فإلى جانب كونها أمًا لخمسة أطفال، ومدرسة، هي أيضًا: سميرة داود، منسقة ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء.

رغم مشاغلها الكثيرة، وترددها على المنظمات والصحف طوال السنوات الخمس الماضية دون فائدة إلاّ أنها لم تشعر يومًا ما أنها أُحبطت. لقد امتلكت وعيًا حقوقيًا تؤكده منظمتها.

كانت تنتظر هذه اللحظة حتى وقد عادت بأُسر وأطفال السجناء خائبين من أمام بوابة الرئيس في ٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

عندما التقيتها لأول مرة عند بوابة السجن الرئيسية، كانت حقيبتها تعجّ بالأحكام والأسماء، وهي تحاول إدخال «الغداء» لزوجها، ومعها فاطمة ابنتها.

خرج «حسن» بعد جهد ومشقة، وبعد عديد محاولات بذلتها إلى مكتب النائب العام. وكانت الضمانات التي احضرتها تعاد غير مرة. وفي اليوم التالي لخروجه اتصلت سميرة بالصحيفة لإبلاغها بأن سجينًا آخر أُطلق سراحه واسمه: حسن النويرة (هكذا امتد اهتمامها الحقوقي بالسجناء من زوجها إلى الآخرين!).

رئيس التحرير استقبل ظهر أمس في مكتبه حسن الهتاري، وسميرة وأطفالهما. وبدت هذه الأسرة الملتئمة في أوجّ سعادتها، وكأنها تمارس الفرح للمرة الأولى في حضرة الذي كان غائبًا. كان الهتاري مدرسًا في مدرسة «الميثاق» بالسجن، وعالقًا في ذمة قضيتين إحداها كيدية.. وكان حُكم في الأخرى بـ٥ أشهر ومكث ست سنوات.



● .. ومع الزميلان سامي غالب، رئيس التحرير والكاتب محمود ياسين

وفي ٢٠٠٤ قضى حكم الاستئناف ببراءة الهتاري من التهمة الموجهة اليه، واستحقاقه للإفراج الفوري، وتعويضه عن كل ما لحق به من ضرر. وأيضًا بأن يحال المدعي المدني للتحقيق معه. لكن الاحتجاز ظل قائمًا حتى يوم أمس الأول، ولم يفرج عنه إلا بضمانة أكيدة، وبتدخل النائب العام، ذاته، الذي ابدى تفهمًا وتجاوبًا يستحق الإشادة والشكر.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



● قبل السجن



● وبعده

إنه السعيدي..
خرج برأس من نهار

تمكن سالم السعيدي من الانفكاك من قبضة السجن بعد ثلاث سنوات و٤ أشهر من المحاولات، وعصر الثلاثاء قبل الفائت اتصل سالم وهو في شارع المطار من تليفون صهره عبدالسلام: «ألوه! من معي؟ صحيفة النداء؟ أنا السعيدي خرجت من السجن».

كان مسجونًا دون حكم يقضي بذلك في ذمة ٨٥٠ ألف ريال (إصلاح سيارة)، ونشرت «النداء» تفاصيل هذه القضية في صدر صفحتها الأولى قبل شهر ونصف.

لم أعرف السعيدي إلاّ من خلال صورة له بكرافتة حمراء، دبّسها على زاوية الحكم

الصادر بحقه من محكمة جنوب شرق الأمانة «الشعبة الجزائية» وأرسلها إلينا. ولكثرة التواصل بصهره عبدالسلام عرفت مأساته جيدًا.

وطوال مدة الحبس، كان يخوض معركة صراع مستمر على جبهتين: الأولى لاسترداد راتبه المنهوب في أبين، والأخرى لإطلاق سراحه من سجن الأمانة.

لم يخرج سالم بموجب حكم الإعسار وفقط؛ وإنما بعد أن تكبد تسليم ثلثي المبلغ. ولحظة انتظارنا لعبده شوعي ظهر الأحد الماضي التقينا سالم وهو يحاول مع حراسة السجن السماح له بالدخول لتسليم ٥٠٠٠ ريال استلفها قبل خروجه من أحد السجناء.

كان مرتديًا المعوز والشميز كأي جنوبي، ويبدو نادمًا على اليوم الذي قرر فيه أن يعمل سائقًا في صنعاء، وقد صار رأسه كله نهار، أكثر من رأس شوعي الذي أمضى ١٧ عامًا وناصفه الصلع.

وكان سالم يشكو الظلم الذي وقع عليه، ويتضرع إلى الله لإنصافه من القاضي أولًا «لقد أصابني الضرر وتشتت أسرتي، وصار أبنائي سبعة في لودر، وأربعة في جبل حبشي!» فهو يعول ١١ طفلًا من زوجتين: الأولى من قرية «حبيل السعيدي» في مديرية لودر -أبين، وأصغر أبنائها محمد. والأخرى من تعز.

لكن السعيدي، الذي اخرته بعض الالتزامات ليومين في صنعاء أفاد بأنه لن يبدأ بزيارة أحد قبل أبيه وأمه القاطنَين أبين.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



محمد السري..

تخيّلوا أنفسكم مكانه!

لقد ترك الكثير وراءه: السجن، المدرسة، الطباشير، ويحيى الحيدري، وغادر السجن الاسبوع الفائت بعد عشر سنوات سجن وتدريس.

الأستاذ محمد السري، أستاذ السجن، والذي التقته «النداء» في اكتوبر الفائت (رمضان)، ونشرت تفاصيل مأساته في ثلاثة أعداد:٧٦،٧٩،١٠٠. وحين خرج من بوابة السجن لاذ بكبينة اتصال وهاتف الصحيفة قائلًا: «من لم يشكر الناس لا يشكر الله».

لقد دخل السجن وهو في أزهى عطائه وحين خرج وجد الأبناء يعملون وأمهم قد ماتت.

حادثْتُهُ في رمضان من وراء السياج الحديدي، وعلى وجهه آثار الطباشير وفي جيبه قلم، وكان

يتكلم كأي أستاذ جامعي: يلتزم الـ«إتكيت».

هو حائز على الماجستير في اللغة الإنجليزية من جامعة جورجيا عام ٨٥، ويوقع على شهادات التخرج والسيرة والسلوك بصفته مشرفًا على المدرسة في السجن.

وعلى امتداد السنوات العشر التي أمضاها في المركزي تعرض السري لحالات نفسية صعبة، فمنذ نبأ وفاة أخته قبل عامين في هولندا فجأة، إلى موت حبيبته (أم العيال) في صنعاء متأثرة بمرض القلب وقد عادت من القاهرة في رحلة علاج. وكان يتنهد بصمت «تخيلوا أنفسكم مكاني! وأطفالكم يعانون اليتم»، وعندما ناقشته أنا علي الضبيبي في لجنة الرئيس التي تجوب السجون تلك الأيام بحثًا عن معسرين، أشاح بوجهه وودعنا «لا تصدقوش! لا تفيدنا في شيء يخرج أصحاب المديونيات الصغيرة والوساطات ونبقى نحن نراوح أماكننا».

مازلت أسمع رجاءات ابنه الأصغر «ماهر» عصر الاثنين ١٣ نوفمبر الماضي: «أرجوكم! أفرجوا عن أبي! أرجوكم!» وأتذكر حين شخص والده ببصره إلى السماء: «كل يوم ولي فيه أمل»، وحين حمّل «النداء» رسالته: «عليكم أن تفكروا بإنسان السجن. والدهر لا يأمنه أحد».

لقد استفاد السجن ونزلاؤه من جهود وقدرات هذا الرجل في التدريس والإشراف وإعداد الكشوفات، وفي اعتقادي أن الإدارة ستحاول ألا تخسره، وخاصة مدير عام الإصلاح والتأهيل في السجن الأستاذ يحيى الحيدري، الذي شكّل مع السري ثنائيًا رائعًا يستحق الاشادة.

كان السري محكومًا بسنة ونصف حبس من محكمة شرق الأمانة. ويوم النطق بالحكم في قاعة المحكمة كان السري قد أمضى فترة العقوبة وتجاوزها بـ١٢ يومًا. الغريب في الأمر أن القاضي لم يأمر بإطلاقه رغم انتهاء المدة! أُعيد إلى السجن وليس من مستفيد في بقائه عشر سنوات هناك سوى مدرسة «الميثاق».

في كل الأحوال لقد غادر محمد السري المنشأة العقابية بعد جهد جهيد وقد ضاع من عمره ما ضاع!

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



دخل السجن ووحيده في السابعة وخرج بدون «أضراس» ليجده في الثانوية

الآنسي: كل شيء في «الخارج» مختلف والحرازي في «الداخل» يطلوس

أمضى منصور الآنسي تسع سنوات في السجن على ذمة حكم قضى بحبسه سنة واحدة. وعندما خرج كان في استقباله أبوه وهو يتكئ على عكازه في عقده الثامن.

كان الرجل تاجر ملابس (جملة) في باب اليمن، وحكى «للنداء» كيف حلت به المأساة.

في مكتب النائب العام كان أحد أصدقائه يتابع قرار الإفراج عنه بعد صدور حكم إعسار، وكان يشرح حالة الرجل في السجن بصورة تبعث على الشفقة، وكان رئيس شعبة السجون بمكتب النائب العام قد أفاد «النداء» قبل ذلك بصدور أمر الإفراج عن عدد من المعسرين أحدهم منصور.

ونشرت الصحيفة أسماؤهم قبل ذلك اليوم كمحتجزين رغم أوامر الإفراج.

وبعد أسبوع تقريبًا خرج الآنسي واتصل بي من تليفون «يمن موبايل» وعرفت من صوته أن الرجل قد فقد أضراسه.

تعرف من كلام منصور وهيئته الشهامة والنبل، ورغم أنه يشارف على الستين، إلا أن روح الشباب مازالت تملأه. يضحك كأي تاجر مفلس، ويلبس كأي شاب تعجبه «الهنجمة».

كان يتحدث معي في مكتب رئيس التحرير عن أيام السجن وسنواته، وعندما جاء محمد (ابنه) طلب منه الذهاب فضحك وقال له: «هيّا».

عندما التقيته أول أمس كان عائدًا من تمشية في سوق الملح وقال: «بكرت اتمشى وكل شي شفته مختلف حتى باب اليمن وشارع الزبيري». لكن الآنسي وهو يتحدث عن المستقبل كان يتذكر مأساة بعض السجناء الذين عاشرهم تسع سنوات، ويتمنى على المسؤولين إنقاذ حياتهم، «دخلت السجن وعلي حسين شبام الحرازي له تسع سنة، وخرجت وهو يقطع الـ١٨ وقدوه يهلوس». وسألته «النداء» عن أصل قضية الحرازي فقال: «على ذمة ١٠٠ ألف دولار. دخل السجن وعاد الدولار بستة ريال. والآن بـ٢٠٠ ريال والحمولة تتضاعف». وأضاف متعجبًا ويضحك: «الخبير محكوم بسنة واحدة» وقال إن الحرازي كان صيرفيًا معروفًا على مستوى السوق «واليوم قدوه أرحم واحد، مهلوسًا».

وتذكر أيضًا: «عاد بو واحد سجين داهية اسمه عبدالكريم الروسي قد له ١٢ سنة وعنده الجنسية الاسبانية ويجيد أكثر من لغة». وأقسم أن بقاءه في السجن خسارة على البلاد «عنده عقل مش موجود».

ثم عدد أسماء كثيرة أغلبهم في حقوق خاصة وغرامات، منهم عبدالكريم الشرفي «الذي لا سنة ولا ضرس وله ١٢ سنة» وآخرون «ايهيييه! كم حدّك!».

الآنسي أثنى كثيرًا على مدير السجن مطهر علي ناجي «لو يدوّروا في اليمن كله ما يلقوا واحد مثله». وأشاد بشخص كلّفه المدير مؤخرًا ليكون مشرفًا على التغذية يُدعى محمد الكول: «هذا عقيد لبلب الدنيا لبلبة» ويحرك أصابعه الخمس.

وقال إنه خرج برفقة السعيدي وأيمن الصائغ. وعندما علم بخروج شوعي والهتاري سُرّ كثيرًا، وتمنى أن يطلقوا أيضًا علي شبام الحرازي.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

بيـــــان

١ – يود الملتقى النســوي ١٧ يوليو لأسر الســجناء، وهو يستقبل أفواجًا من المفرج عنهــم، على إثر قرار واعلان مجلس القضاء الأعلى، والذي أكده بلاغ هيئة الدفاع عن الســجناء، في وقت سابق، بشأن سجناء الذمة المالية المحتجزين، أن يؤكد أن ذلك يمثل منجزًا دستوريًا.

٢– وكون قضيتنا تتمثل في الأســاس في مصادرة فعلية للقانون، وبالتالي الحقوق، سببها قراءة خاطئة للقانون، عكست أزمة دستورية قضائية أفرزت عشوائية، وارتجالية تراكمية لدى النيابة العامة في تعاطيها مع النصوص وقضايا المجتمع، فإن تجاوب الأخ النائب العام د. عبدالله العلفي مثّل اقترابًا حقيقيًا نحو تفعيل وتسيير نصوص القانون فيما يتعلق بقضية ســجين الذمة المالية، المحتجز والأســرة والدائنين. والملتقى إذ يعتبر خطوات النائب العام نقطة بيضاء في صفحاته العملية وفي ســجله الوطني، فإنه كذلك يعتبر جهود هيئة الدفاع عن السجناء وبجانبها حملة «النداء» والجهود الأخرى في إطار حملة التضامن الإنســاني المشتركة تجســيدًا عمليًا صادقًا لرغبة الجميع في التنسيق الفعال بين الجهدين الرسمي والمدني تجاه قضايا المجتمع.

٣– هناك مع الأســف الشديد من يســعى لاغتيال هذا المنجز الدستوري والقانوني والحقوقــي ووأده، ولتشــويه القرار القضائي من جانب، والإســاءة الخطيرة والمتعمدة لشخص النائب العام من جانب آخر؛ من خلال بعض مظاهر الاختلالات الآتية:

أ– حصر الآلية القانونية لتنفيذ القرارات في قناة واحدة فقط: فضيلة القاضي المكلف من مجلس القضاء، وهذا شكّل ضغطًا على فضيلة القاضي وبطئًا في سير عملية تنفيذ القرار، فمنذ شــهر ٢٠٠٧/٢ لم يتم الإفراج سوى عن ٣٣ سجينًا فقط بأحكام إعسار، ولــم تتم إحالة المتبقين إلى قضاة التنفيذ المدني في المحاكم المختصة، حســب القرار، كآلية مساعدة للتسريع في التنفيذ.

ب– هناك ممارسات (شخصية) للقضايا والناس، ممارسة فئوية، وابتزاز لا أخلاقي

وتأصيـــل داعم لتنمية الجريمة تمارســـها عناصر منضوية تحت مظلة النيابة العامة (في مكتب النائب العام) وهذه العناصر تســـتغل الاخ النائب العام وتســـتغل قربها منه – دون علمه– بالإشـــارة اليه شـــخصيًا وعرقلة معاملات الناس، والوقوف ضد القانون.

ج– ســـجناء المحكمة التجارية وعددهم ١٢ سجينًا من سجن صنعاء المركزي لم يشملهم ما شمل غيرهم من سجناء الحقوق الخاصة، بينما هم مرميون في السجون لسنوات من قبل رئيس المحكمة التجارية دون عقوبة بالسجن أصلًا.

د– نشـــكر الجمعية الأوروبية للتســـويق والتنموية –EMPA ومستشار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مسؤول المنظمات غير الحكومية، ومنظمة المساندة القانونية والدفـــاع عن حقوق الإنســـان لتضامنهم مع ملتقى ١٧ يوليو النســـوي، ومع حملة «النداء» وحملة التضامن الإنساني، ومع هيئة الدفاع، من خلال الملتقى، ومساندتهم في مطالبة الأخ رئيس الجمهورية بالاهتمام بالأخ حسن الهتاري.

هـــ– القضية تحتاج إلى تضامن كل النشـــطاء والأقلام لإعانة النيابة العامة وكل الجانب الرســـمي لإكمال المهمة في تثبيت الآليـــة القانونية كحل جذري دائم وثابت على مســـتوى ســـجون الجمهورية، والوقوف بجانب المعسرين من السجناء لتسديد مديونياتهم بعد الإفراج عنهم.

و– يندد الملتقى النســـوي لأسر السجناء ويستنكر العمل الإرهابي الذي قامت به عناصر منحرفة فكريًا ودينيًا، يوم أمس الاثنين ٢٠٠٧/٧/٢م في مدينة مأرب، الأمر الذي يدعونا إلى رفع أصواتنا للمطالبة بالتطبيق الكلي للقانون وفرض سيادته.

صادر عن ملتقى أسر السجناء- صنعاء- المنسق العام سميرة داود.

٢٠٠٧/٧/٣م

● **«النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧**



● الضبيبي

ينتظران التكريم والمحاكمة

الضبيبي طالب الإعلام الذي قاد عبر «النداء» إلى أول تصحيحات قضائية لصالح المعسرين

■ خاص - «النداء»:

مثل الزميل علي الضبيبي أمام نيابة الصحافة والمطبوعات ظهر أمس الثلاثاء، وذلك لسماع أقواله في الشكوى المقدمة ضد الصحيفة من علي عبدالجليل عضو نيابة جنوب غرب أمانة العاصمة.

ويقول الشاكي إن الصحيفة نشرت في ١٣ يونيو الماضي تقريرًا عن أحد السجناء المعسرين

يتضمن سبًا وشتمًا بحقه، وتزييفًا للحقيقة.

ونشرت الصحيفة قصة الشاب سام أبو أصبع المحتجز على ذمة حقوق خاصة، مبرزة معاناة أسرة سام جراء إبقائه في السجن المركزي رغم صدور حكم قضائي قضى بالإفراج عنه والاكتفاء بمدة ٩ أشهر التي أمضاها سام في الحبس الاحتياطي.

لكن النيابة لم تفرج عنه بذريعة وجود مبالغ مستحقة على ذمته لإحدى الشركات التجارية. ويمضي سام عامه الثالث في السجن.

وأعد الضبيبي تحقيقات وتقارير عدة منذ أكتوبر الماضي تسلط الضوء على معاناة أسر السجناء المعسرين جراء إصرار النيابات على إبقائهم في السجن رغم انتهاء المدد القانونية المحكومين بها. وطلب الضبيبي من وكيل النيابة محمد سهل صورة من الشكوى، وإمهاله فرصة أسبوع للتشاور مع محاميه، والرد على الشكوى.

وتشكلت هيئة دفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، بعد أن بادر ٣٥ محتجزًا إلى توكيل المحامي نبيل المحمدي لغرض مقاضاة الجهات المسؤولة عن سجنهم بالمخالفة للقانون.

وتوصلت هيئة الدفاع التي تشكلت برئاسة المحامي أحمد الوادعي إلى صيغة حل لمأساة السجناء المعسرين تقضي بتصحيح الإجراءات التي كانت تتبعها النيابة العامة حيال السجناء المدينين للغير، وأولئك الذين على ذمتهم تعويضات مالية للغير أو غرامات للخزينة العامة.

وطبقًا للصيغة فقد اتخذ مجلس القضاء الأعلى قرارات تحيل معالجة السجناء على ذمة حقوق خاصة إلى قضاة التنفيذ في المحاكم حسب ما ينص القانون.

وأُفرج خلال الشهرين الماضيين عن عشرات السجناء بفعل حملة «النداء» المستمرة منذ ١٠ أشهر. وكان الزميل سامي غالب رئيس تحرير الصحيفة مثل مطلع الأسبوع الماضي أمام النيابة لسماع أقواله في شكوى عضو نيابة جنوب غرب العاصمة.

وفي أقواله لفت إلى تجاوب النائب العام مع ما تنشره الصحيفة من مواد عن السجناء المعسرين، وتفهمه لرسالة الصحيفة في مساعدة الأجهزة المختصة في إنهاء هذه المأساة. وإذ أشار إلى قيام الصحيفة بنشر تعليقات تنطوي على نقد أشد حدة للنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى مما

وجـه إلـى عضـو نيابة جنوب غرب العاصمة، فإنهمـا لم يذهبا إلى مقاضاة الصحيفـة، بل بادرا إلى إعادة النظر في الإجراءات المتخذة حيال الضحايا، وصولًا إلى صيغة تنهي معاناتهم وتحفظ حقوق الآخرين، وذلك بعد التقائهم بهيئة الدفاع.

وأمـل سـامي غالب من العاملين فـي النيابات العامة الاقتداء برؤسـائهم لتعزيز دور الصحافة في خدمـة المجتمـع، بدلًا من إنهاكها بملاحقات قضائيـة. مبديًا ترحيب الصحيفة بأي ردود أو ملاحظات أو إيضاحات ترد إليها من النيابات ذات الصلة بالقصص التي تنشرها.

ونشـرت "النداء" في عددها الأخير الصادر الأربعاء الماضي اعتذارًا لعضو النيابة عمّا نسـبته إليه من واقعة قيامه بشطب ضمانات قدمتها إليه أسرة السجين سام أبو أصبع. مؤكدة أنها في ما تنشره عن معاناة السـجناء لا تقصد الإسـاءة إلى شـخص أو جهة بقدر ما تقصد مساعدة الجهات المختصة على وضع حد لمعاناتهم.

إلى ذلك، ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان فعالية تكريمية الثلاثاء المقبل -يوم العدالة الدولية- للزميل علي الضبيبي، وصحيفة «النداء» لدورهما في الإسهام بمعالجة ملف المحبوسين على ذمة حقوق خاصة. ويكرّم المنتدى أيضًا رئيس وأعضاء هيئة الدفاع، وسـميرة داؤود رئيسـة ملتقى ١٧ يوليو لأسر السجناء المعسرين.

ويعمـل علـي الضبيبي محـررًا للقضايا في صحيفة «النداء» من مطلع ٢٠٠٦. وهو طالب في قسـم الصحافة بكلية الإعلام في المستوى الرابع.

- «النداء»، العدد ١١١، الأربعاء ١١ يوليو ٢٠٠٧



● الضبيبي يتسلم شهادة تقدير والى اليمين المحامي أحمد الوادعي

تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي



كرم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، الزميل علي الضبيبي وصحيفة "النداء"، في احتفالية المنتدى باليوم العالمي للعدالة، حضرها إعلاميون، وحقوقيون، وسياسيون، وضحايا، وأسر مختفين قسريًا، وسجناء على ذمة حقوق خاصة أُفرج عنهم مؤخرًا.

وكرّم المنتدى أيضًا رئيس وأعضاء هيئة الدفاع عن السجناء، وسميرة داود رئيسة ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال المعسرين، والصحفيين عبدالكريم الخيواني ومحمود طه، وأنيسة الشعيبي، وحمدان درسي، وشائف الحيمي.

تفاصيل ص ١٠، ١١

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧



تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي


10

تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي

(صد لأبرز محطات تحرير المعسرين

■ منى صفوان

كانت "النداء" قبل عامين مضت قد حركت قضية المعسرين من خلال موضوع نشرته الصحيفة، وصف سامي غالب رئيس التحرير أن هذا الموضوع بقي راكدًا وقتها حتى أكتوبر ٢٠٠٦ حين التقط أحد أفراد طاقم "النداء" (علي الضبيبي) الموضوع وبدأ في متابعته متحديًا



الظروف المحبطة والقاسية، لتنشر "النداء" قضية ٣٥٠ معسرًا.

بعدها حققت "النداء" سبقًا صحفيًا وحقوقيًا، بإطلاق سراح عدد من المعسرين وعلى رأسهم عبده شوعي، الذي كان حاضرًا على منصة التكريم ليتحدث باسم السجناء المعسرين المفرج عنهم، وليوجه سؤاله للحاضرين عمّن المسؤول عن ضياع عمره داخل السجن، مكررًا شكره الخاص للصحيفة وامتنانه لعلي الضبيبي الذي كان معهم متابعًا القضية حتى تم الإفراج عنهم، ليرسل يومها عدة رسائل قصيرة لهاتف رئيس التحرير تلخص الإنجاز الذي حققته الصحيفة.

فرسائل "علي" التي استقبلها تلفون "سامي" ظهيرة ذلك اليوم كانت تعني قدرة الصحافة على الانتصار لحقوق الضعفاء متى قررت ذلك.

كانت الرسالة الأولى تقول: "عندي قرار بالإفراج عن شوعي"، والرسالة الثانية قالت: "لن أخرج إلا بعبده شوعي"، وفي الرسالة الثالثة كانا قد خرجا.. "خرجنا الآن من السجن"، مع وصول الرسالة الرابعة كانا يتناولان الغداء.

"النداء" التي انتظرت شهورًا طويلة لتحقيق ذلك السبق، كان من حق من صنعوه التفاخر به والاعتراف لهم به.



● آلاء وإباء الخيواني تتسلمان شهادة التقدير

ومع التتبع للكلمات التي ألقاها احمد الوادعي، المحامي، ثم سامي غالب، رئيس تحرير الصحيفة، يتضح مدى نجاح التحالف الذي جمع بين الصحفيين والمحامين في هذه القضية.

فقد كان المحامون يعطون بصيص الأمل للصحفيين الذين لم يتوقفوا عن نشر الحقائق والمعلومات دعما للقضية.

وقبل ذلك كان منتدى الشقائق العربي قد حجب جوائزه للعام ٢٠٠٦، والتي كانت مخصصة لمجال الصحافة، وأرجع المنتدى ذلك لتواضع المواد المقدمة للمسابقة، إلا أن المنتدى عاد وكرم اليوم بدلا من ذلك في فعالية خاصة عددا من المختارين كمدافعين عن حقوق الإنسان.

وحازت "النداء" على نصيب الأسد من الجوائز المخصصة للصحافة، فقد تسلم الزميل علي الضبيبي شهادة تكريم للدور الذي لعبه في تحريك قضية المعسرين، كما تسلم رئيس تحرير الصحيفة الشهادة



● أنيسة الشعيبي تتسلم شهادة التقدير



● حمدان درسي



● المحامي هائل سلام

التي منحت لـ"النداء"، التي وصفت خلال الحفل بأنها متميزة ومتقدمة على غيرها من الصحف.

أحمد الوادعي، رئيس هيئة الدفاع، الذي رفض أن يلقب برئيس الهيئة، وأرجع الرئاسة لنبيل المحمدي المحامي، كاعتراف بفضله في تنشيط المجموعة وتحريك القضية، قال إن "الجهد القانوني في هذه القضية ثبت قاعدة قانونية". هذا بدوره يساعد قضية باقي المعسرين الذين لم يطالهم أمر الإفراج.

ويكمل الوادعي: "هذا يعكس ثقافة مازالت سائدة في الوسط القضائي للأسف لا تهتم بحرية الإنسان وكرامته".

وساعد في ذلك وجود امرأة متحمسة ونشيطة هي سميرة داود، زوجة حسن قاسم الهتاري أحد السجناء المعسرين. هذه الزوجة أسهمت في مساعدة الصحيفة وهيئة الدفاع للإفراج عن السجناء الذين انتهت مدد عقوباتهم ويُحتجزون دون مبرر قانوني.

سميرة كانت شكلت ملتقى سمته "ملتقى ١٧ يوليو" وتمكنت بمساعدة زوجها في السجن من إعطاء معلومات واضحة ومحددة للصحيفة عن أسماء السجناء المعسرين ومدد عقوباتهم وكامل المعلومات

المطلوبة عنهم.

إن هذا التحالف الثلاثي (بين الصحافة والقانونيين والمجتمع المدني) الذي استعرض أمس لا يمثل إنجازًا حقوقيًا بقدر ما هو إنجاز صحفي/ حقوقي.

وبدوره أثنى سامي غالب على منتدى الشقائق، كونه كان شريكًا في عدد من القضايا الحقوقية التي طرحتها صحيفته.

الصحيفة أيضا كانت قد حققت سبقا آخر في قضية اللاجئين الذين طرحت قضيتهم، فبعد متابعة من الصحيفة أفرج عن إحدى اللاجئات التي كانت قد سجنت في الاحتياطي دون تهمة تسعة أشهر.

وإن كانت "النداء" تزور السجن المركزي لمتابعة قضية المعسرين فإنهم الآن يزورونه لرؤية الخيواني الذي تسلمت ابنته "إباء" شهادة تكريم من المنتدى لوالدها المتمسك بحقه في التعبير، والذي يدفع ثمن ذلك في قضية اعتبرها الكثيرون محسومة. تكريم الخيواني لم يتضمن إصدار أي بيان تضامني معه في الفاعلية يطالب السلطات بالإفراج عنه، هو الأمر الذي كان قد طالب به سامي غالب في كلمته، التي أشار فيها إلى ملف المختفين قسريًا، وهو الملف الذي فتحته "النداء" منذ مايو الماضي، بما يجعل الصحيفة "منغمسة فعليا في قضايا حقوق الإنسان". تجربة "النداء" القصيرة علمت أصحابها أن الصبر الطويل يثمر إنجازًا، لذا كان للصحيفة العديد من المنجزات التي فاخر بها رئيس التحرير ووصفها بأن لها "مذاقًا ساحرًا" بحيث اعتبر أن "الإنجاز هو قيمة أي عمل"، لذا أجاز غالب "انغماس" الصحفي في تغطية قضايا حقوق الإنسان، متجاوزا بعض المبادئ الصحفية لكونه متعاطفًا مع هذه القضايا (لا أرى في ذلك عيبًا، بخاصة في اليمن، لأن هناك الكثير من الانتهاكات).

المنتدى كرم أيضًا محمود طه، الذي كان له الدور الأبرز في قضية الطفلة سوسن، بحيث استطاع تحريك القضية، وتحفيز المنتدى نفسه للدفاع عن سوسن. وطه كان حصل على جائزة المنتدى في فبراير ٢٠٠٦ كواحد من الصحفيين المدافعين عن قضايا حقوق الإنسان.

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧



سامي غالب: محكومون بالدفاع عن حقوق الإنسان.. عن أنفسنا

إذ أشكر نيابة عن زميلاتي وزملائي في أسرة «النداء» هذه الالتفاتة الكريمة من منتدى الشقائق، يجدر بي القول بأنها ليست الالتفاتة الأولى، ففي رحلة «النداء» الشاقة ولكن الشائقة، القصيرة المعسرة كانت «النداء» موضع التفاتة المنتدى مرات عدة، وأحيانًا كانت موضع وجهته.

في مقام الانصاف هذا هل يسعني نسيان دور المنتدى في مساعدة «النداء» في إبراز معاناة ضحايا الحرب في صعدة، وبخاصة الأطفال والنسوة.


11
ساعي غالب محكومين بالدفاع عن حقوق الإنسان.. عن أنفسنا
عن صورة لا يحلم بها السجناء عادة

كان المنتدى حاضرًا في «النداء» وقت فتحنا ملف اللاجئين الصوماليين، وقد استعنا بأوراق الندوة التي نظمها المنتدى قبل ٤ سنوات.

ولكم كان الأمر دالًا إذ شرعت «النداء» في فتح ملف المختفين قسريًا في الوقت الذي كان المنتدى يحضر لعقد أول ندوة في الإقليم عن العدالة الانتقالية. (ما أجمل اللقيا بلا ميعاد).

على أننا إذْ نلتقي فعلى الوجع والألم والمكابدة، والصبر... الصبر الطويل. وعلى فالمجازفة بالدنو من ملفات مفخخة بالحزن، وإلا بالمتفجرات من كل صنف، في عصر رواج صناعة العصبيات الطائفية والمذهبية والعنصرية.

لكن المنتدى، وأية مؤسسة مثله، كيلا يضام أحد، مجال نشاطه حقوق الإنسان فيما «النداء» صحيفة سياسية مستقلة على ما يرد في خط إصدارها أدنى ترويسة صفحتها الأولى.

وإلى منتدى الشقائق، أتوجه بالتحية إلى الأخت العزيزة سميرة داؤود رئيسة ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء المعسرين، وإلى زوجها السجين السابق حسن الهتاري. لقد بذلا جهدًا كبيرًا في مساعدة الصحيفة، وكانا يتواصلان باستمرار مع الصحيفة، وأحيانًا بشكل يومي، من أجل الإسهام في وضع حد لمعاناة الضحايا وأسرهم.

ولئن كان الملمح الدائم والنغمة السائدة في المادة التحريرية لـ«النداء» الانتصار لحقوق الإنسان، فإنها منذ إسدال الستار على المشهد الانتخابي الرئاسي، راحت تنغمس رويدًا رويدًا في ملفات الهامشيين والمهمشين والمستضعفين وذوي الاحتياجات الخاصة وما أكثرهم في مجتمعنا.

علمتنا تجربتنا القصيرة أن الصبر الطويل يُثمر إنجازات، وأن هاتيك المكابدة وذيّاك الانغماس محمودان في مقام الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن انحياز الصحفي إلى ضحايا الانتهاكات والاعتداءات ضرورة قصوى في الواقع اليمني، حتى وإن انطمس، لفرط انغماسه في نصرة الضحايا، الخط الفاصل بين محدداته المهنية ودوافعه الإنسانية.

بعد هذه الموجة المكفهرة التي صببتها على رؤوسكم في هذه المناسبة الاحتفائية، لي أن أعترف بأن السعادة غسلت قلوبنا المحزونة مرات عديدة منذ الخريف الماضي.

ولقد تذوقنا في أسرة «النداء» طعم الإنجاز مرارًا.

وأزيد من ذلك فقد أمضينا لحظات بهيجة مع ضحايانا -ضحايا القمع والقسوة أقصد- أولئك الذين ظهّرت «النداء» مآسيهم، وكُتبت لهم حيوات جديدة بفعل ضمائر حية في غير مكان.

كانت ليلة عيد الأضحى الماضي بهيجة، إذ كانت ليزا اللاجئة الصومالية القاصرة تغادر السجن المركزي في إب لتنام في أحضان «زعيمة»، والدتها المقاتلة، لأول مرة بعد أن نسيتها نيابة جبلة هناك مدة ٨ أشهر، من دون أي تهمة. لم نفرح وحدنا! كان الفرح عامرًا في منتدى الشقائق ومنظمة أوكسفام اللتين لم تتوانيا في التفاعل لوضع حد لمأساة أسرة منكوبة.

في رحلتنا القصيرة سجلنا نقاطًا في حربنا ضد القهر والعسف والاستعلاء، على أن أجمل اللحظات عشناها قبل أسبوعين فقط. في الواحدة ظهرًا تسلمت رسالة عبر الهاتف من زميلي علي الضبيبي فحواها: «قرار الإفراج عن عبده شوعي صدر، ولن أغادر إلا وهو معي».

تعجبت لحظتها لكل هذا اليقين الذي يصدر من رسالته... وابتسمت. تابع الضبيبي رسائله الاخبارية من داخل السجن المركزي، قبل أن يختم تغطيته المباشرة بالخبر السعيد: «شوعي خرج الآن، سنتغدى معًا».

خرج شوعي الذي أمضى ١٧ عامًا في سجن النسيان واللامبالاة وخرج قبله وبعده عشرات، وكانت هذه «أيامنا الحلوة».

قبل نحو عامين نشرت «النداء» تصريحات منسوبة لمصدر قانوني تؤكد عدم مشروعية إبقاء الأشخاص في السجن بسبب حقوق خاصة للغير أو غرامات للخزينة العامة. لكن علي الضبيبي لم يكن حينها عضوًا في أسرة «النداء»، وقد تطلب الأمر عامًا كيما تبدأ «النداء» حملتها الحقيقية والمستمرة من أجل نصرة الضحايا وأسرهم. ففي ١١ أكتوبر الماضي أعد علي الضبيبي الطالب في المستوى الثالث بكلية الإعلام تحقيقًا معمقًا عن «السجناء المعسرين» وفيه ترد تصريحات لمسؤولين في السلطة القضائية تُبرّر باسم القانون والحق ما وقع على الضحايا من ظلم. في الأسبوع التالي كان المحامي نبيل المحمدي يكشف في تصريح لـ«النداء» هشاشة الرواية الرسمية، مشددًا على أن إبقاء أي شخص في السجن بعد انقضاء مدة عقوبته المحكوم بها جريمة تستوجب عقاب مرتكبيها.

الرؤية القانونية الكاشفة، ثم التواصل المستمر مع هيئة الدفاع عن السجناء التي تشكلت لاحقًا، كانا زادًا في دأبنا من أجل بلوغ غاياتنا.

وكان في قيام عدد من المحتجزين ظلمًا في السجن بالمبادرة إلى توكيل هيئة الدفاع إشارة لا تخطئها العين بأننا على الطريق الصحيح، فحين يسقط الضحية كرت طلب الإحسان من يده، مقررًا اختيار دور المطالب بالحق، فإن ما من قوة تستطيع انتزاع اليقين من فؤاده.

وعلى مدى أسابيع وشهور واصلت «النداء» نشر تقاريرها وتحقيقاتها بشأن القضية. وكان على



الزميل علي الضبيبي أن يصمد ويصبر ويكابد ويثابر ويواجه نزعات الاستعلاء لدى المعنيين بالملف، وموجات التقليل من شأن الجهد الذي يبذله، والتهوين من الضحايا. وكان علينا أن نصد نوبات الإحباط ونقاوم اليأس بالمرح، كما في أحد نهاراتنا الصعبة، عندما ابتدعنا هدفًا خاصًا لحملة «النداء»، معتبرين أن استمرارنا في إثارة الملف مسألة مصيرية بالنسبة لـ«النداء» المعدمة والمرشحة للإعسار!

على أن قيمة أي جهد صحفي يكمن في الانجاز، وأنه لمن المفارقة اليوم أن نحتفي بإنجاز تحقق في ملف السجناء، فيما يدفع الزميل العزيز عبدالكريم الخيواني من حريته ثمنًا لرأيه، ولئن ترددت «النداء» على السجن طيلة شهور لتغطية وزيارة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، وتمكنت من إطلاق سراح عشرات منهم، فإنه لمن المحزن أن نضطر إلى زيارة السجن من أجل مشاهدة زميل عزيز. وفي يوم العدالة العالمي أدعو الحضور جميعًا إلى إصدار بيان تضامني معه، ومطالبة السلطات بالإفراج الفوري عنه.

كما أدعو إلى إبداء التضامن القوي مع الزملاء في صحيفة «الشارع» الذين يتعرضون لانتهاك جسيم وغير مسبوق بعد إحالتهم على النيابة الجزائية المتخصصة في قضية نشر، وهو أمر ينذر بالخطر على حرية الصحافة.

نحن محكومون بالدفاع عن حقوق الإنسان، لأنه دفاع عن النفس، هل أذكركم بأن «النداء» سبق أن اختفت قسريًا بعد صدور عددها الأول. شكرًا لكم.

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧



• شوعي أثناء إلقاء كلمته

عن صورة لا يحلم بها السجناء عادة

■ محمد العلائي

بعد أن نفض عنه الضبيبي وعثاء ١٧ عامًا من السجن، كان على عبده شوعي أن يقول ما يفترض به، كشخص خسر كل شيء.

قبل بضعة أيام، وعلى حين غرة، انفلت المنسي الشغوف بالحياة، من دائرة العتمة إلى بؤر الضوء الفاقع.


11
سامي غالب محكومين بالدفاع عن حقوق الإنسان.. عن أنفسنا
عن صورة لا يحلم بها السجناء عادة

كانت، عشرات الكاميرات والاحداق تحتضن طلة شوعي، بما ينبغي من الاحتفاء.

عندما -مطلع تسعينيات القرن الماضي- آل المطاف بالرجل العتيد، إلى أحشاء السجن المركزي، كان لم يدرك بعد ما الذي تخبئ له الأقدار.

أمه «حواء»، هي الأخرى، لم تكن تمامًا، على يقين أن أناملها ستربت على كتفي ولدها مجددًا.

السجن، مهما كان، هو المساحة المقفلة الأكثر قسوة ورعونه.

على المرء أن يظل صعب المراس، لمواجهة أهوال السجن.

على الدوام، أمضى عبده شوعي كل تلك الاعوام بشكيمة قوية، لا تخلو من تضعضع أحيانًا، ووهن، ومشاعر قانطة. وكان للضبيبي، والحق يقال، براءة التنقيب عن ذاك المهمش الدفين. وطبقًا لمعلومات شوعي فإن أمه وولده، قضى بصاعقة رعدية العام الفائت، قصدا زيارته قبل ١٠ سنوات من الآن. ما يعني أنه، علاوة على الـ٧ السنوات السابقة التي، وإن بصورة متقطعة، تخللتها زيارات وجيزة، فقد أمضى السنوات الـ١٠ الأخيرات في غياب مطلق حقًا.

يستطيع، الآن فقط، إدراك معنى أن يعيش المرء وهو في حكم الموتى المندرسين.

في نهاية الأمر، السجن كون ذو نهايات مغلقة. وهناك، بالتأكيد سينمو مزاج مغلق، و«نوستالجيا» متوثبة، وسيكون واردًا ان تبقى مترتبات نفسية عالقة بشكل فادح.

مايزال عبده شوعي يشعر باختناق فيما لو أقفلت باب الغرفة. الأحد الفائت هيأ له الصحفي الدؤوب علي الضبيبي نزلًا يليق بمظلومية رجل كابد ويلات النسيان.

أنزله فندقًا في شارع تعز. أثناء صعوده سلم العمارة خارت قواه. فركبتاه لم تعودا تسعفانه كيما يرتقي سلم ٣ طوابق. «١٧ سنة وذولا (ركبتيه) مرقدين»، زأر شوعي مخاطبًا الضبيبي، الذي راعه منظر شخص جاث على ركبتيه، وهو في عنفوان حياته.

ولئن كان في أكتوبر، العام الفائت، يبتدر الضبيبي بنبرة محتدة: «أشا إطلاق سراحي، شيبت وأجزت داخل السجن»، فإنه اليوم يتمايل جذلًا، ذلك أنه أيقن أن كسرة الحياة التي لم يقضمها السجن جديرة بأن تعاش، هي أيضًا، بسيناريوهات أكثر ألقًا.

في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٦ رحّل حساباته مع غرمائه دفعة واحدة: «غريمي مات الله يرحمه، وشنتلاقى أنا وإياه والقاضي حمود الهتار إند الله».

على كلٍّ، حكاية شوعي ملحمية تنطوي على ما يكفي من المفارقات المركّبة. فهو، فضلًا عن أنه يتسم بروح الدعابة، هو، فوق ذلك، يمتلك القدرة على إبكاء المصغين إليه.

أثناء الاحتفالية التي تبناها منتدى الشقائق في يوم العدالة العالمي ١٧ يوليو، ارتجل عبده شوعي كلمة المعسرين المفرج عنهم واستوى ككاهن يجيد إلقاء العظات.

حينما كان يتأهب للحديث، كان الجميع يرمقونه بذهول.

وكان العارفون بكون الرجل أميًا يشفقون عليه. لكن الصمت أطبق على القاعة. وراح الجميع ينصتون بخشوع. ارتفعت نبرة الرجل، اغرورقت عيناه بالدموع، أجهش صوته. بعد وهلة كان الحاضرون يبذلون جهدًا لتخبئة الدمع، إلا أنه تحدر بقوة.

قلما نتعرض لتجارب من هذا النوع. خبرتنا العاطفية لم تعتد كثيرًا التماهي مع عذابات الآخرين حد البكاء.

أسدى عبده شوعي تجربة عاطفية بليغة.

بأي حال نحن مانزال ننوء تحت أثقال متغلغلة في نسيجنا المعرفي الذي لا ينفك يئد أية بوادر عاطفية، تحت ذريعة أن الكل آثم، بطريقة أو بأخرى، والذي ليس كذلك بوسعنا تلفيق إثم يسد ذريعة التعاطف.

لكن، وعلى غير المعتاد، وفي الوقت الذي كان فيه عبده شوعي متكومًا في مطرح هامشي، وناءٍ، كان يتربع على متن صحيفة «النداء».

طيلة ٨ شهور ظل في الواجهة. وبدل أن يبقى قيمة مؤجلة أو مقبورة، خرج في صورة لا يحلم بها السجناء عادة.

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧



رصد لأبرز محطات تحرير المعسرين

● في ١١ أكتوبر الفائت (رمضان) نشـــرت الصحيفة تحقيقًا متعمقًا عن سجناء الحقوق الخاصة (الغارمين)، كشـــفت فيه عن وجود ٣٥٠ سجينًا معســـرًا يقبعون في المركزي بصنعاء منذ ســـنوات. ونشرت تصريحات لمسؤولين في السلطة القضائية تقول بقانونية



سـجنهم (اعتبر التحقيق الأبرز خلال العام ٢٠٠٦ حد توصيف الزملاء في «نيوز يمن»).

- في العدد التالي نشرت «النداء» تصريحًا للمحامي نبيـل المحمدي يقطع فيه بأن إبقاء المعسـر رهن الحبـس بعد انتهاء فتـرة العقوبة التي قررتها المحاكم جريمة موجبـة للعقاب، وأن من حق هؤلاء السـجناء تحريك دعـوى مدنية ضد مدير المنشـأة العقابية ووزارة الداخلية، وطلب تعويضـات عن السـنوات التي قضوها في السجن جراء التعسف في قراءة القوانين أو الجهل بها.
- بعد هذا التصريح أحجم المسـؤولون في السلطة القضائية عن تقديم أي إيضاحات بشأن الموضوع، واستمرت الصحيفة في نشر حالات هؤلاء المعذبين وأسرهم.
- في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ بعث ٣٥ سـجينًا معسـرًا بتوكيـل للمحامي نبيل المحمدي ومن يرغب من المحامين التطوع معه وذلك لتحريك دعوى قضائية ضد النيابة العامة، ووزارة الداخلية بطلب الإفراج والتعويض عما تكبدوه من خسائر وأضرار مادية ومعنوية نتيجة رفض النيابة العامة إحالة ملفاتهم إلى التنفيذ المدني في المحاكم.
- في ٢٠ ديسـمبر ٢٠٠٦ وافق المحمدي على الترافـع الطوعي عن هؤلاء وانضم إليه ٥ محامـين هم: أحمد الوادعي، هايل سـلاّم، محمد المداني، ومحمـد البذيجي، ليكوّنوا جميعًا هيئة للدفاع عن سجناء الذمة المالية.
- في ١٧ يناير ٢٠٠٧ انضم إلى قائمة الموكلين ٢٠ سجينًا معسرًا بينهم صاحب معرض «القادسية» للسيارات والمقاول الأديمي.
- في ٢٤ فبراير أفرج عن ٢١ سجين حق خاص دفعة واحدة.

- في ١٨ أبريل ٢٠٠٧ التقت هيئة الدفاع بالنائب العام لمتابعة المذكرة المحالة إليه من وزير العدل المتعلق بموضوع موكليهم. وفي هذا اللقاء تم التباحث عن الإجراء المخالف للقانون بإبقاء المعسر رهن السجن وقد انقضت فترة العقوبة. وأبدى النائب العام تجاوبًا إزاء الموضوع.
- في ٢٠٠٧/٤/٢ الفائت أفرج عن ٨ سجناء معسرين.
- في وقت لاحق أرسل ٧٣ سجينًا عريضة توكيل لهيئة الدفاع، ليرتفع عدد الموكلين إلى ١٣٧ موكلًا.
- في عددها المائة تاريخ ٢٥ أبريل الفائت نشرت الصحيفة ملفًا متكاملًا من ثلاث صفحات خصصته للسجناء المعسرين، كشفت فيه عن وجود ما يزيد عن ١٢ سجينًا من جنسيات عربية وأجنبية يقبعون في السجن المركزي على ذمة حقوق خاصة، بينهم من لم تقضي المحاكم بحبسهم. وفي هذا العدد نشرت أسماء ومُدَد عشرات السجناء المعسرين الذين، قضت الأحكام الصادرة بحقهم باكتفاء المدة، ومازالوا في الحجز، وكذلك المحكومين بإعادات دون عقوبة بالحبس. وذكرت أسماء المحتجزين غير اليمنيين.
- لاحقًا التقت هيئة الدفاع برئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، وخرجوا بصيغة اتفاق تقضي بالإفراج عن كل من انتهت فترة عقوبته بالحق العام وإحالة ملفاتهم إلى قاضي التنفيذ بعد أن تتولى النيابة العامة فرز الحالات.
- توًا كُلف قاض للنظر في دعاوى الإعسار والحكم لمن يثبت إعساره.
- في مايو أصدرت النيابة العامة أوامر إفراج عن ١٢ سجينًا، وفي يونيو عن ٨.
- في ١٣ يونيو الفائت خصصت الصحيفة ٣ صفحات للمعسرين ونشرت فيها أسماء المفرج عنهم على امتداد حملتها، وعرضت نماذج لبعض الحالات وأسماء سجناء عالقين بإعادات لم يسمها القضاة.
- تابعت «النداء» مجريات الإفراج، وفي عددها ١٠٧ نشرت أسماء ٢٥ محتجزًا مازالوا رهن الحجز رغم أوامر الإفراج.
- تاليًا تلقى الزميلان سامي غالب وعلي الضبيبي طلبًا من نيابة الصحافة والمطبوعات

للتحقيق معهما في شـــكوى عضو نيابة جنوب غرب، علي عبدالجليل، بخصوص تطرق الصحيفة إليه في قصة الشـــاب السجين سام أبو أصبع القابع في السجن منذ سنتين رغـــم أن الحكـــم الصادر ضده نص على الاكتفاء بالتســـعة الأشـــهر التي قضاها في السجن الاحتياطي.

- في أســـبوعين (الأخير من يونيو، والأول من الجاري) أطلق ســـراح ١١ سجينًا معسرًا يتقدمهم أقدم ســـجين في قســـم التوبة عبده شوعي النشري، الذي أمضى ١٧ سنة في المركزي بصنعاء.
- فـــي عددها قبل الفائت بتاريخ يوليو ٢٠٠٧ أوردت الصحيفة نماذج لمعســـرين غادروا السجن وجاؤوا إلى مكتب الصحيفة.
- أمس منتدى الشـــقائق العربي لحقوق الإنســـان يَكّرم الزميل علي الضبيبي وصحيفة «النداء»، وبحضور عدد من المفرج عنهم.

■ **«أبـرز محطـات حملة «النداء»، علمًـا أن الصحيفة عرضت نماذج عشـرات الحالات على امتـداد اعداداهـا بـدءًا من عددهـا ٧٦، بالإضافة لحالات الأسـر التـي تعرضت للضياع بعـد فقـدان عائليها، كما وتواصلت مع بعض الأسـر حيث تسـكن، بعضها إلى عواصم عربية».**

● **«النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧**

سلام مربع لصحيفة «النداء»

سعودي علي عبيد


سلام مربع لصحيفة «النداء»

مــن البديهيات بــل والمنطقي، أنّ القــارئ أو المهتم بالصحافــة، قلّما ينجذب إلــى أية صحيفة أو جريدة بشــكلٍ فوري أو على التو. بمعنى أنّ الانجذاب أو الإعجاب أو التعاطــف مع هذه الصحيفة أو تلك، يتم بعد عدد من التلاقي بين هذا الشخص وتلك الصحيفة، أي بعد إكمال قراءتها وتفحصها، والتعرف عليها وعلى محتوياتها ومكوناتها ومضمونهــا وتفرعاتها وتقســيماتها. إلا أنّ هــذه البديهية قد فشــلت في إثبات وجودها في علاقتي بصحيفة "النداء"، حيث كانت الحالة هنا وعندي مختلفة تمامًا.

وباختصار، فقد بدأت الحكاية منذ اللحظة الأولــى التي علمنا فيها، عن نية الأســتاذ ســامي غالب إصدار صحيفة "النداء". ولذا فقد كان انتظارنا ليوم الأربعاء الموافق لـ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤، يشــبه مــن ينتظر مولوده الأول. واكتملــت فرحتنا بحصول كلّ منتظرٍ على نسخته من العدد الأول من الصحيفة.

وبعد أنْ أكملنا قراءة العدد، تأكد لنا بشكلٍ قاطع، أننا لم نكن مخطئين في انتظارنا

لذلك المولود الجميل "النداء"، وأنّ توقعاتنا كانت في مكانها تمامًا.

وكمثل كلِّ شـــيء في هذا البلد الذي ابتُلي بهكذا ســـلطة، فقد تعرضت الصحيفة لمحنة من هذه الســـلطة، تمثلت في توقيف العدد الثاني بذريعة واهية وتافهة، وهي أنّ الصحيفـــة صدرت بـــدون ترخيص، وهو عذر أقبح من ذنب كمـــا يقول المثل المأثور، وإلاّ فكيـــف يمكن أن تتولى مطبعة ما، طباعة صحيفة معينة دون أن تقدم لها الوثائق الخاصـــة بعملية ترخيص إصـــدار هذه الصحيفة. إلا أنه بفضـــل تصميم وإصرار القائمين على الصحيفة، ومساندة كلّ من تعزُّ عليه حرية الكلمة والمدافعين عن الرأي والرأي الآخر، استطاعت "النداء" أنْ تكسب قضيتها العادلة، وعادت إلى الصدور.

وكأية ظاهـــرة، وعلى مدى فترة زمنية تقارب الســـنوات الثلاث، اســـتطاعت هذه الصحيفة أن تكوّن لنفسها السمات الخاصة بها، وهي كثيرة. إلا أنني سأكتفي بذكر السمات الآتية:

١- الشـــمولية: بمعنى شـــمولية وتعدد القضايا التي تتناولها "النداء"، حيث نجد فيها المواضيع السياسية: المحلية والعربية والدولية، ونتعرف على الحالة الاقتصادية، ونصقـــل أذواقنا عند الاطلاع على ما تحتويه الصفحة الثقافية من مواضيع متنوعة. وهناك صفحات لمساهمات أصحاب الرأي، وحقوق الإنسان... إلخ.

٢- الجدّيـــة: فعندما تتناول "النداء" أية مســـألة مهما كان محتواها، سياســـية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حقوقية أو إنســـانية بحتة، أو غير ذلك، ومهما كان حجمها كبيـــرًا بحجم الوطن أو أقلّ من ذلك، ومهما كانت هذه المســـألة عامة أو خاصة، فإنّ الجديّة والتمحيص والتدقيق، هو شـــاغلها الأول والأخير. فنحن لا نعرف "النداء" إلا أنها جادة على طول الخط.

٣- التجديد والتطور: فبرغم أنّ عمر الصحيفة لم يتجاوز الثلاث ســـنوات، إلا أنّ عملية التجديد والتطور التي تمت في الصحيفة، تبدو واضحة لنا، بل ومتوفرة بكثافة. فهنـــاك تجديد في المواضيع المتناولة من قبل الصحيفة، وهناك تطور في عدد ونوعية المســـاهمين الذين يكتبون فيها، وهناك تجديد ملفت للنظر في الشكل العام للصحيفة

وطريقة إخراجها. وأهم ما نلاحظه هنا، هو استخدام الألوان التي أكسبت الصحيفة منظرًا جذّابًا.

٤- الدفـــاع عن القضايا العامة والخاصة: فهناك حيثمـــا يتمظهر الظلم وتنتقص العدالة، نجد باســـتمرار صحيفـــة "النداء" تقارع الظلم مهمـــا كان مصدره، وتطلب العدالـــة لأصحابها. وفي هذا الجانب فقد تناولت الصحيفة العديد من القضايا التي تحمل هذا التوصيف. فتناولت ظاهرة الفساد والمفسدين، والعبث بالمال العام، وعرّت الإرهاب، وفضحت التفريط بالســـيادة الوطنية. كما تابعت وقائع الحرب في صعدة، وتحدثت عن أهم قضية سياســـية منسية، وهي قضية ضحايا الصراعات السياسية، وكشفت عملية تهريب الأطفال إلى خارج البلاد، ودافعت عن سجناء الحقوق الخاصة المعســـرين، كما كشـــفت الانتهاكات التي صدرت من بعض مؤسسات الدولة، أو من بعض المتنفذين ضد بعض المواطنين، ومثال ذلك ما تعرض له كلّ من الطفلة سوسن، وأنيسة الشعيبي، وحمدان درسي، والقائمة طويلة.

٥- وطنيـــة: بمعنى أنها تدافع عن الوطن من حيـــث اعتباره ملكًا لجميع مواطنيه، وليس باعتباره ملكية خاصة للحاكم الفرد، أو الزمرة القابضة على السلطة.

٦- الشـــجاعة والإقدام عند الإيمـــان بعدالة القضية المطروحـــة: وهنا نجد "النداء" وربّانها الأســـتاذ ســـامي غالب في خضم القضايا العادلة، عندما يتأكد لهما ("النداء" وسامي) أنّ القضية المطروحة عادلة، وبحاجة إلى الدعم والمؤازرة، ومن ثمّ تقديمها إلى الرأي العام. وذلك لأن الأستاذ سامي لا يؤمن بمعيار "هذا خيار وهذا فقّوس"، ولا يزن أو يكيل بمعايير أو مقاييس متعددة. وهذا عكس ما لمســـته عند صحف أخرى، تُصنّف بأنها معتبرة أو من العيار الثقيل. والحديث هنا يجري عن الصحف الحزبية والأهلية.

فعندما فكرت بنشر دراستي عن "الحرب اليمنية الثالثة الأسباب والنتائج"، اتصلت برئيس إحدى الصحف الأهلية وشرحت له المسألة، فطلب مني إرسال الدراسة بالبريد الإلكتروني للصحيفة، وفي الوقت نفســـه أرسلت الدراسة عينها إلى صحيفة أخرى بواســـطة بريدهـــا الإلكتروني. فأما الأول فقد اعتذر بذريعة حساســـية القضية التي

تناقشها الدراسة. أما الصحيفة الثانية فلم تعطني جوابًا، وكان عدم نشرها الدراسة، دلالة على الرفض. ثمّ توجهت على الفور إلى الأستاذ سامي غالب، فاتصلت به هاتفيًا. وبعد التحية شرحت له الموضوع، وزدتُ أن أوضحت له بشكلٍ عام اهتماماتي ومهنتي، واعتذرت له عن عدم معرفة بعضنا بشكل كاف. ولكنه سرعان ما نبّهني إلى أنه يعرفني، وذكّرني بذلك اللقاء العابر الذي تمّ بيننا في صنعاء، عندما كان يعمل في صحيفة "الأسبوع". وهذا يدلُّ على أولًا وقبل كل شيء، أنّ الرجل يمتلك ذاكرة أكثر من ممتازة، وهذا لزوم العمل الصحفي. وحينئذٍ طلب إرسال الدراسة بهدف الاطلاع عليها. ثمّ تواصلنا عبر الهاتف، وأبلغني بأنّ الدراسة سيبدأ نشرها من العدد المقبل (والحديث هنا عن فترة سابقة). وزدت أن سألت الأستاذ سامي هل له تحفظات أو ملاحظات، ولكنه في رده على سؤالي هذا عبّر عن ترحيبه الكامل بنشر الدراسة وبدون تحفظ، بل وقيّمها بشكل إيجابي جدًا.

ومن المؤكد أنّ الذي حكم الموقف الرائع للأستاذ سامي غالب من هذه الدراسة، هو عدالة القضية التي تحملها الدراسة وواقعيتها، ومن إيمانه الذي لا يتزعزع بأنّ العدالة كلٌ لا يتجزأ، وعليه ينبغي أن نعمل جميعًا من أجل جلب العدالة إلى أصحابها.

هذه هي صحيفة "النداء" بسماتها وخصائصها وملامحها الزاهية الوضاءة التي تعرّفنا على بعضها فقط، وهي كذلك لأن على رأسها وفي مقدمتها يوجد شخص نبيل، هو الأستاذ سامي غالب الذي يمتاز عن كثيرين بسمات أخلاقية رائعة.

وفي الأخير يحق لنا أن نقول بكلّ فخرٍ واعتزاز، إننا أمام ظاهرة اسمها "النداء". وما تكريمها من قبل "منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان" إلا دليل راسخ على صدق ما سطّرناه في موضوعنا هذا.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

التوم غادر سجن عدن إلى مُودية ومن هناك اتصل بالصحيفة

■ علي الضبيبي


التوم غادر سجن عدن الى مودية ومن هناك اتصل بالصحيفة
..والجلد يدخل عامه الخامس ويناشد النائب العام
اليمن
يعتنة وظائف النفط

أفرجت نيابة الأموال العامة في عدن، الأربعاء الفائت، عن السجين محمد سعيد التوم، بعد مضي ٨ سنوات وشهرين في سجن المنصورة، على ذمة حكم قضى بحبسه سنتين وثمانية أشهر.

وفور وصوله مدينة مودية، حيث تسكن أسرته، قال للصحيفة إن المدينة خرجت كلها لاستقباله. وبدا الرجل وهو يهاتف الزميل علي الضبيبي ممتنًا لصحيفة «النداء» ومتابعًا لما تنشره عن المعسرين. وقال: «صدقوني لولا أنتم لما خرجنا ولما عُدنا إلى الحياة».

ونقل «التوم» الذي دخل السجن وهو في الثامنة والثلاثين من العمر، وخرج وهو يخوض الـ٤٧. وحمّل الصحيفة تحيات نزلاء سجن المنصورة، وخاصة المحكومين في حقوق خاصة، والذين قُدّر عددهم بخمسين نفرًا.

وسألته «النداء» عن أحوال المعسرين، وإجراءات الإفراج عنهم بعد أن ثبت إعسارهم. أجاب: «الكل مرتاحين وفرحين، وما ينتظروا إلا أوامر الإفراج، وقد خرج البعض منهم، إلا أن الإجراءات تسير ببطء».

وكان الرجل يتصل من وسط ضجيج فرحة أسرته المكونة من ١٣ فردًا (أربعة أبناء و٩ أخوة أيتام). وحمّل الصحيفة تحيّاته إلى النائب العام، الذي قال إنه يتابع أوامر الإفراج عنهم بنفسه، ونورا ضيف الله رئيسة نيابة الأموال العامة -عدن، التي تتعامل بمنتهى المسؤولية إزاء الموضوع.

وبشأن قاضي الإعسار المكلف، ومدى سرعة البت في دعاوى الإعسار، أوضح «التوم» أن القاضي المعني بهذا الموضوع متواجد في محكمة المنصورة، «النائب العام يتابع الموضوع اسبوعيًا ويرسل كل اسبوع مندوب».

وكان «التوم» مدينًا بـ ٦ ملايين و٧٠٠ ألف ريال (أموال عامة)، وأفرج عنه بعد أن تأكد للقضاء إعساره وبعد أن أحضر ضمانة تجارية حضورية، حد قوله.

وعبر التليفون زفر الرجل نهدةً من أعماقه لأولئك العالقين في السجن على ذمة غرامات وديون، وتمنّى لو أن النيابة تسارع بالإفراج عن رفيق سجنه، عبدالحكيم عبده علي، الذي أمضى خمس سنوات في السجن بـ٥ ملايين (أ. ع) وهو المحكوم بأربع، ولديه حكم إعسار. وأيضًا عن صالح محسن ذيبان (٩ سنوات سجنًا) وحسام عبده غالب (خمس سنوات سجنًا) وكلاهما وحيدا أسرة وعلى ذمة حقوق خاصة، غير أن الأول ينوء بـ٢٠٠ مليون ريال فيما الثاني بـ٢٠,٠٠٠ دولار.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

... والجنيد يدخل عامه الخامس ويناشد النائب العام



● الجنيد

يتهيأ السجين المعسر في سجن المنصورة بعدن، عبدالحكم أحمد محمد الجنيد، لدخول عامه الخامس في الحبس على ذمة غرامة تكبّدها، ويؤكد أنها كُيِّفت ضده، على أنها (احتيال).

قبل خمس سنوات كان عبدالحكم يتربع على رأس مكتب الحرمين الدولية للسفريات والسياحة في تعز، وفرعه في المعلا -عدن. وقبل شهر من الآن تسلم حكمًا من محكمة المنصورة الابتدائية يؤكد إعساره.

وكان الشاب عبدالحكم الجنيد، الذي يشارف عمره على ٣٣ سنة، حُكم، في ١٦ يوليو ٢٠٠٣ من محكمة الميناء الابتدائية في عدن، بالحبس ٣ سنوات مع النفاذ، وتسديد ٨٥٠٠ ريال سعودي (مع أخذ فترة الحبس الاحتياطي التي قضاها المتهم) كما جاء في الحكم.

وقد أيّدت ذلك محكمة استئناف عدن بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥.

الحاصل أن عبدالحكم باقٍ يرزح في سجنه بالمنصورة منذ ما يقرب من خمس سنوات متجاوزًا فترة العقوبة في الحق العامِ التي قررتها المحكمة. إذ لم يفرج عنه بعد ٣ سنوات، كما هو مقرر في الحكم. ولا بموجب حكم الإعسار الذي أثبت فقره وعوزه صبيحة يوم الاثنين ٢٥ الفائت، بعد ست جلسات، عقدتها محكمة المنصورة الابتدائية برئاسة القاضي مثنى محمد صالح وبحضور أمين السر ياسر سالم عمر.

الأسبوع الفائت جاء شقيقه محمد إلى مكتب الصحيفة، وهو يتأبط ملفًا متكاملًا للقضية التي حرمته من عناق أخيه منذ ما يقرب من خمسة أعوام.

ويحتوي الملف على وثائق ومستندات رسمية، يدّعي عبدالحكم أنها هُمِّشت لصالح أطراف أخرى، تضطلع بالوقوف وراء إبقائه رهن السجن لأسباب منها: تصفية حسابات!

في مايو الماضي حمّل عبدالحكم أخاه محمد رسالة تظلُّم إلى النائب العام، بشأن عدم الإفراج عنه، بعد انتهاء مدة العقوبة، وعدم تحويل قضيته إلى تنفيذ الشق المدني من الحكم، كما هو معلوم قانونًا. وبدوره حرّر الدكتور عبدالله العلفي، النائب العام، مذكرة إلى رئيس نيابة استئناف م/ عدن، وجه فيها بإحالة القضية على قاضي التنفيذ المدني، وهاكم نص التوجيه الذي لم يُنفذ: «ولما كان من المقرر قانونًا أن تنفيذ الأحكام والدعوى المدنية يتم وفقًا لما هو مقرر في قانون المرافعات، على نحو ما أوضحته المادة (٤٧٠) أ. ج، يتم مراعاة ذلك بإحالة هذا الجانب على قاضي التنفيذ».

إلى الآن ومايزال الشاب رهن السجن، إذ لم يفرج عنه، لا أُحيلت قضيته إلى قاضي التنفيذ المدني -التوجيه، ولا بمقتضى حكم الإعسار القائل بإعساره. يبدو أن النيابات في عدن لم يصلها التعميم الآمر بالإفراج الفوري عن كل سجين حق خاص ثبت للقضاء أنه معسر، فضلًا عن القانون المجرِّم لإبقاء المعسرين رهن الحبس بعد انقضاء فترة العقوبة التي قررتها الأحكام الصادرة بحقهم.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

محكوم باكتفاء المدة ومسجون منذ تسع سنوات
٦ مذكرات من القبيطة تناشد النائب العام إطلاق عيدروس


قضايا 9

6 مذكرات من القبيطة تناشد النائب العام إطلاق عيدروس

أعدام 6 من عصابة وائل البيد رميا بالرصاص

سجن بحش فيا الى الابد

«سبع سنوات وشهرين حولت رأسي الى بلاطة»

لا تطلب سوى الحاكمة

■ علي الضبيبي

قبل تسع سنوات؛ كان سامي طفلًا في السادسة من عمره، وكان والده عيدروس يسأله عن هواياته التي يحب أن يصير؛ فيفضل أن يكون طيارًا. أما الآن، وقد أصبح الصغير شابًا في الخامسة عشرة من عمره، والأب سجينًا منذ تسع سنوات، فليس من أمنية وحيدة لسامي سوى: رؤية أبيه وقد عاد إلى القرية.

لقد أصبح سامي العائل الوحيد لأسرته منذ فقدان والده. وأسرته هذه؛ مكونة من أحد عشر فردًا. فبالإضافة إلى أبناء عيدروس الثمانية (إخوة سامي) زوجته فائزة، وأمه سمرة، وشقيقته المطلقة كفاح.

الفارق صار شاسعًا: دخل عيدروس السجن وابنته منال في التاسعة ونسرين في السابعة، والآن تناهز الأولى التاسعة عشرة، وقد صارت على مشارف الثانوية العامة، فيما الثانية في الـ١٧ (أول ثانوي).

كان عيدروس حمود القباطي يعمل أمينًا لصندوق إحدى المؤسسات الدوائية منذ بداية التسعينيات تقريبًا، وفي أواخر ٩٧ أخذت الوظيفة منحىً آخر؛ وآل به المقام إلى السجن.

وجهت إليه النيابة العامة تهمتها حينذاك. وبين تأريخ التهمة المنسوبة إليه في قضية عجز، والحكم الابتدائي الصادر بحقه من محكمة غرب الأمانة أربع سنوات. إذ قضى منطوقه بتاريخ ٥



● عيدروس قبل ١٠ سنوات بين أربعة من أبنائه وفي اليسار سامي

نوفمبر ٢٠٠٠ بالإدانة والاكتفاء بالمدة التي أمضاها عيدروس في الحبس «وإلزامه تسديد مبلغ ١٣ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال». لكن عيدروس استأنف الحكم وأخذ التقاضي يسير ببطء شديد يوازي تاريخين: الاتهام، والنطق بالحكم.

فمنذ ٢٠٠٠/١١/٥ (تاريخ استئناف حكم الابتدائية) إلى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٤ (قرار الاستئناف) ما يقرب من أربع سنوات. وأيدت الأخيرة حكم الأولى لكن عيدروس ظل يرزح في سجنه.

غير أن الرجل، وهو القابع في السجن خلاف ما قررت الأحكام التجأ كملاذ أخير إلى المحكمة العليا وكالتماس نهائي، وبعد سنتين صدر حكمها؛ تحديدًا في ٦ أغسطس ٢٠٠٦ يقضي باكتفاء المدة، وماتزال تلابيب السجن آخذة به.

في ١١ يونيو الفائت؛ تظلم عيدروس إلى النائب العام بغية إدراج اسمه في كشف المعسرين، غير أن رئيس شعبه السجون أوضح أن قضيته «رهن الاستئناف» مع أن حكم العليا قد مضى عليه ما يقرب من عام كامل!

ولم تُشر مذكرة بيان الحالة التي أعدتها الشعبة إلى الحكم الأخير مما يؤكد الإهمال الحاصل بحق السجناء.

وبعد أن تأكد للنائب العام ولرئيس شعبة السجون أن هناك خطًا في البيانات، وبعد مذكرة عضو مجلس النواب أحمد سيف حاشد، قررا ضم اسمه إلى كشوفات المعسرين.

ومذ ذاك؛ حتى الحين وأسرته القاطنة قرية «الجوازعة» مديرية القبيطة من محافظة لحج، تنتظر وصول عائلها قادمًا من صنعاء بعد انتظار ممل كان قد وصل لدرجة اليأس.

ووفد إلى مكتبنا قادمًا من لحج الشاب عمر الحيدري حاملًا معه ملف قضية عيدروس و٥ مذكرات تؤكد إعساره وتشرح ما لحق بأسرته من ضرر جراء غياب الأب. وحين سألته الصحيفة عن أخبار الأسرة، استخرج صورة تذكارية تجمع عيدروس بكبار ابنائه وبناته (سامي، منال، نسرين، سالي)، ومذكرتي أمين منطقة الجوازعة تيسير أحمد سيف بن سيف، وشيخها سلطان محمد علي العنتري. بالإضافة إلى عضو المجلس المحلي فيصل هزاع هاشم، ومدير مدرسة الشعب الأستاذ سلطان سعيد. وكل المذكرات تشرح حالة الاسرة وتؤكد إعسار عيدروس وفقره.

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ أغسطس ٢٠٠٧

«أخي محبوس في المركزي منذ تسع سنوات في انتظار أصحاب الدعوى»

لا نطلب سوى المحاكمة


قضايا 9

6 مذكرات من القبيطة تناشد النائب العام إطلاق عبدروس

لا نطلب سوى المحاكمة

أعدام 6 من عصابة «الذي لايد زيها بالرصاص»

سجن بعض أبنائنا إلى الأبد

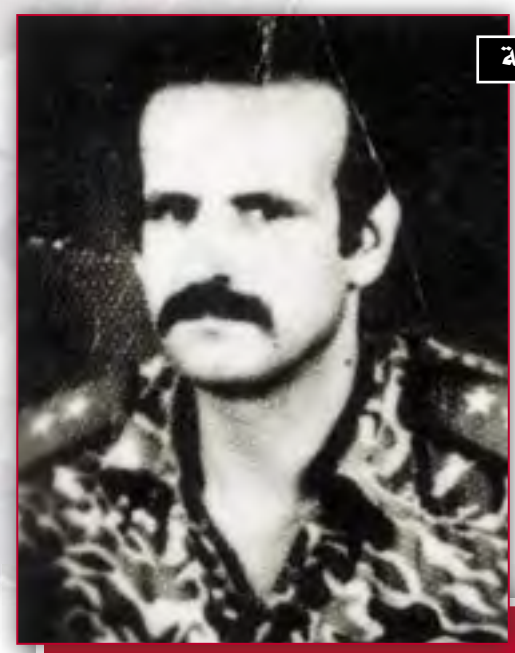
«تسع سنوات وشهرين حولت رأسي إلى بلاطة»

يناشد المواطن جهاد ناصر شبانه من مديرية عذر «حاشد» التابعة لمحافظة عمران النائب العام وضع حد لموضوع أخيه السجين عبدالله ناصر شبانه القابع في المركزي بتهمة قتل: «مازلنا ننتظر من أصحاب الدعوى التقدم إلى المحاكم فيما يدعونه مع العلم بأننا نعتبر الدعوى كيدية».

وقال في ندائه، الذي وجهه للنائب العام عبر الصحيفة: «لا نطلب أكثر من محاكمة لتأخذ العدالة حقها في القضية».

وأمُل جهاد شبانة من المعنيين بالموضوع والمهتمين بالجانب الإنساني أن يولوا اهتمامًا بموضوع قضيتهم: «ولو بعضًا من وقتكم».

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ أغسطس ٢٠٠٧



• إبراهيم قبل عشرين سنة

الضابط الفلسطيني الذي يسوّي قلابة فول للسجناء ويحتفظ بصورة الرئيس:

«سبع سنوات وشهرين حولت رأسي إلى بلاطة»

يحمل الفلسطيني إبراهيم محمود الشرقاوي رتبة نقيب من معسكر صبرا الفلسطيني، وحكمًا قضائيًا يؤكد إعساره من القاضي المعمري، المكلف بهذا الشأن في محكمة شمال الأمانة.

إلى ذلك، فالرجل، الذي تساقط شعره وسنوات عمره في السجن لايزال هناك منذ سبع سنوات وشهرين.

كان الشرقاوي محكومًا بسنة واحدة من محكمة غرب الأمانة قبل سبع سنوات في قضية حق خاص (٦١٠٠ دولار + ١٠٠٠ ريال سعودي وآخر يمني).


قضايا 9
6 مذكرات من القبيطة تناشد النائب العام إطلاق عبدروس
لا تطلب سوى الحكمة
إعدام من عصابة وفي اليد رصاص
سجن بعض فينا إلى الأبد
«سبع سنوات وشهرين حولت راسي إلى بلاطة»

ومرارًا حاولت «النداء» الاتصال بعائلته على تليفونها المحمول والذي أرسله إلينا إبراهيم قبل شهرين، لكن محاولاتنا باءت بالفشل لسبب يتعلق بمشاغلها الكثيرة في توفير سداد فاتورة الحياة المعيشية لأبنائها الأربعة وقريبتها العجوز.

وفي الأسبوع الفائت قصد المحرر زيارة الأب إلى سجنه كأي زائر، فوجد رجلًا أصلع بنصف أسنانه يوشك على السبعين، ويقلب الفول للسجناء.

إنه يعمل لمساعدة أم محمود وتوفير حاجياته، وحين مازحه أحد الواقفين إلى جواره وهو يقسم بأنه في الثامنة والستين من العمر، أحمرّ وجهه وضرب بكفه على صلعته حتى بانت أصابعه حُمّرة عليها: «أقسم بالله لو أنا نشّال لا اقطع هذه من هنا» وأشار إلى مرفقه اليمين «يا راجل سبع سنوات وشهرين حوّلت رأسي رلى بلاطة».

يتضح من حكم الإعسار الذي كسبه إبراهيم في ٧/٣ الفائت، أن غريميه، اليمني، والمصري، غير موجودين فقد حاولت المحكمة إعلانها غير مرة للحضور أمام قاضي الإعسار للرد على الدعوى التي تقدم بها السجين إبراهيم الشرقاوي، لكن لم تحضر جلساتها التسع سوى تأشيره عليها ختم قسم جمال جميل تفيد بأن المحكوم له اليمني محمد يحيى الكبسي «اختفى»، أما الآخر المصري محمد عبدالرحمن عمار، فقد غادر اليمن إلى مصر.

لم يعد لدى إبراهيم غرماء حاضرين يناصبونه العداء ويسألونه الحق، لم يعد لديه سوى ملعقة



● محمود

لقلابة الفول ومحفظة بداخلها صورتي ابنه محمود والرئيس علي عبدالله صالح.

التحق بمعسكر صبرا الفلسطيني في اليمن قبل ٣٠ سنة، كما يقول، وتزوج بيمنية من بعدان، له منها أربعة أطفال: محمود، أحمد، علا، ورامي. وإلى عصر أمس والصحيفة تحاول أخذ معلومات عن أسرته عبر الهاتف إلى أم محمود فكان ان ردت العجوز ذاتها ككل مرة: «أم محمود في العمل والعيال مش موجودين...؟». واتضح أن وضع هذه الأسرة الفلسطينية مأساوي للغاية إذ يمارسون مدْ أيديهم للناس، ويسكنون في الدور الأول للسكن الفلسطيني بحدة في غرفتين «عايشين في البؤس، في البؤس، في البؤس..»، قالت العجوز.

وسألناها عمّا إذا كانت الأسرة تتقاضى مرتبًا من أي جهة أفادت: «لا مافيش. كانوا يدون من المعسكر ولمّا دخل السجن قطعوه».

تبدو الفاقة والعوز وشدة الحاجة مرسومة على جبهة إبراهيم شرقاوي، أحد الفلسطينيين اللاجئين من يافا وأراضي ٤٨ عام ١٩٥٢، لكن إعجابه برئيس اليمن علي عبدالله صالح ومناشدته للعميد يحيى محمد عبدالله صالح رئيس جمعية كنعان لفلسطين، كانت واضحة: «أناشد الرئيس والعميد يحيى محمد أن ينظروا لحال أسرتي ويخرجوني من السجن».

إبراهيم لا تربطه بعائلته في الخارج سوى الذكرى، ولا بفلسطين سوى أنه كان مناضلًا ومن سكان ٤٨. وطبقًا للمرأة العجوز التي فتحت لنا سماعة تليفون أم محمود فإن للرجل إخوة وأقرباء «لكن لا يعلمون عنه ولا يعلم عنهم»، وتنهدت.

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ أغسطس ٢٠٠٧

سِجْن يعيش فينا إلى الأبد



• سام أبو أصبع

يجدر بنا في كثير من الأحيان تعلم الصمت لنقوله بعد ذلك بأكثر من طريقة يمكننا اختراعها وقت حاجاتنا لذلك هنا في مقبرة الأحياء الموتى بأقسامها المتعددة: التوبة الغفران، القلعة، المدرسة، الإصلاح.

خلف هذه الأسوار الشائكة وفي هذه البقعة من العالم، تغادرنا كل أغاني الزمن

الجميل، وتهجرنا كل مفردات السلام وتلفظنا قوى الظلام المجنون، عرايا في عراء الجحيم هذا الذي أصبحنا نسكنه.

وفي محاولة للالتفاف خلف كل هذا السواد، هذه المشانق المقامة لنا والرقصات الوحشية حول جثثنا الملقاة بإهمال على تراب وطن لفظتنا تضاريسه المليئة بالأسوار والحواجز، والمحاصرة بالأسئلة الباحثة عن إجابات والمليئة بروائح الشك النتنة وخلف كل هذا العبث اللامتناهي، وهذا القتل اليومي، وهذا الزحف المغولي، وهذه الأسوار التي نبادلها التحية كل صباح، فتسلبنا حرياتنا. وسأستدير باحثًا عن الخلاص من كل السجون المحيطة بي. وها أنا أتعبد بالكتابة مبتهلًا لصمتي بكتابته. ألم يقل «كافكا» يومًا إن الكتابة ضرب من الصلاة، باحثًا فيها عن الأمل!

مرة أخرى فتح الأمل نافذة جديدة لحلم ابتعد كثيرًا حتى كاد يتلاشى. مرة أخرى يضرب لنا الأمل موعدًا جديدًا نتنفس من خلاله فسحة ربيعية نضرة محملة بأشياء تبعث على التفاؤل، وبأسباب مقنعة لانتهاء انتظار امتد بغير انتهاء حتى أصبحنا نراه بغير انتهاء بعد أن كنا نعيش على وقائع موت معلن وإن تأجل قليلًا إلا أننا كنا رويدًا، رويدًا قد بدأنا في تشرب تفصيلاته المخنوقة بالوجع والمتوحشة بالسواد. هنا في مقبرة الأحياء الموتى وراء أسوار وأسلاك شائكة، وعشر بوابات فاقت تعداد بوابات الجحيم ذاته. وهنا تشاهد ما لا يمكن مشاهدته خارج هذه الأسوار طوال عمرك. هنا تتعلم لغة مخيفة لصمت مسجون في ثقوب الكلام. هنا تتصفح وجوهًا غادرتها الحياة منذ غادرها الأمل، فتنطق بالموت. وعبثًا ما نحاوله من التقدم صوب صكوك إنسانياتنا المصادرة منا بحق وبدون حق حتى إشعار آخر قد لا يأتي قبل الأوان. نتنفس كآبات وأحزان العالم، ونزفر ومسرات وأفراح العالم أيضًا مع كل عملية لشهيق وزفير. مخلوقات من كل جنس ولون، طبائع تتشابه وتتنافر، وقلوب تتقارب وتتباعد، وصفات أخرى لا يمكن أن يفهمها أحد، حتى أصحابها أنفسهم. قصة سجن أصبحنا نعيش فيه وتلك كانت المحنة الأولى والمصيبة الأولى. أما ما هو أعظم من المصيبة، فهو أنه

أصبــح يعيش فينا بالقوة الكافية لانتزاع حرياتنا المســتقبلية. صار لأفكارنا شكل الأسوار، ولكلامنا شكل الأسلاك الشائكة وصمتنا أُقفل بعشر بوابات تكفي لصمتنا إلى الأبد.

الخوف ســكن منا القلب، والأبصار افتقدت رؤية غروب وشروق الشمس، وشكل القمر ومنازله، وأنس النجوم وطوالعها. الروح تسربلت باليأس وأحاطها الخواء والشعور بالعبثية. وأصبح العدم أمنية مستحيلة وصعبة المنال، أصبح الوجــود عبئًا ثقيلًا وشــديد الوطأة. ماذا ينبغي مــن أبجديات الحياة عندما يصير الموت أمنية لا يمكن الوصول إليها!؟ ما كل هذا الجنون المحيط بنا في هذا المكان الذي لم نختر وقته وشكله حتى غدونا نرى هذا الجنون في كل ما حولنــا، في مفاهيم ومعتقدات اعتقدناها ذات يوم حقائق، لكنها الآن غبار من أكاذيــب حجب رؤيتنا كل ذلك الوقت؟ هكذا نكتشــف أن الحقيقة دائمًا تغير أثوابها باستمرار.

«كل شــيء باطل وزائــل»، هكذا يقولون ولكن يبدو أن أحزاننا وأســوارنا في هذه الأقبية تســتمر معنا إلى ما لا نهاية، ومع هذا نتشبث بذلك الاختراع الجميل المسمى: أمل.

■ **سام أبو أصبع**

مساء الأحد -السجن المركزي -صنعاء

● **«النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ أغسطس ٢٠٠٧**

ما قبل الدولة.. وطن وراء القضبان

عبدالكريم الخيواني


8
ما قبل الدولة.. وطن وراء القضبان

في السجون أشياء أخرى غير مرارة سلب الحرية. السجن واقع آخر تكتشف من خلاله تفاصيل حياة مجتمع، أسراره، عيوبه، أخلاقياته، تماسكه. ليس مجرد وجود سجن يعني وجود دولة، إنما وجود عدل وقضاء نزيه وتطبيق فعلي للقانون واحترام للحقوق والحريات، هو عنوان حضارة مجتمع وتأكيد سيادة دولة وهيبتها. وحتى لا يبقى السجن ذلك المجهول المخيف الذي يشاع أنه أنشئ لإيواء المجرمين والخارجين على القانون، فقط، أصطحبكم في جولة موجزة إلى السجن وسماع المساجين حيث تجد نفسك أمام واقع ما قبل الدولة فالسجون، ليست قعر المجتمع، وإنما هي واجهة الدولة، قضائيًا وقانونيًا وحقوقيًا بل وإنسانيًا. قبل الوصول إلى المركزي دعونا نعرج على الاحتياطي.

الحياة احتياطيًا

يوجد في العاصمة صنعاء أربعة سجون احتياطية، صُمّمت بالمساحة وبالمواصفات نفسها تقريبًا، فإلى جانب الإدارة يوجد بها حوالي تسع غرف مساحة كل منها حوالي ٣×٦ أمتار، وقد يقل بعضها عن ذلك، تتكون من دورين: الدور الأعلى يعد مميزًا ويعتبر محظوظًا من يوضع فيه وإن كان الحظ وحده لا يكفي. أما الدور الأرضي، فناهيك عن الرطوبة الشديدة، يوجد سوء تهوية خانقة تتفاعل مع زحمة المساجين في الغرف لتخلق رائحة كريهة لا تطاق. والزحمة هي القاسم المشترك لجميع العناصر، حيث قد يصل معدل من في العنبر الواحد ما بين ٣٠ و٤٠ وأكثر أحيانًا. وتذهل عندما تسمع أن عدد المساجين (احتياطي) ما بين ٤٢٠ و٤٥٠ سجينًا. ورغم أن الاحتياطيات سجون مؤقتة، إلا أن ثمة مساجين يقضون داخلها السنة، والسنتين، والثلاث. ويرجع الفضل في تكدس السجناء إلى تقاعس ولا مبالاة بعض رجال النيابة والقضاة والداخلية. رغم ذلك فالسجناء يفضلون الاحتياطيات على غيرها، لقربها من خطوط المواصلات للزائرين، وتبادل التعاون مع العساكر، والتسهيلات في الاتصال أو لقاء محامي، ولعله الأمل بإفراج قريب. وتتفاوت السجون الاحتياطية الأربعة في الزحمة والشدة، وقيمة وحجم التعاون، وحتى في النظافة. ولا يوجد في الاحتياطي تحقيق، ولا يخضع السجين للتعذيب كما في البحث الجنائي الذي صار التعذيب القاسي هو الأصل والوسيلة الوحيدة المتبعة لدى رجال المباحث الذين يتبعون هذا الأسلوب للتعويض عن غياب الكفاءة والقدرة والموهبة المطلوبة في طبيعة عملهم مستندين إلى غياب أي حساب أو عقاب. ولعل البعض يتذكر أن أشهر قضية تعذيب تعرض لها الشاب سامي الشرجبي في محافظة تعز برأ القاضي فيها الجناة، مستندًا في إحدى حيثياته إلى قرار وزير الداخلية بعدم ارتكاب ضباطه جرمًا في القضية. قصص وأهوال التعذيب في البحث كثيرة جدًا، وكلها تؤكد عدم وجود قيمة للإنسان، قيمة للمواطن، والقانون والعدل والنظام. ويبقى المواطن مدانًا حتى تثبت براءته، في اليمن، حتى إيذان آخر.



• الحميضة



• الأغبري أثناء تلقيه العلاج في مستشفى بالسويد عام ١٩٨٢ بعد إصابته في معارك جنوب لبنان

دولة السجن

لم يتغير السجن كثيرًا عمّا تركته. هو ذلك المنفى للآخر. لكن ثمة تغييرات دخلت، من الإجحـــاف عدم ذكرها. توجد مكتبة أُنجزت بمبـــادرة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، إلى جانب ترميم وتأثيث المصحة النفسية التي تنتظر مبادرة خيرية لتشغيلها كمصحة نفســـية، وليس كقســـم في الســـجن للمجانين. المكتبة جيدة وتحتاج لدعم ومســـاعدة بعناوين علمية من الهيئات والمراكز، وتحتاج لقبول لا تسيطر عليه العقلية الأمنيـــة. أدخل مؤخرًا التعليم الجامعي في الســـجن، وهذا إنجـــاز رائع ومهم إلى جانب مراحل التعليم الإعدادي والثانوي. وتبرع أحد المحسنين بأربع غرف (للخلوة الشرعية) غير أنها غير كافية، نتيجة للعدد الكبير للمسجونين، وهناك أمل بمضاعفة عدد الغرف من المحســـن الذي يفضل عدم ذكر اســـمه. الغذاء تحسن في السجن،

صار الرز فعلًا "رز"، والدجاج "دجاج" وتسمع همسًا من المساجين أن الفضل في ذلك يعود للمقدم "الكور" والطباخ الهندي الذي لم يجد من يسمع شكواه ويتفهم قضيته التي أحيلت من النيابة إلى مصلحة السجون". "القروانات" تحسنت وتحتاج تحسينًا وطريقة أفضل لتوزيع الأكل في الوجبات التي يعتمد عليها حوالي نصف السجناء.

"مهرجان يومي للضجيج"

لعل الزوار يشعرون بالوحشة وهم يزورون أحدا ما في السجن المركزي، وهذا انطباع حقيقي لمشاهدة مئات الأشخاص في غرفة ١٥ مترًا يفصلهم شبك حديدي غليظ يتبادلون الصياح في موعد يومي يستمر حوالي ٣ ساعات يعد "مهرجان للضجيج". وهذا المكان والموعد هما نافذة السجين الوحيدة لمتابعة أهله وقضيته وحاجياته، بل وحتى اللقاء مع المحامي إذا... إذا... لزم ذلك، وتبقى الزيارة في محصلتها مشهدًا لا إنسانيًا يحتاج لإعادة نظر، وإن كانت الإدارة تعتبر الزيارة في وضعها الحالي ترفًا.

كما نازحي الحروب!

في سبيل النظافة مقرر يوم للغسيل في كل قسم. وفي هذا اليوم تشاهد مساجين القسم من الساعة ٦,٣٠ صباحًا يخرجون حاملين كل أشياءهم (فرش، بطانية، ملابس) يسحبون أقدامهم على الأرض، مغادرين نحو الساحة في مشهد جماعي أقرب ما يكون لمشهد نازحي الحرب في كوسوفو. وفي الساحة الترابية يلقي السجناء أشياءهم على التراب، والبعض يلقي ثقله عليها أو داخلها ليكمل قسط النوم، بينما يقوم آخرون بغسل العنابر بالماء. ظهرًا يعود النازحون، ومعهم الفرش والبطانيات محملة بتراب الساحة، إلى العنابر ومن المؤكد أن هناك طريقة أخرى تستطيع تحقيق الغاية بشكل لائق عندما لا تكون النظافة هدفها التفتيش، كطابع عقاب جماعي، ومن



● الأديمي عند افتتاح حديقة تعز المركزية التي تولى تنفيذها

منطلق أن النظافة مسؤولية شخصية أيضًا، حتى لا يكون نازحو النظافة كنازحي الحروب.

مركزي.. وخاص أيضًا

الزوار في المركزي يقرؤون لوحة عُلّقت بجانب غرفة الزيارة، ليس عليها ما يفيد أنه لا يسجن أحد إلا بحكم قضائي باتّ، نعم، باتّ، ووضع عليها رقم المادة من القانون. لكن ذلك لا يفترض أن يؤخذ بجدية، حيث هناك مساجين محالون من الأمن السياسي، مثلًا السجين "بن معيلي" الذي حُوكم بعد سنوات، عندما طرحت قضيته للصحافة. وهناك غيره.. يوجد رهائن، نعم، رهائن على ذمة قضايا تحكيم لدى نافذين. وهناك سجناء يسمون سجناء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (عافاه الله)، لا توجد معلومة عن العدد الكلي، وكان ثمة اتفاق سابق مع الشيخ حميد الأحمر بناءً على موافقة والده بالإفراج عنهم، والمطلوب كشف بأسماء المساجين، لم أجد إليه

سـبيلًا... لعل الشيخ حميد يمتلك سـبيلًا أفضل. واللواء علي محسن، لديه سجناء أيضًا كان آخرهم فتىً أرسـل إلى المصحة في منتصف يوليو الماضي. المجانين في السجن لا يحالون من أطباء بالضرورة. لذا فالسؤال عن ذلك سيبقى بلا رد... لا تفكر بالتعليق حتى مركزي وخاص أيضًا.

لا مساواة حتى في الظلم

وبعيدًا عن شكوى سجين هنا أو هناك، من قسوة ما أو ضرب ما وسهولة التعليق و"الكلبشـة"، فلا توجد مسـاواة داخل الحبس بين «المحابيـس»، تتفاوت وتغيب عن البعض، حيث تسـمع عن سـجناء لا يرون الشـمس إلا نصف سـاعة ثلاث مرات أسـبوعيًا، ونصف سـاعة للزيارة ثلاث مرات أسـبوعيًا أيضًا، فيما هم لا يغادرون عنابرهـم المغلقة طوال الوقت التي صارت بين حاجزين ولا يسـمح حتى بالسـؤال عنهم، بل ويعاقب السجين الذي يتجرأ ويسأل أو يسلم عليهم من الباب، كما حدث مع السجين محمد الضمدي، وبجاش الأغبري، وهؤلاء المحابيس المحرومون من المساواة في الظلم تهمتهم أنهم "حوثيون" ما تسـمى بخلية صنعاء، ووضعهم يثير الاستغراب خاصة لو قورن مع امتيازات سجناء آخرين في قضايا خطيرة.

اختلال نظام

القضاة لا يبالون بسـلامة الإجراءات وحقوق المتهم وقدرته على الدفاع عن نفسه، وعـدم وجـود محام، وما تعرض له في التحقيق، بل حتى الشـكوى من التعذيب من ناحيـة وطغيان التأجّيلات على القضايا وقد تأتي الحركة القضائية وبعض القضايا على مشـارف الانتهاء، ثم تعود من البداية بسـبب تغيير القاضي، تبدأ دورة زمنية أخرى لا يعرف السـجين كيف يحسبها أو يسقطها من عمره حتى وإن تحايل عليها البعض بعبارة "الاكتفاء بالمدة".

كامل العدد

السجون كاملة العدد ومزدحمة بفضل النظام القضائي، ويسجل لبعض القضاة ورجال النيابة حرصهم الشديد على بقاء السجون، ممتلئة: فمقابل سهولة الأمر بالسجن هناك صعوبة شديدة في الإفراج، ومماطلة وتسويف إلى جانب اللامبالاة السائدة، وغياب الاستقلال عن القضاء، والقضاة، وقبول التوجيهات، وتدخل النافذين والشعور بالضعف أمام الوجهاء والمسؤولين الأمنيين والعسكريين خاصة.

وفيما بدأت الإجازة القضائية والتي ستستمر إلى ما بعد عيد رمضان المبارك القضاة ورجال النيابة بقدر الاستعجال على الإجازة وفي سبيل الاستعداد لم يبت البعض بالكثير من القضايا، بل أجلوها غير آبهين، بينما هناك من كان ينتظر قرار الإفراج، أو البراءة، أو نهاية المدة، أو الخروج بضمانة، بل هناك من لديهم قرار الإفراج بضمانة لكن تلكؤ نيابات ما حرم سجناء من ذلك.

لنقف أمام حالات وأمثلة لتوضيح الصورة.

يوجد في القانون ما يؤكد على الإفراج بثلاثة أرباع المدة للسجين حسن السيرة والسلوك أثناء تنفيذ العقوبة لكن ذلك لا يتم إلاّ نادرًا أو يحتاج لوساطة، ومراجعة مهما كان السجين حسن السيرة والسلوك ومهما كانت المدة، مثلًا هل يعلم النائب العام بالسجين علي غوبر الذي قضى ١٢ من ١٥ سنة، أو فؤاد التام الذي بقي له ٦ أشهر من ٤ سنوات.. أو لما لا يستفيد السجين من القانون؟

سجناء خارج القانون.. القاضي عصام.. والنائب العام

رئيس المحكمة العليا والنائب العام يعلمان جيدًا القرار الصادر بالإفراج عن جميع المساجين خارج القانون الذي اتخذ عقب الاجتماع مع محامين من هيئة الدفاع عن المعسرين (نبيل المحمدي، هائل سلام، محمد المداني) الموكلين عن المعسرين، هذا القرار فعلًا بدأ ينفذ ولكن بالقطارة وفي سجون ومحافظات دون غيرها، ووصل العدد

الكلـــي إلى حوالي ٧٠ بعد مراجعـــة ومتابعة، بينما المفروض أن النيابة العامة، قامت بوضع آلية لتنفيذ القرار مباشرة دون الحاجة لمراجعة ومتابعة وضمانة، خاصة وأن وجود أحكام بالإعسار اختصر الطريق أمام قاضي التنفيذ.

إنما ذلك لم يحدث حتى الآن، رغم اســـتمرار اهتمـــام هيئة الدفاع والجهد الرائع والمتميز لصحيفة «النداء» والزميل علي الضبيبي في متابعة قضية المعسرين، حد أن كل ســـجين معسر صار يشـــعر أنه مدين بحريته لهم جميعًا، ما يمنع النيابة؟ لماذا لا يتابع القاضي عصام الســـماوي القرار؟.. الله يعلم.. غياب تأثير الآلية أضعف قيمة هذا الإنجاز ومازال سببًا في مآسٍ منها وعلى سبيل المثال، والعلم.

عميد المعسرين.. شبام الرجل الذي يشكو إلى الجدر

علي حســـن شبام كان صرافًا خسر ماله بســـبب ارتفاع سعر الدولار وانخفاض الريال وضمن خســـارته خســـر مبلغًا استدانه من (تاجر).. حكم عليه بالسجن ثلاثة أشـــهر، وإعادة المبلغ بالدولار، وليس بالريال كما استدانه لم يستطع الصراف الوفاء بالمبلـــغ الـــذي تضاعف أكثر من خمس مرات الطرف ثلاثة أشـــهر فقد شـــبام عقله بالســـجن خلال ١٥ عامًا، وحاليًا لا يهتم بشـــيء يتحدث مع جدار (العنبر) محاولًا اقناعه بمظلمته، بعد شـــوعي يعتبر شـــبام عميد المعســـرين، الدائن توفى، وأبناءه لا يعلمون شـــيئًا ولا يتابعون، بل إنهم تعاطفوا مع شـــبام عندما ســـئلوا، بينما النيابة محتفظـــة بالضحية حتى آخر رمق، وتطلب ضمانة.. هو ســـجين خارج القانون وهم يريدون ضمانة.

أشهر المعسرين.. الحميضة

علي الحميضة صار مثلًا لتغير الأحوال ولعله أشـــهر المعســـرين شـــهرة معرض «قادسية الســـيارات» وهو معروف لدى أصحاب القرار والمسؤولين وبالرغم من ذلك فمازال في السجن رغم حكم الإعسار يتحدث عن الفرج القريب باعتداد «عزيز قوم»

لا يريد أن يصدق فجيعته، أو يبث مأساته.

الأديمي

عبدالباســـط الأديمي مقاول معروف، أنجز حديقة تعز، أفلس وهو معســـر لكن لم يجد سبيلًا للإفراج عنه، ولا يعرف لماذا ينتظر بعد سنوات سجنه المضاعفة.

الشرفي والدنانير غير ذات القيمة

عبدالله الشرفي سجين منذ حوالي ١٢ عامًا على ذمة دنانير كويتية غير ذات قيمة ومع أن وضعه وحالته المعسرة تكتشف بالنظر، ولديه حكم إعسار إلا أنه مايزال باقيًا يترقب الفرج للحاق بأســـرته المشتتة وزوجته المريضة بالكبد.. وهناك الكثير، والكثير من المعســـرين التي انتهت مدتهم وصار بقاؤهم خارج القانون وينطبق عليهم القرار لكـــن غياب الآلية وعدم تنفيـــذ القرار الصادر من العليا، أبقاهـــم حتى الآن، ويعتقد البعض أنهم سيكونون ضمن مكرمة رمضان الرئاسية وأن هذا سر الاحتفاظ بهم!

خارج القانون

يوجد مســـاجين حكموا بالبراءة ولكنهم داخل السجن بناءً على الاستئناف، وهناك أحكام اســـتئناف بالبراءة لســـجناء ينتظـــرون تأييد العليا.. وبـــين الدرجة والدرجة القضائية الأعلى سنوات لو تعلمون.

كنموذج.. أحسن المالكي.. حدث حكم بثلاث سنوات في الابتدائية، استأنف وحكم له بالبراءة ولكن لم يغادر السجن إلا قبل شهرين بعد ٦ سنوات، حتى نزل الحكم من العليا، عادل التام.. حكم عادل التام بالبراءة في الابتدائية ولكنه بانتظار الاستئنافية، والعليا لا يعلم كم ســـيقضي من الســـنين.. بانتظار الفرج يسأل ما قيمة البراءة طالما هو مسجون أو ليس بالضمانة، حل لذلك.. إذن؟

أيدت الحكم بـ٥ وقضى ١١.. عيال النجاشي..

محمد النجاشـــي، وفؤاد النجاشـــي يقضيان العام الـ١١ بنـــاء على حكم ابتدائي قضـــى بخمس للأول، و١٠ للثاني، وأيد الاســـتئناف وينتظران عودته من العليا، وقد طالت غيبته، محمد أضاف ٦ ســـنوات على الحكم وفؤاد سنة، والحكم في العليا منذ أكثر من عامين.. «متى بايعود؟» ســـؤال يجيب عليه الروتين القضائي وهناك الكثير، والكثير.. لعل الذكرى تنفع عند القاضي عصام أملًا ألا ينســـى أيضًا علي موســـى أقدم سجين يمني الذي حكم عليه القاضي حمود الهتار بالإعدام بعد ٤٠ عامًا.

بدون محاكمة.. قاضي ينتظر الإعلام

وأتساءل: هل يســـتطيع أن ينصف قاضيًا حرم من محاكمة عادلة، وسلبت أوراق قضيته من ملفه، إنه القاضي العربي عمر الذي تكالبت عليه غطرسة وجاهة، وصلف مسؤولية، وعصبية قبلية، القضية لديه في العليا لو أراد التأكد.. هذا القاضي ينتظر الإعـــدام بعد أن وخذله القضاء، والقضاة، لم تجد توجيهات الرئيس لمراجعة القضية أو إحضار الغرماء، هل يكون القانون والعدل قبيلته؟

مستثمرون في السجن

نعم.. في الســـجن كل شـــيء.. حتى المســـتثمرون.. لعل البعض يسمع عن عبيد باقيس مالك شـــركات الصيد والســـفن.. أنه في السجن مؤخرًا امتلك مطعمًا لتوفير قوته.. ويخشى حتى أن يذيع قضيته.

غيـــر الإثيوبي الذي لبى دعوات الرئيس والحكومة للاســـتثمار، ووجد نفســـه في الســـجن، هناك المصري محمد عبدالمنعم الذي توفي بســـكتة قلبية في السجن حيث كان مريضًا بالقلب ولم يحصل على أبســـط عناية ولم تجد محاولاته لتقديم الضمان

حيث يملك ثلاث سفن شحن أحداها راسية في عدن.. سفارته عربية كالعادة لا تهتم بمواطنيها، لم يستطع حتى تدبير محام وتعرض للنصب، ولم يشفع له مرضه، ومات قهرًا على حاله، خصمه كان المؤسسةً الاقتصادية التي اتهمته بأتلاف شحنة غذائية كان يقلها من عدن إلى سقطرى. ودفع حياته ثمنًا للخطأ.

البنك الوطني.. التصفية.. والهمداني

يتذكر الكثير قضية البنك الوطني، ماتزال لجنة التصفية تمارس مهامها وتصرف يوميًا مبلغ ثلاثمائة ألف ريال على حساب الدكتور أحمد الهمداني، كما أشارت أسبوعية "الشارع"، الهمداني لم يعد باقيًا سواه على ذمة القضية، أما أعضاء مجلس الإدارة المحتجزون فأفرج عنهم، أما الهمداني فلم تقبل النيابة الجزائية بقرارات المحكمة الإفراج بالضمانة، ولم يشفع له كبر سنه (٧٣ عامًا). الرجل متحفظ، ويتعامل بلغة دبلوماسية لا يقبل البوح، ولا يميل للشكوى لكنه يؤكد أن شخصًا ناجحًا، وأن الإجراءات المتخذة خاطئة بحقه والبنك، بقاء الهمداني وحده سجينًا، لا يوحي بالإدانة قدر ما يوحي بالعقاب، ويبقى السؤال: لماذا يرفض الإفراج عنه بالضمانة كأمثاله؟ ويحاكم حضوريًا؟ قضية البنك الوطني ومن خلال إجراءات التصفية التي وصفها تقرير برلماني مؤخرًا بالخاطئة في المعالجة، غامضة، واستمرار سجن الهمداني وحده لا يكشف الغموض بقدر ما يضاعفه حتى وإن كان العقاب لا يخفي نفسه كهدف في الموضوع، لو عرفنا أنه الوحيد الذي يحظى بلقب وزير سابق في السجن؟

أحداث ومغتربون

وتصادف صبيان في السجن أعمارهم ١٤ عامًا وتسألهم: ما القضية فيقال: مطلوبون للشهادة، أرسلوا من البحث بعد ثلاثة أشهر سجنًا.

وتشاهد مغتربًا يصيح: ما قضيتي؟ أجلدوني؟ وتسأله ما حكايته فيقول: قبض عليّ في حالة سكر.. أخذت إلى البحث، ومعي سيارة جديدة، ولدي ١٩ ألف سعودي..

بقيــت في البحث ٤٣ يومًا، طالبت خلالها بالجلد والإفراج عني، وتســليم ممتلكاتي، فأرســلت للسجن المركزي. ويضيف: لن أتنازل عن السيارة ومالي.. لمن أشتكي؟ من ينصفني؟

مستوصف الحبة الحمراء والبيضاء

المجانين موجودون مؤقتًا في المستوصف الذي يسخر من خدماته السجناء بتسميته مستوصف الحبة الحمراء والبيضاء والتي يصرفها للجميع ولكل الأمراض، ولا يبخل بالزنتاك للمعدة أن لزم الأمر.

يقــال إن المجانين حوالــي ٧٠، ولا تعلم من أين أرســلوا، بخاصة عندما تعلم أن ســجناء يرســلون إلى المصحة كنوع من العقاب، وتســتغرب اكثر عندما تسمع عن مجانين شنقوا أنفسهم؟ لا يوجد عزل في سجن الرجال إلاّ للإيدز.. أما بقية الأمراض (كبد، سل...) وغير ذلك، فلا عزل.

سجن النساء

سجن النساء نظيف، ويلقى عناية ودعم منظمات حقوقية ودولية في توفير متطلبات، لم يعد للشرطة النسائية وجود فيه، ورجل كبير في السن يقوم بحراسته والسجينات يعانين من الاختلالات القضائية، مثل الســجناء حتى فــي الإفراج بالضمانة المقررة من القاضي.

الرئيس.. استثناء أم انتقائية؟ بجاش.. أبو هريرة

بالرغــم من صدور عفو رئاســي في قضايا سياســية إلا ان محكومين مايزالون موجودين ولا تعلم ســبب الاســتثناء مثلاً.. بجاش الأغبري مايزال في السجن رغم خروج باقي المحكومين عليهم في نفس القضية بعفو رئاســي، ورغم أن شــعر رأسه

أبيض وفقد بعض أسنانه في السجن منذ ١٢ عامًا.. فثمة إصرار على بقائه سجينًا.. التونسي هو الآخر الوحيد الباقي من جيش عدن أبين، يؤكد أنه لم يكن مع الاختطاف، وكان مختلفًا في السجن مع رفاقه حول ذلك، أعمق فكرًا وأوسع أفقًا، يعلن أن لديه أسرارًا عن ١١ سبتمبر في نيويورك بالرغم من أنها حدثت وهو في السجن.. بعد خروج كل من كان معه بقي هو في أزمة نفسية أكبر، أحيل إلى المصحة، ويزداد وضعه تدهورًا.. وتحتار ما الجواب.. عندما يسأل: هل العفو خاص باليمنيين؟ هكذا يسأل مضيفًا: أين الهتار والحوار؟! في المحاكمة لم يكن محل رضى كثيرين، كان جريئًا وواضحًا.. من استثنى «أبو هريرة» من عفو الرئيس؟ من يملك جوابًا؟ ليرتاح أبو هريرة.

أخيرًا.. أسئلة برسم الرئيس

لدينا شرع، ودستور، لدينا قضاء، وقضاة، ونيابة وقوانين، وأنظمة، لدينا شعارات عن الحقوق والحريات، لدينا نظريًا أشياء ومسميات كثيرة، لكن أين هي في الواقع؟ لماذا تحضر عندما تكون ضد المواطن، وتغيب عندما يريدها؟ ما قيمة وجود قانون نظريًا؟ ما قيمة وجود قضاء ضعيف مسيّر لا يثق به المواطن؟ ما قيمة الدولة في غياب العدل والإنصاف، وعدم احترام القانون والحقوق؟ أليست هذه أوضاع ما قبل الدولة..؟ أسئلة برسم رئيس الجمهورية.. باعتبار أن العدل أساس الحكم.

● «النداء»، العدد ١١٥، الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠٠٧

الاستئناف تبطل حكم الابتدائية بحق سام أبو أصبع



■ علي الضبيبي

ألغت محكمة استئناف أمانة العاصمة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة جنوب غرب في حق السجين سام عبدالله أبو أصبع الذي يمضي عامه الثالث في السجن المركزي بصنعاء.

وأوصى منطوق الحكم الاستئنافي بإحالة ملف القضية إلى المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة لعدم اختصاص محكمة جنوب غرب الأمانة، ولكون القضية مدنية وليست جنائية.

ووجهت محكمة استئناف الأمانة، التي يرأسها القاضي حمود طاهر الهردي النيابة العامة بالإفراج عن المتهم سام (المستأنف) وذلك بالضمان الحضوري الأكيد.

ويقبع سام في السجن منذ سنتين وشهر على ذمة الحكم الابتدائي الصادر في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ والذي قضى باكتفاء المدة التي أمضاها سام في سجن علاية الاحتياطي (٩ أشهر) والإفراج عنه بالضمان. وكانت أسرة السجين أحضرت أربع ضمانات إلى نيابة جنوب غرب الأمانة فرفضت جميعها بحجة أنها غير كافية، وماتزال الأسرة تحاول عرض الضمانات على النيابة للإفراج عن سام الذي مايزال رهن السجن رغم صدور حكم استئنافي لصالحه.

وإلى يوم أمس وصحيفة «النداء» تمثل أمام نيابة الصحافة والمطبوعات لمواجهة الشكوى الذي تقدم بها عضو نيابة جنوب غرب الأمانة علي عبدالجليل بسبب قصة نشرها لمأساة سام في عددها ١٠٧ (١٣ يونيو الفائت) والتي تطرقت فيها إلى اسمه، والمخالفة القانونية التي تترتب على إبقاء المدين رهن السجن قصد إكراهه على دفع المبلغ.

● «النداء»، العدد ١١٦، الأربعاء ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧



عصفت به وبراتبه ورقمه العسكري ودمّرت أسرة بأكملها

ست سنوات حربية في حياة ناجي

■ علي الضبيبي

على خلاف كثيرين من زملائه العسكريين نزلاء السجن الحربي بصنعاء، يمضي المساعد ناجي حسين السفياني سنواته الست في صراع دائم لاسترداد حياته. ويقضي الشاب، وقد شارف على الأربعين، لياليه الموحشات في دوشة تفاكير وكتابة مناشدات لإعادة حقوقه المنهوبة: راتبه ورقمه العسكري.

ورغم الأوامر الصريحة عالية المستوى التي حصل عليها، من وزراء الدفاع المتعاقبين ونواب رئاسة الأركان، إضافة إلى مدير القضاء العسكري، إلا أن المأساة تتفاقم. فيما دائرة شؤون الأفراد لاتزال صامدة أمام هذه الحزمة من الأوامر على امتداد ٦ أعوام.

كان السفياني أمينًا لمخازن فرع المؤسسة الاقتصادية اليمنية بالمحويت، وفي ٩ سبتمبر ٢٠٠١ حلّت به الكارثة. لقد وقع في شباك عجز مالي قيمته ١٢ مليون وقُدِّم فيه إلى المحكمة كمتهم. وبعد ٩ أشهر من تاريخ دخوله منشأة العقاب الجماعية (الحربي) أصدرت المحكمة الابتدائية (العسكرية) ضده حكمًا في ١ يوليو ٢٠٠٣ قضى بحبسه سنتين، من تاريخ القبض عليه، وتسديد مبلغ العجز.

الحاصل انه منذ ذلك الحين صار بلا راتب وبلا هوية عسكرية أيضًا. فقد صُودر رقمه العسكري، وقُطع عن أسرته المعاش. ولأن الحكم القضائي لم يقرر ذلك، إذ لا يجوز الجمع بين عقوبتين، فقد وجه القاضي عبدالإله النحوي مدير القضاء العسكري في ١٥ يونيو ٢٠٠٤ مذكرة إلى دائرة شؤون الأفراد والاحتياط العام «بنقل راتب المذكور إلى قسم السجناء المنطقة ٥٠» وفقًا للقانون، فكان الجواب: «لقد تم تجنيد بدلًا عنه» نزولًا عند رغبة المؤسسة.

كان المنكوب يتململ من وراء الحديد ومن خلف سور الطين المتهالك واستمر يبعث أنّاته في ورق مسّطر إلى وزارة الدفاع: «أرجوكم قطع الراس ولا قطع المعاش». أما اسرته المكونة من ١٢ فردًا، أغلبهم صغار، فكانت تضرب كفًا بكف، وهي تقف على حافة الضياع، بعد أن استكملت بيع كل ما يملك عائلها الوحيد من الأموال لسداد جزء من مبلغ العجز المحكوم به.

مرة أخرى عاود النحوي (مدير القضاء العسكري) خطابه لشؤون الأفراد بعد مضي ٨ أشهر من خطابه الأول، وطالب في ١٢فبراير٢٠٠٥ الدائرة بإلغاء تجنيد البديل ومواصلة السجين برقمه ومرتبه، ثم أمر بنقل راتبه إلى القضاء العسكري إعمالًا لنص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩١ الخاص بالخدمة في القوات المسلحة والأمن، والذي تنص مادته (١٠١) وما بعدها على أحقية العسكري لكافة مستحقاته ما لم يقضي الحكم الصادر ضده بغير ذلك. وحيث إن الحكم، والمؤيد بحكمين: استئنافي وعليا، لم يقل بفصله أو طرده من الخدمة، لذلك، يقول القاضي: «لا يجوز قانونًا حرمانه من رقمه العسكري ولا راتبه كما لا يجوز الجمع بين عقوبتين».

٥ أشهر والسفياني ينتظر ردًا من شؤون الافراد، وفي ١٩ يوليو ٢٠٠٥ كان الجواب. لقد أوصت بالتفاهم مع المؤسسة اليمنية. وبدت الأخيرة مصرة على موقفها، ولكون كل الوسائل



● حسامي



● يوسف



● حسين



● فادية



● روضة



ست سنوات حربية في حياة ناجي

لـم تجدي معها فقـد لاذ القاضي بوزير الدفاع.
وكان اللواء الركن عبدالله علي عليوة وجه أمرًا
فـي ٦ يوليـو ٢٠٠٥ نائب رئيس هيئـة الاركان للقوى
البشـرية «بوجوب إعادة مرتب المذكـور ومواصلته على الخدمة
ومواجهـة مرتبه مـن الموازنة». وفي حالة تعذّر ذلك، أمـر الوزير بـ«تضمين
وحدته لمرتباته». ومن حينها واللواء الركن سـالم علي قطن نائب رئيس الأركان يوجه
مديـر دائرة شـؤون الأفراد والاحتيـاط العام ومدير الدائـرة المالية أمرًا تلو آخـر بإعادة مرتبات

السفياني ومواصلته. وفي احدى مذكراته إليهم بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥ بدا شديد الامتعاض ومستنكرًا عدم تنفيذ أوامر وزارة الدفاع والحكم الصادر من دائرة القضاء العسكري. وقال عن التصرف الذي اتخذ حيال المذكور وتوقيف صرف مرتباته لأسرته أنه: «يعرّض وزارة الدفاع للانتقادات من قبل الصحافة والمنظمات الإنسانية التي تقوم بمراقبة السجون»، وكرّر نفس التوجيهات السابقة: الإعادة فورًا، نقل مرتبه إلى قسم السجناء. وزاد: «على مدير المؤسسة الاقتصادية دفع جميع رواتب المذكور ومستحقاته من تاريخ توقيفها وتسليمها لأسرته» ثم ذيّل توجيهه هذا بفقرة إضافية: «مرسل للتنفيذ». كلما في الأمر أن لا شيء تحقق.



● توجيه وزير الدفاع

وطبقًا لراجح أسعد، أحد أقربائه، فإن أسرة السفياني تعيش في وضع معيشي بائس: «ما يصرف عليهم إلا خلق الله»، وقال راجح إن دائرة شئون الافراد، بعد التوجيه الأخير من نائب رئيس الأركان، وافقت على اعادة توزيعه كسواه من نزلاء السجن العسكري. ذلك في تاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ لكنّ.. وزفر راجح: «لا حدْ الآن لم يستلم شيء من حقوقه ولم يعاد إلى الخدمة».



● إحدى مذكرات نائب رئيس الاركان

مايزال الضيق يخيّم على صدر ناجي، ومن يوم لآخر ونوبات الإحباط تلاحقه. «ضعت داخل السجن وضاعت أسرتي خارجه»، أكد ذلك في إحدى مناشداته للنائب العام.

ما يُتخذ ضد السفياني من إجراء تعسفي يخالف المادة ٧٤ من قانون العقوبات العسكرية التي

تقول: «في حالة توقيف العسكري عن العمل يستحق ٧٥٪ من مرتبه الأساسي الذي كان يتقاضاه، وفي حالة تبرئته يعاد له ما خُصم من راتبه».

وإذا كان الحكم الصادر قد قرر الحبس سنتين، فإن بقاءه في السجن أربع سنوات إضافية على ذمة حق عام يدخل في سياق المخالفة لقانون الإجراءات الجزائية، بل ولمختلف الأعراف والنصوص القانونية، لا سيما وقد ثبت للقضاء إعساره.

في ٦ سبتمبر الماضي حكمت محكمة المحويت الابتدائية بإعسار ناجي السفياني وتبين لها أن «حالته المادية غير ميسورة».

وكان العميد احمد علي محسن، محافظ المحويت رفع أكثر من مذكرة إلى رئيس الجمهورية للنظر في حالة المذكور المادية الصعبة والوضع المعيشي الذي آلت إليه أسرة المساعد ناجي بعد فقدانه. وتمنى المحافظ على الرئيس التوجيه إلى الجهات المختصة «لتسوية المبلغ المتبقي عليه في ضوء الإعسار».

وتلقى المحرر، حال طباعة هذه المادة، مناشدة من أهالي قرية السفيانية مديرية المحويت إلى رئيس الجمهورية لإمعان النظر في وضع أسرة السجين بعين الرحمة والرأفة، آملين توجيهه النافذ بضم اسم السفياني في قائمة المستحقين الرمضانية، لا سيما وقد سدّد ما يقرب من نصف المبلغ المحكوم به. وأبدوا استغرابهم من عدم تنفيذ دائرة شؤون الأفراد لتوجيهات وأوامر وزارة الدفاع.

- «النداء»، العدد ١١٦، الأربعاء ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧

النيابات ترفض إطلاق ١٠ سجناء وفّروا ضمانات و٨ ثبت إعسارهم



وجه عشرة سجناء معسرين في السجن المركزي بصنعاء (أغلبهم غير يمنيين) مذكرة مناشدة إلى هيئة الدفاع عنهم، يشكون فيها رفض النيابات إطلاق سراحهم، رغم توفر الضمانات الحضورية الكافية (أسماؤهم جدول رقم ١).

وقالوا، وهم من موكلي هيئة الدفاع، إنهم يمضون في السجن منذ سنوات متفاوتة دون أن تقول أغلب الأحكام القضائية بذلك.

وأضافوا: «إن هذا الرفض لإطلاق حرّياتنا يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه بينكم، كموكلين عنا، وبين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام قبل ٤ أشهر».

وكانت الصحيفة تلقت، قبل وصول هذه المذكرة، رسالة أخرى إلى الهيئة من ٨ محتجزين آخرين يؤكدون أنهم حصلوا على أحكام إعسار من القاضي المكلف بهذا الشأن، ولم يتم الإفراج عنهم (جدول رقم ٢). وإنهم حتى لا يعرفون أسباب الإبقاء عليهم رهن السجن.

● «النداء»، العدد ١١٦، الأربعاء ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧

جدول (1) محتجزون خارج القانون رفضت ضمانات حضورية للإفراج عنهم

م	إسم المحتجز	الجنسية	المدة المحكوم بها	النيابة	مدة بقائه في السجن
1	عيسى عبدالعزيز قاسم خواجة	أردني	لا يوجد	جنوب غرب الأمانة	3 سنوات
2	غريالي علي أصغر أبي	هندي	اكتفاء المدة	غرب الامانة	سنتان
3	عادل محمد احمد ابو سنة	مصري	اكتفاء المدة	جنوب غرب	3 سنوات
4	أسامة امين أحمد سمارة	فلسطيني- (اتهم في 9/ يونيو 2004)	5 أشهر من تاريخ القبض عليه	شمال الأمانة	3 سنوات
5	هاني موسى عواضة	لبناني	الافراج عنه بالضمانة الحضورية	جنوب غرب	3 سنوات
6	عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	سوداني	الافراج عنه بالضمان الحضوري	جنوب شرق	
7	أبيل براكوا الامر مشيشا	صومالي - صدر الحكم بتاريخ (2007/4/1)	3 أشهر	جنوب غرب	3 سنوات
8	صادق علي ناصر الغزالي	يمني			3 سنوات
9	أحمد قاسم مسعد الصيادي	يمني	سنة	جنوب شرق	سنة وثلاثة أشهر
10	مشير ياسين احمد السقاف	يمني			

جدول (2) وهؤلاء رغم حيازتهم أحكام إعسار من القاضي المكلف

م	اسم المحتجز	تاريخ صدور حكم الإعسار
1	سام علي عبدالله عرشة	11يونيو 2007
2	إبراهيم محمود نمر الشرقاوي (فلسطيني)	قبل اكثر من شهر
3	بسام احمد عبده الحميدي	24يونيو2007
4	صالح حسين البيضاني	24يونيو2007
5	عبدالملك عبدالكريم محمد المحطوري	11يونيو2007
6	عبيد محمد باقيس	24يونيو2007
7	عبدالكريم حميد علي الروسي	11يونيو2007
8	محمد أحمد حيدر المشرقي	16مارس 2007

أمر بإطلاق ناجي السفياني من السجن الحربي

النائب العام يوجه بالإفراج عن ٢٦ معسرًا في سجن المنصورة في عدن

■ علي الضبيبي


النداء
مؤتمر في ظل صاحبه
الخيواني يتهم الداخلية بعرقلة التحقيقات
النائب العام يوجه بالإفراج عن 26 معسراً في سجن للحربي في عدن
«الموازي» ينهب المليارات ويفسد التعليم

وجه النائب العام الدكتور عبدالله العلفي، النيابات المختصة، السبت الماضي، بالإفراج الفوري عن ٢٦ نزيلًا في سجن المنصورة في عدن والذين ثبت للقاضي المكلف إعسارهم، وأمضوا فترة العقوبة المحكومين بها.

وحصلت «النداء» على أسماء هؤلاء السجناء (صفحة ٦). المحبوسين لمدد متفاوتة على ذمة حقوق خاصة وغرامات، بينهمْ عبدالحكيم محمد أحمد الجنيد، صاحب مكتب الحرمين للسفريات والسياحة -تعز وفرعه في المعلا، الذي أمضى خمس سنوات في السجن على إثر غرامة تجارية تكبدها وأودت به وبمكتبه.

وعبدالرزاق علي قاسم مانع، المحكوم من محكمة صيرة الابتدائية بسنتين وأربعة أشهر والتي قضّاها وزاد عليها ثلاث سنوات وأربعة أشهر، ونعمان مقبل عبدالجليل الذي مكث في السجن أربع سنوات ونصفًا، وهو المحكوم بسنة واحدة.

وإذ أشادت رسالة، تسلمتها الصحيفة الأسبوع الفائت، من سجناء المنصورة، بجهود القاضي المكلف بهذا الشأن من مجلس القضاء الأعلى، واهتمام بعض النيابات، أكدت أيضًا أن هناك سجناء حقوق خاصة لم يشملهم كشف الإعسار المرسل إلى القاضي من النيابة العامة، وقالت إن من بين هؤلاء صالح محسن ذيبان المحبوس منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٧ في حكم صدر عليه حينها من

محكمة صيرة وقضى بحبسه ٣ سنوات عقوبة في الحق العام، وياسر محمد حسين إبريس الذي تجاوز عامه الأول وهو المحكوم بشهرين فقط، وآخرين الذين يناشدون النائب العام عبر «النداء» بضم أسمائهم إلى الكشف المحال إلى قاضي المعسرين.

وتجاوبًا مع ما نشرته «النداء» الأسبوع الماضي عن سجناء في مركزي صنعاء رفضت النيابات إطلاقهم رغم الضمانات، وآخرين رغم إعسارهم، تلقت الصحيفة توضيحًا مكتوبًا من النائب العام عن أسباب بقاء كل حالة منهم، وأكد أنه وجه بالإفراج عن محمد أحمد حيدر المشرقي، القابع منذ سنوات على ذمة مبلغ مالي كبير. وبالنسبة للسوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت، صادق علي ناصر الغزالي، أسامة أمين سمارة، أحمد قاسم سعد العبادي، بشير ياسين أحمد السقاف، وصالح حسين البيضاني، فجميعهم مازالت قضاياهم منظورة أمام محاكم الاستئناف «ويتعذر على النيابة الإفراج عنهم».

أما السجينان: سام علي عبدالله عرشة، وبسام أحمد عبده الحميدي، فالاثنان «أمرهما معروض على اللجنة العليا للسجون..»، مؤكدًا على أن أمر الأردني عيسى عبدالعزيز خواجة، وقديالي علي أصغر أبى (هندي)، وكذلك هاني موسى عواضة (مطلوب من الإنتربول) فأمرهم معروض على قاضي الإعسار للفصل في طلباتهم.

وأوضح في ما يتعلق بموضوع التاجر عبيد محمد باقيس، أنه «تم التوجيه بالإفراج عنه في القضايا الجنائية، غير أنه محبوس من قبل المحكمة التجارية»، أما عبدالكريم حميد علي الروسي وإبراهيم محمود نمر شرقاوي «فقد نصت الأحكام الصادرة ضدهما بعدم الإفراج عنهما إلّا بسداد الحق الخاص المحكوم به عليهما».

وأكد النائب العام للصحيفة (هاتفيًا)، مساء السبت الماضي، أنه وجه أيضًا بالإفراج عن نزيل السجن الحربي المساعد ناجي حسين السفياني، الذي نشرت الصحيفة قصته في عددها الفائت.

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧



• سام والخيواني في مكتب «النداء» قبل واقعة اختطاف الأخير.

سام في مكتب «النداء» متنهدًا:

هل كتب عليّ أن أتحمل وزر هذا الخطأ

تنهد الشاب المثقف الآتي من السجن حين وصل إلى مكتبنا ظهيرة الإثنين الماضي: «أُففف أربع سنوات و٣ أشهر راحت من عمري ولن أستطيع إعادتها».

وأضاف سام أبو أصبع، وهو المحتجز منذ سنتين وشهر على ذمة حكم ابتدائي صدر بحقه من محكمة جنوب غرب الأمانة قبل عام وفنّدته محكمة استئناف الأمانة قبل شهر، لكون القضية مدنية


6
المحمدي يبيح التمويل الخارجي.. ورؤوفة تصحح خطأ قانون الوحدة
سام في مكتب النداء شاهده
هل كتب عليّ أن أتحمل وزر هذا الخطأ
أسماء الموجه بالإفراج عنهم من سجن عدن

ولـيسـت جنائيـة: «أنا لا أدري لمـاذا أصرت النيابـة حينذاك على إحالـة قضيـة تجارية بحتة إلى محكمة غيـر مختصة! هل كُتب عليّ أن أتحمّل وزر هذا الخطأ».

الحكم الملغي هذا لم يقض بحبس سام كل هذه المدة داخل السـجن المركزي، إنما حكم باكتفاء المدة التي قضّاها سام في الاحتياطي (٩ أشهر).

ورغم حكم الاسـتئناف الذي ألغـى الابتدائي إلّا أن المحكـوم له (سـام) مـا كان له أن يغادر السـجن لولا جهد أخيه نصر والضمانة الحضورية التي قدمها، والتي بالكاد قبلت.

لقد خرج سام شديد الانهماك بقراءة الروايات والسـيَر. وسـمعته ظهر الإثنـين الفائت يقول: «هنـاك في السـجن مـا يصلح لكتابة عشـرات الروايات تراجيدية وهزلية».

الأسبوع الماضي، نشـرت «النداء» خبر الحكم الاستئنافي الـذي صدر لصالحـه وأبطل الابتدائي. وكانت الصحيفة سـتمثل للمرة الرابعة أمام نيابة الصحافة والمطبوعات بشأن ما نشرته عن مأساة سام لولا تدخل النائب العام.

يتحسـر سـام على سنوات عمره المهدورة داخل السـجن، وتلك التي قضّاها بين أروقة المحاكم منذ بداية النكبة، ومايزال ينتظر سنوات قادمات حتى يعود الملف ليحال على التجارية.

- «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧

أسماء الموجه بالإفراج عنهم من سجن عدن


6
المحمدي يبيح التمويل الخارجي.. وروؤفة تصحح خطأ قانون الوحدة
هل كتب عليَّ أن أتحمل وزر هذا الخطأ
أسماء الموجه بالإفراج عنهم من سجن عدن

١- يوسف قاسم محمد المقطري
٢- نعمان مقبل عبدالجليل
٣- باسم عبده سيف
٤- عبدالكريم شيخ محمود
٥- أمين علي عبدالله فارع
٦- ياسر ردمان سعيد محمد
٧- عبدالحكيم محمد أحمد الجنيد
٨- نايف صالح البكري
٩- عبدالرزاق علي قاسم مانع
١٠- ضياء سالم صالح علي
١١- عنتر عبدالله جبار الشغدري
١٢- محمد عبده نعمان الأصبحي
١٣- نبيل محمد عبده الشيباني
١٤- فهد صالح الحاج
١٥- محمد عبدالله أحمد المحضار
١٦- خليل إبراهيم شليلة
١٧- رحيم عبدالله السلامي
١٨- علي عبده أحمد المقطري
١٩- حسام عبده غالب



٢٠- مصطفى فيصل علي

٢١- حسن سعيد قاسم باعشن

٢٢- عبده محمد علي قاسم

٢٣- رمزي عبد ربه عيضة

٢٤- أحمد سالم العبّادي

٢٥- محمد إبراهيم فرج منقوش

٢٦- رفيق محمد عثمان

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧



تـــوضـــيـــح


6

الحمدي يبيح التمويل الخارجي.. وزوفة تصحح خطأ قانون الوحدة

هل كتب علي أن أتحمل وزر هذا الخطأ

أسماء الوجه بالإفراج عنهم من سجن عدن

الأخ/ رئيس صحيفة «النداء» المحترم

بعد التحية،،،

طالعتنـــا صحيفتكـــم في العدد رقـــم (١١٦) الصادر يوم الأربعاء ٩ شـــعبان١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٨/٢٢م الصحفة التاســـعة بعنوان «النيابة ترفض إطلاق ١٠ ســـجناء وفروا الضمانات و٨ ثبت إعســـارهم»... الخ.

ويسرنا متابعتكم لقضايا السجناء ونوضح لكم في ما يلي أسباب عدم الإفراج:

■ **أولًا:** ننوه لكم هنا أن البعض منهم لم تتمكن النيابة من الإفراج عنهم بســـبب أن قضاياهم منظورة أمام محاكم الاستئناف ويتعذر على النيابة الإفراج عنهم وهم:

١- عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت

٢- صادق علي ناصر الغزالي

٣- أسامة أمين سمارة

٤- أحمد قاسم سعد العبادي

٥- بشير ياسين أحمد السقاف

٦- صالح حسين البيضاني

■ **ثانيًا:** السجينان: ١ - سام علي عبدالله عرشة

٢ - بسام أحمد عبده الحميدي

أمرهما معروض على اللجنة العليا للسجون لاعتماد الديات والاروش المحكوم بها عليهما.

■ **ثالثًا:** أما السجناء: ١- عيسى عبدالعزيز قاسم خواجة

٢- قديالي علي أصفر أبي

٣- هاني موسى عواضة (مطلوب من الإنتربول)

فأمرهم معروض على قاضي الإعسار للفصل في طلبات الإعسار المقدمة من قبلهم.

■ **رابعًا:** أما السجينان: ١- عبدالكريم حميد علي الروسي

٢- إبراهيم محمود نمر شرقاوي

فقد نصت الأحكام الصادرة ضدهما بعدم الإفراج عنهما إلا بسداد الحق الخاص المحكوم به عليهما.

■ **خامسًا:** ١- السجين عبيد محمد باقيس تم التوجيه بالإفراج عنه في القضايا الجنائية غير أنه محبوس من قبل المحكمة التجارية في قضية تجارية.

٢- السجين محمد أحمد حيدر المشرقي تم التوجيه بالإفراج عنه.

هذا وتقبلوا تحياتنا،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي

النائب العام

● **«النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧**



• توفيق العزكي



• والده عبدالعزيز

يمني نجا من الموت بأعجوبة ليدخل السجن بتهمة اللامبالاة وأشياء أخرى، ومع ذلك فالكوابيس لا تكف عن مطاردته

محبوس بجوار الكعبة

■ علي الضبيبي

يحاول الشاب اليمني توفيق العزكي الانفكاك من قبضة سجن مكة المكرمة، ولكن دون فائدة. منذ سنتين ونصف وهو غائص في أعماق سجنه، يناشد سفارة اليمن في الرياض وقنصليتها في


قضايا 9

محبوس بجوار الكعبة

3 ملايين في ذمة وليد

حافظ فهمه بسلك حديدي

جدة. أما أسرته اليمنية في صنعاء، فليس بمقدورها فعل شيء من شأنه تقديم أي عونٍ له. فقط تتذكره وتتنهد.

وطبقًا لعائلته؛ فإن توفيق أُدخل السجن في غرامة مالية تكبّدها لتاجر عسل سعودي كان يعمل لديه، وقبل سنتين ونصف كاد توفيق أن يخسر حياته كلها في حادث سير. لقد انقلبت شاحنة التوزيع التي كان يقودها وهي محملة بالعسل على خط مكة- المدينة، أودى بالسيارة وما فيها، وكتب له النجاة بمساعدة القدر، لكن هذا الحظ السعيد كان فادح الثمن: منذ عامين ونصف وهو في السجن.

حينها واجهه التاجر (الكفيل) بتهمة الإهمال والسرعة واللاّمبالاة، وأشياء أخرى كانت قاسية ولاتزال كالوخز في صدر توفيق. كان مصدومًا منها للغاية، شعر إزاءها بالخدش والضيق. وكأي يمني لا بد أن توفيق رفع صوته؛ لا سيما وهو يحاول صد التهم. لكن سرعان ما تحولت دفاعاته إلى شجار وصل حد رفع الأيدي، وحين وصلت القضية إلى محكمة إصلاحية مكة المكرمة، حُكم بتسديد ٢٠٠ ألف ريال سعودي للتاجر وبالحبس ٦ أشهر، حد قول عائلته، وكان يواجه جلسات المحاكمة دون محامٍ.

وطبقًا لمصادر أسرية فإن توفيقً الذي تعدى فترة العقوبة بعامين، تقدم بدعوى إعسار إلى الحكومة السعودية في رمضان الفائت، وبعد أن تأكد لها ذلك دفعت عنه المبلغ كاملًا. لكن الرجل لايزال مسجونًا، والكوابيس لا تكف عن ملاحقته كلما تذكر أهوال الحادث.

في ١ يناير الماضي وجهت المحكمة بالإفراج عنه بعد انتهاء المدة، وانقضاء الدين المحكوم به. ويفيد أقرباء السجين أن ملفه رُحّل كاملًا إلى هيئة التمييز القضائي على أساس إجراءات الإفراج عنه «وإلى الحين لم يطلق توفيق».

تلقينا نحن في «النداء» رسالة منه يشكو فيها الحال الذي وصل إليه، وتخمة اللاّمبالاة عند سفارتنا في الرياض، التي راسلها غير مرة ولم تستجيب لندائه. إنها تتجاهل مواطنيها بصورة مخجلة. ويستطرد، توفيق العزكي، وهو من مواطني مديرية «الرجم» محافظة المحويت، في شكواه بحرقة وألم شديدين جراء ذلك: «لا نريد من السفارة القيام بعملية حربية كما فعلت بريطانيا مع إيران، كل ما نطلبه أن يرسلوا إلينا مندوب يسمع شكوانا ويخاطب الجهة المختصة في المملكة».

وإلى جوار توفيق ٦ سجناء يمنيين يقبعون على ذمم حقوق خاصة، بينهم ناصر يحيى اسماعيل الريمي، الذي يمضي سنتين بدون محاكمة- كما تقول الرسالة.

هكذا تتعامل سفاراتنا في الخارج مع رعاياها. ومثلها القنصليات. فلطالما ناشد توفيق القنصلية اليمنية في جدة، فوجد الحال مثل بعضه. كيف يمكن إصلاح نظام الرعاية في سفاراتنا؟! هذا المواطن يعمل في السعودية بطريقة شرعية. إنه حاصل على «فيزا» قبل أربع سنوات ويعمل بكفالة عمر السفياني (تاجر العسل نفسه).

على السفارة والقنصلية ألا تتحرج من زيارته، أو من طرح شكواه على المعنيين في المملكة. فالرجل يحمل الهوية اليمنية والجواز، وكان يعمل بطريقة مشروعة.

وكانت أسرة توفيق في اليمن حاولت التواصل مع السفير السعودي، عبر البريد الالكتروني، وعرضت عليه حالة العائل الوحيد لها، فوعدها خيرًا، وأبدى استعداده للتواصل مع المعنيّين بشأنه، بخلاف سفيرنا في الرياض الذي رد على رسالتهم بامتنان: شكرًا لتواصلكم مع السفارة.قبل ١٢ سنة كان توفيق طالبًا في الثانوية العامة، ولكن لضعف الحال وتردي وضع الأسرة معيشيًا وماديًا اضطره لمغادرة المحويت باتجاه حرض وتهرّب إلى السعودية بحثًا عن عمل. وحين تدرب على العمل في مزرعة النحل التابعة للسفياني في مكة، واطمأن إليه التاجر، أرسله إلى اليمن ليعاود الدخول بصورة صحيحة. لكن ماهي إلّا سنتان وآل به المقام إلى السجن في قضية قضاء وقدر.

بالطبع؛ لقد تزوج توفيق إندونيسيتين ورزق من إحداهما ٣ أبناء، هي الآن تعيش مع أقارب لها في الرياض، فيما الأخرى رُحلّت إلى جاكرتا قبل مدة- حد مصادر قريبة منه.

لا يتلقى سجين البلد الحرام أخبارًا عن زوجته وأطفاله، إلّا ما يأتي من اليمن إذا ما تمكن من مهاتفتهم في لحظة حظ سانحة- ناهيك أنه يصاب بالحزن العميق وهو يرى جموع الزّوار تقصد أقاربهم إلى السجن، فيما هو محروم من زائريه البتة.

في رمضان الفائت؛ كان توفيق يشعر بسعادة غامرة. فقد تفاجأ بمقدم أبويه إلى السجن زائرين له، وللبيت الحرام (معتمرين) رغمًا عن الظروف الصعبة التي تحاصرهما منذ دخل السجن.

كانا يصليان عند الكعبة ويتضرعان إلى الله أن يأذن بإطلاق سراح ولديهما. وفي تلك الليالي المؤنسات حصل توفيق على مساعدة من حكومة المملكة. لقد دفعت عنه المبلغ كاملًا. وتملكه، كما زائريه الكريمين، شعور بقرب الفرج.

عادت الأم من الحرم مطمئنة تسابق الأب بخبر البشرى. فقد كانا يتوقعان اللحاق بهما في الأسبوع التالي، وظلا منتظرين بجوار سماعة الهاتف حتى ترن بصوت توفيق؟ لكن الصبر طال أمده والأسبوع إلى الآن صار سنة.

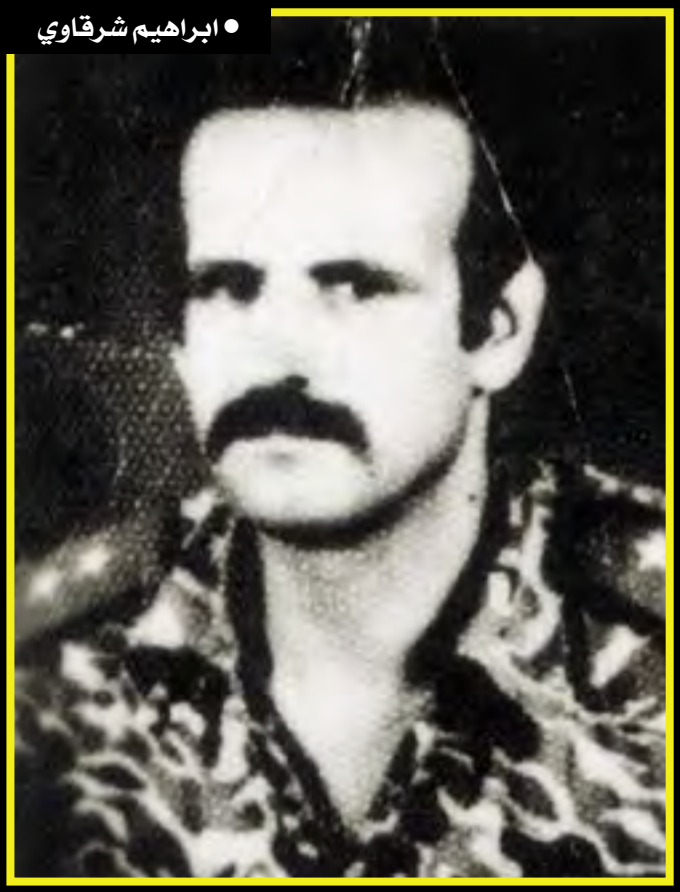
أسرة العزكي تناشد وزارة المغتربين والخارجية مساعدتها في الخروج من هذه النكبة التي حلت

بتوفيـق وضعضعـت أجواء الأسـرة الهادئة. وتمنت علـى النائب العام الذي تشـعر إزاءه الكثير من الأسـر بالامتنان بإطلاق المئات من السـجناء، أن يتفضل بالتخاطب مع الجهات القضائية في المملكة لإطلاق سراح إبنها الشاب، لا سيما وليس ما يفيد أو يبرر بقائه.

وإذ تقـدر هـذه العائلة المشـاعر الطيبة التي أبداها السـفير السـعودي في اليمـن، لترجوا منه أن يتدخل، ولو بصورة خاصة، لدى سلطات بلاده.

● «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧

• ابراهيم شرقاوي



فلسطيني يُبحر في عامه الثامن سجينًا في مواجهة غريمين: الأول غادر اليمن إلى القاهرة جوًا والثاني اختفى منذ مدة

خاط فمه بسلك حديدي


قضايا 9

محبوس بجوار الكعبة

3 ملايين في ذمة وليد

خاطفه يسلك حديدي

في ليلة شديدة الضيق، قبل أسبوعين، وقف نزلاء السجن المركزي بصنعاء على الفلسطيني ابراهيم شرقاوي، وهو يواصل عملية تخييط فمه بالسلك المعدني الذي تعلّق به الأكوات.

كانت الدماء تصب من شفايفه. وكان يزحر بصوت خافت ويحشو السلك، المدبب طرفه، في الشفاه بخشونة. إلى هذا الحد بلغت معاناة هذا السجين الموشك على السبعين. إنه أصلع ومناصف الأضراس وفدائي فلسطيني قديم وأحد مرافقي الزعيم الراحل ياسر عرفات.

عندما التقيته مطلع أغسطس الفائت في السجن، كان يتصبب عرقًا وصلعته تند، وهو يقص فصول مأساته.

يحمل إبراهيم حكمًا قضائيًا من قاضي المعسرين في تاريخ ٣ يوليو الماضي، يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أنه معدم وقد فقد غرماءه. وبخلاف زملائه المعسرين في السجن لا عائد من هذا الحكم، إنه أشبه ما يكون بوثيقة فخرية.

يخرج العشرات من سجناء الحقوق الخاصة إلّا شرقاوي، ومثله صاحب الجنسية الاسبانية، عبدالكرم الروسي، لأنهما محكومان بشرط واحد: البقاء في السجن حتى سداد المبالغ المحكومين بها. وقد أكد ذلك النائب العام في رده إلى الصحيفة العدد الماضي.

بالنسبة لشرقاوي؛ فلا غرماء ظاهرين يسألونه هذا الحق المحكوم به، فلطالما حاول القاضي المعمري (قاضي المعسرين)، أن يأتي بغرماء الرجل المسن.

كان يرسل لطلبهما فعجز عن ذلك على امتداد جلسات الإعسار (منذ مطلع أبريل هذا العام وحتى تاريخ النطق بالحكم في ٣ يوليو).

قبل سبع سنوات انبرى لشرقاوي، وهو الضباط في معسكر صبرا الفلسطيني، رجلان أحدهما يمني والآخر مصري، وجرجراه إلى المحكمة بدعوى مبلغ مالي لا يتجاوز المليون ريال يمني، وفي زيارتي الأخيرة إليه في السجن كان ينفي بشدة صحة ما اتهم به: «هذا كلام كذب أنا والله مو نشّال». وأوضح الرجل عن شيء، حملني مسؤولية عدم البوح به: «لقد فبركت ضدي

هذه القضية لسبب آخر».

يتأكد صدق ما يقطع بصحته شرقاوي من حكم الإعسار الحائز عليه. فقد أفاد قسم جمال جميل بأن المحكوم له اليمني محمد يحيى الكبسي قد اختفى، أما محمد عبدالرحمن عمار (المصري) فقد غادر اليمن إلى مصر.

لا أخبار جيّدة ترد إلى السجن المركزي بصنعاء، فشرقاوي أُبلغ قبل ثلاثة أسابيع، بأن الحاجة والبؤس تطحن أسرته. وأن أطفاله الأربعة يسترزقون بيتمهم. إنهم يمدون أيديهم للمحسنين، فضلًا عن أن زوجته (يمنية) تعمل في بيوت الناس.

الشرط الذي ورد في حكم محكمة غرب الأمانة قبل سنوات بأن لا يفرج عن شرقاوي إلّا بعد ان يسدد مبلغ الدين، والذي تتعامل بموجبه النيابة العامة غير قانوني. هذا الشرط من الناحيتين القانونية والانسانية لا يجوز للنيابة العامة، الاعتداد به، فقد أكد المحامي نبيل المحمدي عضو هيئة الدفاع عن المعسرين، في تصريح لـ«النداء» ونشر في أكتوبر الماضي، بأن في حال وجود حكم قضائي متضمن هذا الشرط، فإن «القاضي يساءل عن خطأ جسيم قادح في أهليته لولاية القضاء (...) ومع ذلك لا يجوز للنيابة العامة الاعتداد بما يقرره الحكم القضائي».

• «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧



• وليد المحرمي

لا يملك المال للوفاء بها ولا القدرة على نسيان ذلك الحدث الأليم والمفجع الذي هزّ بنيان شبابه

٣ ملايين في ذمة وليد

كلما تذكر وليد قاسم عمر المحرمي ظهيرة يوم الأحد الأخير من يونيو،٢٠٠٤ يندم كثيرًا، ويتجشأ نهدة عميقه ولا يستطيع بعدها حبس دموعه.

إنه يوم مشؤوم اشتبك فيه صديقان وأودت قارورة بيبسي بحياة أحدهما. كان وليد يثور غضبًا حين رماها باتجاه بشير الكان لحظتها يزمجر غضبًا هو الآخر، وكلاهما كانا يحاولان معاودة الاشتباك، بيد أن الموت كان إلى الأخير أسرع.

لقد سقط على الأرض فور ارتطام القارورة برأسه. وأسرع الحاضرون في اسعافه إلى المستشفى،

لكن محاولات الأطباء فشلت. فقد أُخضع للعناية المركزة في أحد المستشفيات الأهلية ورحل عن دنيانا بعد ٩ أيام.

الحادث بالنسبة لوليد شديد الصدمة. وكان يفتح ويطبق جفنيه عينيه بشدة ويداه تخبط فوق رأسه وصدره وركبتيه؛ لا يكاد يصدّق.

إنها لحظة ندم أبدي غير متوقعة. اعترف وليد (١٩ عامًا) دون مواربة، وأُحضر لما يربو على العشر جلسات من السجن إلى قاعة محكمة جنوب شرق الأمانة.

وعلى امتداد عامي الذهاب والإياب من وإلى المحكمة؛ تنازل أولياء الدم، قبيل منطوق الحكم، عن القصاص بوليد شريطة أن يدفع مبلغ ٣ ملايين ريال مقابل دية. وعلى ذلك صدر الحكم، وقضى منطوقه بسجن وليد سنتين ونصف لحصول التنازل، وإلزامه بدفع المبلغ المتصالح عليه (٣ ملايين ريال). كان ذلك في ١٥ مايو ٢٠٠٦، وكان القاضي عبدالله مطهر الديلمي، رئيس الجلسة.

حتى تاريخ صدور الحكم؛ كان وليد قد قضّى سنتين و٩ أيام في سجني الاحتياطي والمركزي، وحتى اليوم بلغت ٣ سنوات و٥ أشهر + ٥ ليال. هو باقٍ في السجن المركزي بصنعاء فقط على ذمة المبلغ. وأولياء الدم، ورثة المرحوم، لا ينتظرون سوى ذلك.

الجميع من العُدين محافظة إب. ووفقًا لأحد أقارب الشاب المحبوس، فإن الوضع المادي لعائلته بالغ السوء، ولو كان بمقدورها الدفع لما ظل ولدها يراوح مكانه في السجن، علاوة على مدة العقوبة التي حددتها المحكمة؛ خاصة وهو يبحر في عامه الرابع.

ويحمل الشاب السجين حكمًا قضائيًا من المحكمة ذاتها، يقضي بإعساره وفقره، ويقطع بعدمية امتلاكه لأموال أو عقارات تمكنه من الدفع لورثة بشير أحمد شاجع. وأوصى حكم الإعسار هذا؛ الذي صدر بعد ٩ أيام من الحكم الابتدائي من محكمة جنوب شرق أمانة العاصمة، بعرض هذا الموضوع على رئاسة الجمهورية.

الأسبوع قبل الفائت؛ تسلمت صحيفة «النداء» ملفًا متكاملًا يحتوي على كل متعلقات هذه القضية، ومرسلًا من لدُن أسرة وليد. والمطلوب عرض الموضوع على الدكتور عبدالله العلفي النائب العام،

وترجيّاتها إليه أن يُلحق اسم ولدها السجين في كشف المستحقين لمساعدة الرئيس، أو فاعلي الخير من رجال الأعمال، خاصةً مع قدوم شهر رمضان.

مـن جانبـه، أبدى النائب العام موافقتـه التامة للنظر في الموضوع، والتأكد من سـلامة الإجراءات حتى يتسـنى له التوجيه على ضوء ما تبين. وقبل ثلاثة أيام أكد رئيس شـعبة السـجون في النيابة العامة، أن اسم وليد قد رُفع ضمن كشوفات المعسرين إلى اللجنة العليا للسجون.

والصحيفة إذ تثمن التجاوب الايجابي معها من مسؤولي النيابة العامة، لتؤكد أن نشرها لموضوع هـذه القضيـة ليس إلّا من قبيل التذكير للنائب العـام والتأكيد عليه، خاصة وأنه قد وعد بذلك وعائلة المحبوس لا تكف عن توسلاتها شديدة الإلحاح كل يوم.

● «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧

الجنيد تاركًا وراءه المنصورة وسجنها



● الجنيد

غادر عبدالحكيم محمد أحمد الجنيد، سجن المنصورة في عدن، الواحدة والنصف ظهر الأربعاء الفائت، بعد مضي ٥ أعوام يربض في أحشائه.

بدا عبدالحكيم منهكًا للغاية، وهو يتصل بالصحيفة، لحظة خروجه، وإلى جواره سجين آخر اسمه عنتر، الذي أنهى هو الآخر فترة العقوبة في الحق العام، وكسب دعوى الإعسار التي تقدم بها الشهر الماضي.

وكانت «النداء» نشرت ملخصًا لموضوع الجنيد في صفحتها الأخيرة أواخر يوليو المنصرم، ومناشدته للنائب العام إطلاق سراحه. ودخل السجن، وهو من تعز، إثر نكبة تجارية حلّت بمكتبه السياحي الكان في مدينة تعز وفرعه في المعلا.

وكان النائب العام، وجه مطلع الأسبوع الماضي، نيابات عدن بالإفراج عن ٢٦ معسرًا كان عبدالحكيم اولهم.

● «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧



٤٢٨ سجينًا يغادرون ١٢ إصلاحية في غضون أسبوعين

النائب العام يوجه بالإفراج عن ٥٠ معسرًا في مركزي إب


السعيدة
النائب العام يوجه بالإفراج عن 50 معسرا في مركزي إب
428 سجينا يغادرون 12 اصلاحية في غضون اسبوعين
الضالع تطلي بعد الاثنين الدامي
لجنة التحقيق بدأت اجتماعاتها امس
كيس الدقيق بـ7000 ريال
حالة زيناك

■ علي الضبيبي

تتواصل إجراءات إخلاء السجون المركزية من نزلائها المعسرين في عموم محافظات الجمهورية.

وأفاد الصحيفة، ليل أمس الدكتور عبدالله العلفي النائب العام، بأنه وجّه بالإفراج عن



● العلفي

٥٠ سجينًا معسرًا في مركزي محافظة إب، ممن قضت المحاكم بإعسارهم.

وأضاف، أن المحكمة الابتدائية في المحافظة أصدرت ٦٧ حكمًا تبين منها إعسار ٥٠، فيما ١٧ لم يثبت ذلك لديها.

وعلمت «النداء» من مصادر حسنة الاطلاع في النيابة العامة، أن ١٥ من معسري سجن الأمانة، سيطلقون في غضون أيام، بعد أن رُفعت أحكام إعسارهم من القاضي المكلف إلى النائب العام.

مطلع الأسبوع؛ شهد السجن المركزي في أمانة العاصمة أكبر عملية إفراج جماعية في تاريخه، حيث أطلق سراح ١١٩ سجينًا، ممن قضّوا ثلاثة أرباع المدة المحكومين بها في الحق العام. وقال العقيد مطهر علي ناجي مدير عام السجن المركزي بصنعاء، إن من بين هؤلاء: «عددًا من المرضى الذين أطلقوا تقديرًا لظروفهم الصحية وتحت ما يسمى بالإفراج الشرطي».

إلى إب، وأمانة العاصمة وصنعاء، ١٠ محافظات أخرى تلقت أوامر بالإفراج عن ٢٥٩ من نزلائها، الذين أمضوا ثلاثة أرباع المدة، ليكون إجمالي عدد المفرج عنهم، خلال الأسبوعين (الحالي والفائت)، قد ارتفع إلى ٤٢٨ سجينًا غادر السجن أو جاهزًا للإطلاق).

وتتوزع أوامر الإفراج عن السجناء في مختلف المحافظات، حسب إفادة رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، على النحو التالي: عدن ٦٨ حالة، الحديدة ٦٤، المكلا ٣٣، تعز٢٤، إب ٥٠، أمانة العاصمة ومعها محافظة صنعاء ١١٩، شبوة ١٤، الضالع ٢٦، عمران ١٠، لحج ٥، ذمار ٢، والمحويت واحدًا فقط.

وبالنسبة لبقية المحافظات التي لم يشملها التصريح، قال مهدي علي، إن النيابة العامة «فقط بانتظار التقارير الميدانية وما ترفعه اليها اللجنة المكلفة».

وينتظر مئات السجناء الغارمين ومن ذوي الدّيات والأروش التفاتة كريمة من رئيس الجمهورية لدفع ما عجزوا عن الوفاء به وما عليهم من غرامات، وذلك بموجب كشف تعكف على تجهيزه اللجنة العليا للسجون، والذي من المقرر رفعه إلى الرئيس خلال النصف الأول من شهر رمضان الذي سيبدأ غدًا الخميس.

وثمنّت سميرة داود، منسقة ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء، الجهود المبذولة من النائب

العام ورئيس شعبة السجون في مكتبه «بشأن تفعيل الاتفاق بين النيابة العامة وهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين..»، مؤكدةً في بيان صادر عن الملتقى، نهاية الأسبوع الماضي، على ضرورة التسريع في إنجاز الأعداد المتراكمة، من دعاوى السجناء لدى قضاة الإعسار المكلفين ومساعديهم، «خاصة وأن آلية تنفيذ الاتفاق (قرار مجلس القضاء الأعلى) حُصرت في إطار القاضي المكلف، ولم تتوسع إلى قضاة التنفيذ المدني في المحاكم المختصة..».

ونبّه بيان الملتقى إلى أنه لم يطلق من موكلي هيئة الدفاع الـ٢٥٧، سوى ٦٥ شخصًا منهم ٤٣ بموجب أحكام الإعسار، و١٢ حالة تبنى مديونياتهم التاجر الجابري، فيما ١٩ آخرون أفرج عنهم بمعالجات وتسويات خاصة. وقال البيان إن جميع موكلي الهيئة «تجاوزوا مدد عقوباتهم بسنوات، وأن ما يزيد عن ١٩٣ حالة من محتجزي الحقوق الخاصة في أمانة العاصمة، محكومون بمديونيات متفاوتة وإعادات، فيما أسرهم تتجرع ويلات المعاناة وشظف المعيشة جرّاء فقدانهم».

وإذ أشار البيان إلى معاناة السجناء (غير اليمنيين)، الذين طُلب منهم ضمانات حضورية للإفراج عنهم، ويتعذر عليهم توفيرها، لفت إلى أن هناك ٣٧٠ سجينًا (يمنيين) محكومين بإعادات عينّية. مطالبًا السلطات القضائية بإحالتهم إلى المحاكم المختصة «لتثمين ما عليهم بعد قضاء سنوات طويلة وهم رهن الحبس».

البيان دعا أيضًا إلى ضرورة تدخل النائب العام ومعه اللجنة العليا للسجون لدى رئيس المحكمة التجارية القاضي «فهيم» بشأن سجناء التجارية «المحتجزين بأمره وعلى ذمته وليسوا رهن التنفيذ»، وأوضح أن عددهم ١٣ فردًا «ومضت عليهم سنوات دون عقوبات».

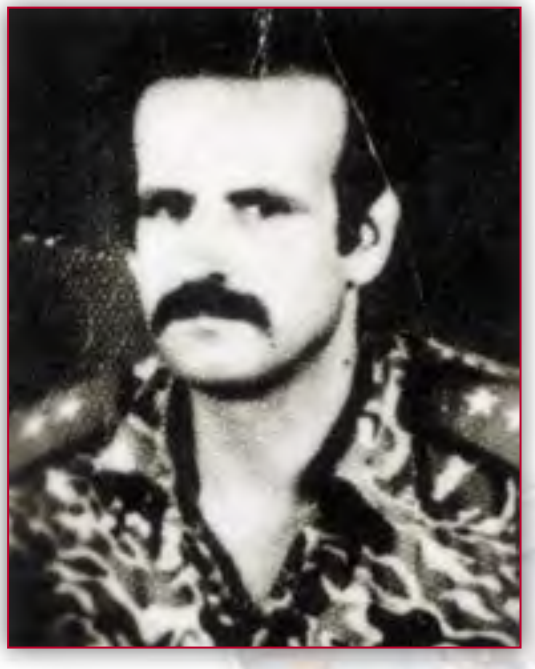
وشدّد الملتقى على ضرورة إطلاق سراح ٤٧ سجين حق خاص، ممن لاتزال قضاياهم رهن الاستئناف، خاصةً وقد أنهوا فترات العقوبة وتجاوزوها «وكون قرار مجلس القضاء لم يستثنِ أحدًا، وفقًا للقانون...».

وطبقًا لمصدر في ذات السجن (المركزي-صنعاء) فإن إدارته رفعت كشفًا بأسماء عدد من الأحداث (الصغار) المعسرين إلى جمعية الصالح الخيرية بُغية دفع المبالغ التي عجزوا عن الوفاء بها. وأكد المصدر أن ذلك كان بناءً على طلب منها.

المصدر المذكور أبدىَ تحفظه على عدد معسري قسم الأحداث ونزلائه، لكنه أقر بضآلة وتفاوت المبالغ والمديونيات المحبوسين بسببها: «بعضها ٥٠ ألفًا، وبعضها أقل وبعضها أكثر..».

● «النداء»، العدد ١١٩، الأربعاء ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧

.. وأطلق شرقاوي الذي خاط فمه



● الشرقاوي

أفرج، مطلع هذا الاسبوع، عن السجين الفلسطيني إبراهيم محمود شرقاوي، الذي خاط فمه بسلك حديدي ونشرت «النداء» قصته الأسبوع الماضي.

وعلمت الصحيفة أن النائب العام وجّه بالإفراج عنه، وعن أحد السجناء العراقيين الذي أصيب بجلطة.

وكان شرقاوي خاط فمه، قبل أسبوعين، بسلك الحديد المعدني الذي تعلق به الأثواب، احتجاجًا على عدم الإفراج عنه بعد صدور حكم إعسار يؤكد عجزه عن سداد المبلغ المدين به، والذي لا يتجاوز مليون ريال يمني.

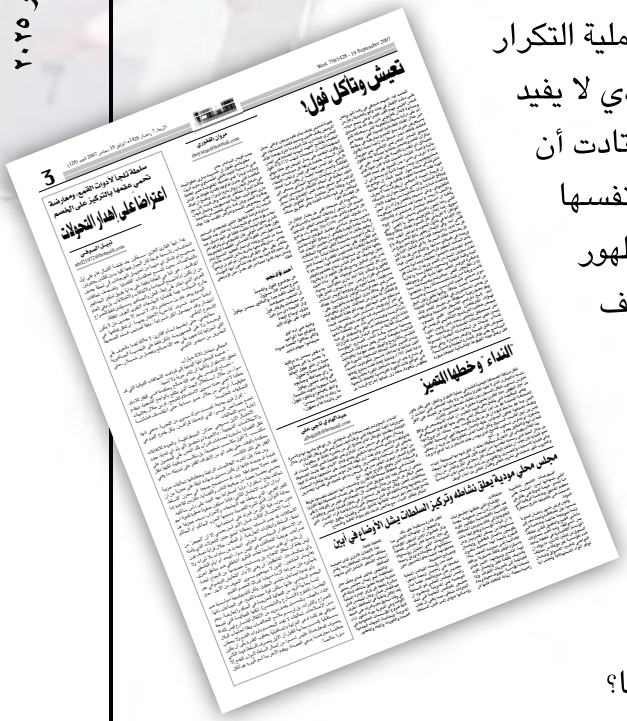
وأمضى إبراهيم، وهو فلسطيني من حيفا وضابط برتبة نقيب في معسكر صبرا للفلسطينيين، سبع سنوات في السجن المركزي بصنعاء على ذمة حكم قضائي، قال النائب العام في عدد سابق إنه (أي الحكم) اشترط للإفراج عنه تسديد ما عليه.

ونشرت «النداء» قصته لمرتين، كما زارته إلى السجن وتواصلت مع أسرته التي تسكن في بيت بالإيجار في مدينة حدة بصنعاء.

● «النداء»، العدد ١١٩، الأربعاء ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧

"النـــداء" وخطها المتميز

عبدالهادي ناجي علي


نعيش وتأكل فول!
"النداء" وخطها المتميز
مجلس محلي مديرية يعلق نشاطه وتركيز السلطات بشأن الأوضاع في أبين
اعتراضاً على إصدار التحويلات

تظل مشكلة الصحافة اليمنية قائمة في عملية التكرار والنقل، التي تكاد تكون أشبه بالاجترار الذي لا يفيد القارئ بالجديد، ولا يفيد الصحف التي اعتادت أن تمارس أسلوب النقل (السهل) دون تكليف نفسها البحث عن الجديد على الأقل من أجل الظهور أمام القارئ بصورة مغايرة عن الصحف الأخرى.

وفي الحقيقة التي يتفق معي فيها الكثير، أن غياب التخصص في واقع الصحافة اليمنية هو من أبرز المشاكل التي يعاني منها الواقع الصحفي في اليمن. وما هو ملاحظ اليوم أن كل من كثرت فلوسه "حنب" بحاله: أين يروح بها؟ وكيف يصرفها؟ فيكون الجواب: عليك بإصدار صحيفة فهي الوسيلة الأفضل، ليس من أجل الكسب السريع، ولكن أيضا الباب المفتوح لكل من يريد أن يحظى بشهرة، أو يمارس أسلوب الشيخ الذي يهدد رعيته باستمرار إما الدفع له وإما العذاب لهم والتنكيل بهم و... و... الخ.

هذا الكلام يقودني إلى الاعتراف بحقيقة أعتقد أن الكل شهد بها لصحيفة "النداء"

من خلال الخط الذي رسمته لنفسها من اليوم الأول للصدور، حيث أنها اتجهت نحو قضايا كان يجب أن تلتفت إليها صحف أكثر سعة في المال والكادر، من زمان، وهي قضايا السجناء والمعسرين والمفقودين من زمان جراء الصراعات السياسية والحروب التي تسببت في تشريد الكثير وفقدان الكثير من أبناء الوطن.

"النداء" اليوم لم تعد بحاجة إلى شهادتي، لأن الواقع يشهد لها ولأسرة تحريرها أنها الصحيفة التي عرفت كيف تصل إلى قلب وعقل القارئ من خلال الاهتمام بقضايا المواطن الذي يحتاج إلى من ينصره (ظالمًا أو مظلومًا).

وخلال مكوثي في سجن عدن المركزي في القضية التي كانت "النداء" قد تناولتها، والتي تسبب بها شقيقي بيني وبين "الأيام"، فقد كانت الصحيفة تصلني إلى السجن. وكم كنت أرى لهفة السجناء على متابعتها، وذلك لما فيها من أخبار عن السجناء والمعسرين. وفعلًا كان موعد صدورها ينتظره السجناء بفارغ الصبر، ليعرف الكثير ممن في السجن ما هو الجديد في قضايا المعسرين والسجناء الذين يتوقع الإفراج عنهم... الخ.

فكانت في الحقيقة محط ثقة القارئ. والسبب أنها اختطت لنفسها طريقا نتمنى أن تستمر فيه؛ لأنه الطريق الذي سيعمل على إكساب الصحيفة ثقة القارئ بغض النظر عن الربح من خلال المبيعات، لأن المبيعات في كثير من الأوقات لا تفي بمتطلبات العمل، ولكن مع ذلك فإن استمرار في تناول قضايا الناس والاقتراب من همومهم ومشاكلهم هو الذي سيعمل على زيادة قاعدة قراء "النداء" التي تتسع يومًا بعد آخر بسبب التفاتها لمشاكل الناس وقضايا حقوق الإنسان.

الشكر لطاقم "النداء"، مع خالص الدعاء لكم بدوام التقدم والنجاح.

● «النداء»، العدد ١٢٠، الأربعاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧







● الأكوع

«ممثل شباب اليمن» و«صانع النصر والسلام» كوجهين لنكبة واحدة..

مصلوب بين ميداليتين

■ محمد العلائي

تتكون نكبة هذا الشاب من جزأين: دارت أحداث الأول في ٩٧، والثاني في ٢٠٠٧. المؤكد أن الجزء الأول رتب، بطريقة ما، للجزء الثاني. لكن المفارقة هي أن كلا الجزأين وجهان لميدالية واحدة.


11
مصلوب بين ميداليتين
رسالة الى وطني وأمي الغالية: اليمن.

ولئن بدا في الصورة مشرقًا وأنيقًا، فهو يعتقد، في قرارة نفسه، أن مصيره انتهى به إلى ذاك «الجريح الذي يقطر قلبه دمًا»، «القابع في غياهب السجن المركزي»، بحسب توصيفين وردا في رسالة سنشير إليها تاليًا.

كان في الـ١٨، عندما بدأ عبدالرحمن يمارس وجوده في الحياة بشراهة.

وعلاوة على كونه تاجرًا يافعًا، كان عنصرًا متوثبًا في فرع المؤتمر الشعبي العام، الدائرة ١١.

في ١٩٩٧جرت انتخابات نيابية عاصفة. وبالطبع، لم يكن ترشح أحمد علي عبدالله صالح في الدائرة ١١ أمرًا عاديًا بالنسبة لأعضاء المؤتمر. لقد كان بمثابة المحفز الخارق، وباعث الحماس الذي لا يضاهَى.

وإذ نال عبدالرحمن محمد عبدالوهاب الأكوع ٣٠ عامًا قسطًا وافرًا من ذاك الحماس (القاتل)، فقد ناء بثقل فكرة دعائية جذابة، لكنها لا تنفك تبدد ربيع عمره، رويدًا، رويدًا، (عمره آنذاك ٢٠ عامًا تقريبًا).

في حمأة الضجيج الانتخابي، لم يشأ عبدالرحمن أن يؤدي دور المتفرج السلبي. فهو ابتدر طرح فكرة غير معهودة: سك ميداليات نحاسية فاخرة تحمل في أحد وجهيها صورة «الأستاذ أحمد علي عبدالله صالح»، وعلى الوجه الآخر الرمز الانتخابي للمؤتمر.

كانت الفكرة مغوية تمامًا. فلم تكتف قيادة الفرع، بإبداء الاستحسان، بل أكثر من ذلك: شجعته للشروع في بلورة الفكرة إلى حيز الوجود.

لا يفتقر عبدالرحمن إلى روح المغامرة الجامحة. فوق ذلك، هو يتمتع بقدر كافٍ من العواطف النقية. ومهما يكن، على المرء أن يحترس أكثر، لا سيما عندما يتصل الامر بنجل الرئيس. وأن تكون مؤتمريًا، وحده لا يكفي، كي تنجو من مزالق مقاربة «بيت الحكم».

حسبما أفاد شقيق عبدالرحمن فإن مكتب «الأستاذ أحمد علي» كان على إحاطة كاملة بالفكرة. ذلك أن الآلة الانتخابية للأستاذ لم تغفل موافاة مكتبه بأي جديد.

درجت العادة أنه عندما يعطى المرء إذنًا من نجل الرئيس، لإنجاز عمل دعائي ضخم، فإنه لن يساوره أدنى شك في أن ما سينفقه لن يذهب سدى، هذا إن لم يدر عليه أموالًا طائلة.

هكذا كان يفكر الفتى المتطلع. وعلى أية حال ليس في الأمر مروءة، قدر ما أنه تصرف تنقصه الكياسة، كما يبدو.

حينما أعطي الضوء الأخضر، بدأ عبدالرحمن لتوه في تنفيذ العمل، بيد أنه جازف بتحمل كافة الأعباء المالية. لكأنه رحّل المطالبة بالتكاليف ريثما يكمل الإنجاز.

عامئذٍ اجتاز أحمد علي الانتخابات بنجاح فائق، في الوقت الذي كان فيه عبدالرحمن يبذل ما بمقدوره لصك تلك العملة الدعائية الفريدة (سيكون مفعولها سارٍ حتى عقب الانتخابات). طبقًا لتأريخ الوثائق التي حصلت عليها «النداء»، فقد استغرق تنفيذ الميداليات النحاسية بضعة أشهر.

يقول شقيقه علي الأكوع: كان عبدالرحمن يستورد من الهند ملابس وسلعًا ذات أثمان زهيدة، وكان بحوزته في ٩٧ رأسمال لا بأس به، الا أن فكرة الميداليات كانت كفيلة بتبديد كل ما جمع، فضلًا عن لجوئه إلى القروض التي أثقلت كاهله بعد ذلك».

لطالما سافر عبدالرحمن إلى الهند قبل ٩٧ فهو رحل أزيد من ١٤ مرة، وحين سافر لطبع الميداليات لم يكن يعلم أنها رحلته الأخيرة إلى الهند.

في الصورة تبدو الهيئة الأخيرة التي خرجت بها الميدالية. ففي نموذج أحمد علي سُطرت هذه الجملة: «ممثل شباب الجمهورية في عضوية مجلس النواب». وأضاف عبدالرحمن من قبيل تبجيل الأب نموذج ميدالية أخرى عليها صورة الرئيس، وهذه الجملة: «صانع النصر والسلام».

لدى مغادرته بالنماذج منح ترخيصًا من قبل الجهات المختصة في مطار صنعاء. غير أن أمرًا قاطعًا ومباغتًا أصدره طارق الرضي مدير مكتب أحمد علي يمنع بشكل مطلق عبور

> لأول وهلة، يبدو كما لو أن المنع ذاك لا يستحق أن يعار أدنى اهتمام، في الواقع هو بالنسبة لعبدالرحمن كارثة فادحة، أصابت تطلعاته في مقتل. إنها نكبة باهظة، كلفتها تقدر بـ١٠٠ ألف دولار.



الشحنة الأولى فور وصولها مطار صنعاء قادمة من مطار بومباي.

لأول وهلة، يبدو كما لو أن المنع ذاك لا يستحق أن يعار أدنى اهتمام، في الواقع هو بالنسبة لعبدالرحمن كارثة فادحة، أصابت تطلعاته في مقتل. إنها نكبة باهظة، كلفتها تقدر بـ١٠٠ ألف دولار.

مطلع ١٩٩٨، وحينما كان يبذل مساع حثيثة للإفراج عن الشحنة مني بفشل ذريع. فبدل أن يفرج عنها، زج به في السجن على ذمة ٥٠٠٠ دولار. والمبلغ الأخير اقترضه ضمن مبالغ أخرى لاستيفاء تكاليف صك الميداليات (اللعينة).

بعد ٦ أشهر أطلق سراحه بموجب حكم إعسار. وبعدها أكمل تسديد المبلغ تقسيطًا، وبدأ يستجمع ما تبقى لديه من قوة كي ينهض من كبوته.

لا بد أن عبدالرحمن يجيد خوض المغامرات، لكن على الدوام، حظه العاثر لا يسعفه لمواجهة مترتباتها جيدًا.

لا شك، كانت الضربة أكبر من قدرته على التحمل، إذ أنها ألحقت الأدنىَ حتى بشقيقه علي.

«إلى جانب الـ٥٠٠٠ دولار، استدان مليوني ريال، ما جعلني أبيع قطعة أرض كي نخفف من وطأة الديون»، يقول علي ومسحة حزن طفيفة تكسو ملامحه.

ببساطة، كان علىَ عبدالرحمن أن يمتثل لمشيئة طارق الرضي، التي لا تخلو من كبرياء. نعم، كان لا مناص من ذلك (من يجرؤ على منازلة نجل الرئيس!؟). لكن ما حز في نفسه حقًا هو أنه شاهد عشرات الميداليات التي صكها في الهند يتداولها الناس في أكثر من مكان (كيف عبرت مطار صنعاء؟).

هل نسينا توضيح أن العدد الإجمالي للميداليات كان زهاء ١٥٠ ألف قطعة، وفق رواية عبدالرحمن؟ وصلت إلى مطار صنعاء شحنة تتكون من ٦٠٠٠ قطعة، والبقية كانت تنتظر الشحن من بومباي. غير أن أمر مدير مكتب «الأستاذ أحمد» حال دون نقلها رغم أن عبدالرحمن سدد أجور النقل.

في ٢٠٠٧/٧/١٦ كتب عبدالرحمن من سجنه رسالة استغاثة، لكنها لم تصل إلى «النداء» إلا مساء السبت الفائت.

الرسالة صيغت بلغة منمقة. وهي موجهة إلى كلٍّ من: «فخامة الاخ رئيس الجمهورية صاحب القلب الكبير القائد الرمز المناضل، والأخ العزيز العقيد الركن أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة، والأخ القدير العقيد طارق أحمد الرضي مدير مكتب قائد الحرس الجمهوري، والأستاذ القدير عبده بورجي السكرتير الصحفي الخاص لرئيس الجمهورية»، طبقًا

لمستهل الرسالة (أحمد علي أصبح عميد ركن مؤخرًا).

وإلى كونها كتبت بنبرة هادئة وودودة، سطرت أيضًا بخط أنيق.

يقول: «لم يكن أمامي، وفي مثل وضعي، وما أمر به من معاناة طويلة، سوى رفع صرختي واستغاثتي، صرخة واستغاثة المتألم الجريح».

عندما فرغ من الديباجة المعتادة، بدأ يسرد حيثيات مأساته: «آمل التدخل العاجل منكم شخصيًا لحل قضيتي بعد أن مسني الضر أنا وأسرتي، وإنقاذي من المأساة والنكبة الرهيبة والخسارة الفادحة، التي تكبدتها وتجرعتها في عملي وتجارتي وفي كل وأعز ما أملك، والتي لحقت بي منذ ١٠ سنوات وتحديدًا في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧». يمضي عبدالرحمن في توصيف تراجيدي مكثف لحالته النفسية المعذبة.

ما هو حري بالتمعن، هو أن الرجل مايزال يستطيع الاعتقاد أن ما قام به هو «دور وإسهام وطني بارز في إعداد وتصميم وتنفيذ وصناعة وطباعة وتمويل الميداليات»، حسبما قال في الرسالة ذاتها.

ليس من شك، فالشاب الأنيق يكابد إحساسًا بالخيبة الكبرى. فهو صمم الميداليات بأحدث الوسائل الفنية الحديثة، وطبعت في أكبر المعامل الهندية لعدد ١٥٠ ألف نسخة، وبتكلفة إجمالية توازي ١٠٠ ألف دولار في ذلك الحين.

لقد كان أمر التوقيف المباشر من قبل مدير مكتب أحمد علي أكثر من مجرد خذلان لعنصر مؤتمري مولع بالرئيس وأنجاله وحزبه. بالتأكيد كان من شأن مرور الشحنة التخفيف، ولو النزر اليسير من حجم الكارثة. لكن الراجح أن طارق الرضي لم يجشم نفسه عناء التفكير في مضرة المنع، الذي لم يكلفه سوى إجراء مكالمة مقتضبة إلى حافظ معياد مدير جمرك مطار صنعاء يومذاك.

«وأنا ما قمت بذلك العمل، إلا وأنا أعرف يقينًا أن لي حقوقًا أدبية وعليّ واجبات، وبعد هذا كله، وإلى حد الآن لم ولن تصدق أو يصدقه عقل أو منطق، صدور ذلك التوقيف الذي لم تحسب نتائجه ولا حجم الاضرار التي سوف ستترتب عليه» يواصل عبدالرحمن وأنت تقرأ رسالته لن نعثر على جملة

ليس من شك، فالشاب الأنيق يكابد إحساسًا بالخيبة الكبرى. فهو صمم الميداليات بأحدث الوسائل الفنية الحديثة، وطبعت في أكبر المعامل الهندية لعدد ١٥٠ ألف نسخة، وبتكلفة إجمالية توازي ١٠٠ ألف دولار في ذلك الحين.

شديدة اللهجة. بل انه فوق ذلك، يلتمس لهم الأعذار (لكأنه يخشى مزيدًا من المرارات، رغم أنه خسر كل شيء).

يقول من الفقرة الأخيرة: «وأنا في سجني الذي لم أكن أتوقع الوصول إليه، لا أحمل أمدًا المسؤولية، وخاصة الاخ طارق، الذي اكتفى بذلك الإجراء السالف ذكره فقط ونسي أو تناسى، ولا أعتب عليه لكثرة مشاغله».

وأطلق ما يشبه الزفرة المستغيثة الأخيرة: «أناشدكم واستحلفكم بالله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد أن تنظروا لقضيتي بعين الاعتبار، إن كان لي الحق، بعيدًا عن التوسل والاستجداء، فأنا وحقي في أعناقكم».

الاحتمال الأكبر هو أن عبدالرحمن، الشاب العازب، حامل مؤهل الثانوية، يكتوي بنار الحسرة.والحال أنه بعد ذاك الجزء من النكبة، توالت عليه الضربة تلو الاخرى. لقد أسست لما سيأتي من انكسارات.

في ٢٠٠٧/٧/٨ قضت المحكمة التجارية بسجنه على ذمة ٧٥ ألف دولار. إلى الآن أمضى نحو شهرين. والجزء الأخير لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع الجزء الأول، لكنه، على نحوٍ ما، من آثاره. فعندما باع عبدالرحمن كل أملاكه وأثقلته الديون، كانت كل محاولاته التجاريةً تبوء بالفشل. لقد أصبح محطم الروح.

في ذاك العام كان الرئيس عملة مستساغة ورائجة. وبالتالي لو قدر للميداليات أن تدلف إلى صنعاء، لا ستطاع عبدالرحمن بيعها، واستعادة بعض ما أنفق، طالما فرع المؤتمر ومكتب الأستاذ أحمد مصرين على خذلانه. وتقديمه ككبش فداء.

● «النداء»، العدد ١٢١، الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧

رسالة إلى وطني وأمي الغالية: اليمن..


11

مصلوب بين هيدالبيتين

رسالة الى وطني وأمي الغالية: اليمن..

أمي الحبيبة، الجمهورية اليمنية الغالية:

أكتب إليك رسالتي هذه وشريط الأحداث يمر أمام عيناي، الأحداث التي مررت بها وعانيت منها يا أغلى أم. ولا يسعني حيال كل هذا إلّا أن أدعو الله سبحانه وأرجوه أن يكون في رسالتي هذه ما يبعث لديك بعض الأمل في الشفاء وأن تحمل سطورها ما يقوي عزيمتك للبدء في رحلة العلاج.

واعذريني يا أمي إذا صارحتك بحقيقة الداء الخبيث الذي تعانين منه؛ لأنه لا بد من أن تعرفيه لأن معرفة الداء هي أول خطوة نحو العلاج، فقد أجمع الاطباء على أنك تعانين من العديد والعديد من الأمراض الخبيثة والمستعصية والتي أدت إلى تعطيل معظم أعضائك الحيوية الداخلية نظرًا لإصابتها بفيروس الفساد الذي نُقل إلى جسدكِ وللأسف من بعض أبنائك الكبار، وبالتالي فإن هذا الفيروس الذي استوطن جسدك قد انتشر وتكاثر بسرعة وتسرب إلى شراييك فأفقدها القدرة على القيام بواجبها وأدى إلى تصلبها وإصابتك بالشلل.

أمي الحبيبة، لن أخفي عليكِ كم عانيت في سبيل الوصول إلى حقيقة مرضك العضال، الأمر الذي دعاني إلى الاستعانة بأكبر الاطباء والخبراء والاستشاريين والحكماء وقد أجمعوا على ان سوء حالتك الصحية وتدهورها بهذا الشكل المفجع

يعود إلى عدة عوامل أهمها:

١- الإهمـــال واللامبـــالاة المتعمدان مـــن قبل الوصي على حياتـــك وحياتنا، ابنك البكر.

٢- القهـــر والتهميـــش والاذلال الذي ترينه يُمارس ضـــد أولادك الصغار من قبل أولادك الأكبر منهم والمسؤولين عن حياتهم.

٣- تحكم أختنا الكبرى الحكومة في مصيرك ومصيرنا ومصادرتها لكافة حقوقنا وتعاملها معك ومعنا بمنتهى الاذلال والاحتقار.

٤- الجـــور والجوع والخوف والعذاب والاضطهاد والغـــلاء والفاقة، كلها جراثيم أدت إلى اعتلال صحتك.

٥- الابتزاز والانحطاط وحب الذات وتقديم المصالح الشـــخصية والطمع والجشع من بعض أبنائك البالغين الراشـــدين الذين فضلـــوا مصالحهم وأطماعهم المريضة، وهو ما أودى بنا نحن أبنائك الصغار إلى التشتت والضياع، وأدى كذلك إلى ضياع صحتك.

والدتي الغالية، نعلم أن الله راعينا وســـوف يحفظك ويشـــفيك من كل هذه العلل، ولكـــن لابـــد من تحمل بعـــض العذاب الاخير الذي ســـيصاحب العـــلاج الكيميائي والإشعاعي والذي لا بد منه لاستئصال السرطان الخبيث الذي أفسد حياتك وحياتنا وانتشر في جميع أعضائك وأجهزتك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية فعطّلهـــا وعطّل أعمالها وحولها إلى أمكنة موبوءة وجعل منها أداة للتعســـف والقتل لكل الاعراف الســـماوية والوضعية ومنعت وصول التغذية الحقيقية إلى سائر أنحاء جسدك الهزيل.

كما أن الأطباء يا أمي الغالية قرروا حاجتك الضرورية إلى تناول بعض الفيتامينات الهامة لبناء جســـدك من جديد والتي تعانين من نقص شديد فيها، ومنها على سبيل المثال فيتامين «الدســـتور» والذي يُعتبر من أهـــم الفيتامينات الغذائية للعقل والوعي والفكـــر، وفيتامين «القانـــون» والذي يتفرع منه عـــدة فيتامينـــات كفيتامين «قانون

الإجـــراءات الجزائية»، وفيتامين «قانون العقوبـــات»، وأهمها فيتامين «قانون مكافحة الفساد الجرثومي».

لكن وللأسف الشديد يا أمي الغالية أن كل هذه الفيتامينات غير متوفرة ويؤسفني أيضًا أن أخبرك يا أمي أن علاجك شـــبه مســـتحيل في هذا الوطن الذي تحتضنه، لأن معظم بل كل الادوية الواجب توفرها لعلاجك غير موجودة ويستحيل استيرادها، بسبب عدم تقبل أبنائك الكبار لفكرة وجودها ولن تستغربي إذا عرفت أن هذه الادوية هي:

١) الشـــرف. ٢) الذمـــة. ٣) الضميـــر. ٤) المبـــدأ. ٥) القناعـــة. ٦) الوطنية. ٧) العدالة.

وليس هناك من أمل يا أمي ســـوى إســـعافك وعلى وجه السرعة إلى إحدى الدول للعـــلاج وعلى نفقة إحدى المنظمات الدولية وإجراء هذه العملية على يد أطباء وممثلي مجلس حقوق الانسان بجنيف والمفوضية الاوروبية والامم المتحدة.

رسالة من أبنائك السجناء على ذمة الحقوق المالية الخاصة، ضحايا المحاكم التجارية والجزائية الجنائية.

عنهم: ابنك السجين بالسجن المركزي بصنعاء

كاتب الرسالة: عادل الحداد.

- **«النداء»، العدد ١٢١، الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧**



● كاظم القيثاري



● صالح المحمي

التجار يجودون بـ٩٥ مليون ريال لإطلاق ٢١٠ سجناء

النيابة تشترط ضمانات تجارية للإفراج عن المعسرين

■ علي الضبيبي

تبلـغ حملة «النداء» في ملف السـجناء المعسـرين، التـي أطلقتها في رمضان الماضي، سـنة كاملة، ولاتزال مستمرة تراقب الأمر عن كثب، وما يتأتى من هذا الرمضان.

المحسنون من التجار يتدافعون هذه الأيام إلى الإصلاحيات المركزية لإنقاذ حيوات مئات المعسرين، في حين تعكف اللجنة العليا للسـجون «المصغرة» هذه الليالي بفرز حالات المسـتحقين لمكرمة الرئيس من ذوي الأروش والديات، وفقًا لشروط.


النداء
أسرة هاشم حجر تتهم رئيس النيابة الجزائية بقتله
الصحافة المضروب عليها في المبادرة الرئاسية
مقبل الذيوي للمساطة لانتهاك قداسة الوحدة
الشافعي يطالب برفع حصة النساء الرئاسية
لجنة التحقيق في اتفاق الإحصاء تأمر بزكاة أرسية
النيابة تشترط ضمانات تجارية للإفراج عن المحبوسين
غضب عارم وإدانة بعد إطلاق أحد أبنائها

ويتقدم رجال المال والإحسان التاجر «الحجاجي» الذي -ككل عام- يتكفل بقضايا الحوادث المرورية في مختلف المحافظات، بالإضافة إلى بعض الحالات في قضايا أخرى.

ومن بداية رمضان الجاري وحتى اليوم بلغ عدد المفرج عنهم بمساعدات من فاعل الخير حوالي ٢١٠ سجناء بكلفة مالية قيمتها ٩٠ مليون ريال.

ويتعذر على الصحيفة الحصول على الرقم الإجمالي للمفرج عنهم، من ذوي الحقوق الخاصة، على امتداد حملتها منذ سنة، كما يصعب الوصول إليها في كشوفات ذوي الشأن بسبب العطلة القضائية وحسابات أخرى لدى تلك الجهات.

وعلمت «النداء» من مصادر مسؤولة في النيابة العامة، أن النائب العام الدكتور عبدالله العلفي، وجه هذا الأسبوع النيابات المختصة، في أمانة العاصمة، بالإفراج عن ٢٠ سجينًا معسرًا من مركزي صنعاء، بعد أن ثبت فقرهم لدى القاضي المكلف بهذا الشأن.

ومن بين هؤلاء المهندس الميكانيكي صالح علي صالح المحمي (٦٠ عامًا) المحبوس منذ العام ٩٦ في مليون و٦٠٠ ألف ريال من محكمة جنوب غرب الأمانة التي لم ينص حكمها سوى على حبسه سنة ونصف في الحق العام، وأيضًا الدكتور العراقي عبدالمجيد محمود كاظم القيثاري، عراقي الجنسية، الذي أمضى ٣ سنوات في السجن المركزي على ذمة حكم لم يقضى بحبسه، وإنما بتسديد مليون و٣٠٠ ألف ريال، وسواهم.

وزارت الصحيفة، يوم أمس بعض من شملهم أمر الإفراج إلى السجن للتأكد من سير إجراءات الإفراج، فتبين لها أنه لم يفرج سوى عن ٦ من الـ٢٠ الموجه بهم فيما ١٤ لايزالون عالقين بضمانات تجارية حضورية تشترطها النيابات التابعين لها رغم أوامر النائب العام.

وأبدى عددٌ منهم استياءً شديدًا من تلك الاشتراطات إزاءهم. وقال صالح المحمي، وهو الذي كان يحلم بصوم رمضان وقيامه بين أولاده الذين يستأجرون بيتًا بمحاذاة الجدار الشرقي للسجن: «إنني أطلب من النائب العام أن يتدخل مرةٍ أخرى لإنقاذنا». وأضاف المحمي، وهو يسرد عددًا ممن أفرج عنهم بموجب أحكام الإعسار فقط: «هؤلاء حكموا بعدنا وأطلقوا قبلنا بدون أي ضمانات. لا نريد سوى المساواة». مشيرًا إلى أنه تقدم بضمانة حضورية أكيدة إلى نيابة جنوب غرب الامانة، إلّا أنها رفضت؛ مشترطة تجارية وتساءل ومستغربًا: «أنا لي في السجن سنة بمبلغ زهيد ولو كنت أعرف



تاجرًا لسدده عني زمان، ولخرجت من حينه. لكن ما فايدة أحكام الإعسار إذا كان هذا شرطهم؟!».

وجاء إلى مكتب الصحيفة، وهي ماثلة للطبع مساء أمس، العراقي عبدالمجيد كاظم بعد أن كان هاتفها لحظة مغادرته السجن بداية الأسبوع، وقال إنه سُجن ظلمًا: «حيث لم ينص القاضي على حبسي». وكان يشكو، وهو يحاول حبس دموعه: «حبسوني بهذا الشكل وأنا أحمل الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة بغداد، وكنت المحامي العام الأول في دائرة الشؤون القانونية في مكتب رئاسة الجمهورية، بقرار رئاسي من صدام نهاية الثمانينيات».

وأفاد أنه غادر السجن رفقة خالد سلطان نعمان الأصبحي (أحد المعسرين).

ويعتبر عبدالمجيد كاظم (٥١ عامًا) ثالث حالة من غير اليمنيين تغادر السجن حتى اليوم منذ أبريل الفائت. فإلى الفلسطيني محمود شرقاوي، الذي أفرج عنه قبل ثلاثة اسابيع، أفرج عن عراقي آخر (تفيد المعلومات أنه أصيب بجلطة) وكانت «النداء» كشفت في عددها المائة عن وجود ما يزيد عن ١٢ حالة (غير يمنيين) يمضون في السجن منذ سنوات بأحكام بعضها لم تقل بحبسهم. وعرضت الصحيفة حينها مأساة عائلة عبدالمجيد التي تسكن لوحدها أحياء صنعاء القديمة (زوجته وطفلته)،

دون عائل.

وطبقًا للمعلومات الآتية من سجن صنعاء المركزي ومن سجون مركزية أخرى، فإن حالات كثيرة مازالت في السجن رغم أحكام الإعسار التي كسبوها، بل وبعضهم رغم أوامر النيابة العامة، بسبب اشتراطات النيابات المحبوسين بأوامرها.

وتبلغ عدد الأحكام القضائية التي وصلت إلى مكتب النائب العام منذ تكليف قضاة للنظر في دعاوى الإعسار، منتصف مايو المنصرم، ١٩٤ حكمًا من محافظات يمنية هي: الأمانة ٦٧، عدن ٥٠، المكلا ٢٠، إب ٥٠، الحديدة ١، أبين ٤، المحويت ٢. في حين لم تصل من سجون المحافظات الأخرى، بما فيها تعز وعمران وذمار، أي حكم حتى الآن، طبقًا لمصدر مسؤول في شعبة السجون.

وكانت هيئة الدفاع عن سجناء الحقوق الخاصة اتفقت في ١٣ مايو الماضي مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، والنائب العام، على وضع حد لمعاناة السجناء المعسرين، بخاصة موكلي «الهيئة» الذين يربون على الـ٢٥٠ سجينًا. ونص الاتفاق المشار إليه، طبقًا لبيان صادر عن هيئة الدفاع يوم ذاك على يقوم النائب العام بدراسة وفرز حالات الاحتجاز، والتوجيه إلى النيابات المختصة بالإفراج والإحالة إلى قاضي التنفيذ المختص، وفقًا للقانون.

وفي اليوم التالي للاتفاق تداولت وسائل الاعلام خبرًا مفاده أن مجلس القضاء اتخذ قرارا يكلف فيه هيئة التفتيش القضائي في وزارة العدل بتعميم توجيه إلى قضاة التنفيذ في المحاكم بالسير في إجراءات التنفيذ المدني بالجانب الجنائي وبصفة مستعجلة وفقًا للقانون، وذلك بناءً على مذكرة النائب العام بشأن السجناء المحكوم عليهم في حقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم.

وتتلقى الصحيفة هذه الأيام رسائل عديدة ومناشدات من مختلف سجون الجمهورية، خاصة المحتجزون على ذمة حقوق خاصة ومن انتهت مدد عقوباتهم، وحتى من اولئك المسجونين دون أحكام قضائية أو دونما مبرر قانوني سليم، وهو أمر يحتم على الصحيفة تكثيف جهودها ومواصلة حملتها.

● «النداء»، العدد ١٢٢، الأربعاء ٣ أكتوبر ٢٠٠٧

الأديمي مشلولًا وإلى جواره اسباني يتحدث ٨ لغات

الجلطات ترسل معسرين إلى المستوصف



• مستوصف السجن المركزي من الخارج


9
الجلطات ترسل معسرين إلى المستوصف

> يبدو مستوصف السجن المركزي بصنعاء أنيقًا من الخارج وبابه مشرعًا على الدوام. له صالة على شكل (L) نظيفة وواسعة تمتد من غرفة الأطباء وتنتهي بغرفة يرقد على أسرتها ٥ مصابين بالجلطات (دماغية). وعلى يسار الداخل يقع مكتب الادارة. والى جواره عيادة اسنان متكاملة ومختبر، ومخزن صغير للأدوية. إضافة إلى غرفة صغيرة أشبه بعيادة طوارئ مخصصة لضرب الإبر والمجارحة والإسعافات الأولية.

■ علـي الضبيبـي

مـا يقـرب من ١٥ نزيلًا كانوا يرقدون في هذا المسـتوصف، عصر السـبت الماضي، عندما أتيح «للنداء» زيارتهم.

هناك حالات أسـعفت إلى المسـتوصف لأول مرة، وما يصل إلى العشرة عائدون من مستشفيات حكومية وأهلية. لكن تستلزم الضرورة الطبية بقاءهم في مستوصف السجن تحت إشراف ورقابة الطبيـب. ويبدو السـجين محمـد قائد العرامي في حالة جيدة بعـد أن كان في حكم الميؤوس منه. إنه مصاب بجلطة، وجنبه الأيمن مشـلول. كان جالسًـا على السرير ويحكي رحلة مرضه المضنية: «قبل شهرين ونصف اصبت بجلطة شديدة أدت إلى نزيف داخلي وخلاص كنت باموت» ويضيف مختنقًا بالبكاء: «لكن المدير وقف معي وأدى الواجب. أسعفني إلى مستشفى الثورة فورًا». لحظتها كان وضعـه الصحـي صعبًا للغاية وكان على الأطباء إدخالـه غرفة العناية المركزية «رقدوني فيها شـهر وما خرجت إلا وقدنا متحسـن». وحاول الرجل أن ينهض للمشـي ليؤكد لي تحسـنه، وكان يمد الخطى بصعوبة شديدة ويده اليمنى تجتهد في مساعدة يسراه.يستكمل الآن جرعته الطبية



● مريض في غرفة معزولة

في مستوصف السجن تحت إشراف الطبيب خالد علي صالح الشريجة، ويداوم على الأسبرين والنتروبين. العرامي يسير في الأربعين من عمره. ومحبوس منذ ٦ سنوات بتهمة قتل، وحسب مدير السجن فإن كلفة علاجه تجاوزت الـ٢٠٠ ألف ريال. ففي المرة الأخيرة اسعف إلى مستشفى خاصة وكانت الكلفة باهظة.

وإلى جوار سرير هذا المريض ترتص أسرّة أخرى، أقربها إليه لمسن من مسور عمران (حجة سابقًا) يبدو في الثمانين من عمره ويؤكد أنه تجاوزها. هو أيضًا نصف مشلول ولكن بصورة أخف.

يدعى هذا السجين بالعم حسن عزام المسوري، وكان عبده شوعي حدثني عنه كأحد أكبر وأقدم السجناء الذين دخلوا السجن قبل أن يحل فيه ضيفًا عام ٩١. وتصل مدة بقائه هناك ١٩ عامًا.

استبدت التفاكير والهموم بعزام على امتداد عقدين في السجن. وقبل سنتين ونصف، وقد نحل جسمه وضعف عنده السمع والفؤاد وجد نفسه صريع ألم شديد في الجمجمة، وتوًا أسعف إلى المستشفى الجمهوري، وبقي فيه لمدة ومنه إلى الثورة: «بس ما بش فايدة» لم تتحسن صحة الرجل الكبير وتضاعف مرضه إلى أن فقد جزءًا من حركة رجله ويده اليسرى ويقول قائلًا: «والله يا ولدي ما نفعني إلا المستشفى السعودي الألماني خليها على الله قد أكلت ٣ تنيك حبوب». وسألته عن تكاليف ونفقات المعاينة والدواء فأجاب «العلاج والفحص والكشف على حسابي والمشاوير



● العرامي

والمواصلات وبعض التكاليف على إدارة السجن».

وطبقًا لأقواله فإن ملف قضيته أعيد من المحكمة العليا إلى الابتدائية مرة أخرى. وأن الأخيرة أصدرت قرارًا بالإفراج عنه بالضمان ولكن لم يُنفذ.

كل المتحلقين حوالي مصابون بمرض واحد. فإلى جانب العرامي وعزام، كان عبدالكريم الروسي، وعبدالباسط الأديمي والأخيرين كلاهما من المعسرين، وأيضًا في قائمة الحجز خارج سياق القانون.

وطبقًا لتأكيداتهما فإنه لم يصدر بحقهما حكم يقضي بالحبس كعقوبة جنائية في الحق العام. لكن الأول (الروسي) تجاوز عامه الثاني عشر في حقوق خاصة. والثاني (الأديمي) ينوء بخمس سنوات.

ويحمل عبدالكريم الروسي الجنسية الإسبانية وعدة شهادات علمية في المحاسبة والإدارة والهندسة الإلكترونية. وهو أحد المعسرين بحكم. وكان النائب العام -حد قوله- التقاه في السجن في إطار زيارة رسمية للجنة السجون وتفهم ظروفه الصحية والقانونية وقال إنه وعد بالإفراج عنه ما دام لديه حكم إعسار وايضًا ضمانة حضورية.

وأكد لي لحظة الزيارة أنه كسب دعوى الإعسار التي تقدم بها إلى القاضي المكلف. وأن الضمانة

المطلوبة متوفرة لديه «فقط يتكرم النائب العام ويوجه بإطلاقي» قال: أما الأديمي وهو مقاول شهير نفذ عدة مشاريع شهيرة في تعز، وهو الذي قاول حديقة الحيوان المركزية في تعز وتناقلت وسائل الإعلام الرسمية حينها خبر الافتتاح مبرزة صورته إلى جنب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب الشيخ الأحمر، ومسئولين آخرين رفيعي المستوى بينهم المحافظ أحمد الحجري والعميد يحيى المتوكل. وعلى إثر عجز مالي وغرامة تكبدها اقتيد الأديمي إلى السجن بخلاف منطوق الحكم.

لقد صرعه المرض لمرتين. قبل سنتين شل جنبه الأيمن (جلطة) وأسعف فتحسنت حالته. وفي ٢٠ أغسطس الفائت شُلّ جانبه الأيسر وعاد الورم إلى دماغه.. في المرة الأخيرة أسعف الأديمي إلى مستشفى الثورة العام وعملت له أشعة مقطعية وفحوصات وتخطيط قلب. ورقد لأيام هناك ثم أعيد إلى السجن لكن ليكون تحت المراقبة الدائمة نظرًا لصعوبة الحالة. وسألته عما إذا كان نزل اسمه في كشوفات المعسرين الذين أحيلوا من النيابة العامة إلى القاضي المعمري فأجاب: «نعم وأنا فقط منتظر النطق بالحكم».

في زحمة التقائي بهؤلاء السجناء ذوي المرض المشترك- كان شابًا نحيلًا يركز بإتقان ويزاحم بكلامه محاولًا عرض حالته. وحين أكملت الحديث مع زملائه استمعت إليه جيدًا. اسمه إبراهيم محمد غالب الصباحي



● عزام



● الأديمي

(٢٥ سنة) من حراز يعاني من تضخم في الطحال، ويقول إنه فقير ومقطوع من الزيارات ومحكوم غيابيًا بـ٣ سنوات بتهمة شروع في القتل.

ويضيف: «دخلوني السجن وأنا مريض وكان مقررًا لي عملية. وعندما اشتد عليّ المرض أسعفوني إلى مستشفى الثورة. وأخضعت للفحص والتحاليل ورقدوني يوم وبعدها قرروا لي علاج وبعدا رجعت».

وأفاد الدكتور الشريجة أن حالته تحت الملاحظة حتى تتضح جدوى فاعلية العلاج «وإلّا فتدخل جراحي وعملية» ويوضح الشريجة، وهو الطبيب المشرف على حالته أن أعراض مرض هذا السجين «تتضح من خلال الاشعة التليفزيونية أنه تضخم في الطحال بمقدار ٢٠ سم».

عادل التام وهو أحد المعسرين كان هو الآخر طريح المرض في المستوصف ذاته، وساق رجله



● الصباحي



● غرفة الأشعة والكشف

اليسرى ملفوف بالشاش، إذ يعاني من لسع لم يتضح للأطباء ماهيته، رغم أنه أسعف إلى الثورة قبل شهر ونصف. ومعلوم أن هذا المريض يحمل حكم إعسار وأمر إفراج من النائب العام إلى إحدى نيابات الأمانة، إلا أنه تعثر.

وفي مقابل الغرفة التي يرقد فيها مرضى الجلطات غرفة معزولة لا ينزلها سوى سجين واحد، وحين سألت أحد المشرفين عن هذه الحالة قال: «هذا من المصابين بمرض معد (السل TB) وهو منفرد احترازًا من العدوى». وهناك غرف أخرى للمصابين بمثل هذه الأمراض المعدية.

ربما للمرة الأولى يتاح لصحفي أن يزور مستوصف السجن ويتمشى فيه بحرية. فيه قدر ملحوظ من الاهتمام تشعر إزاءه بالرضا النفسي. إنه مختلف جدًا عما يشاع عنه تحتم المهنية على الصحيفة أن تقول ذلك.

صحيح أن داخله ١٥ مريضًا، لكن في المقابل هناك ٧ أطباء و١٦ من مساعديهم وأيضًا ثلاث ثلاجات لحفظ الدواء. وإدارته تقطع بألا يدخل المستوصف دواء مهرب أو مزور.

ويؤكد الطبيب خالد علي سعد الشريجة بأن المستوصف عند استقباله للمريض يجري عملية الفحص والمعاينة اولًا، واذا تقرر أن الحالة صعبة «أو لا يوجد لدينا إمكانيات نرسله إلى المستشفى فورًا، وهناك يتلقى العلاج وقد يرقد لأيام وأسابيع وبعضهم أكثر من شهر، واذا نصح الطبيب بالأشراف عليه، فحال عودته يبقى لدينا في مستوصف السجن». ويؤكد هذا الأمر اغلب المرضى الذين ينزلون فيه قابلتهم «النداء» منفردة.

هناك مرضى أسعفوا لأكثر من مرة ولأكثر من مستشفى كما في حالة الحاج حسن عزام المسوري الذي حلت به رحلة العلاج إلى المستشفى الألماني السعودي في آخر مشاويرها. وأغلب المرضى الموجودين أسعفوا إلى خارج السجن وأكدوا ذلك بأنفسهم.

يدير مستوصف السجن الدكتور محمد معياد منذ ٦ سنوات. وقد التقيته وهو في ثقة من نفسه، ولم يبدي أي ممانعة من زيارة وتصوير كل غرف وعيادات المستوصف. وأكد للصحيفة أن أحد الأطباء توفى قبل مدة متأثرًا من مرض خبيث أنتقل اليه بالعدوى من أحد المرضى الخاضعين للعلاج وأضاف. بأنه هو الآخر يداوم على العلاج بسبب انتقال العدوى اليه من مريض أخر. وأقسم: «صدقني.. أننا لمعالجة بعض المرض نقوم بمهمة أشبه ما تكون بالمغامرة تمامًا».

● «النداء»، العدد ١٢٣، الأربعاء ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧



شاب يغادر بعد ١٨ عامًا بيد مبتورة

وقاض يخرج مجنونًا

رمضان يحرر ٤٧٧ معسرًا من مختلف السجون



● صالح المصلي (١٨ سنة)



● علي غوبر (١٣ سنة)

■ علي الضبيبي

ذرفت عينا السجين أحمد العليّي، وهو يلف بذراعيه، رفيق محنتـه (وصاحب البلاد)، علي غوبر، الذي يودعه بعد رفقة دامت ١٣ سنة في سجن واحد.

مثلـه فعـل عبدالكـريم الروسـي، المحبـوس منذ ١٢ سـنة، وهـو يشـاهد، مـن وراء السـياج الحديـدي، طوابيـر المغادريـن وهـي تتأهـب لمغـادرة سـاحة السـجن (الوسـطى) باتجاه البوابة الخارجية في أكبـر عملية إفـراج جماعي عن سـجناء الحقوق الخاصـة مـن مختلـف سـجون المحافظـات. (والروسي، يحمل الجنسية الإسبانية ويجيد ٨ لغـات عالميـة وبحوزته حكـم قضائي يؤكد فقره وإعسـاره من القاضي المكلف بهذا الشـأن في سـجن صنعـاء، وهو يعاني من جلطـة في الدماغ قد


9

شاب يغادر بعد 18 عاماً بيد مبتورة وقاضٍ يخرج مجنوناً

رمضان يحرر 477 معسراً من مختلف السجون

مكث في الذكرى 17 سنة وحين غادره كان مستعداً ووجهه مرهون بالرقص

صالح الحمي: في السجن فايدة.. بس المدة طالت!



● احمد الحكيمي (١٨ سنة)



● شوعي بانة (١٢ سنة)

تودي بحياته، وينتظر وصول العدالة إليه في سجنه ليغادره).

العملية التي أعادت ٥٤ من مركزي صنعاء معسرًا إلى بيوتهم، فيهم عدد من قدامى السجناء وأشهرهم، والتي تمت الخميس قبل الماضي (ليلة العيد)، حفت بمراسيم وداع، وبخاصة للقدامى وذوي السمعة، حيث تدافع المئات إلى عنابر وغرف المفرج عنهم، وارتفعت الزغاريد والهتاف وزف البعض على الأكتاف إلى بوابة الأقسام في مشهد فرح صاخب. مترافقًا مع أصوات نحيب وبكاء كانت تأتي من بعض السجناء من وراء الشبك على فراق رفاق السنين والبعض على بقائه هو.

وشهدت ساحات السجن المركزي عصرئذ أجواء فرح عارمة مشوبة بخوف شديد، فبينما كان مدير السجن ورؤساء النيابات يدققون في وجوه وكشوفات المفرجين، كان بعضهم يرتجف خشية إعادته إلى عنابر السجن.

ويتقدم المغادرون السنحاني صالح المصلي (٧٥ عامًا تقريبًا) والذي أمضى ١٨ عامًا في السجن، والشاب أحمد محمد شرف الحكيمي الذي مكث نفس المدة وخرج مقطوعة يده اليسرى بسبب سرقة داخل المنشأة العقابية.

وأفرج أيضًا عن الشخصية الاقوى بين السجناء ورئيس أعتى أقسام السجن (القلعة) الحيمي علي غوبر بعد أن قضّى ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها (١٥ سنة).

كما أفرج عن القاضي أحمد يحيي عبدالله الحميدي وهو يعاني من اضطرابات نفسية وعقلية



● عبدالله الرحبة (١٤ سنة)



● القاضي الحميدي (١١ سنة)

أدخلته المصحة في أواخر سنوات العقوبة (١٢ سنة) وكان حكم بعشر سنوات.

وإلى هؤلاء المشاهير والكبار، الجندي محمد الرحبة الذي كابد مرارة ١٤ سنة في مليون و٧٠٠ ألف ريال في حادث سير (انقلاب) على خط صنعاء -الحديدة، حيث كان يقود سيارة جيش قبل أو يودي بحياة اثنين من ركابها، وحكم بثماني سنوات سجن عقوبة في الحق العام.

ومن بين المفرج عنهم عجوز من تهامة شديد السمرة ونحيف يدعى "شوعي بانه يحيى محمد السمر"، قضى ١٢ عامًا في السجن، كان صامتًا ورافضًا الكلام سوى عن اسمه ومدة بقائه محبوسًا.

وكان يبدو في حالة ارتباك ومباغته ولا يدري إلى أين سيتجه، وقال أحد الناس أنه وجده قبيل المغرب على شارع المطار وهو يسأل عن "لواء حجة".

وأثناء محاولة المفرج عنهم الانتظام في طابورين خارج البوابة الداخلية، هرع رجلان مسنان ويحمل كل منهما أدواته على ظهره، الأول من بني مطر ويدعى محمد فارع وحبس ٧ سنوات و٤ أشهر وهو المحكوم بستة أعوام في مليون و٤٠٠ ألف ريال، والآخر قناف صالح محمد ناصر، من بلاد الروس محكوم بسنتين ومكث ٥ أعوام.

وبتلك العملية، يصل إجمالي عدد المفرج عنهم من السجناء المعسرين خلال شهر رمضان المنصرم ٤٧٧ سجينًا على مستوى الجمهورية كانوا عالقين بمبالغ مالية تفوق ٢٦٣ مليون ريال.



● قناف صالح (٥ سنوات)

وإذ بادر العشرات من رجال المال والأعمال بدفع مبلغ ١٠٢ مليون ريال عن ٢٤٧ معسرًا، تكفل الرئيس علي عبدالله صالح بسداد ١٦١ مليونًا عن ٢٣٠ آخرين موزعة قضاياهم ما بين ديات وأروش وحقوق خاصة.

العميد مطهر علي ناجي مدير عام السجن المركزي بصنعاء، قال إن عملية الإفراج الجماعية هذه تزامنت مع ليلة عيدين (ديني، وآخر وطني) لإدخال الفرحة والسرور إلى بيوت وأسر هؤلاء السجناء، مؤكدًا أن أعدادًا كثيرة أفرج عنها قبل وفي بداية رمضان، وأضاف "أُطلق ١١٩ سجينًا دفعة واحدة في شعبان ممن تجاوزوا ثلاثة أرباع المدة"، وتابع: "عمليات الإفراج ستتابع، خاصة من ثبت للقضاء انه فقير ومعسر".

وتمنى مدير السجن على المغادرين أن يعودوا إلى المجتمع مواطنين صالحين، وأن "يعكسوا البرامج والأنشطة التربوية والسلوكية والاجتماعية التي تعلموها في الإصلاحية، طوال فترة السجن، على حياتهم العملية"، وشكر الرئيس صالح "لاهتمامه بقضايا وأوضاع السجناء لا سيما المعسرين منهم".

وكانت النيابة العامة أفرجت خلال الأشهر الثلاثة الماضية (يونيو، يوليو، أغسطس) عما يزيد عن ١٩٥ سجين ذمة مالية ممن كسبوا دعوى الإعسار التي تقدموا بها إلى القضاة المكلفين في عدد من السجون المركزية، كما أفرج خلال تلك الأشهر عن المئات من السجناء الذين أمضوا ثلاثة أرباع المدة المحكومين بها.ومن المتوقع أن يكون رقم المفرج عنهم قد وصل خلال أيام عيد الفطر إلى ٥٠٠ سجين. حيث أفاد مصدر مطلع في النيابة العامة أن أحد التجار تقدم بمبلغ مالي ليلة العيد بهدف السداد عن ٨ من المعسرين، وقال إن الإفراج عنهم سيكون بُعيد العيد.

● «النداء»، العدد ١٢٤، الأربعاء ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧



● دولة وأبوها في صورة تذكارية أمام بوابة السجن الداخلية

مكث في المركزي ١١ سنة، وحين غادره كان مبتسمًا ووجهه مدهون بالرضا

صالح الحمي: في السجن فايدة.. بس المدة طالت!


9

شاب يغادر بعد 18 عاما بيد مبتورة وقاض يخرج مجنونا

رمضان يحرر 477 معسرا من مختلف السجون

صالح المحمي في السجن فايدة.. بس المدة طالت؟!

بدت دولة المحمي تتقافز فرحًا وقد انتزعت أباها من وسط السجن. كانت ممسكة بيده وتستعرض وهما يخطران أمام الناس باتجاه بيتهم القريب.

أما أبوها (صالح المحمي) فقد ظهر على غير عادته، وبدون بدلته الميكانيكية الزرقاء. كان يرتدي ثوبًا أبيض وكوتًا، ويعتمر عمامة فضّية.

احتفل الناس بالعيد يوم الجمعة، لكن أسرة بيت المحمي شُوهدت وهي تمارس الفرح ليلة الخميس. وبخلاف الأعياد السابقة، هذه السنة بدا للعيد بهجة في نفس دولة (طفلة الحادية عشرة). كانت تتذوق الجعالة في حضن والدها لأول مرة، وتضرب الدف إلى جواره لأول مرة، وتشاهده في البيت لأول مرة.

عندما اقتيد أبوها إلى السجن عام ٩٦، لم تكن «دولة» قد جلست بعد، كانت لاتزال وليدة في شهرها الخامس. وكان أبوها يعتقد أنه سيعود اليها بعد عام، طبقًا لمنطوق الحكم. ولكن رياح الشؤم عصفت بالأب ١١ عامًا في السجن المركزي بصنعاء في مليون ويزيد، وسُجن إذّاك وهو في عنفوان غطرسته. لقد عجزت وزارة الداخلية أن تأتي به من خارف، لولا تدخل الشيخ مجاهد أبو شوارب «أرسل لي سيارته وقال لي: يا صالح ادخل وانت في وجهي».

تعرفت إلى صالح المحمي في السجن في رمضان (العام قبل الفائت)، وقصدته زائرًا أكثر من مرة، وفي العشر الأواخر من رمضان (الأخير) أصغيت إليه وهو يقص فصلًا من مغامراته كحاشدي منيع.

وبدا حزينًا لرحيل الشيخ مجاهد وممتنًا له أن أدخله السجن، وقال عنه: «كان بطل، وشهم، وصادق، وراس.. وكل شي.. الله يرحمه». وعن نفسه قال، بعد قليل صمت: «أيش أقل لك.. كنت أنا والموت أخوة. من يسطى يقاربني؟... لك الحمد يا رب.. في السجن فايدة».

وتذكر الرجل الخمسيني، وقد نحل جسمه وابيض رأسه، عصر ذلك اليوم الذي غادر فيه ١٢ طقمًا عسكريًا حوش بيته (في خارف) عاجزةً عن الإتيان به، وهو يتحداهم من النافذة أن يطلقوا رصاصة، وزوجتيه على السطح كلتاهما ممسكةٌ بقنبلة: «خيّرتهم بين أمرين: يروحوا لهم بسلام،

أو ينفذوا الأوامر ويطلقوا النار.. بس الراس هذا ما يسرش إلّا بثمنه..».

في أول تحقيق لي عن المعسرين في أكتوبر الماضي، وجدت الرجل يقطّع البصل في مطبخ السجن، وعرفت منه أن مشكلته تكمن في أنه ميكانيكي اشترى سيارة من سارق، وحكم عليه بتسديد مليون و٣٠٠ ألف تقريبًا (حق خاص) وفي الحق العام بالسجن عامًا كاملًا. ساعتها زرت أسرته، التي آل بها المقام إلى بيت للإيجار بمحاذاة الجدار الشرقي للسجن (زوجتين). إذ انتقلت الأسرة من خارف إلى صنعاء بعد مضي العام الأول (المدة المحكوم بها) لحبسه، لتكون قريبةً منه، وقد يئست لخروجه.

ليلة خروج المحمي من السجن كان المدير يربت على كتفيه: «احلف انك باترجع..» فأقسم له بالله أنه لن ينسى المعروف، وأشار إلى ماكينة اللحام: «خليها عندك وشارجع بعد العيد اطلب الله هانا.. ولا يهمك».

وبخروجه تكون إدارة السجن قد خسرت واحدًا من أهم نزلائه. قال عنه المدير: «فنان وداهية».

يملك الرجل في السجن ورشة «ميكانيك» ويقوم بتلحيم أبواب ونوافذ السجن وأسيجته الحمائية. وكان على الدوام لا بسًا بدلة العمل، وطوال فترة بقائه هناك ١١ سنة داوم الشغل «عشان مصاريفي ومصاريف الجهال» قال لـ«النداء». لصالح ابتسامة هادئة وزبائن معروفون، وتقع ورشته على ناحية من مدرسة الميثاق (قبالة الفرن المركزي). وقبيل الإفراج عنه بأسبوع كاد أن يخسر حياته، أو على الأقل رجله من الركبة. فبينما كان يقلّب أدواته داخل المحل المزدحم بأدوات الحديد المكركبة، اختذف سلك الكهرباء برجله أسفل الركبة وصرعه أرضًا. محدثًا فيه جراحًا عميقة في ساقه وأسعف بعدها إلى المستوصف.

على كلٍ أفرج عن صالح المحمي وساقه ملفوفة. بالشاش. ليعود إلى بيته وذويه «بس المدة طالت» قالها وهو يتسم قبيل مغادرته!

● «النداء»، العدد ١٢٤، الأربعاء ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧

تسعة معسرين يطالبون بالإفراج عنهم


هذه المرة خروج اعتراضي لمصلحة الاجنبي

ناشد تسعة معسرون من نزلاء السجن المركزي بتعز النائب العام، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ووزير العدل، بالإفراج عنهم بعدما صدرت أحكام قضائية تثبت إعسارهم.

وأوضحوا في مناشدتهم أنه ثبت إعسارهم وصدرت أحكام قضائية من محكمة قضايا الإعسار بمحافظة تعز، تقضي «باستحقاق تسليم الدية والأرش والعفو من الدولة». إلا أنه لم يفرج عنهم، موضحين أن إجمالي المبلغ المحكوم به عليهم هو «عشرة ملايين وستة آلاف وخمسمائة ريال».

وطالبوا رئيس الجمهورية بالتوجيه للخيرين وإيجاد المخارج القانونية، موقنين بعدم «عجز فخامة الرئيس على دفع المبالغ المالية».

هؤلاء مازالوا محتجزين على ذمة حقوق خاصة، رغم انتهاء فترة العقوبة المحكوم بها عليهم وفي نهاية مناشدتهم أملوا بالاستجابة العاجلة «بالإفراج عن المشمول بالنفاذ وإنهاء التنفيذ بوسيلة الحبس والإفراج بقوة القانون».

المعسرون التسعة: فاضل حمود بجاش قاسم، مراد قائد أحمد عقلان الحكيمي، عبدالكريم أحمد صالح، نجيب محمد علي الجماعي، فتاح سعيد أحمد محمد، رياضي عبدالله قائد حسن، فؤاد عبدالله يوسف، وفارع صالح فارع سعيد.

● «النداء»، العدد ١٣٠، الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠٠٧



● البوابة الداخلية للسجن بصنعاء ليلة عيد الفطر الفائت (صورة خاصة بـ«النداء»)

٤٠ معسرًا يتنازلون عن حقهم في الاستئناف مقابل إطلاق سراحهم

■ علي الضبيبي

ترفض النيابة العامة إطلاق سراح بقية السجناء المعسرين المحتجزين في عموم سجون الجمهورية.

أعداد هؤلاء المعذبين تقدر بالمئات، ويمضي العشرات منهم فترات سجن إضافية لم تحددها الأحكام


9

40 معسراً يتنازلون عن حقهم في الاستئناف مقابل إطلاق سراحهم

القضائية الصادرة بحقهم.

إنهم محتجزون على ذمة حقوق خاصة. بينهم تجار ومقاولون، وأساتذة جامعون، وأكثر من ١٥ إنسانًا من جنسيات غير يمنية.

في السجن المركزي بصنعاء تعدّى أكثر من ٤٠ سجينًا فترات العقوبة المحكومين بها (بعضهم لسنوات. انظر الجدول). لقد أبقي على حيوات عدد منهم في السجن بخلاف ما قررته المحاكم، كما في حالة تاجر السيارات المعروف علي محمد الحميضة (صاحب معرضة «القادسية» للسيارات، الذي كانه).

لم ينص الحكم الصادر بحق الحميضة على حبسه، لكن النيابة اقتادته إلى السجن ليمضي ٦ سنوات في جحيمه. ولا مؤشرات جادة تشير إلى قرب انتهاء مأساته.

وتتحفظ السلطات على كثير من السجناء المعسرين بذرائع أغلبها هشة وغير قانونية.

اعتذرت النيابة العامة وبشدة عن إطلاق سراح عيدروس حمود مقبل القباطي، بعد أن نشرت «النداء» قضيته في عددها قبل أشهر. وطلب مسؤول كبير في مكتب النائب العام حينذاك من الصحيفة ومن أسرة عيدروس مزيدًا من الصبر لحين يصل اسمه إلى قاضي المعسرين المكلف في السجن، «وإذا ثبت إعساره يخرج فورًا». لقد ثبت إعساره في ٢ ديسمبر المنصرم، لكن ما الذي حصل؟!

لايزال عيدروس في السجن منذ ١١ سنة! ويشترط رجال النيابة الضمان التجاري لمعاودة حياته. وكما لم يتضمن الحكم الابتدائي الإبقاء عليه في منشأة العقاب كل هذه السنوات، لم يدخل «الضمان التجاري» في منطوق حكم الإعسار كشرط للإفراج عنه أبدًا.

قبيل عيد الأضحى الفائت حاول ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء بعث الفرح في قلوب أسرة عيدروس (أطفاله وأمهم) بعودته. لكن مذكرة الملتقى تعثرت في مكتب النائب العام. لقد اعتذر المسؤول النيابي الكبير «ولم يلتفت لتلك المناشدة» حد قول الملتقى.

عيدروس ليس وحده، فالسجين الأردني الدكتور عيسى عبدالعزيز خواجه لايزال قابعًا إلى جواره في عنبر واحد. حصل الأخير على حكم «إثبات حالة فقر» في ٢٧ نوفمبر الماضي، من المحكمة المختصة أيضًا.

وكان النائب العام قد وعد بإطلاقه فور صدور هذا الحكم، وقد صدر فلم يخرج.

يوم أمس تلقت «النداء» رسالة من عيسى بالغة الأسى. بدا فيها ناقمًا على المصير الذي آل إليه. قال إنه مريض «ومقهور جدًا من السلطات اليمنية». واستغرب الدكتور خواجة، وهو المؤسس والمدير الأول لمدارس «الحسين» الأهلية بحدة، من معيارية التعامل مع السجناء، «لقد خرج كل من ثبت إعساره إلا أنا ونفر يسير!»، وتساءل بحرقة: «لماذا يصرون على بقائي في السجن كل هذه السنوات خارج القانون؟! هل لأنني لست يمنيًا؟! أنا إنسان يا عالم! أبغي اشوف أطفالي وأحوال أسرتي».

وأخذ يناشد رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام وهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين إنقاذه: «أرجوكم! ضاقت عليّ الدنيا، وارتفع عندي الضغط والسكر. أرجوكم رجاء من تقطعت به السبل!».

لقد تنازل ٤٠ سجينًا عن قضاياهم المطروحة أمام محكمة درجة ثانية (الاستئناف) حتى لا تكون ذريعة للإبقاء عليهم في دهاليز السجن، بعد أن تحججت النيابة العامة بذلك ولاتزال.

وحصلت «النداء» على نسخة من التنازل الممهور بختم النيابة وإبهامات الجميع، كل قرين اسمه. وكانت النيابة العامة أوضحت للصحيفة ولأسر السجناء أنها لن تفرج عن أي سجين لاتزال قضيته رهن الاستئناف.



● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨

السجناء المتنازلين عن حقهم في الاستئناف (ملتقى 17 يوليو)

م	الاسم	النيابة	العقوبة المحكم بها	المبلغ	المدة الزائدة
1	عبد الهادي يحيى جعفر	الأموال العامة	لا يوجد	700 ألف + أرضية	7 أشهر
2	محمد علي عبدالله الماوري	شمال الأمانة	3 سنوات	دية+ 300 ألف مخاسير	5 سنوات
3	عادل حمود الشراعي	جنوب شرق	–	مليون و795 ألف ريال يمني	8 أشهر
4	احمد عبدالكريم علي الديلمي	جنوب غرب	–	900 ألف ريال يمني و14 ألف س	–
5	سامي فؤاد المقطري	جنوب شرق	اكتفاء المدة	غير محدد	سنة و10 أشهر
6	مطيع عبدالله علي الظرافي	غرب الأمانة	اكتفاء المدة	23 ألف س + 2 كيلو جرام ذهب	سنة ونصف
7	يوسف عبداله عبده	ج. غ	3 سنوات	مليون يمني	–
8	مجيز عبده علي عثمان	شرق الأمانة	–	ذهب+ فلوس	–
9	ناصر ابراهيم الأهدل	ج. ش	8 أشهر	85 ألف ريال يمني	–
10	حسين عبدالله طاهر غبش	ج.ش	اكتفاء المدة	مليون و300 ألف	3 سنوات
11	محمود شمس الدين الريمي	ج.ش	اكتفاء المدة	إرجاع تليفون	شهر
12	محمد محمد الحاوري	همدان	3 سنوات	500 مليون ريال	–
13	عمر علي عبدالله عبيد	ج.ش	سنة واحدة	205 ألف ريال يمني	انتهت المدة
14	علي أحمد حسن المخلافي	ج.غ	سنة واحدة	3 ملايين ونصف	أربع سنوات
15	قناف صالح محمد ناصر	سنحان	سنتان	مليون و300 ألف ريال	سنتان وشهر
16	محمد حسين صالح السويدي	ج. ش	3 أشهر	24 ألف دولار	سنة
17	حافظ عبدالله علي المناري	شرق	6 أشهر	75000 ريال	4 أشهر
18	محمد عبدالرحمن الوهباني	غرب الأمانة	إكتفاء المدة	42 ألف سعودي	3 سنوات وشهرين
19	عبدالواحد حسين القرماني	أرحب	3 سنوات	150 ألف ريال يمني	11 شهراً
20	فهد خالد سعيد صالح الموسوي	–	3 ش مع وقف التنفيذ	100 ألف ريال	11 شهراً
21	محمد محسن عبداله شعفل	بني الحارث	3 سنوات	مليونان + جنبية	سنتان وشهر
22	فراص محسن عبدالله شعفل	بني الحارث	سنة	4 ملايين	3 سنوات وشهر
23	عبدالرحمن حسن مرشد	ش	3 سنوات	غير محددة	3 سنوات وشهر
24	عيبان على أحمد مسعد	غرب	سنة	560 ألف ريال	سنتين وشهر
25	عبدالكريم عبدالله مداعس	سنحان	3 سنوات	غير محددة	–
26	محمد محمد حسين القاضي	غرب	اكتفاء المدة	125 ألف ريال	–
27	عبدالرحمن محمود الصامت	غرب	8 أشهر	13 مليون ريال	8 أشهر
28	أحمد محسن سعد الريمي	جنوب شرق	8 أشهر	13 مليون	8 أشهر
29	تركي حسن عربي المحسن	التجارية	اكتفاء المدة	4 ملايين	5 أشهر
30	عبدالله احمد عبدالغني الصوفي	جنوب شرق	إكتفاء المدة	مليون و300 ألف ريال	سنة ونصف
31	عبدالحميد عبده محمد الجلال	جنوب شرق	إكتفاء المدة	800 ألف ريال	7 أشهر
32	ابراهيم عبدالله المرادي	غرب الأمانة	6 أشهر	175 ألف ريال	3 أشهر
33	حمدي ملاطف محد الذيب	غرب الأمانة	3 سنوات	800 ألف ريال	سنة وشهر
34	عبده حسن أحمد المحويتي	ج. غ	اكتفاء بالمدة	500 ألف ريال	9 أشهر
35	عبدالكريم أحمد عبدالوهاب الدربي	ج. غ	اكتفاء بالمدة	600 ألف ريال	4 أشهر
36	عبدالله محمد عبدالله الشيبة	غرب الأمانة	اكتفاء بالمدة	محددة في الحكم	سنتان ونصف
37	صالح علي محمد العلوي	غرب الأمانة	سنة ونصف	650 ألف ريال	4 أشهر
38	عبدالواحد محمد صالح الوبر	شمال الأمانة	اكتفاء بالمدة	مليونان و680 ألف ريال	3 سنوات
39	عبدالجبار عبدالرحمن الذبحاني	ج. ش	3 أشهر	مليون و145 ألف ريال	شهران
40	لبيب عبدالرحمن عبدالله	ج. ش	لا يوجد	4.800.000 ريال	سنة ونصف



بعد غيابه ١٧ عامًا

«خشب» يغادر منفاه إلى بني بهلول

استطاع الخولاني محمد علي خشب الانفكاك من قبضة السجن مطلع الأسبوع قبل الفائت.

وأمضى محمد خشب، وهو من بني بهلول خولان، في السجن المركزي بصنعاء ١٦ سنة على ذمة مليون ونصف، وحكمًا شرعيًا قضى بحبسه سنتين فقط.

ووجه النائب العام بالإفراج عنه بعد أن كسب «خشب» دعوى الإعسار التي تقدم بها إلى قاضي الأحكام المستعجلة (المعسرين) في رمضان الفائت.

لقد ثبت إعساره يقينًا، وخسرت أشجار باحات السجن رجلًا وفيًا كان يقضي معظم الوقت في تنظيفها.

ويعتبر محمد علي خشب آخر أقدم نزلاء قسم التوبة (سجناء الحق الخاص) الذين رافقوا السنوت الأولى لعبده شوعي (المفرج عنه في سبتمبر الماضي) والحاج زيد القميحة المفرج عنه هو أيضًا في يونيو نفس العام.

وأشارت «النداء» إلى قضية خشب لأكثر من مرة وفي أكثر من عدد. وفي رمضان الفائت التقته في السجن وهو يشهد أكبر عملية إفراج جماعية في تاريخه. بدا يومذاك حزينًا والبكاء يخنقه، وتمنى لو أن النيابة العامة تلتفت لمأساته. أكد لـ«النداء» براءته من تهمة سرقة السيارة «الصالون» المنسوبة إليه.

خرج من السجن وقد فقد كل شيء حتى أسنانه، وأفاد أنه فقد زوجته أيضًا: «دخلت السجن وإبني في شهره الأول والآن جاء يزورني ويشتي مني زواجه».

ويعتبر «خشب» من أشهر نزلاء السجن المركزي وأكثرهم ألفة، وكان لا يبارح فرن السجن، ولا يمر يوم دون أن تراه «يجهم» الشجر أو يسقيها.

وعلمت «النداء» من ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال السجناء أن النيابة العامة أفرجت أيضًا عن السجين زمام بشعة في ٢٦ نوفمبر الماضي.

● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨

.. و«ضوء البيت» يواصل إضرابه عن الطعام للشهر الثاني

يواصل السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت إضرابه عن الطعام لأكثر من شهر، ولكن دون فائدة.

لا يبدو أن السلطة القضائية آبهةٌ بما يصنع. يضرب رجل الاعمال السوداني عن الطعام منذ ٢٦ نوفمبر الماضي احتجاجًا على طول الإبقاء عليه في السجن إلى أجل غير مسمى. إنه يتكبد مرارة ٧

سنوات من السجن أغلبها مجانية.

وحمّل عبدالقيوم محمد (٣٥ سنة) الجهات الرسمية (أمنية وقضائية) في رسالة بعثها إلى وسائل الإعلام، مسؤولية تدهور حالته الصحية، وما ألحق به السجن وبأسرته من أضرار «مادية وإنسانية وقانونية على مدى فترة الحبس القاسية».

وأوضح عبدالقيوم أنه أضرب عن الطعام «ولم أجد أي إنصاف سوى قولهم لي: مت».

وإذ أشار إلى شريكه اليمني الذي قال إنه تنصل عن «دفع أموالي التي تقدر منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن بأكثر من ٣ ملايين دولار أمريكي». اتهم مسؤولين في النيابة بالتواطؤ ضده «وحكم عليّ ظلمًا بالسجن سنة ونصف ودفع ١٠٠ ألف دولار باطلًا».

وشكا تعرضه للابتزاز المالي لأكثر، من مرة من قبل أحد القضاة الذي قال إنه أخفى سندات الدفع «ببطلان الدعوى ضدي، والذي قال لي إنه سلمها للنيابة، وهو مالم يحصل حيث لايزال يحتفظ بها.. وقد عمل على ابتزازي ماليًا عدة مرات مع صديقه العقيد بالاستخبارات (ع.ج) كما أرغمني على تسليم الضامن (...) وبالقوة مبلغ ١٢٤ ألف دولار أمريكي عهدة لديه حتى صدور حكم بات ونهائي من المحكمة العليا كضمان لضمانته كونه الضمين التجاري بالقضية.. وبإيجاز إنهم، من العصابة».

إلى ذلك اتهم عبدالقيوم وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة أحمد أبو منصر بعرقلة قرارات الإفراج الصادرة «دون أي حق ولايزال يمارس ضدي كافة أشكال العنصرية».

ولم يستبعد عبدالقيوم مساهمة السلطة اليمنية في انتهاك آدميته «وممارسة نوع من العنصرية والتمييز»، وقال إنه شكا إلى كل الدوائر الحكومية والقضائية، وحتى رئاسة الجمهورية، ما لحق به من ظلم «لكن مناشداتي وكل شكاوى فشلت، إنهم يريدون لي أن أموت ببطء، أو أجن، ويدفعونني دفعًا إلى الانتحار».

ويمضي «ضوء البيت» في السجن للعام السابع. وكان حكم بسنة ونصف فقط. وقد أسف ملتقى «١٧ يوليو» لأسر وأطفال السجناء لهذا الوضع القائم.

● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨



● القباطي

دخل السجن عام ٩٨ وعاد إلى القرية مساء الخميس الفائت وقد تغير كل شيء

■ علي الضبيبي

تخطّى عيدروس حمود القباطي البوابة الرئيسة للسجن المركزي بصنعاء، وأخذ يركض باتجاه كبينة الاتصال المقابلة. وحين رفع سماعة الهاتف باليسرى، كانت قدماه ترتعشان، ونبضات فؤاده تتراقص. إنه شعور في منتهى الفرح.

زوجته التي لم تره منذ ١٠ سنوات لم تكن على علم بمقدمه، لكنها كانت قريبة من سماعة الهاتف حين زف لها البشرى: «ألوه! أنا عيدروس خرجت من السجن الآن!». فهاجت


النداء
www.alnidaa.net
دخل السجن عام ٩٨ وعاد الى القرية مساء الخميس الفائت وقد تغير كل شيء

بالصراخ.

المرجح أنها عرفت صوته، لكنها كذبت وبشدة سماعة التليفون.

ظهر الأربعاء الفائت، وفي تمام الواحدة والنصف تسلم مدير السجن المركزي أمر الإفراج الواصل للتو من نيابة غرب الأمانة باسم عيدروس حمود القباطي، وكان من المفترض أن يتسلمه في عام ٢٠٠٠، طبقًا للقانون.

وحتى تلك الساعة كانت آمال عيدروس قد تصدعت ولم يعد قادرًا على التصديق. كان قد علم بتوجيه النائب العام بالإفراج عنه في ٩ ديسمبر الفائت، ولم يحصل. وكان قرأ بعد ٥ أيام من ذلك أمر رئيس نيابة استئناف الأمانة. وقبل ذلك، فضلًا عن حكم الإعسار الصادر لصالحه في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٧ وحكم من محكمة غرب الأمانة بالحبس عامين سنة ٩٨.

يوم الجمعة الماضي اتصل عيدروس بـ«النداء» من قرية «الجوازعة» في محافظة لحج وهو يرفل بين أبنائه الثمانية. وبدا ممتنًا للصحيفة التي عرضت مأساته للمرة الأولى والثانية والثالثة، آخرها قبل أسبوعين. وقال إن الشكر موصول أيضًا لهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين «الذين حركوا القضية وأنقذوا مئات الناس من ويلات السجن وعذاباته».

أمضى عيدروس في السجن المركزي قرابة ١٠ سنوات بذمة حق خاص، وبقيت أسرته بعيدة عنه على طول المدة (لم تستطع الأسرة زيارته ولو لمرة واحدة).

دخل السجن سنة ٩٨ بهذه الصورة، وعاد إلى القرية في السادسة من مساء الخميس الفائت على صالون موديل ٢٠٠٠ وقد تغير كل شيء حتى الأولاد. وكان في استقباله بنوه وعدد من الجيران والأقرباء الذين ارتصوا قبالة منزله وأخذ يصافحهم واحدًا واحدًا ويتعرف على الوجوه التي لم تعد على حالها.

● «النداء»، العدد ١٣٥، الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠٠٨

دعت إلى تفعيل مواد القانون وإلى عدم الاجتهاد على حساب النصوص

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين: اتفقنا على إحالة هؤلاء المحتجزين إلى قاضي التنفيذ وليس إلى قاضي الإعسار

■ علي الضبيبي



● المداني

استغربت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين عدم تفعيل ما اتفقت عليه مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في منتصف مايو الفائت بخصوص سجناء الحقوق الخاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق الرسمي باسم الهيئة، إن الاتفاق نص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ في المحاكم طبقًا للقانون «وليس إلى قاضي المعسرين» بالمخالفة له.

وأضاف، وقد تلقت الهيئة المتحدث قائمة توكيل جديدة لأكثر من ١٠٠ سجين حقوق غيرية، وممن تجاوزوا فترات العقوبة التي نصت عليها المحاكم: «لقد سعت هيئة الدفاع عن المعسرين إلى تفعيل النصوص القانونية بهذا الشأن، وليس هناك حاجة إلى أي اجتهاد فيما ورد في النص». مستنكرًا فكرة إرسال قضاة إلى السجون للنظر في دعاوى الإعسار: «هذا التفاف على النصوص القانونية وتعطيل لها».

وتتمسك هيئة الدفاع بنصوص قانونية صريحة.

● «النداء»، العدد ١٤٠، الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٨



هيئة الدفاع تقول إن كثيرًا من موكليها لايزالون رهن الحجز

■ علي الضبيبي

استغربت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين عدم تفعيل ما اتفقت عليه مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في منتصف مايو الفائت بخصوص سجناء الحقوق الخاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق الرسمي باسم الهيئة، إن الاتفاق نص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ في المحاكم طبقًا للقانون «وليس إلى قاضي المعسرين» بالمخالفة له.

وأضاف، وقد تلقت الهيئة المتحدث قائمة توكيل جديدة لأكثر من ١٠٠ سجين حقوق غيرية، وممن


هيئة الدفاع تقول إن كثيرا من موكليها لا يزالون رهن الحجز

تجاوزوا فترات العقوبة التي نصت عليها المحاكم: «لقد سعت هيئة الدفاع عن المعسرين إلى تفعيل النصوص القانونية بهذا الشأن، وليس هناك حاجة إلى أي اجتهاد فيما ورد في النص». مستنكرًا فكرة إرسال قضاة إلى السجون للنظر في دعاوى الإعسار: «هذا التفاف على النصوص القانونية وتعطيل لها».

وتتمسك هيئة الدفاع بنصوص قانونية صريحة توجب الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه مدة حبسه. وأشار المحامي محمد المداني أشار إلى نص المادتين ٤٩٤ و٤٩٥ من قانون الإجراءات الجزائية اللتين تؤكدان ذلك، وأيضًا إلى نص المادة ١٩٧ عقوبات، الذي يقرر عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ٣ سنوات فضلًا عن العزل من الوظيفة تجاه الموظف الممتنع عن الإفراج عن سجين بعد انقضاء مدة حبسه.

وتابع المداني: «نحن أولينا الاتفاق أهمية وأخذناه مأخذ الجد، ولكن كثيرًا من موكلينا المشمولين بقائمة التوكيل لايزالون محتجزين بالمخالفة للقانون ولما اتفقنا عليه». وإذ أشاد بالجهود المبذولة من القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى والدكتور عبدالله العلفي النائب العام للإفراج عن عدد من موكليهم «إلا أن مقتضيات الوكالة تحتم علينا أن نتخذ الإجراء القانوني المناسب اذا لم نجد استجابة لما تم الاتفاق عليه».

وكانت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، اتفقت مع رئيس المحكمة العليا والنائب العام في ١٣ مايو الماضي على وضع حد لهذه القضية، وذلك على أن يتولى النائب العام دراسة وفرز حالات الاحتجاز «والتوجيه إلى، النيابات المختصة بالإفراج والإحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون» وفقًا لبيان الهيئة الصادر بتاريخه. وأذيع في مساء اليوم التالي للاتفاق قرار لمجلس القضاء مفاده تكليف هيئة التفتيش القضائي في وزارة العدل «بتعميم توجيه إلى قضاة التنفيذ المدني المرتبط بالجانب الجنائي بصفة مستعجلة (...) وذلك بناءً على مذكرة من النائب العام بشأن السجناء المحكوم عليهم في حقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم». وإذ أشار الناطق الرسمي باسم هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين إلى الاتفاق والتعميم المذكورين قال: «للأسف نص الاتفاق لم يفعل بدليل حصول تجاوزت. كان يفترض على أجهزة القضاء المختصة العليا أن تراقب تفعيل التعميم على أرض الواقع».

ومن تاريخ الاتفاق وعلى مدى ما يقرب من ١٠ أشهر، باشرت النيابة العامة فرز حالات سجناء الحقوق الخاصة، ولكن ليس لإطلاق حرياتهم وتحويل ملفاتهم إلى قضاة التنفيذ المدني بمقتضى القانون، وإنما ليتقدموا بدعاوى إعسار إلى قاضي المعسرين المكلف في كل سجن للبت في صحة هذه الدعاوي من عدمها. وهو ما زاد من تبطيء عملية الإفراج.

ورغم أن قرار الإفراج ظل مرهونًا بيد النيابة العامة شريطة أن يحوز المحبوس على حكم إعسار من القاضي المكلف، إلا أن أغلب حالات الإفراج لم تتم، وقد حصلت على حكم إعسار، إلا بموجب ضمانات حضورية وبعضها تجارية.

يوم أمس تلقت الصحيفة رسالة من ١٠٥ سجناء (حق خاص) في مركزي صنعاء، وممن تجاوزوا مدة عقوباتهم بسنوات، أكدوا فيها نقل القاضي محمد حمود المعمري المناوب في السجن للبت في قضايا الإعسار وشكت الرسالة: «وحتى الآن لم يأتونا بالبديل».

وأفاد «النداء» الدكتور عبدالله العلفي النائب العام بأن القاضي البديل قد أرسل، مؤكدًا اهتمامه المتواصل بهذه القضية، وإشرافه المباشر على إجراءات سير الإفراج، وقال إن القاضي الجديد سيكون أكثر نشاطًا وسرعة في البت في قضايا الإعسار من سلفه.

وعلمت «النداء» من مصدر مسؤول في السجن المركزي بصنعاء أن النائب العام وجه هذا الأسبوع بالإفراج عن اثنين من المعسرين، وأن الدكتور عيسى عبدالعزيز خواجه (أردني) صاحب مدارس الحسين قد أُطلق سراحه قبل يومين (خواجه محبوس منذ ٣ سنوات على ذمة ٩٠ ألف دولار، وبدون أن ينص الحكم القضائي بحبسه. وحسب المصدر فإنه لم يغادر السجن لولا الضمان التجاري).

● «النداء»، العدد ١٤٠، الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٨



«ضوء البيت» يبعث رسالتين للنائب العام والرئيس صالح، ويكتب وصيته للسفير السوداني:

اقبروني في كردفان

كتب السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت وصية مساء أول من أمس وأرسلها عبر «النداء» إلى قنصل سفارة السودان في اليمن.

أوصى ألا يقبروه إلا في السودان حيث مسقط رأسه، تحديدًا «مدينة أم رملية شمال


هيئة الدفاع تقول إن كثيرا من موكليها لا يزالون رهن الحجز

...وبسام الحميدي الإرجتم عن كثير من أصحاب الأرض لإذا

أقربني في كردفان

كردفـان». وجاء في وصيته أنه فـي حال ما إذا وافته المنية في سـجن اليمن المركزي فإن الأسرة «ستتكفل بالدفع والمساهمة معكم بتسفير جنازتي».

وطلـب ضـوء البيت من القنصل السـوداني، بعد أن كتب لـه رقم التليفون، الاتصال بوالده إلـى السـودان. وقـال عبدالقيـوم البالغ من العمر ٣٥ سـنة، والمضرب عـن الطعام منذ ٢٦ نوفمبـر الفائـت، إن له إبنًـا يقيم في عدن مع أمه واسـمه محمد خير «يرجى تسـفيره إلـى السـودان هو وأمـه إذا وافقـت فـورًا». أمـا ريهـام، يخاطـب القنصـل: «فقـد ماتـت وأنـا هنـا فـي السجن»، وحدد بدقة عنوان أسرته.

وطلـب عبدالقيوم مـن أبيه أن يتكفل بتربيـة ولده محمد «ويمنـع ممارسـة أي قسـوة عليه». متمنيًا: «نشـر قضيتـي بعد موتي للرأي العام السوداني ليطلع على ما جرى لي في اليمن حتى لا يتورط أحد للاستثمار أو التجارة في هذه البلاد اليمن»، وسـبب ذلك قائلًا: «لا يوجد بها قانون غير الحبس وتلفيق التهم ضد الغريب».

وعبدالقيوم رجل أعمال سـوداني أتى للاسـتثمار في اليمن فوقع في حبائل «اللف والـدوران» كمـا يفيد. ويمضي الرجل في السـجن المركزي بصنعاء منذ ٧ سـنوات في قضية خلاف مع شـريك له وحكم فيها بالسـجن سـنة ونصفًا من محكمة جنوب شرق الأمانة، إضافة إلى ذلك يدفع ١٠٠ ألف دولار لشريكه. ومذ دخل السجن حتى الآن يكون قد أمضى ٥ أضعاف المدة.

وصية عبدالقيوم رافقتها رسالة له بليغة من صفحة ونصف إلى رئيس الجمهورية اليمنية علي عبدالله صالح جاء فيها: «سـيادة الرئيس أنا مسـتثمر سوداني محبوس منـذ عـام ٢٠٠٠ علـى ذمة قضية باطلـة وملفقة ضدي». وأضاف: «لقـد صودرت جميع حقوقـي القانونيـة وتم حرمانـي مـن الدفاع عن نفسـي». ويزيد يشـكو: «بل صودرت

أوراقي ومستنداتي وإثباتاتي من ملف قضيتي وممن التمست منهم تحقيق العدل لي وإنصافي».

وترفض نيابة جنوب شرق الأمانة إطلاق سراح عبدالقيوم رغم الأوامر القضائية العليا التي وجهت بذلك: «لدي أوامر من الجهات القضائية العليا وبمختلف درجاتها بالإفراج عني بالضمان الحضوري»، ولكن للأسف يقول: «هذه الأوامر قوبلت بالرفض من وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة أحمد أبو منصر في سابقة قضائية خطيرة تدل على مدى تعصبه مع غرمائي وإصراره غير المبرر على عدم الإفراج عني رغبة منه في استمرار بقائي في السجن».

وخاطب رئيس الجمهورية وترجاه، وقد خابت كل رسائله التي وجهها عبر الصحافة وبصورة مباشرة إلى القضاء: «تشكيل لجنة قضائية ونيابية نزيهة لكشف الظلم والجور الذي طالني في القضية وإجراءاتها الباطلة». وكرر مناشدته بكل معاني الإنسانية والرحمة للرئيس: «لم يتبق لي إلا التوجه إلى فخامتكم. أرجوك وألتمس منك أن تعمل حلًا لمأساتي ومعاناتي الشديدة في السجن المركزي بصنعاء».

وهذه هي المرة الثالثة التي تعرض فيها «النداء» حالة هذا السجين البعيد عن أهله والمقطوع عن الزيارة. إذ سبق أن نشرت قبل شهرين خبر إضرابه المفتوح عن الطعام، وما تشهده حالته الصحية والنفسية من تدهور بائن (راجع العدد ١٣٣ من «النداء»).

وتأمل الصحيفة من النائب العام التدخل المباشر لمعرفة ملابسات هذه القضية، لا سيما في ما يتعلق برفض وكيل نيابة جنوب شرق لأوامر الإفراج عنه، مع أمل أن يضع حدًا لمأساة هذا الرجل المنكوب.

- «النداء»، العدد ١٤٠، الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٨

.. وبسام الحميدي: أفرجتم عن كثير من أصحاب الأروش إلَّا أنـا





هيئة الدفاع تقول إن كثيرا من موكليها لا يزالون رهن الحجز

وبسام الحميدي: أفرجتم عن كثير من أصحاب الأروش إلا أنا

القرنفلي في كردفان

● الحميدي

تسلمت الصحيفة الرسالة الثانية من السجين المعسر بسام الحميدي، ٢٥ عامًا. وفيها يقول: «لقد صدر لي حكم الإعسار بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧، غير أنني مازلت سجينًا على ذمة الحق الخاص».

ويقضي بسام في السجن المركزي بصنعاء عامه السابع على ذمة أرش قيمته مليون وربع المليون ريال. وهذه المدة ليست منصوصة في منطوق حكم محكمة جنوب شرق الامانة مطلع ٢٠٠١. إذ لم يقرر القاضي حبسه سوى ٣ سنوات (حق عام).

وبسام الحميدي أحد موكلي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، وواحد من المنكوبين الذين عصفت بهم الأقدار إلى براثن السجن. أمه جاءت إلى مكتب الصحيفة لأكثر من مرة وهي تحمل رسائل من ولدها المحبوس وأخبارًا غير سارة عن وضعه الصحي والأسري. قالت الأم إن ولدها يصرخ برجاءاته في وجهها كل يوم أن تنقذه من كُربة السجن «لكن ما سوي له، مابش معه إلّا الله وأنتم».

إلى ذلك، فهذا الشاب القادر على السداد بكد عرقه، بُلغ مؤخرًا أن زوجته غادرت البيت صوب أهلها بعد أن أصابها اليأس والإحباط. وقالت الأم وهي تكفكف دموعها أن بسام «تلقى الخبر كالصاعقة». لقد تضاعفت حالته النفسية «قدو يهلوس في الانتحار».

منذ منتصف ٢٠٠٦، وبسام ينتظر حكم الإعسار، ضمن طابور محتجزي الحقوق الخاصة، وحين حاز عليه بعد عام لم يغير هذا الحكم في حاله شيئًا. لايزال باقيًا في عُهدة السجن إلى أجل مفتوح. لقد مر على تاريخ حكم الإعسار الصادر من القاضي محمد المعمري ٦ أشهر. لكأنه بمثابة صورة تذكارية تستحق الحفظ أو شهادة تقدير. ماذا تريد السلطة القضائية من هؤلاء المعذبين على ذمم مديونيات عجزوا عن الوفاء بها وثبت لها ذلك لأكثر من مرة؟ حتى الآن لا يبدو أن الأمور قد جلت أمام رجال العدالة بخصوص سجين الحق الخاص الذي تمتهن كرامته وحريته لاتزال. ورغم مرور أكثر من سنة ونصف على قضية السجناء المعسرين إلا أن المعنيين في السلك القضائي لا يبدون جدِّية حيال هذه القضية. إذ لا تلوح في الأفق أي تصحيحات قضائية في هذا الموضوع.

تؤكد رسالة بسام أنه، ومنذ صدور حكم الإعسار لصالحه، لم يكف يناشد ويستغيث كل الجهات الحكومية ذات الصلة «لكن للأسف لا يأبه لي أحد»، يشكو. وكان تلقى وعدًا بضم اسمه في كشف رئيس الجمهورية العام الماضي ضمن أصحاب الأروش ولكن، يقول بسام: «تم الإفراج عن كثير من المحبوسين من أصحاب الديات والأروش إلا أنا».

يوم أمس جاءت أم بسام إلى مكتب «النداء» وهي في حالة منهكة تتفاقم من يوم لآخر. ناشدت القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء، وكذا النائب العام إنقاذ ولدها من السجن: «ولدي له سبع سنين يا قاضي، والله لو يجلس عمره ما يقدر يسدد ريال.. هو مسكين حالته حاله. لو خرجتوه بعد الثلاث السنين إن قد بارح ما عليه لكن ما شاء الله كان».

وحصلت «النداء» على كشف من مكتب النائب العام لبعض سجناء الحقوق الخاصة، وتبين للصحيفة أن النيابة العامة تعلم تمامًا أن بسام أحمد عبده الحميدي حصل على حكم إعسار، كما هو موضح قرين اسمه في الكشف النيابي.

● «النداء»، العدد ١٤٠، الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٨



حضر حميد الجشوبي ١٦ جلسة محاكمة ممددًا على السرير، وقبل شهر استعان بالعصا وأخذ يقفز على رجله الوحيدة فسقط وانكسرت من أسفل الركبة

سجين في إب على مقربة من الموت بلا رجلين

■ علي الضبيبي


حضر حميد الجشوبي 76 جلسة محاكمة معتمدا على السرير وقبل شهر استعان بالعصا وأخذ يقفز على رجله الوحيدة فسقط وانكسرت من أعلى الركبة

سجين في إب على مقربة من الموت بلا رجلين

...وفي صنعاء مقبول مقبول حسان على حكم انصار قبل 3 اشهر واطلقتان في الاعلام وتم يطلقوه

ما يبقى من عبدالباسط الأديمي

يقترب نزيل السجن المركزي في إب، حميد يحيى فاضل الجشوبي، من الموت خطوة خطوة، برجل بُترت وأخرى مكسورة. هو أيضًا يعاني من «غرغرينا» أسفل الكعب في قدمه الباقية بسبب ارتفاع الضغط والسكري.

أكدت كل التقارير الطبية أن هذا السجين البالغ من العمر ٧٥ عامًا، في حالة صحية سيئة، ويحتاج إلى رعاية ورقود داخل المستشفى. وفي آخر تقرير من مستشفى الثورة العام في إب بتاريخ ١١ فبراير الفائت، فإن الحالة تستوجب الرقود «وإشراف طبيب الباطنية وجراحة العظام ومراقبة حالته المرضية المستمرة وكما يحتاج إلى عناية خاصة»، وفقًا للتقرير الطبي المهور بـ٣ توقيعات وختم رسمي (توقيع الطبيب المعالج عبدالكريم منصر، ورئيس الأطباء الدكتور طاهر عوض الحضرمي، ومدير عام المستشفى الدكتور علي أحمد قعشة).

حميد الجشوبي مسجون في قضية قتل حدثت قبل ٢٨ سنة، ويمضي في سجن إب ما يقرب من سنتين ونصف برفقة أحد ابنيه محمد، وخالد، اللذين يتناوبون نهارًا على خدمته وتنظيفه في السجن، إذ بترت رجله اليسرى قبل ٤ سنوات.

يوم أمس وصل ولده محمد إلى مكتب الصحيفة وقال إن حالة أبيه بالغة السوء. وأخذ ينثر من ملفه الضخم عدة تقارير طبية تؤكد ذلك. وحمّل كل الجهات المعنية بسجنه، من إدارة السجن إلى نيابة إب ومحكمتي النادرة والاستئناف، المسؤولية القانونية والإنسانية «إذا حصل ومات أبي داخل السجن» وقال إن ما يحدث لأبيه المريض نوع من التعذيب، «وهناك أطراف تريده أن يموت بهذه الصورة داخل السجن». وقال إن النيابة ومحكمتي النادرة والاستئناف ومدير السجن اطلعوا على تقارير الأطباء المستعجلة وعملوا بخلافها. مؤكدًا: «كل هؤلاء يعرفون حالته جيدًا، ويعرف رئيس محكمة النادرة أن أبي لا يحضر جلسات المحاكمة إلا محمولًا على السرير».

قبل أزيد من شهر حاول حميد أن يتجاسر ويخرج إلى صلاة العصر في صرح السجن مستعينًا بعصاه وقفزًا على رجله الوحيدة، وقبل أن يبلغ الصرح الدافئ خانته العصا والتوت رجله فسقط

وكسرت من أسفل الركبة. إنها الآن متورمة من الفخذ حتى القدم.

دخل حميد في غيبوبة وأسعف إلى مستشفى الثورة العام في إب. ويقول محمد إن الأطباء قرروا دخوله العناية الخاصة، لكن مدير السجن رفض وأعاده عساكر الحراسة إلى السجن ليل ذلك اليوم. وطبقًا لأقواله فإن والده يصيح طوال الليل من الألم ويبكي ولا يترك عينًا تنام.

وكانت جمعية الهلال الأحمر وجهت رسالتين، في ١٥ فبراير، إلى رئيس نيابة محافظة إب ورئيس محكمة النادرة وطالبتهما بإرسال السجين حميد يحيى الجشوبي إلى المستشفى للرقود بمرافقة عسكرية، كون حالته المرضية صعبة. لافتة النظر إلى التقارير الطبية المرفقة وإلى نصوص القانون الدولي الخاص بنزلاء السجون والمعاقين، ولكن لم تجد.

ووصل محمد إلى "النداء" وهو في وضع نفسي ومادي متدهور. وقال إنه أتى لتوه من مستشفى السبعين، حيث يرقد أيضًا ابنه الوحيد هناك منذ أيام، وأن خسارته وأخيه في قضية أبيهم مع أخوالهما فاقت المعقول «ما يقرب من ٥ مليون علاج وشريعة». ثم أخذ يصف بصوت متقطع معاناتهم، هو وأخوه خالد وأختهما، منذ مطلع الثمانينيات. لقد نشأوا أيتامًا بعد مقتل أمهم وأبيهما عام ٨١. أما أبوهم المتهم فقد شرد جنوبًا إذ كان ولايزال يعاني من اضطرابات نفسية وعقلية دائمة.

سنة الفجيعة، وفيما كانت حرب المناطق الوسطى تدور على رؤوس الناس في ناحية النادرة، دخل حميد حدود «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» هاربًا، فالتقط كجاسوس للشمال وزج به في سجن دمت وبعدها إلى سجن الضالع، ثم نقل من هناك بطلب من قيادة الجبهة إلى سجن المنصورة في عدن. وتفيد التقارير الطبية حينها بأن الرجل خضع لعلاج من مرض نفسي ومن مرض الربو «وتمدد في المستشفى المركزي بعدن أكثر من مرة وكان يعاني من القلق النفسي الشديد وكان يعاني أيضًا من تشنج عصبي وخلل عقلي، ومايزال»، وفقًا لتقرير صادر من العيادات الداخلية بسجن المنصورة المركزي بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٨٨. التقرير مرفوع من الأخصائي النفساني في قسم البحوث النفسية وممهور بتوقيع مسؤول العيادات الداخلية في السجن، الملازم ثان محمد علي عبدالله.

أمضى حميد يحيى فاضل الجشوبي متنقلًا بين ثلاثة سجون جنوبية من عام ٨١ حتى ٨٦، وأفرج عنه بسبب حالته النفسية والعقلية، فيما بقي أولاده الثلاثة في كنف عمهم يتجرعون غصص يُتمهم «ما رجع لنا إلا سنة الوحدة، وقدنا احنا كبار». وأضاف والقهر يكبده: «لكن ما نسوي؟! أب مريض وحالته حالة وأنا فلت الدراسة ورحت أعالجه من مكان إلى مكان». وكانت محكمة النادرة الابتدائية أصدرت حكمها غيابيًا سنة ٨٦ وقضى منطوقه بحبس حميد (الفار من

وجه العدالة) لمدة ٣ سنوات عند إلقاء القبض عليه. إضافة إلى ذلك تدفيعه ديتين (دية مغلظة).

وحسب أقوال محمد فإن أخواله كانوا مغتربين في الخارج، وأنه وأخاه وأخته كانوا على علاقة طيبة مع أخوالهم طوال التسعينيات؛ «لكن الناس حرضوهم علينا وفتحوا باب القضية من جديد».

وأضاف أن وساطات قبلية ومشيخية كبيرة تدخلت للصلح القبلي وباءت جميعها بالفشل؛ «كنا نتفق وبعدا يختلفوا علينا من جديد بسبب المحرضين». وتخضع القضية مجددًا للمحاكمة في محكمة مديرية النادرة. وقال محمد إن والده حضر إلى الآن أكثر من ١٦ جلسة وأن القاضي طرده من القاعة مرة وهو محمول على السرير.

ويشتكي عبر «النداء» إلى القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى، تصرفات القاضي محمد العامري رئيس محكمة النادرة تجاههم قائلًا: «لقد طردني ٣ مرات وطرد أبي مرة وطرد محاميه».

وخاطب القاضي عصام قائلًا: «إنه يتعامل معنا بقسوة غريبة، ويرفض كل طلباتنا، في حين يسجل للطرف الآخر كل ما يقولوه». ووصف محمد حميد الجشوبي محاكمة أبيه بأنها غير شرعية، وإنها تجرى فقط لإبطال الحكم الصادر عنها عام ٨٩ والذي صدر برئاسة القاضي العلامة عبدالله علي بن علي الجمرة.

ويتهم أبناء السجين حميد الجشوبي أناسًا معينين بالتحريض واذكاء نار الثأر بينه وأعمامه من جهة وبين أخواله من جهة ثانية. وقال محمد والبكاء يخنقه: «إحنا الخسرانين أنا وأخوتي.. خسرنا أمنا وجدّنا، وذلحين يشتوا يلحقوا أبونا وهو في هذي الحالة»، واصفًا أباه في وضعه المرضي هذا بأنه قد أصبح «معدومًا أصلًا».

ووجه صرخة استغاثة ومناشدة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، وكل المنظمات الإنسانية والحقوقية والرأي العام: «التدخل العاجل لإنقاذ حياة والدنا المريض داخل السجن». مبديًا التزامه الكامل بإحضاره للمحاكمة عند كل جلسة، «المهم يبقى أبي تحت نظر الأطباء، وبمعية الحراسة المشددة».

● «النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨

... وفي صنعاء مقاول مشلول حصل على حكم إعسار قبل ٤ أشهر وجلطتين في الدماغ ولم يطلقوه

ما تبقى من عبدالباسط الأديمي


حضر حميد الجشاوي 16 جلسة محاكمة ممدداً على السرير وقبل شهر استعان بالعصا وأخذ يقفز على رجله الوحيدة فاضطر والكثيرات من أسكان الدكة
سجين في أب على مقربة من الموت بلا رجلين
...وفي صنعاء مقاول مشلول حصل على حكم إعسار قبل 4 أشهر وجلطتين في الدماغ ولم يطلقوه
ما تبقى من عبدالباسط الأديمي

تعاود صحيفة «النداء» للمرة الرابعة الكتابة عن المقاول الشهير عبدالباسط الأديمي الذي لايزال يتعذب داخل السجن المركزي منذ ٧ سنوات.

في حالة الأديمي يبدو السجن واديًا من جهنم. إنه مشلول ويصارع ورمًا في دماغه. في ٥ نوفمبر زارته الصحيفة إلى مستوصف السجن وهو يتماثل للشفاء من جلطة ثانية شلت جنبه الأيمن. قال لـ«النداء» حينها من على السرير، بصوت خافت لكنه واثق: «سأخرج بعد أيام». كان يقول ذلك وعينه على حكم الإعسار الذي لم يتبق من إجراءاته، حينها، سوى النطق بالحكم، ليس إلا.

لم يكن يعرف، وهو المصاب بجلطة دماغية، أنه سيقضي شتاءً قارسًا داخل السجن.

مطلع هذا الأسبوع لخّص الأديمي حالته في صفحة واحدة وأرسلها إلى الصحيفة. قال إنه حصل على حكم إعسار في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ (أي بعد الزيارة بـ١٠ أيام)، ولم يفرج عنه. شاكيًا إصرار النيابة العامة على إحضار الضمين الحضوري كشرط للإفراج، «وللأسف الشديد أنا لا أستطيع إحضار ذلك حيث وكل من أعرفه لم يعد يذكرني، حتى أسرتي وإخواني وأعمامي».

وأضاف يشكو من معاريفه وأقاربه، وهو المقاول الذي نفذ مشروع حديقة الحيوان في تعز: «لقد تركوني.. أهملوني وتجاهلوا قضيتي وأبدوا المبررات غير المقبولة رغم أن موضوع الضمانة المطلوبة ليس عليها أي التزامات مالية سوى إحضاري عند الطلب».

وعن حالته المرضية قال إنها صعبة جدًا «وفي تدهور مستمر وسريع بسبب ارتفاع الضغط والإحباط النفسي». وقال إن النيابة العامة لم تلتفت إلى التقارير الطبية التي تصف حالته وتؤكد خطورة مرضه.

واستغرب عبدالباسط الأديمي تخاذل الأهل والأقارب وأبناء منطقة «أديم والأصابح»، وتساءل عن سبب عدم جدوى رسائله إليهم واستغاثاته بهم: «هل ماتت فيهم معاني الرحمة ورابطة الدم والقبيلة؟!»، مستثنيًا عمار الأصبحي الذي «وقف معي في محنتي ولايزال».

ويقضي الأديمي ٧ سنوات في السجن المركزي بصنعاء في دين جراء خسائر فادحة تكبدها قبل ٨ سنوات وأطاحت به كمقاول كبير. وكان الرجل حكم بسنتين في الحق العام، لكنه الآن يسير في السابعة، وتبدو حالته الصحية معقدة، إن لم تكن الحالة الأصعب داخل السجن. إذ أسعف أكثر من مرة إلى مستشفى الثورة العام ورُقِّد شهورًا في مستوصف السجن.

والأديمي أحد أبرز موكلي هيئة الدفاع (الدفعة الأولى)، وأحد التجار المركومين في السجن المركزي، الذين يربون على الـ١٠٠ تاجر.

وكانت «النداء» كتبت عنه في أكثر من عدد، منذ عددها ٧٦ في رمضان (أكتوبر) قبل الفائت،

إضافة إلى ما كتبه عنه الزميل عبدالكريم الخيواني إثر خروج الأخير من السجن المرة الأخيرة. كما كتب عنه عمار الأصبحي، ولكن لم تول الجهات القضائية اهتمامًا بهذه القضية.

في زيارتها الأخيرة للسجن، لاحظته «النداء» وهو يتمشى بصعوبة في طارود المستوصف، ويده بالكاد يرفعها إلى صدره.

كان عبدالباسط الأديمي مقاولًا شهيرًا في تعز وذائع الصيت في «الأصابح وأديم»، لكن الأقدار عصفت به وبرأس ماله الضخم إلى عالم آخر. لقد وجد نفسه فجأة في حالة إفلاس تام، مدينًا بملايين الريالات ومركونًا بين مئات مثله داخل السجن المركزي بصنعاء. ومن رسالته يتضح أن الرجل الذي أطيح به وجد نفسه وحيدًا يصارع المرض بجسم نحيل ويد ورجل مشلولتين. لم يعد له زوار ولا محبون، وهو الرجل الثري الذي كان. لقد عجز عبدالباسط حتى عن توفير الضمانة الحضورية لإنقاذ ما تبقى من حياته بعد ٧ سنوات في قسم التوبة.

وحسب عديد سجناء أفرج عنهم فإن الأديمي يعيش حالة إحباط شديدة، حد أنه صار فاقدًا ومنزوع الأمل، وتشهد حالته الصحية تدهورًا مخيفًا داخل السجن جراء هذه الظروف النفسية والصحية التي يعيشها.

الصحيفة ترجو من القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، التدخل السريع للإفراج عن الرجل حتى لا يموت في السجن، لا سيما وحالته مع المرض تتدهور يومًا تلو يوم.

● «النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨



● القعيطي

يُمضي عامه الـ١٨ في سجن القناطرة بمصر

حضرمي يستغيث برئيس الجمهورية لإعادته إلى اليمن



■ هلال الجمرة

حرصَ عادل جابر القعيطي، طيلة الـ١٨ عامًا الفائتة، على أن لا تفوته لحظات الابتهاج مع زملائه، تلك النادرة، التي تأتي حين يُعلن خلاص أحدهم ومغادرة بوابة سجن

القناطرة بجمهورية مصر العربية.

لكن خلال الشهور الثلاثة الماضية، لم تعد لحظات الابتهاج نادرة؛ إذ أصبحت تتكرر أسبوعيًا في عنبر الأجانب داخل السجن، مرة بخروج نرويجي وأخرى أسباني، وثالث ألماني... إلخ، غير أن لحظة خلاص الشاب اليمني عادل القعيطي، ٣٩ عامًا، مرهونة بمبادرة يمنية وتسديد ١٠٠ ألف جنيه مصري، للخزانة المصرية، كما فعلت حكومات السجناء الذين غادروا السجن.

عادل، ينحدر من أسرة القعيطي الحضرمية. انتقل إلى مصر لغرض دراسة آداب لغة عربية في جامعة القاهرة أثناء أزمة الخليج الأولى ١٩٩١. آنذاك كان عمره ٢٠ عامًا. وكغيره من اليمنيين عصفت به أزمة الخليج، ولم تغفر له وإن كان من مواليد السعودية، إذ لاحقته لعنتها إلى مصر. فبعد وصوله إلى القاهرة بخمسة أيام، وجد نفسه مرميًا خلف القضبان، بتهمة حيازته ٤٢ جرامًا من الهروين، فيما ظل ينفي التهمة حتى الآن، وقال أمام القضاء المصري إنها تهمة لفقها له شخص كويتي تربطه علاقة بأحد الضباط المصريين النافذين، بسبب قيامه (أي عادل) بنقد الحكومة الكويتية والاصطفاف مع سياسة صدام حسين، لكن دون جدوا، ففي ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢ أصدر القضاء المصري حكمًا قضى عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه مصري. من حينها يقبع عادل القعيطي في عنبر الأجانب في سجن القناطرة، والآن يعاني من أمراض عدة أبرزها انزلاق غضروفي في الفقرتين الرابعة والخامسة من العمود الفقري.

حاول عادل التأقلم مع عالمه الجديد وراء سور السجن. كما وظل يتشبث بالأمل.

في مايو ٢٠٠٥ أبرمت وزارة العدل اليمنية ووزارة العدل المصرية اتفاقية تنص على تبادل المساجين، وتم المصادقة عليها العام الفائت ٢٠٠٧ من قبل مجلس النواب اليمني ومجلس الشعب المصري. الاتفاقية ذاتها أبرمتها مصر مع كثير من الدول، وأثبتت نجاعتها خلال الثلاثة الأشهر الماضية، إذ أخذ عدد نزلاء عنبر الأجانب يقل. فيما عادل القعيطي مايزال حريصًا على توديع زملائه بفيض دموع فرائحية، لتغدو عقب انتهاء المشهد حسرة وغصة موحشة؛ لمجرد أنك يمني.

إذن، على عادل أن يزود الخزانة المصرية بـ١٠٠ ألف جنيه مصري (ما يعادل ١٧ ألف دولار) مقابل انتقاله إلى اليمن.

في مذكرة رسمية بعثها وزير العدل المصري موجهة إلى الحكومة اليمنية جاء فيها: «نوافق على نقل السجين عادل القعيطي إلى اليمن لتكملة باقي العقوبة بحسب الاتفاقية المبرمة بين البلدين، شريطة سداد الالتزامات المالية المقررة عليه».

لكن عادل لا يملك شيئًا. وبحسب مذكرة نيابة المنصورة وعاقل الحارة التي كانت أسرة عادل تقطنها، قبل اغترابها في السعودية، فضلًا عن إفادة مصلحة الأراضي والعقارات، فإن عادل وأسرته ليس لديهم أملاك، كما وأنهم أسرة فقيرة.

عادل يتيم الأبوين وله ٥ أشقاء، وشقيقتان عادوا إلى اليمن أثناء أزمة الخليج. ويؤكد ناصر القعيطي (شقيقه الأكبر) أنه وأشقاءه إن كان بمقدورهم مساعدة عادل فلن يترددوا لحظة واحدة. وأضاف في اتصال هاتفي مع «النداء» أنهم عرضوا قضية شقيقه الأصغر (عادل) على كثير من فاعلي الخير، ولكن لم يستجب أحد.

محنة عادل القعيطي لم تظل محصورة داخل سجن القناطرة، فمنذ ١٩٩٦ أخذت تتناقلها المذكرات الرسمية بين السفارة اليمنية بالقاهرة، ووزارتي الخارجية والعدل اليمنية والمصرية ومكتب رئيس الجمهورية. وكان مدير مكتب رئيس الجمهورية بعث بمذكرة للسفير اليمني بالقاهرة في مارس ١٩٩٦، طالب فيها باتخاذ الإجراءات ومساعدة عادل. لكن مذاك ظل عادل بدون مساعدة.

قبل أسبوعين تلقت الصحيفة رسالة من السجين عادل القعيطي شارحًا غصة سجنه في جزأها الأول قال: «من فين أجيب ١٠٠ ألف جنيه وأنا في السجن منذ ١٨ عامًا؟! هذا تعسف، أنا تعبان، عمري هدر في السجن، وأنا مشتاق لإخواني واخواتي». فيما الجزء الثاني عبارة عن مناشدة لرئيس الجمهورية: «أنا واحد من أبناء اليمن قادته الظروف إلى أن ينسى داخل سجن القناطرة بجمهورية مصر منذ ١٩٩١».

وأخاطبك وألوذ بك لأنك رئيسنا والمسؤول الأول عن أبناء اليمن، أناشدك أن تدخل وتساعدنا على الرجوع إلى اليمن، أو أي سجن في اليمن أنا محتجز في مصر على ١٠٠ ألف جنيه وأنا لا أملك شيئًا».

رغم أنه لا أحد يستطيع تعويض عادل القعيطي عن عمره المفقود في السجن، غير أن محنته ستتعمر بقية أيامه أيضًا داخل السجن حال تغاضت الحكومة عن مساعدته واستكثرت «١٧ ألف دولار لاعتاقه من سجن دولة أخرى».

● «النداء»، العدد ١٤٦، الأربعاء ٩ أبريل ٢٠٠٨



عبدالباسط الأديمي يغادر السجن المركزي

أفرجت النيابة العامة الأسبوع الفائت عن المقاول عبدالباسط الأديمي بعد سبع سنوات أمضاها في السجن المركزي بصنعاء على ذمة ديون.

واتصل بـ«النداء» أحد أقرباء الأديمي ويفيد أن عبدالباسط غادر السجن عصر الأحد قبل الفائت بموجب ضمانة عاقل حارة وأخرى من أحد أقاربه.

ونقل للصحيفة ولهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تحيات عبدالباسط وشكره البالغ «لوقفتهم الإنسانية معه وغيره من سجناء الحقوق الخاصة في السجن». مبديًا اعتذار الأديمي عن الاتصال بهم بسبب حالته الصحية والنفسية.

ويعاني عبدالباسط الأديمي من شلل نصفي نتيجة جلطتين أصيب بهما في الدماغ



وهو في السجن. إضافة إلى ارتفاع الضغط والسكري وأمراض أخرى.

وكان القاضي مهدي قصيع رئيس شعبة السجون بمكتب النائب العام اتصل بالصحيفة قبل ٣ أسابيع بعد نشرها الموضوع الأخير عن الأديمي (ما تبقى من عبدالباسط الأديمي) مؤكدًا أن النائب العام وجه بالإفراج عنه بأية ضمان.

وكان عبدالباسط عبدالرب الأديمي مقاولًا ذا شهرة في تعز وغيرها، فهو الذي نفذ مشروع «حديقة الحيوان» بتعز منتصف التسعينات إضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى.

وبسبب عجز وديون تراكمية عليه دخل السجن بحكم قضائي قرر حبسه سنتين ونصفًا وسداد ما عليه من ديون للغير.

لكن الأمور لم تسر على نحو ما جاء في الحكم، فقد بقي الرجل رهن السجن سبع سنوات وحلت به الأمراض حتى شلت إحدى يديه ورجل. وهو أحد عشرات التجار ورجال الأعمال الذين عصفت بهم الأقدار إلى براثن السجون.

وواصلت «النداء» نشر أخباره منذ أكتوبر ٢٠٠٦، وزارته إلى السجن وإلى المستوصف لأكثر من مرة.

وتلقت قبل شهر رسالة مؤثرة في عبدالباسط يشكو فيها حالته النفسية وأسرته ومعاريفه وأقاربه الذين خذلوه ونسوه. وبدا يائسًا من كل شيء «حتى من الحياة».

● «النداء»، العدد ١٤٧، الأربعاء ١٦ أبريل ٢٠٠٨





لم يشاهد عائلته حتى الآن

عبدالباسط الأديمي في مكتب «النداء»

وصل إلى مكتب الصحيفة الأحد الفائت عبدالباسط الأديمي، ناقلًا تحيات المعسرين في السجن المركزي بصنعاء إلى رئيس التحرير، وطاقم هيئة الدفاع عنهم، والزميل علي الضبيبي. وقال عبدالباسط، الذي احتجزت حريته في السجن أكثر من ٥ سنوات على ذمة ديون وعجز مالي،

وخرج قبل أسبوعين، إن الشكر موصول أيضًا للنائب العام ورئيس شعبة السجون بمكتبه القاضي مهدي علي فصيع.

وكان الموقف مؤثرًا عندما دلف عبدالباسط الأديمي إلى مكتب الصحيفة عصرًا ويده اليسرى مشلولة. لقد جلس على المقعد بمساعدة الزميل عمار الأصبحي وأخذ يقص مأساته باقتضاب.

تبدو حالته الصحية مستقرة، لكن وضعه النفسي لم يستقر بعد. فالرجل الذي غيبه السجن ٥ سنوات وأفرج عنه بعد جهد جهيد الأسبوع قبل الماضي، لم يأوِ إلى عائلته حتى اللحظة. لقد غادر السجن فعلًا لكن ولأسباب مرضية لم يتجه إلى تعز مباشرة.

طمأن عبدالباسط أسرته بالتليفون (زوجته وأبناءه). وخضع للعلاج في صنعاء حتى لا تعاود الجلطة الدماغية نشاطها للمرة الثالثة.

استقبل الأديمي، الذي جاء رفقة صهيره عمار الأصبحي، في مكتب «النداء» رئيس التحرير والزملاء: محمد الصالحي مدير تحرير مأرب برس، وشفيع العبد وحمدي عبدالوهاب، وعلي الضبيبي.

● «النداء»، العدد ١٥٠، الأربعاء ٧ مايو ٢٠٠٨



التاجر الذي اقترن معرضه بشهرة آخر «موديل»

صاحب القادسية للسيارات من داخل السجن:

«يا فخامة الرئيس أخرجني أنا فدا لك»

● الحميضة - السجن المركزي بصنعاء - اكتوبر ٢٠٠٧ (النداء)


التاجر الذي اقترن معرضه بشهرة آخر: موديل صاحب القادسية للسيارات من داخل السجن
«يا فخامة الرئيس أخرجني أنا فداك»
3
نساء صغيرات تركن كرسي الدراسة ليقعدن على الكوشة

■ علي الضبيبي

تعكر المزاج عند علي محمد الحميضة وصار يقضي أسوأ أيام حياته وأتعسها على الإطلاق.

لم يعد صاحب معرض القادسية للسيارات كما كان. لا وجهه ناعمًا ولا ضحكته مدويّة. صحته تدهورت ونفسيته لم تعد قادرة على الصمود. الأسبوع الفائت زرته إلى السجن وسألته: «يا عم علي كيف حالك؟» فلم يرد وانفجر باكيًا.

يمر علي الحميضة بأيام عصيبة فعلًا. إنه محبط لدرجة أن كثيرًا من نزلاء السجن شاهدوه أكثر من مرة يحاكي نفسه. وقال عدد من الذين عايشوه في السجن وأفرج عنهم في الأشهر القريبة الماضية إن نفسية الحميضة تغيّرت هذه السنة وأصبح يتعصب ويغضب لأتفه الأسباب.

في زيارتي الأولى للسجن المركزي بصنعاء، قبل سنتين (رمضان قبل الفائت)، صادفت الحميضة في ظلال المغسلة المركزية مُسندًا ظهره إلى الجدار ويسبح الله في بهو منشأة العقاب. كان الوقت عصرًا، وكان الرجل الخمسيني مبتهجًا وكوته يفوح بعطر اللوّردات. وأتذكر أنه استقبلني بحفاوة بالغة كأنه يعرفني. وكان يتحدث إليّ عن مأساته بتأنٍ ويفضل عدم النشر عنه لأن شعورًا صحيًا كان يراوده ذلك العام: «أحس أنني سأخرج قريبًا». كان ذلك في أكتوبر ٢٠٠٦، وكان قد مر على مكوثه في السجن ٥ سنوات. أما الآن فإن شعورًا مختلفًا يحتدم بداخله: «يبدو أنني سأمكث هنا إلى الأبد»، قال لي الأسبوع الفائت والبكاء يخنقه. كيف

> قال لي الحميضة: «أنا مريض يا ولدي ومقهور من الذي كنت أعرفهم». وانداح التاجر المحبوس يتذكر ماضيه البرجوازي و٨٥ دولة ومدينة في العالم زارها.

لا وهـو يمضي عامة السـابع في السـجن دون أن تقضي المحكمة عليه بهذه العقوبة.

لقـد تغيـر الحميضـة خـلال سـنتين وصـارت لهجتـه مختلفة ورأسـه ناصـع البيـاض. التقيته في السـجن أكثر من عشـر مـرات تقريبًا، وفي كل مـرة نجلس معًا وأحيانًا برفقـة المدير ونتضاحك ونتعازم على البيبسـي، أما هـذه المرة فبكيت. عم علـي منهـار وسـاخط على كل شـيء، على نفسـه وعلى الأصدقاء الكبار الذين نسـوه، وعلى قاضي الإعسـار الذي أعاد قضيته مـن جديد إلى بدايتها وكانـت محجـوزة للنطـق بالحكـم لـدى القاضي السـابق، وسـاخط حتى على الشـاب الذي أرسله لشراء عصير تفاح فعاد بـ(7up).

قال لي الحميضة: «أنا مريض يا ولدي ومقهور مـن الذي كنت أعرفهم». وانـداح التاجر المحبوس يتذكـر ماضيـه البرجوازي و٨٥ دولـة ومدينة في العالم زارها.

> صباح كل يوم يخرج صاحب معرض القادسية للسيارات من مخدعه الداخلي في قسم التوبة متجاوزًا البوابة الداخلية للسجن إلى الساحة الوسطى ويمضي طوال النهار يلوي في الساحة ويتردد على غرفته الصغيرة الملتصقة بمبنى مغسلة السجن المركزية حيث سريره وعطره وأكواته الحلوة.

يتذكر أولاده كيف كانوا؟ وكيف أصبحوا؟ ويتذكر معرضه المكتظ بأحدث الموديلات «وعشـرين سـيارة شـبح أخرجتها في موكب الملك عبدالله عندما جاء إلى اليمن». تستدعي ذاكرته كل شيء إلاّ يوم حلت به الكارثة «لا أستطيع تصورها»، قال.

صباح كل يوم يخرج صاحب معرض القادسـية للسـيارات من مخدعه الداخلي في قسـم التوبة متجاوزًا البوابة الداخلية للسـجن إلى السـاحة الوسطى ويمضي طوال النهار يلوي في الساحة ويتردد على غرفته الصغيرة الملتصقة بمبنى مغسلة السجن المركزية حيث سريره وعطره وأكواته الحلوة.

علـى مدى سـنوات طويلـة، ألفت هذه السـاحة كمـا ألف الحميضـة أيضًا، سـجناء محدودين يمارسـون أعمالهـم اليوميـة قبالـة غرفته بصـورة اعتياديـة كمواطنين صالحـين وأصحاب مهن يخرجـون إليهـا في الـ٨ صباحًا ويعـودون إلى عنابرهم قبـل الغروب. كانوا يمارسـون أعمالهم بانهماك وكان الحميضة يمر عليهم وهم في ورشة النجارة أو في «الفرن» أو داخل المطبخ المركزي

أو وهم يشربون «اللِّيم» في كافتيريا أولاد النجاشي الذين يمضون عامهم الثالث عشر في السجن. كان السجين علي محمد خشب يداوم بين شجر السجن (يجهمها ويسقيّها) ويصدح بالمهاجل والزوامل الخولانية. وكان الحميضة يمازحه وينكت معه ويدعوه يوميًا لشرب الشاي معه. وكان الميكانيكي صالح المحمي يداوم في ورشته كل يوم يكشف على هذه السيارة أو ممددًا تحت تلك أو يفحط بسيارة المدير ليتأكد له من البريك.

لم يعودوا موجودين. لقد خرجوا جميعًا (نعم خرجوا، ولكن بعد أن أمضى خشب ١٧ سنة وهو المحكوم بسنة ونصف على ذمة مليون، وصالح المحمي بعد أن أمضى ١٠ سنوات على ذمة مليون ونصف وهو المحكوم بسنتين تقريبًا). يتذكرهم الحميضة وينتابه الأسى والفقد. ويتساءل وهو الذي لم تقرر المحكمة حبسه أبدًا: «خرجوا كلهم إلاّ أنا ليش؟! ليش محبوس أصلًا؟!».

ويناشد صاحب معرض القادسية رئيس الجمهورية أن ينقذه من السجن ويعيده لأولاده: «أرجوك أنا من تجارك يا فخامة الرئيس. وإلاّ قولوا لي أني سأمكث إلى الأبد وأنا سأقتنع».

٧ سنوات سجن أمضاها بالمخالفة العلنية لنصوص وأحكام القانون. وتواصل الأجهزة القضائية (الممنوحة سلطة الحبس والإطلاق) كتم أنفاسه في السجن لأجل غير مسمى، كما هو الحال بسواه من السجناء الذين بلغوا الأربعين سنة والثلاثين والخمسة والعشرين ولايزالون ماكثين على ذمم فُهوم قاصرة للقوانين وقضايا لم يبت الحسم فيها بصورة نهائية.

وترتكب النيابة العامة بحق الحميضة ومئات السجناء المعسرين مخالفات جسيمة بالإبقاء عليهم داخل السجن بعضهم بعد أن أمضوا فترات العقوبة المقررة، وبعضهم دون أن تقضي المحاكم بحبسهم أصلًا.

ومعلوم أن إبقاء الشخص المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها عليه «جريمة موجبة للعزل الوظيفي ومعاقب عليها بالسجن ٣ سنوات»، إلاّ أن النيابة العامة لا تزدجر من هذه العقوبة. وعلى مدار سنتين من حملة «النداء» بشأن

> تقدم الحميضة مثل غيره إلى قاضي الإعسار السابق بدعوى إثبات فقره وحالته المادية وخاض عدة جلسات أمام هيئة المحكمين من القضاة، وأعلن مرتين لأصحاب الحق في صحيفة «الثورة» الرسمية للحضور لمواجهة دعوى الإعسار التي تقدم بها «فحضروا وتفهموا حالتي، قال الحميضة.



المعسرين أثبت القضاء عجزه الكلي عن فهم النصوص القانونية وقراءتها بشكل صحيح. وإلاّ فماذا يعني احتجاز حيوات عشرات المواطنين بلا أحكام!

في السجن المركزي بصنعاء لوحده يمضي ما يقرب من ١٠٠ تاجر سنوات طوال (الحميضة أحدهم) دون سقف يحدد سنوات الحبس المجانية (!) وإذ تجاوز بعضهم فترة العقوبة المنصوصة في الأحكام الصادرة بحقهم ودخل في سنوات الاحتجاز اللاقانوني، فإن كثيرين -ستعرضهم «النداء» بالاسم في عدد قادم- تذوي حيواتهم في السجن بلا مدد عقابية حتى.

تقدم الحميضة مثل غيره إلى قاضي الإعسار السابق بدعوى إثبات فقره وحالته المادية وخاض عدة جلسات أمام هيئة المحكمين من القضاة، وأعلن مرتين لأصحاب الحق في صحيفة «الثورة» الرسمية للحضور لمواجهة دعوى الإعسار التي تقدم بها «فحضروا وتفهموا حالتي، قال الحميضة.

سارت الجلسات في موضوع الإعسار بشكلها الطبيعي والبطيء أيضًا على مدى أزيد من سنة، ولكن وحين استبدل مجلس القضاء قاضي الإعسار بآخر «جاء الجديد وقال يشتي يعيد القضية من البداية وقد هيه محجوزة للحكم، يشكو الرجل. ويتساءل بأسى بالغ: «لماذا الحميضة بالذات؟! ليش أنا يعاملوني بهذا الشكل؟!».

هكذا تبدو الصورة رمادية في موضوع السجناء المعسرين. وهكذا هي الإجراءات المخالفة لمقتضيات النصوص يرتكبها مسؤولون في السلطة القضائية إزاء مواطنين محتجزة حرياتهم على ذمم ديون وإيفاءات مالية عجزوا عن سدادها.

وكانت هيئة الدفاع عن هؤلاء السجناء أكدت أكثر من مرة أن الاتفاق بينها ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام نص على «أن يحال المحتجزون/ المعسرون إلى قاض التنفيذ المدني وليس إلى قاضي الإعسار». وأكدت أن المعالجة التي تجريها النيابة العامة إزاء موكلي الهيئة من خلال استصدار أحكام إعسار «خطأ وغير قانوني ومخالف لما تم الاتفاق عليه». لكن الأمور على طول الفترة السابقة سارت على هذا النحو ولم يبدر من المختصين في القضاء الأعلى أي إصلاحات قضائية تنتصر للقوانين وتنقذ حيوات هؤلاء المعذبين.

● «النداء»، العدد ١٥٢، الأربعاء ٢١ مايو ٢٠٠٨

استنجد بشيخ لإرجاع حقوقه لكنه ادخله السجن ونهب عليه ٥١ مليونًا

الحسني يناشد رئيس الجمهورية الإفراج عنه ليعول أولاده المشردين


10
بالشهادات
سجين محكوم بالاعدام يناشد رئيس الجمهورية إعادة محاكمته بزائد
القاضي وجه باعادة القضية للنيابة والشجاع يطالب بمحاكمة مدير السجن
بعض سائقي المراجات الريفية يثيرون القلق بين المواطنين بتهور
مركز مرعي يمثل مشكلة مجتمعية عن ظاهرة التفر
مستشفيات جدتها في الاهمال والتسيب

وجه أمين غالب الحسني من السجن المركزي بصنعاء مناشدة يستنجد فيها رئيس الجمهورية والنائب العام برفع الظلم عنه وإطلاق سراحه من السجن الذي دخله بتهمة هو بريء منها.

وقال الحسني إنه قبل عشر سنوات لجأ إلى أحد المشايخ في صنعاء بغرض حمايته والاستعانة للحصول على حقوقه المنهوبة.

وأضاف أنه مقابل إعادة حقوقي ظللت ١٠ سنوات خادمًا وحاميًا للشيخ وقدمت الغالي والرخيص فداءً له وسكنت أنا وأولادي في منزله.

وزاد: بعد كل ما قدمته تم الاستيلاء على حقوقي ولفقت لي تهمه باطلة وصدر حكم بالسجن لمدة عام كما تم طرد أولادي من منزل الشيخ إلى الشارع.

وأشار إلى أنه لايزال في السجن رغم انتهاء الفترة المحددة في الحكم ويرفضون الإفراج عنه على ذمة مبلغ مالي.

وحسب الحسني أنه وهو في السجن أرسل عدة مناشدات للشيخ وأولاده وأشخاص من قبيلته للرأفة بأولاده وحمايتهم وأعادتهم إلى مدارسهم التي تركوها إلا أنهم لم يستجيبوا لها وقال: أنه لو كان أرسل تلك المناشدات إلى جبال صنعاء لهدمتها.

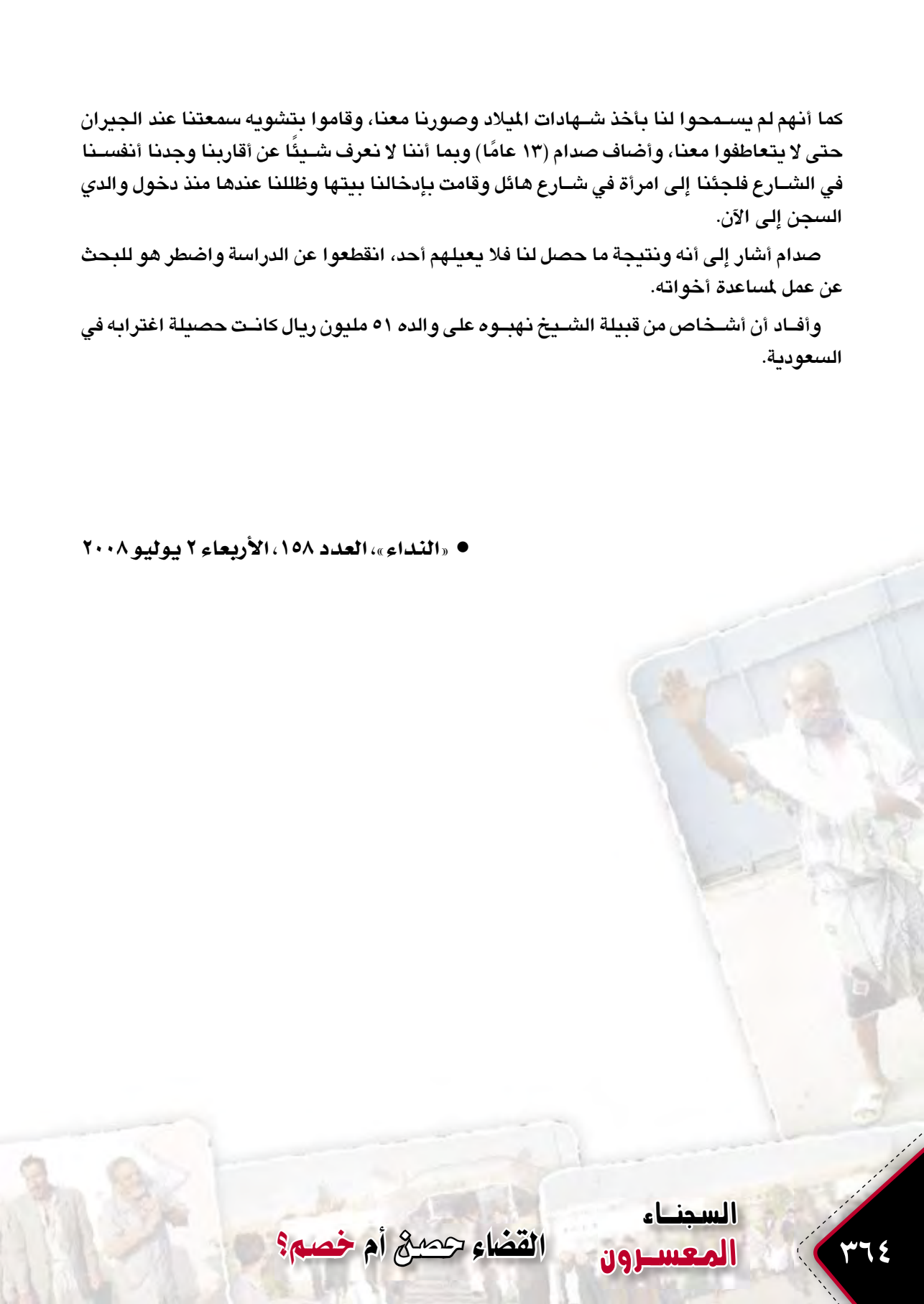
صدام نجل الحسني قال: لـ«النداء» عندما دخل والدي السجن قام أشخاص من أتباع الشيخ بطردي أنا وإخواني الثلاثة إلى الشارع وأخذوا منا عفش المنزل ولم يعطونا سوى نصف ملابسنا

كما أنهم لم يسمحوا لنا بأخذ شهادات الميلاد وصورنا معنا، وقاموا بتشويه سمعتنا عند الجيران حتى لا يتعاطفوا معنا، وأضاف صدام (١٣ عامًا) وبما أننا لا نعرف شيئًا عن أقاربنا وجدنا أنفسنا في الشارع فلجئنا إلى امرأة في شارع هائل وقامت بإدخالنا بيتها وظللنا عندها منذ دخول والدي السجن إلى الآن.

صدام أشار إلى أنه ونتيجة ما حصل لنا فلا يعيلهم أحد، انقطعوا عن الدراسة واضطر هو للبحث عن عمل لمساعدة أخواته.

وأفاد أن أشخاص من قبيلة الشيخ نهبوه على والده ٥١ مليون ريال كانت حصيلة اغترابه في السعودية.

● «النداء»، العدد ١٥٨، الأربعاء ٢ يوليو ٢٠٠٨



بعد أن سدد رجال خير الغرامة المالية..

نداء من عادل القعيطي إلى وزراء الخارجية والداخلية والعدل لتسريع عودته إلى بلده



● القعيطي

الإخـوة الأعـزاء صحيفـة "النـداء" المحترمون

الأستاذ سامي غالب رئيس التحرير

الأستاذ بشير السيد سكرتير التحرير

الأستاذ محمد الغباري

تحية شكر وتقدير

لم أتوقع أن يخـرج لي من بطن الظلام شعاع نور الحياة. ولم يكن ذلك ليحدث إلا عبر صحيفة "النداء".

ومن هنـا أود أن أوجه لكم جميعا تحية ثناء وشـكر لوقفتكم الرجولية النادرة في هذا الزمـان وإبرازكم قضيتي للرأي العـام، مما أدى إلى حل جزئي وهو دفع الغرامة المالية المقررة عليّ، وعسـى الله أن يكلل جهود صحيفة "النداء" وأولي الأمر فيها بمتابعة الجهود لأتمكن من الخروج من خلف الأسوار المصرية، فالإجراءات شـباكها ملتوية، ولكني مؤمن بالله ثم بكم في متابعة أمـري والمطالبة الجادة بإخراجي مـن قبور الأموات لأتمكن من رؤية نور الحياة بعد سبعة عشر عامًا من العيش في قبور الأحياء وبيوت العنكبوت...



وعليه فإنني أتوجه بندائي الإنســـاني إلى معالي الأخ الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجية، ومعالي الأخ مطهر رشاد المصري وزير الداخلية، ومعالي الدكتور غازي الأغبري وزير العدل اليمني، وإلى كافة رجالات الدولة، بمتابعة الجهود وتكثيف النشاط لتخليصي من السجن وعودتي إلى أرض الوطن الغالي، تعزيزا للجهود التي بذلها ويبذلها الأخ المستشار علي محمد عبدالله العياشي القنصل العام سابقا وله كل الشكر والتقدير وعسى الله أن يجعل على يديـــه خلاصي مما أنا فيه، ومـــن خلال صحيفتكم الموقـــرة أهنئه على توليه منصب وكيـــل وزارة الخارجية للشـــؤون العربية والأفريقية والآســـيوية، فهذا الرجل يســـتحق كل ما وصل إليـــه، فقد بذل مجهودًا يستحق الشكر. ومن خلال صحيفتكم الموقرة أوجه شكري وتقديري إلى الأخ محمد بن حبتور هذا الرجل الذي قام بجمع مبلغ ١٨٨٧٠ دولارا أمريكيا وقام بتحويل المبلغ إلى السفارة اليمنية. وأتقدم بشكري وتقديري إلى كل من ساعدني في دفع الغرامة، وليجعل الله مساعدتهم لي في ميزان حسناتهم.

عادل جابر القعيطي

أقدم سجين يمني في مصر

● «النداء»، العدد ١٥٩، الأربعاء ٩ يوليو ٢٠٠٨

السياغي يرى في النائب العام الأمل الباقي للإفراج عنه


8 قضايا

السياغي يرى في النائب العام الأمل الباقي للإفراج عنه

مذكرة النيابة بتفويض الليدم

والحكام يتلمس عطفه

فيهمي العزي انتهت مدة سجنه لكنه ما يزال في السجن المركزي بصنعاء

اجتاز أحمد عبدالله السياغي فترة السجن المحكوم بها عليه قبل أشهر، بيد أنه مازال ينادي النائب العام للإفراج عنه.

في العام الفائت، وجه النائب العام بإعفاء السياغي (٥٠ عامًا) من فترة السجن المتبقية عليه من الحكم، على أن يحضر ضمانة ويفرج عنه. ولأنه لم يستطع التصرف بإحضار ضمانة، فقد أكمل مدة الحكم في ٨ يوليو المنصرم.

في مناشدته إلى النائب العام في منتصف الشهر الماضي. طلب السياغي من وكيل النيابة الإفراج عنه، لكنه: «رفض الإفراج عني إلا بشرط إحضار الضمانة». ووفقًا للحكم الصادر من محكمة بلاد الروس وبني بهلول الابتدائية، فإن الحكم لم يطلب أي ضمانة من السجين حال انتهاء المدة المحددة في الحكم ٧ سنوات، وفي مناشدة رفعها السياغي إلى النائب العام قال فيها: «أرجو التكرم بالإفراج عني لانتهاء مدة عقوبتي». وجه النائب العام في أعلى المناشدة إلى رئيس نيابة صنعاء «للتأكد من مشروعية الحبس والتوجيه بالعمل بموجب حكم المحكمة»، ورئيس النيابة وجه وكيل النيابة وهكذا حتى امتلأت مناشدته بالتوقيعات والتوجيهات، في حين أن المشكلة قائمة والسياغي مسجون خارج القانون داخل السجن المركزي بصنعاء.

في ٨ يوليو ٢٠٠١ زج بأحمد عبدالله السياغي في السجن وقدم للمحاكمة بتهمة قتل عمد، وصدر الحكم في ٣ يونيو ٢٠٠٦ بحبسه ٧ سنوات «من تاريخ القبض» واعتبار ورثة المقتول تاركين دعواهم أمام المحكمة ولم يقفوا أمامها.

وحسب رسالته إلى «النداء» فإن السياغي لم يعد قادرًا على التحمل أكثر، يقول: «قبلت الحكم

وسجنت لكني لا أقبل أن أسجن خارج القانون».

ويرى السياغي أن النائب العام مازال هو «الأمل الباقي بعد الله للإفراج عني»، رغم تعدد مناشدته له.

● «النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨

.. والعكام يتلمس عطفه



● العكام

لم تفرج النيابة عن السجين حسين محسن العكام. رغم توجيه النائب العام إلى رئيس نيابة محافظة صنعاء والجوف بالإفراج الشرطي بمرور ثلاثة أرباع المدة حسب النظام.

أمر النائب العام الموجّه في ١٥ يونيو المنصرم، لم يُفد العكام بشيء. الآن يريد العكام إيصال استغاثته بالنائب العام مرة أخرى عبر «النداء».

في ٨ يناير ٢٠٠٣ سلّم حسين العكام نفسه إلى إدارة البحث الجنائي بمحافظة الجوف تفاديًا للثأر الذي ينتشر بشكل واسع على مستوى المحافظة وتعاونًا مع الجهات المختصة.

وحسب تقارير طبية فإن العكام يعاني من حالة نفسية وعصبية. ظل العكام في سجنه وأخذ القضاء مجراه، وفي ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥ صدر حكم من محكمة حزم الجوف الابتدائية بإدانة المتهم وإلزامه بتسليم دية

المجني عليه إلى ورثته وحبسه لمدة ٥ سنوات من تاريخ صدور هذا الحكم.في رسالته لـ«النداء» يشكو العكام عدم اعتماد الحكم مدة الحبس التي قضاها خلال المحاكمة.. يقول: «حبست من قبل الحكم بـ٣ سنوات وبعده بـ٣ سنوات». فضلًا عن ذلك فقد أرفق إلى الحكم والمناشدة، نسخة من سند إيداع الدية لدى البنك المركزي اليمني في ٣٠ مايو ٢٠٠٧.

وفي رسالة تظلم إلى النائب العام رفعها خالد عبدالكريم العكام (ابن عم السجين) شكى خالد اعتماد المحكمة على حسين (الذي يعاني من حالة نفسية) في الدفاع عن نفسه، «وقد أثبتت التقارير الطبية والأطباء ضعف حالته الصحية والنفسية وانعدام أهليته الشرعية التي يستوجب القانون توافرها لقيام المسؤولية الجزائية قبله».

تلمس خالد من النائب العام أن ينظر إلى معاناة السجين بعين الرأفة والشفقة أملًا منه العفو عن السجين بما تبقى من المدة المحكوم بها عليه والتوجيه بالإفراج عنه.

- «النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨

يتساءل المعسرون: لماذا تصرّون على احتجازنا بدون أحكام قضائية؟

فضيلة القاضي: رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم

سعادة: النائب العام المحترم

السادة: أعضاء اللجنة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعلم أن قساوة قلوبكم وصلت إلى حالة متقدمة ولم يعد ينفع معكم لا شكوى الظلم الــذي نعانيه ولا تذكيركم بآيات الله ومع ذلك ننتهز فرصة تواجدكم بيننا لنشــتكي، والله يسمع شكوانا وقد فوضناه أمورنا.

فنحن المحتجزين في هذا الســجن المركزي «بقضايا ذمم وحقوق خاصة» نشــكو إليكم حالتنا التي تجرد إحساسكم من فهمها وحق تقديرها، ونعلمكم ما يلي:

- منا من انقضت مدة عقوبته ومازال لسنوات قابعًا هنا.
- ومنا من أخذ حكم إعسار ومازال ضيفكم.
- ومنا من ينتظر انتهاء مســرحيات المحاكمات، وتبييض الأحكام، ومنا من ألغيت أحكامه الابتدائية، وستحول «الله أعلم متى» إلى قاض آخر، ومنا بل أكثرنا غدر بنا من غرمائنا، ومنا من هو على ذمة شيخ أو نافذ أو بدل أخ أو أب.

كلنا بــدون حكم قضائي، بل «قرار احتجاز إداري» معيب للإنســان والبشــرية ومناف لأحكام شــريعتنا السمحاء وكل شريعة ســماوية أو وضعية واستهزاء بكل عقل راجح.

إن إصراركــم على احتجازنا «دون حق عــام» يعني حجزنا حتى الموت أو الدفع.

ونحن لا نملك حتى مصاريفنا الأساسية وتصرون من غير حق على التكرار «ادفعوا زلط الناس». تطلبون ضمانات لا نســتطيع تقديمها وخصوصًا الأجانب منا الذين لم تعلمهم سفاراتنا عن وجود هكذا عرف.

إن حجزنا حتى الموت أو الدفع هو مخالف للقانون اليمني- عائلاتنا تتفكك فالنساء تطلق والأولاد يشردون لأجل «حقوق خاصة في اليمن».

إن كان عدالة ونزاهة قضائكم عرفًا لا قانونًا أعطاكم حق وأدنا أحياء واستعبادنا وترميل زوجاتنا وتيتيم أطفالنا وتشريدهم وحرق قلوب أمهاتنا، فهنيئًا لكم بما وعدتم من قضاء السماء حين تستجاب أدعيتهم عليكم.

عودوا لدينكــم وضميركم فقد تنقذوننا وعائلاتنا من إبادتكم الجماعية البطيئة لنا بسلاح دماركم الشامل وراجعوا آيات الله وسنة رسوله وقضاء عمر وعلي، فهل فيها إشارة من علم يشابه ما نحن فيه.. وحاذروا أن تنقلب الأمور عليكم.

وفقكم الله وأعانكم على رفع الظلم عنا وعنكم

وتقبلوا مزيد الاحترام

عن المعتقلين في سجونكم على ذمة الحقوق الخاصة

د. نور الدين الباشى، عادل على الحداد

أسامة محمد عمر، فوزي حمود علي

أ. عبداللطيف، سعد رفيق ناصر

■ **عرض عادل الحداد هذه الشكوى على القاضي محمد البدري رئيس اللجنة ورفض استلامها منه.**

● **«النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨**

لُـقـب بملك التمور والموضة

فهمي العزي انتهت مدة سجنه لكنه مايزال في السجن المركزي بتعز



■ حمدي عبدالوهاب

كان يفترض أن يغادر فهمي العزي محمد ناجي، السجن المركزي بمحافظة تعز قبل ٦ أشهر، لكن قصورًا قانونيًا حال دون ذلك.

في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ دخل العزي السجن وحوكم بتهمة اختلاس أموال عامة، وفي ٣ ديسمبر من

نفس العام أصدرت محكمة الأموال العامة بتعز قرارًا بسجنه مع مستشاره وحيد محمد ناجي، عامين تبدأ من تاريخ سجنه، مع دفعهما ٤ ملايين و١٢٧ ألف ريال للمؤسسة العامة للاتصالات.

قبل شهر من تاريخ انتهاء مدة سجنه في ٢٦ فبراير الفائت تأهب العزي للمغادرة: طلب من نزلاء السجن المسامحة وأخبرهم أنه سيفتقدهم متمنيًا الالتقاء بهم في القريب العاجل خارج السجن.


8 قضايا

النيابة ترد في الملف العام الأمل الباقي للافراج عنه

ملزل الثانوي يتوعش للهدم

والعكام يتلمس خطاه

يتساءل المصريون: لماذا تصرون على احتجازنا بين أحكام قضائية؟

فهمي العزي انتهت مدة سجنه لكنه مايزال في السجن المركزي بتعز

في صبيحة ٢٦ فبراير جلس العزي ٣٣ عامًا بجواره أغراضه المعصوبة في انتظار المنادي ينادي باسمه ضمن الأسماء المفرج عنها.

لم يكن حينها قد غفى: «لم أنم ليلتها، كنت فرحانًا لدرجة لم أشعر بالنعاس خلال الليل واتخيل نفسي جالسًا مع أسرتي».

بعد مرور ٨ ساعات (عصر ٢٦ فبراير) كان العزي مايزال ينتظر سماع اسمه وبجواره أغراضه. حل الظلام توقع الإفراج عنه في اليوم الثاني، لكن ذلك لم يحدث ودخل في محنة الانتظار والترقب.

فهمي الحاصل على بكالوريوس محاسبة ودبلوم فلسفة محاسبية ويجيد اللغتين الإنجليزية والألمانية وأب لخمسة أطفال، يقول إنه خلال سجنه تدهورت حالته الصحية ونقص وزنه بسبب نقص الغذاء والدواء كما أن ابنته الكبرى (١٢ عامًا) تركت الدراسة وكذلك ابنه انقطع عن الدراسة لكي يجلس أمام جدته التي أصيبت بحالة نفسية منذ دخوله السجن.

بحسب رسائل فهمي -بعثها لـ«النداء»- فإن النيابة أتهمته في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ مع مستشاره بالنصب: «عبر قيامنا بسحب مجموعة خطوط وتلفونات من شركة يمن موبايل باسم جهة وهمية تسمى جامعة الملكة بلقيس ولم نقم بالسداد».

العزي كان يمارس قبل دخوله السجن عبر مؤسسة بلا حدود للتجارة والاستثمار التابعة له، نشاطه في بيع أجهزة وخطوط الهاتف ولأن نظام البيع إما بالآجل أو التقسيط لجهات خاصة أو حكومية فقد كانت هذه الجهات تماطل في سداد تلك المبالغ: «الأمر الذي وجدنا أنفسنا عاجزين عن

الوفاء بالتزاماتنا للمؤسسة العامة للاتصالات».

وتساءل عن سر تحويل قضيته من مدنية إلى جنائية وهي تهمته بالنصب باسم جهة وهمية وأن النيابة استدلت لذلك بأن «ضمين الجهة الوهمية هو نفس ضمين مؤسستنا».

يحمل فهمي سجلًا تجاريًا صادرًا من وزارة الصناعة والتجارة في ٧ يونيو ٢٠٠٥ رقم ٤/١٠٣١٦ بوصفه تاجرًا في تصدير المنتجات المحلية وبرأس مال ٢٠٠ مليون ريال.

وطبقًا لرسائل فهمي فإن مسيرة التجارة حافلة بالنجاحات والنشاطات وقد لقب بملك التمور في اليمن نظرًا لقيامه باستيراد التمور خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من السعودية، كما أنه منح «ملك الموضة» شهر يناير ٢٠٠٢ في جيبوتي.

ويضيف أنه كان الوكيل الحصري لسلسلة ومجموعة «تراد شن» للأزياء العالمية ووكيل مجموعة «أزياء أرماني جينز» في جيبوتي وصاحب مؤسسات (skyHOl) في القرن الافريقي سابقًا، وحضر أكثر من ٣٠ مهرجانًا ومؤتمر دوليًا منها الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمعرض الدولي الزراعي (أتمراتيكس) سوريا ٢٠٠٥.

عند انتهاء مدة الحكم تقدم فهمي إلى قاضي الإعسار أنه مفلس ومدين ولا يستطيع دفع المبلغ الذي حكم به عليه نظرًا لإقفال مؤسسته وتلاعب من ائتمنهم على ممتلكاته. لكن رد عليه القاضي بالرفض كون المال مالًا عامًا ولم يصدر أي منشور يعطيه صلاحية بمحاكمة أصحاب الأموال العامة.

خلال وجوده في السجن لمدة تشارف ٣ سنوات، يقول فهمي أنه لم يحظ ولو بزيارة واحدة، ويأتي رمضان ويقوم فاعلو الخير بسداد مبالغ عن السجناء الذين لديهم وساطات أما الذي لا يوجد له أحد فما عليه سوى التعلق بوهم اسمه رمضان القادم، الذي لن يأتي أبدًا.

● «النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨

هيئة الدفاع عن المعسرين تأمل عدم اضطرارها لاعتماد إجراءات قانونية تصعيدية

■ بشير السيد


النداء
عطب في محطة مياه سيئون يحرم الحوطة وشبام من المياه
هيئة الدفاع عن المعسرين تأمل عدم اضطرارها لاعتماد إجراءات قانونية تصعيدية
استخدام صاروخ كتف مضاد يثير مخاوف في عدن
رهان في التوجه الرئاسي

جددت هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» دعوتها لتفعيل التعميم القضائي بشأن الإفراج عن الأشخاص «المحتجزين» على ذمة حقوق خاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق باسم الهيئة في تصريح لـ«النداء» إن هيئة الدفاع ماتزال تطالب مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بتفعيل التعميم الصادر عن التفتيش القضائي منتصف العام الفائت الذي قضى بالإفراج عن جميع المحتجزين على ذمة حقوق خاصة بعد أن أنهوا مدة العقوبة المحكومين بها، وإحالتهم إلى قاضي التنفيذ وفقًا للقانون.

وأكد أن بعض أولئك المحتجزين الذين سبق أن أوكلوا الهيئة للدفاع عنهم فيها مايزالون يقبعون في السجون على ذمة حقوق خاصة، فضلًا على مئات الحالات الأخرى من غير المشمولين في قائمة التوكيل.

وإذ لفت إلى أن هيئة الدفاع عن المعسرين تتدارس حاليًا الخيارات المتاحة إزاء تراجع السلطة القضائية عما سبق الاتفاق عليه منتصف العام الفائت المتمثل بصدور التعميم، تمنى من مسؤولي السلطة تدارك الوضع وتجنيب الهيئة الاضطرار إلى اعتماد آليات وخيارات قانونية تصعيدية ضد القائمين على استمرار محنة المحتجزين وأسرهم.

المداني أشار إلى أن قانون الإجراءات الجزائية النافذة نص صراحة على وجوب الإفراج عن السجين بعد انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها، ويجرم ابقاءه يومًا آخر في السجن. واستغرب من

إطـلاق بعض مسـؤولي السـلطة القضائية تصريحـات صحفية تؤكد مخالفة القانون وأن مسـؤولي السلطة القضائية عازمون على إبقاء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في السجن وتحديدًا المدينين بمبالغ كبيرة.

وأوضح أن القانون صريح ولم يحدد فئة دينية حين أوجب الإفراج عن السـجناء الذين أنهوا مدة العقوبة المحكومين بها. وتمنى المداني من مسـؤولي السـلطة القضائيـة الحرص على تنفيذ القانون وتفعيل التعميم، كون الأمر متعلقًا بالحريات والحقوق، وأن احتجاز حرية أي مواطن خلافًا للقانون يوجب مقاضاة المتسبب وحبسه وكان اتفاق بين رئيس مجلس القضاء الاعلى والنائب العام، وهيئة الدفاع عن المحتجزين في ١٣ مايو ٢٠٠٧، قضى بأن يقوم النائب العام بدراسة وفرز حالات الاحتجاز والتوجيـه إلـى النيابات المختصة بالإفراج والإحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقًا للقانون. وأعلن مجلـس القضـاء الأعلى عبر وسـائل الإعلام الرسـمية ثاني يوم الاتفاق «إقرار التشـريعات القانونية الثابتـة مـن قانـون الإجراءات الجزائيـة وقانون المرافعات كآليـة تنفيذية دائمة وثابتـة للتعاطي مع قضية سجين الذمة المالية».

وتحتضـن السـجون المركزية فـي العاصمة والمحافظات مئات المسـجونين على ذمة حقوق خاصة، وهـو مـا يصفـه قانونيون بأنه بمثابـة احتجاز حرية، لكونـه مخالف للقانون وجريمـة توجب عقاب مرتكبيها.

وكانت «النداء» نشرت منذ أكتوبر ٢٠٠٦، سلسلة تحقيقات وتقارير تكشف فداحة المأساة التي دفع إليها مئات السـجناء وأسـرهم جراء تعنت الأجهزة القضائية والإدارية، وتعسـف النيابة العامة في تنفيذ القانون.

وبحسـب مصـدر في هيئة الدفاع التي يرأسـها المحامي أحمد الوادعـي، وعضوية المحامين: نبيل المحمدي، هائل سـلام، محمد المداني، ومحمد علي البذيجي، فإن مجلس القضاء الأعلى لا يبدو عازمًا على وضع حد لـ«الإجراءات والتصرفات التي تتم خارج القانون».

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨



• نبيل المغارم

سجن نبيل وزوجته حامل الآن أصبح عمر طفلته سنة ونصف لكنه مايزال سجينًا خارج القانون

عالق بجهل قضائي

■ هلال الجمرة

عندما كانت زوجته حبلى بابنته «نور»، اعتقل نبيل محمد علي المغارم (٢٤ عامًا)، وأودع السجن. قبل ٨ أشهر كانت «نور» قد بلغت ٦ أشهر من عمرها، وكان القاضي محمد الشامي، رئيس هيئة الحكم الجنائي، ينطق بالحكم على



المعسرون 2

سجن رجل وزوجته حامل الآن أصبح عمر طفلته سنة ونصف لكنه ما يزال سجينا خارج القانون

عالق بجهل قضائي

وزارات مجلس القضاء توظف بصورة خاطئة وتشمل أرباب «السوابق»

نبيل: الاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن الاحتياطي «ولا يفرج عنه إلا بعد تمكين المجني عليه من الأرض مساحة ٣ لبن أو (دفع) قيمتها سعر الزمان والمكان».

لم يعترض نبيل على ما جاء في منطوق الحكم، لكنه يعجز عن تنفيذه. يعاني نبيل من حالة معيشية سيئة؛ «لا مال ولا أرض، ولا وظيفة، وهو عائل لأسرة من ٩ أفراد». ووالده مات بعد ٧ سنوات من الصراع مع المرض والجلطات.

حين وهن والده متأثرًا بالمرض الذي أصابه قبل ٨ سنوات، لجأ نبيل، الطالب في الصف التاسع، إلى الانقطاع عن التعليم والجري وراء الرزق.



● محمد



● نور

اتجه الشاب إلى العمل في «بيع وشراء الأراضي» مكافحًا من أجل إعالة أسرته المكونة من ٤ إخوة وأب مريض وأم. أثبت نبيل مهارة جيدة في عمله؛ إذ حسّن من وضع أسرته المالي، وتمكن من توفير تكاليف زواجه. بعد ٤ سنوات من مغامرته الناجحة بدأت أموره في الانهيار المفاجئ. حاول الأب إنقاذ ابنه من مأزق الديون الضخمة؛ باع البيت بـ١٣ مليونًا واشترى منزلًا صغيرًا بـ٤ ملايين، وسدّد ديون نبيل. تقول أمه متنهدة: «وهذا الذي طحنا وتعب حالنا»، تقصد زيادة الديون. لم يعتبر نبيل من الأزمة التي مرّ بها، ولم يستفد من أخطائه؛ لقد وقع ثانية: اتسعت فجوة المطالبات من الاشخاص الذين يتعامل معهم، حتى وصلت الحدّ الذي عجز والده عن مساعدته.

أُودع نبيل السجن، وقُدم إلى المحكمة وحُكم عليه بما لا يستطيع حمله، فهو معسر، وقد ترجى النائب العام ضم اسمه إلى قوائم المعسرين دون طائل.

وتتودد والدته قائلة: «افرجها علينا، الله يحفظك، كلِّم لنا المسؤولين يخرجوه، ما معانا إلا الله في السماء». لافتة إلى عدم وجود شخص يتابع قضيته. كما تشكو من الحالة التي آلو، إليها بعد سجنه وموت والده قائلة: «قد حالتنا حالة، يعلم الله ما بيدنا حاجة» مستشهدة على ذلك بزيارتهم النادرة له تقول: «متى ما حوّل لنا الله بمصاريف حملنا له (أسرعنا) بها في رأس الشهر».

إلى ذلك هم لا يملكون المال للمتابعة عليه. تقول أمه: «ما بيدنا حاجة ندي لهذا ولهذا على شان يفرجوا عنه».

نبيل المغارم، هو أحد الغارمين المحتجزين خارج القانون، وهو العائل الوحيد لأسرة قوامها ٨ أفراد (توفي أبوه): والدته، ٤ إخوة، زوجة، وطفلين (نور سنة ونصف، ومحمد ٤ سنوات).

الآن يمضي نبيل عامه الثاني بدون حق عام. كانت «النداء» قد فتحت ملف السجناء المعسرين في اكتوبر ٢٠٠٦، وأثبتت للجهاز القضائي عبر هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين أن الاستمرار في احتجازهم غير قانوني. إلا أن القضاء على ما يبدو مازال مصرًا على إبقاء العشرات منهم في السجون.

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨



• بوابة السجن المركزي - تعز

القانون أجاز احتجاز رياض ٦ أشهر ورئيس محكمة شرق تعز قرر تأبيده في السجن

عنابر آمنة لحفظ «ودائع» رجال العدالة



• رياض



■ بشير السيد

يحظى أصحاب السوابق في السجن المركزي بمحافظة تعز بامتيازات استثنائية من قبل اللجنة الرئاسية الرمضانية فيما رياض يمضي عامه الرابع بموجب إجراء قانوني مشكوك في سلامته دون علم النيابة.

في ٤ أبريل ٢٠٠٥ كلف رئيس محكمة شرق تعز الأسبق أحد الجنود باقتياد رياض عبدالله قائد حسن إلى السجن المركزي بالمحافظة، ودعّمه بورقة واحدة طلب منه تسليمها إلى إدارة السجن.تسلمت الإدارة الأمانة من الجندي. احتفظت بالورقة في أرشيف السجناء، و«رياض» في قسم المعمل (أحد عنابر السجن).

بعد مضي ٣ سنوات وأربعة أشهر، ماتزال الأمانة: الورقة السحرية، محفوظة، وكعهدها نسخة واحدة لم تتسرب، ورياض في مكانه داخل السجن. لقد أثبت بعض منتسبي الجهاز القضائي أن السجن المركزي مكان آمن لحفظ ودائعهم (!)، لكن رياض (الأمانة) مايزال يجهل سر التحفظ عليه في السجن طيلة أربع سنوات.

طبقًا لتوفيق الشعبي، الذي أتاحت له إدارة السجن قراءة الورقة السحرية، «حملت أمرًا من القاضي عبدالكريم النعمان، رئيس محكمة شرق تعز الأسبق، بحبس رياض حتى تسديد الدين الذي عليه». الشعبي وهو أحد اعضاء محامي فريق منظمة «هود» بتعز قال إن «رياض» مسجون بموجب أمر اداء، على ذمة دين لأحد التجار.

أمر الأداء، بحسب مصدر قانوني في هيئة الدفاع عن المعسرين، هو إجراء قانوني استثنائي يمنح القاضي صلاحية حبس المدين الذي سبق وأن وقع على سند إقرار بالدين، لستة أشهر فقط،

وخلالها يجب على القاضي البحث والتأكد مما إذا كان المدين قادرًا على تسديد دينه أم لا، فإن ثبت إعساره أمر القاضي بالإفراج عنه. وأضاف المصدر: «إن كان رياض محبوسًا بموجب أمر الأداء طيلة هذه المدة فهذه مخالفة قانونية وجريمة توجب مقاضاة مصدرها».

رياض، ٢٧ عامًا، كان يملك محلًا تجاريًا لبيع المواد الغذائية بالجملة، في منطقة «صينة» بتعز. كان محله يحتل موقعًا استراتيجيًا: أمام فرزة مشرعة وحدنان» صبر، مسقط رأسه! اشتهر التاجر ومحله خلال مدة قصيرة وحظي بثقة التجار الكبار. وكغيره لم يستطع الإفلات من سياسة الديون، وضم دفتر حساباته رصيدين أحدهما للتجار الكبار وآخر لديونه لدى التجار الصغار أصحاب قريته. وبحسب رياض فإن ارتفاع الأسعار، وتحديدًا أسعار القمح والدقيق والسكر والارز، شكل ضربة قاضية له تعثر عليه بعدها تسديد ما عليه من ديون للتجار الكبار، كما وتحصيل ديونه، وكان عليه إشهار إفلاسه منتصف العام ٢٠٠٤ والتوقيع على سندات إقرار بالمبالغ التي عليه.

في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤ تسلم رياض أمر أداء كان يعتقد أنه أشعار أولي، جاء فيه: «نأمر المدين رياض عبدالله قائد بتسديد الدين الذي عليه مليونان و٤٢٠ ألف ريال لـ(...) خلال عشرة أيام، عملًا بأحكام المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٢». توقيع عبدالكريم نعمان.

بعد ١٠ أيام جاء جنديان إلى رياض وطلبا منه التحرك معهما إلى المحكمة، وهناك سأله القاضي «النعمان»: «هذا المبلغ عندك؟ مليونان و٤٢٠ ألف ريال؟». أجاب رياض: «أيوة عندي» سأله: «هل تسدد المبلغ؟» أجابه: «مافيش معي». لحظتها قرر القاضي احتجازه في سجن المحكمة.

بعد خمسة أشهر من الاحتجاز كان يفترض أن تكون نتيجة فحص الحالة المادية للمحتجز بموجب الصلاحية الاستثنائية لأمر الأداء قد ظهرت، لكن ذلك لم يتحقق. وخلال مدة الاحتجاز رفض القاضي الإفراج عنه بالضمان الحضوري، واشترط للإفراج تسديد الدين كاملًا أو إحضار ضمين مسلم للمبلغ دفعة واحدة.

في ٤ أبريل ٢٠٠٥ قرر القاضي إرسال رياض إلى السجن المركزي. الراجح أن الإجراء القانوني الاستثنائي لم يعد استثنائيًا في حضرة مهمة استثنائية لرجال العدالة للتأكد من جاهزية صندوق الودائع. والظاهر أن رياض سيقضي بقية أيام عمره داخل السجن كوديعة لأحد رجال القضاء الوطنيين؛ إذ إن أمر حبسه لم يقيد بمدة زمنية.

«أسرتي زارتني ثلاث مرات»، قال رياض بصوت مغصوص.

هو متزوج ولديه ثلاثة أطفال: سماح ٧ سنوات وستة أشهر، صفاء ٦ سنوات، ومحمد ٣ سنوات. هذا الأخير ولج إلى الحياة بعد مضي ٣ أشهر من سجن والده.

أصيب رياض بإحباط شديد جراء متابعته لنشاط اللجنة الرئاسية الرمضانية، وتكونت لديه صورة قاتمة عن مسؤولي البلد. «أيش من لجان؟! يجوا يخرجوا السرق، والزناة كل مرة، الآن الامتياز لأصحاب السوابق. الغريب أنهم يخرجوا بوساطات!».

أواخر العام الفائت بعث رياض رسالة إلى النائب العام يناشده تسجيل اسمه ضمن الحالات المعدمة، وبناءً عليه وجه النائب العام مذكرة إلى رئيس نيابة استئناف محافظة تعز طالبه فيها بدراسة حالة السجين «الوديعة». وخلالها تبين أن قضية رياض لم ترسل إلى النيابة وأن اسمه غير مقيد في كشوفات نيابة الاستئناف، «أنا محبوس بدون حكم، وبأمر من رئيس محكمة شرق تعز. ولو أني ارتكبت جريمة لكنت الآن خارج السجن»، قال رياض ساخطًا.

مؤخرًا تبرع أحد العاملين في نيابة تعز وأخبر رياض أنه سيغادر السجن حال دفع الدين الذي عليه.

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨


3 معسرون

القاضي أجاز احتجاز رياض ب.الشهر برئيس محكمة شرق تعز قرر تأييده في الإبعاد

عناير آهنة لحفظ «ودائع» رجال العدالة

النيابة العامة في إب تتأكد من انتهاكات وتعذيب السجناء

ماتبقى من الإيرادي وزارتين يدخل القاضي العام و خزائنها

النيابة العامة في إب تتأكد من انتهاكات وتعذيب السجناء

■ إب - إبراهيم البعداني:

باشرت النيابة العامة بمحافظة إب التحقيق في قضية السجناء الذين أقدموا على محاولة الانتحار وبتر أصابعهم احتجاجًا على تعرضهم للتعذيب والضرب والمعاملة غير الإنسانية من قبل عدد من جنود السجن المركزي. وتولى عملية التحقيق عبدالغني الصبري عضو نيابة الاستئناف، بتكليف من النائب العام، الذي زار نيابة إب الأسبوع الماضي.

وبدأت أول جلسة للتحقيق صباح الأربعاء الماضي بحضور «النداء»، وفيصل الحميدي رئيس فرع منظمة «هود» بإب، وعبده ناشر الشجاع وقحطان السنباني عضوي المنظمة.

وأثناء التحقيق مع بعض الضحايا نفى بعضهم تعرضهم للانتهاكات والتعذيب والضرب، لوحظ على مدير السجن محمد السعيدي الارتباك، محاولة إحداث الفوضى أثناء قيام فريق «هود» باستفسار الضحايا.

نبيل الشرعبي، ٢٣ عامًا، (من مديرية ذي السفال) في محضر التحقيق كشف العديد من تلك الوقائع فقال: «لقد حاولت الانتحار أكثر من مرة نتيجة لعدم إنصافي من الذين قاموا بضربي، حيث تعرضت للضرب بالعصي والأسلاك الكهربائية وفقدت وعيي». من وقال الشرعبي: تشاجرت مع خالد عون، وهو خبطني من خارج السجن، ولأنه من منطقة مدير السجن لم ينصفوني رغم أني تقدمت بأكثر من شكوى لمدير السجن وحاولت مقابلته، لكنه لا يحضر إلا إذا علم أو سمع بأن سجينًا قام ببتر إصبعه أو قطع أذنه». وأضاف: «في ٢٠٠٨/٥/٧ بعد أن وجدت عدم الإنصاف قمت بالانتقام وضربت خالد عون، فأحالوني إلى التحقيق. علمًا أن خالد عون كان محكومًا عليه بالإعدام ومن ثم تم الإفراج عنه، وبعدها عاد إلى السجن بدون أي تهمة ومازال هناك لا ندري لماذا، حيث إنه مش موظف في السجن».

ثم قام الشرعبي بخلع ثيابه وكشف عن آثار التعذيب المنتشرة في ظهره، حيث لوحظ وجود بقع سوداء أكد الشرعبي أنها نتيجة تعرضه للضرب والتعذيب أكثر من مرة من قبل جنود السجن.وأثناء قيام الشرعبي بسرد تلك الوقائع خاطب وكيل النيابة بقوله: «سأتكلم بكل شيء وأنا أعرف أنني كالمقدم على عملية انتحارية».

فما نفى أحد الضحايا ويدعى محمد الأشرم وهو أحد الذين قاموا ببتر أصابعهم. ما ذكر في تلك الرسائل التي تسربت، وعلاقته بها.

وعندما سألته النيابة عن سبب إقدامه على بتر أصبعه قال إنه مصاب بحالة نفسية ويتعاطى حبوب مخدرة. وكانت النيابة قد استدعت عبود الجعشني للتحقيق معه إلا أن إدارة السجن رفضت إحضاره.

وأثناء مواصلة التحقيق مع الضحايا حدث بعض الفوضى داخل مكتب التحقيقات مما اضطر عضو النيابة إلى تأجيل التحقيق بسبب الفوضى. بعد ذلك قام أحد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بالاعتداء على المحامي عبده ناشر الشجاع بتحريض من جنود السجن، بحسب شاهد عيان، حيث قام السجين بضربه في وجهه بكلتا يديه المقيدتين.

وفي مطلع الأسبوع الحالي استأنفت النيابة العامة التحقيق مع الضحايا بحضور الأستاذ عبدالإله النحوي عضو هيئة التفتيش القضائي المكلف من النائب العام، حيث أكد العديد من الضحايا أنهم قاموا بالتوقيع على تلك المناشدات والرسائل التي كانت «النداء» تطرقت لها الأسبوع الماضي.

علي أحمد سلام، أحد الضحايا، أكد أنه من ضمن الذين وقعوا على تلك الرسائل وأنه بصم عليها بالدم وقال إن العديد من الضحايا الذين أنكروا علاقتهم بتلك الرسائل وقعوا وبصموا عليها مثل عبدالمجيد الجمرة الذي نفى علاقته بها. كما أكد أنه سال دمه من فمه وأنفه بعد تعرضه للضرب وأن السجين عبده الجبري أصيب وكسر ضرسه نتيجة للضرب وتعرضه للطم، وأن عبدالمجيد الجمرة تعرض لانهيار عصبي.

كما أكد عدد من الضحايا تعرضهم للضرب والسب والشتم من قبل الجندي محسن عمير.

فيما أكد كل من فيصل الحميدي رئيس فريق «هود» بإب وعبده ناشر الشجاع عضو المنظمة أن إدارة السجن المركزي بإب مازالت متحكمة بالسجناء وأنه لا يوجد اطمئنان على المساجين في ظل وجود إدارة السجن، مطالبين بتغييرها ورفع ولاية مدير السجن من سجن لأن المجني عليهم يتراجعون عن نقل الحقائق.

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

ما تبقى من المريري بين رجاءين: تدخل النائب العام أو عزرائيل





يمضي العم يحيى صالح صالح المريري عامه الثاني في السجن المركزي بمحافظة تعز بنصف جسد و٣٠٪ من قواه البدنية.

الملقب «بالعجوز»، وهو أحد أكبر نزلاء السجن، يقضي عقوبة قتل بالخطأ، وكان يفترض أن يغادر السجن، ليس لإتمامه ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها فحسب، بل بسبب وضعه الصحي بالغ الخطورة.

معلوم أن المريري أصيب بجلطة في الدماغ بعد شهرين من حادثة القتل بالخطأ مطلع العام ٢٠٠٤. وبحسب التقرير الطبي فإن الجلطة شلت نصفه الأيمن وأفقدته ٧٠٪ من قدرته الجسمانية. ورغم العلم بوضعه الصحي، فضلًا على قضائه ثلثي مدة السجن، رفضت النيابة الإفراج عنه واشترطت تسديده مليون ريال.

وكانت محكمة غرب تعز أصدرت أواخر العام ٢٠٠٤ حكمًا قضى بحبس المريري ٣ سنوات ودفع مليون ريال دية.

لكن المريري دخل السجن مطلع العام ٢٠٠٧، وتعلم النيابة أن المدة بين صدور الحكم ودخوله السجن قضاها في المستشفى الجمهوري والمستشفى الألماني بأمانة العاصمة.

ينتمي المريري، ٥٥ عامًا، إلى منطقة كوكبان بمحافظة عمران، ويقطن منذ ثلاثة عقود في محافظة تعز. هو أب لستة أطفال،٣ بنات و٣ أولاد، أصغرهم عبدالرحمن، ١٦ عامًا، الفتى الذي يزود والده بعلاج الضغط والسكري. وبحسب زملاء المريري في السجن، فإنه يواجه صعوبة شديدة في التحرك ويستند على عكاز، ولطالما دعا الله أن يُعجل في أجله لتخليصه من عذاباته في السجن. وقالو لـ«النداء» إنهم يسمعون هذا الدعاء كلما قصد المريري الحمام؛ إذ يتحاشى طلب مساعدتهم أثناء قضاء حاجته، كي لا ينفروا منه إذا اضطر بقبول تدخلهم لإزالة الأذى عنه. وطالب المريري عبر «النداء» النائب العام التدخل والنظر إليه بعين المسؤول على تحقيق عدالة القانون.

وتستغرب «النداء» تعاطي مسؤولي النيابات مع السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة رغم وضوح وصراحة القانون النافذ الذي يوجب الإفراج عنهم عقب انتهاء مدة العقوبة المحكومين بها.

- «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

قرارات مجلس القضاء تُوظف بصورة خاطئة وتشمل أرباب «السوابق»

حسن الهتاري



عامان مضيا على صدور قرار مجلس القضاء الأعلى رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٦ وإعلانه في وسائل الإعلام الرسمية وصحيفة «النداء»، بشأن التأكيد على استحالة تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والمحافظة على توازن الحقوق بين المجتمع والدولة والحد من انتشار الجريمة، دون إقامة العدل، بأشكاله وصوره المتعددة، وإنه لا يمكن لسلطة القضاء بأجهزتها ودوائرها المختلفة تحقيقه بغير فرض سيادة النظام والقانون الذي يجرم المساس والعبث بنصوصه من خلال تكييفها وتوظيفها لرغبات شخصية أو رؤى ومفاهيم اجتهادية تتعارض مع وجود النص ومدلوله وتتصادم وغاية المشروع.

وقد قضى القرار المشار إليه بالإفراج عن سجناء الحقوق الخاصة

المحكومين وإحالة ملفاتهم إلى قضاة التنفيذ في المحاكم المختصة وتكليف هيئة التفتيش القضائي بمتابعة قضاة التنفيذ المدني لتنفيذه بصورة مستعجلة وتكليف النيابة العامة بفرز ودراسة الحالات وإحالتها أولًا فأول.

نتائج القرار في الميدان:

- عدم وجود أي منشور قضائي تم تعميمه بهذا الخصوص على المحاكم المختصة.
- غياب القرار عن مفاهيم وأجندة القضاة، المذكورين في القرار (لا يعلمون عنه ولا وصلهم بشأنه شيء).
- لم يصل هيئة التفتيش القضائي أي تكليف بهذا الخصوص.
- عدم قيام هيئة التفتيش بتوجيه أي من أعضائها لمتابعة ما ذكره القرار.
- لم يصدر توجيه/ منشور نيابي (من المختصين) للنيابات بإنهاء استمرار وسيلة الاحتجاز غير القانوني بشكل عام وبصورة دائمة وثابتة، استنادًا إلى قرار المجلس وعملًا بنصوص القانون.
- لم يتم إحالة أي ملف إلى قضاة التنفيذ المدني، بعد فرز الحالات ودراستها.
- تكليف قاض في كل محافظة بقرار من مجلس القضاء الأعلى للنظر في دعاوى إعسار المحتجزين على ذمة الحقوق الخاصة بمواجهة الخصوم المحكوم لهم بالحقوق (تم تكليفهم بناء على مذكرة ملتقى ١٧ يوليو لأسر السجناء، الموجهة إلى مجلس القضاء الأعلى في منتصف ٢٠٠٦ قبل القرار المشار إليه ابتداء، إلا أن قرار التكليف الأول تم حفظه في أدراج المجلس ولم يُشعر به أي قاض مكلف إلى أن صدر القرار الأخير لمجلس القضاء الأعلى في ٢٠٠٦/١٢ بعد فترة طويلة عقب تدخل هيئة الدفاع عن السجناء وإعلانه في وسائل الإعلام الرسمية تم بعدها توجيه القضاة المكلفين بمباشرة العمل وتسليمهم قرار التكليف).

■ حصـــر آليـــة تنفيذ القرار المنصوصة ضمن القرار علـــى القضاة المكلفين فقط (بخـــلاف ما تم الاتفاق عليه بـــين هيئة الدفاع ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام وفقًا للقانون).

■ إطلاق النيابة العامة سراح ٤٥٠ سجينًا من محتجزي الحقوق الخاصة بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وبقية المحافظات) ابتداءً من ٢٠٠٧/٣، وحتى ٢٠٠٧/٥ بناء على أحكام محاكم مجلس القضاء الأعلى للمعســـرين المحتجزين وتنفيذًا للنصوص واستنادًا لقرار المجلس.

■ بعـــض الحالات المنظـــورة أمام المحكمة (محكمة المعســـرين –الأمانة) تجاوزت مرحلة إعلان الخصوم وردهم على الدعوى، وحالتان قد سبق حجزهما للحكم، ومن حق القاضي المكلف الجديد عبدالسلام الحبيشي حجزها للاطلاع والتثبت من صحة ســـير الإجراءات السابقة واستدعاء الشهود –في جلســـة النطق بالحكم– لإقرارهم بما أدلوا به، وكذلك الخصوم لسماع النطق، أو إيقافه بإثبات إيسار مدعي الإعسار وطلب التنفيذ فيه. لكن بعض الســـجناء يشـــكون العودة مجـــددًا في الإجراءات من بدايتها وإيعاز الخصم للاســـتئناف في وقت لم يُثبت في كل مراحل دعوى الإعسار ما يدحضها، فضلًا على كون القانون واضحًا: «إما ثبوت دعوى الإعســـار بحكم لا يُستأنف أو إثبات عكسها بحكم من نفس القاضي يبطل صحة الدعوى ويلزم النيابة أو قاضـــي التنفيذ المدني فـــي المحكمة المختصة بالتنفيذ ضد مدعي الإعســـار وفي الشيء الذي ثبت به إيساره».

مظاهر أخرى متفرقة:

١– عدم الإفراج عن عشرين سجينًا محتجزًا من موكلي هيئة الدفاع عن السجناء في السجن المركزي بصنعاء، صدرت أحكام إعسارهم بمواجهة الخصوم، وقد أمضى بعضهم ست سنوات واثنتي عشرة سنة خارج القانون، منهم ١٠ محكومين بديات.

٢– اشـــتراط النيابـــة العامة ضمانات للإفراج عن الســـجناء الأشـــقاء والأجانب

(سجناء الحقوق الخاصة) ممن ثبت إعسارهم بأحكام قضائية بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى، من بين هؤلاء السجناء السوداني ضوء البيت، تضامن معه زملاؤه السجناء بعريضة مناشدة وجهوها إلى مسؤولي القضاء وملتقى أسر السجناء وهيئة الدفاع والمنظمات الحقوقية والإنسانية، يطالبون فيها بلجنة قضائية محايدة تدرس ملفه وتطلع على قرارات النائب العام بالإفراج عنه، رفضتها نيابة جنوب شرق الأمانة وتعيد له سندات دفعه ببطلان الدعوى ضده المختفية من ملفه لدى أحد القضاة (رئيس استئناف سابق بشمال الأمانة).

٣- تراكم الحالات من سجناء هذا الفئة (الحقوق الخاصة) نتيجة الإيداع المستمر قبل صدور أحكام نهائية باتة كان النائب العام شدد على منعه، شكل تحديًا لايزال يواجهه قرار مجلس القضاء الأعلى وتوجيهات النائب العام بالإضافة إلى بطء السير في تنفيذ القرار بإخلاء السجون من هذه الفئة، وكذلك الضغط على القاضي المكلف نتيجة التراكم وحصر آلية تنفيذ القرار عليه دون إشراك قضاة التنفيذ المدني في المحاكم المختصة في ذلك.

٤- إبقاء سجناء المحكمة التجارية (القضاء التجاري) رهن الاحتجاز المفتوح غير القانوني على ذمة الحقوق الخاصة بأمر المحكمة وتحت تصرفها وتعليق مصير حياتهم وحقهم القانوني في العودة إلى كفالة أسرهم وممارسة حياتهم العامة، بمساعدات المحسنين الموسمية مع حصول بعضهم على أحكام إعسار بمواجهة الخصوم بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى، ومضى أكثر من ست سنوات أيضًا على احتجاز بعضهم وإصابتهم بأمراض قلبية ونحوها عرضت حياتهم للخطر وتحتاج لتدخل جراحي، فيما المحكمة ترفض عرض حالاتهم على رئيس مجلس القضاء الأعلى أو لجنة السجون أو إحالتهم إلى قضاه التنفيذ المدني أو القاضي المكلف من مجلس القضاء الأعلى (يفيد رئيس تجارية أمانة العاصمة -آسفًا- بعدم وجود نص قانوني يعنى بمعالجة أوضاع هؤلاء).

٥- الحالات الإنسانية التي تشهدها أوضاع كثير من أسر هؤلاء السجناء تتفاقم

إلى درجة الأخطار المحدقة التي تدفع بأفراد الأسـرة إلى أسواق الجريمة. وهذا من الجوانب التي استهدفتها غاية المشرع، إلا أنها تبقى مشكلة كارثية وتحديًا إزاء قرار مجلس القضاء الأعلى الذي حرص على معالجتها لكنه لم يفلح بشكل كلي.

٦- توظيـف النيابة العامة لقـرار مجلس القضاء الأعلى بصورة خاطئة شـملت أرباب السوابق من ذوي الجريمة المنظمة والقضايا الحدية، كالسرقة والسرقة بإكراه ونحوها، وقضايا حق عام والإعلان عنها حقوق خاصة، كما يوضحه الكشف المرفق لسـجناء مفرج عنهم بتاريخ سـابق في صنعاء وآخرين في الآونة الأخيرة بمحافظة عدن ولم يشترط الإفراج عنهم بشهادات حسن السيرة والسلوك من الإصلاحية تؤكد اندماجهـم في برامج الإصلاح والتأهيل والتهذيب. ولعل النيابة العامة تجاوزت هذه المعايير الأساسية وخلطت بين تصنيف الفئات، نظرًا للمبالغ الطفيفة التي على هؤلاء مقابل أعدادهم التي ربما تسـتفيد منها النيابة العامة ولجنة السجون في تقاريرهما الفصلية والسنوية لمجلس القضاء الأعلى فرئيس الجمهورية.

الخلاصة

وما لم يستشعر المسؤولون في القضاء رقابة الله عليهم ومسؤولياتهم في حراسة القانـون وصون الآدميـة وتنزيه القضاء، فإن نتوءات وتشـوهات ومطبات مصطنعة سـتظل تحجب أي جانب مشـرق يجتهد مكتب النائب العام ورئاسة مجلس القضاء الأعلى في تقديمه عن القضاء، وتتسـبب في إبقاء الصورة سيئة للقائمين على تمثيل القانون أمام مجتمع الداخل والخارج، ولن تسـمح لحلم الناس باسـتقلالية القضاء المسـتمدة من سيادة الدسـتور النافذ وقوة النظام أن يتحقق ويصدقه الواقع بفتوى حقائقه المبددة لأضغاث الأحلام الموصولة تلقائيًا بسوء الظن على الدوام في شخص (الموصـوف أبونا) رئيس الجمهورية وتحميله المسـؤولية عن تقصير المسـؤولين في الصغيرة قبل الكبيرة، لاسـيما إذا كان الأمر يمس العدالة ويشـوه القضاء ويتعدى

على سـيادة النظام والقانـون. ولن يبرح عقول المجتمع هاجس تسـبب الرئيس في معاناتهم وتخليه عن محاسـبة المقصرين في رعاية مصالحهم إلا بممارسـات نظيفة لأعضاء السـلطة القضائية وإدراكهم معنى أنهم قاعدة معلوماتية يعتمد عليها رئيس الجمهورية في أطروحاته ويبني على أساسـها بعـض قراراته وردود أفعاله، ويجب أن تكـون قاعـدة المعلومات هذه خالية من تزوير الحقيقـة وتجميل الصورة بين يديه علـى غير حقيقتها بهيئة نفـاق لا يحتاجها الرئيس في خدمة المجتمع، خصوصًا مع الوضع الحرج لأحوال الناس وحساسية الفترات القادمة التي يأمل رئيس الجمهورية اسـتقبال متطلباتها بنجاح يُفترض أن يكون قد سـبق تحقيقه مـن خلال برنامجه الانتخابي.

● «النداء»، العدد ١٦٦، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

بينهم محكومات في قضايا قتل وسرقة وأخريات بتهم اختلاء

عشرات السجينات يناشدن الرئيس وضع حد لمآسيهن


النداء
ملحق اللجنة الرئاسية في السجون المركزية
عشرات السجينات يناشدن الرئيس وضع حد لمآسيهن
انفجار قنبلة في البرج الزجاجي بساحة الشهداء وبتجار علي السعدي: وأهم من يأمل اضعافنا
منظمات حقوقية وصحفية في اليمن والخارج تنتظر صدور رئاسية لإنهاء حبسه

ناشدت عشرات السجينات في السجن المركزي بالعاصمة رئيس الجمهورية التدخل لإنهاء مظلومياتهن، ووضع حد للتمييز السلبي ضدهن في النيابات والمحاكم والمنشآت العقابية.

«النداء» حصلت على نسخة من المناشدة التي رفعتها إلى الرئيس ٨٤ سجينة، بينهن ٢٠ محكومات بالإعدام، و٥٠ محكومات بالسجن بسبب حقوق خاصة، و١٤ أخريات رهن المحاكمة في قضايا آداب واختلاء وسرقة.

وشرحت السجينات في مناشدتهن صنوف التمييز ضدهن خلال مراحل التحقيق والتقاضي. وأشرن إلى تعمد جهات الادعاء تقديمهن إلى المحاكمات باعتبارهن مجرمات ضليعات في الإجرام، والتعاطي معهن على أنهن «وباء يجب التخلص منه».

وإذ لفتن إلى عدم قدرتهن على تأمين الحماية القانونية خلال التحقيق والمحاكمة، اتهمن جهات البحث والتحقيق بالتنكيل بهن ومصادرة أية ضمانات يكفلها القانون لهن، وأشرن إلى تعرض بعضهن للتعذيب من أجل انتزاع إقرارات منهن بجرائم لم يرتكبنها. وأضفن أن الأمر وصل ببعض المتهمات إلى حد تهديدهن بالاغتصاب. وأسفن لعدم تصدي القضاة في المحاكم لإلغاء الإجراءات الخاطئة أثناء جمع الاستدلالات والتحقيق.

السجينات أضفن في مناشدتهن إلى الرئيس: «إننا النسوة السجينات خلف القضبان من سنوات طويلة نعاني من أسوأ أنواع التمييز العنصري، ونقاسي صنوف التعذيب، ونعايش واقعًا إنسانيًا واجتماعيًا غاية في المرارة بعد أن نبذنا أهلنا وأولادنا، وتبرأت منا العدالة».

وعرضن على الرئيس جملة من الآثار الشخصية والنفسية الخطيرة جراء التمييز ضدهن، إذ لفتن عناية الرئيس إلى إصابة العديد منهن بأمراض نفسية جراء الحرمان من رؤية أولادهن وأقاربهن، والإحساس بالوحدة، خصوصًا أولئك اللواتي أُسندت إليهن تهم في قضايا آداب أو سرقة أو قتل.

ولفتن بوجه خاص إلى محنة بعض القاصرات ممن يتهمن بشرب الخمر. وبشأن المحكومات بالإعدام، توجهت السجينات إلى فخامة رئيس الجمهورية بمناشدة ضميره الحي لمد يد العون إليهن، بعد أن تخلى عنهن أقاربهن، والتوجيه بمعالجة قضاياهن بما يكفل الاتفاق مع أولياء الدم، والعفو عنهن.

وتضم قائمة السجينات عدة متهمات في قضايا اختلاء وسرقة.

يشار إلى أن انتقادات شديدة وجهتها منظمات حقوقية ونسوية في اليمن والخارج للنظام القانوني في اليمن. كما أشارت تقارير إلى تمييز سلبي ضد المرأة في مراحل الاستجواب والتحقيق والتقاضي وفي حالات نادرة استطاعت بعض النساء استصدار أحكام بإدانة متورطين من أفراد البحث والأمن في ارتكاب انتهاكات ضدهن.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨



تقرير وزارة حقوق الإنسان حول إطلاق ١٦٦ من السجناء المعسرين في عدد من السجون المركزية بالمحافظات

■ رياض السامعي

دعا تقرير حديث لوزارة حقوق الإنسان الدولة وفاعلي الخير إلى دفع الحقوق الخاصة، وخصوصًا المبالغ المحكوم بها على السجناء، باعتبار ذلك يخفف من الأعباء والتكاليف المالية التي تتحملها الدولة مقابل بقاء السجناء في السجن على ذمة تلك المبالغ.


يحق للمدينة.. اطلقوا سراح القبيلة!!

الأحداث

5

تقرير وزارة حقوق الإنسان حول إطلاق 165 من السجناء المعسرين في عدد من السجون المركزية بالمحافظات

وأوصى التقرير، الذي أعدته الوزارة حول السجناء المعسرين، كل الجهات المختصة، بضرورة تقييم السجون بشكل دوري، على اعتبار أن التقييم هو ميزان الأمان في حُسن مسيرة برامج الإصلاحيات، والذي في ضوئه يستطيع القائمون على السجون استدراك النواقص وتقويم الاتجاه نحو الأهداف المرسومة وتصحيح الاعوجاج.

وشدد التقرير على ضرورة تفعيل دور التفتيش القضائي على كل السجون وبصورة مفاجئة، أو أن تعهد مصلحة السجون إلى وزارة العدل القيام بدورها العدلي المناسب، إضافة إلى توفير طبيب مختص وجهاز تمريضي لكل سجن، يقوم بالكشف على السجناء بشكل يومي.

التقرير كان نتاج الأربعة الأشهر الماضية من النزول الميداني للسجون المركزية في عدد من المحافظات، قامت به وزيرة حقوق الإنسان، الدكتورة هدى البان، وأسفر عن إطلاق العشرات من السجناء المعسرين، إلى جانب دعم العديد من الأيتام والأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وحسب التقرير فإن النزول جاء بناءً على توجيهات رئاسية من الرئيس علي عبدالله صالح تقضي بتحويل مخصصات الاحتفالات الكرنفالية لصالح تحسين حياة وأحوال المواطنين بمن فيهم السجناء. وقد خصص للتقرير، بتوجيه من نائب الرئيس، عبدربه منصور، ٢٠ مليون ريال، استلمت الوزارة ١٨٨٨٠٠٠٠ ريال بعد استقطاع الضرائب.

ووفقًا له فقد رأت الوزارة تخصيص هذا المبلغ إلى جانب توفير مبلغ إضافي للسجناء المعسرين على ذمة مبالغ مالية صغيرة، ودعم العديد من الأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، في العديد من المحافظات، وبشكل قال التقرير إنه يعكس مصداقية الحكومة في إحداث الحراك الإيجابي في أوضاع السجناء المعيشية والبيئية.

الزيارات التي شملت السجون المركزية في محافظات عدن وتعز وأبين ولحج وإب وعدن، إضافة إلى أمانة العاصمة، أطلقت ١٦٦ سجينًا، منهم ٩٥ سجينًا معسرًا أفرج عنهم بعد دفع الحقوق الخاصة المحكوم بها عليهم، و٧١ سجينًا أفرج عنهم لمضي ثلاثة أرباع الفترات المحكوم بها عليهم.

التقرير أشار إلى أن إجمالي المبلغ المدفوع لتسديد الحقوق الخاصة على السجناء والمسلم كمواصلات للسجناء المفرج عنهم ومساعدات لسجناء آخرين بلغ عشرة ملايين ريال، إضافة إلى

عشـرة ملايين أخرى صرفت كمسـاعدات لـ١٠٠٠ طفل في محافظة لحج، منهم ٩٢٨ يتيمًا ويتيمة، و٢٢ مكفوفًا، و١٠ صم وبكم، و٤٠ معاقًا حركيًا. وكذلك مليون ريال تم بها شراء ملابس ٦٠٠ فتاة و٤٠٠ ولد من أيتام محافظة لحج، ومليون ريال أخرى صرفت كدعم لـ١٠٠ أسرة فقيرة في محافظة عدن.

التقرير أوضح أن الزيارات التي بدأتها وزيرة حقوق الإنسـان كانت في ٢٠٠٨/٥/١٩ إلى السـجن المركـزي فـي أمانة العاصمة، ودفعت الوزيرة مليونًا و١٨٠ ألف ريال للإفراج عن ١٥ سـجينًا معسـرًا بموجـب الأحكام الصادرة، وسـجناء قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم بهـا عليهم، إضافة إلى ٧٥ ألف ريال صرفت للسـجناء المفرج عنهم كمواصلات تسـاعدهم على الوصول إلى أسـرهم دون الحاجة إلى سؤال الناس، وكذلك عشرين ألف ريال لسجينتين ممن حفظن القرآن الكريم في السجن.

ووفق التقرير فقد تلا الزيارة زيارة إلى سـجن المعلمي بالأمانة، اتضح وفقًا للتقرير أن عدد نزلائه ٣٦١ نزيلًا، في حين يتسع لـ٢٠٠ سجين، وكذلك سوء التغذية بسبب الكثافة، وعدم وجود مخصصات كافية للنزلاء، وانتشار الأمراض المعدية بين السجناء.

وفي الزيارة تم دفع ٥٠ ألف ريال لحل قضية أحد المحتجزين وإطلاق سـراحه، وتم فصل الأحداث، وإطـلاق سـراح المحتجزيـن على ذمة قضايا غير جسـيمة وبضمانـة قانونية حتـى يتمكن هؤلاء من الالتحاق بمدارسهم وخصوصًا طلاب المراحل الانتقالية.

كما تم دفع ٢٠ ألف ريال مساهمة لعائلة أحد السجناء بسبب ظروفها القاسية.

الزيارة التالية كانت وفقًا للتقرير إلى محافظة عدن وبتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٤، وتبين أن السجن بحاجة إلى صيانة وترميم معظم أقسامه.

وتم الإفراج عن ٧٠ سـجينًا، منهم ٢١ سـجينًا معسـرًا دفعت الوزارة مقابل إطلاقهم مليوني ريال، وصرف ٥ آلاف لكل سجين تم الإفراج عنه كأجور مواصلات توصلهم إلى منازلهم.

السـجن المركـزي بمحافظة لحج تمت زيارته مـن قبل وزيرة حقوق الإنسـان بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤، كمـا يوضـح التقرير. وخلال الزيارة تم دفع مليون ومائتين وثمانية عشـر ألف ريال مقابل إطلاق ١٢ سجينًا، إضافة إلى ٥ آلاف ريال لكل سجين مفرج عنه كأجور مواصلات.

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٥، يضيف التقرير، توجهت الوزيرة إلى السجون المركزية في محافظة أبين، وتم دفع مليون ريال لإطلاق عشـرين سـجينًا، عدد المعسـرين منهم ١٤ سـجينًا. كما تم دفع ١٥٠ ألف ريال كمساعدة لزواج إحدى السجينات، وكذلك ٥ آلاف كمواصلات لكل سجين أفرج عنه.

السـجن المركـزي فـي محافظة أبين كانت زيارته مـن قبل الوزيرة في تاريـخ ٢٠٠٨/٧/١٣، وتم في الزيارة دفع مليون وسبعمائة واثنين وسبعين ألف ريال لإطلاق سراح ١٨ سجينًا معسرًا، وتم إطلاق ثمانيـة سـجناء آخرين ممن قضوا ثلاثـة أرباع المدة، إلى جانب ٥ آلاف ريال كمواصلات لكل سـجين أفرج عنه.

التقريـر أكد أن الزيارة الأخيرة كانت إلى السـجن المركـزي بمحافظة تعز بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣، وفي الزيارة تم دفع مليون وخمسمائة ألف ريال وإطلاق ١٤ سجيناً معسرًا و٦ سجناء قضوا ثلاثة أرباع المدة، وكذلك دفع ٥ آلاف ريال لكل سجين أفرج عنه كأجور مواصلات، إضافة إلى دعم مصحة السجن بمبلغ ٥٠ ألف ريال.

ويضيف التقرير أن الوزيرة سلمت ٢٥٠ ألف ريال إلى الشؤون المالية بمكتب النائب العام كجزء من المبلغ المحكوم به على المواطنة أمينة حسـن نصر، حيث التزم النائب العام بدفع بقية المبلغ اسـتيفاءً للمبلغ المحكوم به عليها.

التقريـر فـي ختامـه أوصى بضرورة توفير وسـائل التعليـم والتثقيف والترفيـه الإيجابي للنزلاء لضمان قضاء أوقات نافعة تزودهم بالقيم والإرشـادات الكافية التي تمنعهم من العودة إلى السـجن مستقبلًا.

- «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨



برغم أن مجلس القضاء قرر أنهم سجناء خارج القانون لكن قراره لم يجد طريقه إلى التنفيذ

المعسرون..

عندما تصبح المآسي تجارة مربحة للبعض

ملف أعده: هلال الجمرة، بشير السيد


المعسرون.. عندما تصبح المأسي تجارة مربحة للبعض
أبوظبي سجين منذ 2000
(قد يالي).. سجين منذ 3 سنوات ونصف
المعسرون

> منذ سنوات والإعلام الرسمي يعلن سنويًا عن مكرمة رئاسية في رمضان يفرج بموجبها عن مئات المعسرين في السجون على ذمة حقوق خاصة أو ديات أو أروش، ويعلن أن الدولة تحملت مسؤولية دفع تلك المبالغ (مئات الملايين سنويًا)، بيد أن الحقيقة مغايرة تمامًا للواقع وما يعلن، حسب ما كشفت مطالبات المعسرين وأهاليهم بعد أن تحولت إلى قضية إعلامية وقانونية مثارة؛ إذ إن سجناء آخرين يفرج عنهم بطريقة منهجية. صحيفة «النداء» واصلت طرح القضية. وأثبتت هيئة الدفاع قانونية القضية لتكشف أن هؤلاء المعسرين في السجون هم سجناء خارج القانون، وقدمت حججها القانونية ملوحة باللجوء للقضاء، فتدارك الأمر مجلس القضاء، وعقب لقاء عقد برئاسة القاضي عصام السماوي مع هيئة الدفاع أعلن قرار بالإفراج عن المعسرين باعتبارهم سجناء خارج القانون، حتى بدون الحصول على حكم إعسار. وكان المجلس قد شكل محكمة خاصة للمعسرين في وقت سابق للقاء المجلس بهيئة الدفاع. وكان على المتضررين بموجب هذا القرار اللجوء لقضاة التنفيذ لإثبات إيسار خصومهم.

كان نتيجة القرار الإفراج عن عشرات الحالات، لكن بعد حين عادت «النغمة» السابقة؛ أن الدولة تحملت دفع المبالغ، وبالرغم من لفت «النداء» الانتباه إلى أن قرار مجلس القضاء لم يجد آلية تنفيذ، استمرت المأساة قائمة بل ومتجددة، وحتى المحكمة التي شكلت خصيصًا للمعسرين، تحولت إلى محكمة إيسار كما يشكو معسرون سجناء، أسرهم المشردة شاهد أكيد على مأساتهم.

في الوقت نفسه مازالت تلك اللجان الرئاسية سنويًا تقوم بزيارتها المعتادة للسجون وتتحدث مع بعض المعسرين، وتوزع وعودها السنوية الرمضانية، في

تقليد يشبهه السجناء بكذبة أبريل. ويتضخم السؤال: ما مصير تلك المبالغ؟ أين تذهب؟ من يستفيد منها؟ بخاصة لو قورنت فقط بالأثر الملموس للمبالغ التي يدفعها المحسن «الحجاجي» الذي يتكفل بدفع المبالغ المستحقة عن حوادث مرورية عجز؟! أصحابها عن دفعها، أو بما يتكفل به محسنون آخرون فيفرج عن عشرات سنويًا.

اللجنة تسمى «لجنة رئاسية»، والرئيس صاحب المكرمة السنوية، هل يعقل أن أحدًا لم يسمع بالقرار المتخذ من مجلس القضاء؟! وكيف تتحمل الدولة مسؤولية مبالغ لا يعرف مصيرها، وان يستفيد منها سنويًا بعض «المترددين» باسم المعسرين؟! فثمة أفتراض وجود مستفيدين آخرين ليسوا من السجناء قطعًا ولا من المعسرين، وهؤلاء حريصون على توزيع آمال الوهم، واستمرار المكرمة سنويًا، الأمر الذي يفسر عدم تنفيذ القرار، واعاقته والتحايل عليه، وغياب آلية تنفيذية، أو متابعة جادة.



في ظل وجود فساد معترف به رسميًا، لا شيء يستبعد، تحولت مآسي البعض إلى تجارة مربحة للبعض، لكن لأن المهم الآن الانتصار للقانون، فإن تنفيذ القرار المتخذ من مجلس القضاء هو الهدف المباشر لهيئة الدفاع. والإصرار على تغييب القرار وعدم وجود آلية، والحديث عن المبالغ يحتاج إلى بحث وتدقيق وربما تحقيق رسمي، بخاصة وأن بعض المسؤولين لا يترددون في نفي وجود سجناء معسرين في السجون، وبالفم المليان وداخل مجلس النواب، كما أكد وزير العدل مؤخرًا، والبعض يجهز كشوفا بالمبالغ، والبعض يحث المحسنين.

حسنًا! رمضان موسم اللجنة، وتوزيع آمال الوهم، والمكرمات، والمبالغ تجهز دون معرفة وجهتها.

إنما نحن طموحنا متواضع ولا نريد الاتهام أو الإحراج، وإن كانت الأسئلة إياها بحاجة إلى إجابة، أو يحتاج الوضع إلى تفسير. إنما بغض النظر عن كل ذلك وعن علم رئيس الجمهورية صاحب المكرمة من عدمه، نود تلافي الأخطاء السابقة ونؤكد أن مئات المعسرين السجناء خارج القانون موجودون في السجون وتجاوزوا فترات سجنهم، بل إن بعضهم لديه أحكام إعسار، ومع ذلك فلا جدوى من الوعود السنوية بالإفراج عنهم، وتجاوز مدة السجن لا يحرج أحدًا ما في البلد.

نضع الجميع على محك المسؤولية وننشر في ما يلي كشفًا موجزًا لبعض الحالات كنموذج ليس إلا، وإن كانت لا تشمل حتى جميع الحالات في السجن المركزي بصنعاء فقط، ناهيك عن البحوث الأخرى في محافظات الجمهورية، وسيبقى ملف المعسرين مفتوحًا طالما مأساتهم مفتوحة ومفتوحة معها شهية الفساد.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

استمع الشاب الإثيوبي دستا جبري كبردس إلى جلسات محاكمته صامتًا. حينذاك، لم يتمكن دستا من الدفاع عن نفسه مع أن هذا متاح. بيد أن فهمه الشحيح (جدًا) للغة العربية هو ما منعه من الدفاع عن نفسه.

حتى الآن، مازال الإثيوبي يبحث عن الجريمة التي اقترفها وحوكم من أجلها وقضى الحكم بسجنه «٢٥ عامًا» لكنه لم يعثر على هذا الجرم ولم يجد من يترجم له ذلك.

دستا جبري كبردس الإثيوبي الجنسية، لم يُقم في اليمن إطلاقًا. اعتقل قبل نزوله من القارب في ساحل محافظة شبوة.

في ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ألقى أفراد قوات خفر السواحل اليمنية القبض على ١٠٥ لاجئين (صومالي، إثيوبي، إريتري) حين كانوا على سفينة حملتهم من إحدى السواحل الاثيوبية. احتجز الأفراد جميع المهربين لديهم مدة يومين. ثم أفرجت شرطة خفر السواحل على ٩٨ لاجئًا وضمتهم إلى مخيمات اللاجئين في شبوة. واحتفظت بـ٧ لاجئين أحدهم دستا الإثيوبي، لديها. الـ٧ الذين لم يفرج عنهم أُحيلوا إلى بحث محافظة شبوة وتم التحقيق معهم هناك.

حضر محاكمته صامتًا لأنه «ما يعرف عربي» وحكم عليه بالسجن ٢٥ عامًا لكن رئيس المحكمة ألغى الحكم ومازال في مركزي صنعاء

إثيوبي سجين منذ ٢٠٠٠

ويرى الإثيوبي أن اللاجئين الذين أفرج عنهم كانوا يجيدون اللغة العربية وأعطوا خفر السواحل فلوس وخرجو، قال في رسالته إلى «النداء».. وأضاف موضحًا كيف جرت محاكمته: «حاكموني دون أن أعرف لغة عربية ودون محامي وبدون مترجم وحكموا عليّا ٢٥ سنة حبس».


المعسرون.. عندما تصبح المآسي تجارة مربحة للبعض

أثيوبي سجين منذ 2000

(قد يالي).. سجين منذ 3 سنوات ونصف

المعروف على الدولة الحكم بها عليه بالحبس

المعروف.. عن حالات أطفال الصغيرة في السجن

حين حكم عليه بالسجن ٢٥ عامًا، حاول الدفاع عن نفسه لكنه، بحسب الرسالة، لم يستطع وصُدم لتأييد الحكم في محكمة استئناف شبوة. طعن في الحكم لدى القضاء الأعلى لكن رئيس نيابة شبوة، آنذاك، أخفى الطعن ولم يرسله إلى القضاء الأعلى، وفقًا للرسالة.

بعد سنتين قضاها الإثيوبي دستا جبري في السجن المركزي في شبوة أُحيل إلى مركزي صنعاء حتى الآن. وصل صنعاء والغموض لايزال يكتنف قضيته ومصير الطعن الذي أخفي في نيابة شبوة.

طلب الإثيوبي طعنه الضائع من المحكمة العليا فأفادوا بعدم وجوده، حينها سأل رئيس نيابة شمال الأمانة في مذكرة رئيس نيابة شبوة فأجاب بأن الملف رفع إلى المحكمة العليا.

لم يطمئن رئيس المحكمة العليا لتخبط رؤساء النيابات فطلب ملفات القضية كاملة فردّوا «بأنها قد ضاعت»، وقال لهم «الغوا الحكم»، حتى الآن لا يعلم دستا الإثيوبي ما هو مصير الإلغاء. ويتساءل: «لم نعلم ماذا بعد أن أصدر رئيس المحكمة العليا قرار الإلغاء؟». هل سيبقى الإثيوبي سجينًا حتى بعد إشعار مجلس القضاء الأعلى بأن سجينًا أضاع ٨ سنوات من حياته وحياة أسرته التي يجهل مصيرها؟.

لكي يشعر الإثيوبي بالضمائر الحية يحتاج مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا الحالي إصدار توجيه صريح للإفراج عن المشتبه به، وبهذا أيضًا ليصحِّح أخطاء ارتكبها القضاء في محاكمة شخص يجهل فهم اللغة التي حوكم بها.

يتوق دستا الإثيوبي إلى رؤية أسرته «زوجته وطفليه» احياء وفي صحة جيدة ويرجو أن يغفر له أطفاله عدم الوفاء بما وعدهم قبل أن يلجأ إلى اليمن للبحث عن فرصة عمل تضمن لهم حياتهم وتنقذهم من الجوع. ويشعر بتعاسة حظه لأنه أختار اليمن كمصدر رزق.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨



• قديالي

«قديالي»..

سجين منذ ٣ سنوات ونصف

يرجو السجين الهندي قديالي علي أصغر أبي القضاء الاعلى والنيابة العامة تصحيح التعامل الاستثنائي الخاطئ لبعض رجال العدالة قبل أن يمرر، خصمه، القانون حسب هواه.

يحمل السجين الهندي المعسر في جعبته دلائل ووثائق تثبت تواطؤ وتورّط القضاء مع خصمه. ففي إحدى الوثائق يتضح أن الهندي تنازل عن طلب استئناف الحكم الصادر ضده من محكمة


المعسرون.. عندما تصبح المآسي تجارة مربحة للبعض

أبوظبي سجين منذ 2000

(قد يالي).. سجين منذ 3 سنوات ونصف

غرب الأمانة الذي قضى بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في الحبس بإلزامه تسليم المحكوم لهم (١١ شخصًا) المبلغ الذي استلمه منهم وأن يدفع لهم الخسائر التي تكبدوها مبلغ مليونين وأربعمائة ألف ريال، حينئذٍ كان الهندي قد يئس من المحكمة في تحريك قضيته، قبل عضو التنفيذ في نيابة غرب الأمانة ذلك التنازل ولم يوضح للسجين بأن هناك طرفًا آخر يطلب الاستئناف هو أحد خصومه.

حين قدم الهندي أبي دعوى بإعساره إلى القاضي المكلف بإصدار أحكام للسجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة يثبت فيها إعسارهم، تلقى ضربة قوية سدّدها أحد خصومه يقول في رسالته لـ«النداء»: «بعد فترة قاربت السنتين وملف قضيتي لم يتم دفعه للاستئناف وأنا محبوس في السجن المركزي.

تنازلت عن الاستئناف لغرض نزول أسمي ضمن كشوفات المعسرين وقد تم إعلام «هـ. ع» (الخصم) بدعوى إعساري وأفاد للقاضي بأنه مستأنف للحكم وأن القضية منظورة لدى محكمة الاستئناف».

استدل الخصم بسند قيد استئنافه بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٠٦ وقدّمه للقاضي. أراد القاضي التحقق من صحة مدعي الاستئناف فطلب منه الافادة بذلك. بعد ٨ أشهر تمكن الخصم من انتزاع إفادة من رئيس محكمة استئناف الأمانة تقول: «بأن (هـ.ع) تقدم إلى المحكمة بعريضة أنه أستأنف الحكم فيما بينه وبين المستأنف قديالي على أصغر أبي وتيمور المقطري» الاخير كان قد أفرج عنه في منتصف العام ٢٠٠٧ بدون ضمانة بعد أن سدّد ما عليه. هما شريكان وفي حكم واحد فلو افترضنا أن الخصم استأنف حينذاك أي في تاريخ سند الرسوم سبتمبر ٢٠٠٦ لما قام محمد الشرجبي عضو التنفيذ في نيابة غرب الامانة باستلام المبلغ من المتهم الثاني والإفراج عنه بدون ضمان.

هناك خلل في الاستئناف (الاستثنائي) تكشفه الوثائق يجب على القضاء تلافي ذلك ومعاقبة المتورطين في تضليل العدالة الموقرة والراجح أن استئناف الخصم للحكم يهدف إلى إطالة فترة سجن الهندي قديالي أبي، فقط، خارج القانون.

وهذا يبدو واضحًا إذا دققنا في الفترة التي فصلت بين تاريخ النطق بالحكم في ٢٢ اغسطس ٢٠٠٦ وتاريخ استئناف الحكم وتحرك المدّعي ضد الهندي.ويرى قديالي أن هناك انتقاصًا من حقه لا سيما وأنه هندي الجنسية وفي بلدٍ غريب. متسائلًا عن سبب تجاهل خصمه لاستئناف الحكم كل هذه الفترة وكذا عن الملجأ إذا كان القاضي الموكل بتحقيق العدل والمساواة قد أصبح سيفًا مسلطًا على رقاب السجناء الذين لا حول لهم ولا قوة»، واستنكر أن يتخذ القاضي «سياسة الغاب التي يأكل فيها القوي الضعيف».

الهندي نزيل السجن المركزي في صنعاء منذ فترة تزيد على ٣ سنوات ونصف على ذمة حقوق خاصة ومنطوق الحكم في قضيته واضح كل الوضوح الاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن والتزامه بدفع ما عليه للمحكوم لهم»، لكنه يؤكد أنه معسر وليس باستطاعته دفع ما عليه.

الغريب في قضايا المعسرين أن القضاء يبدوا وكأنه شغوف بالاحتفاظ بهؤلاء المعسرين لأطول فترة ممكنة وربما تخليدهم في السجن.

ومثل قديالي وفي السجن المركزي العديد من السجناء الذين يحملون جنسيات مختلفة ومع هذا لم تقم سفاراتهم بأي عمل أو إجراء يحميهم من أي تعسف واحتجاز مخالف للقانون.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

معدم زاد على المدة المحكوم بها عليه ٨ أشهر

السروري.. صرخات أطفاله العشرة ترافقه في السجن



منذ ثمانية أشهر بدأ السجين عبدالوهاب منصر السروري يعيش بعيدًا عن قدره. هذه الـ٨ الأشهر هي الفترة التي يقضيها في السجن زيادة على منطوق الحكم.

أنهى السروري الحق العام، وزاد عليه ٨ أشهر والآن يدخل شهره التاسع خارج القانون. أعلن الرجل الذي يعول ١٠ أطفال وزوجة عن إعساره وعجزه عن دفع الحق الخاص البالغ مليون ومائة وخمسين ألف ريال، لكن القضاء مازال يحتفظ بالسروري في السجن المركزي في تعز حتى يسدِّد المبلغ السابق.

لا يستطيع والد الـ١٠ أطفال دفع المبلغ المحكوم به عليه في قضية «دفاع عن النفس»، وفي رسالته إلى «النداء» يناشد عبدالوهاب، رئيس الجمهورية والنائب العام إنقاذ أطفاله من الموت جوعًا واعتاقهم وذلك بالإفراج عنه. وزاد: «أنا فقير معدم وأطفالي يتامى بدون أبيهم، يعانون من أمراض سوء التغذية»، كارثة جهل أبقته في السجن وابعدته عن أطفاله، يجب على النائب العام ومجلس القضاء تصحيحها.



• بوابة السجن المركزي - تعز

شاب محكوم بالإعدام يقود نشاط خيري للإفراج عن معسري تعز

صوتوا للحياة لاسترداد وظيفة الإصلاحية



• بشير


8
عشرون
شاب محكوم بالإعدام يقود نشاط خيري للافراج عن معسري تعز
صوتوا للحياة لا سترداد وظيفة الاصلاحية
النيابة تستضيف زياد في مركزي تعز منذ 12 عاما
أين ذهبت مخصصات معسري تعز للعام الثالث؟!
صادق نشوان.. نصف عمري في السجن

بعض اولئك الذين اقتيدوا إلى السجن المركزي بمحافظة تعز، رفضوا التطبيع مع رتابة وطنهم الجديد، وصوتوا للحياة وآدميتهم.

ومنتصف مايو الفائت كان قرابة ٤٠٠ سجين اصطفوا في الباحة الداخلية للسجن لانتخاب أعضاء الهيئة الادارية لجمعيتهم: جمعية الصبر الإنسانية الخيرية. مذاك يخوض نزلاء إصلاحية تعز معركة حقوقية متعددة الأبعاد.

فإلى محاولتهم اعلاء قيمة الانسان في عالمهم (خلف الأسوار) واسترداد الوظيفة الغاية للإصلاحية «السجن»، يواجه نشاطهم الخيري بصدّ وعسف مستمر من مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والنيابة العامة في تعز.

وبحسب بشير محمد اسماعيل رئيس الجمعية فإن مكتب الشؤون الاجتماعية رفض منح الجمعية تصريحًا لنشاطها وقال لـ«النداء»: «سلمنا الملف وامتنعوا عن تبرير موقفهم حين طالبناهم بتعليل قانوني لرفضهم».

بشير ٢٩ عامًا الذي صدر في حقه حكم ابتدائي بالإعدام في ٧ يونيو ٢٠٠٥ قبل أسبوع من عرسه وشقيقه ياسر استغرب العسف الذي يواجه به نشاط جمعيتهم: «مش عارف ليش متحسسين من تأسس جمعية داخل السجن، رغم أننا انتخبنا مدير السجن علي غلاب رئيسًا فخريًا والمشرف العام للجمعية».

يدرك السجناء حكمة الصبر فكانت سلاحهم الوحيد للتذكير بوطنهم المنسي خلف الأسوار. لذا صارت المفردة «الصبر» اسمًا لجمعية نزلاء السجن المركزي بتعز، ومنه تزداد وقودها إزاء محاولات وأد نشاطها الخيري. وطبقًا لرئيس الجمعية «بشير إسماعيل» تعتمد الجمعية بشكل مباشر على اشتراكات الأعضاء وهم ٤٠٠ عضو (سجين)، ومنذ تأسيسها منتصف مايو الفائت تمكنت من إخراج ٧ سجناء كانوا عالقين بمبالغ مالية لا تتجاوز ٣٠ ألف ريال، إلى إخراج السجناء تحمل الجمعية أهدافًا عده تتمثل بالبحث عن محامين متطوعين للترافع عن السجناء المعسرين والمظلومين وإبلاغ إدارة السجن عن الحالات الموجودة بدون حكم والتواصل مع التجار وفاعلي

الخير لمساعدة السجناء فضلًا عن إقامة حلقات تثقيفية وتوعوية للسجناء.

بشير لفت إلى أن النيابة العامة تتعامل مع الجمعية حين يتعلق الأمر بالمال موضحًا أنها قبلت استلام مبالغ مالية من الجمعية التي بموجبها أفرجت عن ٧ سجناء وامتنعت عن إعطاء الجمعية وصلًا بالمبالغ إذ إن الوصل بحسب مسؤول في النيابة لبشير يدل على اعتراف بالجميعة (!).

حين تحدث بشير لـ«النداء» لم يكن منشغلًا بقضيته الشخصية وقال: «موضوعي مختلف المهم الآن نتعاون لإخراج المعسرين من السجن».

هو خريج الكلية الحربية (كلية الملك عبدالله/ الاردن)، وسيصدر قرار تعيينه هذا الشهر من رتبة ملازم أول إلى نقيب وإذ استجاب لإصرار «النداء» على سؤالها عن قضيته أكتفى بالقول: «أنا متهم وخمسة من اخوتي بقتل أخوالنا أقسم بالله ما لنا علاقة بالموضوع وبسبب خلاف حاد بيننا وأخوالنا قبل الحادثة اتُهمنا، والغريب أننا طلبنا القاضي في المحكمة الابتدائية والاستئنافية بخروج فريق مختص لمعاينة موقع الحادثة وحجرناهم بحق الشريعة المحمدية يقبلوا طلبنا لأنه دليل براءتنا لكن القاضي قال لي بتعلمنا شغلي (!) واختتم «الله لا يقبل الظلم».

يضم السجن المركز بتعز قرابة ٢٠٠٠ سجين الغالبية متهمون بقضايا قتل ويوجد عشرات منهم محكومون بالقصاص منذ ١٥ عامًا لكن مستجدات ومساعي صلح ابقتهم في السجن معلقين بين تنفيذ الأحكام أو خروجهم، بيد أن قرابة ٣٠٠ سجين وفق مصادر «النداء» مايزالون عالقين في عنابرهم على ذمة حقوق خاصة، ويمضي بعضهم عامه العاشر في السجن بعد أن أمضى المدة المحكوم بها.

وعلمت «النداء» أن أعضاء النيابة العامة زارت السجن مطلع الأسبوع الحالي واطلعت على كشوفات السجناء وانتقت عددًا منها لرفعها إلى اللجنة الرئاسية الرمضانية التي أكد كثير من السجناء أنها مهتمة بإخراج أصحاب السوابق دائمي التردد على السجن.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

اعتقدت أن السجن مكان للشراء فأبقت المعسرين بتهمة البخل

النيابة تستضيف زياد في مركزي تعز منذ ١٢ عامًا

كان يفترض على النيابة الإفراج عن علي صالح زياد مطلع العام ١٩٩٧، لكن وعي قانوني قاصر قرر تأبيده في السجن.

منتصف العام ٩٤ دخل زياد ٤٣ عامًا، السجن المركزي بحكم ابتدائي قضى بسجنه عامين ودفع ٦٤ مليون ريال.

أمضى زياد مدة العقوبة وسدد قرابة ٦٠ مليون ريال، لكن النيابة اشترطت عليه تسديد بقية المبلغ للإفراج عنه، وقدره ٤ ملايين و١١٨ ألفًا و٢٨ ريالًا.

والآن مضى على زياد ١٢ عامًا، في السجن بعد أن أمضى مدة العقوبة (عامين) خلافًا للقانون. شرط رجال النيابة استقوى على حكم قضائي وغدا نافذًا والراجح أن الشارطين يتعاطوا مع باحات السجن كمرعى خصب لنمو الاستثمارات وجني الأموال لذا لا يستجيبوا لأصوات السجناء المعسرين باعتبارها احدى مظاهر البخل لدى الأثرياء «كل سنة يمكنونا في رمضان بتنزل اللجنة ويقولوا رفعنا اسمك لا صنعاء.. كله كذب ما فيش حاجة ومن معه وساطة يخرج»، قال علي صالح زياد بصوت مغصوص لـ«النداء»، وزاد مستهجنًا: «من أين نسدد الفلوس وأنا في السجن، أو هم يفكروا أن السجن، سويسرا» زياد كان يعمل في الحرس الجمهوري في العاصمة وحين اتهم بالاختلاس نقلت قضيته إلى محافظة تعز.

ومنذ دخوله السجن لم يزره أحد، هو متزوج ولديه أربعة أطفال.. عبدالله ١٩ عامًا، وثلاث بنات وتقطن أسرته في العاصمة «أنا في منفى» واصفًا انقطاعه عن أحبته: أنا مشتاق لعبدالله (ابنه) دخلت السجن وعمره ٥ سنوات والآن قده رجال ومعه شنب. قال زياد مجسدًا في أحلام يقظته.

عقب صدور الحكم الابتدائي في تعز ضد زياد بالسجن صدر قرار آخر من العاصمة بفصله من العمل «شلوا الراتب حقي، القانون على المساكين أما الكبار يأكلوا مليارات ومحد يقلهم شي»، وطلب من «النداء» نشر مناشدة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الاعلى النائب العام، التدخل لإخراجه من السجن وقال لو هم سيخرجونا بعد ما اسدد المبالغ يعني أني باموت هنا في (السجن).



● بوابة السجن المركزي - إب

أين ذهبت مخصصات معسري إب للعام الفائت؟!

■ إب - إبراهيم البعداني:

ماتزال النيابة العامة في محافظة إب تتعاطى مع المحتجزين على ذمة حقوق خاصة بذات الآلية التي ثبتت مخالفتها للقانون.

وعلمت «النداء» من مصادرها أن النيابة العامة بعثت كشفًا ضم ٦٥ معسرًا محتجزين في السجن المركزي بالمحافظة إلى النائب العام ومجلس القضاء الاعلى للنظر فيه وصرف المخصص المالي لمعسري إب.

معلوم أن مجلس القضاء الاعلى في اجتماعه مع هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين النائب العام منتصف مايو ٢٠٠٧ أصدر تعميمًا لجميع النيابات بإحالة السجناء الذين أمضوا مدة العقوبة المحكومين بها وعالقين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ، وقالت مصادر متطابقة إن السجناء الـ٦٥ الذين رفعت أسماؤهم إلى صنعاء قاموا بالطقوس المعتادة لهم قبيل وصول


8 عشرون

صوتوا للحياة لا سترداد وظيفة الاصلاحية

النيابة تعتصف زيارة في مركزي تو منذ 12 عاما

أين ذهبت مخصصات معسري إب للعام الفائت؟!

صادق شوان نصف عمري في السجون

رمضان وأنهم شرعوا بتجهيز أغراضهم لمغادرة السجن وفق وعود النيابة العامة لهم.

وظهر الأحد الماضي لحظ مندوب «النداء» تفاؤلًا في حديث مسؤولي النيابة العامة وأبلغوه أن السجناء الـ٦٥ سيغادرون السجن قبل حلول عيد الفطر وأن المؤشرات الأولية تذهب إلى أن النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى بصدد التصديق على كشف معسري إب. لكن ابتسامات البشائر اختفت من وجوههم حال عرجوا بحديثهم على الآلية التي اتبعت العام الماضي ٢٠٠٧ في الإفراج عن المعسرين.

إذ تم الإفراج عن ٢٥ معسرًا دون تسديد المبالغ التي عليهم رغم اعتماد مخصص مالي لذات الغرض والمقدر وفق الكشف المرسل إلى النائب العام ٤٣ مليونًا و٥١٠ آلاف ريال، ورغم مطالبة المحكوم لهم بتسليم المبالغ التي حددها القضاء من تلك المساعدات المعتمدة لهم فإن النيابة تؤكد أنه لم يصلها من إدارة شؤون السجناء ما يقيد باعتماد المبلغ المذكور.

ومنتصف يوليو الفائت، وصلت وزيرة حقوق الإنسان إلى إب وأثناء زيارتها للسجن المركزي وجهت بالإفراج عن ١٨ سجينًا من السجناء المعسرين المحكوم عليهم بحقوق خاصة وعجزوا عن الوفاء بها.

واعتمدت الوزيرة مبلغ مليون وسبعمائة واثنين وسبعين ألف ريال للمحكوم لهم، وذلك تمهيدًا لإطلاق سراح بقية المعسرين خلال شهر رمضان الذي حددت إدارة السجن ٦٥ سجينًا ممن شملهم كشف الإعسار الذي تعثر في صنعاء ولم يرَ النور.

أصحاب الحقوق الخاصة المحكوم لهم يترقبون بحذر شديد قرار القضاء والنائب العام بخصوص مستحقاتهم أم أن النتيجة ستكون مثل الحالات السابقة الإعلان عن صرف مبالغ لا يستلمون منها شيئًا.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨



● صادق

دخل السجن وعمره ١٦ سنة والآن عمره ٣١ سنة، على ذمة مليون وأربعمائة ألف ريال

صادق نشوان:

نصف عمري في السجن

■ ذمار - صقر أبو حسن:

"خمسة عشر عامًا وأنا داخل السجن، دخلت وعمري ١٦ سنة واليوم عمري ٣١ سنة" قال بألم، وزاد: ضاع عمري في هذا السجن.

في صبيحة ١٩٩٣/٨/٣، أستقبل السجن المركزي لمحافظة ذمار مجموعة من أبناء مديرية وصاب السافل، كان (صادق قايد نشوان) أحدهم وكانت عبارة (قضية قتل) تتصدر أوراق ملفه، منذ ذلك

اليوم وحتى اللحظة مازال ضيفًا (قسريًا) على هذا المكان.

بعد تلاطم أمواج المحاكم من محكمة إلى أخرى رست قضيته على حكم المحكمة العليا الذي قضى بالدية والأروش «يضاف اليها أتعاب محاماة ومخاسير» كان لزامًا على (صادق) أن يدفع ذلك ليتحرر من ظلمة السجن.

قال: «صادق نشوان» لـ«النداء»: أكثر من عشر سنوات ونحن في المحاكم، لقد باعت أسرتي كلما تملك، لم يعد لديها إلا وجه الله وفوق ذلك يشتوني أدي مليون وأربعمائة ألف ريال، وتساءل: طيب من وين؟ قال عبارته الأخيرة وأشاح بوجهه عن وجهي، ثم واصل حديثه قائلًا: «تخيل واحد يقضي حياته كلها في السجن لأنه غلط ودافع عن نفسه ووالده.. يومذاك كان الشاب (أو الحدث بحسب الوثائق التي حصلت عليها «النداء») قد أتم تعليمه الأساسي للتو. اشترك صادق في عراك كان والده طرفًا فيه، تطور بعد دقائق إلى قتله لخصمه بعد أن أصيب والده، يشرح (صادق) علاقة النسب التي تربطهم مع الطرف الآخر مشيرًا إلى أن العراك حدث بسبب قطعة أرض صغيرة.

مازال الشاب الثلاثيني يبحث عن الحل، فيما الحل يتضاءل عن التطبيق.

محكمة شرق ذمار الابتدائية برئاسة القاضي عبدالله أحمد الجرموزي بتاريخ ١٤ مارس ١٩٩٨، أصدرت حكمًا بإعدام (صادق قايد نشوان)، وجاء حكم استئناف ذمار مغايرًا برئاسة القاضي حمود الهتار بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠١ إذ نص على تعديل الحكم الابتدائي من الإعدام إلى تسليم الدية بمبلغ مائتين وواحد وثلاثين ألف ريال ويضاف إليها غرامة علاج بمبلغ مائة ألف ريال. كذلك حكمت المحكمة العليا.

مازال (صادق) مرهونًا في عنبر القتلة بسجن ذمار حتى دفع الحق الخاص، فيما الحق العام قد تم استيفاؤه منذ ثماني سنوات.

"أشتي أخرج" قالها متيقنًا أن عبارته ستصل إلى أجهزة القضاء والنيابة العامة. وأردف: لوشي معنا هذا المبلغ ما عيبقيني هنا.

وأضاف: أنا معسر المعسرين.

زاد ثماني سنوات فزادت همومه ومعاناته داخل السجن وصار مكتئبًا جدًا هكذا يقضي حياته.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

■ شفيع العبد

تبقى قضية المعسرين قضية تشغل بال المهتمين بتصحيح الأخطاء القانونية، كما تشغل بال أهلهم وذويهم الذين ينتظرونهم منذ زمن.

"النداء" التقت رئيس نيابة استئناف شبوة، عبدالله محمد بكاري، لمعرفة أوضاع المعسرين هناك، وكيفية التعامل مع قضاياهم، وأمور أخرى... فهاكم الحوار.



● بكاري

رئيس نيابة استئناف شبوة لـ"النداء":

لا وجود لمعسرين في سجن عتق

■ هل لديكم سجناء انتهت فترات عقوباتهم ومازالوا في السجن على ذمة حقوق خاصة؟

– التفتيش على السجن هذا العام كان مختلفًا، حيث إنه تم على مرحلتين، ففي المرة الأولى نزلت لجنة إلى المحافظة برئاسة العميد علي لخشع رئيس مصلحة السجون، وتم إقرار الإفراج عن ثلاثة من السجناء المعسرين، أحدهم قضى في العقوبة ما يقارب سنتين على ذمة حق خاص ولم يستطع دفع المبلغ الذي عليه، حوالي سبعمائة وخمسين ألف ريال. وآخر قضى بعد العقوبة حوالي سنة على ذمة حق خاص، والمبلغ الذي عليه ثلاثمائة وخمسون ألف ريال. والثالث صومالي



ضرب زوجته وحكم عليه بأرش وعلاج، حوالي خمسة وعشرين ألف ريال لم يتمكن من دفعها. وقد تم إقرار هذه الحالات على أن مبالغها ستدفع من موازنة الدولة. لكن بفضل الله عز وجل جاء أحد فاعلي الخير، متجنس خليجي من أصل يمني، وقام بسداد المبالغ، وقدرها مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ريال، وتم تسليمها للجنة، وذلك في ٣١ مايو. وقد كان الفضل بعد الله عز وجل في قدوم فاعل الخير للأخ مدير الأمن بالمحافظة.

كما تم الإفراج عن خمسة أشخاص بالنسبة لمن قضوا ثلاثة أرباع المدة، ليكون إجمالي المفرج عنهم في المرحلة الأولى ثمانية أشخاص.

أما المرحلة الثانية والتي رأسها محافظ المحافظة فقد تم إقرار الإفراج عن سجينين قضوا ثلاثة أرباع المدة، وسجين آخر على ذمة الحق الخاص حكم عليه بمبلغ ٤٨ ألف ريال أبدى المحافظ استعداده لدفع المبلغ، فتم الإفراج عنه. وبهذا يكون إجمالي المفرج عنهم أحد عشر سجينًا في المرحلتين. كما أحب تأكيد عدم وجود سجناء معسرين على ذمة حقوق خاصة.

■ معنى هذا أنه إذا لم يأت فاعل الخير فإن السجين لن يخرج؟

– من انتهت فترة عقوبته ولم يتمكن من سداد الحق الخاص بسبب إعساره عليه رفع دعوى تسمى "دعوى إعسار" أمام القاضي.

■ كيف تقيمون علاقتكم بالأجهزة التنفيذية والضبطية؟

– الحمد لله في تحسن، وكذا العلاقة مع بقية الجهات ذات العلاقة؛ قد لا يكون نموذجيًا من الدرجة الأولى، لكنه تحسن نوعي، فالعلاقة طيبة جدًا، لكن الإمكانات والكفاءة تكون عائقًا في بعض الأعمال. وعندما أقول الكفاءة فإنني أعني (مستوى) التأهيل لدى مأموري الضبط القضائي والذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام حتى يتم فهم العمل القانوني بشكله الصحيح.

■ ما هو دور النيابة كصاحبة الحق في تحريك الدعوى الجزائية تجاه قضايا الثأر؟ وما هي الصعوبات التي تعترض عملكم؟

– في ما يخص قضايا الثأر فمحافظة شبوة مثل سائر المحافظات التي ينتشر فيها الثأر، نادرًا

مـا تصـل إلى النيابـة، لأن الجاني يحصل على رعاية خاصة، فإما يتـم حمايته من قبل أصحابه، وإما يفر إلى خارج الوطن. وفي الحالتين يبقى فارًا من يد العدالة.

الحمد لله العمل غير معقد في المحافظة، ولا وجود للصعوبات، عدا ما يتعلق بملاحقة المجرمين، بسـبب ضعف الإمكانات لدى مأموري الضبط القضائي، وهذا من واقع ما لمسـناه خلال تواجدنا في المحافظة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

■ كيف تقيّم وعي الناس في شبوة ولجوءهم للقضاء لفض منازعاتهم؟

– حاليًا هناك وعي موجود، والناس يريدون اللجوء إلى الدولة، وهذا دلالة على وعي. على أن هناك ندرة في القضايا عندما نقيسها بمحافظات أخرى ذات كثافة سكانية كبيرة. كما أن النظرة إلى شـبوة تكون ملفتة بسـبب تناقل ما يحدث لحالة واحدة. ثم إن الإشـاعة تُهوّل ويصور الأمر كأنـه مزعـج ومرعـب. وكما تلاحظ الحال مختلف عمّا يتصور السـامع، لكـن الذي يعيش الوضع يعـرف أنـه لا وجـود للعنف ولا ما يدعو للخوف على الأرواح. وندعو إلـى مزيد من تواجد الدولة وحضورها.

■ هل يوجد سجناء على ذمة حقوق خاصة في سجون المحافظة؟

– لا وجود لهم. كما لا يوجد سـجن إيداع للتنفيذ سـوى داخل العاصمة عتق، وهو سـجن غير مؤهل للإيداع بسبب قدمه وطاقته الاستيعابية التي لا تتناسب وأعداد الموجودين فيه حاليًا. كما أن هناك حالات عدوى لبعض الأمراض. هناك سجن جديد ويحتاج إلى علو همة مصلحة السجون وسرعة إنجاز ما تبقى فيه، وحل الإشكالية القائمة بين المصلحة والمقاول، والتي أثرت على العمل في السجن رغم مضي ما يقارب ست سنوات منذ بدأ العمل فيه والإنجاز بطيء جدًا.

■ كيف تتعاملون مع القادمين من القرن الإفريقي واللاجئين؟

– حـق اللجـوء معروف، وأي لاجئ يعامل أمام القانون مثله مثل أي مواطن يمني. لكن الذين لا ينطبـق عليهـم حق اللجوء تتم محاكمتهم وفق قانون الهجرة والجوازات، وبالتالي ترحيلهم إلى بلدانهم، كما أنه لا يوجد سجناء أجانب لدينا.

● «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

قرارات مجلس القضاء الأعلى واللجان الرئاسية لم تمر من هنا: عشرات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في مركزي صنعاء

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
عبدالكريم عبدالله مداعس	سنحان	سنة	زيادة ثلاث سنوات
لؤي رشاد عمر	غرب	سنة ونصف	زيادة ثلاثة أشهر
بسام احمد احمد	المرور	ثلاثة أشهر	زيادة سبعة أشهر
نبيل عمر حسن المحبشي	غرب	أربعة أشهر	ثمانية أشهر
البطره رشد قايد	بني الحارث	اكتفاء بالمدة	سنة
حمدي ملاطف أحمد الدين	ارحب	ثلاث سنوات	٦ سنوات
علي سالم محمد اللبني	جنوب شرق	١٠ أشهر	سنتين ونصف
لطف الله محمد علي الآنسي	جنوب شرق	١٠ أشهر	سنتين ونصف
محمد صغير هبه	غرب	اكتفاء	زيادة سنة
صالح يحيى عيسى	سنحان	اكتفاء	زيادة سنتان ونصف
حسين عبدالله علي سهيل	الجوف	ثلاث سنوات	سبعة عشر سنة
عبدالله صالح زمام	شرق	ثلاث سنوات	عشر سنوات
عادل علي نصر الحداد	جنوب غرب	سنة وشهرين	سبع سنوات
فوزي حمود صالح الذرواني	غرب	ثلاثة أشهر	عشر سنوات
ردفان علي محمد العصيمي	شرق	خمس سنوات	سبع سنوات
محمد محمد القاضي	غرب	ثلاث سنوات	شهرين
حافظ محمد الشميري	غرب الامانة	سنة	سنة ونصف
احمد حسين عبدالله السفياني	شرق	سنة	ستة أشهر
اسماعيل أحمد عتيق المطري	غرب	اكتفاء	سنة وشه
يحيى علي محمد راشد	مرور الامانة	اكتفاء	سنتين
خالد حميد حمود الصبري	شرق	ستة أشهر	سنة
ياسر عبده علي البحيري	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
عبدالكريم يحيى شرف	جنوب شرق	ثلاث سنوات	خمس سنوات
صالح أحمد علي الاشول	بني الحارث	اكتفاء بالمدة	سنة
خيري أحمد عبدالله القدسي	مرور الأمانة	اكتفاد بالمدة	سنة ونصف
امين محمد قايد عقلان	شرق	سنة مع إيقاف التنفيذ	سنة ونصف
عبدالوارث محمد العليمي	غرب	ستة أشهر	سنة ونصف
علي أحمد محمد النشار	غرب	سنة	خمس سنوات
محمد أحمد على الحبيشي	جنوب شرق	سنة اكتفاء	سنة وشهر
محمد عبدالرقيب صالح الاسودي	غرب	اكتفاء	ثلاث سنوات
اسماعيل علي عبدالكريم مكرم	جنوب شرق	سنتين	خمس سنوات
عبدالله محمد عبده الوصابي	جنوب شرق	ثمانية أشهر	سنتين وشهرين
مطيع صالح على الفهد	شمال	سنة	سنتين ونصف
محمد سالم عوض	جنوب شرق	ثلاثة أشهر	ثلاث سنوات ونصف
وضاح ناصر سرحان الآنسي	غرب	سنة ونصف	سنتين
اكرم محمد حسين الريمي	غرب	سنة ونصف	سنتين
إدريس انيس عبدالعالم الذبحاني	جنوب شرق + جنوب غرب	ستة أشهر	سنة وثلاثة أشهر
هاني احمد الحلالي	جنوب شرق	ستة أشهر	ثمانية أشهر
بسام احمد احمد سعيد	المرور	ثلاثة أشهر	سبعة أشهر

قرارات مجلس القضاء الأعلى واللجان الرئاسية لم تمر من هنا:
عشرات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في مركزي صنعاء

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
فؤاد احمد مسعد جباري	شرق	ستة أشهر	سبعة أشهر
لؤي رشاد سالم علي	غرب	سنة ونصف	سنة
علي محمد علي الدروبي	بني الحارث	ستة أشهر	شهرين
ابو بكر عمر ابو بكر الكثيري	جنوب شرق	عشرة أشهر	سنة ونصف
بسام احمد عبده الحميدي	جنوب شرق	ثلاث سنوات	سبع سنوات
محمد قاسم عبدالله المقطري	غرب	ثلاث سنوات	أربع ونصف
رائد رشيد سعيد	تجارية	اكتفاء	سنة وثلاثة أشهر
حسين عبدالله غبش	جنوب شرق	اكتفاء	سبع سنوات
جابر مصطفى هيكل مصري	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
احمد محسن الريمي	جنوب شرق	ثمانية أشهر	سنتين ونصف
محمد احمد ثابت الهمداني	بني الحارث	سنتين	سنتين
صلاح حسين علي	شرق	سنة	أربع سنوات
أمين محمد محمد الجمرة	جنوب شرق	اكتفاء	ثمانية أشهر
محمد حميد الحبيشي	بني الحارث	سنتين	سنتين
مطيع محمد احمد السماوي	غرب	اكتفاء	سنة
محمد صالح اسماعيل الحميقاني	جنوب شرق	اكتفاء	سنتين
علي صالح يحيى العتمي	شرق	اكتفاء	سنتين
ثروت طه علي سعيد	جنوب شرق	ستة أشهر	سنة
عمار محمد عبده الراسني	المرور	اكتفاء	
قاسم محمد علي عقلان	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
نبيل عمر حسن المحبشي	غرب	أربعة أشهر	ثمانية أشهر
ابراهيم محسن الجمرة	بني حشيش	اكتفاء	ثلاث سنوات
خالد محمد سعيد الشغدري	بني الحارث	اكتفاء	سنة وأربعة أشهر
علي رفيق على مقبل الغزي	بني مطر	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات
محمد حسين السويدي	جنوب شرق	اكتفاء	سنتين
حسين عتيق محمد العنسي	جنوب شرق	اكتفاء	ثمانية أشهر
عبدالحميد عبده محمد الجلال	جنوب شرق	اكتفاء	سنة ونصف
محمد نور أيوب	جنوب غرب	ثلاثة أشهر	ستة أشهر
أمين إبراهيم محمد الدبعي	جنوب شرق	اكتفاء	سنة وخمسة أشهر
محمد عبدالله محمد هبه	اموال عامة	سنة	سنة
مطيع حمد احمد السماوي	غرب	ستة أشهر	سنتين
لطفي سليمان يحيى الاقرع	التجارية	اكتفاء	ستة أشهر
جيلاني محمد علي حسن	غرب	شهرين	شهرين ونصف
سعد عبدالله أحمد الحكمي	تجارية	اكتفاء	سبعة أشهر
محمد يحيى علي مكرم		خمس سنوات	عشر سنوات
عصام محمد العواضي		خمس سنوات	عشر سنوات
عبده أحمد محمد الشرعبي		ثمانية أشهر	أربع سنوات
معين الذانبي	الجزائية	وقف تنفيذ	أربع سنوات
محمد علي شريف السواري		ثلاث سنوات	ثلاث سنوات وشهر



● العلفي

النائب العام يفرج عن ٣١ سجينًا معسرًا

أفاد مكتب النائب العام لـ«النداء» مساء الثلاثاء بأن ٣١ محتجزًا على ذمة حقوق خاصة أو غرامات تم الإفراج عنهم مؤخرًا.

الصحيفة تلقت كشفًا من النائب العام بأسماء السجناء المفرج عنهم، وتأمل الصحيفة أن يواصل النائب العام جهوده من أجل إنهاء محنة عشرات المحتجزين في السجون المركزية على ذمة حقوق خاصة.


النداء
مقتل 16 في هجوم انتحاري على السفارة الأميركية
النائب العام يفرج عن 31 سجينا معسرا
مستورة
ضحيات في سجن المخصورة – عدن
أمن العاصمة في مهمة استثنائية
ترك لاحتلام ضحة الشيخ الخاني
السلطات البحرية تمنع رئيس الاتحاد اليمني من زيارة الجزائر
معدة تهم مشاركة أعداد كبيرة
مجزرة استهدفت المدنيين في الضالع
أسرة بجاش الأغبري تناشد الرئيس إطلاق سراحه

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

هـؤلاء أيضًا ضحايـا!

في مجتمعات السوّية الحضارية لا خط فاصلًا بين الكرامة الوطنية وكرامة المواطن. للدقّة فإن المجتمعات المتحضرة لا تفرق بين الكرامتين، بل إن حساسيتها تجاه انتهاك الثانية أشد من حساسيتها تجاه انتهاك الأولى.

لا فضيلة ترتجى من أي انتهاك ضد حقوق الانسان يحصل هناك، خلاف الحال هنا في هذا البلد المقيم في «خيمة تسلط» والمبلي بـ«كوكتيل» جهالات، حيث لا يخلو القمع السياسي من فضائل! حتى يكاد يكون «الحمام الشعبي» في عصر دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

«الحمام الشعبي» في طوره الجديد لا يعدو كونه زنازين جماعية ومعتقلات سرية وأماكن حبس احتياطي، ومساحات مخصصة لزيارة المعتقلين والسجناء و«الرهائن» في عواصم المحافظات والمديريات. هناك «استحمت» النخب السياسية المعارضة شعبيًا رغمًا عنها مؤخرًا. وعلينا أن ننتظر فوائد الحمامات الشعبية عمّا قريب.

قبل أسبوعين بادر قيادي معارض في «اللقاء المشترك» إلى نقد نفسه ورفاقه في المعارضة بقسوة. قال لي في حديث تلفوني إنه لا يستطيع أن يغفر لنفسه تجاهله معاناة مئات الضحايا ممن تم التنكيل بهم خلال العقد الماضي بتهمة التطرف والارهاب (والانتماء إلى القاعدة)، مشددًا على أن أحد أسباب دوام الاستبداد والعنف في اليمن هو تلك الانقسامات الرأسية داخل المجتمع اليمني، والتي تصيب وعد

أعد الملف: صنعاء: بشير السيد - هلال الجمرة

عدن: وائل القباطي - الضالع: فؤاد مسعد

«المواطنة المتساوية» في مقتل. أقر بتورط النخب المعارضة التي تلهج ليل نهار بشعارات الديمقراطية وفضائل الحريات، في تكريس انقسامات رأسية بين اليمنيين في ما يخص حقوق الإنسان.

تابع: أشعر بالخزي لأنني تغاضيت عن عذابات المئات من الأبرياء الذين تعرضوا وأسرهم لشتى صنوف التنكيل بتهمة الإرهاب أو التطرف الديني. واستطرد: لقد توجب عليّ وعلى آخرين أن نكتوي بنار المحنة ذاتها لنتحسس معاناة غيرنا.

حاولت تعزيته، لكن الرجل كان مستغنيًا عن أي عزاء أو تهوين. وقدرت أن خير عزاء يزجى إليه هو المصادقة على اعترافاته. وإنني إذ أقتبس من كلامه مضطرًا، لآمل أن تحتل حقوق الانسان موقعها المستحق في صدارة أجندة المعارضة في المرحلة المقبلة.

نبهت مرارًا خلال الأعوام الماضية إلى أن لا معنى لأي نشاط حقوقي (سياسي) خارج مفهوم «المواطنة». لأن النشاط الحقوقي يصير محض «مُخرَج» لعصبية أيديولوجية أو مناطقية أو فئوية.

حملة الاعتقالات الرعناء التي شنتها «الأجهزة» خلال الشهور الماضية خضّت النخبة اليمنية، وحفزت لدى بعض السياسيين ومن والاهم من الناشطين الحقوقيين ملكتي «التشكك» و«المراجعة»، هاتان الملكتان كفيلتان بتنبيه المعارضين والحقوقيين، إلى ضرورة تنمية حساسيتهم حيال انتهاكات أفدح تطال فئات عريضة من السكان لا تقع قضاياهم في «المجال السياسي». هذه الانتهاكات التي لا تستفز المعارضة ولا إعلامها ولا حقوقييها، ذات قدرة تدميرية، والأخطر أنها يومية واعتيادية وأحيانًا مقننة، أي أنها قانونية في عرف رجال الأمن ومنتسبي السلطة القضائية.

في هذا العدد تواصل «النداء» رحلتها في عوالم المهمشين اليمنيين، المهمشين بالمعنى السياسي أو بالمعنى الاجتماعي، وأحيانًا بتضافر المعنيين، مقدمة عينة جديدة مما يحدث خارج عوالم «أهل السياسة».

■ سامي غالب

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



• سجن النساء بالمنصورة - عدن

مقهورات في المنصورة


هـــؤلاء أيـضـاً ضـحـايـا!

2 معسرون

فاطمة المتهامية التي تورطت في «هكبة» عدنية

أمنة أبو بكر: ما فيش حد يزورني وأنا معسرة.. ليش ما يخرجوني؟

مقهورات في المنصورة

يضم السـجن المركزي لمحافظة عدن قسـمًا للنساء وآخر للأحداث (ذكورًا فقط) بالإضافة إلى قسم الرجال.

النسـاء في ٣ عنابر، تقطنها حاليًا ٣١ سـجينة، ٢٢ يمنية و٩ صوماليات. ويزار قسـم النسـاء بواسـطة عناصر من الشـرطة النسائية، تتولى الإشراف على القسـم وحـل مشـاكل السـجينات بالإضافـة إلى الإيواء والإفراج.

تتسع قائمة الممنوعات من الدخول إلى قسم النسـاء، لتشمل أشياء قد لا تخطر على بال، حيث يعـد العنب أحد الممنوعات بالإضافة إلـى ملاعـق الأكل وأدوات التجميـل. قبل

عـام مـن الآن حاولت إحدى السـجينات إيذاء نفسـها بقطعة مرآة صغيرة كانـت تحتفظ بها بين ملابسـها، ومنذ ذلك الحـين والمرآة أحد الممنوعات أيضًا، مصادر مطلعـة أكدت لـ«النداء» حصول اعتـداءات بالضـرب من سـجينات على بعض الجنود، الذين يمنع دخولهـم حاليًا تحت أي مبرر، خصوصًا بعد أن تم تعيين مديرة للقسم مؤخرًا.

تقريـر وزيرة حقوق الإنسـان التي زارت السـجن أواخر مايو هذا العـام، أكد عدم أهلية مباني السـجن وقدمها، لكن سـجينات أكدن لـ«النداء» أنه تم نقلهن مؤخرًا إلى جزء تم إعادة تأهيله وأن العنابر بحالة جيدة، وتشـكو سـجينات قسم النساء من رداءة الأطعمة التي تقدم لهن، حيث أكدن أنهـن لا يتناولـن معظـم الطعام الذي يعده سـجناء في مطبخ البحث. يضم قسـم النسـاء زنزانة انفرادية لاحتجاز السجينات اللائي قد يدخلن في مشاجرات بعضهن البعض.

يوجد في قسـم النسـاء ٣ سـجينات على ذمة حقـوق خاصة، ومحكومتان بالإعـدام، بالإضافة إلى سـجينات في قضايا مخلة بالشـرف آداب، ومثلهن تعاطي الكحول (سـكر)، بينما تتوزع بقية السـجينات علـى مختلـف القضايا الأخـرى، وتعد آمنة السـجنية علـى ذمة دية الدولـة من أقدم السجينات بالإضافة إلى سجينة أخرى محكومة بالإعدام.

- «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



● فاطمة

استلمت أول جمعية فآل مصيرها إلى المنصورة

فاطمة التهامية التي تورطت في «حكبة» عدنية

في مطلع العام تورطت فاطمة غالب في الدخول بـ«هكبة»!

تسكن في دار سعد منذ عدة سنوات. وكانت قدمت من الحديدة إلى عدن منتصف التسعينات. تزوجت وأنجبت أربعة أطفال أكبرهم في الـ١١، وأصغرهم في الثانية.

«الهكبة» هي التعبير العدني لـ«الجمعية». وقد اتفقت فاطمة مع جيرانها على الدخول في هكبة،

على أن يساهم كل مشارك في الجمعية بعشرة آلاف شهريًا، ويذهب المبلغ المحصل للمشاركين العشرين بحسب الترتيب. كانت محظوظة إذ حلت أولًا، وقد تسلمت أول مبلغ تحصل من المشاركين. لكن الحظ لم يحالفها طويلًا، فقد اضطرت إلى دخول المستشفى بعيد أيام من هؤلاء على «الهكبة»، وهناك أمضت شهرين قبل أن يقرر الأطباء اخضاعها لعملية قيصرية لإخراج الجنين الذي في رحمها. في أيامها «العيبة» تلك تخلى زوجها عنها، وتكفلت والدتها المسنة برعاية أطفالها. ضاعت الهكبة في نفقات العلاج والعملية القيصرية ومصاريف الأطفال وإيجار البيت.

وعندما غادرت المستشفى كانت معدمة تمامًا، بدون عائد، وبدون عمل، وتنتظرها «هكبة» من طراز مختلف. كانت فاطمة عاجزة تمامًا عن الوفاء بالتزامها الشهري لجيرانها. وقد تقدمت إحدى المشاركات في «الهكبة» إلى الشرطة بشكوى ضدها. ولحق بالمشاركة الأولى بقية الجيران.

والحال أن فاطمة غادرت المستشفى إلى قسم شرطة الشيخ عثمان، ثم إلى البحث الجنائي، فمحكمة الشيخ عثمان، قبل أن يستقر بها المقام في سجن المنصورة منذ مارس الماضي. هناك التقيت امرأة يائسة ألقي بها في السجن لأنها غير قادرة على الوفاء بديونها.

قالت: «قالوا لي: لما تسددي الفلوس باتخرجي، ما فيش معي حد، من فين باسدد الفلوس؟». مأساة فاطمة مركبة، فقد طلقها زوجها، وأخذ أبناءها الأربعة، حارمًا إياها من الأمومة. قالت: حرام عليه، شلهم، ما يجيبهمش لي أشوفهم».

بحسب المتورطة في «هكبة» فإن القاضي ألزم طليقها بأن يمكّن أطفالها من زيارتها أسبوعيًا، لكن «الطليق» لا يجد نفسه ملزمًا حيال أمومتها، وقد عزم، على ما يبدو، على كبت فيض أمومتها. قالت: «مقهورة أنا على بنتي، عمرها ٧ سنوت، لا أعرف ليش شلهم (تقصد مطلقها) عند الناس».

خضعت فاطمة لمحاكمة سريعة، وتقول إن القاضي لم يكلف محاميًا بالدفاع عنها أثناء نظر القضية التي استغرقت ٤ جلسات.

قالت إنها لم تتقدم بدعوى إعسار إلى القاضي المختص، لأنها لا تجد من يعينها على ذلك.

المحقق أن فاطمة الثلاثينية في غنى عن التقدم بدعوى إعسار، فالقانون لا يجيز سجنها، وكذلك المواثيق الانسانية الدولية، وليس عادلًا أن تبقى في السجن يومًا إضافيًا، وعلى النيابة المسارعة إلى اتخاذ الإجراءات لتمكينها من احتضان أطفالها صباح العيد، حينها سيتاح لها التفريج عن كبتها بغيض مشاعر أمومتها التي «هكبتها» طوال ٧ أشهر.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

«النداء» الزائر الأول للاجئة صومالية شابة

آمنة أبو بكر: ما فيش حد يزوراني، وأنا معسرة... ليش ما يخرجوني؟



• آمنة


هـــؤلاء أيـضـاً ضـحـايـا!
2 يعبرون
فاطمة التهامية التي تولاها في «هكبة» عدنية
آمنة أبو بكر: ما فيش حد يزورني، وأنا معسرة.. ليش ما يخرجوني؟
مقبرة في الحفرة

تحظى اللاجئة الصومالية آمنة أبو بكر بتعاطف رفيقاتها من نزيلات سجن المنصورة في عدن. لم لا؟ فالمسكينة تقبع منذ ٣ سنوات في السجن بسبب حكم من محكمة الشيخ عثمان، قضى بحبسها سنة ونصف، وألزمها سداد دية للدولة!

والحاصل أن آمنة اتصلت بالشرطة للإبلاغ عن وليدتها التي توفيت فور قدومها إلى دنيا «البساتين»، المنطقة العدنية التي يقطنها اللاجئون الصوماليون الفارون من جحيم الاقتتال الوحشي في الصومال.

اتهمت آمنة بقتل الوليدة، ولم تتمكن من تأمين حماية قانونية نفسها خلال المحاكمة، علمًا بأن زوجها كان قد غادر اليمن إلى السعودية، كما يفعل الكثيرون من الشباب الصوماليين الذين يتخذون من اليمن ممرًا مؤقتًا إلى السعودية ودول خليجية وغربية.

كانت آمنة تعمل في خدمة أسر في الشيخ عثمان، وتقطن مع شقيقتها التي فضلت العودة إلى جحيم النار الصومالية بدلًا من البقاء في دنيا «البساتين» حيث الفاقة والألم والعذاب اليومي.

تمكنتُ السبت الماضي من الدخول إلى أحد أقسام السجن للقاء السجينات، بموافقة كريمة من إدارة السجن، وعندما وقفت في مواجهة عديد السجينات، لاحظت عمق تعاطفهن المسكينة «آمنة». إذْ تحمسن بشدة لأن أبدأ عملي الصحفي معها.

«ضبحت... ما فيش معي حد يزورني»، قالت آمنة، وقد أدركت أنني أول شخص يقدم لزيارتها من خارج عالمها الجديد، عالم الوحشة وفقدان اليقين.

كانت في الـ١٧ من عمرها حين وقعت الواقعة قبل أكثر من ٣ سنوات. تقول إن الجنين خرج ميتًا، وعندما وصل أفراد الأمن كانت وحدها ماتزال. قرّر المحققون أن اللاجئة المعدمة تخلصت من جنينها بعد وضعها. ربما! لكنني لم أجد في حوزتها ملف قضيتها لأتحقق من روايتها.

تتحدث آمنة فيما ابتهالات رفيقاتها المتأسيات عليها تتناغم مع صوتها المسبوخ بلكنة عدنية تعلمتها داخل السجن، كانت تدعو لها بالفرج في الشهر المبارك.

تتذكر آمنة أن القاضي الابتدائي طمأنها فور انتهائه من النطق بالحكم، بأنها ستخرج بعد

انتهاء مدة حبسها، فالدية مطلوبة للدولة، وهي في حكم المعسر.

لا حماية من أي نوع توفرت لآمنة. اللاجئة التي تحمل بطاقة من مفوضية اللاجئين في اليمن، حظيت بزيارة وحيدة من أحد موظفي مكتب المفوضية بعدن أثناء محاكمتها. المفوضية كلفت أحد المحامين بالترافع عنها، لكنه -حسب آمنة- لم يحضر أغلب الجلسات، بما فيها جلسة النطق بالحكم.

آمنة معسرة لا ريب. «قالوا لي في المحكمة إني معسرة»، أكدت. وبصوت ممرور أضافت: «كل مرة يقولوا لي إن الفلوس (تقصد الدية) حق الحكومة، ورفعنا اسمك، وبانخرجك»... «ما فيش فايدة»، قالت لـ«النداء».

مضى نحو عامين على انتهاء مدة حبسها القانونية. لكنها تجهل الكثير عن قضيتها، وعن وضعها القانوني. وهي تبرمت: «لي ٣ سنين في السجن، ومش عارفة كم يشتوا فلوس... ليش ما يخرجوني».

«النداء» تضع سؤال اللاجئة المعدمة الوحيدة على طاولة النائب العام، آملة أن يبادر، كما عُهِد منه، إلى الرد على السؤال عبر توجيهات فورية بإنهاء محنتها.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨


• أمواج

رماها خالها خلف قضبان السجن، وتخشى مواجهة المجتمع

ضمانة حضورية تمنع «أمواج» من مغادرة السجن

تركت «أمواج عبده» مقعد الدراسة قبل سنوات، لم تسمح الظروف المادية لفتاة يتيمة تعتمد على حوالات الأخ الأكبر (مغترب) بمواصلة الدراسة. كان عليها أن تبحث عن مصدر دخل لها، وقد حالفها الحظ واستأجرت محل اتصالات بـ٣٠٠٠٠ ريال شهريًا. مرت عدة أشهر، تعرضت عبرها «أمواج» لحادث مروري أقعدها الفراش مما اضطرها إلى بيع آلة التصوير بموافقة المالك. لم تكن تدرك أن ذلك سيقودها إلى السجن. تقول: «قمت ببيع آل التصوير بمعرفة المالك، كانت



معطلة أصلًا، وعندما قررت إعادة المحل اتفقنا على أن أسدد قيمة آلة التصوير». عادت «أمواج» إثر ذلك إلى ممارسة حياتها الطبيعية، لكنها فوجئت بعد أسبوعين (فبراير الماضي) بأمر حضور إلى قسم شرطة المنصورة. تقول: «ذهبت لتسوية قضية بيع الآلة وحلها وديًا كما عرفت. في الشرطة طلبوا مني أن أوقع على ملف ما خلونيش أقرأ أي حاجة، على أساس أنه حل للمشكلة»: لم يحقق معها في قسم الشرطة ورحلت في اليوم نفسه إلى البحث، وبعد ٢٣ يومًا نقلت من هناك إلى سجن المنصورة، وأفرج عنها بعد ١٥ يومًا بضمانة حضورية.

لما يقارب شهرين ظلت «أمواج» تتردد على محكمة المنصورة، عين لها أخوها المغترب محاميًا كبيرًا، ومع ذلك حرصت على الحضور بنفسها، كانت تأمل حل المشكلة وديًا، لكن القاضي حكم بحبسها ٦ أشهر مع وقف التنفيذ، وألزمها بدفع مبلغ ١٥٠٠٠٠ ريال قيمة آلة التصوير، بالإضافة إلى ١٠٠٠٠ ريال مخاسير المحاماة. «كنت فرحانة بالحكم وأنه ما فيش سجن وروحت»، تقول، وتنفي بشدة علمها أن عليها سداد المبلغ خلال أسبوع أو تقاد إلى السجن. كانت أيضًا على خلاف مع محاميها الذي أرسل أحد المتدربين للترافع عنه في القضية.

أسبوع فقط، عادت «أمواج» بعد ذلك للمرة الثانية إلى سجن المنصورة، كان ذلك أواخر مايو، واليوم وبعد ٣ أشهر تفكر «أمواج» في كيفية تقبل المجتمع لها كعازبة خريجة سجون، والأهم من ذلك أن قضية خيانة أمانة بـ٦٠٠٠٠ ريال رفعت ضدها ولا تعلم شيئًا عن تفاصيلها، تقول: «طلب مني القاضي ضمانة حضورية»، تتمنى من الله الحصول عليها للخروج من السجن والبحث عن حل لمشكلتها بالتعاون مع أخيها، حيث تشعر أنها اثقلت عليه كثيرًا.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



• بوابة السجن المركزي - تعز

فتحية طليقة بحكم استئناف تعز وسجينة بمبادرة النيابة

قبل ٧ أشهر أصدرت محكمة استئناف محافظة تعز حكمها في قضية الدفاع الشرعي لـ«فتحية م.غ»، وقضى بتغريمها مليوني ريال وإلغاء الحكم الابتدائي. لكن نيابة المسراخ/ صبر (مسقط رأس فتحية) لم تلتزم بتنفيذ القرار وسارعت إلى إطلاق مبادرة نوعية، وقررت اقتياد فتحية إلى السجن المركزي بالمحافظة، واشترطت للإفراج عنها دفع المبلغ.

المؤكد أن قرار الاستئناف لم يتضمن أية إشارة أو إيعاز للنيابة للتصرف بتلك الطريقة ومنطوق القرار خلا من أي لفظ له علاقة بالسجن أو الاحتجاز أو حتى التوقيف. والراجح أن مبادرة النيابة استندت على إلى حكم الابتداء الملغى الذي قضى إحدى عيني فتحية وسجنها ٦ أشهر ودفع ٧٥٠

ألـف ريـال، علـى خلفية صب مادة الأسـيد على وجه أحـد أبناء قريتهم (الأقـروض) أثناء تهجمه عليها ومحاولته اقتحام منزل أسرتها بعد منتصف الليل قبل ٤ سنوات تقريبًا.

وتسـببت بفقد الشـخص عينيه وتشـوه وجهه. وحـين قرر حكم الابتـداء القصاص من فتحية اكتفـى بفـقء إحـدى عينيهـا مقابل عيني الشـخص، معتبرًا العـين الأخرى التي فقدهـا عقابًا له لاعتدائه على فتحية، لكن الأخيرة لم تقبل حكم الابتداء واستأنفت.

عقب الواقعة تحفظت النيابة على والد فتحية في السـجن المركزي بدلًا منها. وحين صدر قرار محكمـة اسـتئناف تعـز واكتفى بتغريمها مليوني ريـال وإلغاء الحكم الابتدائـي كان والد فتحية أمضى عامه الثالث في السجن.

قبل ٧ أشهر استدعت نيابة المسراخ فتحية للتوقيع على حكم الاستئناف. حضرت فتحية، وتبين أن التوقيع لم يكن غرض الاستدعاء وإنما كان فخًا لاقتيادها إلى السجن المركزي بالمحافظة. وفي اليوم الثاني أفرجت النيابة عن الرهينة (والدها).

تنتمـي فتحيـة إلى أسـرة فلاحيـة فقيرة. وهي تمض شـهرها الـ٧ في السـجن، خلافًا للقانون والقرار الاستئنافي. وتشترط النيابة للإفراج عنها دفع مليوني ريال، وهو شرط تعجيزي، يفصح عن رغبة في تأبيد سجنها.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



محمد محسن..
٨ سنوات في السجن بسبب نفوذ خصومه

منذ ٢٠٠١/١/٢٦ لايزال مدير فرع مؤسسة اتصالات الضالع في السجن المركزي، رغم أنه دفع المبلغ الذي حُكم عليه به، ورغم أن النائب العام كان قد وعد أسرته بالإفراج عنه في حال دفع الدية. قبل عام تم تسليم الدية؛ غير أنه لم يتم إطلاقه، ويومها تحرك أقاربه إلى مكتب النائب العام لمخاطبته بشأن إطلاقه بحسب الوعد إلا أن مكتب النائب العام طلب منهم التوجه إلى نيابة الضالع لترفع مذكرة تفيد بها المكتب بخصوص السجين. عند عودتهم طالبهم رئيس نيابة استئناف الضالع بالرجوع ثانية إلى مكتب النائب العام كي يوجه مذكرة طلب الإفادة، وهو ما رفضه مكتب الأخير. وفي المحصلة النهائية يطول أمد بقاء المواطن محمد محسن في السجن المركزي.

يتهم ابنه زكريا أشخاصا نافذين في أمن الضالع بالوقوف وراء سجن والده كل هذه الفترة التي تقارب ثماني سنوات وهي إجمالي الفترة المقررة حسب الحكم القضائي الأخير الصادر من المحكمة العليا والقاضي بدفع الدية والحبس ثماني سنوات تنتهي بعد ثلاثة أشهر، يأمل زكريا أن يتم الإفراج عن والده هذا الشهر خلال زيارة اللجنة الخاصة بزيارة السجون التي تقوم بالتوجيه بالإفراج عن السجناء في شهر رمضان، خصوصًا وأن والده دفع المبلغ وقضى أكثر من ثلاثة أرباع الفترة.

- «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

السياغي يضرب عن الطعام احتجاجًا على استمرار احتجازه

لقد فعلها السياغي فأعلن إضرابه منذ بداية رمضان. أحمد عبدالله السياغي سجين في مركزي صنعاء منذ ٧ سنوات ونصف ناشد النائب العام عبر «النداء» في ٢٠ أغسطس الفائت وأمل فيه خيرًا بالإفراج عنه، لكن الأخير لم يفعل.

منذ بداية شهر رمضان الكريم قرّر السياغي (٥٠ عامًا) الموت ببطء داخل السجن وربما تعجيل قدره المشؤوم في السجن؛ إنه مضرب عن الطعام منذ بداية الشهر وأعلن عزمه على الاستمرار حتى يفرج عنه. قبل ما يزيد عن ٤ أشهر أنهى السياغي فترة الحكم الصادر من محكمة بلاد الروس وبني بهلول الذي قضى بسجنه ٧ سنوات.

وكانت «النداء» نشرت مناشدته في العدد (١٦٤) قال فيها إنه لم يعد قادرًا على التحمل: «قبلت ما جاء في الحكم وسجنت الفترة كاملة لكني لا أقبل أن أسجن خارج القانون». مضيفًا أن النائب العام هو «الأمل الباقي لي بعدالله للإفراج عني»، لكن ذلك لم يفده بشيء. وينتظر من النائب العام أن يفعلها ويفرج عن السياغي مثلما فعلها السياغي وأعلن إضرابه المفتوح.

- «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

.. والربادي والسواري ينتظران اعفاءهما من ربع المدة

ينتظر مئات السجناء المعسرين قرار النائب العام بإعفائهم من المدة حسب النظام المعمول به.

محمد أمين الربادي أحدهم. لقد أمضى الفترة المحكوم بها عليه ولم يتبق سوى شهر، لكنه يتوق إلى صيام الأيام المتبقية من رمضان بين أهله وذويه. إلى إيمانه بتفهم النائب العام لوضع السجناء يعاني الربادي من مرض جلدي مزمن. يقول الربادي في رسالته إلى النائب العام: «أعاني من مرض جلدي مزمن ولا أستطيع تحمله داخل السجن بدون علاج».

إلى الربادي ناشد أعيان وعقال بني مطر النائب العام سرعة الإفراج عن محمد علي الشريف السواري وإعفائه من المدة المتبقية له من الحكم. وقالت الرسالة إن السواري يعاني ما هو أشد قسوة: تشرُّد أطفاله في القُرى، عدم وجود مأوى أو عائل لأطفاله، حرق منزله أثناء الحرب التي نشبت بين بني مطر والحيمة.

وأضافوا أن السجين المحكومة عليه بالسجن ٣ سنوات قد أمضى عامين ونصف ولم يتبقّ عليه سوى ٦ أشهر.

وقالوا إنه «من العناصر الممتازة ونشهد له بالهدوء والسلوك الحسن»، وأمل وجهاء منطقته من النائب العام الإفراج عنه عطفًا على أطفاله «كونه الأب والأم لأطفاله إذ لا أحد لهم في الدنيا سواه».

- «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

الضالع: عشرات المعسرين في انتظار قرارات الإفراج بعد انقضاء فترة سجنهم


معسرون 3

فتحية طليفة بحكم استئناف تقر
وسجينة بمبادرة النيابة

عملة خليجية لقرار الإفراج عن معسرة بالسجن

محمد محسن.. 8 سنوات في السجن
بسبب نفوذ خصومه

الضالع: عشرات المعسرين في انتظار قرارات الإفراج
بعد انقضاء فترة سجنهم

السباغي يضرب عن الطعام احتجاجا
على استمرار احتجازه

ليس لدي حزب معارض يدافع عني!

أكد العقيد عثمان الكرابة، مدير السجن المركزي في الضالع، أنه تم قبل أشهر إطلاق ٢٥ سجينًا معسرًا ممن قضوا ثلاثة أرباع الفترات المقررة عليهم. وبخصوص الباقين الذين قضوا الفترات كاملة، ويزيد عددهم عن ٢٠ سجينًا، بحسب إحصاءات حصلت عليها "النداء" من إدارة السجن، قال الكرابة إن إدارة السجن رفعت كشفا بجميع السجناء وفق ما طلب منهم النائب العام، وفي انتظار توجيهاته وما ستقرره اللجنة المكلفة بمتابعة حالات المعسرين. وتوقع في حديثه إلى "النداء" أمس الأول أن يتم الإفراج عن الكثيرين، لا سيما من قضوا الفترات المحكوم بها عليهم أو من أمضوا ثلاثة أرباع الفترة.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

كشف بأسماء المعسرين في السجن المركزي - الضالع

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
فضل احمد محمد	الضالع	اكتفاء	سنتان وأربعة أشهر
عيسى عبد احمد ناجي	الأزارق	سنتان	ثمانية أشهر
علي حسن احمد	الحصين	ثمانية أشهر	سنتان وشهر
علي عبدالله محمد	الحشاء	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات وثمانية أشهر
عبدالرقيب محمد احمد	الضالع	سنتان	سنة وشهر
فوزي محمد يحيى	دمت	اكتفاء	سنتان
احمد عبده حسين	الضالع	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات
سرحان ناصر احمد	دمت	ثلاث سنوات	ثمانية أشهر
عبدالجليل مطهر عبدالله ناجي	الحصين	سنة	ثلاث سنوات
فيصل علي احمد	دمت	ثلاث سنوات	تسعة أشهر
عبدالرحمن علي صالح	جبن	سنتان	سنة
محمد علي المريسي	الضالع	سنة ونصف	تسعة أشهر
محمد علي مساعد التام	قعطبة	سنة	زيادة تسعة أشهر
بسام محمد حسين	الضالع	اكتفاء	سنة وشهر
علي عبدالله سعيد		خمس سنوات	شهر
حسين صالح مانع	جبن	خمس سنوات	شهران
عبدالله صالح مانع	جبن	خمس سنوات	شهران
أماني ناصر عبدالله	قعطبة	خمس سنوات	سنتان
هوزر صالح	الضالع	ثلاث سنوات	سنتان
مدهش ناجي		عشر سنوات	سنة ونصف
محمد محمد سعيد	قعطبة	اكتفاء	سنة وعشرة أشهر
سعيد احمد ناصر	الشعيب	خمس سنوات	ثلاث سنوات وعشرة أشهر

سبيع مناشدًا الرئيس: ليس لدي حزب معارض يدافع عني!

القضية: أنا السجين عبده علي راشد سبيع المسجون بالسجن المركزي أكثر من ثماني سنوات رهن المحاكمة الابتدائية والقضية لدى نيابة ومحكمة جنوب شرق العاصمة الأمانة.

الغرماء:- بيت الحماسي وبيت الخضر، وهم المتخاصمين، وأنا لا علاقة لي بالقضية وقد تم حجز الغرماء بالسجن في الفترة الماضية وتم الإفراج عنهم بمبرر المرض وكان خروجهم للقضية وعدم احترام مبدأ مشروعية القانون.

قرار المحكمة: قررت المحكمة في جلسة لها وهي الأخيرة وبعد مضي سبع سنوات تقريبًا وتحديدًا في جلستها التي انعقدت في غرة ٢٠٠٨/٦/٤ بإحضار المتهمين وإيداعهم السجن تمهيدًا للفصل في القضية.

إن هذا يؤكد أن هناك غرماء وأنا في الأصل لست متهمًا في القضية إلا أن المحكمة في جلستها التالية والتي عقدت في يوم الاحد الموافق ٢٠٠٨/٧/٩ وقررت أن يظل الوضع على ما هو عليه حفاظًا على سلامة جميع المتهمين.

وهنا يحق لنا أن نطلب من المختصين ونبادرهم السؤال: كيف تقرر المحكمة إيصال المتهمين إلى قاعة المحكمة، وتحديدًا إلى الحبس وتناقض نفسها في الجلسة التالية؟! ونتساءل أيضًا: من المتهم الذي تخشى على سلامته المحكمة، هل هو المتهم الأصلي والمفرج عنه، أم البريء والمسجون على ذمة قضية لا أصل لها البتة؟

المطلوب: أرفع المناشدة لفخامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء ولا أملك معارضة ولا حزبًا سياسًا يتحدث عني والمولى عز وجل وهو أعلم بالسر وليوفق المولى الرئيس علي عبدالله صالح بالنظر.

السجين: عبده علي راشد سبيع

أماني ناصر عبدالله..

سجينة وحيدة في الضالع

هـي السـجينة الوحيـدة في مركـزي الضالع، بحسـب تأكيد مدير السـجن الذي أفاد "النـداء" بأنـه لا يوجد في السـجن أيـة امرأة أخـرى، وإن كان لا ينفي وجود سـجينات أخريات في سجون المديريات أو سجينات يخضعن لظروف خاصة.

تقبـع أماني (١٦ عامًا) في السـجن المركزي منـذ ٢٠٠٢/١/٦، وكان المفترض أن تكون قـد غادرت السـجن مطلع ينايـر من العام الفائت وفق الحكم الصـادر من المحكمة العليا والذي قضى بالحبس خمس سـنوات ودفع الدية (٧٥٠ ألف ريال) إلا أن ظروف أسـرتها لا تسـمح حتى للمتابعة لدى جهات الاختصاص أو فاعلي الخير الذين يتعين عليهم مد يد العون لأجل الإفراج عن أماني أسوة بآخرين.

في إحدى غرف السجن تمضي الأيام والليالي العصيبة على "أماني" التي تمكث فيها منفردة، ولأجل كسر شيء من العزلة التي تحاصرها سمحت إدارة السجن لابنة شقيقتها بالتواجد عندها حال احتياجها لمساعدتها، خصوصا في شهر رمضان.

مدير السـجن يقول إنها تحظى برعاية إدارة المستشـفى، وهو ما كشفت عنه قريبتها التـي تتولـى خدمتهـا. وأضاف عثمـان الكرابـة أنه تابع لـدى بعض فاعلـي الخير من الموسرين كي يتولوا مساعدتها في دفع المبلغ المقرر عليها وأنه حصل على وعد من أحد التجار بدفع المبلغ، غير أن فاعل الخير إلى الآن لم يفِ بوعده.

"أماني" تنتظر الإفراج عنها كغيرها من السجناء الذين أمضوا سنين في السجن وهم معلقون بآمال المكرمات الرمضانية التي تداعبهم هذه الأيام من كل عام.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

٤ سجينات وضيفان أكبرهما في عامه الخامس

سجن النساء في زنجبار:
زنزانة ضيقة ومروحة معطوبة وشعور بالخوف


المعسرون 4

أماني باعثمر عبدالله سجينة وحيدة في القطاع

سجن النساء في زنجبار: زنزانة ضيقة ومروحة معطوبة وشعور بالخوف

عن السجين الذي حكم القاضي للمتلاز باعدامه بعد 40 عاما

الضامن والمضمون في السجن

حـل ضيف جديد قبل أسـابيع على سجن النساء في زنجبار أبين لينضـم إلـى نظير لـه أكمل إلـى الآن الثلـث الأول من عامه الخـامس بعد أن حل هنالك برفقة والدته وعمره أربعة أشـهر لا غير، وله من أمه المطلقة أربعة أشقاء لا يعرفهم.

الضيف الجديد طفلة جاءت بعد شهرين تقريبًا من سجن والدتها البالغة من العمر ١٧ عامًـا فـي ٢٠٠٨/٦/٩ في قضية لاتزال منظـورة أمام المحكمة، فيما والدة الضيف

الأول دخلت هناك في منتصف يناير ٢٠٠٥ بتهمة القتل العمد التي حُكم عليها بموجبها بالإعدام، لكن القضية لاتزال منظورة أمام الاستئناف.

لا يتسع سجن النساء لنوم جميع نزلائه وتضطر بعضهن المبيت في الحوش الملتصق سجنهن وهو عبارة عن غرفة مساحتها ٣×٣ أمتار.

وإذ تفيد السجينات بحسن معاملتهن، فإنهن بالمقابل لا يشعرن بالأمان، ويشكون من إحساسهن بالخوف.

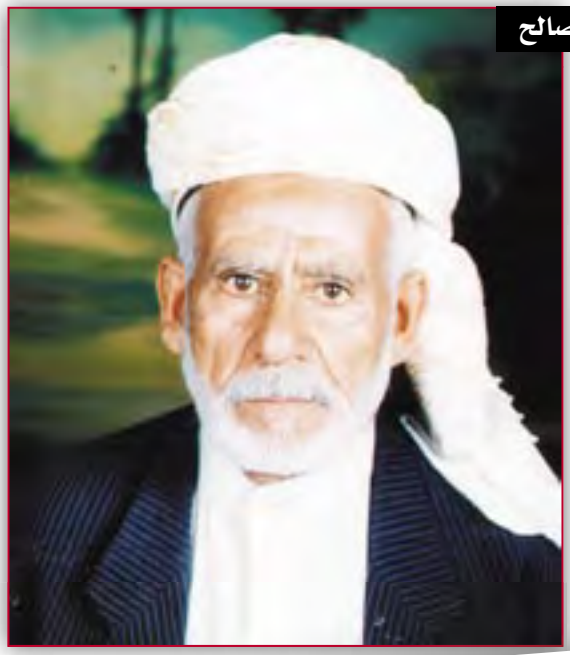
أيضًا شكت السجينات من سوء التغذية وانعدام النظافة، وإن كن يتلقين حسنات أهل الخير من الوجبات الغذائية تحديدًا، فإنهن يطلبن توفير أدوات النظافة والصابون والحليب للطفلين.

تقطن السجينتان وطفليهما وزميلتان لهما في زنزانة صغيرة تقع أقصى سجن زنجبار، بمساحة لا تزيد عن ٣ ×٣ أمتار، مغلقة من جميع الجهات، وتلحق بها صالة صغيرة مكشوفة السقف أمامها مباشرة حمام السجينات.

يرتفع سقف الزنزانة كثيرًا ليمسك بمروحة معطوبة تعلن أن لا قدرة لها على إحداث حركة في سكون الهواء المكتوم في عزلة عن محيط وعالم السجن القابع في منطقة حارة غالبية العام، وتحت هذه المروحة تتزاحم القذارات على الأرضية والجدران والفُرش الإسفنجية الضيقة، والتي وصفتها إحدى السجينات بالمزرية، وهي إلى جانب ذلك بعدد السجينات دون اعتبار للطفلين الضيفين هناك دون علم لهما بأن ثمة عالمًا واسعًا خارج نطاق الاسوار التي يحيط ببراءتهما.

السجينة الثالثة مازالت قضيتها التي اتهمت فيها بالقتل العمد أمام المحكمة، وتبلغ من العمر ٣٠ عامًا، مطلقة، ولم تدخل المدرسة يومًا، فيما الرابعة مطلقة أيضًا ولديها ثلاثة أولاد وتبلغ من العمر ٣٠ عامًا أيضًا، متهمة بالقتل العمد، ومازالت رهن التحقيق.

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



● الحاج صالح

مسنٌ يقبع في مركزي صنعاء منذ ٤ أشهر بتهمة تقديم ضمانة للضبيبي

الضامن والمضمون في السجن

يقبع الحاج صالح صالح القهالي (٨٥ عامًا) في السجن المركزي في صنعاء منذ ٤ أشهر بتهمة «تقديم خدمة»: ضمن على شخص ملازم بسداد المبلغ الذي عليه خلال فترة محددة.

لا يستطيع الرجل المسن القراءة أو الكتابة وليس لديه أحد يقوم على متجره الذي تعطل العمل فيه وأغلق منذ احتجازه.

في السجن المركزي بصنعاء أملى القهالي قصته الإنسانية على أحد السجناء الذين يستطيعون الكتابة وإرسالها إلى مكتب «النداء»، وسرد قصته كالآتي:

استنجد عمر قاسم الضبيبي بالقهالي الذي يمتلك محلًا تجاريًا، كي يقدم له ضمانة لفترة محددة حتى يجمع المبلغ الذي عليه للدائن.


4 عشرون

أمني ناصر عبدالله.. سجينة جديدة في الصالح

سجن النساء في زنجبار.. زيادة ضيقة ومرحة معطوبة وتعبير بالخوف

عن السجين الذي حكم القاضي الهتار باعدامه بعد 40 عاما

الضامن والمضمون في السجن

أراد الحـاج صالـح القيـام بواجب اجتماعـي وتفريج كربة الضبيبـي الـذي يعاني من أزمة الدين، وانقاذه من السـجن. لقـد قدم ضمانـة على الرجل المطارد بسـبب الديـن بعد أن التزم له الضبيبي بأن يسدد الدائن المبلغ الذي عليه. مرّت المـدة المحددة لإيصال المبلغ، لكن الضبيبي لم يتمكن من توفير ما عليه.

حينذاك لجأ الدائن إلى نيابة شمال الأمانة فطلبت الضمين (القهالي) على الرجل. قررت النيابة سجن الرجـل المسـنّ حتى يسـدّد المبلغ عـن الضبيبي الـذي نكـث بوعده. ظـلّ البحث عـن الضبيبي وملاحقتـه مسـتمرًا، وبعد أيـام ألقي القبض عليه وتم تسليمه إلى النيابة المختصة (شمال الأمانـة) فأودعتـه في قسـم التوبة في السـجن المركزي بصنعاء.

من المفترض أن يتم الإفراج عن الضمين حين العثور على «المضمون» وايداعه في السجن، بيد أن النيابة أبقت كليهما (الضامن والمضمون) في السجن، واشـترطت على القهالي (الضمين) سـداد نصف المبلغ: (٥ آلاف دولار) للإفراج عنه، وفقًا لرسالته إلى «النداء».

ويقول القهالي عن غرضه من تقديم الضمانة: «فعلنا خير وضمنّا على الرجال». وعندما لم يفِ بوعده، أضاف مسـتغربًا اسـتمرار احتجازه: «وبعدما ادّينا لهم المضمون عليه ما أزيد أدي لهم، وليش أحتبس». ثم هدّد أنه في حالة اسـتمرار حبسـه من قبل نيابة شـمال الأمانة: «أنا شـادعي عليهم لو ما يخرجونيش.. رمضان، شايستجيب الله دعوة المظلوم».

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

المعسرون المفرج عنهم منذ بداية رمضان من السجن المركزي بأمانة العاصمة

١- عارف أحمد التركي
٢- أحمد محمد أحمد عيسى
٣- يحيى محمد يحيى سلبة
٤- شملان ناصر الجاكي
٥- أمين غالب الحسيني
٦- علي محسن الجمال الآنسي
٧- عبدالله ماشي المخلافي
٨- أحمد عبدالملك القدسي
٩- عبدالكريم الدربي
١٠- منصور علي غالب السعدي
١١- عادل أحمد صالح المنزلي
١٢- عبدالعزيز عبدالله قاسم الأسود
١٣- يوسف جبرة كلديان (إريتري)
١٤- فتحي عبدالرب عقلان الحمادي
١٥- يحيى محمد عبدالله علاء
١٦- محمد إسماعيل الحميقاني
١٧- عمر علي عبدالله عبيد
١٨- نبيل محمد أحمد عوض
١٩- عبدالكريم عبدالله مداعس
٢٠- محمد علي قاسم المهدي
٢١- حسين حسين عوضة
٢٢- معاذ عبده صالح سلام
٢٣- أمين علي مرشد غالب
٢٤- علي محمد إسماعيل أنعم
٢٥- وليد صالح القيري
٢٦- هاني موسى عوضة
٢٧- حمود إسماعيل الأهدل
٢٨- قاسم عبدالله الزين
٢٩- عبدالواحد حسين القرماني
٣٠- طارق سيف البعداني
٣١- خالد محمد يحيى عزان

■ شعبة السجون - النائب العام

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



من السجناء العرب في السجن المركزي - صنعاء

إلى الأهل... وسفاراتنا


2
معسرون
من السجناء العرب في السجن المركزي - صنعاء
الى الاهل... وسفاراتنا
فكرة تمثيل الأسرة النموذجية للمعسرين
10 الاف ريال تكاليف الكشف و6 اشهر زيادة على المدة المحكوم بها
وجبايي في الزكاة الثاني 12500 ضحية أكثر من عشر الفترة المحددة في الحكم
الدكتور الثالث العام
- والعيسي عالق و58 الف ريال
بعد أن تجاوز فترة العقوبة بـ5 سنوات امه أشد الجانب العام فترة الـ10
بسبب الحصول مازال محبوسا منذ 2005 رغم تصاوره

كل عـام وأنتـم بألف خيـر. صدقونا لم نكـذب عليكم، ولكـن كمـا وعدونـا وعدناكـم أن نكون في هذا الشـهر الكـريم بينكـم. ورغـم أننـا نعدكـم بهذا كل عـام منذ سـنوات إلا أننـا مازلنـا مصرين على الوعـد بأننا سنكون معكم بعد سنوات إن شاء الله.

فالحمـد للـه، لقـد تقرر إعـادة محاكمـة (...) لوجود أخطاء في الحكم ومازال رهن المحاكمة منذ تسـع سنوات بسـبب فقدان الملف. فلكم البشـرى، لقـد حكـم معسـرًا وهـو يبحث عن ضمـين للإفراج، ومـازال مضربًا عن الطعـام.. منتظـرًا العثـور على ضمين وتأجلـت محاكمته ثلاثة شـهور فقط لا

غير، بمناسبة شهر رمضان، فهو يمضي فترة العدة بعد إذ علم بأن «القضاء» طلق زوجته قبل تسع سنوات! وأما أخونا فهو أمام قاضي الإعسار منذ أكثر من عام فقط. ألف مبروك.

هـذه هـي أخبارنـا. أما صحتنا فهي بألـف خير، نحتاج فقـط إلى دعائكم وأولادنا للشـفاء من الجلطة ومرض القلب وتساقط الأسنان والبواسير! أما أصدقاؤنا فلهم الشكر فلقد شهدوا شهادة حق بأننا نصّابون ومحتالون فقط لا غير، وفيما عدا ذلك فنحن مظلومون.

أمـا سـفارات بلادنا فلا يمكن وصـف الاهتمام والرعايـة التي نتلقاها منهـم «فلقد ضربوا بما يشـاع عنا من نصب واحتيال عرض الحائط» يتابعون قضايانا على أعلى المسـتويات، فلا تخلو مناسبة دبلوماسية أو حفل استقبال أو مناسبة وطنية أو حفل عشاء مع أحد المسؤولين من بحث وإثارة أمورنا على أعلى المستويات.

لذا أطمئنوا وطمئنوا أولادنا وزوجاتنا بأننا لن نتأخر كثيرًا فسيتم إنصافنا بعدل، وما كل هذا التأخير إلا حرصًا على العدل والحق والقانون ليأخذ مجراه، وكل ما عليكم هو إبقاء صورنا أمام أولادنا حتى لا ينسى أحدهم أباه أو تنسى امرأة شكل زوجها، ولتباهي كل واحدة منهن جاراتها بأن زوجها المستثمر بالسجن وابنها المغترب في اليمن.

الاسم	الجنسية	مدة الحبس	الحكم
عصام محمد توفيق البغدادي	اردني	تسع سنوات	عام واحد
يحيى نور الدين الباشا	لبناني	سنتان ونصف	لا حكم نهائي بل اعادة
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	سوداني	ثماني سنوات	سنة ونصف
م. عبداللطيف مصطفى	سوري	سنة ونصف	
م. هاني موسى عواضة	لبناني	ثلاث سنوات	8 شهور اكتفاء مدة
أسامة أمين أحمد سمارة	فلسطيني	ثلاث سنوات ونصف	غرامة مالية فقط
أسامة محمد خير ضوء البيت	سوداني	سنة	اكتفاء بالمدة لا عقوبة
صلاح الدين محمد نور صالح	سوداني	أربع سنوات	حكم اعسار ست6 سنوات
عبدالرحمن محمد أحمد عواد	صومالي	عشر سنوات	رهن المحاكمة

ولكم يا سعادة السفراء كل شكر وتقدير على كل ما قدم ومازال لنا خلال سنوات حبسنا، ونحن نقدر لكم تحديكم لكل تعليمات منعكم عنا، وتواصلكم معنا إخوة وأبناء بلد، وهو ما لم نشك فيه مطلقًا.

فلقد اثبتم للعالم الذي يدعي الحضارة والعدل وأن الإنسان لا يؤخذ بذنبه، بأننا أكثر منهم حضارة وعدلًا وإنصافًا.. فمهما كان الذنب ومهما كان الجرم «صح أم لا» فنحن أبناء وطن، لا يتخلى عنا ممثلو الوطن.

وكل رمضان وأنتم بألف خير! ونحن بـ...

عنهم في السجن المركزي صنعاء

- «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

معسرو صنعاء ينوون توجيه زوجاتهم وخطيباتهم إلى مخالفة القانون كي يسجنّ إلى جوارهم ليكملوا حياتهم سجناء

فكرة تمثيل الأسرة النموذجية للمعسرين

من المعسرين في السجن المركزي، إلى ذوي الشأن: نحن نطالب بحقنا في:

- إجراء حفل زواج جماعي.
- منحنا حق الحكم الذاتي.
- تخصيص قطعة أرض داخل السجن لتكون مقبرة لنا.

حمدنا الله بعد أن ظهر للوجود قانون الإعسار، المغيب لسنوات، بعد جهد مشكور من الكثيرين، وعليه أطلق سراح البعض منا رغم انقضاء شهور أو أعوام على انتهاء فترة الحكم بالحق العام لهم.. ومازال من أمضى سنوات، قد تصل إلى عشر، يحاكم أمام قاضي الإعسار أو لم يصل إليه بعد.

أما من اراد خصومه إيصاله إلى المصحة أو الانتحار فقد تم قبول الاستئناف منهم ضد حكم إعساره، أو طبخوا له فحكم بإيساره، وقد مضى على أحدهم عام أمام قاضي الإعسار، وهو الآن في العام الثاني امام قاضي الاستئناف، ومازال.

ومن طلب منه ضمان للإفراج عنه بعد حكم الإعسار لايزال يتساءل: لماذا الضمان من البعض وليس من الكل، ولقد كان مطلوبًا للإفراج عنا من النيابات والمحاكم منذ سنوات ولم نتمكن من تقديمه، ومن يقدم ضمانًا لسجين ثبت عدم قدرته على الدفع قضائيًا؟! ومن يضمن سجينًا مضى على حبسه سنوات، أو يطالب بعدة ملايين؟! فتجار اليوم كانوا أطفالاً عند دخولنا الحبس وهم لا يعلمون عنا شيء حتى إنهم لا يعرفون أسماءنا، ومن يملك منا خمسين أو مائة ألف ريال ثمن ضمان لدفعها لتجار الضمانات الذين أوجدتهم قرارات الإفراج الشروط؟! أما سجناء الديات والأرش، المعسرين بحكم، الذين مضى على حكم إعسارهم أكثر من عام تقريبًا فهم الآن بين السماء

الاسم	مدة الحبس	الحالة حتى الآن
عبدالقيوم محمد خير خواليت (سوداني)	سنتان	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
عصام محمد توفيق البغدادي (اردني)	9 سنوات	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
يحيى نور الدين الباشى (لبناني)	سنتان	أمام قاضي الاعسار
بسام احمد عبده الحميدي	7 سنوات	حكم معسر في 2007/6
صلاح الدين محمد نور (سوداني)	4 سنوات	حكم معسر في 2007/12
سعد رفيق الخفجي		حكم معسر في 2007/7
عادل علي نصر الحداد	6 سنوات	اما قاضي الاعسار منذ 2007/7
عبدالرحمن محمد احمد عواد(صومالي)	10 سنوات	امام قاضي الاعسار منذ 2007/5
أسامة أمين احمد سمارة (فلسطيني)	4 سنوات	امام قاضي الاعسار منذ 2007/10
سعد سعد المهدي	2.5 سنة	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
مطيع عبدالله علي الظرافي	3 سنوات	حكم معسر في 2008/3
اكرم منصور علي الصعيدي	5 سنوات	حكم معسر في 2008/8
فوزي حمود علي	10 سنوات	لم يطلب امام قاضي الاعسار حتى الآن
عبداللطيف مصطفى (سوري)	سنتان ونصف	لم يطلب امام قاضي الاعسار حتى الآن
محمد مبارك عبدالله شعبان	8 سنوات	حكم معسر في 2008/5
علي محسن صالح الجمال	13 سنة	حكم معسر في 2008/7
حسين عبدالله سهيل	16 سنة	حكم معسر في 2007/3
عبدالله محمد عبدالله الشيبة	4 سنوات	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/10

والارض كونهم بين حكم الإعسار ودفع الدولة فلا هذا ولا ذاك.

بهذا الحال ثبت لنا نحن المعسرين أنه قد حكم علينا أما بالدفع أو الضمان أو الموت خلف القضبان، لذلك قررنا توجيه زوجاتنا ومن كنا ننوي الزواج منهن، إلى كتابة شيكات بدون رصيد وسندات أمانة حتى نصبح معًا داخل السجن، ونطالب أهل الخير والجمعيات بمساعدتنا لإقامة حفل عرس جماعي لنا داخل السجن.. وإنشاء الأسرة المعسرة النموذجية، وتأسيس المجتمع السليم، وعلى ذلك لنا الحق بالمطالبة بالحكم الذاتي فنحن لا نحتاج لمعونات أو هبات أو دعم،

أو خبـرات. أمـا تخصيص قطعة الأرض داخل السـجن لتكون مقبرة لنا فهـذا حتى يتمكن أولادنا وزوجاتنا، السـجناء مسـتقبلًا» من زيارة قبورنا والدعاء لنا داخل السـجن، دون الحاجة لإطلاق سـراحهم مسـتقبلًا، هـذه مطالبنا، وهي حق لن نتنازل عنه، وإلا كنـا مضطرين لرفع الدعوى أمام الجهات المعنية والدولية والحقوقية للمطالبة بتلك الحقوق «حقوق المعسرين».

بعـد أن ابتلـع الكثيـرون منا أسـنانهم مـع الطعام وشُـلّت أقدامنا مـن كثرة الجلـوس وفقدنا أبصارنـا أمام الفضائيات، وعقولنا مما نسـمع ونرى من عدل و«إنصاف» عبر التلفزيون وصحف الإجراءات.

وأخيرًا تحياتنا وشـكرنا وتقديرنا لمن أطلق قانون الإعسـار وبلغنا رمضان بعد رمضان.. وكل عام وأنتم بألف خير.. وأعاده الله علينا إن شاء الله بقانون جديد.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨



بعد أن تجاوز فترة العقوبة بـ٣ سنوات أمه تناشد النائب العام للمرة الـ٢٠

بسام الحميدي

مازال سجينًا منذ ٢٠٠٥ رغم إعساره

مضى على صدور حكم بإعسار بسام أحمد عبده الحميدي حتى يومنا هذا بالضبط سنة وثلاثة أشهر. لكن بسام مازال سجينًا على ذمة حقوق خاصة. رفع الحميدي تظلمات عدة إلى نيابة جنوب شرق، باعتبارها الجهة المختصة بالإفراج عنه بموجب حكم الإعسار الصادر من محكمة شمال الأمانة برئاسة القاضي محمد حمود المعمري القاضي المكلف بنظر قضايا الإعسار. إلا أن مسؤولي النيابة وقعوا على إدراج اسمه ضمن كشوفات رمضان الجاري.

رمضان شارف على الانتهاء، ووالدة بسام على وشك الوداع بسبب مرض «ارتفاع الضغط». فيما الابن، وهو العائل الوحيد لأمه المتعبة، ليس بإمكانه التصرف والاهتمام بها. لقد أرهقها المرض والمتابعة المستمرة للنائب العام لإطلاق ابنها المقيد بإجراءات غير قانونية يتبعها مسؤولو النيابة، وأوكلت ابنتها لإكمال المراجعة منذ مطلع الشهر وكان الزميل علي الضبيبي قد تناول في «الندا» قصة بسام ومعاناة والدته التي ناشدت النائب العام في أكثر من عدد في «النداء»، وتلقت وعودًا عدة منه بالإفراج عن بسام، لكن تلك الوعود تبخّرت في ١ يونيو ٢٠٠٢، إذ ألقي القبض على بسام بتهمة الشروع في القتل، ثم صدر بذلك حكم من محكمة جنوب شرق الأمانة قضى بحبسه ٣ سنوات مع تسليم المبلغ المحكوم به، وبحسب القانون كان يفترض على النيابة الإفراج عن نزيل السجن المركزي بصنعاء في ١ يونيو ٢٠٠٥ لكنها واصلت سجنه حتى اللحظة وألزمته -بعد الحملة التي قادتها «النداء» والسجناء المحتجزون على ذمة حقوق خاصة- تقديم دعوى بإعساره كي يحصل على حكم يثبت به إعساره، وأنه بذلك سيغادر السجن.

لم تنفذ تلك الإجراءات مع انها غير صحيحة وعلى النيابة أن تفرج عن السجناء بعد انقضاء فترة العقوبة المحكوم بها عليهم، بسام الحميدي قدم دعوى بإعساره وحصل على الحكم قبل سنه و٣ أشهر من اليوم، إلا أنه مايزال محتجزًا، في حين تتساءل والدته المسنة: «إلى متى؟!» وترى أن النائب العام هو الوحيد القادر على الإفراج عن ابنها. بسام هو العائل الوحيد لأسرة قوامها طفلين وزوجة وأمّ تحتاج إلى رعاية، وتدعو له في صلاتها «ليل ونهار». وتقول إنها تناشد النائب العام للمرة العشرين. ابنتها تخشى استمرار التدهور في صحة أمها: «أنا خايفة قوي من أمي لأنها عاد تقدر تستحمل».

وأكدت أن المختص بالسجون في النيابة العامة طمأنها بأنه «شايخرج أكيد في رمضان لأن اسمه مضاف بين المعسرين من السنة الماضية».

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

لدى مكتب النائب العام



الموضـــوع: طلب الإفراج عني بضمانـــة بصيرة أرضي المرفقـــة بالملف منذ ثلاث ســـنوات، وتفويضـــي الكامل للمدعي بالتصرف ببيع الأرضية واستلام قيمتها

معالـــي النائب العـــام- الدكتور عبداللـــه عبدالله العلفي.. الأكرم.. حياكم الله.

بعد التحية والتقدير والاحترام:

فإنه وإشـــارة للموضوع أعـــلاه والمتضمن أنني نزيل السجن المركزي منذ فترة تزيد عن الثلاث الســـنوات على ذمة الحق الخاص المحكوم بـــه عليّ من خلال الحكم الصادر مـــن محكمة غرب الأمانة؛ فالجدير ذكره أن أصل بصيرة أرضي مودع ملف قضيتي لدى نيابة غرب منذ ثلاث ســـنوات، وتفويضي للمدعي الكامل بالتصرف بتلك الأرضية لدى غريمي منذ تلك الفترة.. ولم تتخذ النيابة إي إجراء، وأنا محبوس وبصيرة أرضي التي تصل قيمتها لسداد مبلغ الغريم. وقد تم إحالة اسمي ضمن السجناء المعسرين وتم الحكم بإيساري نتيجة وجود تلك الأرضية التي تغطي مبلغ الغريم، وحتى الآن لم تقم النيابة أو الغريم بإجراءات البيع لتلك الأرضية والإفراج عني.

تكرموا مشـــكورين بالتوجيه بالإفراج عني بضمانة بصيرة أرضي المودعة ملف قضيتي

لدى نيابة غرب الأمانة.. والله يرعاكم.

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام.

مقدم الطلب/ السجين مطيع عبدالله علي الظرافي

السجن المركزي - صنعاء

.. والعميسي عالق بـ٥٨ ألف ريال

كان يفترض أن يغادر حميد صالح العميسي السجن المركزي بصنعاء قبل، أشهر، لكن لأن الحرية غير مقدسة لدى رجال العدالة فإنه مايزال في السجن.

العميسي مضى عليه في السجن ٣ سنوات وستة أشهر، رغم أن الحكم قضى بسجنه ٣ سنوات فقط؛ إذ إن النيابة اشترطت عليه دفع ٨٥ ألف ريال للإفراج عنه.

وفي مناشدة إلى رئيس الجمهورية النائب العام طلب العميسي طالب بضم اسمه في كشوفات المعسرين المقرر الإفراج عنهم، كونه معدمًا ووحيد أسرته.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

الحلبة يكمل فترة عقوبته

١٠ آلاف ريال تكافئ الكليبي بـ٦ أشهر زيادة على المدة المحكوم بها

وجيلاني في المركز الثاني: ١٢٥٠٠ تسجنه أكثر من ضعف الفترة المحددة في الحكم

ينتظر يحيى حسين أحمد الحلبة أمر الإفراج عنه منذ شهرين، فهو سجين في العنبر رقم ٩ وانتهت الفترة المحكوم بها عليه قبل شهرين ومازال في انتظار نيابة همدان حتى تفرج عنه. ويشعر يحيى بأنه صار مجنونًا، لا سيما حين يتذكر أسرته وأطفاله الـ٨.

وفي مناشدته إلى النائب العام من خلال «النداء» قال: «أنا متعب نفسيًا يا سيدي (يقصد النائب العام) لذا أرجو سرعة الإفراج عني لأني أحس بأن نيابة همدان في سبات عميق وأرجو أن توقظهم أوامرك».

ولأنه مقيد عن عمل شيء اكتفى بأن ختم مناشدته بهذه الدعوة: «اللهم لا اعتراض على قدرتك! اللهم فاشهد على من وليتهم رقاب أمتك». وكان الحكم الصادر من محكمة همدان قد قضى بسجن الحلبة سنة ونصف السنة، وصدر الحكم في نوفمبر ٢٠٠٧ في الوقت الذي كان قد اقتيد إلى السجن قبل ٨ أشهر من صدور الحكم.

كما ناشد السجين أحمد علي الكليبي النائب العام الإفراج عنه قبل حلول عيد الفطر المبارك. ومعلوم أن الكليبي نزيل السجن المركزي في صنعاء منذ سنة على ذمة حقوق خاصة وقضى الحكم الصادر ضده بالسجن ٦ أشهر وإرجاع المبلغ (١٥ ألف ريال) وكان من المفترض إطلاق الكليبي قبل ٦ أشهر إلا أن خلل اجهزة القضاء نسيه في السجن أشهرًا إضافية.

السـجين الصومالـي جيلانـي محمد علي حسـن يبـدو مختلفًا قليـلًا، بحكم لجوئـه وجهله لما يـدور فـي اليمـن. حتى الآن يمضي جيلاني شـهره الخامس مرميًا في السـجن المركـزي بصنعاء استعسـر عليه دفع ١٢٥٠٠ ريال يمني (مش سـعودي) فتوجب عليه أن يبقى في السـجن ما بقيت لديه الفلوس. قبل أشـهر أصدرت محكمة غرب الأمانة حكمًا ضد جيلاني قضى بالسـجن شـهرين وتسـديد ١٢٥٠٠. لكن جيلاني تجاوز المدة المحكوم بها عليه بثلاثة أشـهر (أي ما يزيد على ضعف المدة التي قررها الحكم).

جيلانـي يتلمـس عطف النائب العام أو رئيس الجمهورية للإفراج عنه أو تسـديد ما عليه، لأنه فـي حـال اصرت النيابة على مخالفة القانون وانتظرت من جيلاني المال الذي عليه فإنه سـيمضي بقية حياته سجينًا معسرًا.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨





• بوابة السجن المركزي - عدن

النائب العام يفرج عن ١٦ معسرًا ويشترط على ٦ آخرين إحضار ضمانة

٥٨ معسرًا في المنصورة بينهم ١١ رجلًا و٤ نساء عالقون بأقل من ٣٠٠ ألف ريال

■ عدن - وائل شائف:

أفرجت نيابة استئناف محافظة عدن، هذا الأسبوع، عن ١٦ سجينًا، بينهم امرأة. لكن النائب العام استثنى ٦ معسرين واشترط عليهم إحضار ضمانات حضورية، وقد جعل استثناءهم بسبب إعسارهم بمبالغ كبيرة، تربو على المليون ريال. فيما تكفل فاعلو الخير بسداد المبالغ عن بقية

السجناء المعسرين.

وكانت النيابة قد افرجت في ١ سبتمبر الجاري عن ٨٨ سـجينًا وسجينة قضوا ثلاثة أرباع الفترات المحكومين بها واسـتوفوا شروط الإفراج الشـرطي وليس عليهم التزامات أو حقوق.

مـن جانبهـا، رفضـت القاضية نـور ضيف الله قعطبـي، رئيسـة نيابة الاسـتئناف فـي محافظة عدن، إعطاء «النداء» كشـفًا بالمعسرين على ذمة حقـوق خاصة القابعين في سـجن المنصورة، وأكـدت أنها تبذل جهـودًا حثيثة للتواصل مـع الجهات المعنيـة والتجـار للإفراج عن أكبر عدد ممكن خلال الأيام القادمة. مشيرة إلى أن التفاوض بخصوص بعض الحالات قد استكمل ولم يتبقّ سوى أوامر الإفراج.


معسرون 3

58 معسرا في المنصورة بينهم 11 رجلا و4 نساء عالقون بأقل من 300 الف ريال

نيابة.. محكوم بـ3 سنوات ويمضي عامه الـ11 في السجن

المقثاري 13 سنة في السجن

فاطمة تزور إخوانها في السجن بعد 7 سنوات بتأشيرة الدعاء

وأكدت مصادر مطلعة لـ«النداء» وجود ٥٨ سـجينًا وسـجينة على ذمـة حقـوق خاصـة في سـجن المنصـورة إلى ما قبل السـبت الماضـي، وأن ٤٣ سـجينًا عليهم حقوق تزيد عن ٣٠٠ ألف ريال، بينما ١١ سـجينًا آخر و٤ نسـاء محكومون بحقوق تقل كثيرًا عن ٣٠٠٠٠٠ ريال.

وأضافـت المصادر أن ٨ سـجناء وسـجينة واحـدة حصلوا على أحكام إعسـار، في الوقت الذي أنهى فيه الآخرون الفترات التي حكم بها عليهم.

معسرون تم الإفراج عنهم هذا الأسبوع من سجن المنصورة:

١- قيصر محمد عبدالجبار

٢- عبدالقوي محمد أحمد

٣- عرفات محمد حسين

٤- وجدي جواد محمد

٥- بشير منصور محمد

٦- محسن علي أحمد

٧- ياسر والي

٨- علي محمد أحمد

٩- عبدالفتاح بادويح

١٠- علي أحمد محمد

١١- إسماعيل محمد عبدالله

١٢- أشرف أحمد أشرف

١٣- فتحية إبراهيم عبدالله

١٤- فاكر علي محمد أحمد

١٥- أحمد سالم سعيد

١٦- حسن مثنى أحمد

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

يتذكر خالد أحمد قاسم، من مواليد عام ٧١، أن ابن أخيه، الشاب الذي يصغره بـ١٥ عامًا، قاده إلى سجن المنصورة بعدن بورقة ادعى فيها أنه أعطاه مبلغ ٢٣٠٠٠٠ ريال، لا يعلم عنها شيئًا، ودعم ذلك بشاهدين من رفقته.

ساعد ابن أخيه فأرسله إلى السجن

خالد في «المنصورة» منذ عام وستة أشهر

يقطن خالد في منزل والده في «المدارة». يعمل بالأجر اليومي في الميناء، وكان ابن اخيه الذي يعمل معه في أواخر ٢٠٠٦ تقدم بشكوى لشرطة التواهي ضد عمه، طالبه فيها بدفع ٢٣٠٠٠٠ ريال. يقول خالد «ادعى أنه كان يعطينا مصاريف مع أننا أنا اللي كنت أصرف عليه». وأضاف: «زور ورقة باسمي وجاب اثنين أصحابه يشهدوا أنه أعطانا هذا المبلغ في الميناء».

لم يطلب خالد محاميًا في المحكمة، سألته: لماذا؟ أجاب وهو يبتسم ليخفي مرارة ظلم ذوي القربى ربما: «عادي!». وأكد أن ابن الأخ رفض حل القضية وديًا؛ «قال يشتي فلوسه كامل أو يدخل عمه السجن». وفي فبراير ٢٠٠٧ حكمت محكمة التواهي بحبس خالد ٦ أشهر وإلزامه بدفع المبلغ. يقول: «مافيش قانون يحكم عليك ٦ أشهر ويزيدك سنة». خالد لا يملك المبلغ وتقدم بدعوى إعساره لدى محكمة المنصورة وهو الآن ينتظر كغيره من السجناء الذين لا يجدون من يتابع لهم الدعوى في دهاليز المحكمة.

قبل عامين تقريبًا انفصل خالد عن زوجته دون أن يخلف منها أبناء. لم ينل خالد حصة من التعليم أو الحياة المنشودة ولا يربطه شيء بعالمنا، لقد أحب عالم ما وراء القضبان، وعندما سألته عن وضعه أجاب: «مرتاح.. الوضع بالنسبة لي تمام». ربما ولكن مأساة المئات من سجناء الحقوق الخاصة المعسرين غير خالد ستظل سؤالًا مفتوحًا، ولن تكون المكرمة الرئاسية أو فاعلو الخير حلًا ناجحًا لهذه المأساة.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨



النيابة تشترط عليه دفع مليون و٣٠٠ ألف دولار

ذيبان.. محكوم بـ٣ سنوات ويمضي عامه الـ١١ في السجن

منتصف العام ١٩٩٣ التحق صالح ذيبان ببنك «اندسويس» (كاليون حاليًا) في عدن بشهادة الثانوية. وبعد عامين فقط أصبح أمينًا للصندوق. وفي اواخر عام ٩٧ اتضح عند إجراء الجرد وجود عجز في خزينة البنك بلغ مليونًا و٢٩٥ ألفًا و٣٧٨ دولارًا؛ مما يعني أن كارثة كبيرة حلت

بالبنك.

تولت أجهزة الأمن التحقيق في الأمر. وبعد ٣ سنوات، في ٣ أكتوبر ٢٠٠٠، قضى منطوق الحكم الصادر من محكمة صيرة الابتدائية، بحبس المتهم صالح محسن ذيبان ٣ سنوات من تاريخ القبض عليه وإلزامه بسداد مبلغ «العجز»، واكتفت المحكمة بالمدة التي قضاها ٣ من شركائه (موظفين في البنك)، بينما برأت المتهم الآخر (تاجر صرافة) وأحد عملاء البنك، وألزمت البنك بإطلاق أمواله التي حجز عليها على ذمة القضية.


معسرون 3

58 معسرا في المنصورة بينهم 11 رجلا و4 نساء عالقون بأقل من 300 الف ريال

ذيبان.. محكوم بـ3 سنوات ويمضي عامه الـ11 في السجن

العقاري 13 سنة في السجن

السبت الماضي زارت «النداء» صالح في سجن المنصورة، وتساءل ضاحكًا: «تأخرتم علينا.. فينكم من زمان؟!». دخل صالح مباشرة في صلب القضية قائلًا: «كنت حينها شابًا حديث التجربة دخلت في عملية صرافة (بيع وشراء العملة) مع تجار في السوق وتكبدت خسائر متتالية». كان ذلك بداية العام ٩٧ الذي أكمله صالح في السجن. أضاف: «استغرقت المحاكمة وقتًا طويلًا جدًا، لكن في اعتقادي أنها لم تكن عادلة ولم تأخذ أبعادها المطلوبة». لقد كان عدد المتهمين على ذمة القضية كبير جدًا، استبعد القضاء الكثيرين وحكم ببراءة البقية وصالح الآن وحيدًا يدفع ثمن ما قبضه الآخرون، وحده كبش فداء.

استأنف صالح الحكم في أكتوبر ٢٠٠٠، وبعد ٣ سنوات قررت محكمة استئناف عدن، في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ تحديدًا، تأييد الحكم الابتدائي بجميع فقراته، المحكمة العليا هي الأخرى رفضت الطعن المقدم إليها في أبريل ٢٠٠٦ بعد ٣ سنوات من تقديمه. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ رفضت محكمة المنصورة الابتدائية دعوى الإعسار المقدمة لها، حتى قبل أن تستمع إلى شهود الإثبات. إثر ذلك تقدم صالح بعريضة استئناف لدى محكمة استئناف عدن، ومنذ اغسطس ٢٠٠٧ ماتزال (العريضة) منظورة أمام المحكمة.

يقول صالح: «أنا أقبع في السجن منذ ١١ عامًا. أسرتي معدمة ويستحيل أن أوفر هذا المبلغ». ويضيف للتأكيد: «أنا أعزب ولا يعقل أن أضيع أجمل سنوات عمري وشبابي في السجن، إذا كنت أملك مالًا»، ربما هو الإيمان بعدالة السماء والأمل بأن الفرج قادم، لكن المؤكد أن ١١ عامًا من السجن لم تزعزع ثقة صالح بنفسه ويقينه من براءته وأن الظلم سيزول لا محالة.

صالـح هـو الابـن الأكبر في أسـرة مكونة مـن ٤ أبناء وبنتـين، كان بمثابة العينـين اللتين يرى بهمـا العـم محسـن، الرجل السـتيني الذي لا يقابل أحدًا ولا يغادر المنـزل إلا في ما ندر منذ لحظة مغـادرة صالـح الأخيرة للمنزل. تقطن الاسـرة في منزل متواضع مكون مـن دورين في أحد أحياء مدينـة المنصـورة، هناك التقتهم «النداء» سـالم ذيبان، الذي أكد هول الكارثة التي حلت بالأسـرة، وخصوصًا الأب المصدوم بفلذة كبده والذي لم يقوَ على زيارته في السجن منذ ١١ عامًا، بالإضافة إلـى أن مجـرد تذكيـره بالأمر قد يعرضه لعواقـب وخيمة، خصوصًا بعـد أن تكالبت عليه أمراض الشيخوخة.

يقول سـالم: «كان صالح هو العائل الوحيد للأسـرة في ذلك الوقت. كان مطيعًا ومسـتقيمًا ولا يفكر بنفسه مطلقًا». ويتذكر: «أواخر كل شهر كان صالح يسلم مرتبه لأخته لتصريف شؤون المنزل وخصوصًا بعد أن غيب الموت والدتنا». ويضيف: «صالح لا يملك شـيئًا، كان حينها شـابًا لكنه لم يفكر حتى بالزواج ولم يشترِ لنفسه حتى سريرًا للنوم على الأقل».

لقـد تحملت الأسـرة أعباء كبيرة بمسـاعدة بعض الأقـارب طوال عقد من التـردد على المحامين والجري في أروقة المحاكم. أكد سـالم الذي كان حينها في ٢٣ من العمر، «كان وجود مبلغ من المال معنـا كفيـل بإنهـاء القضية في تلك الفترة». وأقسـم أنهـم «لم نكن نملك أي مبلغ يسـتحق الذكر». وأضاف: «صالح نفسه أدرك أنه سيكون كبش فداء وسلم أمره لله».

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨



حكم القضاء ببراءته ووعدوه بالإفراج

العقاري..

١٣ سنة في السجن

■ الضالع - فؤاد مسعد:

في العام الفائت تقدم الرائد فارع يحيى صالح العقاري (سجن الضالع المركزي) بمناشدة للنائب العام طالبه فيها بتنفيذ قرار اللجنة المكلفة بزيارة السجون القاضي بالإفراج عنه، حيث يقول العقاري إنه في شهر رمضان أثناء نزول اللجنة للسجن أقرت إطلاقه أمام وكلاء النيابة ومدير الأمن ومدير مصلحة سجن الضالع حسب ما ورد في الشكوى التي حصلت "النداء" على نسخة منها.

الرائد العقاري من محافظة الضالع لايزال في السجن المركزي بعد مرور ما يناهز ثلاثة عشر

عامًا على دخوله السجن في قضية جنائية برأته فيها محكمة الاستئناف وأيدتها في ذلك محكمة النقض والإقرار، وبعد إعادة القضية إلى الاستئناف مرة أخرى جددت الأخيرة براءته من التهمة التي قال العقاري إنها كيدية وكاذبة.

في يوليو الفائت تناولت "النداء" شكواه التي عنونها بـ"مذكرة طلب الإفراج عن محبوس حكم ببراءته"، وتقدم بها لرئيس وأعضاء هيئة التفتيش على السجون، ومما جاء فيها: "مازلت محبوسًا ولم يفرج عني بعد رغم ثبوت براءتي من تلك التهمة الجائرة. وبما أنني قد أمضيت في الحبس ظلما وجورا ما يقارب ثلاثة عشر عامًا وثبت بعدها براءتي مما نسب إليّ فإنني ألتمس من سيادتكم التكرم بإطلاق سراحي من السجن المركزي في الضالع لكي يتسنى لي العودة إلى ممارسة عملي كضابط أمن في وزارة الداخلية محافظة عدن ورعاية أسرتي التي حرمت من رعايتي خلال فترة الحبس المذكورة".

بعد صدور أحكام قضائية أكدت براءته من ارتكاب الجريمة ينتظر العقاري الإفراج عنه لا سيما بعدما تلقى وعدا من اللجنة التي زارت السجن في رمضان الفائت بالإفراج عنه، وقد تفاءل كثيرًا بهذا الوعد الرمضاني ولم يكن يتوقع أن يأتي رمضان هذا العام إلا وقد غادر قضبان السجن بعدما ثبتت براءته، إلا أن اللجنة لم تكترث، ومعها النيابة التي يتهمها بالمماطلة وعدم البت في الإفراج عنه، وها قد عاد رمضان ومعه سنة كاملة ويوشك أن ينتهي، ولايزال العقاري يعول على وزيري العدل وحقوق الإنسان والنائب العام ويطالبهم بالتوجيه للجهات المختصة لأجل الإفراج عنه، كما لا يفوته المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي إزاء ما سماه ضياع مستقبله على مدى ١٣ عاما يناشد الجميع باسم الدستور والقانون أن يتفاعلوا مع شكواه بجدية وبما يمليه عليهم الواجب الإنساني.

في آخر مناشدة وجهها العقاري من مكان إقامته في السجن المركزي بالضالع خاطب وزيري العدل وحقوق الإنسان والنائب العام قائلًا: أنا موظف في وزارة الداخلية ومن ضباط الوحدة الذين خدموا الوطن بدمائهم وأرواحهم على مدى ٢٨ عامًا في سلك الشرطة.. لقد اشتكيت وتظلمت لدى كل الجهات ولكن للأسف لم يسمع معاناتي أحد أو حتى يجلس معي ويقرأ وثائقي وأحكامي، وهذا لأني وحيد ولا معي من يعينني ويساعدني. فهذه المناشدة والاستغاثة أرجو أن تكون في متناول كل وطني شريف يقف مع الحق.. إنني أناشدكم باسم الدستور والقانون والشرع أن تتفاعلوا مع شكواي هذه بجدية وبواجب المهنية.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨



بعد أن تكفَّل فاعل خير بدفع المبلغ الذي عليها جمع لها أعضاء اللجنة ١٠ آلاف ريال مصروف طريق

فاطمة تودع رفيقاتها في السجن

بعد ٧ سنوات وتبادلهن الدعاء

«الله يوفقكم! الله يسعدكم مثلما أسعدتوني بالعيد! الله يفرحكم مثلما فرحتوني! الله يخارجكم...»! استرسلت المرأة المسنة بهذه الدعوات للتاجر الذي دفع عنها الغرامة المالية (دية)، معبرة عن سعادتها بقرار الإفراج عنها.

عصر الأحد الماضي، امتزجت زغاريد ودموع نزيلات السجن المركزي بتعز وهن يودعن فاطمة علي عبدالجليل، في الثمانين من العمر في باحة السجن.

لم يكن الإفراج عن فاطمة متوقعًا، فلولا أن أحد الخيرين تكفل بدفع الدية المحكوم بها عليها بواسطة اتحاد نساء اليمن، لما قررت اللجنة المكلفة بمتابعة قضايا السجناء في مركزي تعز إطلاقها.

لقد أمضت فاطمة ما يزيد عن ٦ سنوات داخل السجن متهمة في قضية قتل، وانتظرت منذ فترة فاعل خير ينقذها من وحشة السجن ويسدد ما عليها من مبالغ. في زيارة سابقة نفذها اتحاد نساء اليمن على السجون التقى خلالها بفاطمة ومعسرات أخريات بدأ الاتحاد في البحث عن كفيل لهؤلاء السجينات، واستطاع أن يفرج كربة فاطمة بتكفلُ تسديد الدية المحكوم بها عليها.

شعرت فاطمة بالأمان وبأنها ولدت مجددًا. حملت أدواتها وملابسها في صرّة، وودّعت رفيقاتها السجينات واحدة تلو الأخرى. تلا الوداع الحار، الذي تتمناه كل سجينة، مباركة ودعوات تبادلتها فاطمة معهن.

غادرت المرأة المسنة بوابة السجن رفقة أمين عام اتحاد نساء اليمن، قاصدة مسقط رأسها (شمير). وتكفّل الاتحاد بإيصالها إلى هجدة «فرزة» (محطة) السيارات الذاهبة إلى «شمير»، وجمع لها أعضاء اللجنة حوالي ١٠ آلاف ريال، كمصاريف سفر. وهم: رئيس محكمة استئناف تعز، رئيس نيابة استئناف تعز، مدير أمن المحافظة، وكيل نيابة السجون، مدير مصلحة السجن المركزي بتعز.

كانت فاطمة علي عبدالجليل احتجزت مطلع ٢٠٠٢ بتهمة القتل وقدمت بسببها إلى محكمة غرب تعز التي ادانتها وحكمت عليها بالسجن ١٠ سنوات و٧٠٠ ألف ريال دية و٣٠٠ ألف ريال غرامة. استأنفت الحكم الصادر ضدها إلّا أن محكمة الاستئناف والمحكمة العليا لم تأتيا بجديد: أيدتا الحكم الابتدائي. بعد فترة وجيزة تلقت إدارة السجن المركزي في تعز نبأ إعفاء فاطمة من المدة المتبقية المقررة في الحكم.

لكن ذلك لم يفدها بشيء آنذاك، لأنها معسرة لا تستطيع تسديد المبلغ المحكوم به. وبقت سجينة أمل، تترقب فاعل خير ينتزعها من السجن قبل أن ينتزع عزرائيل روحها فيه. لعل الله يزيد من هؤلاء الخيرين ويسخرهم لمساعدة تلك المعسرات ويجزيهم خيرًا.

● «النداء»، العدد ١٦٩، الأربعاء ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

بعد أن تكفل محسنون بدفع المبالغ عنهم

الإفراج عن ٢٨٩ معسرًا وهيئة الدفاع تتهم مجلس القضاء بالتنصل عن القانون



أفرجت النيابات العامة عن ٢٨٧ سجينًا معسرًا في عموم محافظات الجمهورية خلال شهر رمضان الفائت حصلت «النداء» على كشف بأسمائهم، بعد أن تكفل محسنون بسداد المبلغ المحكومين بها وقدرها ١٠٨ ملايين تقريبًا، (كشف إحصاء عددي بالمفرج عنهم ص٨).

وفي سياق متصل، أكد مهدي علي، رئيس شعبة السجون في مكتب النائب العام لـ«النداء» أن ٢٥٤ سجينًا معسرًا سيطلقون في غضون أيام من مختلف سجون الجمهورية بعد أن تكفل الرئيس بسداد المبالغ التي عليهم وقدرها ١٧٢ مليون ريال. موضحًا أن الإفراج سيتم فور استكمال إجراءات صرف المبلغ في وزارة المالية.

غير أن المحامي محمد المداني الناطق باسم هيئة الدفاع عن سجناء الذمة المالية، اعتبر اشتراط النيابات العامة الإفراج عن السجناء على ذمة حقوق خاصة تسديد المبالغ المحكومين بها مخالفة قانونية.

وإذ ثمن تفاعل النائب العام ووصفه بالأمر الجيد رأى الإفراج عن المحتجزين بحقوق خاصة سواء تم بمساعده فاعلي الخير أو بمكرمة رئاسية هروبًا من النص القانوني الملزم وتنصلًا واضحًا من تنفيذه، موضحًا أن الهيئة وضحت مخالفة الإجراء للقانون بصريح المادتين ٤٧٠، و٤٩٨ من قانون الإجراءات الجزائية اللتين بينتا آلية تنفيذ الحكم المتعلق

بالحقوق الخاصة وبالطرق التي حددها قانون المرافعات والتنفيذ المدني، مضيفًا أن استمرار احتجازهم تحت مسمى مشغولية ذمتهم بحقوق خاصة بعد أن استوفوا العقوبة عن الجانب الجنائي من الحكم مخالفة بذاتها للنصوص القانونية لإهدارها حرية وحقوق المحتجزين. وقال المداني إن أمر الإفراج المشروط بسداد المبلغ هو إجراء ثبت فيه اجتزاء وانتقائية كما أنه لا يلغي المشكلة.

وإذ لفت إلى أن مجلس القضاء الأعلى والنائب العام في اجتماعهم بهيئة الدفاع عن المحتجزين بالذمة المالية منتصف العام الفائت أقرا تشريعات قانونية ثابتة للتعاطي مع هؤلاء السجناء، أكد أن عدم العمل بتلك التشريعات يدل على وجود إصرار على مخالفة القانون وهدر حقوق السجناء.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



● القعيطي

فاعل خير دفع غرامته للقضاء المصري، بعد أن قضى ١٨ عامًا بتهمة ملفقة، فهل يقرر القضاء اليمني الاكتفاء بالمدة التي قضاها؟!

أقدم سجين يمني في مصر يكرر مناشدته للرئيس

بنفسيةٍ مشروخةٍ يقضي عادل القعيطي، أقدم سجينٍ يمني في مصر، أسبوعه الثالث في السجن المركزي بصنعاء إثر تسليمه إلى اليمن عبر الإنتربول وفقًا لاتفاقية تبادل السجناء ما بين البلدين.

القعيطي الذي كان يتوقع الإفراج عنه بمجرد وصوله إلى بلده كان استغاث برئيس الجمهورية لإخراجه من القاهرة واعادته لليمن. بعد أن قضى في سجن القناطر المصري ١٨ عامًا -منذ أزمة الخليج الأولى- بتهمة ظل ينفيها حتى الآن، وهي حيازته ٤٢ جرامًا من المخدرات، مؤكدًا أنها تهمة


النداء

لفقت له من شخص كويتي تربطه علاقة بأحد الضباط المصريين بسبب قيامه -حينها- بنقد الحكومة الكويتية والاصطفاف مع سياسة صدام حسين.

كان عمره ٢٠ عامًا حين انتقل إلى مصر بغرض الدراسة. وعلى خلفية ما حدث أصدر القضاء المصري حكمًا بالأشغال الشاقة المؤبدة عليه وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه (١٧ ألف دولار أمريكي).

فاعل خير يمني هو من قام بدفع مبلغ الغرامة عن عادل تلبية لاستغاثته عبر صحيفة «النداء» في أبريل الماضي.

بعدها لم يتبقّ في قسم الأجانب بسجن القناطر المصري سواه حيث غادر أصدقاؤه الستة كلٌ إلى بلده: الثلاثة السودانيين والإسباني واليوناني والقطري، وذلك بعد أن دفعت حكوماتهم ما عليهم من غرامات مالية للحكومة المصرية.

ومن المعروف أن السقف القانوني للسجن المؤبد هو ٢٠ سنة. فيما قضى القعيطي في سجنه المصري أكثر من ثلثي المدة.

ولدى مقارنتنا للمآل الذي صار إليه والمعالجات القانونية الناجعة التي تمت لأصدقائه -على سبيل المثال- فإن النتيجة لا تسر. حيث وصل القعيطي صنعاء قبل أيام من العيد ليحتجز في عنبر التوبة بالسجن المركزي ولا يدري أي مصير غامض ينتظره، فالمنسيون هناك في تزايد مستمر، خلافًا لرفاق الحلم والهم في قسم الأجانب المصري: فاليوناني خرج بعفو رئاسي، والإسباني أفرج عنه بعد أن تم تحديد إقامته وطلب منه التوقيع أسبوعيًا في قسم الشرطة في منطقته. أما القطري فقد خرج بعفو من أمير قطر. وكذلك السودانيون خرجوا بعد أن قاموا بتوفير ضمانة حضورية!

ويضيف ناصر القعيطي شقيق عادل لـ«النداء»: «عندما كان أخي في مصر، ظل يكافح لنقله إلى اليمن خصوصًا بعد أن سمع قصص زملائه السجناء الذين يتواصلون معي يوميًا الآن للاطمئنان عليه، عقب مغادرتهم إلى بلدانهم، حيث تم استقبالهم وإرسالهم إلى المستشفيات لعمل فحوصات، وإطلاق سراحهم بعد الانتهاء السريع من الإجراءات القانونية العادلة والواضحة».

لكن ما قاله عادل لشقيقه مؤخرًا جاء بنبرة مكلومة كالتالي: «في مصر كنت مرتاحًا، فهنا للأسف أحسست بالسجن».

إنــه يعانــي من عدة أمــراض أبرزها انزلاق غضروفي فــي الفقرتين الرابعة والخامســة في العمود الفقري، ما يسبب له آلامًا فادحة وبالذات مع اشتداد البرد.

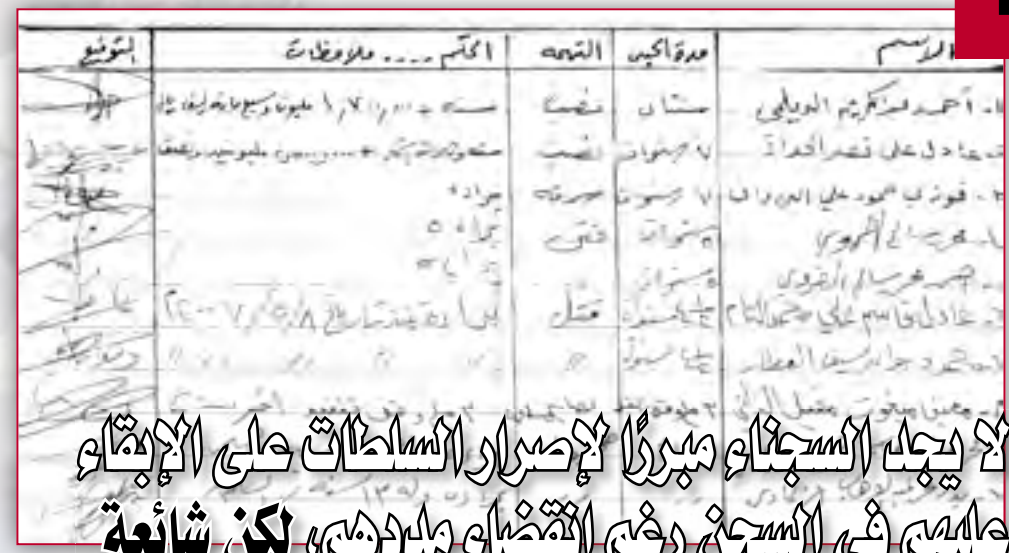
عادل اليتيم الأبوين له ٥ أشــقاء وشــقيقتان عادوا إلى اليمن أثناء أزمة الخليج من السعودية وهم ينتظرون خروجه ببالغ الشوق والأمل.

وكان عادل ناشد من مقر سجنه المصري الرئيس علي عبدالله صالح بالقول: «إنني أخاطبك وألوذ بك لأنك رئيسنا والمسؤول الأول عنا حتى تتدخل وتساعدني على الرجوع إلى اليمن فأنا محتجز هنا على ١٠٠ ألف جنيه ولا أملك شيئًا، وأنا تعبان وعمري هدر في السجن».

الآن وبعد أن استكثرت الحكومة مساعدته لإعتاقه من سجن دولة أخرى، إذ دفع المبلغ عنه مشكورًا فاعل خير كما أســلفنا، يكرر عادل القعيطي مناشــدته للرئيس كيما يعلن خلاصه ويضع حدًا لمحنته فيغادر بوابة السجن المركزي باتجاه أهله المنتظرين إياه بلهفة.

شــقيقه ناصــر الــذي يتوقع من الرئيس عدم خذلانهــم أوضح للصحيفة أنه يتابــع قضية عادل مع وزارة العــدل ومكتــب النائب العام حاليًــا، طامعًا أن يتفاعلوا معه ويتم الإفراج عنه بالاكتفاء بقضائه المدة. فهو الذي قادته الظروف الســيئة إلى أن يُنســى في سجن الغرباء أزهى سنوات عمره، ومن غير المنصف -بالطبع- ألا تُجرى له معالجة قانونية منصفة.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



لا يجد السجناء مبررًا لإصرار السلطات على الإبقاء عليهم في السجن رغم انقضاء مددهم، لكن شائعة تتردد عن تلقي الحكومة ١١ دولارًا عن كل فرد من جهات أجنبية تجعلهم أكثر ريبة

استثمار العنابر



■ صنعاء - «النداء»:

أمضى محمد عبدالوهاب الزيادي وابنه بدر ١٣ عامًا في السجن المركزي بصنعاء. وبالنسبة لشخصين مازالا رهن الاحتجاز، رغم ثبوت براءتهما

بحكم قضائي، فإنهما و٨ سجناء آخرين يطلقون سؤالًا كبيرًا من خلف القضبان: من المستفيد من النفقات التي تخسرها الدولة بإبقاء من أنهوا فترات أحكامهم في السجن؟

في رسالة موجهة إلى مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة سلمت لـ"النداء"، لا يكترث السجناء العشرة بمحنتهم الشخصية. إنهم يحاولون الإطلال عليها بنقل النقاش عن المظالم التي تلحق بالأفراد إلى المظلمة التي يتعرض لها المال العام، ومن ثم المواطن خارج السجن.

في السجون الحكومية، لاسيما المركزية منها، تمتد معاناة طويلة لآلاف السجناء. وإذ يتعرض الكثير منهم لمظالم متعددة بسبب مخالفة الأجهزة المعنية للقانون في الضبط وطول إجراءات التقاضي، فإن الإبقاء على السجناء قيد الاحتجاز بعد انقضاء فترات أحكامهم هي المحنة الأشد.

تقذف الرسالة المذيلة بإمضاء السجناء العشرة بأسئلة مرتابة عن الحكمة عن "استمرار حبس المتهمين بعد انتهاء الفترة المحددة بالأحكام لأشهر وسنوات، بينما تتحمل الدولة دفع نفقات حبسهم ومصاريفهم". والسؤال الأهم: ما هو العائد المتحقق للدولة من ممارسة كتلك؟

من واقع ما يعيشه السجناء تقدر الرسالة ما تنفقه الدولة على السجين الواحد بـ٧٠٠ ريال يوميًا، وفي السنة ٢٥٠ ألف ريال. ويحدث أن تكون العقوبة التي يقضيها السجين على ذمة دين قد يقل عن ٥٠ ألف ريال. وبالنسبة لسجناء قد تمتد فترات محاكمتهم إلى عشر سنوات، وهو أمر يحدث دومًا، فإن الخزينة العامة تتكبد ما لا يقل عن مليونين و٥٠٠ ألف ريال عن كل متهم.

يشير السجناء على نحو عام إلى بعض قضايا دون إيراد تفاصيل، تنتهي بحكم لمدة عام وبعضها بالبراءة. بينما يكون المتهم قد أمضى محاكمة ماراثونية تصل إلى عشر سنوات. والأفدح حين يواظب المتهم على عنابر السجن وأقفاص المحاكم لخمسة عشر عامًا، لينتهي الأمر بالحكم عليه بالإعدام، وينفذ. والملح في الأمر بالنسبة للرسالة: لماذا تدفع الدولة ٥ ملايين ريال كنفقات حبس؟

بالإضافة إلى تبعات أخطاء تلحق بمحكومين فإن الرسالة لا تنسى الإشارة إلى أن الأمر يتضاعف بإيداع سجناء كرهائن أو أشخاص دون تهم أو حكم لمدد تتجاوز العشر سنوات.

إجمالًا يكبد ذلك التعامل الطرفين: خزانة الدولة، والسجناء، خسائر كبيرة. والعدالة ليست الخاسر الأخير.

ويخلص العشرة العالقون في السجن المركزي بصنعاء إلى لقول إن الحصيلة المادية بجمع كل الحالات "لا تقل عن مليارات الريالات". مع ذلك فإن سؤال السجناء القلق يستمر بالتدفق: لمصلحة من يحدث ذلك؟

بعد نقاش لجوانب القضية لا يجد السجناء تفسيرًا شافيًا لما يحدث "إلا إذا كان ما يشاع حقيقة عن أن هناك جهات أجنبية تدفع ١١ دولارًا يوميًا عن كل سجين" تقول الرسالة. وبافتراض صحة ذلك فإن الأمور تكون قد اتضحت بالنسبة للسجناء ويصبح التفسير الأمثل وراء "الإصرار على حبس الناس دون سبب لزيادة أعداد السجناء وبالتالي زيادة الإيرادات" تضيف. إن السجناء يعتقدون بافتراض صحة ما يتم تداوله في هذا الشأن بأن لهم حقًا في عائدات ما اعتبروه استثمارًا؛ "كوننا نحن السلعة والبضاعة التي يتم استثمارها أمام تلك الجهات"، وإذا لم يكن الأمر كذلك "فمن المسؤول عن هذا الإهدار والإتلاف للمال العام؟ ألا يستحق أن يكون في قائمة الاتهام؟" طبق رسالتهم.

وإذ يقول السجناء إن أجهزة الرقابة المعنية لم تلحظ ذلك الإهدار، فقد رفعوا ما أوردوه في رسالتهم إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، للقيام بواجبهم في هذا الشأن "ضد المتسببين (بذلك الإهدار) ومن يقف وراءهم".

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨

الخضمي يجهل أسباب بقائه في السجن المركزي بالعاصمة منذ عام ونصف

يجهل محمد علي ناجي الخضمي الأسباب التي تحول دون الإفراج عنه من السجن المركزي بأمانة العاصمة بعد أن أنهى مدة سجنه قبل أكثر من سنة ونصف.

يقول الخضمي في رسالته للنائب العام إن الحكم الصادر بحقه في قضية يقول إنه بريء منها من محكمة غرب الأمانة قضى بسجنه ٩ أشهر تبدأ من تاريخ القبض عليه في ٢٤ يونيو ٢٠٠٦.

وتساءل عما إذا كان السبب في بقائه هذه المدة زيادة على مدة الحكم قيام النيابة باستئناف الحكم، فلا القانون ولا الشرع يرضى بها لأنه لا يعقل أن يقدم استئناف بعد مرور أكثر من سنة ونصف على صدور الحكم فضلًا عن أنه لم يبلغ ولم يصله أي إشعار بأن هناك استئنافًا مقدمًا.

وطلب الخضمي من النائب العام مخاطبة نيابة غرب الامانة بالإفراج عنه حيث تنتظره أسرته التي لا عائل لها غيره.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨

خلاصة عددية بالسجناء رهن تنفيذ حقوق خاصة والمفرج عنهم من قبل فاعل خير 2008

م	المحافظة	العدد	اجمالي المبالغ بالريال اليمني
1	شمال الامانة	13	2،076،125
2	جنوب الامانة	8	5،149،480
3	صنعاء	3	1،800،000
4	عدن	26	2،334،405
5	الحديدة	112	34،977،841
6	تعز	48	34،9776،041
7	إب	5	2،750،750
8	المكلا	3	1،031،097
9	ذمار	20	10،145،824
10	حجة	13	2،769،083
11	ابين	1	2،500،000
12	الضالع	3	936،333
13	عمران	1	1،291،780
14	لحج	20	1،551،400
15	المحويت	1	900،000
16	البيضاء	9	2،821،500
17	ريمة	2	387،400
18	شبوه	1	48،000
	الاجمالي	289	108،247،059

المعسرون المقرر الافراج عنهم خلال أيام بعد أن تكفل الرئيس بسداد المبالغ المحكومين بها وقدرها 172 مليون ريال

المحافظة	العدد
شمال الامانة	18
جنوب الامانة	19
محافظة صنعاء	19
عدن	13
الحديدة	26
تعز	27
إب	29
المكلا	8
ذمار	14
حجة	10
أبين	3
الضالع	12
صعدة	12
عمران	10
لحج	4
المحويت	4
المهرة	1
مأرب	1
البيضاء	10
ريمة	7
الاجمالي	254

اكتشف بالسجن أنه محكوم بالحرابة منذ أربع سنوات

الرئيس أفرج عن المتهمين واستثنى عبدالباري طعيمان

مطلع العام ٢٠٠٤ غادر الشاب عبدالباري هادي طعيمان مسقط رأسه في محافظة مأرب قاصدًا العاصمة لمواصلة دراسته الجامعية. بعد مرور ثلاثة أشهر اقتيد طالب العلم إلى السجن المركزي بأمانة العاصمة. وهناك عرف أنه مدان وآخرين بالحرابة.

بعد هذا تفاجأ بحكم غيابي ضده أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه ٤ سنوات في العام ٢٠٠٠. آنذاك كان عبدالباري لم يتجاوز عامه الـ١٧. في السجن ظل الشاب المأربي يراهن على قرار الاستئناف لكن رهانه خسر والاستئناف أيد حكم الابتداء، والمحكمة العليا رفضت الطعن المقدم منه.

قبل أشهر أصدر رئيس الجمهورية عفوًا عن المتهمين بالحرابة وفوجئ عبدالباري أنه ليس من ضمنهم. «المتهمين الحقيقيين خرجوا وأنا عادنا في السجن!» قال عبدالباري مستغربًا.

بعد أن أمضى عبدالباري مدة العقوبة المحكوم بها غيابيًا تحقيقًا لحكم الابتداء وزاد عليها ٤ أشهر ترفض النيابة الإفراج عنه. «كلما طلبت منهم الإفراج عني قالوا لي عندك إرجاع» عبدالباري حتى الآن لا يعلم حدود هذا الإرجاع رغم عدم ممانعته في مسايرة النيابة. «تحملت أربع سنوات سجن باطل وظلم وذلحين يقولوا كم هي الفلوس التي يقولوا عليها وأنا باسلمها».

طبقًا لمصدر قانوني، على القاضي عدم التعاطي في أية قضية. لم تحدد فيها الغرامات أو المبالغ.

لكن يبدو أن مفردة «إرجاع» ستحمل مفاجآت قادمة لعبدالباري أقلها إبقاؤه في السجن بحجة عدم معرفة حجم هذا الإرجاع.

إلى الحكم الغيابي الذي صدر ضد عبدالباري في عامه الـ١٧ والعفو الرئاسي الذي أفرج عن المتهمين، وابقائه بالسجن بعد انتهاء مدة العقوبة بحجة الإرجاع غير المحدد، هناك مفاجأة أخرى، إذ خلا منطوق الحكم من أية إشارة تدل على وجود مدعي!

وفي رسالته لـ«النداء» ناشد عبدالباري النائب العام رئيس مجلس القضاء الأعلى التدخل لوقف العسف عنه والإفراج عنه.

عراقيل أمنية تحول دون توقيف مدير السجن بإب عن عمله وإحالته للتحقيق

كشفت مصادر خاصة لـ«النداء» عن قيام مسؤولين أمنيين ونافذين في محافظة إب بعرقلة توجيهات النائب العام المتضمنة إيقاف مدير السجن المركزي بالمحافظة وإحالته للتحقيق. وفي رسالة منظمة «هود» بإب الموجه للنائب العام السبت الماضي قالت إنها ومنذ تبليغها بأمر توقيف مدير السجن عن عمله وإحالته للتحقيق لم تقم نيابة إب بتنفيذ التوجيهات كما أن النيابة لم تشعر هيئة الادعاء عن السجناء المجني عليهم بمواعيد التحقيق.

وأشارت إلى أن مدير السجن قام الاسبوع الماضي بمنع الطبيب عبدالله طاش من الدخول إلى المصحة النفسية الواقعة داخل السجن، عقابًا له على قيامه هو والعامل في المصحة تقديم شكاوى وبلاغات ضد مدير السجن لممارسته جرائم ضد نزلاء المصحة.

وأضافت «هود» أن مدير السجن سبق وقام باحتجاز الطبيب بالمصحة لأنه اعترض على منع الطعام عن المرضى ليوم كامل.

فيما نفى رئيس نيابة إب وجود مذكرة التوقيف التي أكدت مصادر في النيابة وجودها، وأن هناك أطرافًا في النيابة مع جهات أمنية أخرى تعمل على تجاهلها.

وقالت إن لجنة من أمن المحافظة والنيابة وفي محضر اجتماعها مع إدارة السجن أثناء نزولها إلى السجن في الـ٩ من الشهر الجاري خرجت بشهادة حسن السيرة والسلوك لمدير السجن ونافية عنه التهم الموجهة إليه من سجناء كانوا قد تقدموا بشكوى للنائب العام في رمضان الماضي أنهم تعرضوا للضرب والتعذيب من قبل مدير السجن وبعض الجنود.

مسؤولون في النيابة وصفوا ما جاء في المحضر الذي حمل رقم ٣٩١ والمكون من صفحتين بأنه مثير للسخرية كونه اختتم بتوقيع مدير السجن، الأمر الذي يعطي انطباعًا بأن المحضر من تأليف وإخراج المدير.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



المعسرون بعد رمضان

بين الهلوسة والدهشة..
وأمل في رمضان قادم...


المعسرون بعد رمضان
بين الهلوسة والدهشة.. وأمل في رمضان قادم..
معسرون 9
رئيس نيابة أبو النيابة لم تتسلم أي مبالغ من الحكومة
معسرو الضالع يتساءلون: متى يخرج عنا؟!

سجناء معتقلون خارج القانون، لا حكم ولا سند ولا مادة تجيز بقاءهم في السجن، ولكن اجتهادًا وأمرًا إداريًا قضى بالدفع أو الموت خلف القضبان!

● **مشير السقاف:** «بليلة بلبلوك وبالإنتربول جابوك، وبالابتدائية برؤك

وبالاستئناف ثبتوك.. وبالطعن والنيابة قيدوك، وبالسجن المركزي عيدوك».

● **علي صالح الجمال**، ١٣ عامًا يغني «بدنا نتجوز على العيد» في إحدى الصحف صرح مكتب النائب العام بأنه تم إطلاقه سراحه بداية شهر رمضان... إلا أنه لايزال يغني: «بدنا نتجوز على العيد»، أي عيد؟! أي عيد يا جمال؟!

● **حسن شايم**، وافق قاضي الإعسار على إطلاق سراحه ليمضي رمضان بين أولاده وعائلته نظرًا لوضعه الصحي، ووجه النائب العام بذلك إلا أنه لايزال بالعنبر مع زملائه (وليس اولاده) فالنيابة رفضت توجيهات النائب العام!

● **عادل نصر الحداد**، إلغاء عقوبة الحبس والإفراج الفوري من محكمة الاستئناف بعد ٧ سنوات.. النيابة هذا غير صحيح والآن أمام قاضي الإعسار منذ عام ونصف.

● **د. يحيى نور الدين الباشى (لبناني)**، شخصية معروفة ويمثل شخصية عربية لها مكانتها عبر السجاد الأحمر دخل اليمن (حسب قوله).. وبمقابلة فخامة الرئيس تحمس للعمل. إلا أن السجاد الأحمر، عفوًا! الأسود، قاده إلى السجن المركزي.

● **م. عبداللطيف القباني (سوري)**، اقتنع بأن الاستثمار في الإمارات لا يساوي شيئًا بالنسبة لليمن. الآن يستثمر عمره داخل السجن المركزي، فهل هنالك أفضل من هذا الاستثمار!

● **عصام بغدادي (أردني)**، بالقانون تحدى اعتداء الدبلوماسي وبنفس القانون طار الدبلوماسي سفيرًا.. وبنفس القانون طارت زوجته مطلقة وبه أيضًا طار إلى السجن المركزي قانون المساواة!

● **سعد رفيق الخفجي**، توفي والده خلال وجوده بالسجن وأمام قاضي الإعسار وورث قرابة خمسمائة ألف ريال (حكم موسرًا) وهو ملزم بما يقارب مائة وثمانين ألف دولار.

● **صلاح الدين محمد نور (سوداني)**، رغم أنه لا يملك دفتر شيكات ولا حسابًا بنكيًا إلا أن التهمة شيك بدون رصيد.. حكم معسرًا بعد أربع سنوات منذ قرابة عام ومازال يبحث عن ضمين للإفراج!

● **عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت (سوداني)**: مضرب عن الطعام منذ قرابة تسع شهور. تقرر الإفراج عنه بالضمان عشرات المرات.. والآن أكدوا له الموافقة على الإفراج بالضمان.. ربما صح!

● **سعد سعد المهدي**، لا سعد في حياته سوى الاسم. ادعى غريمه بأنه يملك مزرعة قات.. ومازال أمام قاضي الإعسار منذ عام ونصف وحتى الآن تبين أنها ثماني لبن لوالدته وإخوته ميراث.

● **محمد مبارك عبدالله شعبان**، رغم تنازل الغريم أمام قاضي الإعسار ووجود حكم إعسار إلا أن الإفراج مشروط بالضمان بعد ثماني سنوات.

● **بسام أحمد عبدو الحميدي**، بعد سبع سنوات (أرش) حكم معسرًا ولكن الإفراج لا يتم إلا بعفو الرئيس في رمضان.. أي رمضان!

● **فوزي علي حمود الدرواني**، حكم ٣ سنوات وحتى الآن أمام الاستئناف منذ ٩ سنوات يوم أمام القضاء بـ... مما تعدون. لا حول ولا قوة إلا بالله!

● **محمد قاسم أحمد المحاجري**، حكم سنة، ومائتين وخمسة وثلاثين ألفًا وحتى الآن ٣ سنوات لا يرى الغريم أو يحضر أمام المحكمة.

هذا حالنا، وحال أخواتنا لا يقل ظلمًا (مع اعتذارنا الشديد لهم) فقدمه أمام لجان رمضان.. وقوانين رمضان.. وشكوى كل رمضان.. القادم طبعًا إلا إذا... ضربت الصحوة (صحوة الدين والضمير) قلوب ذوي الشأن وكان الإفراج والعدل قبل رمضان.

ولكم منا يا من بيدكم الحكم والعدل بما يرضي الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. التحية والتقدير وكل عام وأنتم بألف خير وأعاد الله رمضان وعيد الفطر عليكم وعلينا بألف خير.

الموقعون: السجناء المعتقلون في السجن المركزي
على ذمة الحقوق الخاصة.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨

الإفراج عن ٢٦ معسرًا في إب بتدخل فاعلي الخير

رئيس نيابة إب: النيابة لم تتسلم أي مبالغ من الحكومة

■ **إب - إبراهيم البعداني:**

أكد صالح أبو حاتم رئيس النيابة العامة في محافظة إب لـ«النداء» أن النيابة أفرجت خلال الأيام الماضية عن ٤٩ سجينًا منهم ٢٦ سجينًا على ذمة حقوق خاصة فيما البقية قضوا ثلاثة أرباع المدة.

وأوضح أن الـ٢٦ سجينًا تم الإفراج عنهم بعد أن سدد فاعلو الخير المبالغ المحكومين بها وأفادت مصادر خاصة لـ«النداء» أن النيابة العامة كانت سترفع بأسماء عدد كبير من المعسرين إلا أن عدم التزام الدولة بدفع المبالغ المالية المفروضة على المعسرين المحكوم لهم بها أدى إلى تراجع النيابة عن رفع أسماء السجناء والمعسرين المتبقين، بخاصة وأن (النيابة) كانت أطلقت سراح أكثر من ٢٥ معسرًا العام الماضي بناءً على توجيهات قضائية، كانت أقرت بدفع مساعدة لهم وصلت إلى أكثر من ٤٥ مليون ريال. إلا أن النيابة العامة تفاجأت بعدم التزام الحكومة بدفع المبالغ التي وعدت بها مما تسبب في حدوث تذمر كبير من قبل المحكوم لهم لعدم تسلمهم المبالغ المحكوم بها لهم من قبل المحكمة. مما اضطرهم لمغادرة مكتب رئيس النيابة مطالبين بسرعة تسليمهم مستحقاتهم المالية.

وفي هذا الصدد أشار أبو حاتم إلى أن النيابة لم تتسلم أي مبالغ مالية من الحكومة، مؤكدًا أنه في حال تسلم النيابة لتلك المبالغ فإنها ستقوم بدفعها للمحكوم لهم.

من جهتهم، ناشد العشرات من المحكوم لهم النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى تسليمهم المبالغ المحكوم لهم بها من قبل القضاء والتي أعلن عن دفعها لهم العام الماضي.

يشار إلى أن المعسرون يعتبرون سجناء خارج القانون حسب القرار الصادر عن رئيس مجلس القضاء قبل عامين بعد اجتماعه مع هيئة الدفاع عن المعسرين والتي كانت تزمع رفع قضية المعسرين أمام القضاء، إلا أن القرار لم يجد طريقه للتنفيذ بعد، كما لم تفسر الجهات المعنية سر ذلك.



● العقاري



● محسن

معسرو الضالع يتساءلون:
متى يفرج عنا؟!


معسرون 9

المعسرون بعد رمضان
بين الملابس والدهشة.. رأس في رمضان قالهم...

رئيس نيابة أبين: النيابة لم تتسلم أي مبالغ من الحكومة

معسرو الضالع يتساءلون: متى يفرج عنا؟!

■ الضالع - فؤاد مسعد:

اعتاد السجناء المحتجزون على ذمة حقوق خاصة انتظار هلال رمضان للإفراج عنهم، والآن شارف هلال شوال بلوغ منزلة البدر والمعسرون مازالوا يترقبون القرار المنتظر

يحدوهم الأمل في أن تشملهم المكرمة الرمضانية (بعد رمضان) خصوصًا أولئك الذين أمضوا فترات طويلة في السجن بعد انتهاء فترة حبسهم.

العقيد عثمان الكرابة، مدير سجن الضالع، أفاد لـ"النداء" بأن اللجنة التي اعتادت زيارة السجن في رمضان من كل عام لتقرير من يشملهم قرار الإفراج لم تأتِ بعد، وأن إدارة السجن رفعت كشوفات ضمنتها أسماء عشرات من السجناء المعسرين، فترة التجاوز بحق كل سجين.

وأضاف أنهم في انتظار قرار النائب العام الذي طلب منهم الكشوفات المذكورة، وتوقع أن يأتي قرار الإفراج نهاية الأسبوع الحالي.

وعلمت "النداء" أن محمد محسن محمد مايزال يقبع في السجن منذ ثماني سنوات رغم دفع المبلغ الذي حكم عليه العام الماضي ووعد النائب العام أسرته بالإفراج عنه في حال دفع الدية.

وتضم قائمة المعسرين في سجن الضالع: سعيد أحمد ناصر وعلي عبدالله محمد وأحمد وعبدالجليل مطهر ناجي وأحمد عبده حسين وفضل أحمد محمد، وجميعهم تجاوزوا فترات حبسهم بما يقارب ثلاث سنوات، بينما يمضي كل من: عيسى عبده أحمد وعلي حسن أحمد وعبدالرقيب محمد أحمد وفوزي محمد يحيى وفيصل علي وعبدالرحمن صالح ومحمد المريسي ومحمد التام وبسام محمد حسين وعلي عبدالله سعيد وحسين صالح مانع وعبدالله صالح مانع وأماني ناصر عبدالله وهوزر صالح ومدهش ناجي ومحمد سعيد، هؤلاء تتراوح فترات التجاوز بالنسبة لهم بين سنة وسنتين.

وإضافة لهؤلاء لايزال فارع يحيى العقاري ينتظر قرار الإفراج عنه بعد ما مكث في السجن ما يقارب ١٣ عامًا رغم إصدار أحكام قضائية برأته من التهمة التي سجن بسببها، وقد وجه أكثر من مناشدة لوزيري العدل وحقوق الإنسان والنائب العام طالبهم بالنظر في قضيته.

- «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



«آمنة» .... آخر المعسرات بسجن المنصورة

■ «النداء»:

تواصل السجينة آمنة أبو بكر (صومالية الجنسية) قضاء أيام حياتها في سجن المنصورة بمحافظة عدن، لكن ببيئة جديدة مختلفة عن تلك التي عاشتها ٣



سنوات مستمرة تبدو أشد وطأة عليها بفعل الوحدة التي تعيشها بعد خروج سجينتين مؤخرًا طالما تقاسمت معهما عناء السجن بسبب الإعسار. أواخر الأسبوع المنصرم غادرت زميلتها فاطمة السجن، وقبلها كانت السجينة فتحية إبراهيم قد غادرته أيضًا، بعد أن تكفل فاعلو الخير بسداد مديونيتها، بعد سنوات قضينها برفقة آمنة على ذمة حقوق خاصة عجزن عن سدادها.

«آمنة» حصلت على حكم إعسار، وقضت، علاوة على ذلك، ضعف الفترة المحكوم بها عليها، غير أن كثيرين غادروا السجن وبقيت هي في وضع الانتظار.

عقب تناول «النداء» قضية «آمنة» في العدد قبل الماضي وجهت القاضية نورا قعطبي، رئيس نيابة استئناف عدن، باستخراج حكم الإعسار الذي حصلت عليه آمنة من محكمة المنصورة الابتدائية. وأكدت القاضية لـ«النداء» أن ملف القضية قد رفع إلى النائب العام ومجلس القضاء الأعلى للبت فيه، وأنها تتواصل مع فاعلي الخير لسداد الدية المستحقة للدولة، مشيرة إلى أن الرد لم يصلها حتى الآن.

«آمنة» تأمل وتنتظر من النائب العام ومجلس القضاء الأعلى ردًا ينهي فصلًا قاسيًا من المعاناة التي عاشتها طيلة ٣ سنوات.

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



● يحيى راشد

اعتبر سجنه تعنتًا وقضيته مصدر استرزاق

راشد في مواجهة نيابة مرور الأمانة

■ هلال الجمرة

اعتبر السجين يحيى علي راشد ما تعمله نيابة مرور الامانة وموظف التنفيذ لديها تعنتًا واضحًا وتلاعبًا مشينًا بالقانون.

فهو عالق في السجن على قضية حادثة صدام تسببت في إصابة شخص أثناء عبوره الطريق. فخلال سرده للنكبة التي قادته إلى السجن المركزي في صنعاء قبل عامين، عرض يحيى راشد (٥٥ عامًا) مجموعة من الشكاوى التي رفعها إلى مسؤولي النيابات (حصلت «النداء» على نسخة منها).


راشد في مواجهة نيابة مرور الأمانة

لكن ما أغاظه هو تحفظ نيابة المرور على ملف قضيته وتجاهلها لتوجيه النائب العام المتمثل في ارسال الاولى (نيابة المرور) ملف قضية السجين إلى مكتبه. وإذ شكك راشد في نوايا من تجاهلوا إرسال قضيته إلى النائب العام قال إنهم يقصدون الاسترزاق ويطمعون في أن يقوم فاعل خير بتسديد المبلغ الذي عليه ليعود عليهم بالنفع. بالنسبة ليحيى المحتجز على ذمة مبلغ مالي يقدر بمليون وسبعمائة ألف ريال، يقول إنه غير معترض على الحكم لأنه قد دفع مليونين و٨٠٠ ألف ريال موزعة بين «تكاليف علاج ومبالغ نقدية سلمتها إلى يد من صدمته وكذا إلى أمه والمحكمة».

ظهيرة ١٨ فبراير ٢٠٠٦ تفاجأ السائق يحيى راشد لحظة مروره بشاحنته في أحد الشوارع بجسد شاب ارتطم بالجهة اليمنى للشاحنة وعلقت ثيابه بحديد البنكة وسحبته معها (البنكة) ودهسته في سيارة كانت واقفة على قارعة الطريق. لم يكن الحادث طبيعيًا. كان الشاب المصدوم يجري بسرعة فارًا من ٤ أشخاص يتبعونه. ويقول السائق إن الـ٤ «هم سبب الحادث»، ولولا صراخهم لما توقف السائق. آنذاك أسرع الرجل إلى إسعاف من صدمه وظل بجانبه حتى عاد له وعيه وسأل عن أسرته.

وقال يحيى راشد إنه تكفل بتكاليف العلاج التي وصلت إلى مليون و٨٠٠ ألف ريال، تلاها مصاريف المريض ومرافقه. فيما تقول أسرة المريض في ورقة الدفع باستئناف الحكم الابتدائي إن راشد تنصل من علاجه.

يشعر السجين راشد أن عدم اعتماد المحكمة التنازل الذي وقع عليه المريض، ليس عادلًا. ويرجو أن يوجه النائب العام بالإفراج عنه، لا سيما وأن ما يجري له ليس أكثر من تعنت والتواء. ويشكو في مناشدته للنائب العام: «لقد قضت أسرتي على كل شيء وباعوا كل ما كان يكسوهم ويسترهم فهل سترفعون عني الظلم؟ فالظلم ظلمات يوم القيامة».

الواقع أن يحيى راشد هو العائل الوحيد لأسرة مكونة من ٥ بنات و٤ أطفال وزوجة عجزت عن أي حل يضمن لها خروج زوجها.

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨

سجناء محتجزون بسبب ضمانات		
الاسم	تاريخ حكم الاعسار	الحكم وسبب عدم الاطلاق
صلاح الدين محمد نور	2007/12	سنتان ومطلوب ضمان
محمد مبارك عبدالله شبعان	2008/5/26	سنتان ومطلوب ضمان
علي محسن صالح الجمال	2008/7	3 سنوات بلا سبب
جمال احمد محمد الميثالي	2007/9/10	4 سنوات الضمان لدى النيابة
عبده جمعان مسعود المسوري	2008/7/21	3 سنوات بلا سبب
علي محمد انعم اسماعيل	2008/7	اكتفى مطلوب ضمان
عبيد محمد صالح باقيس	2007/6	التجارية لم تعزز بالحكم
عمر قاسم محمد الضبيبي	2007/11/10	ارجاع 10.985 دولارا المحكمة التجارية.....
محمد علي قاسم	2008/7/23	28.52.000 عدم وجود ضمانة
عبدالله علي حسين القروي	2007/12/10	79 ضمانة حضورية
علي محمد حمود	/8/20	226000 مطلوب ضمان
محمد أحمد أحمد حسين المشرقي	2008/4/16	المطلوب ضمانة حضورية

..والسجناء الذين حكم بأنهم موسرون وليسوا معسرين واسباب الحكم	
الاسم	الاسباب
سعد رفيق الخفجي	ورث عن والده بعد وفاته وهو في السجن ما يقارب مبلغ خمسمائة الف ريال وهو مطالب بمبلغ 180 الف دولار
مطيع عبدالله علي الظرافي	بناء على وجود بصيرة أرض لدى الغريم سلمت له لبيع الارض واسترداد ما له من حق قبل 3 سنوات ولم يقم بذلك وعليها صدر الحكم.....
عبدالكريم محمد محمد شرف الدين	حكم موسراً حيث تبين أن حصته من إرث والده غرفة نوم
وليد عبدالله محمد الشرماني	حكم موسراً بناء على النيابة التي جاء بها بأنه لي مبالغ مالية لدى الغير

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨



نزلاء سجن المنصورة المركزي بعدن يشكون تدهور مستوى الخدمات الأساسية

شكا عدد من نزلاء سجن المنصورة المركزي بمحافظة عدن من تدهور مستوى الخدمات الأساسية بشكل كبير، إلى جانب تردي الأوضاع الصحية. وقالوا في شكواهم لـ«النداء» إن «وجبات الغذاء الثلاث أصبحت لا تكفي الواحد منا على الإطلاق»، وأن أعراض سوء التغذية بدت واضحة في معظم نزلاء السجن، كما أن بعض الأمراض والأوبئة قد بدأت بالتفشي ومنها حالات الإسهال الناجمة عن ضعف المناعة وتردي مستوى النظافة في السجن إلى حد لا يطاق، بخاصة وأن الأسرّة والملاءات قد

عفا عليها الزمن، إلى جانب الأعداد المتزايدة من السجناء يومًا بعد يوم.

وأفادت مصادر وثيقة «النداء» بأن من أسباب تردي التغذية نزلاء السجن المركزي انخفاض المخصصات المالية لكل سجين من وزارة المالية، حيث حددت ٢٠٠ ريال لكل سجين شاملة الوجبات الثلاث الرئيسية إضافة إلى دجاجة واحدة وزن ١٠٠٠ جرام لكل عشرة مساجين بمعدل ١٠٠ جرام للفرد الواحد في اليوم، كما أن حصص كل سجين من إمدادات المياه قد تم تحديدها هي الأخرى بواقع ٢٠ لترًا في اليوم الواحد منها مياه الشرب والغسيل وهو أمر لا يطاق خاصة في فصل الصيف الحار.

وعن تردي الأوضاع الصحية قال مصدر مسؤول في سجن المنصورة المركزي، لم يفصح عن اسمه لـ«النداء»، إن مرد ذلك يعود إلى تنصل وزارة الصحة من واجبها الإنساني تجاه نزلاء السجن، «فعند مخاطبتانا اياهم عن مخصصات السجن أجابوا بأنهم عاجزون عن توفير حاجة المرضى من الأدوية للمواطنين في المستشفيات العامة فكيف بالسجون؟! وهو أمر ينذر بكارثة إذا على ما هو عليه».

«النداء» من ناحيتها تنشر في العدد القادم نص المناشدة الموجهة إلى فخامة رئيس الجمهورية من نزلاء سجن المنصورة المركزي.



● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨



قالوا إن سفاراتهم لم تتواصل معهم والجاليات استبعدتهم من أهدافها

سجناء عرب يناشدون زعماء بلدانهم التدخل لإنهاء محنتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

حضرة فخامة الرئيس عمر البشر حفظه الله رئيس جمهورية السودان

حضرة فخامة الرئيس بشار الأسد حفظه الله رئيس الجمهورية العربية السورية

حضرة فخامة الرئيس عبدالله يوسف أحمد حفظه الله رئيس جمهورية الصومال

حضرة فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله رئيس دولة فلسطين

حضرة فخامة الرئيس ميشيل سليمان حفظه الله رئيس الجمهورية اللبنانية

تحية تقدير واحترام وبعد

بين يدي جلالتكم وفخامتكم

نقدم نحن السجناء العرب «المعتقلين» في السجن المركزي بصنعاء -اليمن، رسالتنا هذه بعد استنفاد كافة وسائل وسبل التواصل والشكوى المتاحة، وليست شكوى بقدر ما هي بيان حال وتوضيح، فقضايانا تتعلق بحقوق للغير (إن صح وصفها) فإن تفصيلها وإجراءها باطل وتمت بإجراءات وأحكام باطلة شرعًا وقانونًا تدعو للعجب والدهشة. ورغم أن تلك الأحكام قد قضت بحبسنا لمدة شهور والاكتفاء بالمدة أو الغرامة للبعض منا (مع ثبوت بلان معظمها) إلا أنه قد مضى على حبسنا سنوات بعد تلك الأحكام وصلت إلى العشر سنوات للبعض، دون حكم قضائي أو مسوغ قانوني يجيز ذلك إنما استنادًا لتعليمات واجتهاد شخصي لإجبارنا على دفع ما للغير بذمتنا رغم بطلان أكثره، بمخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ومواد القوانين السارية.



ورغم أن معظمنا معترف بتسمية الاتهام، إلا أنه تم استبعاد كافة الأسباب والدوافع التي أدت إليه، وما كان من غش وتحايل وتواطؤ وتدبير وخيانة أو كيد وابتزاز واستغلال دفع بنا إلى تلك التهم، فمنا من تقرر إعادة محاكمته بعد شهور من المحاكمة (لبطلان الإجراءات)، ومنا من لم ينظر إلى عقود والتزامات له بذمة الشاكي، ومن طبق القانون بما عليه وحجب عماله، وفقدان ملفات لسنوات وحبس على ذمة قضايا ثبت عدم صحتها والبراءة منها وحتى عدم وجودها، وانتهاك لكافة الحقوق بكل أشكالها ومعانيها. حتى وصل الأمر إلى رفض الإفراج «إلا بضمان» رغم وجود حكم قضائي قضى بعدم القدرة المادية والفقر (الإعسار) حسب القانون.

وبحبسنا أباح الكثيرون لأنفسهم كل ما نملك من أموال وأثاث ومستندات وبضائع وما لنا من حقوق لدى الغير وإن كان أمام القانون، وبالكذب والتلفيق والتحايل والتشهير والتواطؤ فقدنا القريب والصديق، بل أسهم هؤلاء بما سبق، فطالنا وصفهم لنا بالنصب والاحتيال، وبالحبس طالتنا كافة أنواع الأمراض والانهيار والعجز بكافة أنواعه الجسدي والمادي والمعنوي وبلغ حد الانقطاع عن التواصل مع الأهل في بلادنا ومتابعة قضايانا.

بتفصيل ما سبق من حال قدم معظمنا حاله أمام سفارة بلاده، مؤكدًا ذلك بالمستندات والادلة والوقائع، إلا أن ما كان متوقعًا لم يكن بل كان اتهامًا وتأكيدًا لما يشاع وينسب إلينا باطلًا، وتبرير ما كان من كذب وتحايل وتلفيق على لسان من تقدم بالشكوى ضدنا (بعد أن فتحت لهم أبواب سفاراتنا) وغيرهم (ورفع معظم ذلك لوزارات الخارجية)، وحرمنا حق الرد أو التفسير أو التحقق الذي أوجبه الله تعالى بقوله: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" صدق الله العظيم، وبهذا جردنا من كل الحقوق، وأصبحنا أكثر اجرامًا من الذين حكم عليهم بالإعدام لحقنهم عشرات الأطفال بالإيدز أو خطف العشرات منهم، فقامت قارة بدولها ورؤسائها ودبلوماسييها حتى تم الإفراج عنهم وضمان حقوقهم (رغم بطلانها) ونحن لم نجد أقل المفروض (بعد أن كانت تفتح لنا أبواب سفاراتنا ترحيبًا واحترامًا)!

أما الجمعيات التي تأسست لحل مشاكل أبناء الجالية لم تشملنا بأي تواصل، وكأنه قد تم استبعادنا من أهدافها وما أنشئت من أجله. وحتى العون بالصفة الشخصية (بلد واحد ودم واحد وغربة واحدة) لم يجد طريقه إلينا، فكانت المناسبات والزيارات والاحتفالات، أهم من حال مريض أو مناسبة عيد أو زيارة تخفف عناهمّ وعذاب الحبس الذي فرض علينا قسرًا بقوة الصلاحية والسلطة (كما سبق) التي ثبت عدم قانونيتها والتي لم تكلف سفاراتنا نفسها عناء التأكد منها ومما ندعيه (من خلال مستشارها القانوني) والذي ثبت صحته.

أخيرًا كلنا ثقة وأمل بتوجيهات جلالتكم وفخامتكم للتحقق وتوجيه من يقوم بتمثيل بلادنا ورعاية أمورنا ومشاكلنا لأداء الواجب المكلفين به رسميًا وقانونًا حيال رعاياهم دون تحيز أو تمييز أو استثناء لسبب أو حال ودراسة قضايانا (مهما كان حجمها) وضمان السير بها وفق الإجراء

السجناء من جنسيات مختلفة		
الاسم	البلد	مدة السجن
عصام محمد توفيق البغدادي	اردني	9 سنوات
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	سوداني	8 سنوات
أسامة محمد خير ضوء البيت	سوداني	سنتان
صلاح الدين محمد نور	سوداني	4 سنوات
م. عبداللطيف مصطفى قباني	سوري	سنة ونصف
عبدالرحمن محمد احمد عواد	صومالي	10 سنوات
أسامة أمين احمد سمارة	فلسطيني	3 سنوات
م. هاني موسى عوضة	لبناني	3 سنوات

القانوني السليم ومتابعة أمورنا كسجناء منقطعين من الزيارة والأهل أو من يتابع قضايانا.

وثقتنا بجلالتكم وفخامتكم بأن العون والمساعدة والرعاية هي محط اهتمام وتقدير لحالنا.. رعاكم الله وحفظكم وسدد خطاكم سندًا لكل متغيث ومستجير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨

العد التنازلي للسوداني ضوء البيت بدأ منذ أعلن إضرابه قبل ٣ أشهر

مايزال السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت مضربًا عن الطعام منذ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، وسيواصل حتى يهلك أو يجد عدالة النائب العام.

الحاصل أن عبدالقيوم أحد المحتجزين الأجانب على ذمة حقوق خاصة منذ عام، واحتجازه غير قانوني، لكنه لم يجد أحدًا إلى جواره. يقول: «تخلت عني السفارة السودانية وعزفت عن سماع مناشداتي السلطات اليمنية وهو شيء مقصود ومبالغ فيه بالتحرك إزاء محنتي وهذا كبرُ في صدورهم».

واعتبر الصمت المريع للنيابة العامة تهميشًا واضحًا لقضيته وظلمًا صارخًا. شاكيًا ما آل إليه بسبب إضرابه عن الطعام: «لقد نحل جسدي وأصبح اليوم ينخر بعظامي وهذا بسب الإضراب الطويل».

ما هي إلا أيام حتى يدخل السجين السوداني عامه الثاني للإضراب. لقد يئس من حياة السجن الذليلة. يقول: «لولا الخوف من الله لأسرعت بإزهاق روحي بنفسي التي ما فتئت تموج وتضطرب لأنه لم يعد من مناص لاستراحتها».

لقد صار ضوء البيت يائسًا من إنسانية سفارته وعدالة النيابة. وها هو العام الثالث يمر على أول مناشدة ناشد فيها النائب العام، لكنه لم يتجاوب مع قضيته حد قول عبدالقيوم.

لا شك أن عبدالقيوم ضوء البيت قد أعلن بداية نهايته وبدأ العد التنازلي لعمره القصير.

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨

في زنزانة في السجن المركزي بصنعاء منذ ٣ أشهر

الباكستاني منسيًا

هو يمني الأصل، لكن لقبه جعل سجانيه يعتقدون أصلًا أنه باكستاني ومولود في باكستان. حتى لو كان باكستانيًا فمن غير المعقول أن يتم معاملته بصورة استثنائية، تستبقيه في زنزانة انفرادية عقابية وتعفي شركاءه من الذنب الذي اقترفوه معًا فقط لأنهم يمنيون لهم وساطات.

في مناشدته التي أرسلها لـ«النداء» قال أحمد عبدالغفور الملقب بـ«الباكستاني» إنه خالف وسجناء آخرين أحد الانظمة النافذة في السجن، ترتب على ذلك حبسهم في زنزانات كعقاب على عملهم، وقد حدث ذلك قبل ٣ أشهر.

بعد فترة وجيزة أخرجت إدارة السجن جميع من كانوا معه في المخالفة، واستثنته هو لإعساره «من زوار ووساطات» يراجعون له، وفقًا لرسالته لـ«النداء».

وناشد «الباكستاني» وزيرة حقوق الإنسان مراجعة إدارة السجن في إصلاحية صنعاء المركزية بإخراجه من الزنزانة فقط تقديرًا لشعوره كإنسان.

- «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨



● طفلا الوحش

كتب له عمر جديد لحظة إعدامه

"الوحش" بعد سجن ١٣ سنة ينتظر الإفراج

■ الضالع - فؤاد مسعد:

في ١٣ أبريل ٢٠٠٨ كان محسن فضل علي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بعدما كان قد أمضى أكثر من ثلاثة عشر عامًا في السجن، إلا أنه في اللحظات الأخيرة كان على موعد مع كتابة حياة جديدة وذلك عندما أعلن بعض ورثة المجني عليه تنازلهم وعفوهم لوجه الله تعالى ما يعني ولادة جديدة لمحسن الذي كان ينتظر الساعة الأخيرة في حياته. وإثر تنازل بنات المجني عليه تغيرت الإجراءات وأخذت تنحو منحى آخر حيث شرعت النيابة العامة في المطالبة بتعديل العقوبة



لسقوط القصاص بعد التنازل والعفو.

في مارس ١٩٩٥ دخل محسن فضل علي "الوحش"، من أهالي مدينة الضالع، السجن المركزي في مديرية الضالع، وبعد صدور الحكم الابتدائي عام ٩٧ جرى نقله إلى السجن المركزي في لحج لأن الضالع في ذلك الوقت كانت إحدى مديريات لحج، ومنذ ذلك التاريخ لايزال في السجن، وعند دخول محسن السجن كانت زوجته حاملًا في شهرها الرابع قبل أن تضع "رياض" الذي يتجاوز الآن عامه الثاني عشر، فيما يزيد عمر شقيقه الأكبر (مصطفى) ما يقارب عامًا واحدًا، وهما (مصطفى ورياض) الطفلان الوحيدان لمحسن فضل (٤٥ عامًا).

وبالنسبة لأسرة محسن فقد تحملت نصيبًا وافرًا من المعاناة، لا سيما وأنه لا يوجد لها سوى عائل واحد تولى القيام بأعباء الحياة رغم أنه هو الآخر لا يملك غير دراجته النارية استمر في المتابعة والرعاية لابني شقيقه. وفي الشهر الفائت لم يتسنّ له القيام بزيارة أخيه في السجن بعد إصابته في حادث مروري جعله طريح الفراش وبحاجة لمن يزوره هذه المرة، وعند زيارتنا له بدا غير مكترث بإصابته البليغة بقدر ما أبدى استعداده لسرد تفاصيل معاناة شقيقه وطفليه اللذين تعين عليهما قطع عشرات الكيلومترات لزيارة والدهما بشكل شبه يومي، غير أنهما يريان أن ما يقطعانه يعد بسيطًا إذا ما قورن بالمسافة التي كان يقطعها عمهما وذلك خلال فترة عشر سنوات وهي الفترة التي قضاها والدهما في سجن لحج المركزي حيث تأخر نقله إلى سجن الضالع على الرغم من مرور سنوات على إعلان الضالع محافظة وفصلها عن محافظة لحج، ناهيك عن فترة المتابعة التي كان يقضيها متنقلًا بين لحج والضالع وبين النيابة والقضاء.

والدة محسن هي الأخرى ترتسم على تجاعيد وجهها خيوط الألم والمعاناة وتحتفظ بوثائق تتعلق بابنها كما تعد الأيام التي قضاها في السجن، ولأن وطأة الحزن عليها تختلف عن غيرها فقد بدا حسابها للفترة مختلفًا حيث تقول لـ"النداء" إن محسن قضى في السجن خمسة عشر عامًا. وجود الطفلين (مصطفى ورياض) يخفف عن جدتهما بعض المعاناة، خصوصا وهي تنتظرهما على الفطور مساء كل يوم حتى يعودا من زيارة أبيهما. ولأن موعد زيارتنا للمنزل صادف الموعد



الـذي يذهـب فيه الشـبلان لزيارة الأب فقد تعـذر علينا الالتقاء بهما، غير أنهما كانا في قمة النشـاط والحيوية عندما حرصا على اللقاء بعد عودتهما من زيارتهما المعتادة وبالزمان نفسه الذي اقترحناه عليهما.

الآن تغيـر الحكـم وصـار ينص على دفع مبلغ لبقيـة ورثة المجني عليه الذين لـم يتنازلوا، وفي ما يتعلـق بالحـق العام فقد قرر القضاء الاكتفاء بالمدة التي قضاها السـجين في السـجن والتي تتجاوز ثلاثة عشر عامًا رأت المحكمة أنها كافية.

يأمـل محسـن أن تتذكـره النيابـة العامة ولجنـة المكرمات الرمضانية (لم تزر السـجن هـذا العام) كمسـتحق للإفـراج عنـه بعد كل هذه السـنوات التي قضاها في السـجن، وتخشـى أسـرته أن يهمل خصوصًا وأنه لم يكن ضمن كشف المعسرين الذي رفعته إدارة السجن هذا الشهر. ونحن معهم نؤمل أن تطال المكرمة الرمضانية المواطن محسن كي يعود إلى أسرته التي تركها قبل ثلاث عشرة سنة.

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨



اشتقت إلى ابنتي أمل

■ ذمار - صقر أبو حسن:

٤٨٠ ألفًا هي التي أبعدت نبيل سعد الشوكاني ٤ سنوات عن ابنته الوحيدة «أمل». الشاب الذي دخل السجن المركزي بذمار هو ضمن مجموعة اتهمت حينها بالاستيلاء على مرتبات التربية، بقي وحيدًا يقاسم الغارمين حلم الخروج في رمضان، «أي رمضان؟! الله أعلم!» ردد وزاد: «خرجوا كلهم ما عدا أنا». وأضاف: «دفعوا ما عليهم وأنا مابش معي».

عند زيارتي للسجن الاسبوع الفائت، دلني أحدهم قائلًا: «افعل لك خير في هذا» وأشار إليه.

كان شابًا هادئًا ويبتسم دائمًا. قال لـ«النداء»: «كل سنة في رمضان يخرجوا مجموعة، لم يحن دوري وأنا لست موظفًا وليس لدي فلوس لكي أدفعها وأخرج». مستغربًا من قساوة الواقع: «يخرجوا سبعة، وثمانية، يدخل بدلهم عشرين». كان نبيل يتحدث عن المحتجزين على ذمة حق خاص، الذين يدفع مديونياتهم تجار».

الشوكاني، الذي تقيم عائلته بصنعاء وينحدر من منطقة شوكان بمديرية عنس، عرف داخل السجن بهدوئه، حسب أحدهم.

نبيل مازالت ذاكرته طرية بصورة ابنته الوحيدة «أمل». وقال: «اشتقت إلى أمل».

محكمة شرق ذمار أصدرت حكمًا اعتبره ثقيلًا، لكن أيدته العليا وقبلها الاستئناف، وينص على وجوب دفع ٤٨٠ ألفًا والاكتفاء بقضاء «نبيل» الفترة التي قضاها في السجن حينها (عامين) وتلتها أيضًا (عامان). «أربع سنين وأنا مرزوع هنا».

● «النداء»، العدد ١٧١، الأربعاء ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨



مدرسة تحولت إلى سجن

مركزي الحديدة:

سل وجنون ومعسرون، ومرافق تنتظر المدد، ومنتجات السجينات غير معترف بها



ستة عشر سجينًا هو عدد المصابين بالسل في السجن المركزي بالحديدة، وتحاول إدارة السجن هناك عزلهم عن بقية السجناء لمنع انتقال العدوى برغم ازدحام السجن، لكن السجن يعج أيضًا بحالات مرضية لأخرى منها الجنون والأمراض النفسية المختلفة، إلى جانب عدد كبير من الأمراض العضوية الأخرى.

ليس ذلك هو الخطر الوحيد الذي يحدق بنزلاء مركزي الحديدة، فمطبخ السجن يقع داخل أحد العنابر وسط السجن، وهو مخالف لتعاميم المصلحة، حيث يمنع في هذه الحالات دخول الغاز إلى وسط السجن بين السجناء.

يؤكد مدير عام السجن: "مللنا من إرسال الرسائل للمطالبة بمساعدتنا لنقل المطبخ خارج المبنى الخاص بعنابر السجناء". ويعمل عدد من السجناء طباخين، ويعطى لكل واحد منهم أجر شهري ٢٠,٠٠٠ ريال، ليقوموا بإعداد وجبات غذائية تتمثل غالبا بدجاجة لكل ١٠ مساجين حسب المعايير والقوانين كما يقول... و"ننوع لهم بين اللحوم البقري والدجاج، وكما طرحه مجلس النواب ١٠٠ جرام لكل سجين برغم أن السجناء يعملون مشاكل ويتذمرون دائمًا: "حبة دجاج لعشرة أيش هذا؟!" ويبحثون عن أعذار لافتعال المشاكل".

■ وضـاح المقطري

ثمة خطر آخر تمثله أسلاك الكهرباء المكشوفة، وكل ذلك لأن المبنى تم إعداده ليكون مدرسة عام ١٩٨٢، لكن قرارات عليا حولته إلى سجن مركزي للمحافظة التي لم تكن تملك سجنًا حينها، ولذلك



فهو يتسع الآن لـ٤٠٠ نزيل على الأكثر، لكنه يحتوي أكثر من ٩٠٠ سجين، وبحسب مدير السجن: "العدد الموجود في السجن أكثر من ضعف ما هو مسموح للعنابر، ولكن ماذا نعمل؟".

مدير السجن هو العقيد ناصر محمد ناصر، وقد تحدث لفريق حقوقي مكون من محمد المقطري المدير التنفيذي للمرصد اليمني لحقوق الإنسان، وخالد عايش من الملتقى الوطني لحقوق الإنسان بالحديدة، ومراد الغارتي من المرصد اليمني لحقوق الإنسان، وفؤاد عوسجي المسؤول الإعلامي بالملتقى الوطني لحقوق الإنسان، وذلك ضمن الزيارات الميدانية التي ينفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان للسجون في المحافظات لإعداد تقريره الرصدي السنوي عن حقوق الإنسان في اليمن.

يوجد لكل عنبر حمام بالإضافة إلى حمامات عامة للمرفق كامل، كما يوجد صالون حلاقة بأجور مناسبة، حيث يحلق شعر الرأس بـ١٠٠ ريال والذقن بـ٥٠ ريالًا.

ويعمل بالسجن طبيبان أحدهما متخصص في الباطنية، والآخر طبيب أمراض جلدية، يعمل كل منهما يومًا واحدًا في الأسبوع، بالإضافة إلى ٣ ممرضين طوال الأسبوع. يضيف ناصر: "علمنا بعض النساء في سجن النساء ضرب الإبر والمجارحة الأولية، أما ما عدا ذلك يتم نقلهم إلى مستشفى الثورة". وهو نفس الإجراء المتبع بالنسبة لحالات الولادة لدى السجينات، يتابع العقيد ناصر: "وفي هذا نتعرض للإجراءات والتحقيق حول ذلك، وإذا مات الطفل المولود يتم التحقيق معنا كيف مات ولماذا؟ وهذا مزعج جدًا كون سجن النساء معزولًا لا يدخله الرجال نهائيًا، وجميع موظفي السجن مدربون على التعامل مع السجناء الرجال".

لا يقبل السجن حالات مرضى الإيدز نظرًا للازدحام والخوف من العدوى، فلا توجد في مركزي الحديدة وحدة صحية متنقلة أو وحدة صحية للعلاج أو مرافق إضافية لعزل المرضى بأمراض معدية، وحاليًا يتم تجهيز مبنى مؤهل لذلك خلف العنابر بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يصفه مدير السجن بأنه الجهة الوحيدة التي قدمت دعما حقيقيا للسجن. وستستخدم الوحدة الطبية لعلاج حالات السل، والعناية بالمجانين، والحالات التي ترفض مستشفيات الحديدة استقبالها.

ويتابع مدير مركزي الحديدة: "نحن حاليا نتابع لانتداب أطباء متخصصين للعمل في الوحدة الصحية قبل افتتاحها، لكن ثمة رفضًا من قبل الأطباء الذين يخشون أن يعاب عليهم العمل في السجن. ونحن نطالب مكتب الصحة بميزانية تشغيلية لكنهم يقولون بأن عليهم الأطباء وعلى الوزارة الأدوية، ومصلحة السجون تعطينا ٦٠,٠٠٠ ريال فقط شهريًا للتطبيب".

أكثر من ١٠٠ حكم بالإعدام،
ومعسرون وحوثيون لا يشار إليهم

يوجد برنامج إلكتروني يتم العمل به منذ ٥ سنوات لتصنيف حالات القضايا بمختلف التصنيفات ابتداءً بالاسم واسم الأم والتهمة والحكم والمنطقة والسن وتاريخ الإفراج والعودة والدخول، إلخ..، وقد تم إطلاع الفريق على عمل البرنامج، فمثلًا توجد ١٢٦ حالة بسبب السرقة، ٤٠ سجينًا بسبب ترويج وتعاطي مخدرات.. ويتم بواسطة هذا البرنامج إجراء إحصاءات سنوية ودراسات نوعية أو متخصصة لخدمة المجتمع من الناحية الأمنية.

وعن الإجراءات المتبعة في استقبال السجناء يواصل العقيد ناصر حديثه: "كل الإجراءات تتم وفقًا للقانون بإحالة من النيابة وطلب التجديد قبل حكم المحكمة. ولا يوجد لدينا سجناء بتوجيهات مسؤولين مباشرة.. كل الحالات على ذمة قضايا وفقًا لإحالات النيابة. كما لا يوجد سجناء كرهائن".

كما يتم تصنيف السجناء لقياس معدل الجريمة وفق تصنيفات متعددة، ويتم الإحصائيات والدراسات شهريًا لمدير الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك. ويوضح المدير ناصر: "مثلًا شارع زايد تكثر فيه السرقات فيقدم مدير الأمن مذكرة عن ارتفاع معدلاتها هناك لزيادة عدد أفراد الأمن فيه، وهناك الحشيش في باجل الذي يزيد حوادث المرور"، لكنه يستطرد: "إن الإحصائيات لدينا لا تمثل الأرقام الحقيقية للجريمة أو الواقع الأمني، كون هناك كثير من القضايا والخلافات تحل بصلح قبلي حتى إنه يتم سحبها من أقسام الشرطة غالبًا".

هناك أحكام بالإعدام بحق أكثر من ١٠٠ سجين، وفي ما يتعلق بالمحكوم عليهم ممن تجاوزوا ثلاثة أرباع المدة، وعلى ذمة العقيد ناصر: "بالنسبة للجيدين والملتزمين والطيبين ندعمهم لكي يتمكنوا من الخروج، والحصول على الإفراج، أما من عليه قضايا غير جسيمة وتجاوز ثلاثة أرباع المدة حتى وإن لم يكن حسن السلوك؛ يتم الإفراج عنه لأن الوضع زحمة والجو حار، وهذا بتوجيهات من النائب العام. وللعلم أن بعضهم يطلب أن يترك مكانه كما هو لأنه سيعود إليه بعد خروجه لأن ذويه يتخلون عنه، ولا يجد من يهتم به".

يوجد سجناء معسرون -لم يتم الإفصاح عن عددهم- أنهوا فترة عقوبتهم، لكنهم داخل السجن كسجناء بسبب الحقوق الخاصة (الديون)، والقانون اليمني بحسب إفادة مدير عام السجن "مطاط ولم يحزم مثل هذه المواضيع".

ولم يتم الإشارة إلى أكثر من ١٦٠ سجينًا على خلفية اتهامهم بالحوثية دون أن تتم محاكمتهم أو إدانتهم، وجميعهم من محافظات أخرى ليس بينها الحديدة.

لـدى السـجن مبنى غير مكتمل كان يعد ليكون مركز تدريـب مهني، لكن المقاول المنفذ هرب بعد بناء الهيكل ولم يكمل البناء دون أن يعرف سـبب هروبه، أو يتم إيجاده أو اسـتكمال بناء المبنى. كما يمتلك السجن ورشة لصناعة البلك مقدمة من أحد التجار ليعمل عليها السجناء بأجر، لكنها تحتاج إلى أدوات العمل.

السجينات

لا تبيـت النسـاء في مركـزي الحديدة أكثر من يوم، ويتم إحالتهن في اليـوم التالي إلى النيابة مباشـرة لأنه لا يوجد عنابر للنسـاء في أقسام الشرطة. ويشير مدير عام السجن إلى أنه و"حسب القانون اليمني لا يوجد لدينا أحداث دون سـن ١٦ سـنة، وهو ما حددته النيابة بموجب القانون، وكثيرًا ما ندخل في جدل مع النيابة حول تحديد السن".

و"سـجن النسـاء لدينا قائم بظروف اسـتثنائية فهو ليس معدًا وفقًا للمعايير المعمول بها في السـجون، لكنه معزول ومستقل وتقوم عليه ٦ شرطيات بالتناوب، ولدى السجينات فصل دراسي للتعليم الأساسي تعمل فيه معلمتان". ويذكر المدير أن لديهم سجلات خاصة بالنساء وبالمعاملات في السجن.

ثمـة سـجينات لديهـن أطفـال تتراوح أعمارهم بين سـنتين و٣ سـنوات ليس أكثـر، وعدد هذه الحالات قليل، ولم يتم التصريح بعددها، ومع ذلك يؤكد الفريق أن السعة جيدة وأن السجينات لا يشكون من مشاكل بحسب إفادات مدير السجن وموظفيه.

وذكر الفريق أن الهلال الأحمر قدم لقسـم النسـاء أدوات ومواد خياطة يدوية لإنتاج مشغولات بسـيطة كان المفترض أن تتبناها أية جهة لتسـويقها، ولكن كونها من منتوجات السـجن لا تلقى الدعم أو الرعاية والاهتمام. كما توجد ألعاب قليلة وعادية للأطفال.

ويطالـب العقيـد ناصـر الجهات المسـؤولة باعتماد ممرضات عسـكريات مدربات للإسـعافات الأولية، وتدريب قابلات من السجينات.

يعتمد لمصلحة السـجون ١٥٠ مليون ريال فقط سـنويًا، ويشـكو مدير السـجن من صغر المبلغ الـذي لا بـد أن يـوزع علـى كافة السـجون، وهو ما يجعل هذه السـجون بحاجة ماسـة للكثير من المتطلبات اللائقة بالسجون.

أكـد الفريـق الذي قام بزيارة السـجن المركـزي بالحديدة، أن عدد السـجناء كبير مقارنة بصغر مسـاحة السـجن، وأنه غير لائق صحيًا، ولا يصلح لاحتواء البشر داخله كما هو حاصل الآن، كما

لا يتناسب مع المعايير المعروفة للسجون، ما يسبب انتشار الأمراض والعدوى، ويضاف إلى ذلك انعدام النظافة فيه، ما يشكل خطرًا على صحة نزلائه.

قام عدد كبير من السجناء بتقديم أوراق كثيرة تتضمن طلبات وشكاوى إلى الفريق، واهتموا بتسليمها للمحاميين محمد المقطري، وخالد عايش.

وطالب أحد السجناء على ذمة الحوثية بمتابعة قضاياهم كونهم أكثر من ١٦٠ سجينًا، لكن سلطات السجن رفضت الحديث عن السجناء أو عددهم، كما لم تفسر أسباب احتجازهم لمدد طويلة بدون محاكمتهم.

أمكن للفريق الحقوقي الزائر التأكد من توفر المياه بشكل جيد، ووجود مجار لائقة، وحمام واحد في كل عنبر، كما اطلعوا على حالة ونوعية الأكل الذي يتم تقديمه للسجناء، وأفادوا بنظافته.

وانتهى الفريق إلى شكر مدير السجن وطاقمه الإداري على مساعدتهم وتوفير المعلومات التي تم طلبها، والسماح لهم بالاطلاع على السجن ومرافقه.

- «النداء»، العدد ١٧٢، الأربعاء ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨



• أصيل وزكريا

أصيل وزكريا يطمئنانه على نجاحهما من أمريكا والأب يهنئ أولاده من السجن المركزي

التام ودبوان.. البراءة على مشارف سنة خامسة سجنًا

عادل قاسم التام مواطن يمني أمريكي، كان يعمل هناك بنجاح ترافقه أسرته وأطفاله. قبل حوالي خمس سنوات جاء إلى اليمن لزيارة وتفقد عقاراته التي سعى لاكتسابها في الوطن فإذا به ذات ليلة يواجه اعتداءً على منزله وأثناء تبادل إطلاق النار قتل أحد المهاجمين، وأخذ عادل إلى السجن ومعه دبوان؛ صديقه كان ضيفه في تلك الليلة.


10 قضايا وسيطة

التمام وديوان البراءة على مشارف ستة خامسة سجن

3 أدلة تفضح تحويل القضية ضده

حراسة الكبير لجيورجي بالحديدة يطلقون النار على أطفال كانوا يلعبون في ملعب ما حول للقصر ويصيبون أحدهم في قدمه اليمنى

رئيس الجمهورية يصادق على حكم بإعدام شخص أصدر وكيل بن حبيش على تنبيهات بالرجمة بقلة الإجادة

ملك سابق يعبر جبل الأطلس الكبير بالكلس

على صالح صغير في السجن المركزي بالعاصمة

21 عاماً وأنا بريء.. من تعذيب إلى سجن

صادق الحمزي يناشد تلك لعرض الحملاوة اعتقال ما حدث في السجن

مرتضى العفيري يناشد رئيس الجمهورية العفو عنه وإنهاء اعتقال مرافقه

حوكما وبرأتهما المحكمة الابتدائية وينتظران الاستئناف وهما في السجن المركزي بصنعاء قابعان على مشارف سنة خامسة. بالرغم من التوصيات والوعود، والحكم بالبراءة. أما أطفال عادل وزوجته فقد عادوا إلى أمريكا محملين بحنينهم لوالدهم، وليعايشوا القسوة التي خلفها لهم فراقه جراء محاكمة طالت فصولها وحكما بالبراءة ينتظر قوة التنفيذ لم يجد أصيل وزكريا عادل التام لم يجدا وسيلة لطمأنة والدهما عليهما وعلى دراستهما ونتائجهما إلا أن يرسل بصورتيها مع شهادات النجاح المدرسية من كاليفورنيا ووالدهما عادل لم يجد وسيلة لتهنئة نفسه وولديه ولفت النظر إلى قضيته التي طالت إجراءاتها – لم يجد- إلا سطورًا أرسلها مع الصور إلى الصحيفة، لنشرها مع موجز حكاية نطرحها أمام القضاء والنائب العام.. مبروك النجاح يا أصيل ويا زكريا.. يقولها والدكما وحاله ورفيقه دبوان يسألان حتى متى؟ وما معنى براءة دون إفراج.

● «النداء»، العدد ١٧٢، الأربعاء ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨





10 قضايا وسطية

التحالف الدولي يعلن البراءة على مطارف سنة خامسة سجن

3 أدلة تفضح تحويل القضية ضده

رئيس الجمهورية يصادق على حكم بالإعدام لشخص أصدر حاكم بن حبريش علي

مليشيا صبايا يقومون بأعمال مخلة بالآداب والنظام

على صالح صبر في السجن المركزي بالخصوصة

مركز الحديدة يناقش رئيس الجمهورية لهذه عن واقع حقوق الإنسان

● قديالي

٣ أدلة تفضح تحويل القضية ضده

تـزداد مأسـاة السـجين «قديالي علـى أصغر أبي» (هندي الجنسـية) مرارة من يـوم لآخر. فبعد أن شارف «قديالي» على مغادرة السجن، انصدم باستئناف أحد خصومه الذي حول أمل الإفراج عنه إلى واقع تخليده في السجن المركزي في صنعاء.

منذ صدور الحكم الابتدائي لم يصل «قديالي» أي إشـعار باسـتئناف خصومه، بحسـب مناشـدته الثانيـة إلـى «النـداء». ولأنه الأكثر تضررًا من الحكم، فقد اسـتأنف الحكم الـذي اعتبره «قديالي» غير منصفًا، وبقي في انتظار تحريك قضيته وإبلاغ خصومه من محكمة الاستئناف؛ لم يحدث ذلك وظلت القضية مجمدة.

لقد وجد المواطن الهندي نفسه تائهًا بين استئنافه وبين توقه إلى مغادرة السجن والتنازل عن طلب الاستئناف والحصول على حكم يثبت إعساره.

آنذاك قرر التنازل عن استئناف الحكم وقدم طلبًا إلى قاضي الإعسار لإثبات إعساره لكنه لم يظفر على حكم الإعسار. لقد تسرّب هذا الخبر إلى خصمه الذي سارع إلى إيقاف الحكم وقال للقاضي الموكل إليه إصدار أحكام الإعسار إن القضية مازالت مستأنفة لدى محكمة استئناف الأمانة.

الواضح أن خصومه لم يفكروا باستئناف الحكم قدر تعمدهم في إبقائه سجينًا وتخليده في السجن. يؤكد ذلك ما تضمنته وثيقة التنازل عن الاستئناف التي قدمها للمحكمة، وقبله تنازله دون أن تنبهه بأن هناك مستأنفًا آخر.

الدليل الآخر: إفراج النيابة عن شريكه في القضية بعد أن دفع المبلغ الذي عليه دون اعتراض. «وقديالي أبي» مازال سجينًا منذ ٣ سنوات ونصف على ذمة حقوق خاصة لو دفعها لأفرج عنه ولما كان للاستئناف وجود هب أن خصم «قديالي» كان مستأنفًا، لماذا لم تحدد المحكمة جلسة للنظر في قضيتهم المحكوم فيها قبل سنتين؟ ولماذا أفرج عن شريكه ما دامت المحاكمة مستمرة؟ ولماذا لم تبلغ المحكمة السجين «قديالي» باستئناف الحكم من آخرين غيره؟

منتصف سبتمبر الفائت، ناشد «قديالي» عبر «النداء» النائب العام ورجال القضاء تصحيح التعامل الاستثنائي لبعض القضاة ضده، لكن مناشدته حركت القضية في الاتجاه الآخر: حدد موعد الجلسة للاستئناف وبدأوا محاكمته.

وهنا مازال أمل «قديالي» قائمًا وحلمه في عدالة القضاء اليمني باقية، لذا يناشد السجين الملقب بـ«علي هندي» النائب العام ومجلس القضاء العطف والخوف من الله وعقابه.

● «النداء»، العدد ١٧٢، الأربعاء ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨

مرعي العامري يناشد رئيس الجمهورية العفو عنه والتوجيه بإطلاق سراحه

وجه مرعي على العامري من السجن المركزي بأمانة العاصمة رسالة مناشدة لرئيس الجمهورية يطالبه بالتوجيه بإطلاق سراحه وقال إنه مسجون في قضية حق عام هو مظلوم فيها مطالبًا رئيس الجمهورية بالعفو عنه وإطلاق سراحه لأن بقاءه في السجن لن يفيد المجتمع بشيء كما لن يضره بشيء من إطلاق سراحه ومن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح حيث أن بقاءه في السجن أكبر مفسدة لأطفاله الذين لا عائل لهم غيره كونه القادر على تربيتهم وتوجيههم.

● «النداء»، العدد ١٧٢، الأربعاء ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨







● القعيطي

القعيطي في المركزي بصنعاء برسالة مصرية

توقعت أسرة عادل القعيطي أقدم سجين يمني في مصر دنو الفرج عن عادل، الذي أمضى ١٨ عامًا في سجن القناطر المصري، عند وصوله اليمن لكنها صدمت بإصرار الحكومة على إكمال المدة ٢٠ سنة. عادل القعيطي الشاب الثلاثيني سُلّم إلى اليمن عبر الانتربول الدولي في ١٨ سبتمبر الماضي وفقًا لاتفاقي تبادل السجناء ما بين البلدين. فعادل الذي انتقل إلى مصر للدراسة حوكم بتهمة حيازته ٤٢ جرامًا من المخدرات، مايزال ينفيها ويؤكد أنها لفقت له من شخص كويتي أغاضة القعيطي بانتقاده لسياسة الكويت وتأييد لصدام حسين أثناء أزمة الخليج مما اضطر الكويتي إلى الاستعانة بأحد الضباط المصريين الذين تربطه بهم علاقة. فأصدر القضاء المصري حكمًا بالأشغال الشاقة المؤبدة عليه وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه (١٧ ألف دولار أمريكي)، وبعد مناشدته عبر «النداء» في أبريل الماضي

تفاعل أحد المحسنين اليمنيين وقام بدفع الغرامة عنه.

وتأمل أسرته أن يبادر الرئيس علي عبدالله صالح في اتخاذ إجراءات حازمة للإفراج عن عادل سيما وأنه امضى أكثر من ثلثي المدة المحكوم بها عليه ومنح شهادة حسن سيرة وسلوك من سجن القناطر. توجيه الرئيس وانقاذ عادل لا تخترق النظام ولا القانون بل مجرى قانوني بحت يتيح لعادل احتضان أسرته التي لم يرها منذ ١٨ سنة.

في ما يخص اتفاقية تبادل السجناء ما بين البلدين لم تلتزم مصر بأهم بند فيها وهو تسليم ملف قضية عادل إلى الإنتربول. وهذا سيكشف عن الاسباب الحقيقية وملابسات القضية. والواضح أن ملف القضية لم يكن في حسبان الإنتربول أثناء تسلمه السجين وبعد طلب الملف من المكتب الفني للنائب العام أبلغ ناصر (أخ عادل) من مدير مكتب وزير العدل أنهم «لم يتسلموا سوى مذكرة من الإنتربول تفيد أن عادل وصل إلى اليمن وأودع السجن».

ناصر الذي يبحث عن سبيل لإطلاق أخاه، سأل عن ملف أخيه مدير الانتربول فأخبره بعدم استلام أي ملف. تاليًا تبين من مندوب الإنتربول أن مصر سلمته ٦ أوراق فقط.

على الأرجح أن مصر تعمدت عدم تسليم الملف إلى الإنتربول ما يثير الشبهات حول تورط جهات وسلامة التحقيقات وجمع الاستدلالات.

ما يؤكد معرفة الحكومة بأن عادل القعيطي بريء وأن قضيته ملفقة رسالة وزير الخارجية والمغتربين أبو بكر القربي في ٢٧ يونيو ٢٠٠٦ إلى مدير مكتب رئاسة الجمهورية علي محمد الآنسي يقول له فيها: «إن السفارة والوزارة متأكدة بأن موضوع القضية الخاصة به (عادل) ملفقة».

القعيطي كان آخر السجناء الاجانب في سجن القناطر لقد غادر أصدقاؤه الستة كل إلى بلده بعد أن دفعت عليهم حكوماتهم ما عليهم وعندما وصلوا بلدهم أفرج عنهم حكامهم عدا عادل إذ مازال بانتظار رئيس الجمهورية لتخليصه من الظلم الذي عثر عليه.

النائب العام مشكورًا على جهده الذي بذله من أجل الإفراج عن القعيطي ترجو أسرة الشاب أن يواصل النائب العام مساعيه الكريمة لإطلاق شاب دفنت أحلامه جورًا.

لم يتساءل أحد عن سبب عدم إرسال ملف القضية من قبل دولة مصر بحسب الاتفاقية، وعلى الرغم من ذلك مازالت الدولة ملحة على إبقاء عادل لسنتين بعيدًا عن أحبائه وذويه.

● «النداء»، العدد ١٧٣، الأربعاء ٥ نوفمبر ٢٠٠٨





● فهمي العزي

طالبت رئيس مجلس القضاء بتفعيل الاتفاق بخصوص المحتجزين على ذمة الحقوق الخاصة

أكثر من ثلاثة آلاف توقيع للمطالبة بالإفراج عن ملك التمور

أعلن ما يربو على ثلاثة آلاف شخص تضامنهم مع فهمي محمد ناجي العزي، المسجون منذ ثلاث سنوات في السجن المركزي بتعز.

وطالب المتضامنون، عبر لجنة الدفاع عن فهمي الملقب «ملك التمور»، بالإفراج عنه من الدهاليز

المظلمة وإخراجها إلى نور العدالة وبسرعة لأن بقاءه في السجن مخالف للقانون.

واستنكرت اللجنة، في بيان تضامنها المرفق بكشف تضمن أسماء المتضامنين وتوقيعاتهم، ما قام بـه قاضـي الإعسـار في محافظة تعز برفضه دعوى الإعسـار المقدمة من «ملك التمـور» بحجة أن المال مال عام.

حملـة التضامـن، التي شـملت تجارًا وموظفـين ومتقاعدين وعاطلين عن العمل وطلابًا وناشـطين حقوقيين، دعت رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى تفعيل الاتفاق مع هيئة الدفاع عن السجناء على ذمة حقـوق خاصـة، الذي تم في منتصف مايو ٢٠٠٧ ونص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ.

وقالت إن إحالة قضية المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي الإعسار مخالف للقانون، وأن دعاوى الإعسار تعتبر التفافًا على النصوص القانونية وتعطيلًا لها.

وكان يفترض أن يغادر العزي السجن قبل أكثر من ٨ أشهر، لكن قصورًا قانونيًا حال دون ذلك.

في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ دخل فهمي السجن بتهمة الاختلاس وصدر بحقه حكم قضى بسجنه ٣ سنوات ودفع ٤ ملايين و١٢٧ ألف ريال للمؤسسة العامة للاتصالات.

وطبقًا لفهمي فإن النيابة العامة اتهمته بالنصب عبر قيامه بسحب مجموعة خطوط وتلفونات من شـركة «يمن موبايل» بسـم جهة وهمية تسمى «جامعة الملكة بلقيس» ولم تقوم بالسداد، مستدلة على أن ضمين الجهة الوهمية هو نفسه ضمين مؤسسته.

فهمي قبل دخوله السجن كان يمارس نشاطه عبر مؤسسة «بلا حدود للتجارة والاستثمار التابعة لـه فـي بيـع أجهزة وخطـوط الهاتف. ولأن نظـام البيع إما بالآجل أو بالتقسـيط، لجهـات خاصة أو حكوميـة، فقـد كانت هذه الجهات تماطل في سـداد تلك المبالغ، الأمر الذي وجد نفسـه معه عاجزًا عن الوفاء بالتزامات المؤسسة العامة للاتصالات.

● «النداء»، العدد ١٧٥، الأربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨



السجناء: موافقون على بيعنا

قبل سنوات كانت بعض الدول تقوم ببيع السجناء في حال ازدياد عددهم أو خطورتهم على المجتمع أو تأجيرهم لأصحاب المزارع والمصانع فتوفر الدولة على نفسها نفقات الطعام والحراسة وغيرها وتجني في الوقت نفسه الربح والمردود دون جهد وعناء.. من أناس لا فائدة منهم سوى عبء ثقيل على كاهل الدولة والأجهزة.

ونحن ما الفائدة من وجودنا «مئات وربما الآلاف» سوى أن نأكل الدجاج والارز والفاصوليا والفول، وعشرات المسلحين تحرسنا ونحن نيام أو نعلب كرة القدم.. والبطة، والدومنو أو خلال فترة الخلوة مع زوجاتنا؟ نعم داخل السجن وعشرات الاطقم المسلحة تحرس موكبنا إلى النيابات والمحاكم، وربما تكون النتيجة البراءة أو الاكتفاء وربما غرامة عشرة آلاف ريال... الخ.

وخصوصًا نحن سجناء «معتقلون» الحقوق الخاصة الذين نمضي فترة حبس خارج


قضايا 8

توجيهات عليا بالإفراج عن شحنة قمح فاسدة

السجناء: موافقون على بيعنا

ضبط حشيش والقواص منشطة في مركزي صنعاء

الحكمة العليا تفيد طعنا من سجين بعد عامين من تقديمه

السوداني ضوء البيت في قبضة السجان

النيابة تفرج عن 250 معسر وتستبقي العالقين بأموال عامة

القانون، وغيرنا ممن يشبه حالنا سجناء لصالح الغير، وهو يتفاخر بأنه تمكن من حبسنا والدولة تحرسنا وتحفظنا لصالحه مجانًا؟

أليس من الأفضل بيعنا أو تأجيرنا أو حتى بيع أعضائنا والحصول على عدة ملايين من الدولارات.. أم أن "قليل دائم خير من كثير منقطع"؟!

أمام أصحاب الشأن عن سجناء السجن المركزي - صنعاء:

عاد علي ناصر الحداد

عصام بغدادي الأردني

عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت

أسامة محمد خير ضوء البيت

فوزي حمود علي

خالد حميد حمود عبدالمولى

يحيى نور الدين الباشا

أحمد عبدالحكيم العليمي

محمد علي عبدالله الماوري

مشير ياسين أحمد السقاف

سعد رفيق الخفجي

● «النداء»، العدد ١٧٦، الأربعاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

ابتهج بفوز أوباما، فقرر رجال الأمن الاعتداء عليه

السوداني ضوء البيت في قبضة السجان

■ شاجع أحمد

المعلومات الواردة من عنبر التوبة في السجن المركزي بأمانة العاصمة لا تدعو إلى الطمأنينة، لقد اعتدى رجال الأمن على السجين السوداني عبدالقيوم خير ضوء البيت صباح يوم الخامس من هذا الشهر نوفمبر. والراجح أن رجال الأمن الغيورين استفزوا من صاحب البشرة السمراء في لحظة ابتهاج بإعلان فوز الإفريقي أوباما رئيسًا للولايات المتحدة.

على ما يبدو كان ضوء البيت لحظتها يستدعي الامل الذي سيضع حدًا لمأساته خلف القضبان.

وعلى ما يبدو أيضًا استشعر حراس السلطة الخطر فقرروا سد كل منافذ الأمل الذي استدعاه ضوء البيت السجين المضرب عن الطعام منذ عامين تهجموا عليه في مرقده ولم يستطع الهروب، لقد أجهز عليه الإضراب عن الطعام وصادر قدرته على الحركة لكن رجال الأمن لم يتوقفوا عن توجيه اللكمات على جسده المعتل انتزعوه من فراشه أمام مرأى زملائه نزلاء عنبر التوبة. غادر فتوة الامن العنبر بزهو منتصر فيما أغمي على ضوء البيت.

لم يكن الاعتداء الهمجي على ضوء البيت في ٥ نوفمبر هو الأول ففي وقت سابق كان ضوء البيت يجري إلى الشماسي -الساحة الداخلية للسجن- وألقوا بالساحة لثلاث ساعات امتدت من الساعة الـ١١ إلى الواحدة والنصف ظهرًا تحت أشعة الشمس «أرادوا القضاء عليّ»، قال السجين العليل في رسالته التي بعثها لـ«النداء».

معلوم أن ضوء البيت دخل السجن قبل ٩ سنوات على خلفية خلاف نشب بينه وآخر كان شركاء في نشاط استثماري قرر القاضي سجنه عام ونصفًا وتغريمه ١٠٠ ألف دولار.

انقضت مدة العقوبة لكن ضوء البيت مازال بالسجن منذ ٧ سنوات لقصور قانوني لدى رجال العدالة.

قبل عامين قرر ضوء البيت الإضراب عن الطعام احتجاجًا على العسف الذي لحق به من قبل أجهزة القضاء والنيابات حينها كان يدرك تمامًا ماذا يعني قرار كهذا وقال سأواصل الإضراب عن الطعام فإما أن أمنح العدل المنشود وإما الموت.

طبقًا لشهادات عديدة لسجناء غادروا السجن المركزي الأسبوع الماضي فإن السوداني ضوء البيت لم يعد يملك مقومات الحياة: جسد متهالك عاجز عن الحركة.

في رسالته التي طلب نشرها لتثبت الانتهاكات التي لحقت به حمل ضوء البيت إدارة السجن المركزي بأمانة العاصمة المسؤولية الكاملة إزاء أي مكروه قد يتعرض له، مجددًا دعوته ومناشدته للمنظمات الحقوقية والإنسانية باليمن وخارجه بالتدخل لإيقاف العسف الذي يتعرض له منذ أعوام.



● «النداء»، العدد ١٧٦، الأربعاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

المحكمة العليا تعيد طعنًا من سجين بعد عامين من تقديمه

بعد عامين من تقديمه طعنًا إلى المحكمة العليا أُبلغ السجين علي علي صغير صلاح من قبل رئيس النيابة أن عريضة الطعن أعادتها المحكمة إلى نيابة استئناف الأمانة وقال علي صغير صلاح في مناشدته للنائب العام عبر صحيفة «النداء» إن سبب إعادة الطعن كما أخبره رئيس النيابة بعد عامين من تقديمه أن النيابة تعثر عليها توقيعه العريضة من قبل محامي معتمد.

وأضاف أنه منذ سنة ونصف وهو في السجن المركزي بالعاصمة زيادة عن المدة المحكوم بها عليه.

وأشار إلى أنه وخلال ٦ سنوات قضاها في السجن منقطع الحال ولم يستطع تعيين محامٍ، بالإضافة إلى أنه المعيل الوحيد لأسرته.

وناشد صغير صلاح النائب العام النظر في حالته والإفراج عنه نظرًا لعدم قدرته على المتابعة والشكوى.

- «النداء»، العدد ١٧٦، الأربعاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

النيابة تفرج عن ٢٥٠ معسرًا وتستثني العالقين بأموال عامة

أفرجت النيابات العامة الأربعاء الماضي عن ٢٥٠ سجينًا معسرًا من عموم محافظات الجمهورية بعد أن سدّد الرئيس علي عبدالله صالح المبالغ المحكومين بها.

وقال مصدر في مكتب النائب العام لـ«النداء» إن ٢٥٠ سجينًا على ذمة حقوق خاصة غادروا السجن ظهر الأربعاء الماضي بعد أن تكفل رئيس الجمهورية بسداد المبالغ المحكومين بها وقدرها ١٧٢ مليون ريال.

وأضاف أن عشرات من السجناء تجاوزا مدد العقوبات المحكومين بها ومحتجزين على ذمة حقوق خاص لم يفرج عنهم بسبب عدم تحديد المبالغ المحكومين بها السجناء.

إلى ذلك، شكا عدد من السجناء المعسرين على ذمة حقوق عامة (أموال عامة) من عدم اعتماد أسمائهم من ضمن كشف المفرج عنهم. وتساءل فهمي العزي السجين في مركزي تعز على ذمة أربعة ملايين ريال للدولة، عن المعيار الذي تتعامل به الحكومة في قضايا المعسرين، مستغربًا أن تتكفل بسداد مبالغ المعسرين على ذمة حقوق خاصة لمواطنين آخرين ولا تتسامح بخصوص ديونها لدى السجناء.

- «النداء»، العدد ١٧٦، الأربعاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨




جبل علي وشك الانهيار فوق 3000 شخص بحضرموت

هل وزير الداخلية أعلى من الدستور وأكبر من مجلسي النواب والقضاء ورئيس الوزراء؟

عد إلي يا نواف ... عودي إلي زوجتي

الحميدي يبحث عن أسرته التي تشرّدت أثناء سجنه:

عُدْ إليّ يا نواف... عودي إليّ زوجتي

• بسام الحميدي

أين أنت يا نواف؟ لقد خرج والدك بسام أحمد الحميدي الذي دخل السجن المركزي بصنعاء عام ٢٠٠١ الاربعاء الفائت. نعم خرج وسجناء آخرون بعد أن تكفل رئيس الجمهورية بدفع المبالغ المالية التي عليهم.

أين أنت وأين والدتك؟



● نواف بسام الحميدي

الأربعاء الفائت، غادر بسام الحميدي، ٢١ عامًا، السجن بعد ٧ سنوات على خلفية شروع في القتل، وكان قد صدر ضده حكم استئنافي من محكمة جنوب شرق أيد الحكم الابتدائي القاضي بسجنه ٤ سنوات ودفع مبلغ «مليون و٢٠٠ ألف ريال أرش» إضافة إلى ٤٥٠ ألف ريال، ولأنه لا يمتلك المبلغ فقد أمضى في السجن ٧ سنوات (في مخالفة قانونية).

بعدما زار بسام والدته وإخوته، أسرع متلهفًا إلى مركز الاتصالات، رفع سماعة الهاتف وقلبه مغمور بالسعادة واتصل بأسرة زوجته، لكن الرد كان صاعقًا: «زوجتك ونواف مختفيان منذ عامين ولا يعلم أحد مكانهما».

لم يستطع بسام السيطرة على مشاعره، لقد تسربت دمعتان على خده وأقفلت سماعة الهاتف، وغادر كبينة الاتصال دائخًا.

ظهر الأحد زار بسام مكتب الصحيفة، باحثًا عن خيط يدله على مكان فقيديه (زوجته وابنه).. ويطلب نشر صورة نواف علّ أحدًا يمكنه التعرف عليه.

الحميدي الذي كابد مرارة السجن ٧ سنوات كان يتابع أخبار أسرته من السجن مدة ٤ سنوات ونصف ظلت الاسرة تزوره «بين فترة وأخرى وبعدها انقطعت اخبارهما وكانت تزورني وتتابع مكتب النائب العام»، ويعتقد بأن الأسرة أصيبت باليأس لكنه الآن لا يعلم أين مكان زوجته وما مصير ابنه، ويحمل النائب العام والحكومة مصيرهما لا سيما وهما السبب في احتجازه «٤ سنوات زيادة عن المدة المحكوم بها عليه»، ولا شك أنهم أساس ضياع أسرة بسام وتشريدها.

وكانت «النداء» نشرت خلال العامين الفائتين معاناة بسام ومعسرين آخرين انتهت فترت عقوباتهم وتصدر اسمه قائمة المناشدات والاستغاثات المستمرة للنائب العام لمرارات عديدة آخرها قبل الإفراج عنه بأسبوعين.

كذلك قد يصبح مصير أسر السجناء المعسرين الذين مازالت السجون تحتضنهم فقط بسبب عدم قدرتهم على سداد ما عليهم من حقوق خاصة.

والدك في انتظارك يا نواف.. يتلهف شوقًا لتقبيلك.. يرغب في احتضانك واحتجازك في حضنه لساعات لعله يريد أن يعوضك عن الحنان الأبوي الذي لم تشعر به «عد إليّ ابني.. عودي إليّ زوجتي.. أنا محتاج إليكما»، توسل والدمع يملأ عينيه.

• «النداء»، العدد ١٧٧، الأربعاء ٢ ديسمبر ٢٠٠٨



• علي موسى

ضوء البيت واصفاً لحظات إعدام علي موسى

عقدت العزم بعد نوس بين المضي والإحجام عن كتابة هذه السطور وكوني فردًا من هذه الامـة المذبوحـة من المحيط إلى الخليج يحتم عليّ الواجب الأخلاقي الإنسـاني أن اتكلم عن الجريمة البشعة التي أدمت القلوب نحيبًا، واقشعرت لها أبدان جميع نزلاء السجن بمشاعر


6
ضوء البيت واصفا لحظات إعدام علي موسى
بدلا من الاستفسار عن الأسباب
1430 هجرية
بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية ١٤٣٠ هـ
تتقدم الشركة اليمنية للهاتف النقال «سبأفون»
بأحر التهاني وخالص التبريكات
لشعبنا اليمني الكريم
سائلة المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة العظيمة
على شعبنا ووطننا وقد تحققت كل اماليه وتطلعاته

ليس لها نظير. حزن يتوهج على اهداب الجميع استياءً وأسفًا منقطع النظير يوم تنفيذ حكم الإعدام رميًا بالرصاص على العم علي موسى في قضية مشكوك في صحتها فقد أتهم بقتل ابن عمه منذ أربعين عامًا ونيف، وأدخل السجن وعمره آنذاك خمسة عشر عامًا وأصبح مختلًا عقليًا ولم يعرف عنه الناس سوى عبارة «أبي أروّح» أي أريد الخروج من السجن، وحرصه على البطانية والفراش خوف أن تضيع ويعاقبه والده. عدا ذلك فقد لمس كل من عرفه عفته وعزة نفسه رغم أحواله فلا يمكن أبدًا أن يأخذ صدقه أو مساعدة، وكنا نأتيه بالحيلة ونقدم له خمسمائة ريال ونقول: «جاء والدك متأخرًا ولم يلحق بالزيارة، والدك يسلم عليك وقد ترك لك هذه الأمانة»، فترى في وجهه الفرح والسرور. غير ذلك استحالة أن يأخذ منك حتى الطعام.عندما تولى الأخ الفاضل عبدالكريم الخيواني عرض قضيته على النائب العام ووزير العدل استبشرنا جميعًا لكن رجال العدالة كان لهم رأي آخر، ففي صباح يوم الأحد المشؤوم سحبه عساكر السجن إلى ميدان تنفيذ حكم الإعدام وغادر الرجل معهم ممسكًا بالفراش والبطانية خشية ضياعها وهو يظن أن ساعة الرواح حلت. قيدت يداه بالكلبشات خلف ظهره وعندما أمره العسكر بالانبطاح على بطنه، وهو الإجراء المتبع وقت تنفيذ حكم الإعدام بالسجن المركزي رفض.

أجبر على الركوع على قدميه، ونحو القلب صوب الرامي بندقيته وأطلق رصاصة اخترقت جسد. وهو يردد «ابي أروح». أطلقت عليه الرصاصة الثانية فإذا بالرجل يقف على قدميه صائحًا: «أبي أروح»، صوب الرامي رصاصة ثالثة على رأسه ما بين أسفل الجمجمة وفوق الرقبة بقليل وتطاير مخ الرجل اشلاءً وسقط صريعًا.

لم يحظ ببصيص عدل شأنه شأن معظم نزلاء السجن المركزي. لم تكلف النيابة أو المحكمة محاميًا للدفاع عنه وحرم من حقه القانوني أربعين سنة.. العلامة القاضي حمود الهتار هو من أصدر حكم الإعدام على الرجل، الذي لا تقره كل شرائع وقوانين العالم وكافة الاديان السماوية ويرفضه عُرف واخلاق الإنسانية للأسباب الآتية:

أولًا: إنْ صح وقوع هذه الجريمة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ فإن النيابة العامة والمحكمة لم تباشرا النظر فيها لمدة خمسة وثلاثين عامًا بذريعة ضياع الملف وبحكم القانون سقطت الدعوى بالتقادم وفق نصوص المواد: ٢٦، ٢٧، ٢٤، ٢٥، ٣٦، والمادتين: ٣٩، ٤٢ إجراءات جزائية.

ثانيًا: إنْ ثبت للعدالة اعتراف علي موسي بجريمة القتل فإن عمره عند وقوع الجريمة لم يكن يتعدى الخمسة عشر عامًا باعتباره حدثًا يسقط حق الحكم بالإعدام.

ثالثًا: إن الرجل قد تجاوز فترة الحكم المؤبد رديف الإعدام وهو خمسة وعشرون عامًا بل تجاوز وزاد عليها خمسة عشر عامًا وفقًا لنص المادة (٥٣٢) أ. ج.

رابعًا: إن الرجل حين دخل السجن كان يعاني من أمراض نفسية وعقلية ثم أصبح مختلًا عقليًا بشهادة الجميع.

إنني على يقين أن فخامة الرئيس قد تفاجأ عبر صحيفة «النداء» الغراء برثاء الرجل بمقالي الأخوين سامي غالب وعبدالكريم الخيواني أصحاب الضمائر الحرة النقية، وخاطبوه كأنه واقف امامهم يسمعهم، وأغدقوا عليه الاعتذارات الممتزجة بالحزن والأسى. وإني لأعلم أنهم بذلوا أقصى الجهود للدفاع عنه وتحريك قضيته لكن الرجل توارى خلف جدران البرزخ ينتظر بحرارة قدوم ظالميه ليقف ذلك اليوم القريب جدًا لا محالة، أمام القاضي الكبير المتعال حفاة عراة حيث لا عسكر ولا صولجان ولا سلطة تحمي.

السجين المضرب عن الطعام منذ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦
بالسجن المركزي صنعاء
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت

● «النداء»، العدد ١٧٨، الأربعاء ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

بدلًا من الاستفسار عن الأسباب



بدلًا من الاستفسار عن الأسباب التي جعلت السجناء المعسرين يعلنون عزمهم على بيع أنفسهم وأعضائهم، أراد المحقق -المكلف من النائب العام- احتواء سخطهم والسيطرة على الوضع بطريقته (طلب من السجناء الرد على اسئلته حسبما يريد وأخذ يسخر من البعض ويهدد البقية بتحويلهم إلى نيابة الإعلام وتوعد أحدهم أنه سيلفق له تهمة ويحبسه انفراديًا).

«النداء» نشرت في عددها رقم ١٧٦ الصادر في ٢٦ نوفمبر الفائت، حالة اليأس والخذلان التي آل إليها السجناء المحتجزون على ذمة حقوق خاصة تحت عنوان «السجناء المعسرون: موافقون على بيعها» وتفاعل معه النائب العام وكلف أحد الموظفين بالنزول إلى السجناء والتحقيق في ما نشر.

استبشر المعسرون بتجاوب النيابة العامة، لكن الإجراءات «الغريبة» التي تصرف بها «المحقق ضاعفت من حالات الإحباط واليأس وفقدان الأمل في العدل والمنصفون»، قال السجناء في رسالتهم التي رفعوها إلى النائب العام بواسطة «النداء».

وأشارت الرسالة التي أصروا على إيصالها إلى النائب العام إلى أن «المحقق لم يراعِ الإحباط الذي أوصلنا إلى نتيجة النية في بيع أنفسنا، بل حاول إنجاز ما أوكل إليه بأسرعَ وقت وطريق ربما ليثبت لمعاليكم أنه تم بجهده إنجاز المهمة». وأضافت أن المحقق، الذي يفترض به أن يستمع إلى جميع السجناء المعسرين بروية وسعة صدر ومعرفة تظلماتهم، «تجاوز القانون» بدءًا باستدعاء السجناء المسجلة أسماؤهم في المناشدة «بعد الساعة

السابعة ليلًا» دون معرفة سبب الاستدعاء «باستثناء الشخص الأول»، مرورًا بتجاهله لأن يسأل ما الأسباب التي جعلتهم يطرحون مثل هذا الموضوع وما هي المشاكل التي يعانون منها، «جاء يسألنا عن وصولنا أمام قاضي الإعسار أم لا وهذه معلومات متوفرة لديه بحكم عمله وربما اعتقد (المحقق) بأن المعسرين المقصودين هم فقط الذين أمام قاضي الإعسار أو في الطريق إليه»، إلى ذلك كان المحقق يردد على مسامع هؤلاء أنه يقوم وسيقوم بمساعدتهم للخروج من السجن ولم يتطرق إلى أن الإفراج عنهم حق قانوني يحتاج إلى تفعيل القانون والعمل به لا إلى المساعدة أو التعاطف.

وأوضحت الرسالة أن المحقق أخذ يعرض حلولًا لبعض المشاكل التي يعانون منها وطلب منهم التوقيع على المحضر دون الإفصاح عن محتواه، وهو ما جعل البعض يرفضون التوقيع عليه وسردت المشاكل المختلفة التي يشكو بها والتلاعبات التي تعرقل وتغفل قضاياهم.

وأبدوا امتنانهم الكبير لتجاوب النائب العام مع ما نشر عنهم في صحيفة «النداء». آملين منه اتخاذ إجراءات حازمة في رفع الظلم عنهم وتكليف لجنة تقدر معاناتهم وتشعر بمرارتهم والإفراج السريع عنهم.

ورفع الرسالة عن السجناء المعسرين في مركزي صنعاء:

عصام محمد توفيق البغدادي (أردني)
عادل نصر علي الحداد
أسامة محمد خير ضوء البيت (سوداني)
يحيى نور الدين الباشا (لبناني)
فوزي حمود علي - سعد رفيق الخفجي
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت (سوداني)
محمد يحيى الماوري - مشير ياسين السقاف
خالد حميد حمود عبدالولي

● «النداء»، العدد ١٧٨، الأربعاء ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



● القعيطي


8 قضايا

مافيا فساد.. تقتل وراء التخريب المتعمد لقصر السكر بعدن

تهمة الدخول بلثمين سيارة.. تكاد تقتل فاضيا جوعا ببيروت

عادل القعيطي يشعر بخيبة أمل جراء عدم التجاوب مع النائب العام

جزاك الله خيرا

بعد ٣ أشهر في السجن المركزي
عادل القعيطي يشعر بخيبة أمل جراء عدم التجاوب مع النائب العام

لا نعتقد أن لدى مجلس القضاء الأعلى موقفًا من الحرية. لكن عادل القعيطي مايزال خلف القضبان للعام الـ١٨.

منتصف نوفمبر الفائت رفع النائب العام

مذكرة إلى لجنة في المجلس أورد فيها تفاصيل قضية عادل القعيطي، موضحًا أن عادل أمضى ما يزيد عن ثلاثة ارباع المدة في السجن في إشارة منه إلى أن القانون يوجب الإفراج عنه.

لكن اللجنة لم تبت بشأن مذكرة النائب العام الذي ابدى تفاعلًا ملحوظًا في قضية عادل القعيطي. وكانت «النداء» نشرت ٥ تقارير خلال العامين الماضيين عن محنة عادل الذي أمضى ما يزيد عن ١٧ عامًا في سجن القناطرة بجمهورية مصر على خلفية قضية قال عنها وزير الخارجية في العام ٢٠٠٦ انها ملفقة.

نقل عادل القعيطي في سبتمبر الماضي إلى السجن المركزي بالعاصمة وفقًا لاتفاقية بين مصر واليمن بشأن تبادل السجناء.

كان عادل ينتظر الإفراج عنه عقب وصوله إلى اليمن بعد أن تأكد لعدد من المسؤولين... الذي حل به في الغربة.

لكنه، كما قال لـ«النداء» السبت الماضي، يشعر بخيبة أمل جراء عدم اتخاذ إجراءات قضائية للإفراج عنه.

● «النداء»، العدد ١٧٩، الأربعاء ١٤ يناير ٢٠٠٩



عادل القعيطي يضرب عن الطعام في السجن المركزي


عيادات شكلية وأقسام معطلة ومكاتب خاوية على عروشها

محكمة الحالة تخلي أي حالة لتخفيف طفلة في الثامنة من عمرها

إدارة أمن عدن تحتجز فتاة متهمتين بمكالمات مصنع الغزل والنسيج

عادل القعيطي يضرب عن الطعام في السجن المركزي

أعلن السجين عادل القعيطي، ابتداء من السبت الماضي، الإضراب عن الطعام. وقال القعيطي في رسالة لـ"النداء" إن إضرابه يأتي بعد تراجع النائب العام عن التوجيه بالإفراج عنه بوقت قصير.

عادل، الذي قضى ١٨ عامًا من المدة الحكم، (٢٠ عامًا) في السجون المصرية، قال إنه يستحق الإفراج منذ فترة، طبقًا للقانون، باعتباره تجاوز فترة ثلثي المدة.

وناشد القعيطي في رسالته منظمات المجتمع المدني الوقوف إلى جانبه ومتابعة قضيته لدى النيابة العامة، مؤكدًا استمراره في الإضراب حتى حل قضيته.

وكانت "النداء" نشرت مطلع العام الماضي قصة القعيطي السجين في مصر. وتدخل رجال أعمال بعد نشر قصته لمساعدته في الوفاء بمبلغ مالي على ذمته قدِّر بنحو ٢٠ ألف دولار.

وفي سبتمبر الماضي تم نقل القعيطي من القاهرة إلى صنعاء لإتمام مدة السجن المحكوم بها. وكان من أن تفرج السلطات اليمنية عنه بعد تسلمه من السلطات المصرية.

● «النداء»، العدد ١٨١، الأربعاء ٢٨ يناير ٢٠٠٩



النيابة تصر على استضافة المعسرين في السجون

■ هلال الجمرة

تُجبر النيابات سجناءها على تربيع المدة المحكوم بها عليهم في أحسن الأحوال وتكعيبها في حالات أخرى.

وفي أمتار محصورة يحوي السجن المركزي بتعز مئات السجناء المعسرين (المحتجزين على ذمة حقوق خاصة)، وهناك يكابدون مرارة عدم تطبيق القانون والالتزام به.


معسرون 9

النيابة تضر على استضافة المعسرين في السجون

المحبسي معسراً في مركزي تعز

طارب من الاعدام

من مركزي تعز.. ملك التعبير يدعو المعسرين في جميع السجون اليمنية الى الاضراب المفتوح عن الطعام ابتداء من يوم ١ / ٣ / 2009

صباح الثلاثاء قبل الفائت، زرت السجناء المعسرين في مركزي تعز. في البوابة الخارجية للسجن، طلبت من الحراسة الإذن لزيارة السجين فهمي العزي وهو معسر سبق أن تناولت الصحيفة قضيته. ردّ أقرب العسكر إليّ بأن الزيارة ممنوعة عدا الاربعاء والخميس والجمعة، وسألني عن اسم صاحبي و«من أين تعرفه؟». أجبت: أنه صديق قديم وأنني أتيت لزيارته من صنعاء ولا أستطيع أن أتأخر يومًا كاملًا.

تهامس مع زميله وأخذني جانبًا وبدأ بمساومتي: «تشتي تزوره الآن هات حقنا ونستأذن من نائب المدير. لم يكن أمامي خيار آخر الا تنفيذ طلبه واعطاءه ٥٠٠ ريال استشار فيها زملاءه ووافقوا بها ثم رافقني إلى الداخل.

على بعد ٤٠ مترًا من البوابة الخارجية يقع في الجهة اليمنى البوابة الثانية يليها شبّاك الزيارة الذي يطل منه وجدي عبدالجبار دائل -هو أيضًا سجين معسر- ويتولى مهمة مناداة أصحاب الزيارات. سألته «النداء» على فهمي العزي ووحيد محمد ناجي وهما شريكان في قضية واحدة (أموال عامة). بعد دقائق أقبل وحيد مرتديًا شميزًا أنيقًا ومعوزًا، تصافحنا برأس البنان، وبعد أن عرفته بنفسي صافحني ثانية وبدأ بالبوح عن معاناة ٤ سنوات؛ سنتين منها زيادة على الفترة المحكوم بها عليه.

بعد وهلة من البوح عن مأساته ومأساة السجناء المعسرين الآخرين، أشار إلى سجين يمر من ورائه وقال لي: هذا عبده جسار الضبيبي اللِّي قلت لك عليه. لم تمر ثوان حتى التف ما يزيد على ١٠ سجناء معسرين، علموا بهوية الشخص الذي يتحدث إلى وحيد: «صحفي.. يا صحفي، يا صحيفة «النداء»، يا أخي خرجونا من هانا. أكتبوا علينا، إحنا معسرين.. وقاضي الإعسار عندنا راقد. أنقذونا لنا سنوات ولا أحد يدوِّر بعدنا»، صرخات استنجاد ترددت في ٢٠ ثانية.

وبعد أن فشلت في الاهتمام بهم جميعًا في لحظة واحدة، ترجيتهم الانتظام والتسجيل بشكل منظم. واثناء الفلاشات السريعة التي دارت احداثها في غضون ثوان، هب عبده جسار الضبيبي لإحضار وثائقه الخاصة بقضيته، وعرّف عنه زملاؤه: «هذا ابن عم علي الضبيبي (الصحفي الذي

تناول قضايا المعسرين في «النداء» قبل مدة) الله أنكم ستفعلوا بنا خير». ومن آخر التجمع علا صوت رجل سبعيني اسمه مدهش قاسم علي، مسجون منذ ٨ سنوات، وصاح حتى اقترب من الشباك: «واصحفي.. وابني.. ماتت أمي وأبي وأنا هونه (يبكي)، وماتوا اثنين من اخواني وواحد من ابنائي وأنا ٨ سنوات هونا ولا شفتو واحد». وأدخل يده إلى جيب الكوت وأخرج ٤ أوراق مهترئة كأنها تغادر جيبه نحو ٤ مرّات يوميًا، وكان يبكي وهو يعرض ما تتضمنه هذه الأوراق: مصادقة الرئيس على الحكم بإعدامه في ٢٠٠٧/٧/١٨، تنازل بعض الورثة عن الحكم بالإعدام في ٢٠٠٧/١٠/١٩، حصر لورثة القتيل تبين استحقاقهم من الدية المقدرة بمليون و٣٣٠ ألف ريال. وشكا فاقته: «أنا مسكين ضعيف الله من أين ادي هذا كله». وهو محكوم عليه بـ٧ سنوات لكنه الآن يدخل في عامه التاسع منتظرًا تاجرًا أو فاعل خير أو الدولة إن عملت بالقانون للتسديد عليه وإخراجه للعيش بين أسرته وزيارة قبور والديه واقربائه الذين ماتوا وهو مسجون.

وإليه يتجرع سيف علي سميح مرارة السجن منذ سنة ونصف رغم أنه لم يحكم ضده بأية مدة بل بدفع المقدر بـ٥ ملايين ريال المبلغ الذي عليه، ويقول إن قضيته الآن لدى نيابة شرق تعز وأنه قدّم منذ أشهر ضمانًا يفوق المبلغ الذي عليه بأضعاف إلى النيابة كي تفرج عنه ليتمكن من سداد ديونه لكن دون طائل: «مش راضين يقتنعوا بالضمان.. أيش أزيد أسوي؟!». ويتحسر وهو تاجر



مشهور، بحسب آخرين، قائلًا: «والله إن خسارتي من يوم دخلت السجن زيادة على المبلغ المحكوم به»، وأكد تدهور رأس ماله وتكالب الظروف عليه نتيجة لحبسه من قبل النيابة واستمرارها في احتجازه وتعنتها ورفضها للضمان الذي قدمه إليها.

وعلى ذمة ٤٠ ألف ريال يمضي أمين الشعبي شهره الـ٨ في السجن المركزي بتعز، ويقول إن الحكم لم يقضِ بحبسه حتى يومًا واحدًا لكن النيابة تتعمد احتجازه منذ ٨ أشهر مشترطة عليه دفع الـ٤٠ ألف ريال أو البقاء في السجن على الرغم من إعساره وحالته المادية الصعبة.

يوجد في مركزي تعز ٦ من المعسرين المحتجزين على ذمة أموال عامة. هؤلاء يتألمون بشدة بسبب القرارات الاستثنائية التي صدرت ضدهم مؤخرًا. وقد أبلغهم قاضي الإعسار في تعز أن قرارًا أو تعميمًا من جهات عليا صدر مؤخرًا يمنعه من إصدار أحكام إعسار للمحتجزين على ذمة أموال عامة. ويقول فهمي العزي: «نريد أن نرى هذا القرار ونريد أن نعرف من النيابة سبب الاستمرار في احتجازنا مادامت الأمور واضحة وحالتنا صعبة. ولو كنا قادرين ما جلسنا في الحبس زيادة سنتين على ما في الحكم». فهمي العزي هو من السجناء المعسرين المحتجزين في حبس الاحتياط (يتمتع بمميزات أفضل من السجن الآخر ويدفع السجناء إيجارًا على الغرف هناك)، منذ ٤ سنوات.

جميع المعسرين (أموال عامة -خاصة) التقوا عند مشكلة أحكام الإعسار، وفاعلية أحمد الأغبري القاضي المكلف بإصدار أحكام الإعسار في تعز. وأكدوا في شكوى رفعوها إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى أن الأغبري «يرفض العمل وإصدار أحكام الإعسار للمستحقين لها خصوصًا سجناء الأموال العامة»، وأشاروا إلى أنه لم يصدر أحكامًا بالإعسار منذ توليه المنصب وأنه إذا قبل الحالة فهو يتوقف في نصف العمل.

هذه نماذج من سجناء معسرين في تعز توقفت عجلة الزمن عندهم منذ سنوات. وبمخالفة واضحة للقانون تخترق النيابات المواد القانونية التي تحرم استمرار احتجاز السجناء زيادة على المدة المحددة في الأحكام ضدهم.

● «النداء»، العدد ١٨٢، الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٠٩


النيابة تشرف على استضافة المعسرين في السجون

معسرون 9

المتهمين معسرا في مركزي تعز

هارب من الاعدام

من مركزي تعز.. ملك التمور يدعو المعسرين في جميع السجون اليمنية الى الاضراب المفتوح عن الطعام ابتداء من يوم 2009/3/1

من مركزي تعز.. ملك التمور يدعو المعسرين في جميع السجون اليمنية إلى الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداءً من يوم ٢٠٠٩/٣/١



• فهمي العزي

أيها الإخوة المعسرون المعتصمون بحبل الله الرافضون الأحرار.. أيها العطاشى لماء الحياة.. أيها العطاشى لغيث الحقوق.. وتفعيل القانون (قانون المعسرين).

سلام الظامئين للحرية والخلاص.. سلام عليكم وأنتم غصة العابثين وكابوس المتنفذين.. سلام عليكم وأنتم تطلبون حقًا من حقوقكم ألا وهو غيث الحرية..!

أيها المعسرون الأسرى.. رغم

سـجننا القاسـي والظالم ومحاولات عزلنا عن العالم الخارجي وعـن الضمير العالمي.. من هنا ندعوكم إلى تعليق الشـارات الحمراء في يوم المعسـر اليمني تاريخ ٢٠٠٩/٣/١، والإضراب عن الطعام حتى الموت.

وبرغـم البعد بيننـا وبينكم إلا أن أرواحنا في هذه اللحظة من فرط شـوقها للحرية قد كسـرت قيد الإذلال وغادرت عزلة السجن وحلقت فوق سـماء الحرية.. تسبقها أرواحكم الحرة إلى نور الفجر.. إلى انتزاع الحقوق بقوة القانون.!

أيها المعسـرون الأسرى.. اسمعوا المغرورين زئير أصواتكم الرافضة للعبث والتحقير، فاعتصامكم وإضرابكم لا يسـتجدي من السلطة فضلًا من عطائها المبتذل، بل ينتزع حقًا من حقوقنا القانونية التي لم ترَ النور فالإضراب هو مسـيرة النور وهو القانون وهو الحق والطريق إلى الحرية.

سـجننا هو الفوضى والفتنة وهو البلطجة وهو التهميش والخروج على القانون. فبورك اعتصامنـا واضرابنا بمشـيئة اللـه، فالموت خير لنا وأشـرف من هذه الحياة البائسـة الذليلة.

أيها المعسرون سنوات وأنا في سجن العبيد لا جرم لي سوى أني على ذمة دين خاص ويقول تعالى: «وإن كان ذو عسرةٍ فنظرة إلى ميسرة» صدق الله العظيم.

سجنوني ظلمًا وروعوا براءة قلوب اطفالي الصغار وأفزعوا قلب أمي الحزينة فقط لأني رفضت قهر الرجال وسخرت من الفقر وأردت الاستثمار على تراب وطني الغالي.. ولبيت نداء الرئيس للمستثمرين.

أيها المعسـرون.. أدعوكم جميعًا لنقاوم الهم والحزن والملل والجوع والموت البطيء في مؤسسـة دفن الأحياء، بالنضال السـلمي والإضراب المفتوح. لم أحمل سـلاحًا أو أقطع طريقًا، فالذين حملوا السـلاح وقطعوا الطريـق دعاهم الرئيس ليعودوا إلى بيوتهم آمنين، والذين لا حول لهم ولا قوة أبقاهم المتسـلطون في سجونهم خائفين مهانين.. إنها سخرية القضاء في بلادنا.

أيها المعسرون الفقر سجن، والغلاء سجن، والعطش سجن، والجوع سجن، والتهميش سجن، وجميعها تحيط بنا من كل الجهات.. فما فائدة الحياة بربكم.. منكم من طلب قطعة

أرض كمقبرة وحكم ذاتي، ومنكم من عرض أجزاءه للبيع.. ومنكم من ناشـــد النائب العام ومنكم من ناشـــد الرئيس ومنكم من ناشـــد رئيس مجلس القضاء... الخ.. لكن لا حياة لمن تنادي.. فلم يبقَ لنا إلا الموت بكرامتنا.

إخواني المعسرين.. فك الله أسركم وأحسن خلاصكم.

إن النيابـــة وقضاة الإعســـار ورئيس مجلس القضاء الأعلى لـــم يحققوا انتصارًا حين سجنونا، أو التفوا على قانون المعسرين وأصحاب الحقوق الغيرية.. فكل ما فعلوه هو أنهم فرغوا مظلومين يدعون عليهم آناء الليل وأطراف النهار فلا شغل لنا في زنازيننا إلا الدعاء عليهم فالدعاء هو طريقنا إلى الخلاص من ظلمهم لأن التواصل مع الله أجدى وأنفع لنا من التواصل معهم، ففي الأسحار أناجي ربي كل يوم فأقول: ربي أرني كيف عدلك حين تريني في من ظلمني وقيد حريتي عجائب قدرتك ليس لأنني لم أؤمن ولكن ليطمئن قلبي.

ومن هنا.. ومن سجن العبيد.. ومن مؤسسة دفن الأحياء.. أدعو كل الشرفاء والحقوقيين والصحفيين أصحاب الكلمة والقلم الحر وكل من به ذرة ضمير وكافة الإعلاميين والناشطين والحقوقيين.. إلى التضامن معنا وإظهار قضيتنا للرأي العام. وإني وجميع المعســـرين في سجون الجمهورية اليمنية إذ نفتخر ونعتز بتضامنكم معنا فمن حقنا عليكم التضامن وأن تستمروا في التضامن ونصرة قضيتنا، وإياكم أن تملوا من التضامن معنا لأن الفساد لا يمل من إيذائنا حتى في معتقلاتنا.

إخواني المعســـرين لا تنكسروا ولا تستسلموا مهما كان حجم الإيذاء لنا. ونحن هنا في مركزي تعز نعلن إضرابنا وتضامننا معكم ولن نكف عن عشق الحرية ولن نخذل وفاءكم.. بعد مئات المناشدات والوعود..! وبعد أن فقدنا الأمل وزادت حالات الإحباط واليأس الذي وصلنا إليه.

وأدعو الإخوة المعسرين عبدالقيوم ضوء البيت والبغدادي والجذري الذين بدأوا إضرابهم في صنعاء إلى الاستمرار ومواصلته حتى يفرج الله عنا جميعًا.

أيها الإخوة المعسرون الأسرى.. أيها المعتصمون بحبل الله أعتز بتضامنكم وإضرابكم الرائع ووفائكم النادر وعشـــقكم للحرية، واســـمحوا لي أن أبعث برسالة لمن يتألمون لأجلي ويدفعون ثمن عذابي وأسري:

لأطفالي الاعزاء مهند وغســان وأمهم الصابرة.. وأمي الغالية أخبري أطفالي نيابة عني أني مازلت أحبهم وأشتاق إليهم.

أمي الحزينة: ســامحيني هذا العام ســيكون كأعوام ثلاثة مضت وأنا بعيد عنكم فلن أســتطيع أن أحضر للغداء يوم الجمعة معكم من كل أســبوع. أعرف كم ستفتقدينني هذه الأيام.. وســتبكين، فأرجو ألا تفعلي ذلك لأجلي.. لا تجعلي غســان ومهند يريان دموعك الغالية، فهما ســيحضران اليك في الموعد نيابة عنــي.. اصبري لأجلي وامنحيني رضاك عني.

إلــى زوجتي الصابرة أبعث ســلامي واعتزازي لصبرها الجميــل: عزيزتي أعرف كم ســيكون هذا العام الجديد قاسيًا وأنا بعيد عنكم، فلا تشعري أطفالنا بانكسارك وحزنك حــين تجتمعون على مائدة الغداء أنت وأطفالي كل يوم، عزيزتي عند كل صلاة ادعي على من أبعدني عنكم واجعلي أطفالي يؤمنون بعدك.. وعلى المائدة اتركي مكانًا فارغًا وضعي لي ملعقة على المائدة، وقولي لهم هذا مكان أبيكم وهذه ملعقته خرج لأجلكم وسيعود قريبًا، فقد وعدنا بأن يعود.. وإذا ســألك مهند متى ســيعود أبي؟ فقولي له سيعود عند الفجر أو يوم عيد.

فهمي العزي

معتقل تعز المركزي

٢٠٠٩/١/٢٦

الذكرى الرابعة ليوم أسري

٢٠٠٥/١/٢٦

● «النداء»، العدد ١٨٢، الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٠٩



• عادل الضبيبي

الضبيبي معسرًا في مركزي تعز

عاش عبده جسار الضبيبي حياة التاجر الذي لا يخشى الفقر حتى أواخر ٢٠٠٣. ومنذ ٢٩ أكتوبر من نفس العام تراجعت حياته بصورة مخيفة إلى أن أصبح الآن معدمًا ويبحث عن «قيمة واحد شاهي». إنه في مركزي تعز معسرًا ومحتجزًا على ذمة ٦ ملايين ريال.

قبل أسبوع، كان عبده جسار (٤٣ عامًا) يتكبد خلال البوح بمعاناته التي بدأت نهاية ٢٠٠٣، سالت دمعتان على خديه وهمس بأنه لا يمتلك «حق الشاهي». بعد ما كان تاجرًا وسمعته على آذان معظم سكان مدينة الحديدة. لقد فقد كل ما يملك «محل مفروشات في شارع شمسان، وآخر في شارع زايد»، واسمه كتاجر له صيته في الحديدة، وأسرة تشردت، قال. وأضاف: «عندي أسرة ٢٥ نفر إخواني ٣ مجانين و١٠ أطفال ومعي زوجتين و٣ أولاد أكبرهم عمره ١٧ سنة وابي توفي

وأنا في السجن».

أسـرته كانت تقف على المصاريف التي يعطيها لهم أما الآن فهو يبحث أيضًا عن شـخص ينفق عليه. يقول: «أنا الكبير من إخواني وكنت أصرف عليهم والآن ما أحد يشقى لا عليهم ولا عليّا».

في يوم الأربعاء ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣، اتهم الضبيبي بإحراق محل مفروشـات وأقمشـة يملكه أحد اقربائـه ويقـع في شـارع جمال بمدينـة تعز، ما أدى إلى تلف كل ما بداخلـه، وبعد محاكمته ثبتت مسـؤوليته الجنائية وصدر ضده حكم من محكمة غرب تعز قضى بحبسـه ٣ سـنوات و٥ أشـهر وإلزامـه تسـليم مبلـغ ٨ ملايين ريـال و٧٠ ألفًا أتعاب المحاكمة. اسـتأنف الضبيبـي الحكم وتقدم بعريضة من ٦ صفحات وقبلت محكمة اسـتئناف تعز اسـتئنافه شـكلًا وأيدت الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية مستثنية المبلغ المحكوم عليه وعدلته إلى ٦ ملايين ريال.

الأسبوع الفائت كان عبده جسار قد تجاوز الحق العام وهي المدة المحكوم بها عليه، وزاد عليها سـنتين ونصف السـنة، وهو ما يعني أن سـجنه لم يعد بحسب القانون وإنما مرتبطًا بمسألة دفع المبلـغ، وهـذا لا يتصـل مطلقًا مع الاسـتمرار في احتجازه، ويعـد مخالفة قانونية ولأنه معسـر لا يسـتطيع تسـديد ما عليه ويقول في ذلك: «لو كان معي أني كنت أديت لهم المبلغ يومها.. أنا مش فارح أجلس في السجن».

عقب دخوله السجن، كانت حالته المالية لا بأس بها لكنه استقبل عددًا من التجار الذين كان مدينًا لهم، وسـدد كل ما عليه، وبعد أشـهر لم يعد في حوزته سـوى ٢٠ ألف ريال وفكر في الاستثمار بها داخل السجن وابتاع بها ثمة بسكويتات وبيضًا و«بطاريات أبو قلم ونعناع ومظاريف»، واستطاع أن يؤمـن نفسـه في بعـض الاحتياجات داخل السـجن لمدة سـنتين «بعدين كملـت البضاعة ديون للمساجين وقرح ضماري الـ٢٠ ألف ريال وراحت دين والآن والله ما امتلك حق واحد شاهي».

عبـده جسـار الضبيبـي هو واحد من السـجناء الذين لا زائـر لهم إلا أن أنباء سـيئة تصله من الناس عن المصير المأساوي الذي صارت إليه اسرته: «أسرتي تشردوا في البلاد في صنعاء وأمي فـي البـلاد وأبي توفي وأنا محبوس و٢٥ نفر ينتظروني أشـقي عليهم». أيضًا لا يقدر أولاده على التعلم ويعملون في الجولات: «أولادي الثلاثة بيبيعوا ماء في الجولات ويحصلوا حق المصروف». ويعتبر الضبيبي من أبرز السـجناء ومن أوائل الأسـماء المسـجلة في كشـوفات اللجنة الرئاسـية التي نزلت في رمضان الفائت للإفراج عن المعسرين إلا أنه مازال يبحث عن الإفراج.

● «النداء»، العدد ١٨٢، الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٠٩





معتقلو قسم التوبة في السجن المركزي بصنعاء يدعون لعقد قمة عربية «اقتصادية» طارئة

حيث ويوجد ما يقارب أربعمائة سجين في السجن المركزي بصنعاء على ذمة قضايا مالية، مسجونون خارج القانون، الذي لا يطبق وإنما نسمع عنه في وسائل الإعلام والندوات الرسمية، لنكون ضمن دول العالـم بالنظـام والقانون، والتي تطبقه بحذافيره إلا بلادنا، حيث القانون يعتمد على مزاجية النظام الحاكم، قابل للتغيير إذا تطلبت احتياجاتهم وأهدافهم؛ نرجو من جامعة الدول العربية الدعوة لعقد قمة عربية عاجلة للبحث في أحوالنا وقضايانا، وذلك للتبرع بالمال لإخراج المساجين المحبوسين على ذمة قضايا مالية خاصة حتى يتمكنوا من ممارسة ما تبقى لهم من حياتهم مع أولادهم، أوليها جروا إلى أي بلاد لينعموا بالعدل بعيدًا عن الفسـاد القضائي والوسـاطة والمحسوبية وعلى حساب الأسر التي تتحطم وتجبر على الانزلاق والخروج إلى الشـوارع لإيجاد لقمة العيش، بسـبب السجن لعائلها الوحيد وانقطاع أسباب العيش نظرًا لغياب القانون.


8
قضايا
محنة الشاوش: 3 عمليات فاشلة لزوجته تنتهي بوفاته و400 ألف ريال

كما نطالب المنظمات العالمية لحقوق الإنسان بفتح تحقيق في الانتهاكات القانونية من قبل النيابات العامة ليتضح لها المآسي الكبيرة وضياع شباب في مقتبل العمر وذلك بالسجن بلا حدود وبفترات مفتوحة مطلقة تحت مسمى «الإرجاع». وللعلم أن أحوال المساجين، أسوأ وأشد من سكان غزة لأنهم أحياء وسكان غزة شهداء عند الله ويعرفون أن عدوهم واحد ونحن لا نعرف عدونا، ليس لشيء وإنما لكثرة الأعداء من أقسام شرطة ونيابات ومحاكم في ظل عدم المسؤولية واستغلال المناصب والتفلت والفساد الإداري وغياب الرقابة العامة وتحت المقولة المشهورة لفخامة رئيس الجمهورية «لا سلطة على القضاء»، ونحن نرد عليك يا صاحب الفخامة بالمثل الشعبي الشهير «إذا غاب الدِمْ تنبع الفار»، وقول الشاعر:

حتى متى لا نرى عدلاً نُسر به ولا نرى لولاة الحق أعوانا
متمسكين بحق قائمين به إذا تلون أهل الجور ألوانا
يا للرجال لداءٍ لا دواء له وقائد ذي عمى يقتاد عميانا

عنهم: ابن أحد شهداء ثورة ٢٦ سبتمبر
سجين قسم التوبة
عادل حمود صالح الشراعي

- «النداء»، العدد ١٨٣، الأربعاء ١١ فبراير ٢٠٠٩



مركزي تعز.. ٣ طبقات مختلفة الأوضاع

لاجئون في دار القتل

■ هلال الجمرة

على الهواء الطلق، يرقد ما يزيد عن ٨٥ لاجئًا صوماليًا وحبشيًا فوق بلاط ساحة قسم المتهمين «ب» في مركزي تعز منذ نحو شهر، ويبدو أوفرهم حظًا من حصل على «كرتون فارغ أو كيس حب» ينام عليه.


8
مركزي تعز.. 3 حفلات مختلفة الإيقاع
لاجئون في دار القتل
15 الدرديل مقابل التظاهر والهتاف
حلحلة عشائري للعطار
السجناء المصريون في صنعاء.. يقبعون
ومعاناة الغربة تزداد الأمراض الشائعة
محكمة الأحوال الشخصية تناقش الخلاف الدائم عبر المحاكم
قاضية وكيل نيابة السجون على طعام زوجة متطلقات هو في غنى عنها

في حوش القسم الخاص بالسجناء المحكومين على قضايا قتل، تستضيف إدارة السجن الصوماليين والإثيوبيين الذين يدخلون اليمن بصورة غير شرعية عبر منفذ باب المندب دائمًا.

معظم هؤلاء، إن لم يكن جميعهم، سبق أن تسللوا إلى اليمن ثم إلى السعودية مرتين و٣ و٥ مرات، بيد أنهم اختاروا الطريق غير الآمنة هذه المرة. يقول «م.أ»، ٢٨ عامًا، إنه تسلل إلى السعودية مرتين وأن ٢ من أسرته يعملان في السعودية. وأفاد «النداء»، قبل أسبوع، بأنه كان يدخل اليمن من سواحل الحديدة، عدا هذه المرة فقد أتى عبر طريق المخا.

جميع اللاجئين السجناء قدموا إلى اليمن من باب المندب والمخا، قاصدين التهرب إلى السعودية، إلا أن القوات اليمنية ألقت القبض عليهم عند وصولهم السواحل واحتجزتهم يومًا كاملًا في المخاء «بدون أكل، وتم نقلنا إلى مركزي تعز»، وصفوا واقعة اعتقالهم.

في الغالب لا يجد سجناء قسم القتلة، كما هو معروف لدى السجناء، مكانًا فارغًا يمرون من خلاله إلى البوابة الثانية التي تعزلهم عن الممر الذي يضم شُبّاك الزيارة، بسبب العدد الهائل من الصوماليين الراقدين جنبًا إلى جنب على مساحة الحوش.

ويؤكد العديد من سجناء القسم أن هذا هو أقل عدد، مقارنة باعتقالات سابقة، إذ يصل العدد أحيانًا إلى ٣٦٠-٦٠٠ لاجئ.

وقالت المصادر إن الإفراج يتم على دفعات ووفقًا لشروط، مشيرين إلى أن إدارة السجن تستثمر علاقة السجناء بأسرهم في السعودية وتطلب منهم مبالغ ضخمة لقاء الإفراج عنهم. وأوضح سجين اطلع عن قرب على المساومات التي تقوم بها الإدارة بطريقة سرية مع الصومال والإثيوبيين، قال: «تطلب منهم الاتصال بأقربائهم في السعودية لتحويل مبالغ تصل إلى ١٠٠٠ و٣٠٠٠ ريال سعودي، ثم يقومون بإخراجهم في الليل».

أما الباقون فيظلون معتقلين حد اليأس. وفي الدفعات التي أطلقت في رمضان وما بعد العيد

تقول المصادر إن هذه الحالات الزائدة عن الحاجة اضطرت إلى الإضراب المفتوح، مما اضطر إدارة السجن إلى الاتصال بالسفارة الإثيوبية بصنعاء، والتي عملت على إرسال سيارات من السفارة إلى السجن واستلمت مواطنيها المتهربين ورحلت ذوي الجنسية الإثيوبية من صنعاء، فيما لا يعرف مصير الصوماليين.

تتراوح أعمار السجناء المهربين بصورة غيرة شرعية إلى الأراضي اليمنية بين ١٦ و٣٠ عامًا. ويشير٢ من المحتجزين الذين التقتهم «النداء» إلى أن حالات كثيرة منهم دخلوا اليمن وبرفقتهم نساء قريبات لهم أو صديقات، ويسعون إلى التهرب بهن إلى السعودية لغرض العمل.

وفي رمضان شهد حوش المتهمين «ب» تضخمًا غير مسبوق، بيد أن إضرابهم واحتجاجاتهم لعبت دورًا كبيرًا وأدت إلى إطلاق ٣٦٠ لاجئًا في دفعة رمضان، تلى ذلك إفراج آخر في «العشر الأواخر» عن ٣٣٠ لاجئًا. وحد تعبير مصادر متطابقة: «تحفظت إدارة السجن على ما يزيد عن ٢٠ حبشيًا وصوماليًا التزموا للإدارة بدفع المبالغ التي ستصلهم من أقاربهم في السعودية».

معايشة القمل والصراصير تدبيل للعقاب

أكل بدون طباخة وماء ملوث وشاهي مثل الجرويل وحمامات مسددة

يعتبر نزلاء السجن المركزي في تعز أن الأوضاع التي يعيشونها داخل السجن مضاعفة للعقاب.

وقالوا لـ«النداء» خلال زيارتها للسجن، الأسبوع الفائت، إن أوضاعهم يرثى لها: «لا نظافة ولا أكل جيد، والماء شمات».

هناك يفتقر السجين لأبسط حقوقه. ففي حالة أن يكون معدمًا، وهذه هي الحالة السائدة، يكون أمام خيارين: الموت جوعًا، أو تجرُّع الطعام المقرر له في السجن. وشكا أحدهم (طلب

ويكابد السجناء الصومال والإثيوبيون مرارة الجوع والعطش يوميًا. فما يحصلون عليه من الطعام قليل جدًا، إذ يصلهم يوميًا «للشخص ٤ كدم في اليوم وبراد شاهي للكل ونصف دست فاصوليا بيضاء، والغداء دست كبير رز».

يتسابقون على المائدة. إذ لا تكفيهم، ثم يعودون لمراقبة ما سيتبقى من فضلات السجناء اليمنيين ليأكلوها.

وبحسب أحدهم فإن الإثيوبيين السجناء خليط من عدة قوميات: عفر، تجرية، أورمو، إمارة، جميعهم تهربوا إلى جيبوتي ومنها إلى ميناء المخاء وباب المندب، وتكبدوا خسائر لا تقل عن ٥٠٠ دولار للفرد.

- **«النداء»، العدد ١٨٤، الأربعاء ١٨ فبراير ٢٠٠٩**

عدم ذكر اسمه) عدم مراعاة آدميتهم: «يدوا لنا فاصوليا بيضاء مفورة وبدون طباخة وكأننا حمير، والدجاج في الاسبوع يستلم الواحد ربع حبة». مضيفًا: «لو ما معكش فلوس تموت جوع». الماء غير صالح للشرب «ومن القصبة يصل الماء الملوث ومنه نشرب إذا لم يكن معنا فلوس». أما الشاهي فيطلقون عليه «ديتول» أو «جرويل».

دورات المياه (الحمامات) تعاني من مشكلتين: «الحمامات اللي معها أبواب تكون مسدّدة وممتلئة وغير نظيفة، والحمامات اللي لا بأس بها أبوابها مخلّعة وعددها حوالي ١٨ حمام بلا أبواب».

وفي ما يتعلق بالجانب الصحي فيعتمد على موافقة طبيب السجن على إسعاف السجين، لكن هذه الموافقة تحتاج إلى «٥٠٠ ريال، وإذا ما بش أحد معك، يرميك هناك ولا أحد يشوف لك»، قالها أكثر من سجين.

فضلًا عن ذلك تمتلئ العنابر بالصراصير والقمل، نظرًا إلى عدم الاهتمام بالنظافة.

وأشار أحد السجناء إلى الزيارة الأخيرة لمدير مصلحة السجون إلى مركزي تعز قائلًا: «عندما جاء الأخشع لم يدخل إلى عنابر السجن، وعلمنا أنه في الإدارة، لكن والله ما ابصرناه ولا دخل عندنا».

نـــزلاء ٥ نجـــوم...

١٥ ألـف ريـال مقابل النـظـافـة والـهـدوء

على النقيض تمامًا لحالة الصوماليين والإثيوبيين، يتم التعامل مع سجناء الطبقة العليا والقادرين على الدفع.

في مبنى منفصل ومطل على مبنى السجناء العاديين غير القادرين على دفع إيجارات شهرية، ثمة سـجناء يحصلون على امتيازات خاصة مقابل إيجارات شهرية تتراوح بين ١٥ و٢٠ ألف ريال للفرش الواحد.

توجد ٤ غرف خاصة، غرفتان في السـجن الاحتياطي الموجود على بعد مسـافة ٤٠٠ متر عن مبنى السجن المركزي الذي يقع داخل السور نفسه، وغرفتان في مبنى إدارة السجن. وتضم كل غرفة منها ٥ أسرة.

وتتمثـل التفضيلات التـي يحضون بها في «عدم انقطـاع دورة المياه، الهـدوء، النظافـة، النوم في أي وقـت، إتاحة مشـاهدة التلفزيون، الأكل أفضل»، ويطلق السـجناء في المركزي على الغرف الخاصة «غرف وفنادق خمس نجوم» لما يتجرعونه في السـجن، فيما يشعرون بأن هناك امتيازات «حتى واحنا داخل السجن، من معه زلط هو الأفضل»، تذمّروا من التعامل الاستثنائي الذي تتعامل به إدارة السجن.

خلطة عبثية في العنابر

لم تعد أقسام السجن المركزي في تعز مهتمة باختصاصاتها كما كانت، بل أصبحت أكثر اختلاطًا وأكثر عشوائية، وصار المدانون في قضايا القتل يدمجون بسجناء المرور بالسرقة باللواط بالأموال العامة والخاصة والمشتبه فيهم أيضًا.

في الماضي كانت الأقسام مقيدة بنوع القضية، وكان لكل قسم من أقسام السجن الخمسة تخصص: قسم المتهمين أ، المتهمين ب: مخصصان للقتلة؛ قسم التوبة: السرقة، اللواط؛ قسم الشريعة: التهم البسيطة مثل الاختلاف على الأراضي، وأصحاب الشرائع على عقارات؛ قسم المعمل: سابقًا كان للمهنيين والتجارة ثم نقل إليه المرور والأموال العامة والخاصة والمعسرون.

هذه الملامح اختفت تمامًا. ووفقًا لبعض السجناء، فالأقسام تجمع أكثر من أتى نتيجة للوساطات فمثلًا قسم الشرائع والمعمل أصبح ممزوجًا بقسم القتل والسرقة واللواط.

يذكر أن الخلط بين قضايا السجناء أتى نتيجة للوساطات والوجاهات والمعرفة. ويقول أحد السجناء (طلب عدم ذكر اسمه) إن بإمكان القاتل الانضمام إلى قسم المعمل «لو كان معه وساطة إلى إدارة السجن».

السجناء المعسرون في صنعاء يلبون دعوة العزي للإضراب الشامل

أثارت دعوة الإضراب التي وجهها السجين فهمي العزي، من مركزي تعز، إلى جميع السجناء المعسرين في الجمهورية، حماس عامة نزلاء السجن المركزي في صنعاء.

ورحبوا في رسالتهم إلى "النداء" بفكرة الإضراب الشامل والتكاتف فيما بينهم. وقالوا: "إن مجلس القضاء والنيابات وقضاة الإعسار لم ينتصروا بإبقائنا في السجون، وإننا نشيد بما اقترحه فهمي العزي علينا وسنقوم بتعليق الشارات الحمراء والإضراب حتى الموت من تاريخ ٢٠٠٩/٣/١، أو إطلاق سراحنا".

وأضافوا: "لقد وصلنا إلى مرحلة اليأس من وعود النيابات ومناشدات النائب العام والقضاء للإفراج عنا". أما الآن فيؤمنون بأنه ما من حل غير اتحادهم وتنسيق خطواتهم، مشددين على عدم التخاذل، والالتزام بكل ما تضمنته دعوة الإضراب.

وأكدوا أن اعتصامهم وإضرابهم "لا يستجدي من السلطة فضلًا، بل ينتزع حقًا من حقوقنا القانونية التي نبحث عنها". واتفقوا مع فهمي أن "سجوننا هي الفوضى والفتنة والبلطجة والتهميش ومخالفة القانون، وأن الموت خير لنا وأشرف من هذه الحياة البائسة الذليلة".

وأشاروا إلى أن إضرابهم وتكاتفهم هو الحل الوحيد لعزتهم، خاصة في ظل صمت المجتمع على الظلم والطغيان الذي يتعرضون له. وقالوا إن شعارهم القادم هو: "حياتنا في تضامننا"، داعين بقية السجناء المعسرين إلى الانضمام إلى صفوفهم و"عدم الرضوخ لتسلط واستبداد النيابات وموعد رمضان الذي تتباهى به الحكومة في الإفراج عن السجناء، بينما الحقيقة هي أن المستفيدين منه هم أصحاب الوساطات".

● «النداء»، العدد ١٨٤، الأربعاء ١٨ فبراير ٢٠٠٩


على النيابات التفكير من منظور اقتصادي بشأن المعسرين

8

معسرون

الشرطة النمساوية تستخدم البرلمانات لضرب السجينات في غزة

سلطان محاصر بـ4 ملايين ونصف

على النيابات التفكير من منظور اقتصادي بشأن المعسرين

صارت مطالبة النائب العام بإعمال القانون إزاء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، تثير السأم.

لندع القانون جانبًا ولنسأل النيابات العامة وأصحاب الحق من جانب تجاري ومصلحي: ماذا استفدتم من استمرار احتجاز السجناء المعسرين رغم انتهاء فترات العقوبة المحكوم بها عليهم منذ سنوات؟!

■ أعد التقرير: هلال الجمرة

هل بإمكان هؤلاء السجناء سداد ما عليهم وهم في سجونهم؟! وكيف؟! وما النتيجة التي ستجنيها النيابات العامة وأصحاب الحقوق الخاصة؟!

مثلاً يحتجز السجن المركزي في تعز علي صالح زياد منذ ١٥ عامًا، والذي يسمونه «عميد المعسرين» على ذمة أموال عامة تبلغ ٤ مليونًا و١١٨ ألف ريال. في حالة زياد لو تجاهلنا المدة المحكوم بها عليه (سنتين)، وافترضنا أنه (لا قدرت النيابة) غادر السجن قبل ١٣ سنة، فإن النتيجة ستكون مبشِّرة: أكمل تسديد ما عليه قبل أشهر بقسط يومي بمعدل ٨٥٠ ريالًا.

لم يحدث هذا، بل كان مجرد حلم. فعلي صالح زياد مايزال سجينًا، والقسط الذي افترضناه ينخفض يومًا بعد آخر. وفي المسائل الرياضية يقال: كلما طالت فترة احتجازه داخل السجن انخفض القسط إلى أقل من ٨٥٠.

وفي قوانين الاحتمالات لو استطاع زياد أن يحسّن من دخله اليومي لكان القسط أكثر، ولتمّ التسديد خلال فترة أقل. لكنه الآن لم يسدد ريالًا واحدًا لصاحب الحق (الدولة)، بل يشكو أن خسارته داخل السجن وصلت إلى ضعف المبلغ. لا تقتصر الخسارة على السجين فقط، بل تعتمد الدولة مبلغ ٧٠٠ ريال يوميًا للسجين الواحد «بدل تغذية» وفقًا لاعتمادات الدولة.

حتى من المنظور التجاري اتضح أن كلا الجانبين السجين، وصاحب الحق، غير مستفيدين وكذلك الدولة فهي تتكبد خسائر طائلة في تغذية السجناء وتخترق القانون وتدفع من رصيدها الأخلاقي أمام الدول والمنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان.

إلى علي صالح زياد يحتضن مركزي تعز ومركزي صنعاء عشرات السجناء المعسرين. محمد علي يحيى محسن، عصفت به ٤٠ ألف ريال (ديونًا) إلى مركزي تعز قبل سنة ونصف، وحكم عليه بالسجن «١٨ شهرًا»، ودفع ما عليه.

بعد انتهاء فترة العقوبة المحددة في السجن فشل محمد في سداد ما عليه وأعلن عجزه، فقررت النيابة إبقاءه في السجن.

منذ فترة سجنه الزائدة على الحكم وصل القسط اليومي له إلى ٧٧ ريالًا. وبعد أشهر فقط سيكون القسط ١٠ ريالات» فقط.

أين الدائن ليحسب بهذه الطريقة؟ أين النيابة لتفكر بهذا الخطأ؟ قُيّدتْ حريته وصار السجن كأنه نافذ مبتز يؤجّر عماله بـ٧٧ريالًا ويستعبدهم بها.

أيعقل أن يعجز محمد علي محسن عن سداد ٤٠ ألف ريال لو كان حرًا هذه الفترة!؟ الآن وهو سجين -مؤكد ذلك- يقول: «أنا سأخرج من السجن وأنا مديون لآخرين في السجن»، هكذا ستكون النتيجة! ويضيف: «على النيابة أن تراجع نفسها وتصحح أخطاءها قبل أن تساوي قيمة سجني واحد شاهي».

تباهي الدولة باعتماد مبلغ ٧٠٠ ريال لكل سجين بدل تغذية. وفي ذلك كان محمد سيوفر على الدولة مبلغ ٣١٩ ألفًا و٩٠٠ ريال بدل التغذية المحسوب عليه من الدولة منذ فترة الزيادة التي قضاها في السجن، لو أنه غادر السجن عقب انتهاء فترة العقوبة المحددة في الحكم إلى جانب سداد المبلغ الذي عليه (٤٠ ألف ريال).

وحيد محمد ناجي، فهمي العزي، وجدي عبدالجبار دائل، ووسيل محمد عبده قاسم، جميعهم محكومون على ذمة أموال عامة، وجميعهم أكملوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم وزادوا عليها سنتين لكل حالة.

فوحيد، ٣٤ عامًا، وفهمي العزي، ٣٣ عامًا، مشتركان في قضية واحدة ومحكوم عليهما بـ٤ ملايين و١٢٧ ألف ريال للدولة وسجن سنتين. الآن يمضيان عامهما الرابع في السجن. كانتا جرين كبيرين، وكان باستطاعتهما سداد مبلغ ٢٥٠٠ ريال يوميًا لمدة سنتين، إلا أنهما سجنا حتى الآن ولم تطلق النيابة سراحهما حتى بعد انقضاء فترة العقوبة.

كذلك كان مصير الصديقين وجدي ووسيل، اللذين حوكما بتهمة الاستيلاء على أموال عامة وأصدرت محكمة الأموال العامة بتعز حكمًا قضى بسجنهما سنة و٨ أشهر ودفع مبلغ ٤٠٠ ألف ريال. كان ذلك في عام ٢٠٠٥.

لم يتم إطلاقهما بانتهاء فترة العقوبة بل استمرت نيابة الاموال العامة بتعز في احتجازه حتى اللحظة. ويشكو وجدي من تكالب الوضع: «أنا الآن مديون داخل السجن آلاف.. ولو أفرجوا عني قبل سنتين كنت شاشتغل وشاسدد الفلوس اللي عليّا». فلو أفرجت عنه النيابة مع التزامه بدفع المبلغ على أقساط من تلك الفترة لأصبح الآن خاليًا من الديون بدفع قسط يومي بمعدل ٢٨٥ ريالًا و٨٥٥٠ شهريًا.

لا يوجد لدى الحكومة حس تجاري، وإلا لاستثمرت مثل هذه الحالات، ولتكفلت بسداد ما عليهم، ووفرت على نفسها عناء «تغذيتهم»، ووفرت الأموال الزائدة من هذا الاعتماد لصالح العناية بالسجون واصلاحها وتسوية أوضاعها.

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩



الشرطة النسائية تستخدم الهراوات لضرب السجينات في تعز

وصلت "النداء" شكوى مقدمة من نزيلات السجن المركزي بتعز، تشكون من أساليب الانتهاكات التي يتعرضن لها من قبل أفراد الحراسة النسائية هناك.

وأفدن بأن العسكريات قمن بالاعتداء عليهن في الأسبوع قبل الماضي بالضرب "بالهراوات" وأمطرنهن بالشتائم والسب والألفاظ البذيئة. وقالت السجينات إن الشرطة النسائية التي تم تكليفها مؤخرًا، تتعامل معهن بأساليب قمعية ومستفزة، وأنها تقوم بإيقاظهن في أوقات متأخرة

ومتكررة من الليل بحجة البحث عن التلفونات المحمولة التي تقول إنها بحوزة السجينات. مشيرات إلى واقعة الاعتداء التي تعرضت لها إحدى النزيلات، ٢٠ فبراير الفائت، إذ قامت الشرطيات بتقييدها منذ فجر الجمعة الماضية حتى نهار السبت، ومنعن عنها الأكل والشرب، ما أدى إلى تورم يدي السجينة.

وأوضحت الشكوى أن الشرطيات المكلفات حديثًا: سمر، أحلام، عبير، وفائزة، يقمن بوضع أية نزيلة لا تنصاع لأوامرهن في زنزانة مترين × متر ونصف. وطالبت النزيلات عبر "النداء" وزيرة حقوق الإنسان ووزير الداخلية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بتشكيل لجنة محايدة تضم الجهات المعنية ومنظمات حقوق الإنسان وممثلين من وسائل الإعلام، للنزول إلى السجن لاستقصاء الحقائق وأخذ أقوالهن في ما يتعرضن له من انتهاكات.

وفي تقرير سابق أعدته المحامية معين العبيدي منسقة المرصد اليمني لحقوق الإنسان بتعز، في أغسطس الفائت، عن الانتهاكات التي تتعرضن لها السجينات في مركزي تعز، قالت فيه إن أوضاع النزيلات يرثى لها، وإن السجينة لا تجد صابونًا لتنظيف ملابسها أو أطفالها أو جسدها، وإن إدارة السجن لا تصرف شيئًا، وينتظرن منظمة لا يعرفن اسمها تأتي رأس كل شهر توزع لهن كيسي صابون للسجينة و٤ لمن لديها طفل.

وأضاف التقرير أن غرفة العيادة الطبية غير مفعلة، وأن السجينة قد تموت قبل أن يأتي طبيب لمعالجتها.

وفي ما يخص الوجبات التي يقدمها السجن أكدت السجينات للعبيدي أنه يقدم لهن وجبات سيئة جدًا فـ"فطور: فاصوليا غير ناضجة وشاهي وكدمة، وغداء: رز وحبة دجاج غير نظيفة وغير ناضجة والدماء مازالت فيها". فيما يشربن من ماء المشروع، وتنقطع المياه في القسم لأيام وأحيانًا لأسابيع.

وشكت السجينات من معاملة العسكري صباح صالح عوضة لهن حينذاك بأنها كانت تفتعل المشاكل معهن وتسبهن. وقبل فترة تم تغيير طاقم الحراسة التي كانت ترفق بالسجينات بطاقم يقوم بانتهاكهن.

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩



• سلطان

تنازل له طفله أحمد عن قيمة ملابس العيد لقاء الإفراج عنه ومشاركتهم بهجة العيد

سلطان محاصر بـ٤ ملايين ونصف

يحاول سلطان سيف عبده، ٣٥ عامًا، الخلاص من قبضة السجن التي تحتجزه منذ عام ٢٠٠٥، لكن مبلغ ٤ ملايين و٨٧٩ ألف ريال مازال يحاصره ويمنعه من مغادرة عنبره.

لسلطان ٤ أبناء هم: زائد (١٣ سنة)، يزيد (١٢ سنة)، أحمد (٨ سنوات) وبشرى (٥ سنوات). في شهر رمضان الفائت استقبل سلطان، في شبابيك السجن المركزي بتعز، زيارة مفاجئة ومؤلمة قامت بها زوجته و٣ من أولاده. شرح لهم حالته داخل السجن مجمّلًا لهم الوضع الذي يعيشه، وطمأنهم بدنو موعد الإفراج. كان يتصنّع الابتسامة مع أطفاله معبرًا لهم عن فرحه واهتمامه بهم


على النيابات التفكير من منظور اقتصادي بشأن المعسرين

8

الشرطة النسائية تستخدم البرلمانات لضرب السجينات في تعز

سلطان محاصر بـ4 ملايين ونصف

بالسؤال عن أوضاعهم الدراسية.

وأفاد سلطان «النداء» بأن ابنه أحمد يتمتع بذكاء فطري خارق فقد شعر بأن محنة والده مستمرة، وأنه لا أمل من انتظار والدهم لمشاركتهم احتفالهم بعيد الفطر المبارك. وقال إن ذا الـ٨ سنوات عرض على والده التنازل عن بدلة العيد لقاء مشاركتهم في الفرحة: «جاب لي ٢٠٠٠ ريال حق بدلته حق العيد، وقال يا اباه شاسدد عليك بهذه وروّح عيّد معنا، ما اشتيش بدلة...». قبل أن يكمل الأب القصة بكى بشدّة وابتعد جانبًا، واعتذر له رفاقه في السجن: «عفوًا سلطان لما يتذكر هذه الحكاية والله ما عد يعرف يتكلم».

خلال الأيام الرغيدة التي عاشها قبل سجنه لم يخطر في بال أشهر تجّار الجملة للمواد الغذائية على خط التربة -المسراخ -تعز، أنه سيجد نفسه مفلسًا يومًا ما وسجينًا تخلى عنه أقرب الناس إليه (أشقاؤه). هذا هو حال سلطان سيف عبده الذي انهارت حصيلته لـ٢٠ سنة قضاها في التجارة، منذ ٧ يوليو ٢٠٠٤ يوم دخل السجن بتهمة «شيكات بدون رصيد»، وحوكم في محكمة غرب تعز، التي أصدرت ضده حكمًا قضى بـ«الاكتفاء بالمدة وسداد ما عليه من ديون مبلغ ٤ ملايين و٨٧٩ ألف ريال». ووفقًا للقانون كان على النيابة أن تطلق سراحه يومها أو تحيله على قاضي التنفيذ، لكنها أعادته إلى السجن وواصلت احتجازه حتى اللحظة.

في السابق كان سلطان يدير أموره بطريقته: «كنت أسحب منهم بضاعة وأدي لهم شيكات ثم أدفع لهم قيمة الشيكات قبل التاريخ أو أؤجل يوم يومين وأحيانًا أبيع بنقص على أساس أوفي بالتزاماتي للناس». ظل يعتمد تلك الطريقة حتى «ارتفعت أسعار البضائع وزادت رواتب العمال الذين يشتغلون معي»، وتراكمت عليه الديون، ففاجأه أحد الدائنين وطلب منه أن يسدد ما عليه. يقول سلطان: «جيت إلى عنده وأديت له ٦٠٠ ألف من أصل مليونين و٨٦٠ ألف ريال»، مترجيًا إياه أن يمهله لفترة حتى يفيه بالباقي. رفض الدائن إمهاله فحاول سلطان إعطاءه ضمينًا. وبعد أيام قليلة دعا الدائن عبر النيابة سلطان والضمين. وسجن الرجل وكثرت المطالبات، وقام أحد «العمال بسرقة المحلات وهرب السعودية». هكذا تداعت الأزمة وسدد بما تبقى معه ثم أعلن إفلاسه.



● زائد وأحمد ومزيد

أثناء محاكمته تنازل ٣ من الدائنين عن المبالغ التي عليه، وبقي ٢ يطالبانه بـ٤ ملايين و٨٧٩ ألف ريال. وبسبب عجزه عن دفع المبلغ المذكور أبقته نيابة غرب تعز مدة ٤ سنوات زيادة على منطوق الحكم بمخالفة واضحة للقانون.

"النداء" اتصلت بأسرة سلطان وتحدثت إلى أولاده. رفع زائد سماعة الهاتف ورحب بالاتصال وحمد الله في وضعهم. وقال: «أبي محبوس ونحنا مثل الأيتام ولا أحد يشوفنا.. قد إحنا فاقدين لأبي». متوسلًا رئيس الجمهورية لإخراجه «الرئيس معه فلوس ويقدر يسدد عن أبي». مستدركًا: أبي ما معوش فلوس والا قد كان خرج من زمان».

أحمد بدا جريئًا وذكيًا كما قال والده، وسأل في البداية عما إذا كنا سنطلق أباه من السجن أم لا. وقال: «ما عانصدقش لأنهم قد قالوا لنا كثير إنه شيخرج السنة ذي اللي بعده ولا يخرجوه ويقولوا إنه شيروح في رمضان وهم يكذبوا علينا». وزاد: «أخذوا أبي السجن وعمري ٣ سنوات، والآن قد عمري ٨ سنوات ولا قد جلست معه إلا ٥ مرات في السجن». مؤكدًا أنه كان يسمع والده وهو يحث إخوانه على فعل الخير ويحذرهم من الصفات السيئة وإن أباه لم يكن «شريرًا» قط.

ولمست "النداء" المحنة التي تعيشها الأسرة في غياب عائلهم والحالة المادية والنفسية السيئة التي يمر بها أطفاله. يقول أحمد: «أعمامي، إخوان أبي، ما يشوفوناش ولا يدوا لنا شي، ولا نجد من يقوم علينا خاصة بعدما توفي جدي وأبي في السجن وجدتي مريضة وتاعبة تجلس تدعي لأبي إن الله يخارجه».

وناشد الأطفال رئيس الجمهورية إنقاذ والدهم من مرارة السجن. وقالوا: «ننتظر ظهوره كما ينتظرك أولادك كل يوم».

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩





● فؤاد القاضي

بشارة انتهت بمحاولة انتحار..

عقب العيد الكبير أيقن فؤاد عبدالمجيد القاضي، ٣٢ عامًا، أنه أصبح على بعد خطوات من تحقيق حلم ينتظره منذ ٧سنوات: بعد دقائق معدودة سيحتضن أحب البشر إلى قلبه: طفليه محمد ومحمود وأخاه محمد. وبحسب زملائه في السجن فإنه تخلص من التزامات كانت عليه في


بشارة أنهت بمحاولة انتحار..
معسرون
9
قاضي الأعصار في تعز.. معمر
تاقاعي عدن يرفض احكاما تعطيله باعادة منزل لورثة على مجهول
أسماء المعسرين في سجن بئر باوزير تعز

السجن وحضّر ملابسه وعفا عن سجناء مدينين له بمال.

قبل أسبوع من ذلك اليوم أبلغ فؤاد، من موظفين في إدارة السجن، أن اسمه نزل ضمن كشف السجناء، التي أصدر النائب العام قرارًا بالإفراج عنهم خلال الأسبوع (بعد عيد الأضحى) القادم، وما عليه إلا أن يعد نفسه للخروج. حينها بعث برسالة مكتوبة إلى أسرته في قرية النشمة بمحافظة تعز، يبشرهم أنه سيغادر السجن يوم الخميس. في الموعد المحدد كان أخوه الأصغر محمد وطفلاه محمد، ٨ سنوات، ومحمود، ١١ سنة، (دخل والدهما السجن وعمر أكبرهما لم يتجاوز ٤ سنوات) منذ الصباح الباكر في بوابة السجن متلهفين لرؤية والدهما بعيدًا عن الشباك الحديدي الذي يمنعهما من ملامسته. انتظروا حتى العصر ثم طلبوا الزيارة فصدموا بالحقيقة: شقيقه وأبوهما ليس من ضمن المفرج عنهم كما أخبروا.

إشكالية إسقاط اسمه من كشف النائب العام أحدث لفؤاد صدمة عنيفة غيرت روتين حياته اليومي الذي اعتاد عليه مذ اعتقل، وخلقت منه شخصًا انعزاليًا يكره الشغل، حد قول أصدقائه، مفيدين أنه كان «يشتغل في كواية الملابس للسجناء بسعر رمزي» يقتات منه مصاريف السجن.

مدة السجن التي قضاها فؤاد القاضي في السجن لا تستند على حكم قضائي، إلا أن النيابة واصلت احتجازه بصورة غير قانونية حتى يقوم بدفع ما عليه: «٤ ملايين و٤٥٠ ألف ريال». وقد صدر الحكم من المحكمة العليا يقضي بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم مبلغ ٤ ملايين و٤٥٠ ألف ريال لأسرة المجني عليه. بعد ذلك عمل فؤاد بكافة الطرق لسداد ما عليه والتخلص من مرارة السجن، فباع قطعة الأرض التي يمتلكها بمليون ريال سلمها إلى الشخص المحكوم له، وعجز عن استيفاء المبلغ: «٣ ملايين و٤٥٠ ألف ريال»، فقررت النيابة احتجازه حتى يسدد آخر ريال محكوم به.

بعد ٤ سنوات قضاها في السجن كشفت «النداء» مأساة هؤلاء (المحتجزون على ذمة حقوق خاصة) فتنبه فؤاد وغيره من المعسرين إلى أن سجنهم غير قانوني، وأن هناك أملا إلى رؤية الدنيا

ثانية. يقول: «كنت أقول إن احنا بانموت ونتعفن داخل السجن». ثم تغيرت نظرته من تشاؤميه إلى تفاؤل. ومع مرور الوقت واعتماد النيابة على انتقاء السجناء للإفراج عنهم، تضاعفت حالة اليأس لديه، ويوضح: «بعدما قالوا لي إنهم عيفرجوا عني وما نزلش اسمي في الكشف، رجعت ما عاد أشتي الحياة. والله إني ذاك اليوم حسيت أنهم حكموا عليا بالإعدام». مشيرًا إلى أنهم وعدوه إلى شهر رمضان القادم. «ويجي رمضان يخرجوا اللي ما قد لهم في السجن إلا فترة بسيطة وينسوا البقية». وتذمر من موعد رمضان: «كأن الإفراج في غير رمضان حرام».

وأكد أصدقاؤه أنه بعد أن أبلغ بعدم وجود اسمه بين الذين سيتم الإفراج عنهم بحث عن شيء حاد أو سكين للانتحار بها.

في ١ نوفمبر ٢٠٠١ بدأت القصة: اختلف فؤاد مع أحد الاشخاص على موضوع ما تطور إلى عراك في سقف يرتفع من الأرض حوالي «٦ متر وبعدين فلتنا (سقطنا) أنا وهو من السطح واكتسر عموده الفقري»، بينما لم يصب فؤاد بأذى. أجريت لخصمه عدة عمليات جراحية، إلا أنه فارق الحياة بعد ٣ سنوات. عقبها أصدرت المحاكم أحكامها وقضت بأن يدفع فؤاد مبلغ «٤ ملايين ونصف» سدد منها مليونًا وعجز عن سداد الباقي.

فؤاد القاضي أحد أبناء منطقة النشمة -محافظة تعز. عائل لأسرة قوامها ١٠ أشخاص: «أب مريض وأم مسنة وأخوات وأولاد». وهو أحد نزلاء السجن المركزي في تعز منذ ٧ سنوات على ذمة حقوق مالية، ومسجون من نيابة المواسط.

ويحظى فؤاد بزيارة عيدية من والدته العجوز «تزورنا العجوز من العيد إلى العيد لأنه نحنا من منطقة جبلية السيارة تصل إلى هونا بـ٣ ألف ريال». واصفًا حالة أمه أثناء الزيارة: «تجي تبكي بكاء... وهي تعبانة أكثر مني».

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩

قاضي الإعسار في تعز..

معسـر

لا يجد قاضي الإعسـار المكلف بإصدار أحكام إعسـار للسجناء في مركزي تعز، مبررًا مقنعًا وقويًا يوقف به تذمر السجناء من عدم التزامه بعمله، سوى الرد بأنه «لا يجد مكتبًا خاصًا به، عدم وجود كاتب لمساعدته، ليس لديه اعتماد».

وأفـاد السـجناء بأن القاضـي المكلف بإثبات إعسـارهم «أثبت لنـا أيضًا بأنه معسر» وليس بإمكانه إصدار أحكام إعسار كما هو مقرر له.

فـي الواقـع لا يمثل قاضي الإعسـار أيـة أهمية، وإنما ابتكرته السـلطة لإطالة فترة السجن، ولعدم تعامله مع القضية بجدية ومسؤولية. وبحسب قانونيين فإن القانون واضح ولا يستدعي ذلك تكليف قاضي إعسار لإثبات حالتهم.

وقال السـجناء المعسرون في مناشدتهم لمجلس القضاء الأعلى والنائب العام: «نحن نتحدى أن يكون قاضي الإعسار في مركزي تعز قد أصدر أكثر من ٣ أحكام منذ توليه منصبه».

وأضاف السجناء على ذمة أموال عامة أن القاضي «يقول لنا إن هناك توجيهات عليا تمنع إصدار أحكام إعسـار لسـجناء الأموال العامة»، مستفسـرين منهم هل هذا صحيح؟ وما السبب إن صح ذلك؟

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩

أسماء المعسرين في سجن مركزي تعز

م	الاسم	النيابة	المدة المحكوم بها	المدة التي قضاها في السجن	المبلغ المستحق
1	فهمي العزي محمد ناجي	الأموال	سنتان	ثلاث سنوات	أثنين مليونا ريال
2	وحيد محمد ناجي حيدر	الأموال	سنتان	ثلاث سنوات	أثنين مليونا ريال
3	عمار عبدالرب سلام القدسي	الغرب	8 أشهر	خمس سنوات	12 مليون ريال
4	عمار عبدالعزيز السفياني	الشرق	7 أشهر	سنة وسبعة أشهر	مائتا الف ريال
5	عمار أحمد قايد	الشرق	8 أشهر	سنة ونصف	واحد وتسعون ألفاً
6	بلال خالد هزاع	الشرق	اكتفاء	سنتان	45 الف ريال سعودي
7	ماجد علي أحمد راوح	الشرق	سنة ونصف	أربع سنوات	ستمائة وثمانية آلاف
8	حمزة رزاز عبدالله	الغرب	سنتان	سنتان ونصف	مائة وتسعون ألف
9	عبدالله قاسم مذكور	الشرق	أربعة أشهر	سنة	خمسة وعشرون ألفاً
10	عبدالله الحرازي	الشرق	اكتفاء	سنة وثمانية أشهر	مائة وثمانون ألفاً
11	صالح راشد أحمد سيف	الشرق	ستة أشهر	سبعة أشهر	خمسة وثلاثون ألفاً
12	طلال إبراهيم سعد	صبر	8 سنوات	9 سنوات	2 مليونان ومائتي ألف
13	إبراهيم محمد احمد حزام	الشرق	ستة أشهر	سنة	اثنان وتسعون الف
14	محمد احمد عثمان	الشرق	سنة واحدة	سنة وثلاثة أشهر	مائة وسبعون ألفاً
15	محمد عبدالله عيد سلام	الشرق	سنة واحدة	سنتان	سبعين ألف ريال
16	نشوان عبده سيف مهيوب	الدمنة	اكتفاء	سنة وشهران	سبعمائة ألف ريال
17	علي صالح عبدالله زياد	أموال عامة	سنتان	15 سنة	4.118.000
18	عارف علي شريف	أموال عامة	سنتان ونصف	4 سنوات ونصف	8.000.000
19	وجدي عبدالجبار دائل	أموال عامة	سنة و8 أشهر	3 سنوات ونصف	200.000
20	وسيل محمد عبده قاسم	أموال عامة	سنة و8 أشهر	3 سنوات ونصف	200.000
21	محمد سيف فارع الجندي	الشرق	9 سنوات	12 سنة	1.000.000
22	عبدالعزيز ناجي حسن	صبر	سنتان	6 سنوات	2.300.000
23	عبدالله عبدالله الشيباني	الشرق	اكتفاء بالمدة	سنتان	1.180.000

24	عويد عبدالله الوصابي	الغرب	اكتفاء بالمدة	8 أشهر	240.000
25	عبده جسار الضبيبي	الغرب	3 سنوات و5 أشهر	6 سنوات	6.000.000
26	غمدان عبده محمد علي	شرعب	5 سنوات	7 سنوات	1.000.000
27	محمد علي يحيى محسن	مقبنة	8 أشهر	سنة و4 أشهر	40.000
28	مدهش قاسم عبدالقادر	ماوية	7 سنوات	8 سنوات	1.330.000
29	سمير سيف علي	الشرق	اكتفاء بالمدة	سنة	5.500.000
30	عصام محمد الحداء	مرور	بدون مدة	8 أشهر	2.300.000
31	عبدالله عبدالوهاب خويلد	مرور	4 أشهر	8 أشهر	1.600.000
32	موجود عبده علي احمد	شرق	سنة ونصف	سنتان ونصف	330.000
34	سلطان سيف عبده	غرب	سنة	3 سنوات	4.900.000
35	فؤاد عبدالمجيد عبدالجليل	المواسط	3 سنوات	7 سنوات	3.415.000

● «النداء»، العدد ١٨٥، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩



● السجن المركزي - تعز

معسرو تعز يضربون عن الطعام وسجناء يتضامنون معهم

ربما ليس بعد العسر إلا العسر المضاعف سيظل يعانيه السجناء اليمنيون على ذمة مبالغ مالية؛ إذ؛ مازالت تبرز مظاهر اليسر شحيحة جدًا، خصوصًا مع تعنت ورفض الهيئات القضائية والنيابية وضع حد حقيقي لمعاناتهم.

والواضح أن هؤلاء قد ملوا المناشدات. بينما يحرقون أيامهم كمديونين بلا قدرة على السداد، ما أثبتته أحكام الإعسار، وحالتهم البئيسة المتعوسة بين جدران السجن، بلا طائل.

لهذا كان معسرون في سجن تعز، قد جعلوا من يوم الشجرة (أول مارس) يومًا لتدشين إضرابهم المفتوح عن الطعام، وهنا مفارقة «طفشهم الأكيد من الحياة». فهؤلاء «لا يستجدون من السلطة فضلًا، بل إنهم ينتزعون حقًا من حقوقهم القانونية في إطلاق سراحهم، حيث وأن سجنهم فيه التسيب

والفوضى والتهميش».

إنهم ٧٢، بين سجناء على ذمة أموال، بلا ميسرة، هم من لبوا نداء الإضراب، الذي شمل أيضًا عديد سجناء على ذمة قضايا أخرى داخل السجن نفسه، وكان المعسر فهمي العزي محمد ناجي هو من أطلق الدعوة لرفاقه تحت شعار "حياتنا في تضامننا".

وجاء في بيان أصدره بهذا الخصوص، حصلت «النداء» على نسخة منه، أنه «ما من حل للمعسرين غير اتحادهم وتنسيق خطواتهم»، لذلك فإنهم سيبدؤون "اليوم" (الأحد ٣/١) إضرابهم المفتوح عن الطعام بعد أن وصلوا إلى مرحلة اليأس.



● سجين الإعسار فهمي العزي

ولقد أكدت مصادر الصحيفة حجم التجاوب مع العزي بحيث صار يضرب عن الطعام، الآن، عدة سجناء متضامنون من غير شريحة المعسرين.

في ختام بيانه الذي ذيله بصفة الناطق الرسمي باسم سجناء معسري تعز، دعا فهمي العزي بقية السجناء المعسرين في الجمهورية إلى الانضمام إلى صفوفهم وعدم الرضوخ لتسلط واستبداد النيابة، و"موعد رمضان الذي تباهي به الحكومة في الإفراج عن السجناء، بينما الحقيقة أن المستفيدين أصحاب الوساطات"، حسب تأكيده.

■ سجين الإعسار فهمي العزي


معسرو تعز يضربون عن الطعام وسجناء يتضامنون معهم

قضايا 9

مختل عقليا رهن 800 الف ريال منذ 10 أعوام

عبدالعزيز يقدم للنيابة الدليل الأقوى لإثبات إعساره ...وأخرى تستلم بسيارة محافظ تعز

إعلان عن وظائف شاغرة

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩

١٠ سنوات بين المصحّة وعنابر الشريعة في مركزي تعز

مختل عقليًا

رهن ٨٠٠ ألف ريال

منذ ١٠ أعوام

لم تستثنِ النيابة العامة التي عقدت استمرار احتجازها للسجناء خارج فتراتهم القانونية حتى الرجل الذي صار مجنونًا في مركزي تعز، ذاك هو محمد عبدالله عثمان الضبوعي، ٥٥ عامًا، أشد المحتجزين تضررًا وانقضت فترة عقوبته المحددة بثلاث سنوات قبل سبع سنوات إلا أنه مازال محتجزًا ومختلًا عقليًا أيضًا.

في عنبر الشريعة وعلى سرير مصحة السجن، يمضي محمد الضبوعي عامه العاشر. لكن تردده على المصحّة ورقوده فيها بات الأغلب منذ حوالي ٣ سنوات بسبب حالته الصحية المترية.

الضبوعي، بحسب سجناء قدامى، ضحيّة للنيابة التي جعلت مسألة الإفراج عنه مرهونة بسداد ما عليه ٨٠٠ ألف ريال واستمرت في احتجازه فترة ١٠ سنوات: ثلاث منها بحكم قضائي و٧ سنوات غير قانونية.

في مارس ٩٩ أودعت نيابة التربة بالمواسط محمد الضبوعي السجن بتهمة السرقة، وبعد فترة محاكمة نطقت محكمة التربة الابتدائية بالحكم ضده: السجن ٣ سنوات ودفع ٨٠٠ ألف ريال. ووفقًا للقانون كان يفترض أن يحال إلى قاضي التنفيذ في مارس ٢٠٠٢ للنظر في قضيته والإفراج عنه

وتحديد ما يجب، تقسيط المبلغ عليه أو أي إجراء آخر. لم تتخذ النيابة أي إجراء مماثل، ومايزال سجينًا لم يحدد مصيره بعد، ولم يحل إلى قاضي التنفيذ (ينتظر رحمة الرئيس والمحسنين منذ ١٠ رمضانات مضت)، ومازال سجينًا معسرًا مختلًا يفتقد لأدنى مستويات العناية.

بالنسبة للعناية والاهتمام بوضعه، يفيد السجناء بأن الضبوعي عانى بشدة قبل عامين وكاد أن يتعفن من الوسخ وعدم النظافة. شارف على باب الوحدة والإهمال. لقد فقد أعز ٣ أشخاص إلى قلبه، أحدهم السجين عبدالكريم الشرعبي على ذمة أموال عامة، "كان يدي له شاهي وخبز وكدم وينظفه ويغسله، مات داخل السجن. رفيقه الثاني أعدم قبل سنة وكان يواسيه ويخدمه. والثالث مات أيضًا في السجن"، قال أحد السجناء. لقد أفرج عمن قبله ومن بعده بيد أنه توفق بسجين نبيل وإنسان لا يفارقه إلا عند النوم اسمه فهد قشفر سجين على ذمة حقوق خاصة. ويقوم فهد بخدمة إنسانية عظيمة: "يغسله ويحلق له ذقنه وينتبه له بالأكل". لقد ألفا بعضهما وشارفت مدة العقوبة المحكوم بها على فهد أن تنتهي ويتوقع أنه سيدفع ما عليه من مال وقد أصبح كلٌ منهما يتوجس من فراق الآخر؛ فهد لا يحتمل أن يتركه وحيدًا والضبوعي أيضًا يخاف من فراق رفيقه الوفي.

وقال السجناء إن الضبوعي لم يحظ بأكثر من زيارتين منذ دخوله السجن، وأنه يحترق شوقًا لرؤية زوجته وأولاده الذين لم يرهم في سجنه، لكنه لم يعد يدرك تصرفاته ولا يعي ما يدور حوله".

السجناء على ذمة أموال خاصة وعامة يناشدون النائب العام والمسؤولين أن يضعوا حدًا لمعاناة الضبوعي وإخراجه لأسرته للاعتناء به.

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩

فقد أثمن ما لديه بسبب عجزه عن دفع قيمة علاجها: طفلته غزال التي فارقت الحياة بعد سنتين من تاريخ استحقاقه للإفراج

عبدالعزيز يقدم للنيابة الدليل الأقوى لإثبات إعساره

قبل سنتين، توفّيت الطفلة غزال عبدالعزيز ناجي حسن، ٥ سنوات، بعد صراع مرير خاضته مع المرض فيما بقي والدها عاجزًا عن إنقاذها أو عرضها على أحد الأطباء.

لقد كان مسجونًا على ذمة حقوق خاصة. إلاّ أنه يعتبر نفسه مقصرًا ومذنبًا وما يزال يردد: "أنا مذنب ولن أسامح نفسي ولا النائب العام في جريمة موت فلذة كبدي أمامي ولم أستطع فعل شيء".

يعتقد السجين عبدالعزيز، ٤٠ عامًا، أنه كان بإمكانه إنقاذ حياة ابنته أو حتى عرضها على دكتور، على الأقل، لو كان خارج السجن ولو أن النيابة لم تنتهك القانون بإبقائه محتجزًا رغم انتهاء فترة عقوبته.

يمضي عبدالعزيز ناجي حسن عامه السابع في السجن المركزي بتعز، ٣ منها بحكم قضائي من محكمة استئناف تعز، و٤ بجهل قضائي مازال يدفع ثمنه. فقبل أربع سنوات انتهت فترة العقوبة المحكوم بها عليه ويفترض أن يغادر الحبس، آنذاك، لو عمل بالقانون الذي دخل السجن بدعوى تطبيقه.

وفي لقطة تحسرية وتخيلية تصور الرجل نفسه موجودًا خارج المعتقل لحظة مرض طفلته،

وقال: "لو قد كانت النيابة أفرجت عني قبل ما تمرض بنتي كنت أقدر على الأقل أشتغل وأعالجها وأشتغل وأرجع بيس الناس اللي عليّ". ويعود إلى واقعه في صورة تقارن بين ما كان يجب أن يحدث وما حدث: "واليوم جالس محبوس لا قادر أسدد ما علي، ولا قادر أخرج أشوف بقية العيال".

من جوف قسم المعمل يطلق تنهداته المجروحة التي لازمته منذ فارقت ابنته الحياة، وفقًا لرفاقه في القسم: "آه! آه!! غزال في ذمتكم يا مسؤولين". وصار لا يثق بأحد يعده بالعمل على إخراجه من السجن. وفي حديثه إلى "النداء" قال: "مو شاتعملوا لي!؟ ما عاد نصدقش أنفسنا". موضحًا السبب الذي جعله يتعامل مع الآخرين هكذا: " نزلوا يسجلوا أسماءنا، المعسرين، برمضان، لكن كذب ومكذابة. كثر الكذب والبيع والشراء. يجوا يسجلوا ويخرجوا غيرنا".

ويشكو كافة المعسرين من المشكلة ذاتها: تسجيل أسمائهم والإفراج عن آخرين ممن "معهم وساطة، ويدوا زلط للمسؤولين على التسجيل ويخرجوا حتى لو عادهم جدد".

قبل سجنه كان عبدالعزيز يعمل في بقالة لبيع المواد الغذائية في جبل صبر بمحافظة تعز، وفي يوم ما استدان من أحد معارفه. بيد أن الدين تحول بعد خلاف بينه والشخص الذي أقرضه إلى تهمة بالسرقة في محكمة صبر.

وأصدرت المحكمة وأيدتها الاستئناف حكمًا ضده قضى "بسجنه ٣ سنوات وسداد ٢ مليون و٤٠٠ ألف ريال". نفذت النيابة الحكم وسجنت الصبري ٣ سنوات، وعندما أفادها بأنه مفلس ولا يستطيع سداد المبلغ قررت مواصلة احتجازه "حتى الموت أو سداد المبلغ"، قال. وهنا بدأت بانتهاك القانون ومخالفته.

لم تفكر النيابة في مسببات وفاة طفلته "غزال" التي فارقت الحياة بسبب عدم امتلاك والدها قيمة علاجها الذي ربما لا يتجاوز ٢٠ ألف ريال؛ فكيف سيكون باستطاعته دفع مليونين ونصف (بالله عليكم!)؟! وهل يعقل أن يضحي بأغلى ما لديه ثمنًا لإثبات إعساره للنيابة، ويطلب من عبدالله العلفي النائب العام أن يضع نفسه في مكانه: "ماذا لو كنت معسرًا في مركزي تعز وكانت غزال ابنتك!؟ وهل سيؤثر فيك الموقف لو كنت سجينًا آخر!؟"؟!

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩

... وأخرى تستظل بسيارة محافظ تعز

وحيدة تكافح، الطفلة أسماء عبده جسار، ذات الـ١٢ ربيعًا، من أجل توفير لقمة العيش لها ولأسرتها: والدتها وإخوانها وهم أصغر منها سنًا.

في الصباح تدرس "أسماء" في الصف الرابع الأساسي. وأثناء عودتها من المدرسة تمر بجوار مبنى محافظة تعز للعمل في مسح زجاج السيارات لقاء مبلغ زهيد تطعم به والدتها وإخوانها بعد أن تخصم منه ١٠٠ ريال حددتها لوالدها المسجون على ذمة مال خاص.

من المفروض أن عبده جسار ودع السجن المركزي بتعز في ٢٠٠٦، وفقًا للاستحقاق القانوني للإفراج عنه. لكنه لم يحدث، وتوجب على الطفلة، التي لم تهنأ بطفولتها، أن تتحمل المسؤولية وأعباء النفقة.

أحد الزملاء وجد "أسماء" مستظلة جوار سيارة المحافظ ترقب عن بعد قدوم أصحاب السيارات لتقوم بمسح الزجاج الأمامي للسيارة مقابل مبالغ ضئيلة تجمعها لشراء الغذاء لأسرتها. وأفادت بأنها تضطر الذهاب إلى مدرستها صائمة وأنها تواصل صيامها أحيانًا إلى وقت العصر.

شاحبة وفحمية الوجه تواجه "أسماء" قدرهم الذي أرادته لهم النيابة باحتجازها لعائلهم "ظلمًا" منذ ٣ سنوات. وتقول إن أباها معدم وينتظرها ظهر كل يوم لإعطائه ١٠٠ ريال.

فوالدها أكمل فترة العقوبة المحكوم بها عليه قبل ٣ سنوات وبقي احتجازه رهن سداد المبلغ المالي الذي عليه. وتعيش مع أسرتها في منزل مهترئ من ٣ غرف بإيجار شهري ١٥ ألف ريال وهو ما يضاعف عناءها وجهدها التي تبذله.

وإلى محافظ تعز وجهت "أسماء" مناشدتها العاجلة لفك محنة أسرتها، وقالت: "المحافظ يستر يخرج أبي من الحبس ويرجع يشتغل ويصرف على إخوتي وأنا أدرس وبس". ولكي يتأكد محافظ تعز من حقيقة المأساة التي تعيشها الطفلة التي أغرقت والدها الديون ما عليه سوى إزاحة الستارة قليلا ورؤية "أسماء" الواقفة إلى جوار سيارته.

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩



معسرو تعز يواصلون اضرابهم ويوكلون المرصد اليمني بمتابعة قضيتهم

ناشد ٥٠ معسرًا من السجن المركزي بتعز المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التدخل السريع لحل وتبني قضاياهم الإنسانية لدى كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وكذا الأجهزة القضائية (نيابات ومحاكم) بكافة أنواعها ودرجاتها ولدى النائب العام ومجلس القضاء الأعلى وكافة المنظمات الحقوقية الرسمية والمحلية والإقليمية والدولية المهتمة بحقوق الإنسان. وقال المعسرون في رسالتهم الموجهة للمرصد: «أملنا كبير فيكم لوضع حد للمعاناة التي نعيشها ونتجرع ويلاتها حتى الآن خلف جدران وأسوار السجن المركزي بتعز لسنوات تتراوح بين الـ٨ و١٨عامًا أعوام وجميعنا قد أكمل فترة عقوبته بالحق العام وجرى مضاعفة المدة عدة مرات».

ومعلوم أن السجناء المعسرين بدأوا تنفيذ إضراب عن الطعام منذ بداية مارس الجاري حتى يتم تلبية مطالبهم والإفراج عنهم، محملين الجهات ما يمكن أن ينتج عن استمرار اضرابهم عن الطعام. ولفتوا إلى عدم وجود محاكم إعسار في محافظة تعز وأن القاضي الذي تم تعيينه لهذا الغرض لم يمارس عمله على الوجه المطلوب ولم يصدر سوى بعض الأحكام ومضى عليه فترة طويلة متوقفًا عن العمل.

وذيلوا الرسالة بتوقيعاتهم قبالة أسمائهم ومعلومات عن قضاياهم وتواريخ اعتقالهم واستحقاقهم القانوني للإفراج والفترات التي تجاوزوها.

وفي بيانهم الثاني الذي أصدروه أمس وحصلت «النداء» على نسخة منه استنكر السجناء «الذل والاسترقاق» الذي يعاملون به». وأضافوا أن الصمت وعدم المبالاة التي تمارسها إدارة السجن والنيابة حيال إضرابهم الذي بدأ مطلع الشهر الجاري. ويسخروا منهم بأنهم «حتى لو ماتوا فلن يلتفتوا إليهم».

● «النداء»، العدد ١٨٧، الأربعاء ١١ مارس ٢٠٠٩

تـنـويـه واعـتـذار



قبل اسبوعين نشرت «النداء» خبرًا عن حالة السجينات في مركزي تعز بعنوان «الشرطة النسائية تستخدم الهراوات لضرب السجينات في تعز»، ورد فيه اسم المحامية معين العبيدي كمصدر لمعلومة سابقة، حصلت عليها الصحيفة في وقت سابق ومن مصدر آخر.

«النداء» إذ تعتذر للمحامية معين وللقراء الكرام على هذا الخطأ الخارج عن إرادتها، تؤكد للقراء أن المحامية غير مسؤولة عن المعلومة التي وردت، بل مصادر أخرى تفضِّل عدم ذكرها.

● «النداء»، العدد ١٨٧، الأربعاء ١١ مارس ٢٠٠٩



أرجعه رئيس النيابة من بوابة السجن؛ فخاط فمه بوتر بعد مضي ٣ سنوات على نهاية فترة سجنه

الجَنَدي يضرب عن الطعام في سجن تعز ويخيط فمه احتجاجًا على إهمال النيابة

■ هلال الجمرة

قبل ٣ سنوات أنهى السجين محمد سيف فارع الجندي العدّ التنازلي لسنوات سجنه الـ١٢. لقد وصل الذروة وأنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه دون أن تطلق النيابة سراحه. فالتزم الصمت معتقدًا بأن لدى النيابة قانونًا غير معلن تبدأ تنفيذه عند انتهاء مدة العقوبة المحكوم

بها وتعلن الانتهاء منه عند مضاعفة الفترة وسداد المال الذي عليه.

رمضان قبل الماضي تبيّن له عدم قانونية إبقاء السجين في الحبس بسبب مبالغ مالية في ذمته فعبّر عن سخطه بأسلوب مروع: خاط فمه بوتر لمدة يومين للفت عناية رجال العدالة. هذه ليست المرة الوحيدة التي أقدم فيها الرجل الستيني على غرز إبرة الخياطة في شفتيه وخياطه إذ كررها في ٢٧ رمضان الفائت عقب إرجاعه من بوابة السجن المركزي بتعز. يومذاك نادى "العولقي الموظف بسكرتارية السجن المسؤول عن الإطلاقات" باسمه كونه ضمن قائمة معسرين سيتم الإفراج عنهم. قال محمد لـ "النداء": " قد كنت في الباب وردني رئيس النيابة وقال أنت مش مستحق، أنت في كشف مع المستحقين على الدولة، وخرج واحد ثاني بدلي اسمه مصطفى".

لا شيء جرح مشاعره أكثر من رفض رئيس نيابة تعز الإفراج عنه حين كان تجار يدفعون بدلًا عن المعسرين. "والله كأنه قتلني بالتعذيب"، قال بحرقة ومن شدة نقمته على النيابة ومعاييرها المزدوجة أبى إلاّ أن يكشف ما سماها بانحرافات في تنفيذ التوجيهات الرئاسية، وتوجيهات النائب العام، إذ قال إن هناك رشاوى تدفع للإفراج عن سجناء على حساب آخرين معدمين.

اشتغل صاحب الجندية مزارعًا في قريته إلى أن اتهم في قضية قتل أصدرت فيها محكمة شرق تعز ضده حكمًا قضى "بحبسه ٩ سنوات ودفع مليون ريال". عندما جاء رجال خير إلى السجن في رمضان الفائت حاول الجندي إيصال صوته إليهم: "صيحت لهم أنا مستحق.. خرجوني إلى عندكم.. شاشكي لكم حالي.. لكنهم (أي إدارة السجن) طلعوني السجن الاحتياطي على شان ما اشوفهمش، وخيطت فمي للمرة الثانية ".

يبكي نسيانه في السجن، قائلًا: "نسوني هانا... لا النيابة أطلقت سراحنا ولا الأهل زارونا... والله ما قد شفت أحد من أهلي من لما احتبست". عن الطعام منذ بداية الشهر الجاري في ظل لامبالاته إدارة السجن والجهات المختصة. ويشارك محمد الجندي عشرات آخرين في تنفيذ إضراب جزئي عن الطعام منذ بداية مارس الجاري. وينوي هؤلاء تصعيد احتجاجهم في الأيام المقبلة عبر إعلان اضراب كلي عن الطعام.

● «النداء»، العدد ١٨٨، الأربعاء ١٨ مارس ٢٠٠٩



● السجن المركزي - تعز

توجيهات النائب العام بالإفراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين


8
قضايا
توجيهات النائب العام بالإفراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين
أمر بالإفراج عن سجناء
تأجيل
مئات السجناء في مركزي الضالع يعلنون إضرابا عاما
محاولات للتكتم على محاضر التحريات وأوراق أخرى ملفقة

■ هلال الجمرة

من خلال ملاحظة إغفال النيابات في تعز لأوامر الإفراج على سجناء في مركزي المحافظة يبدو أن تلك النيابات لا تأبه لتوجيهات النائب العام ولا لأوامر رؤساء المحاكم. وفي هذا العدد



● سهيل إسحاق

تستعرض "النداء" محنة ٣ سجناء جميعهم أصدر النائب العام أوامر بالإفراج عنهم دون طائل.

في ٢٨ يناير ٢٠٠٨، أصدر رئيس محكمة استئناف محافظة تعز قرارًا بالإفراج عن أحمد علي جسار ناجي، ٤٣ عامًا، نزيل السجن المركزي بتعز ووجه نيابة شرق تعز تنفيذ القرار.

يومذاك، لم تستجب النيابة لتوجيه القاضي عبدالله العنسي، وواصلت احتجاز أحمد بحجة عدم إيصال ضمانة. وبحسب وثيقة القرار، حصلت "النداء" على نسخة منه، فإن الإفراج عن أحمد لم يرتبط بشروط بل قضى بـ"الإفراج عن المتهم أحمد علي جسار ناجي... وعلى النيابة تنفيذ القرار المحكمة فورًا وللمتهم الحق في الطعن بالنقض بالحكم، مرفق صورة المحضر". ويقول أحمد جسار لـ"النداء" إن نص القرار الذي وصل إلى النيابة "قد تم تحريفه من قبل نجيب الفهيدي أمين السر"، إذ أضاف إلى توجيه رئيس المحكمة فقرة تشترط عليه إحضار ضمانة للإفراج عنه. لكن أحمد حصل على نسخة من القرار قبل تعديله يتضمن إمضاء رئيس المحكمة عليه ونسخة بعد التعديل.

وقال إنه عرض على رئيس نيابة تعز نسختي القرار (المعدلة والأصلية) إلا أنه رفض الإفراج عنه ثم أحضر ضمانة تجارية وأخرى مالية دفع ٤٠٠ ألف إلى نيابة شرق فرفضوا إطلاق سراحه، "وطلبوا مني ضمانة من بيت هايل سعيد". ناشد في ذلك النائب العام والمنظمات الحقوقية ووزيرة حقوق

الإنسان، فوجه النائب العام توجيهين صريحين الأول في ٢٠ أبريل ٢٠٠٨ والثاني بعده بـ٣ أشهر إلى رئيس نيابة تعز "للعمل بموجب قرار المحكمة"، تبعه توجيه ثالث بعد ١١ يومًا. "النداء" تحتفظ بنسخة من جميع الأوامر. لم تقبل نيابة تعز أي من توجيهات النائب العام ورئيس محكمة استئناف تعز. ويقول: "كل الأوامر إلى النيابات في تعز كان مصيرها برميل القمامة".

وأشار إلى أنه يعول ١٣ ابنًا ذاقوا المرارة والعذاب في سجنه. وأضاف متسائلًا: "لماذا يريدون أن يهلكوني داخل السجن ويعذبوا أولادي خارج السجن". وناشد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام ومنظمات حقوق الإنسان إنقاذه من أيدي من "لا يخشون الظلم".

معلق من المنتصف

ويمضي الشاب سهيل عبدالله إسحاق، ٢٢ عامًا، عامه الثاني في السجن المركزي بتعز على ذمة المحاكمة التي بدأت في ٢ مارس ٢٠٠٨. وطُلب إلى محكمة التعزية لمحاكمته ٤ جلسات بعدها قررت المحكمة الإفراج عنه بالضمان الحضوري. من يومها لم يتم طلبه للمحاكمة ثانية، كما رفضت نيابة السجون الإفراج عنه بالضمانة التي أحضرها. وإلى ذلك قال إن "وكيل نيابة السجون ضيعها".

من يومها ظل إسحاق محتجزا رهن المحاكمة، التي لم يُطلب إليها منذ قررت المحكمة الإفراج عنه في سبتمبر الماضي. ويقول لـ"النداء": "النيابة علقتني من المنتصف.. لا هي أفرجت عني ولا طلبتني للمحاكمة وتخارجني".

وكان سهيل دخل السجن في مارس من العام الماضي على خلفية خلاف بينه وبين أحد المشايخ في تعز. فبعد ساعات من تقييده بلاغًا بالاعتداء عليه والتهجم على منزله وتهديمه لدى قسم الجند بمفرق ماوية تم استدعاؤه من مدير البحث الجنائي بالقسم وإيداعه السجن "وحضر الشيخ بدعوى ضدي بأني هدمت غرفته وأخذت محتوياتها وتحولت من شاكي إلى متهم لأن خصمي شيخ" قال. جرت التحقيقات معه كمتهم وبعد شهر طلبت النيابة منه ضمانة للإفراج عنه، ولكن النيابة قامت بإحالته إلى المركزي بدلًا من إطلاق سراحه بموجب الضمان التي طلبتها منه.

وأوضح سهيل إسحاق أنه كان من ضمن الموقعين على الشكوى المرفوعة إلى النائب العام ضد وكيل نيابة السجون بتعز، وأنه تم إغراؤه حين نزلت لجنة للتحقيق في الموضوع: "قال لي وكيل نيابة السجون شايفرج عني بعد يومين، (بشرط) أغير شهادتي أني أتخايل (أظن) أن الشكوى بعدم توفر الماء ولا أعلم أنها بوكيل السجن"، مؤكدًا براءة عبدالله الأسدي من التزوير التي لفقت له. واعتذر للسجين الأسدي عن هذه الخيانة.

ويطالب الآن بسرعة محاكمته أو الإفراج عنه وفق توجيه القاضي، مناشدًا النائب العام وضع حد لتجاوزات النيابة وتجاهلها لأوامر القضاء.

زيادة ٧ سنوات حتى إيصال الضمانة

ومثلهما السجين سعد علي الويص الذي وجه النائب العام رئيس نيابة استئناف تعز بالإفراج عنه في ٣١ أغسطس ٢٠٠٨، ملبيًا لطلب الإفراج المرسل من وزيرة حقوق الإنسان إليه. وقال في مذكرته إلى رئيس النيابة، حصلت "النداء" على نسخة منها: "نوجه بالإفراج عن السجين سعد الويص لانتهاء مدة الحبس ١٠ سنوات وتعذر الضمان المطلوب ما لم يكن محبوسًا على ذمة قضية أخرى". كانت نيابة تعز تتحجج عليه بالضمانة، رغم انتهاء فترة حبسه قبل سبع سنوات.

وبالرغم من زيادة فترة سجنه ٧ سنوات وتوجيه النائب العام بالإفراج عنه وإعفائه من إيصال ضمانة، إلا أنه ما يزال محبوسًا. وقال لـ"النداء": "كلمت رئيس نيابة تعز عندما زار السجن: ليش ما يفرجوا عني بموجب توجيه النائب العام؟ وقال لي: ولا تخرج من السجن".

وكان الويص قد سجن في ١٩٩٢ على قضية أخلاقية حكم فيها بالسجن ١٠ سنوات. ولأنه لا يجد من يتابع قضيته فقد تم نسيانه في السجن فترة ٧ سنوات زائدة حتى استطاع إيصال شكواه إلى وزيرة حقوق الإنسان قبل ٧ أشهر ووجه النائب العام على ضوئها بإطلاقه لكن دون طائل.

وناشد الويص النائب العام ورئيس مجلس القضاء والمنظمات الحقوقية الإفراج عنه ومساءلة رئيس نيابة تعز عن سبب رفضه لأوامر النائب العام.



● «النداء»، العدد ١٨٩، الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩





توجيهات النائب العام بالإفراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين

شريف مسجون لـ ٤ سنوات على ذمة حسابات غير قانونية

يمان رغم (٥) من سجناء تعز المحررين

برلمانيون يتجاوزون الخلافات ويعلنون إضاءة قاعة الصحافة في مركزي الصالح

مجلس الأمناء في محافظ تعز يحرر ويدلل لجبي طلبة

● شريف

شريف مسجون ٤ سنوات على ذمة حسابات غير قانونية

مايزال موظف وزارة المالية المسجون بذمة أموال عامة منذ ٤ سنوات يدافع عن نفسه من التهمة التي رفعها ضده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. قبل ٤ سنوات كان عارف شريف، ٤٧ عامًا، مسؤولًا ماليًا في المستشفى الجمهوري بتعز.

وقال عارف لـ"النداء" إن الجهاز أنزل آنذاك تقريرًا يفيد بأنه تلاعب بـ٧ ملايين ونصف المليون ريال من حساب مجلس الأمناء. وأضاف مستدركًا: "وهذا الحساب غير قانوني تم صرفه من قبل المستشفى على المترددين على المستشفى". إلا أن التقرير أفاد بأن عارف هو المسؤول. وبحسبه فقد رفع الجهاز

دعوى قضائية ضده رغم أن المستشفى "لم يدع بالمبلغ ولم يقل إنه ضائع".

وأشار إلى أن الجهاز ادعى في البداية "ضياع مليون و٧٠٠ ألف وبعدها قال إنها ٨ ملايين وشوية وفي المحكمة قال إنها ١٠ ملايين". وحكمت محكمة الاستئناف بتعز بسنتين ونصف حبسًا وسداد ٧ ملايين و٨٠٠ ألف.

يذكر أن عارف شريف الذي زاد على فترة الحكم عاما ونصف العام رهن مبلغ مالي، يتولى أحيانًا الدفاع عن السجناء أمام المحاكم حال لم يجدوا محاميًا يدافع عنهم.

وقال لـ"النداء" إنه يعاني كثيرًا كما تعاني أسرته جراء السجن الذي صار خارج نطاق القانون، مناشدًا النائب العام سرعة الإفراج عنه بحسب القانون بعد إصابته باليأس من الوعود السنوية التي تتبخر في رمضان وتوزّع على السجناء الساخطين على مدار السنة.

● «النداء»، العدد ١٨٩، الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩



بينهم معسرون تجاوزوا الفترات المقررة

مئات السجناء في مركزي الضالع يعيشون أوضاعًا قاسية


8
توجيهات النائب العام بالافراج عن سجناء في غزة مؤجلة حتى حين
شرطة مسجون بـ سنوات على دعة حمايات غير قانونية
بيان رقم (5) من سجناء تواهي المصريين
مئات السجناء في مركزي الضالع يعيشون أوضاعاً قاسية
محاولة قتل في محافظة الحديدة وأول الجاني طلقة

■ الضالع - فؤاد مسعد

أكد فرع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات بالضالع، وجود عدد من السجناء المعسرين الذين تجاوزوا الفترات المحكوم بها عليهم بسنوات، وفي مقدمتهم السجين محسن فضل علي الوحش (تناولت "النداء" قضيته في أعداد سابقة) وقد مر على سجنه ١٥ عامًا. وكان أحد الموسرين قد أبدى تفاعله بعد نشر مناشدات أطفاله في "النداء"، إلا أنه تراجع بعد ذلك. ولايزال الوحش في السجن على الرغم من إطلاق سراح عدد من المعسرين العام الفائت.

وتساءلت المنظمة في تقريرها عقب زيارة السجن المركزي عن سبب تجاهل هذا السجين وعدم تسجيله في كشوف المعسرين الذين تكفّل رئيس الجمهورية ومحافظ المحافظة وأهل الخير بسداد ما عليهم وإطلاق سراحهم لتجاوزهم الفترات المقررة.

إلى ذلك، أدان تقرير المنظمة استمرار حجز السجين وليد احمد مثنى، بعد تنازل غرمائه عن حقهم في القضية الجنائية أمام قاضي محكمة الضالع ومطالبتهم بإطلاق سراحه. وكذلك السجين عبدالرقيب العبد الذي قال التقرير إنه كان ضمن كشوف المعسرين.

وكانت لجنة مكونة من: علي العود رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمحلي المحافظة، ومحمد مسعد

الحابشي رئيس فرع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات بالضالع، وناشطين حقوقيين، قد زارت السجن المركزي بالضالع وتفقدت أحوال السجناء البالغ عددهم ٣٤٠ سجيناً قالت المنظمة إنهم يعانون أوضاعًا سيئة تمثلت بعدم توفر مياه الشرب النقية والأدوية. كما يطالب السجناء بتوفير سيارة إسعاف لنقل السجناء المرضى، وعيادة صحية، ومصحة للمرضى النفسيين، بالإضافة إلى أسِرّة قد تخفف من ازدحام السجناء.

وطالب التقرير الجهات المعنية وقيادة المحافظة والنائب العام بالتعاطي الإيجابي وبمسؤولية عالية وإنسانية مع السجن والسجناء القابعين فيه وتلمس همومهم ومشاكلهم.

● «النداء»، العدد ١٨٩، الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩



بيان رقم (٥) من سجناء تعز المعسرين


8
قضايا
توجيهات النائب العام بالافراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين
بيان رقم (٥) من سجناء تعز المعسرين
شرطة مسجن ٤ سبتمبر على دعة حمايات غير قانونية
مأساة السجناء في مراكز الحماية بعمشين وإضاءة قاتمة
محاولة قتل الحكم في محاكم حجر التحرير وبارز الحاجي طالبة

لـم نكـن نعلـم ولا نتصـور أن الحـال بهـذا القـدر مـن الوحشية والخوف واللامسـؤولية والقبح. ولم نكن نعلم أن المؤسسـات الحقوقية والدولية حبـرًا على ورق. ولم نكـن نعلم أن منظمات حقوق الإنسـان بهـذا القدر من الهشاشـة والأداء الضعيـف والتأثيـر المنعـدم. إننا نمـوت وهـم يتفرجـون. علينـا بأننا نعانـي يمنيًا مـن ضعف ثقافـة التضامن والدفـاع عن الحقوق والحريـات ومناصـرة المظلـوم والأخـذ على يد الظالم.

إخوانـي، اليـوم يتحالـف الظلمـة ضـد المسـتضعفين والمظلومـين، نحن في أشـد الحاجـة للتحالـف. نحن أصحـاب الحق بالإضـراب والتضامن، لكننا في المحصلة أبنـاء واقـع الضعـف والنفاق والشـك الذي يسـيطر علينـا وعليكـم، والذي عصف بنا وسـيعصف بكـم. هـذا ليس تهويـلًا! فما يحـدث لنا أكبـر من التهويـل، إنهم يمارسـون ضدنا سياسـة القمـع، إنهم يقمعون الإضراب، إنهـم يرفضون أية وسـيلة سـلمية نمارسـها دفاعًا عن حريتنا، فقد اخترنا عيشـة كريمة أو الذهاب إلى الموت بهامـات عاليـة، لكنهم لـم يتركونا نختـار طريق الهامـات العالية حاولوا بـكل الطرق قمع إضرابنا تارة بالترهيب وتارة بالترغيب. وإن ما حدث للسـجين المعسـر وحيد محمد ناجي وزملائه، من عسـاكر السـجن يـوم السـبت ٢٠٠٩/٣/٢١ يمثل انتهاكًا صارخًـا لما تبقى من حقوق آدميتنا.

السـيد النائب العام، قد تجاهلت قضيتنا أكثر مما يجب. ولا نلومك على ذلك فقد تعودنا

منك. أما أن يدخل عساكركم إلى داخل العنابر فهذا الذي نرفضه رفضًا قاطعًا. يومها دخلوا عساكركم يهددون السجناء بالعنف ويقتادون من أعلنوا إضرابهم ليكونوا عبرة للآخرين ويصيح فيهم أحد العسكر قائلًا: «والله لأكل أبوك... بيدي» ويشير إلى الصميل الذي بيده. هل هذا يجوز بنظركم معالي النائب العام؟!

لقد مكث المضربون في الانفرادي ما يقارب الثماني ساعات بين قاذورات المكان من جهة والحر من جهة أخرى. إن القانون صريح كل الصراحة حيث ينص على: «من قيد حرية إنسان بعد انتهاء فترة العقوبة ساعة واحدة يعاقب بالحبس ثلاث سنوات أو الفصل من الوظيفة العامة»! فليعلموا أنهم لن يرعبونا من بالزنازين أو الهراوات ولن تكون زنازينهم أبشع من الحياة التي عشناها سنوات بداخل السجن، ولنتذكر جميعًا يمكن يستمر الظلم فترة ولكن في الأخير لا بد أن تسري عليه السنين جميعًا ولا بد من التضحية ما لم نقدمها نكن كاذبين لا بد من التضحية من أجل الحرية ليدرك جميع المعسرين أن لا سبيل للحرية إلا بالتضحية وكما هي حريتنا شوكة في أعين الظلمة فليكن موتنا وصمة عار في حياة الظالمين.

معالي السيد النائب العام: ومن استشعاركم للمسؤولية الإنسانية إزاء أوضاعنا وإضرابنا وبعد إعلاننا يوم السبت ٢٠٠٩/٣/٢١. الإضراب الشامل ونظركم إلى قضيتنا بعين الراعي الأمين قمتم مشكورين بإرسال مندوبكم القاضي مهدي على مخ... لتقصي الحقائق وبحسب وعدكم عبر القاضي مهدي بإنهاء مأساتنا والبت في قضيتنا خلال فترة لا تتجاوز ٤٥ يومًا، وعليه قرر المعسرون تعليق اضرابهم حتى انتهاء الفترة المذكورة.

وفقكم الله ودمتم ذخرًا لهذا الوطن.

الناطق الرسمي للمعسرين:

فهمي العزي محمد ناجي

● «النداء»، العدد ١٨٩، الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩



● السجن المركزي - تعز

بعد زيارة ميدانية من النيابة العامة لتفقد أوضاعهم، علقوا إضرابهم لـ٤٥ يومًا وطالبوها بحل قضاياهم سريعًا

توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بإنهاء محنة معسري تعز

■ هلال الجمرة

منح السجناء المحتجزون على ذمة مبالغ مالية بمركزي تعز النيابة العامة فرصة أخيرة لإيجاد حلول نهائية لقضيتهم وتنفيذ مطالبهم المتمثلة في تغيير القاضي المكلف بإصدار أحكام الإعسار والإفراج عنهم في أقرب وقت.



توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بانهاء محنة معسري تعز



● د. العلفي

وقال السجناء المعسرون في رسالتهم إلى "النداء"، إنهم علقوا إضرابهم الشامل الذي بدأوه صباح السبت الفائت لمدة ٤٥ يومًا إثر تعهدات ووعود قطعها لهم مدير إدارة السجون، مهدي فصيع، رئيس اللجنة المكلفة من النائب العام بالنزول إليهم صباح الأحد. مؤكدين أنهم سيعاودون الاعتصام مجددا إذا لم يلمسوا حلولا نهائية من النيابة العامة.

وبشّر رئيس اللجنة المكلفة، مهدي علي فصيع، "النداء"، مساء الأربعاء الفائت، بالفرج والاهتمام بالقضية وبأنه سلم تقريره عن أحوال السجناء المعسرين ومطالبهم إلى النائب العام صباح أمس الثلاثاء، وأن الأخير وعد بمعالجة مشاكلهم وإيجاد حلول خلال الأسبوعين القادمين. وأكد مهدي سلامة شكاوى السجناء بشأن فاعلية قاضي الإعسار بتعز.

وإذ أفاد بأن النائب العام تفاعل مع ما نشرته الصحيفة بشأن السجناء المعسرين الذين نفذوا إضرابًا جزئيًا عن الطعام منذ مطلع الشهر الجاري وناشدوه تكليف لجنة لتقصي الحقائق حول إهمال قاضي الإعسار في تعز لقضاياهم ونسيانهم داخل السجون بدون وجه حق، أشار إلى أن التكليف جاء ملبيًا لطلب السجناء المقدم عبر الصحيفة ومنفذًا للتوصيات التي وردت في تقرير لجنة الحريات وحقوق الإنسان في مجلس الشورى ونوقش قبل أسبوعين.

ولفت إلى أنه التقى عددًا من السجناء الذين تناولت "النداء" قصصهم في أعداد سابقة، بينهم السجين محمد علي الزبيدي، المحتجز منذ عام ونصف رهن ٤٠ ألف ريال فقط، ووحيد ناجي. كما التقى السجناء المضربين ووعدهم بحل قضاياهم.

وكانت اللجنة المكونة من مدير إدارة السجون في النيابة العامة وأحد الموظفين في الإدارة تفقدت

أحوال السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة واستمعت إلى شهادات السجناء وعادت منتصف الأسبوع بجملة من المقترحات لمعالجة قضاياهم إلى النائب العام.

وشكا السجين المعسر وحيد محمد ناجي من الجهود الجبارة التي بذلتها إدارة السجن المركزي بتعز لفك الإضراب الشامل الذي نفّذه و١٠ سجناء آخرون منذ صباح السبت الفائت. وقال في رسالته إلى "النداء" إن مجهود الإدارة تمثّل في إرسال سكرتارية السجن صالح العولقي والجندي عبدالله المحيا في اليوم ذاته إلى المضربين ويحمل الثاني بيده "باكورة" لإجبارهم على الأكل وتهديدهم بالضرب.

لفّوا على أقسام السجن وهم ينادون على السجناء المضربين طالبين منهم أن يخرجوا. يقول وحيد: "خرجنا حوالي ٧، أنا وعبده جسار ومحمد سيف الجندي ومحمد علي الزبيدي وصلاح العماري وإبراهيم فاضل". وتم احتجازهم في شباك بداخل شبك الزيارة عازمين على أن يضعوهم عبرة للبقية الذين سيحاولون الإضراب. وبحسب رسالته فقد كان المحيا يتوعده: "با تاكل والاّ والله بأكل أبوك بالذي بيدي".

وطالب المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الأسبوع الماضي، النائب العام، في رسالة وجهها إليه، بالتدخل السريع بإصدار التوجيهات اللازمة للإفراج الفوري عن كل سجين أكمل مدة العقوبة المحكوم بها عليه والبت العاجل في موضوع السجناء المعسرين المحبوسين على ذمة مبالغ مالية.

وأفاد المرصد في رسالته بأنه تلقى مناشدة من عدد من نزلاء السجن المركزي بتعز، الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية وأمضوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم، إلا أنهم مازالوا محبوسين على ذمة تنفيذ الجانب المدني من تلك الأحكام، أي دفع المبالغ المحكوم بها عليهم، رغم أنهم معسرين ولن يتمكنوا من دفع تلك المبالغ، بموجب ما لديهم من أحكام تثبت إعسارهم. مضيفًا أن هناك آخرين لم يتمكنوا من الحصول على الأحكام التي تثبت إعسارهم، مما ترتب عليه استمرار بقائهم في السجن، وذلك بسبب الغياب المستمر للقاضي المكلف بمتابعة مثل هذه الحالات، مرفقًا بالمناشدة أسماءهم.

وإذ وصف ما يتعرضون له بأنه انتهاك صريح لحقوقهم من قبل السلطات، وبالأخص النيابة العامة، التي أناط بها القانون مهمة متابعة إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا الجنائية وضرورة تفقد أحوالهم والإفراج الفوري عن كل من ثبت لديها حبسه بصورة غير قانونية أو أنه قد أنهى العقوبة المحكوم بها عليه، وحدد الجهات المنوط بها متابعة أوضاعهم والرفع بالمبالغ المحكوم بها عليهم، لتتولى الدولة دفعها عنهم من الخزينة العامة؛ فقد أعلن تضامنه معهم وتبنيه قضيتهم، داعيًا منظمات المجتمع المدني للوقوف إلى جانبهم ودعمهم.

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩

بعد سنة ونصف إضرابًا و٧ سنوات ونصف سجنًا زيادة

السوداني "ضوء البيت" يناشد المنظمات والصحافة مساعدته لإطلاق سراحه


قضايا

بعد زيادة عبدالنبية من النيابة العامة لتلفيق قضايا جديدة لإضرابه عن الطعام

توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بإلغاء محنة معتقري تعز

السوداني ضوء البيت يناشد المنظمات والصحافة مساعدته لإطلاق سراحه

نداء عاجل لليونيسيف والتربية والتعليم: أنقذوا الطفلة الأطفال هؤلاء!

جزاء ومداراة

حتى الآن، لم تكترث النيابات العامة ولا مسؤولو القضاء للإضراب الذي بدأه السجين السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، احتجاجًا على استمرار النيابة في احتجازه رغم أن الحكم الصادر ضده من محكمة جنوب شرق الأمانة نص على سجنه سنة ونصفًا ودفع ١٠٠ ألف دولار لشريكه.

وقال عبدالقيوم ضوء البيت، ٣٦ عامًا، في رسالته إلى "النداء" إنه أودع السجن المركزي بصنعاء عام ٢٠٠٠ بأحكام "غير عادلة"، وأن "الأيادي الفاسدة المتسلطة بقطع طريق العدل مازالت تعبث بقضيتي مما جلب لي ولأسرتي وتجارتي الدمار". وأضاف: "طالبت بأموالي من شريكي اليمني فأصبحت في القضاء متهمًا ومدانًا".

وإذ طالب المنظمات الدولية والصحافة الأهلية بالوقوف إلى جانبه، أكد تمسكه بالقانون ومواصلة الإضراب حتى الموت أو بلوغ العدالة المنشودة وفقًا للقانون. ملفتًا إلى إيمانه بعدالة قضيته وتهميش السلطات لمطالبه العادلة المتمثلة في "فتح تحقيق قضائي نزيه للتحقق من التجاوزات التي تخللت قضيتي، ومعرفة سبب بقائي في السجن بصورة غير

قانونية منذ ٢٠٠٠".

وعبدالقيوم ضوء البيت رجل أعمال سوداني قصد الاستثمار في اليمن فوقع "ضحية المكايد"، حسب تعبيره. ويمضي في السجن المركزي بصنعاء ٩ سنوات في قضية خلاف مع شريك له حكم عليه فيها بالسجن سنة ونصف من محكمة جنوب شرق الأمانة وتسليم ١٠٠ ألف دولار لشريكه. لكنه تجاوز المدة المحكوم بها عليه بـ٧ سنوات ونصف، ومايزال سجينًا، فيما ترفض نيابة جنوب شرق الأمانة إطلاق سراحه.

وخاطب رئيس الجمهورية وترجّاه مرارًا، بيد أن مناشداته التي وجهها عبر الصحافة والقضاء بتشكيل لجنة قضائية ونيابية نزيهة لكشف ما تعرض له "من ظلم في القضية وإجراءات باطلة"، لم تسفر عن شيء. وكرّر مناشداته دون إصغاء، وهذه هي المرة العاشرة التي تعرض فيها "النداء" حالة هذا السجين الغريب عن البلد، والمحروم من الزيارة. وتتابع الصحيفة قضيته منذ سنتين، ونشرت خبر إضرابه المفتوح عن الطعام، وما أصاب حالته الصحية من تدهور ظاهر.

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩

بيان رقم (٦) من سجناء تعز المعسرين


8 اقتصاد

بعد زيارة ميدانية من النيابة العامة لمنفذ أرضهم (٥٠) عوداً وما يزيد وبحل ضيافتهم سريعاً

توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بإنهاء محنة معسري تعز

المدعي عواد البيت يأمر بالتفاتة وبالحملة مساعدته لإطلاق سراحه

نداء ما جاء وزير التربية والتعليم لتعين المعلمين

بيان رقم (٦) من سجناء تعز المعسرين

عزاء ومواساة

نؤكد تمسكنا بحقنا في الدعوة لمعاودة الإضراب الشامل وتصعيد قضيتنا على المستوى المحلي والدولي، إذا لم تف النيابة العامة بوعدها على لسان مندوب النائب العام. ونهيب بجميع المعسرين التحلي بالشجاعة والصبر والتضحية وعدم الاستسلام لكسر الإضراب، وأي تقزيم لمطالبنا القانونية أو أي ترهيب يحول دون ممارستنا حقًا من حقوقنا القانونية وهو انتزاع حريتنا بقوة القانون وإلا فالموت بكرامتنا بدلًا من حياة لم يعد يتوفر فيها أبسط مقومات الكرامة الإنسانية. أيها الإخوة إننا نشد على يد معالي النائب العام وتذكيره بوعده بحل قضيتنا بصورة مستعجلة خلال خمسة وأربعين يوما وتذكيره بأنه لم يتبق على وعده سوى ستة وثلاثين يومًا.

مع احتفاظ المعسرين بحقهم في مقاضاة عساكر السجن ومن يأتمرون أمرهم والذين أقدموا إصدار أوامر قمع الإضراب يوم ٢٠٠٩/٣/٢٢.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن معسري مركزي تعز، الناطق الرسمي:

فهمي العزي محمد ناجي، بتاريخه ٢٠٠٩/٣/٣١

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩

خرج من سجن ثماني سنوات
فوجد رصاص الخصوم في انتظاره



■ الضالع - فؤاد مسعد

في رمضان الفائت أفرج عن محمد محسن محمد، الذي تناولت "النداء" قضيته ضمن عشرات السجناء في مركزي الضالع بعد أن قضى في السجن ثماني سنوات. وفور خروجه من السجن بدأ المعاملة لاستئناف عمله في المرفق الذي كان يعمل فيه، ويبدو أنه حصل على بعض التجاوب وتعاطف معه القائمون على المرفق، غير أنه فوجئ بخصومه، الذين كان لهم دور في إطالة أمد مكوثه في السجن، ولم يتركوه يستقر في ما تبقى له من سني حياته، إذ أقدموا قبل فترة، استنادًا إلى ما لديهم من نفوذ، على إطلاق نار كثيف على منزله، ما أدى لتهشيم الأبواب والنوافذ وترويع ساكنيه وإثارة حالة من الخوف والهلع لدى الأطفال والنساء، بحسب شكوى تقدم بها إلى أمن الضالع ونيابتها، وقال إن أمن المديرية لم يحرك ساكنًا تجاه ما حدث، على الرغم من الشكاوى المتكررة من المجني عليه والذي لا يبعد سكنه عن مقر إدارة الأمن غير مسافة قليلة.

رد الفعل السلبي من قبل الأمن شجع الخصوم على مواصلة الاعتداء على منزل الشخص الخارج للتو من مرحلة صراع مرير مع السجن والمرض كادت تقضي على قواه، حيث قام غرماؤه -بحسب إفادة ابنه لـ"النداء"- بإحراق مخازن العلف ومأوى الأغنام. ويضيف زكريا محمد محسن: "وعندما أبلغنا الجهات المختصة في الأمن تجاهلوا الأمر ولم يستدعوا غرماءنا حتى لمجرد التحقيق معهم،

وهو ما شجعهم على الاستمرار، في اعتداءاتهم والتمادي في ذلك.

لم تقف الاعتداءات عند هذا، بل تجاوزت إلى الاعتداء على الشخص الذي بدا وهو يتحدث لـ"النداء" طاعنًا في السن أكثر من عمره الحقيقي. أكد ما قاله زكريا، وأفاد بأن الاعتداء عليه وقع مرتين من قبل الخصوم أنفسهم، وهددوه بالقتل على مرأى ومسمع عدد من مرتادي سوق مدينة الضالع، بعدما ضربوه ضربًا مبرحًا. قال زكريا: "قمنا بإبلاغ البحث بحادثة الضرب، فتم إحالة والدي إلى المستشفى لرفع تقرير طبي يوضح الأضرار التي لحقت به. وعند استكمال ملف القضية فوجئنا بمدير البحث يقول لنا إن القضية تم تجميدها من قبل أمن المحافظة، كما تم الإفراج عن الجناة".

كان يدرك زكريا ووالده صعوبة أن يكون الخصم مسنودًا بنفوذ في إدارة الأمن، وهو ما جعلهما يتوقعان الأسوأ في كل مرة يقرران تقديم شكواهما للأمن. هذه المرة بدا أن قيادة فرع المؤتمر الشعبي تطوعت بتقديم الدعم المناسب لخصوم والد زكريا، حسب إفادته المتضمنة قيام نائب رئيس الفرع بالتواصل مع مدير الأمن لإطلاق سراح الجناة.

كان المجني عليه قد توجه بشكواه إلى نيابة استئناف الضالع، التي بدورها وجهت إدارة أمن المحافظة بإرسال المذكورين في الشكوى مع أولياتهم إلى النيابة للتصرف وفقا للقانون. ومن ثم وجه مدير أمن المحافظة مدير البحث بطلب المذكور (هكذا! مذكور واحد فقط، وليس المذكورين، كما في توجيه رئيس نيابة الاستئناف) وإرساله إلى النيابة. وفي الواقع لم يتم إرسال أحد إلى النيابة، لا مذكور، ولا مذكورين؛ لأن مدير البحث المعني بالتوجيه تلقى توجيهات -يبدو أنها غير مكتوبة- بعدم إرسال الملف للنيابة.

الآن زكريا قرر مناشدة وزير الداخلية رفع الظلم عن والده وتوجيه أمن الضالع بعدم التدخل خارج النظام والقانون. والمطلوب من وجهة نظره ضبط الغرماء المتورطين في الاعتداء على والده وإرسال ملف القضية إلى النيابة ليقول القضاء كلمته. ويستطرد قائلًا: "والدي يلاقي ظلمًا لا سابق له حتى في عهد الحكم الإمامي".

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩



● السجن المركزي - إب

تحقيقات نيابة إب تؤكد تعرض نزلاء في السجن المركزي للضرب والتعذيب

■ إب - إبراهيم البعداني

أظهرت نتائج التحقيقات بشأن دعاوى استعمال القسوة ضد عدد من نزلاء السجن المركزي بمحافظة إب من قبل بعض جنود السجن المركزي، العديد من المخالفات والممارسات والانتهاكات والإهمال، التي تمارس ضد السجناء.

وكانت "النداء" تطرقت في أغسطس ٢٠٠٨ لتلك القضايا والمخالفات بحق نزلاء السجن والذين تعرضوا للضرب والتعذيب وما أقدم عليه بعضهم من قطع أصابعهم احتجاجا على هذه الانتهاكات وإهمال إدارة السجن لهم.



النائب العام، وعلى إثر ما نشرته "النداء"، قام بنزول إلى محافظة إب وكلف وكيل نيابة استئناف المحافظة، عبدالغني الصبري، وتحت إشراف عبدالإله النحوي عضو هيئة التفتيش القضائي، بالتحقيق في دعاوى السجناء.

ومنذ ٢٧ أغسطس الماضي باشر وكيل النيابة التحقيق والاطلاع على شكاوى السجناء وواقعة استعمال القسوة من قبل جنود السجن ضد ١٣ سجينًا، هم: نبيل صالح أحمد الشرعبي، عبدالملك نعمان الجعشني، محمد هزاع، علي أحمد سلام، أمين حسن الجبري، نجيب سعد النهام، عادل محمد ناصر، مصطفى أحمد صالح الأعجم، محمد عبدالوهاب آل قاسم، عبدالمجيد الجمرة، عبدالرحمن أمين أحمد سعيد، عبدالله هزاع صالح سيف، عبدالجليل علي محمد العميسي.

الشهود الذين استمع لهم أثناء التحقيق أكدوا في أقوالهم صحة تلك الوقائع، وأشاروا إلى أن السجين نبيل الشرعبي تعرض للضرب من قبل بعض الجنود، فتم ضربه ثلاث ضربات "بصميل" في ظهره، وأيضًا ضربوه بكابلات (أسلاك)، ورفسوه بأرجلهم ولطموه على وجه.

وأكدت التحقيقات حدوث تجاوزات من خلال تشغيل سجين سابق ضمن خدمات السجن، حيث أجمع السجناء على أنه يمسك أقسامًا في السجن وأنه يقوم بدور من عليه الخدمة، عندما واجهته النيابة بذلك أقر بأنه كان محبوسا في قضية قتل وانتهت بالصلح عن طريق مدير السجن محمد السعيدي وبعض المشايخ، وكان من ضمن بنود الصلح عدم تواجده في منطقته. وقال إن مدير السجن أشفق عليه وأبقاه لديه وعينه مدرسًا لمحو الأمية في السجن، وأنه قام باستئجار مطعم وبوفيه داخل السجن.

التحقيقات كشفت عددا من المخالفات والتجاوزات التي ارتكبها مدير السجن، ومن ذلك حادثة الاعتداء التي تعرض لها السجين نبيل الشرعبي، حيث أكدت التحقيقات أن مدير السجن كان على علم بهذا الاعتداء إلا أنه تجاهل دعوى السجين بهذا الجانب ولم يتخذ أي إجراء في هذه الواقعة وبدا مهتمًا بما نقله السجين في حركة محاضر جمع الاستدلالات في مواجهته إلى النيابة.

وأوضحت التحقيقات أنه لم يكن يتم الاستماع إلى أقوال المجني عليه في تلك المراحل، وجرى محاولة الضغط عليه للتنازل عن دعواه. وأكدت التحقيقات أن الخطأ والتقصير كان واضحا من خلال

عرقلة دعوى السجين نبيل الشرعبي، وهذا بحد ذاته يشكل تجاوزًا وإخلالًا بأداء الواجب الذي أنيط بمدير السجن، الذي ينبغي ألّا يخرج عن مقتضيات العدل والإنصاف، وأن يأخذ حق السجين من غيره وحق الغير منه طبقًا للقانون.

وجاء في محاضر التحقيق أنه كان على مدير السجن إبلاغ النيابة بالدعوى الواقعة التي ارتكبها وإحالة شكواه إلى النيابة للتحقيق فيها وعدم التستر على ذلك التجاوز.

وكشفت التحقيقات بعض التجاوزات من قبل مدير السجن، ومن ذلك عدم إحالة الجندي نواف حسين المنتصر إلى النيابة، وعدم جمع محاضر الاستدلالات في الواقعة المدعى بها من قبل السجين محمد عبدالوهاب آل قاسم، والمنظورة من نيابة السجن، الأمر الذي جعل السجين يقدم شكواه إلى النيابة، مع أن مدير السجن يعلم بحدوث الاعتداء على السجين من قبل الجندي المذكور، وكان يتوجب عليه إحالة الجندي المتهم إلى النيابة وهي التي تتأكد من ملابسات الواقعة وتتخذ إجراءاتها فيها؛ إلا أنه وبسبب قيام مدير السجن بترحيل الجندي إلى صنعاء وعدم ترحيله إلى النيابة عُرقل سير العمل فيها وحتى الآن.

كما كشفت التحقيقات تعاطي بعض السجناء عقاقير محظورًا استعمالها إلا بإذن الطبيب المختص، ومنها "الفاليوم" و"الديزبام"، وأن هذه التجاوزات تحدث بتسهيل من الحرس.السجناء، الذين أقروا بتعاطيهم تلك العقاقير، قالوا إن بعضها تأتيهم من داخل المصحة الموجودة داخل السجن، والبعض الآخر بواسطة الزوار.

ومن خلال ما توصل التحقيق أحالت النيابة المتهمين باستعمال القسوة ضد المجني عليهم نزلاء السجن المركزي إلى المحاكمة. وبخصوص تجاوزات مدير السجن اكتفت بإيقاع الجزاء الإداري بحقه.

وطالب رئيس منظمة "هود"، المحامي فيصل الحميدي، بأن يحال مدير السجن إلى محكمة جنائية، لا إدارية.

● «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩

عامر.. ضحية جديدة للنيابة في مركزي صنعاء



عام ٢٠٠٥ قدمت النيابة الشاب عامر عبدالرحمن عامر للقضاء بتهم «ملفقة وغير حقيقية»، وما لبثت أن أطلقت سراحه بعد شهرين من تاريخ القبض عليه بضمان حضوري وأقفلت ملف القضية.

مارس الشاب عملة وحياته وقرر الزواج وخطب فتاة يحبها، ودنا موعد زفافه الذي تعارض مع رغبة الشخص المتنفذ فتم القبض على الشاب مرة ثانية بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١١ بحجة صدور حكم غيابي ضده يقضي بالحبس سنة. خلال فترة حبسه في السجن المركزي قدمت نيابة شمال الأمانة قضية «ملفقة» عليه أخرى يقول بها طلبته للمحاكمة وحكم عليه بالسجن سنة ودفع غرامة خمسة عشر ألف ريال. وطبعًا كما سلف أن الحكم قد صدر غيابيًا ولم تسمح له المحكمة بالدفاع عن نفسه ولم تؤمن له حقوقه القانونية المشروعة. وصدر الحكم الثاني عليه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧، وكان من حقه قانونًا أن يستأنف الحكمين الجائرين ولعبت نيابة شمال الأمانة بتدخل العضو محمد القطامي يقايضه ألّا يستأنف الحكمان نظير إطلاق سراحه في شهر رمضان الماضي. وزعم العضو أن النائب العام قد وافق على إطلاق سراح الشاب عامر وأن لا جدوى لطول بقائه بالسجن ومحكمة الاستئناف.. كلام مقنع لا سيما أن عامر قد أكمل وأن لا حكم بهما، الأولى انتهت بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١١، والثانية انتهت في

تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٦، ومضى شهر رمضان بدون إطلاق سراحه.

استفسر الشاب عامر عن الأمر وعما وعده به عضو النيابة متحدثًا على لسان النائب العام. وردت عليه النيابة بمكرها المعهود بأن لديه قضية أخرى تم الحكم عليه فيها سنة وتنتهي في ٢٠٠٩/٩/٢٧. حزن الشاب الخلوق ذو الأخلاق الفاضلة جراء الظلم الذي طاله ودخل في حالة هستيريا وأصيب بمرض التوحد الخطير بعدما ضاع منه كل شيء: عمله، مستقبله، عروسه، سمعته بدون أي ذنب ارتكبه، وضاع شبابه اليافع بالسجون ومضى عليه في السجن سنة وثمانية أشهر. إن ضلوع النيابة وخنوعها لأطماع المتنفذ قضى بتدمير الشباب.. الشباب الذين هم دعامة الأوطان وصرحها النابض بالحياة، وهذا يتم باسم القانون، هدمهم وتقطيع أوصالهم بدون رحمة أو شفقة كما تفعل اسرائيل بشباب غزة تفعل النيابات وإن اختلفت الطريقتان ولكن المحصلة واحدة: القضاء على الشباب كالشاب عامر عبدالرحمن عامر وآخرين كثر وربما تخلق له النيابة مسرحية قضية أخرى.

إننا نطالب معالي النائب العام بأن يقوم بدوره لحماية القانون ويصدر أوامره لنيابة شمال الأمانة؛ طبعًا أوامر حقيقية ليس مذيلة بالتوقيع بعلامات يفهمها اعضاء النيابات بالرفض وعدم القبول، وأن يتم إطلاق سراح الشاب عامر عبدالرحمن عامر.

عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت

السجن المركزي -صنعاء ٢٠٠٩/٣/١٥

- «النداء»، العدد ١٩٠، الأربعاء ١ أبريل ٢٠٠٩

بيان رقم (٧) من سجناء تعز المعسرين


10 قضايا

بيان رقم (7) من سجناء تعز المعسرين

محلي الفقر يؤرض رعوما غير قانونية باسم تحسين المدينة وأصحاب المحلات يستغيثون بوزير الاتصال ومحافظ إب

-اعتقال شخص في مجزرة 200 جرام من الحشيش

إب: محلي نيابة يحتجز تاقي السيارة لذوي المفقود

مختلسو تيليمن يطالبون بإلزام الشركة بمدفوعاتهم

بيان رقم (7) من سجناء تعز المعسرين

ببالغ الأسى والحزن تلقينا نبأ وفاة
القاضي جلال نعمان المقطري
وفي هذا المصاب نتقدم
بأصدق التعازي والمواساة
لأسرة الفقيد الكريمة
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأصيفون:
نايف حمود المطلس
سلطان محمد حمود المطلس

صالح ناجي مرعي
واستشفاء زجله تعز الاقتصادي والتواصلة الخاج
جراء عمل إجرامي، تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأصيفون:
عبدالوهاب العامري، جمال عبدالوهاب العامري، حميد ناشر
فريكان، فؤاد محمد، بلال الزبيدة، فضل البعداني، أحمد جوهل

أيها الإخوة المعسرون في جميع السجون اليمنية سنوات ليست بالقليلة ونحن نحاول انتزاع حريتنا حيث يتعدى الأمر مسألة حرماننا حقًا من حقوقنا القانونية.

إن ما يجري لنا أصبح بمثابة تنكيل واعتداء على حريتنا أو بالأصح سجن تعسفي قمعي قضى على الأخضر واليابس من سنوات أعمارنا على حساب من؟! لا ندري من المتسبب، وبيد من الحل! كلما سألناهم أو ناشدناهم أجابوا: الحل بيد رئيس الجمهورية.

أيها الإخوة، لا نظن أن الرئيس بهذه الصورة وأعتقد أن هنالك من يحاول إظهاره كما لو أنه لم يعد لديه ما يفعله غير ابقائنا في السجون. من غير اللائق الزج بالرئيس في مثل هذه القضية أو مثل هذا الموقف وهل أصبحت حريتنا أمرًا مقلقا لا يستطيع فخامته التعايش معه؟ كان بإمكان رجال الرئيس معالجة أوضاعنا وإطلاق حريتنا، ويفترض بالرئيس أن يبقى بعيدًا عن الأحقاد الشخصية، خلافًا لمسؤولين يزجون باسم الرئيس في كل شيء لعل الرئيس يعرف أن كل مسؤول يريد إخلاء ساحته من مخالفة أو خطأ أصبح يشير إلى التوجيهات العليا التي تعني أن تلك المخالفات تتم بتوجيه من الرجل الأول في البلاد. ناشدنا رئيس مجلس القضاء عشرات المئات والنائب العام مئات المرات.

أيها الإخوة إن وزارة العدل ومجلس القضاء والنيابة لا تهتم بتطبيق القانون بقدر اهتمامها بتأدية مهمات ابقائنا في السجون وتقييد حريتنا.

إن حريتنا هي حق دستوري وقانوني لا يجوز للنيابة أو السلطة أو أية جهة رسمية

أخرى أيًا كانت حرماننا من هذا الحق وتحت أي مبرر مهما كان هذا المبرر، الأصل هو احترام القانون لا تعطيله ولا نتحايل عليه بداعي المزاج الشخصي أو الامني. للأسف يخترق المسؤولون القانون في بلادنا يوميًا عبر عمليات وتجاوزات شتى.

إخواني إننا نسمع فخامته يتغنى بالديمقراطية وبمبادرات لا تعد ولا تحصى من أجل السلام ولم الشمل العربي... الخ، إننا نعرف الرئيس كما يعرفه خصومه رجلًا شجاعًا طوال ثلاثين عامًا يتحلى بأخلاق الفرسان وأيضًا يتمتع بالكرم والشهامة والمروءة. فما الذي يجري حول الرئيس؟ ما الذي جرى للرئيس كي يسمح أن تستخدم عباءته في خرق القانون بهدف التنكيل بنا وإذلالنا وتقييد حريتنا؟ هذا ليس علي عبدالله صالح الذي عرفناه وعرفته اليمن. لا نريد أن نغضب الرئيس ولكننا نريد أن نفهم من المسؤول ومن له اليد في إبقائنا في السجون، نريد أن نسأل فخامته أين لجانه الرئاسية؟ وأين مكرماته التي لا نراها أو نسمع بها إلا في وسائل الإعلام الرسمية والتي يخرج عن طريقها من إرادته وبحسب العلاقة والوساطة ونريد أن نسأل فخامة كيف مرت لجانكم من فوق رأس علي صالح زياد الذي يقبع خلف القضبان منذ أكثر من خمسة عشر عامًا؟ أين كانت كشوفات النيابة حتى تسقط أسماء وترفع أسماء؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ إننا نطالب سيادة الرئيس بمبادرة من مبادراته الشجاعة لإطلاق حريتنا.

يعود الاعتراض الدولي على إهمال الحكومة بالتزاماتها بالإصلاحات القضائية أيها المتسببون بسجننا إنما الأعمال بخواتمها ومازالت فرصة مواتية قبل فوات الأوان واحذروا الكبر فإن الكبر نكاس واحذروا الاستخفاف بنا ولا تقللوا من شأننا إننا مهما نبدي لكم الضعف وأغراكم سكوتنا فلن نسكت أكثر مما سكتنا ولن ترهبونا بعد أن ضاعت أجمل سنوات عمرنا.

السيد معالي النائب العام نتمنى أن يكون وعدكم والذي جاء في صحيفة «النداء» العدد (١٩٠) الصادر بتاريخ الأول من أبريل ٢٠٠٩ من باب المصادفة بهذا التاريخ بالذات وليس لأجل غرض في نفس يعقوب والله دومًا من وراء القصد.

ودمتم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الناطق الرسمي باسم معسري سجن تعز المركزي

فهمي العزي محمد ناجي

- **«النداء»، العدد ١٩٣، الأربعاء ٢٢ أبريل ٢٠٠٩**

عن العزي وزملائه للمرة الألف

■ صلاح الدكاك



لا جديد بشأن فهمي العزي وزملائه من نزلاء السجن المركزي بتعز على ذمة أموال عامة. لا جديد سوى أنهم قضوا ضعف العقوبات المنصوص عليها في الأحكام الصادرة ضدهم. لا جديد سوى أنهم دخلوا مطلع هذا العام في اضراب عن الطعام انتهى بتفريقهم والزج بالعزي في ظلمات سجن الاحتياط وحيدًا باعتباره رأس الحربة في التحريض على الصراخ في بلد: لا يسمع، لا يرى، لا يتكلم.

لا جديد سوى أن عائلاتهم على شفا ضياع وشيك. لم تطلقهم السلطة ليستوفوا ما تبقى عليهم من مبالغ ضئيلة بوسع أي مسؤول تسديدها من فتات المنهوبات، ولم تفكر إطلاقًا في ضمان الحد الادنى من قوت عائلاتهم.

لا جديد سوى المناشدات تلو المناشدات وما من أحد يأبه. خطيئتهم أنهم «صغار» تخنقهم الكسرة في بلد «كباره» شعبًا وترابًا وخارطة بأسرها ولا يتحشرجون ولا توجه إليهم قلامة اتهام.

أطلقوا فهمي العزي وزملاءه أو أعدموهم! أطلقوا سراحهم أو أطلقوا عليهم رصاصة الرحمة! أطلقوهم أو انتظروا سيل غضب الباحثين عن كسرة عدالة تهدم «باستيل عدالتكم» على رؤوس الجميع.

● «النداء»، العدد ١٩٣، الأربعاء ٢٢ أبريل ٢٠٠٩

عن المعسرين المتضامنين وكتبة التقارير

سامي غالب



تستأنف «النداء» الصدور بدءًا من هذا الأسبوع بعد غياب قسري امتد 7 أسابيع.

في 4 مايو الماضي اتخذت وزارة الإعلام جملة من الإجراءات ضد 8 صحف مستقلة بدأت بقرار حجز إداري، غير قانوني، أدى إلى مصادرة أعداد هذه الصحف من الأكشاك، وحشر ناشريها ومحرريها، وحتى موزعيها، في خانة أعداء الوحدة اليمنية.

وإلى قرار الحجز الإداري، شرعت نيابة الصحافة في استجواب العشرات من الصحفيين والكتاب،

بينهم 4 من أسرة «النداء»، بتهم خطيرة كالتحريض على العصيان المسلح وإثارة النعرات المناطقية والمساس بالوحدة، بالموازاة مع حملة تحريض ضد الصحف المستقلة تورط فيها مسؤولون رفيعون في الحكومة وصحفيون أعضاء في نقابة الصحفيين!

هذه المحنة غير المسبوقة أكدت هشاشة إيمان الصحفيين بالمكتسبات التي تحققت للصحافة بفضل وحدة 22 مايو، وقدرة السلطات على اختراق وحدتهم من خلال توظيف بعض المحسوبين عليها داخل النقابة وخارجها لتغطية انتهاكاتها ضد حرية الصحافة.

تعود «النداء» للصدور بعد جهود بذلها مجلس النقابة برئاسة الزميل ياسين المسعودي، وبفضل تضامن فئات واسعة من المجتمع المدني والمنظمات المحلية والدولية المعنية بحرية الصحافة والحق في التعبير.

وحريٌّ بي التنويه هنا بموقف زملائي في أسرة «النداء» الذين لم تزعزع الحملة الحكومية الضارية إيمانهم بمهنية الصحيفة واستقلاليتها وتوازنها (وإنْ شئتهم وحدويتها). وقد تقبلوا عن طيب خاطر دفع نصيبهم من كلفة المصادرة والمنع من الطبع، وأزيد من ذلك فإنهم تفهموا -بل وأيدوا- قرار الناشر بعدم اللجوء إلى طبع الصحيفة في مطابع أهلية (سرية!) خلافًا للقانون إيمانًا منهم بأن درء الانتهاكات لا يكون بالتحايل على القانون أو ازدرائه بدعوى أن السلطة التي تحامقت

بارتكاب الانتهاكات ضد الصحافة لا تقيم وزنًا للقانون.

وإلى محرري «النداء» ومراسليها وطاقمها الفني وكتابها، تجدر الإشارة إلى التضامن الرمزي الذي أبداه عشرات من «السجناء المعسرين» في السجن المركزي بمدينة تعز. فقد نفذ هؤلاء اعتصامًا في باحة السجن للتعبير عن تضامنهم مع «النداء» التي كرست حيزًا واسعًا من صفحاتها على مدى سنوات من أجل تحريرهم من أسر مفاهيم مغلوطة راسخة في وعي رجال النيابة والقضاء في اليمن. وقد مثل تضامن هؤلاء -باعتبارهم أصحاب مصلحة في صدور «النداء»- رسالة قوية إلى «كتاب التقارير» الذين قدموا صورة مضللة عن الصحيفة وصلاتها المزعومة بأطراف سياسية في الداخل والخارج، وحرضوا كبار المسؤولين في الدولة ضدها.

● «النداء»، العدد ١٩٥، الأربعاء ٢٤ يونيو ٢٠٠٩

سيقفون ساعة حداد على روحي المعسرين اللذين توفيا في السجن

معسرو تعز يستأنفون الإضراب عن الطعام الأحد المقبل


٧ يوليو.. برهان الوحدة الذي يؤكد نقيضها
معسرو تعز يستأنفون الإضراب عن الطعام الأحد المقبل
مؤتمر العدالة وتعزيز الحكم الرشيد يوصي بإضافة مادة دستورية تحرم على رئيس الجمهورية التصرف في الأموال العامة وتحرم التوريث في الناصب
يحتاج اليمن نصف أرض الخطابة لتجارة التعليم وضرورة إعادة النظر بمعنى مناهجه
نجم العام.. وكل عام!
2009
البنك الأول في اليمن

■ هلال الجمرة

لم يلمس السجناء المحتجزون على ذمة حقوق مالية في السجن المركزي بتعز أي حلول من النيابة العامة. وقرروا استئناف الإضراب -الذي علقوه نهاية مارس الفائت بناء على وعود أطلقها لهم رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، القاضي مهدي فصيع، ببحث حلول سريعة مع النائب العام ومجلس القضاء- منذ الأحد المقبل ١٢ يوليو الجاري.

وقالوا لـ«النداء» إنهم قرروا استئناف إضرابهم بعدما رأوا أن «النيابة تتلاعب بنا ولا تريد حل قضيتنا». موضحين أنهم اختاروا شعارًا لإضرابهم هو: «في ذمة رئيس مجلس القضاء والنائب العام».

ولفتوا إلى أن ما يزيد عن ٦٢ معسرًا سيواصلون الإضراب حتى تستجيب النيابة والقضاء لمطالبهم العادلة أو الهلاك في السجن.

مشيرين إلى أن احتجاجهم بالإضراب الجزئي عن الطعام سيبدأ بالوقوف ساعة حداد على ضحيتي الإعسار اللذين توفيا داخل السجن المركزي بتعز معسرين، وهما: عبدالكريم فرحان الشرعبي (مات في السجن بعد رحلة إعسار دامت ٣ سنوات ونصف: سنتين بحكم قضائي، وباقي المدة لأنه لم يستطع دفع ما عليه من المال فظل مسجونًا إلى أن مات)، وسعيد محمد الحبيشي (توفي في ٢٠ مايو الماضي وكان سجينًا على ذمة مليون ومائتي ألف ريال).

وكان السـجناء المعسـرون قد علقوا إضرابهم الشامل الذي بدأوه صباح السبت ٢٩ مارس الماضي لمدة ٤٥ يومًا، إثر تعهدات ووعود قطعها لهم مدير إدارة السجون، مهدي فصيع، رئيس اللجنة المكلفة من النائب العام بالنزول إليهم صباح الأحد. وأكدوا أنهم سيعاودون الاعتصام مجددًا إذا لم يلمسوا حلـولًا نهائيـة مـن النيابة العامة. لكن رئيـس اللجنة المكلفة، مهـدي علي فصيع، بشّـر «النداء»، عند اتصالها به عقب عودته من زيارة السجناء، بالفرج والاهتمام بالقضية، وبأنه سلم تقريره عن أحوال السـجناء المعسـرين ومطالبهـم إلى النائب العـام، وأن الأخير وعد بمعالجة مشـاكلهم وإيجاد حلول خلال أسبوعين. وأكد سلامة شكاوى السجناء بشأن فاعلية قاضي الإعسار بتعز.

بعـد أسـبوعين زارت «النـداء» فصيع فـي مكتبه، فقال إن «الأمـور تحتاج إلى صبر»، وأن المشـكلة معقدة وسيعالجها النائب العام مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.

وكانـت «النـداء»، وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت نشـر قصص المعسـرين ومعاناتهم داخل السـجن. وعلى إثرها وجه النائب العام بمذكرتين إلى رئيس نيابة الاسـتئناف ونيابة الأموال العامة بتعز تطلب إحالة السـجناء إلى قضاة التنفيذ. ومرت ٣ أسـابيع حتى جاء الخبر من محكمة الأموال العامة بتعز تفيد بأن القضية ليست من اختصاصها.

الآن سـيعاود السـجناء المعسرون إضرابهم وسـيعرف النائب العام ورئيس مجلس القضاء بذلك، فهل سيجدون الحل لهؤلاء؟

● «النداء»، العدد ١٩٧، الأربعاء ٨ يوليو ٢٠٠٩

هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» تقرر مخاطبة النائب العام بشأن سجناء تعز

عشرات المحتجزين في مركزي صنعاء يناشدون السماوي والعلفي تطبيق القانون


8 قضايا

عشرات المحتجزين في مركزي صنعاء يناشدون السماوي والعلفي تطبيق القانون

النيابة تفرج عن المزارع عن الشامي بالحال صدقة منذ 3 أشهر

حارس الجامعة أمام مزاق الحكم باعدامه وقاتل هندان تنفذ بهذا النتيجة

نهاية غير سعيدة وعسر ايسر

■ هلال الجمرة

عقدت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين اجتماعًا، مساء الأحد الماضي، لبحث الإجراءات اللازمة للإفراج عن ٤٥ سجينًا في تعز أنهوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم، وترفض النيابة إطلاق سراحهم.

وكان ٤٥ سجينًا في السجن المركزي بتعز أرسلوا عبر صحيفة «النداء» توكيلًا للهيئة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، ومقاضاة الجهات المسؤولة عن احتجازهم خارج القانون.

وقال مصدر في الهيئة إن الاجتماع قرر توجيه مذكرة إلى النائب العام يطلب توجيه رئيس نيابة تعز بالإفراج الفوري عن السجناء باعتبار احتجازهم مخالفة للقانون.

وتشكلت هيئة الدفاع عن المحتجزين خارج القانون (السجناء المعسرين) في مطلع عام ٢٠٠٧ بعد سلسلة تحقيقات نشرتها «النداء» بشأن معاناة هؤلاء السجناء وأسرهم جراء القراءة الخاطئة لنصوص القانون من قبل العاملين في الجهاز القضائي والمؤسسات العقابية.

وبعد سلسلة إجراءات اتخذتها هيئة الدفاع برئاسة المحامي أحمد الوادعي، انعقد اجتماع مشترك

بين الهيئة والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى تقرر فيه لزوم الإفراج الفوري عن أي سجين قضى مدة الحبس المحكوم بها عليه واستمر حجزه في السجن بسبب عجزه عن دفع مبالغ مالية محكوم بها للغير، وذلك باعتبار أن استحصال هذه المبالغ يندرج ضمن الاختصاص القانوني لقاضي التنفيذ المختص، وليس للنيابة أية صلاحية قانونية في هذا الأمر.

وفي الاجتماع نفسه الذي انعقد في مكتب فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى في ١٤ مايو ٢٠٠٧، تم الاتفاق أيضًا على الاكتفاء بضمان حضوري يكفل مثول المحتجز المفرج عنه حال طلبه من قاضي التنفيذ.

وأدى هذا الاتفاق إلى الإفراج عن عشرات المحتجزين في السجن المركزي بصنعاء، بعدما شرع النائب العام في تنفيذه. لكن بعض رؤساء النيابات عاودوا وضع العراقيل أمام الاتفاق، ما أدى إلى إبقاء مئات «السجناء المعسرين» في السجون.

وبعد سلسلة تحقيقات عن أوضاع السجناء في السجن المركزي بتعز، بادر ٤٥ سجينًا (محتجزًا خارج القانون) إلى إرسال توكيل لهيئة الدفاع عبر محرر القضايا في «النداء» الزميل هلال الجمرة.

إلى ذلك، تلقى رئيس تحرير «النداء» مذكرة من عشرات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في السجن المركزي بصنعاء يعرضون فيها معاناتهم جراء إصرار النيابة العامة على إبقائهم رهن الحجز خلافًا للقانون وللاتفاق الذي تم بين هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام.

وقال هؤلاء في رسالتهم إن عدد المحتجزين على ذمة حقوق خاصة تضخم مجردًا ليبلغ نحو ٥٠٠ محتجز، وأملوا من «النداء» إيصال وجعهم إلى الجهات المعنية في الدولة.

وشكا هؤلاء من عدم تطبيق القانون والإفراج عنهم بموجب ضمان حضوري، وعدم تفعيل مواد القانون بشأن التنفيذ المدني ورفض النيابات المختصة إحالتهم إلى قضاة التنفيذ في المحاكم. وانتقدوا بعض مسؤولي النيابة الذين لا يقومون بإحالة محتجز إلى قاضي التنفيذ إلا بناء على طلب من الخصم.

وأشار المحتجزون في السجن المركزي بصنعاء إلى أن بعضهم لم يحكم عليه أصلًا، وإنما تم زجهم في السجن بسبب عجزهم عن الوفاء بديون مستحقة للغير.

● «النداء»، العدد ١٩٩، الأربعاء ٢٢ يوليو ٢٠٠٩



مروان راوح يرى لحظة النهاية ويرجو من الرئيس وأولياء الدم العفو عنه، وآخر برأته المحكمة ومازال محتجزاً

النيابة ترهن الإفراج عن السامعي بإيصال ضمانة منذ ٥ أشهر

حين اعتقل عبداللطيف محمد أحمد السامعي، ٢١ عامًا، في منتصف يونيو ٢٠٠٧، كانت ذروة أمله أن يحاكم على يد قاضٍ عادل يخلصه من كابوس التهمة التي نسبت إليه ويفك أسره. لكن النيابة شوهت أمله الذي ولد سليمًا وأعاقت حركة تحريره القانونية وعلقتها بضمانات لم يشترطها القاضي. ووفقًا للحكم الصادر من محكمة شرق تعز مطلع مارس المنصرم فإن عبداللطيف السامعي بريء من التهمة المنسوبة إليه. وعلى ذلك قضى الحكم الذي أصدره القاضي أحمد معزب بالإفراج عن المتهم.

لم تفرج نيابة شرق تعز عنه حتى الآن. ويقول لـ«النداء» إنه راجع النيابة للإفراج عنه فـ«طلبت مني ضمانة، أي ضمانة، أو بطاقة شخصية، أنا ما معيش أحد يتابع الإفراج حقي»، موضحًا: «أهلي في القرية.. احنا ساكنين في البلاد وما معيش احد في تعز».

لا يحمل كلام السامعي أي تزييف للحقائق، ويؤكد كلامه عن افتقاره للأقرباء في تعز: "ما أدى لي الحكم إلا القاضي معزب رسّل لي بنسختين منه وما كانش معي حتى حق التصوير، وقال لي: أنا عليّ أديت ما بذمتي وعلى النيابة أن تفرج عنك".



● السامعي



باعتباره واحدًا من أشدّ السجناء المحتجزين ظلمًا الذين يعانون من مأساة السجن المجاني، يفتقر الرجل حتى للزيارة منذ دخل السجن، حد قول زملائه في السجن.

لماذا عليه أن يحضر ضمانة ما دام الحكم قد برّأه؟

قبل اعتقاله كان عبداللطيف السامعي يعمل في إحدى ورشات السمكرة بتعز. ومنتصف يونيو ٢٠٠٧ اتهم هو والعاملون في المحل بسرقة محل صرافة يقع بجوار الورشة ودخل جراءها السجن، واستمرت محاكمته سنتين، ثم قضت المحكمة ببراءته. وقد أفرج عن جميع المتهمين الذين كانوا معه في ذات القضية، «وما عاد في الا أنا محبوس، لأنه ما معيش أحد يتابع بعدي».

وينتظر السامعي أمر النيابة بإطلاقه منذ ٤ أشهر ونصف، ويمر بأوضاع لا يجد فيها اللقمة داخل السجن. ويترقب موعد وصول المياه إلى السجن لتعبئة دبات الماء الفارغة وبيعها على السجناء أوقات الجفاف "بحق الشاهي". وبهذه الحال يقضي أيامه المُرّة. ويتنهّد: «قدمت للنيابة أكثر من مرّة بإخراجي وأن ما معيش ضمان ولا بطاقة لكن ولا ردّ ولا خبر ولا كأني محبوس وكأنها لا تقيد حريتي».

تنفيذ الحكم سهل جدًا. ولا يستدعي تدخل أية قوات عسكرية لإطلاق سراحه من السجن، بل أمرًا من النيابة المختصة بذلك وفقًا للحكم القضائي. بيد أن يأسه من النيابة المختصة جعله يستجدي رئيس مجلس القضاء والنائب العام ويناشدهما التوجيه بالإفراج عنه وفقًا لأحكام القضاء التي مرّ على صدورها ٤ أشهر ونصف ومايزال خلف قضبان السجن المركزي بتعز يناشد الجهات المختصة تنفيذ أحكامها.

■ يعيش الشاب مروان راوح أحمد إبراهيم، ٢٠ عامًا، حالة ذعر مستمرة منذ ١ يوليو ٢٠٠٨. ومع كل يوم تزداد حالة الإحساس المتواصل بدنو لحظة النهاية (الوداع). إنه متهم بالقتل قضت محكمة استئناف تعز بإعدامه في جلستها الأخيرة في يوليو ٢٠٠٨.

مذاك، ومروان يموت يوميًا. لكن بصيص أمل يسكنه بأن الرئيس وأسرة القتيل سيعفون عنه.

نهاية مارس ٢٠٠٥ دخل الشاب السجن بتهمة قتل حدثت في حي المستشفى العسكري بمحافظة تعز، أثناء مشادّة كان مروان مسلحًا، وكذا الشخص الذي اختلف معه، وتطور إلى اشتباك بالأيدي.

وقال مروان: "أثناء ذلك أطلق مسدسي طلقة نارية اخترقت جسد شخص كان يمشي من المكان الذي نتضارب فيه وسكنت في رجل آخر والاثنين ليسا طرفين في الخلاف". آنئذ، اعتقل مروان وتم محاكمته على "نيته بالقتل". ويقول: "كانت طائشة وأنا لم أرد أن أرمي حتى على الشخص الذي كنت أتصايح معه... ووالد المقتول داري أنه مافيش بيني وبين ابنه شيء وأن الطلقة قرحت بالخطأ وإن شاء الله يعفي عني". وأضاف: «أنا قد حلمت انه عفا عني، ربنا يوفقه ويعفي عني».

في المحكمة أبرز الشاب وثيقة (شهادة ميلاد بدل فاقد) تثبت عدم بلوغه السن القانونية؛ لكن القاضي اعتبرها مزورة، حد قوله.

ويشاهد مروان راوح طريقين أمام عينيه: الموت وهو ما يقضّ مضجعه، والإعفاء وهو ما يعيد الأمل إلى حياته ويشعره بأن والد القتيل سيحييه وسيحيي والدته التي يدعي أنها الشيء الوحيد الذي يملكه. ويستعطف أسرة المجني عليه ورئيس الجمهورية: "أنا مظلوم وزهرة شبابي ستقطف وأنا مظلوم... (ويبكي ولم يعد قادرًا على الحديث إلى مراسل "النداء" الذي زار السجن مطلع الأسبوع)".

ويناشد رئيس الجمهورية وأولياء الدم العفو عنه مستعينا بالقرآن الكريم: "ومن عفا وأصلح فأجره على الله". ولأولياء الدم كل التقدير ونتمنى أن يسعى الجميع إلى الصلح، وعسى أن يكون في ذلك خير وأن يعملوا على خطى الخير.



• «النداء»، العدد ١٩٩، الأربعاء ٢٢ يوليو ٢٠٠٩

● علي صالح زياد



نهاية غير سعيدة وعسر لُيسر

ما المصير الذي ينتظره المعسرون في السجون اليمنية بعد أن جمّدت النيابة تأشيرات خروجهم من السجن إلى رمضان (قد يكون المقبل أو الذي يليه أو...)؟

لا يبدو الأمر مطمْئنًا البتة، فثمة معسرون لا يغادرون السجن إلّا إلى قبورهم، وآخرون في طريقهم إلى الهلاك: عاودا الإضراب الجزئي مجددًا دونما لفتة من الجهات المختصة لمعرفة أسباب استئناف إضرابهم في ١٢ يوليو الجاري، بعد أن علقوه نهاية مارس الفائت إثر وعود أطلقها لهم رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، القاضي مهدي فصيع، خلال

زيارتـه لهـم في الإضراب السـابق، ببحث حلول سـريعة مع النائب العـام ومجلس القضاء الأعلى.

الحاصل أن النيابة العامة لم تفِ بوعدها، لذا فقد وجد المعسرون أن سبيلهم إلى النجاة هو الموت جوعًا وأن خروجهم لن يكون إلاّ على جنازة فضّلوا تعجيل الخطى إليها.

في اليوم التالي للإضراب، الذي نفذه نحو ٦٢ سـجينًا، نقص العدد: سـجين في الـ٨٦ من عمره فاق من سريره بالغرفة رقم ١٣ في عنبر المتهمين بالسجن المركزي بتعز بنصف جسد. إنه يُسر سلام، الجندي الذي دخل السجن على ذمة قتل ولده وحكم عليه بالسجن ودفع الدية لبنات الابن. جمع له السجناء مبلغًا بسيطًا ونقلته إدارة السجن إلى مستشفى الثورة بتعز وقرروا له كاوية وقرروا له علاجًا لم يتمكن من شراء نصفه بسبب الفلوس.

ويقـول أحـد المتعاونين مع "النداء" بتعز إن الرجل فقد السـمع والحركـة الطبيعية، وأنه حصـل علـى توجيه من رئيـس نيابة تعز بالإفراج عنه بعد إحضـار ضمانة، "لكن ما معوش أحد إلا بنت زوجوها أعمامها ولا يعرف عنها شيء"، أكد ذلك عدد من السجناء.

× «يُسـر» ليس له من اسـمه نصيب، فهو معسـر محتجز منذ ٣ سنوات على ذمة ٥ ملايين ريال، وهو رجل مسن ومعاق يشكو الظلم والتعب.

× تسـوء حالة الشـاب صدام منصور، ٢٣ سـنة، المحتجز في السـجن المركزي بتعز يومًا بعـد آخر منـذ تعرضه لجلطة في الرجل اليسـرى في فبراير ٢٠٠٨. وباتت حالته تسـتدعي مراجعتـه للمستشـفى أسـبوعيًا؛ إذ يتورم جسـده بصورة موحشـة إثـر إصابته «بتضخم وتورم في القلب».

دخـل صـدام السـجن قبل أقل من ٦ سـنوات على قضيـة قتل حكم عليه فيها بالسـجن ٦ سـنوات وتسـليم دية لأسرة المجني عليه. قضى معظمها ولم يتبق منها سوى ٣ أشهر ودفع المبلغ.

ويقول إنه يعاد إلى المستشـفى يوما في الأسـبوع وأن حالته تدهورت كثيرًا في الشهرين الأخيرين، ولا تكتفي فقط بتردده على المستشفى أسبوعيًا، بل والرقود. ويستغيث بالجهات المسؤولة: «أنقذوني! حياتي في خطر. أنقذوني قبل أن أكون ضحية لكم!».

مستقبل ضبابي بانتظارهم

أصبح الإحسـاس لدى المعسـر كالمتهم بالقتل، الذي دخل السجن بتهمة قتل عمد وينتظر

حكم إعدامه. كانت نهاية سعيد محمد يحيى الحبشي غير سعيدة. لقد غادر السجن منعوشًا على أكتاف زملائه. مات قبل أن يحصل على أمر إفراجه. مات معسرًا على ذمة مليون ومائتي ألف ريال.

في ٢٠ مايو المنصرم، قبّل سعيد طفله أحمد ذا الثلاث سنوات في غرفة الزيارة قبلة الوداع، عندما جاء أحمد رفقة والدته لزيارة والده. كان سعيد يحضن طفله بحفاوة شديدة. وبعد دقائق سلمه إلى والدته وذهب لشراء قطعة حلوى من دكان السجن. كانت تلك هي آخر حلوى ستقدم إليه من عزيز. ولم تكن زوجته تعلم أن كيس الكيك سيرجع إليها سالمًا بعد يوم من تسليمه له. طلب سعيد من زوجته أن تعطيه صورة لطفله أحمد وكيسًا من الكعك وعلبة دواء بدأ يستخدمها منذ أشهر. لكن القدر لم يدعه يستمتع بالطلبات التي جلبتها له زوجته. يومذاك ودّع سعيد حبيبيه: طفله وزوجته، والدموع تفيض من عينيه، وودّع الدنيا كما السجن في اليوم التالي ملفوفًا بكفنه، تاركًا ٤ أطفال وزوجة في بيت مستأجر.

وإلى سعيد الحبشي وافت المنية السجين المعسر عبدالكريم فرحان الشرعبي قبل عام، وبعد ٣ أيام ستكون الذكرى الثانية لموته. كان محتجزًا على ذمة ٤ ملايين ريال ونصف أموالًا عامة.

ويمضي السجين المعسر علي صالح زياد عامه الـ١٥ في السجن المركزي بتعز على ذمة أموال عامة. ويقول إنه فقد الأمل بالحياة خارج السجن بعد أن أكمل المدة المحكوم بها قبل ١٢ سنة. ومثل علي صالح زياد تحطمت طموحات الكثيرين من السجناء وشعروا أنهم منسيون من الجهات المسؤولة عن العدالة.

● «النداء»، العدد ١٩٩، الأربعاء ٢٢ يوليو ٢٠٠٩

نيابة حجة تواصل خرق القانون وتتجاهل تعميم مجلس القضاء الأعلى

فاطمة السنبلي لا يزورها أحد، ومنذ ٣ سنوات أنهت حكمها ولم تستطع الخروج

■ ماجد المذحجي


قضايا 9

أحجم بتقرير عيادة مستحقاته التي ساهمت بإيقافها مرتزقة من أجل مصالحهم الخاصة

عرعب تصحيح لـ"لا" يعيد مجدها السالف

أرامس يتفقد الأوعية بمكافأة مغوية

نيابة حجة تواصل خرق القانون وتتجاهل تعميم مجلس القضاء الأعلى

فاطمة السنبلي لا يزورها أحد ومنذ 3 سنوات أنهت حكمها ولم تستطع الخروج

يبلغ عمر فاطمة عبد الله سعيد السنبلي ٢٦ سنة، وبسبب كونها معسرة يُمكن احتساب ٢٠ سنة فقط من الست والعشرين، حيث أمضت في سجن حجة ٦ سنوات حتى الآن منذ العام ٢٠٠٣ رغم أن الحكم الصادر بحقها حدد فترة الحبس بـ٣ سنوات فقط، علاوة على دفع مبلغ يصل إلى ٣ ملايين ريال لم تستطع سداده فأمضت ٣ سنوات إضافية حتى الآن لكونها مُعسرة.

ابتدأت مأساة فاطمة، وهي شابة من مديرية مفتاح في محافظة حجة، حين دخل عمها (أبو زوجها) في

نزاع مع شخص يملك ٣ سيارات نقل كبيرة (قلابات). تطور النزاع بين الطرفين فقــرر العم القصاص من خصمه بإحــراق القلابات الثلاثة. في مجتمع يفرض على المرأة الانصياع لكلمة الزوج أو من يمثله في غيابه، انساقت الشابة لمخطط عمهــا الذي قام بصــب البنزين على "القلابات" بينما قامت هي بإشــعال النار فقــط، ليجبرها عقــب ذلك على الاعتراف بأنها من قــام بذلك لوحدها، وهددها بأنه ســيقوم بتطليقها من زوجهــا إذا لم تفعل، وأن تبــرر الأمر أمام الجهات الأمنية بكونه ردة فعل على تحرش نجل صاحب "القلابات" بها. اعترفت بتحمل المســؤولية لوحدها في التحقيقات الأولية لتعــود وتتراجع عن ذلك أمام النيابة. وفــي محكمة المديريــة الابتدائية تم إدانتها وعمها، وقضى الحكم بســجن كل منهما ٣ سنوات، وتعويض صاحب القلابات بـ٦ ملايين ريال، بحيث تدفع فاطمة نصف قيمة التعويض (٣ ملايين). أيدت محكمة اســتئناف محافظة حجة الحكم الابتدائي، فدخلت فاطمة السجن في ٢٠٠٣.

القضاء إذا أدان امرأة يمنية وأنزل عليها عقوبة السجن فإن عليها أن تستعد لتلقي عقوبات أخرى في السجن وخارجه. وفي حالة فاطمة نزلت عليها العقوبة (الصاعقة) التالية فور إدانتها، إذ ســارع زوجها إلى تطليقها. المســكينة التي تعرضت لاستغلال العم وابتزازه فأرادت حماية زواجها بالتورط في عمل جنائي، صارت بدون شريك في ظلمة السجن. وأكثر من ذلك أن أحدًا لم يتعاطف معها. ولأنها معدمة لا تســتطيع وهي مجردة من أي عون أو تعاطف ســداد التعويض المســتحق عليها. كذلك فقد أمضت ٦ سنوات في السجن (ضعف المدة المحكوم بها عليها) لأن رجال النيابة (الذكورية) على عهدهم في رفض الامتثال لنصوص القانون التي تجرم إبقاء أي سجين رهن السجن يوما إضافيا على المدة المحكوم بها بسبب عجزه عن الوقاء بأية مبالغ في ذمته.

والحاصل أن فاطمة التي دخلت الســجن وهي بالكاد في العشرين، أمضت

حتى الآن قرابة ربع عمرها في السجن. لا أحد ينفق عليها. لا زوار يسألون عنها. لا تعلم شيئًا عن الانتهاك المستمر منذ ٣ سنوات في حقها في الحرية. وبالتأكيد لا علم لها بالتعميم الذي صدر من مجلس القضاء الأعلى في مايو ٢٠٠٧، والذي يلزم رجال النيابة بإطلاق سراح السجناء الذين أنهوا المدد المحكوم بها عليهم وبقيت في ذمتهم أموال أو ديون للغير، بضمانة حضورية فقط.

وفي عامها السادس (أي العام الثالث على حجز حريتها بالمخالفة الصريحة للقانون وتوجيهات مجلس القضاء الأعلى) تزوجت فاطمة داخل السجن من أحد النزلاء الذي يوشك على إنهاء محكوميته خلال هذا العام. وقد اضطرت محاميتها ابتسام، التي تعمل لصالح فرع اتحاد نساء اليمن في محافظة حجة، إلى استصدار حكم لها بالإعسار (وهذا إجراء إضافي اعتمده مجلس القضاء قبل عامين للمساعدة في الحد من فظاعات ملف السجناء المعسرين)، ما يلزم النيابة بالإفراج فورًا عن الشابة المنزوعة من أية حماية، اجتماعية أو قانونية أو اقتصادية. لكن حكم الإعسار على ما يبدو، لم يشكل فرقًا حتى الآن!

● «النداء»، العدد ٢٠٣، الأربعاء ١٩ أغسطس ٢٠٠٩



● السجن المركزي - تعز

أحدهم محكوم بسنتين، لكنه يمضي عامه الـ١٣ في السجن. واللجنة الرئاسية لم تبشر بانفراج محنة المحتجزين على ذمة أموال عامة في مركزي تعز

قانون موقف من العمل والوعود بإعادته في رمضان

■ هلال الجمرة

ظل إعمال القانون أداة عاطلة في ما يخص السجناء على ذمة حقوق مالية. وتكررت الوعود القضائية بإعادة تشغيله في رمضان. لكن الواقع يوحي بأن إيقافه عن العمل قد يستمر لفترة أطول

في حالات عديدة من السجناء.

زارت اللجنة الرئاسية نزلاء السجن المركزي في تعز في ٩ أغسطس، والتقت بعدد من السجناء على ذمة حقوق خاصة والأربعة المحتجزين على ذمة أموال عامة ووعدت الأولين بالنظر في قضاياهم. لكنها لم تأت بجديد بخصوص سجناء الأموال العامة رغم تجاوزهم فترة العقوبة بسنوات وصلت في حالة منهم إلى ١٣ سنة.

وقال وحيد محمد ناجي، السجين الذي يمضي عامه الخامس في السجن المركزي في تعز لـ"النداء": "تعبنا بهذلة وظلم... قد حالتنا حالة... وجلسوا يواعدونا إلى رمضان والآن يماطلونا".

ويتم سنويًا تكليف لجان رئاسية بمتابعة قضايا السجناء المعسرين، واقتراح قوائم بأسماء سجناء للإفراج عنهم خلال شهر رمضان.

ويترأس اللجنة فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس المحكمة العليا، وتضم في عضويتها النائب العام عبدالله العلفي وآخرين.

وتتفرع عن اللجان الرئاسية لجان فرعية. ويرأس لجنة تعز القاضي محمد البدري الذي زار السجن المركزي هناك قبل نحو أسبوعين. لكن السجناء صدموا بالمقترحات التي حملها إليهم عضو اللجنة الرئاسية..

وبالنسبة لوحيد ناجي الذي أنهى فترة عقوبته قبل عامين ونصف ومايزال محتجزًا رهن مبلغ مالي بنحو مليوني ريال منذ نحو ٣سنوات فإن مقترحات البدري غير قابلة للتصديق. "كيف يعقل هذا؟ لماذا لم يخبرونا بهذا عندما انتهت محكومياتنا؟"، تساءل وحيد وقدم سؤاليه إلى البدري. كيف لا والبدري يطلب منهم إحضار "ضمانات مسلمة بما تقرر شرعًا وقانونًا" إلى المحكمة وتقسط عليهم المبالغ المحكوم بها عليهم على ٥ سنوات.

بعد تجاوز المدة المحكوم بها عليهم يساومونهم بتوفير ضمين مسلّم وتقسيط المبلغ على ٥ سنوات. حينها طلب وحيد من البدري احالتهم على قاضي الإعسار. لكنه رفض بمبرر عدم وجود نص قانوني يقول ذلك. فدلل له السجناء بحالة المضواحي الذي كان محتجزًا في مركزي صنعاء على ذمة أموال عامة وأفرج عنه بناء على حكم إعسار. واستغرب السجناء من التعامل بمعيارين مع السجناء.

اللجنة الرمضانية التي ظلت طيلة الأشهر الماضية قشة نجاة في نظر المعسرين وموعدًا متجددًا يطلقه القضاء، بزغت كاسفة في مرحلتها الأولى لهذا العام. جسّد ذلك ردّ القاضي البدري على هؤلاء:

"لو حولناكم على قاضي الإعسار يعني معي لك مرة لمّا يموت زوجها وعتاخذ هذه المسألة ٥-٧ سنوات".

الحاصل أن سجناء الأموال العامة أصبحوا عالقين في المنتصف بين الحلول التي تعد للسجناء المعسرين: التجار يقولون إنهم غير مستعدين إعطائهم أي مبلغ لمبرر أنها تسلم للدولة فلم لا تعفيهم الدولة، ومثلًا رجل الأعمال ووكيل إطارات السيارات الحجاجي يكتفي بالسداد عن المحتجزين في بند حوادث المرور، وتجمع الدولة مبالغ تسدد بها عن سجناء معسرين وتستثني منهم الذين على ذمة أموال عامة أو مَن من هؤلاء يتمتعون بمعايير خفية.

لم لا تعفيهم الدولة من هذه المبالغ؟ الدولة هي المسؤولة عن تطبيق القوانين ويجب عليها أن تفرج عن هؤلاء الذين تجاوزوا فترة العقوبات المحددة في الأحكام ولكنهم عالقون بمبالغ مالية، أيًا كان وصفها (خاصة أو عامة).

"لماذا جاءت اقتراحات الدولة متأخرة رغم أننا ضاعفنا فترة العقوبة وتجرعنا أنواع الظلم وناديا بأعلى أصواتنا القضاء والدولة؟"، تساءل فهمي العزي، واستغرب من تجاهل نداءاتهم وطالب النائب العام بتنفيذ "وعوده التي وعد بتطبيقها في رمضان".

علي صالح زياد،٤٣ عامًا، السجين الذي أنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه مطلع العام ١٩٩٧، وما زال أسير السجن المركزي بتعز، طالب القضاء الإفراج عنه والنظر إلى السنوات التي قضاها في السجن ظلمًا وقهرًا.



● علي صالح زياد



● فهمي العزي

في صيف ٩٤ دخل زياد السجن بحكم ابتدائي قضى بسجنه عامين ودفع ٦٤ مليون ريال. وخلال قضائه مدة العقوبة سدد قرابة ٦٠ مليون ريال، وعجز عن دفع باقي المبلغ الذي يقدر بـ٤ ملايين و١١٨ ألفًا و٢٨ ريالًا، بيد أن النيابة علقت الإفراج عنه إلى أن يسدد بقية المبلغ.

في العام الفائت تصدر اسمه قائمة السجناء المحتجزين رهن مبالغ مالية عامة. وكان ذكر في قصة نشرتها "النداء" في شهر رمضان الماضي أن النيابة تواعدهم بوعود "كلها كذب، ويقولوا رفعنا اسمك إلى صنعاء واللجنة باتخرجكم". لكنه الآن وهو يمضي عامه الـ١٥، في السجن بمخالفة صريحة للقانون يقول انه وصل إلى مرحلة لم يعد يصدق فيها أي شخص يوعده بالخروج من السجن. ويخشى زياد من أن يفارق الحياة قبل أن يرى أولاده الثلاثة الذين دخل السجن قبل ١٥ سنة وهما أطفال.

علي زياد، الذي كان يعمل في الحرس الجمهوري في العاصمة، دخل السجن بتهمة الاختلاس وأحيلت قضيته إلى محافظة تعز. ولأن أسرته مستقرة في العاصمة ظلّ مقطوعًا من الزيارات منذ دخوله. وعبر عن شوقه لأسرته: "والله إن أكثر ما بيجرحني هو بعدي عن أهلي وأولادي".

السجينان فهمي العزي ووحيد محمد ناجي المحتجزان على ذمة أموال عامة هما من أبناء محافظة عدن. والأسبوع قبل الفائت، قدمت أسرتاهما إلى صنعاء للاعتصام أمام دار الرئاسة، وطلبتا مقابلة الرئيس علي عبدالله صالح للإعفاء عن قريبيهما وإخراجهما من السجن بعد أن قضيا فيه ٥ سنوات، فيما مدة العقوبة سنة و٨ أشهر.

وفي رسالتيهما إلى رئيس الجمهورية شكتا من أن قريبيهما يمضيان عامهما الخامس في السجن دون حق. وأضافتا أن ٤ ملايين ريال رمت بهذين الضعيفين في غياهب السجون فيما آلاف الفاسدون يعبثون بمليارات الدولارات من المال العام دون أي حساب. وإذ لفتتا إلى أن احتجازهما مخالف للقانون دعتا الرئيس إلى الالتفات إلى أوضاعهن واعفاء قريبيهما في الشهر الكريم.

وقالت الأسرتان وعدد من احبة السجينين الذين اعتصموا مع الأسرتين إنهم غادروا بوابة رئاسة الجمهورية في ٣ رمضان. واعتبروا عدم الالتفات إليهم أو الاستماع إلى مطالبهم من الرئاسة تخليًا عن ابناء اليمن وعدم تقدير حالتهم وتعب السفر من مدينة عدن لغرض مقابلة الرئيس لتلبية مطالبهم البسيطة بإطلاق سجينين أنهيا فترة العقوبة المحكوم بها عليهما قبل ٣ سنوات ومازالا أسيرين رهن مبلغ مالي "بسيط للدولة التي تريد من التجار أن يدفعوا عليهما لها (الدولة)".

● «النداء»، العدد ٢٠٥، الأربعاء ٢ سبتمبر ٢٠٠٩

«هوبز» في السلطة القضائية

سامي غالب



هناك قاسم مشترك أعظم بين رجال مجلس القضاء الأعلى، وهو الخوف من الفوضى. إنهم أحفاد "توماس هوبز" القضائيون، رغم أن أغلبهم لم يقابله على صفحات الكتب أو يسمع عنه.

"أنا والخوف توأمان"، كذلك قال هوبز الذي ولد في غمار الحروب الأهلية في إنجلترا وأوروبا مطلع القرن السابع عشر. وهو واحد من أعظم علماء السياسة في الألفية الثانية، وله إسهامه الأصيل في فكرة العقد الاجتماعي، وأزيد من ذلك فقد قوضت أفكاره في السياسة والحكم فكرة الحق الإلهي

إلى الأبد. لكن هوبز، كما توأمه الخوف، أصّل للحكم المطلق. وهو، مفترضا الشر في الطبيعة البشرية، ألح على أن سعادة الإنسان تكمن في التنازل عن حقوقه الأساسية لصالح الأمن، أي لصالح الملك.

منذ 3 سنوات ومجلس القضاء الأعلى يراوح في المنطقة ذاتها في قضية المحتجزين على ذمة حقوق خاصة وعامة. وباستثناء الأشهر القليلة التالية على اتفاقه مع هيئة الدفاع عن المحتجزين (السجناء المعسرين) برئاسة الأستاذ القدير المحامي أحمد الوادعي، حين أفرج مكتب النائب العام عن عشرات المحتجزين طبق الاتفاق، فإن الخوف من الفوضى حكم سلوك رجال العدالة. كيف؟

يفترض رجال العدالة أن اليمنيين أشرار بالطبيعة، وعدائيون، وإذا خرج المحتجزون من السجون فإن حروبا ستندلع في غير بقعة من اليمن. والتعبير الأثير لهؤلاء القضاة والأساتذة هو أنهم في مقاربتهم قضية المحتجزين يرتطمون بمفاهيم راسخة في السلطة القضائية والمجتمع. وعليه فإنهم محكومون باعتماد صيغ مرنة في تطبيق القانون.

كذلك هم يقولون... ويفعلون!

فبعد شهر من الاتفاق الذي مثّل سابقة في العلاقة بين مسؤولين في السلطة القضائية ومحامين يتمثلون الواجب ويسلكون سبلا مهنية في الدفاع عن المظلومين، ابتكر مجلس القضاء الأعلى أسلوبا غريبا في التعامل مع المحتجزين، إذ قرر تعيين قضاة إعسار في المحافظات

للنظر في تظلمات المحتجزين. ولئن مكّن هذا الإجراء من الإفراج عن العشرات في مختلف المحافظات إلا أنه لم يغلق الملف، وبقي المئات في السجون وانضم إليهم مثلهم خلال العامين الماضيين.

قبل أسبوعين كان أحفاد هوبز في اليمن يبتدعون صيغة جديدة. إذ قرروا إلزام أي محتجز بالتوقيع على تعهد بسداد مديونيته مقسطة، مسنودًا بضمانة تجارية، لقاء الإفراج عنه.

يريدون الفوضى من حيث يتوخون تجنبها.

ماذا لو عجز المفرج عنه عن سداد أي قسط؟ وهل سيضمن رجال العدالة لهؤلاء المفرج عنهم وظائف دائمة تدر عليهم الدخول التي تمكنهم من دفع الأقساط في مواعيدها؟ وماذا عن أولئك الذين أمضوا سنوات في عتمة المفاهيم القضائية الراسخة (أي في السجن) ويحتاجون إلى تأهيل طويل المدى للعيش خارج السجون، ناهيكم عن تأهيلهم لوظائف معتبرة وتعويضهم عن أعمارهم المهدرة في السجون بسبب أخطاء قضائية؟!

الظاهر أن "الصيغة الهوبزية المرنة" تعقد القضية وترهق القضاة والمحتجزين والدائنين أيضًا. وإذا استمر رجال القضاء على هذا المنوال فإن على مدير السجن المركزي في العاصمة أن يبحث عن تمويل خارجي لتوسيع مرافق المنشأة العقابية التي يديرها وتستوعب حاليا أربعة أضعاف العدد الذي صممت من أجله منتصف السبعينيات.

هوبز كان داعية حكم مطلق. وفي قضية المحتجزين يستنفر مجلس القضاء في مثل هذا الشهر المبارك من كل عام من أجل إعداد قوائم مرشحين بالسجناء الذين يستحقون أن تشملهم المكرمة الرئاسية السنوية. لا جدال في أن هناك، في السجون، العشرات من المحكومين الذين يستحقون لفتة رئاسية، لكن المحتجزين على ذمة حقوق ليسوا من هؤلاء الذين تعلق مصائرهم على مكرمة من "ولي الأمر" أو تقديرات مبعوثي اللجنة (العناية) الرئاسية إلى سجون المحافظات. على أنه من العجيب حقا أن يتجول "رجال العدالة" في السجون ولا توجعهم ضمائرهم جراء وجود العشرات من المواطنين الأبرياء منذ عدة أشهر في السجون؛ في صنعاء وعدن والمكلا، رغم عدم صدور أحكام في حقهم. وهؤلاء هم المعتقلون على ذمة الحراك السلمي في الجنوب.

خلال الأسبوعين الماضيين تلقت "النداء" تطمينات من وزير العدل والنائب العام تفيد بأن مجلس القضاء ومكتب النائب العام يرتبان لإطلاق عدد كبير من السجناء (المحتجزين). كان هذا خبرنا الجيد الذي لم ننشره في هذا العدد لأن الخبر السيئ ورد للتو: لن يطلق سراح أي محتجز لا يلتزم بسداد المبلغ العالق في ذمته على أقساط!

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩



١٣٨ مليون ريال تحتجز ما يزيد على ٨٥ سجيناً في مركزي تعز منذ سنوات بمخالفة للقانون ومعالجات اللجنة الرئاسية تمثلت في إحضار ضمانات تجارية وتقسيط المبلغ المحكوم به على فترات

بعد تجاوز مدد العقوبات بسنوات

اللجنة الرئاسية تقرر للمعسرين

مهدئات مروعة



■ هلال الجمرة

يحتجز السجن المركزي في تعز ما يزيد على ٨٥ سجينًا على ذمة مبالغ مالية خاصة وعامة تقدر بنحو ١٣٨ مليون ريال. وتتفاوت مديونية كل سجين، فسجناء لا تتجاوز المبالغ التي عليهم ٩٢ ألف ريال مثل السجين عمار أحمد قائد، وآخرون تصل المبالغ المحكوم بها عليهم إلى ١٢ مليونًا و٢٥٠ ألفًا كنموذج السجين عمار عبدالرب سلام القدسي، الذي تجاوز مدة الحكم بـ٥ سنوات.

من تلك الأرقام تنقل "النداء" بعض قصص هؤلاء المعسرين، وتتابع باهتمام مسار القضية التي تعاني من مخالفة تطبيق القانون. وإذ تنادي الصحيفة النيابة العامة منذ سنوات بإعمال القانون على مدار السنة تعلق النيابة تطبيقه طوال أشهر العام، وتعيد تشغيله في شهر رمضان وفي حالات محدودة.

وبحسب مصادر قضائية فإن من الحلول التي اتفقت عليها اللجنة الرئاسية أن يحضر السجناء ضمانات تجارية، ويلتزموا بأن يسددوا المبالغ التي عليهم على أقساط. وهذه (المعالجات) لا تمثل أي حلول جادة، لا سيما وأن معظم السجناء قد ضاعف فترة العقوبة بسبب عجزه عن السداد. ولفتت إلى أن حظوظ السجناء ذوي المبالغ الصغيرة أقوى مقابل السجناء على ذمة مبالغ مالية كبيرة. بالرغم من أن غالبية من يحتجزون على ذمة مبالغ كبيرة قد زادوا على فترة العقوبة بسنوات.

فرحة لم تغادر بوابة السجن

لم يشعر عمار عبدالرب سلام القدسي، ٣٣ عامًا، بالبهجة في السجن المركزي بتعز منذ دخله

قبل ٥ سنوات، سوى يوم ١٣ رمضان الفائت. صباح ذاك اليوم زفّ مسؤولو السجن له البشرى: جهّز ملابسك وأدواتك؛ نزل اسمك ضمن الأسماء التي سدد عنها التجار.

مطلع العام ٢٠٠٤، أودع عمار السجن، وبعد سنة صدر ضده حكم من محكمة غرب تعز قضى بالاكتفاء بمدة الحبس التي قضاها خلال فترة المحاكمة ودفع ما عليه من ديون ١٢ مليونًا و٢٥٠ ألف ريال. لم يطلق القدسي وفقًا للحكم واستمرت النيابة في احتجازه إلى الآن رهن المبلغ الذي عليه. وخلال فترة سجنه دعته الحاجة إلى أخذ سلفة بنحو ٤٠ ألف ريال وحوكم عليها. وأصبحت لديه قضيتان وصار المبلغ ١٢ مليونًا و٢٩٠ ألف ريال.

رمضان الفائت، ومع موعد إطلاق بعض الغارمين التي تكفل تجار وجهات أخرى بدفع ما عليهم والمختارين من اللجنة الرئاسية المكلفة بوضع حلول وتسديد المبالغ عن المعسرين، تلقى القدسي قرارًا بالإطلاق واستعد لمغادرة السجن في ١٣ رمضان الماضي، وأبلغ أطفاله بالنبأ السعيد. ودّع رفاق سجنه وفرحوا لخروجه كثيرًا.

في بوابة السجن سلم الحراسة وسكرتيرًا في إدارة السجن قرار الإفراج عنه إلا أن الأخير صدمه بضرورة العودة للسجن: لديك قضيتان والتجار لم يسددوا عليك إلا ٤٠ ألف ريال، وباقي القضية الأولى التي حكمت فيها بـ١٢ مليونًا و٢٥٠ ألف ريال. هناك بدأ المسؤولون في السجن بالتهكم والضحك: "قال لي واحد أنت مجنون من عيدفع لك ١٢ مليون... اجلس لما تموت"، قال مقهورًا.

قبل دخوله السجن كان عمار القدسي قد شارك عمه في أعمال تجارية بدون مال فقط بالجهد. لكنه سريعًا ما أفلس ودخل السجن بهذا المبلغ. وله ٥ أبناء.

وذكر بعض رفاقه في السجن لـ"النداء" قصة اتصاله بأبنائه في عيد الأضحى الماضي من هاتف أحد أفراد الحراسة: "شحنه برصيد واتصل بأطفاله والله ما تكلم إلا كلمتين كيف أنتم؟ وبعدين جلس يبكي من السجن وأطفاله من البيت: بابا كيفك يا بابا... وبكى لما كمل الرصيد الذي في الكرت". ويلاحظ أنه يفتقد الزيارات ويعيش حياة معذبة.

عمار القدسي يمضي عامه الخامس في السجن دونما التفاتة إلى وضعه. ويقول إنه طلب إلى قاضي الإعسار ٦ جلسات ثم أوقف محاكمته.

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

وكيل نيابة غرب تعز يعلنٍ عن حلول غير سديدة:

يحضر السجين ضمينًا مسلمًا ويسدد ما عليه بالتقسيط، والورافي الذي سجن سنتين دون حق يقول للجنة الرئاسية: نحن لا نحتمل أي شروط ولن نستطيع الإيفاء بها وسنموت في السجن لو ألحوا علينا

شعر السجين محمد حمود الورافي، ٤١ عامًا، بخيبة أمل شديدة، في إنجازات اللجنة الرئاسية التي زارت السجن المركزي في تعز قبل ٣ أسابيع. فاللجنة التي ترأسها القاضي محمد البدري صدمتهم بعنف ودمرت أحلامهم بأمرين: أولًا لم تقابلهم ولم تسمع منهم، ثانيًا أعلنت نيابة غرب تعز، بعد يومين من مقابلة اللجنة، معالجة من نوع آخر مفادها أن من تجاوزوا فترة العقوبة المحكوم بها عليهم إحضار ضمين مسلم وتحديد فترة يسدد فيها السجين المبلغ الذي عليه على أقساط.

"أوعدونا برمضان خير لكن الله لا جزاهم خير"، قال الورافي لـ"النداء" بحرقة. بعد ٤ أيام من قدوم ومغادرة اللجنة الرئاسية التي قيل لهم إنها أتت لحل مشكلتهم وإخراجهم من السجن، صعق السجناء المحتجزون من قبل نيابة غرب تعز بالبلاغ المذيل بتوقيع وكيل النيابة الذي علق على جدران السجن. لقد حمل رسالة شؤم للسجناء المحتجزين رهن مبالغ مالية، مفادها: على السجناء المحتجزين على ذمة مبالغ خاصة الذين على ذمة نيابة غرب تعز إحضار ضمانات بما تقرر شرعًا وقانونًا حسب توجيهات النائب العام واللجنة العامة للسجون تسلم إلى مدير السجن.

لم يتمكن أي من هؤلاء من إحضار أية ضمانات بهذا المستوى حتى الآن. ويفسّر البلاغ الضمانة:

أن تكون تجارية قابلة للدفع في أي وقت، وهذا الضمين ليس حضوريًا، بل يلتزم بأن يدفع السجين المبلغ الذي عليه بأقساط خلال مدة سنتين أو أقل كي يتم الإفراج عنهم، وإلا فما معنى أن يحضر ضمينًا تجاريًا بعد أن تجاوز فترة العقوبة المحكوم بها عليه بسنوات والبعض بأشهر.

في سنة ٢٠٠٥، صدر حكم ضد الورافي يقضي بإعادة المبلغ الذي عليه (مليون و٦٠٠ ألف ريال)، ولم يحكم عليه بالحبس. وفي أكتوبر ٢٠٠٧ تم اعتقاله وإيداعه السجن المركزي في تعز حتى يسلم ما عليه. ولفت إلى أن قاضي الإعسار لم يطلبه للمحاكمة، وقال: "والله لو معي فلوس ما أعيش داخل السجن يوم واحد، ولا عندي حتى بيت أسكن فيه.. ما أنا مرتاح أتبهذل سنتين في السجن عشان تدفع عليا الدولة وإلا التاجر".

حتى عام ١٩٩٨ كان محمد الورافي يعمل أمينًا في مخازن فرع شركة سابحة في تعز. وفي العام نفسه ظهر الجرد للمخازن ناقصًا. أتى مندوب البحث الجنائي وكشف أن الخلل ليس من المخازن بل من الصندوق، بحسب الورافي. لكن سابحة ألح على "اتهامي وقال ما غريمي إلا الورافي". ويضيف: طلبت إحالتنا إلى النيابة ومن ثم إلى المحكمة لكن الحكم الاستئنافي جاء ضدي أيضًا.

جلس خارج السجن سنتين ثم اقتيد إلى المركزي في أكتوبر ٢٠٠٧ فقط بسبب كونه لم يسدد ما عليه من مال. "قد لي سنتين بالضبط ومعي ٥ جهال جالسين بيت عمي يواسيهم ويصرف عليهم"، لخص حالة أبنائه. وأضاف: "أولادي الذين كانوا يدرسوا ما عاد اهتموا بدراستهم، وابني الكبير وجدي، ١٥ عامًا، دخلت السجن قبل سنتين وهو يدرس صف ثالث إعدادي، وما عاد راح المدرسة وما طلعش من ثالث إعدادي إلى الآن". ظروف قاسية تمر عليه وعلى أسرته التي حرمت من عائلها الوحيد بسبب إجراء قانوني خاطئ.

واشترط الورافي لقبول شروط النيابة التي جاءت بعد أن قضى عمره في السجن -حد قوله- أن "توفر لنا الدولة راتب شهري بمائة ألف، نكون نصرف على البيت والكهرباء والمياه والعيال بـ٥٠ ألف ريال و٥٠ ألف نسدد بها الدولة". ويرجو من الدولة أن تفي بوعودها وأن تفرج عنهم في رمضان كما كانت تعدهم خلال السنة. وأضاف: "ما فيش معي أحد يتابع بعدي عند النيابة. والله لو ما تفرج عني اللجنة الرئاسية وتسدد عليّا إني شاجلس لما يجي الموت يخرجني".

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩



● السجن المركزي - الضالع

بعد انقضاء فترات سجنهم

الضالع.. عشرات المعسرين في انتظار مكرمة اللجنة الرئاسية

■ الضالع - فؤاد مسعد

يقضي العشرات من السجناء المعسرين في سجن الضالع المركزي فترة ما بعد انتهاء فترات العقوبة المحكوم بها عليهم، في انتظار قرار الإفراج الذي اعتاد عليه السجناء في رمضان من كل عام، بيد أن قرار الإفراج الخاص بهذا العام، والمرتقب إثر زيارة اللجنة الرئاسية، لم يأت بعد،

كشف بأسماء المعسرين في السجن المركزي -الضالع

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
فضل أحمد محمد	الضالع	اكتفاء	زيادة 3 سنين و4 أشهر
عيسى عبده أحمد ناجي	الأزارق	سنتان	زيادة سنة و8 أشهر
علي حسن أحمد	الحصين	8 أشهر	زيادة 3 سنوات
علي عبدالله محمد	الحشاء	3 سنوات	زيادة 4 سنوات و8 أشهر
عبدالرقيب محمد أحمد	الضالع	سنتان	زيادة سنتين
فوزي محمد يحيى	دمت	اكتفاء	زيادة 3 سنين
أحمد عبده حسين	الضالع	3 سنوات	زيادة 4 سنوات
سرحان ناصر أحمد	دمت	3 سنوات	زيادة سنة ونصف
عبدالجليل مطهر عبدالله ناجي	الحصين	سنة	زيادة 4 سنوات
فيصل علي أحمد	دمت	3 سنوات	زيادة سنة و9 أشهر
عبدالرحمن علي صالح	جبن	سنتان	زيادة سنتين
محمد علي المريسي	الضالع	سنة ونصف	زيادة سنة و9 أشهر
محمد علي مساعد التام	قعطبة	سنة	زيادة سنة و9 أشهر
بسام محمد حسين	الضالع	اكتفاء	زيادة سنتين وشهر
علي عبدالله سعيد		5 سنوات	زيادة سنة
حسين صالح مانع	جبن	5 سنوات	زيادة سنة
عبدالله صالح مانع	جبن	5 سنوات	زيادة سنة
هوزر صالح	الضالع	3 سنوات	زيادة 3 سنوات
مدهش ناجي		10 سنوات	زيادة سنتين ونصف
محمد محمد سعيد	قعطبة	اكتفاء	زيادة سنتين و10 أشهر
سعيد أحمد ناصر	الشعيب	5 سنوات	زيادة 4 سنوات و10 أشهر

لأن اللجنة المعنية لم تنزل إلى السجن، بل اكتفت بزيارة رئيس نيابة الاستئناف الذي وجه برفع كشوفات بأسماء السجناء المعسرين، وفترة التجاوز بحق كل سجين.

أكد لـ"النداء" العقيد عثمان الكرابة مدير السجن المركزي في الضالع، أنه تم العام الفائت إطلاق ٤ سجناء ممن قضوا ثلاثة أرباع الفترة المقررة عليهم، وأن الباقين الذين قضوا كامل الفترة يزيد عددهم عن ٢٠ سجينا بحسب إحصاءات إدارة السجن.

وأضاف عثمان أن إدارة السجن رفعت كشفا بجميع السجناء وفق ما طلب منهم النائب العام،

وفي انتظار توجيهاته وما ستقرره اللجنة المكلفة بمتابعة حالات المعسرين. وتوقع في حديثه إلى "النداء"، أن يتم الإفراج عمن قضوا الفترة المحكوم بها عليهم أو من أمضوا ثلاثة أرباع الفترة.

وكان من ضمن المفرج عنهم محمد محسن محمد الذي مكث في السجن ٨ سنوات، ويحيى العقاري (تناولتهما "النداء" في أعداد سابقة من العام الفائت)، الأول بعد دفعه المبلغ المقرر، والثاني إثر صدور أحكام قضت ببراءته من التهمة التي سجن بسببها. إضافة للسجينة أماني ناصر عبدالله بعد تدخل فاعل خير تولى دفع المبلغ المقرر عليها.

بينما تضم قائمة المعسرين الذين ما زالوا ينتظرون مكرمة العفو الرئاسي، كلًا من: سعيد أحمد ناصر، علي عبدالله محمد، عبدالجليل مطهر ناجي، أحمد عبده حسين، وفضل أحمد محمد، وجميعهم تجاوزوا فترات حبسهم بما يقارب ٤ سنوات، بينما عيسى عبده أحمد، علي حسن أحمد، عبدالرقيب محمد أحمد، فوزي محمد يحيى، فيصل علي، عبدالرحمن صالح، محمد المريسي، محمد التام، بسام محمد حسين، علي عبدالله سعيد، حسين صالح مانع، عبدالله صالح مانع، هوزر صالح، مدهش ناجي، ومحمد سعيد، تتراوح فترات التجاوز بالنسبة لهم بين سنتين و٣ سنوات.

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

فاطمة السنبلي أكثرهم حاجة إلى الإفراج والعون بعد أن تخلت عنها أسرتها وتجاوزت مدة الحكم بعامين. واللجنة الرئاسية تتجاهل إدراج اسم السالمي في حملتها رغم أنه يمضي عامه التاسع في السجن فيما الحكم لم يقضِ سوى بدفع ما عليه من مال

معسرو حجة يطالبون اللجنة الرئاسية بإطلاق حرياتهم المحتجزة قسرًا بمخالفة للقانون


معسرون 9
اللجنة الرئاسية تتجاهل
بمخالفة للقانون
فاطمة السنبلي تخلى عنها أهلها للجوء إلى الزواج من شاب يكفل رعايتها
وزارة
لنا

■ حجة - منصور أبو علي

يترقب السجناء المحتجزون على ذمة حقوق خاصة نتائج اللجنة الرئاسية المكلفة بدفع المبالغ التي عليهم لهذا العام والإفراج عنهم بعد أن تجاوزوا فترة العقوبة المحكوم بها عليهم بسنوات. فيما يجهل سجناء آخرون مصيرهم



● علي الخولان



● سمير شغلان

الذي تستثنيه اللجنة غالبًا من كشف الأسماء التي ستدفع عنها. هؤلاء هم من جاءت منطوقات أحكامهم مبهمة أي غير محددة في مبلغ أو برقم.

يضم السجن المركزي في حجة نحو ٣٤ سجينًا انتهت مدد العقوبات المحكوم بها عليهم وما يزالون بانتظار إشارة رمضان للعبور إلى الحرية. في حالتين منها تعجز اللجنة الإفراج عنهما بسبب عدم وضوح منطوق الحكم: يوسف أبكر العمودي المتهم بسرقة يقول منطوق الحكم بشأنه "حبس سنة ونصف وإعادة المسروقات النقدية والذهبية + ٢٠ ألف أغرام"، ما قيمة هذه المسروقات لم يحددها الحكم. وقد تم القبض عليه نهاية مايو ٢٠٠٦، ووفق الحكم يفترض أنه غادر السجن في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧، لكن إعادة المسروقات التي لم يقدرها الحكم بثمن محدد أبقته في السجن المركزي في حجة حتى الآن. لقد تجاوز فترة الحكم بعامين، لكن حظوظه في اللجنة الرئاسية تبدو ضعيفة. غير أن هذا ليس ذنبه وسجنه مخالف للقانون وتتحمل الجهة التي قامت بإيداعه مسؤولية مخالفة سجنه. وهو مسجون على ذمة نيابة عبس.

وإليه يقبع السجين محمد محمد السقياء منذ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥، في السجن المركزي في حجة، بتهمة السرقة. وتمت محاكمته، وصدر حكم استئنافي ضده قضى "بحبسه ٣ سنوات وإعادة

المسروقات". لكنه لا يعلم ما ستتخذه اللجنة الرئاسية في مشكلته. انتهت فترة العقوبة المحكوم بها عليه في نهاية يناير الماضي. أين يمكنه أن يشكو هذه القاصمة التي ستفقده حتى من مساعدة اللجنة الرئاسية. بيد أن النيابة تصبح مسؤولة عن استمرار احتجاز السقياء خارج القانون.

مطلع الأسبوع زارت "النداء" السجناء المحتجزين على ذمة قضايا مالية، واستمعت إلى نداءاتهم ومعاناتهم جراء استمرار احتجازهم بطريقة غير قانونية.

شكا السجين سمير محمد سعيد شعلان، ٢٥ عامًا، تبخر الوعود الرمضانية الماضية "يمشي رمضان ويجي رمضان وأنا جالس محبوس". فسمير الذي دخل السجن في يناير ٢٠٠٢ وتمت محاكمته بتهمة الشروع في قتل صدر ضده حكم قضى بحبسه ٤ سنوات و٥ أشهر "وتسليم أرش وغرامة". لكن سمير يقول إن الأرش والغرامة قدرتا بمليونين و١٣٧ ألف ريال.

لم يستطع شعلان المنحدر من مديرية الشغادرة سداد ما نطق به الحكم القضائي. وإلى المدة المحكوم بها عليه استمرت النيابة في احتجازه حتى الآن، وقد تجاوز مدة الحكم بـ٣ سنوات ونصف.

"كانت اللجان من الدولة ومنظمات حقوقية تزور السجن وتقول لنا إنها ستقف معنا وستساعدنا على دفع المبلغ"، قال. وأضاف: "آخر لجنة جاءت قبل سنة من مكتب النائب العام وقالت إنها ستتكفل بتسديد ما علي بعدما قدمت شكوى إلى نيابة السجون بأني ما معيش زلط ولا ريال".

وعندما قدم طلبًا إلى قاضي الإعسار أصدر له الأخير حكمًا يثبت فيه حالة إعساره. لكن الشاب مايزال بانتظار الوفاء بالوعود ويقول: "اتقوا الله من أين أدي زلط؟ أنا فقير ولا معي أحد. أبي في البلاد وحالته صعبة، وأشتي أعيد معاه ومع أمي".

ويتصدر قائمة الذين تجاوزوا فترات حكمهم بسنوات السجين حسين محمد السالمي الذي حكم عليه في ١٨ يونيو ٢٠٠١ في تهمة القتل التي سجن بسببها، بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن خلال فترة المحاكمة ودفع دية وأرش وأغرام ٣ ملايين و٦٠٠ ألف ريال. تاريخ إيداعه السجن هو ذاته تاريخ استحقاقه للإفراج وفقًا للحكم. لكن عدم قدرته على دفع المبلغ جعل النيابة تحتجز السالمي ٨ سنوات بمخالفة للقانون، وأصبح أقدم السجناء المعسرين وأكثرهم معاناة.

ويستغرب السجين حسين محمد طراد، ٦٢ عامًا، الذي تجاوز فترة العقوبة المحكوم بها سنة ونصفا، بسبب حقوق خاصة، من وعود النيابة التي "لم تصدُق في العام الفائت".

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

فاطمة السنبلي تخلى عنها أهلها فلجأت إلى الزواج من شاب يتولى رعايتها

في حوش السجن التقت "النداء" الشاب علي سعيد الريمي، زوج السجينة فاطمة عبدالله سعيد السنبلي، ٢٣ سنة، التي تم اعتقالها مطلع العام ٢٠٠٥ وإيداعها السجن المركزي في مدينة حجة، بتهمة إحراق ٣ قلابات هي وأخوها علي عبدالله السنبلي. جرت محاكمة السجينة العشرينية وأخيها وصدر حكم ضدهما قضى بحبسهما ٣ سنوات، ودفع مبلغ ٥ ملايين و٨٠٠ ألف ريال بينهما بالنصفين.

قال الريمي لـ"النداء": لم نستطع سداد ما عليها مليونين و٩٠٠ ألف ريال. وبدلاً من الإفراج عنها في ٦ يناير ٢٠٠٨ واصلت نيابة المحابشة احتجازها حتى الآن رهن مبلغ مالي بسبب كونها مُعسرة. وشكا تنكر أهلها لها "تبرؤوا منها لسبب أوضاعهم المادية القاسية والخوف من مطالبة الغرماء لهم بدفع المبلغ". وهي منذ نحو ٥ سنوات محرومة من زيارة أسرتها وأهلها لها إلى السجن.

بعد أن يئست فاطمة من زيارة أهلها وأسرتها لها، قررت الزواج وطلبت من إدارة السجن تزويجها من رجل يقوم برعايتها والاهتمام بها ومتابعة قضيتها في النيابة لإخراجها من غياهب السجن. تزوجت فاطمة داخل السجن من علي سعيد أحمد الريمي، الذي أنهى فترة عقوبته قبل أيام، وهو الآن يعمل في مخبز السجن. وفضلاً عن كون احتجازها مخالفًا للقانون، حصلت فاطمة على حكم يثبت إعسارها. مع ذلك مازالت المسكينة في السجن تقاسي عذاب السجن وكربته.

وكانت "النداء" تناولت قصة فاطمة السنبلي قبل ٣ أسابيع، إلاّ أن النيابة تصرّ على إبقائها في السجن لفترة أطول، منتهكة لسيادة القانون.

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

حكايا جرح إلـــى آخـــري





الأطفال يجددون ذاكرتنا في مركز ميلد الخشب

حكايا جرح إلى آخري

هشارة بصرية في المهرجان الدولي للأداب في برلين

■ سام أبو أصبع

ثمة خيط فاصل بينك وبين حاضرك المحاصر. بينك وبين حريتك زنزانة لا تتسع سوى لعبوديتك. وبينك وبين أشيائك حميمية مفقودة منك. في زواياك دهشة بأسباب حياة مازالت هويتها في طور التكوين. بينك وبينك عالم اعتقدته كما شئت فحضر كما يشاء آخر غيرك يمتلك أسبابا للمشيئة وللاعتقاد. فهل عليك أن تتوقف كثيرًا في محاولة مستحيلة لتوفيق بين عالمين وبين مشيئتين؟ وهل عليك أن تنفق مزيدًا من حريتك في إسطبلات العبودية لكي تشرف على هدنة بين عالمين لا يمكن لها أن تدوم؟

ثمة غربة أصبحت في طورها الأخير نحو الاكتمال نحو تغليف حياتك بمنفى سيمتد من لحظته التي ستبدأ قريبًا حتى نهايتك.

فثمة سقوط لأمنية تمنيتها ولم تدركها ولم تدركك لتظل خيبة السقوط شاهدًا على فشل لم تستطع تجاوزه فظل يتتبع خطواتك في الفراغ الشاغر مكان الأمنية، لتدرك أن بينك وبين أشيائك شيئًا لم تقله أنت ولا أشياؤك خوفًا من ألا يفهم أحدكما الآخر. ودون أن تعلم أن إحساسك وحده لا يكفي. تصر على سكوت ثمنه غربة تتأبد حد الضياع وعند حدك الأخير هذا يدركك ما لم تتمنه وما لم تحلم به يومًا. ويصر على اصطحابك كسجان يمنع عنك الضوء كي لا تستطيع النظر أبعد من قدميك. قدماك اللتان لم تعد تعرف خطواتهما جيدًا عندما تتحرك قدم نحو الأمام أم تتراجع نحو الخلف، وفي كلا الحالتين تصطدم بجدارين للضياع وللفشل وبيأس نازل عليك كقدر تعقد ذراعيك إلى صدرك مستسلمًا لموتك الذي يأتي قبل الأوان. دون أن تجعل له أي معنى. موتًا عاديًا لحياة انتحرت بحماقات الانتظار.

بعدها ماذا سيكتب على شاهد قبرك؟ ومن سيحمل عنك نعشك في طريقك نحو النهاية؟ ومن تراه سيتذكر عنك أشياءك؟ من سيذكرها بما كنت تتمناه ولم تدركه وبما أدركك ولم تتمنه؟

من سيكمل عنك الطريق نحو مستقبل رتب مكانك فيه بين أمكنة كثيرة بعناية وبحرص؟ بين أن تعي أن ما تخطه ليس النهاية وبين أن تدرك قدرتك في العبور نحو المستقبل. تكمن حريتك التي يمكن لها أن تكتبك بشكل أفضل من عبوديتي التي حتمًا لها رأي آخر. فاذهب باتجاه واحد كما الحياة وتعمد النسيان قد يكفي قليل منه للحظة من خلاص تصطادها في الخطى قدماك.

أشياؤك السماوية لم تعد تكفيك كي تؤمن بقدرك فاعتنق قلبك واعتذر له كي يغفر لك ويحدثك بآخر الاغنيات ويأخذك لفسحة من أمل لم يأت بعد تكمله ويكملك.

قدماك بالخطى مثقلتان، فتعجل بذهاب نحو غد تذهب إليه ولا يأتي اليك كيما يرتب فيه مستقبلك.

● «النداء»، العدد ٢٠٦، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٠٩

النائب العام يعد بمتابعة قضية الصحفي فؤاد راشد

إطلاق ٢٠٠ محتجز على ذمة حقوق خاصة


النداء
خيرة في الجرائم والمخدرات ينصح بتجنب المصافحة والتقبيل في عيد الفطر
اختطاف جمال عبدالواسع هائل سعيد انعم من وسط العاصمة
اللجنة التحضيرية للحوار ترفض مقترحا رئاسيا باستئناف اللقاءات
الحرب في صعدة مستمرة إلى الأبد والحوثي يحدد توجيه بإيقاف مراسلي الأمن
مدنيو صعدة في قلب النزاع

قال مكتب النائب العام إن ٢٠٠ محتجز على ذمة حقوق خاصة تم الإفراج عنهم خلال الأسابيع الماضية بعد أن تكفل فاعلو خير في دفع المبالغ المدينين بها.

ودفع فاعلو الخير ١١٣ مليون ريال، واستفاد من هذا المبلغ ٩٣ محتجزًا في السجن المركزي في تعز، و٦٢ في سجن الحديدة، و١٨ في أمانة العاصمة، و١١ في حجة.

وحصلت "النداء" على قوائم بأسماء المفرج عنهم تتضمن أيضًا أسماء فاعلي خير. ولوحظ أن بعض فاعلي الخير لا ترد أسماؤهم.

وتابع التاجر حمود الحجاجي بذل العون للسجناء والمحتجزين هذا العام. ومعروف عن الحجاجي إسهامه سنويًا في تسديد ديون وتعويضات على ذمة عشرات السجناء في أكثر من محافظة من أجل الإفراج عنهم في شهر رمضان.

إلى ذلك، وعد النائب العام الدكتور عبدالله العلفي بمتابعة ملف الزميل الصحفي فؤاد راشد بعد نشر معاناة أسرته في المكلا جراء اعتقاله في الأمن السياسي منذ ٥ أشهر دون إحالته إلى النيابة.

وأبلغ النائب العام صحيفة "النداء" أنه سيوجه مذكرة إلى جهاز الأمن السياسي لإطلاق راشد فورًا.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩


● السجن المركزي - صنعاء

عمل مدير تحرير للفضائية اليمنية بعد الوحدة، ويمضي عامه العاشر في مركزي صنعاء على ذمة ٦٥٠ ألف ريال ويعاني من أمراض خطيرة يدفع له الخيرون ثمن العلاج. وآخر يملك مشروعًا طموحًا معتقل منذ ٣ سنوات رهن ٦ ملايين ريال

ممن تتساهم اللجنة الرئاسية في كل عام



يشكو معظم السجناء المحتجزين على ذمة حقوق مالية من تجاهل اللجنة الرئاسية لهم في أعوام كثيرة والنظر إلى أصحاب الوساطات والذين لم يتجاوزوا فترة عقوباتهم سوى بسنوات قليلة.

سجلت "النداء" معاناة وشكاوى منهم في هذا العدد لتنبيه النيابة العامة واللجنة الرئاسية بأن توفير المبالغ أو غيره لا يعني هؤلاء، والقانون لم يشترط في الإفراج عنهم سداد ما عليهم أو استمرار احتجازهم حتى يأتي فاعل خير للإفراج عنهم.

مطلع الأسبوع زرت السجن المركزي في صنعاء، لغرض متابعة نتائج حلول اللجنة الرئاسية المعينة لإخراج السجناء المحتجزين رهن مبالغ مالية. طلبت من العقيد مطهر الشعيبي، مدير السجن المركزي في صنعاء السماح لي بزيارة بعض الأسماء. أعطاني الإذن وطلب من الضابط يحيى الهمداني مرافقتي إلى شباك الزيارة. وهناك التقينا السجين سنان صالح معزب، وهو أحد السجناء المعسرين. كان بانتظار زيارة لكنه يائس جدًا. وحين سألته عن معالجات اللجنة الرئاسية قال: ما نشوفهاش وبه معسرين لهم من ١٥ سنة ومعسرين لهم من ٩ وما فوق. أما هو فهو عالق على ذمة ١٢ مليون ريال ومحتجز على رهنها منذ أنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه قبل ٤ سنوات. لكنه عمل على إرشادي إلى سجناء لا يغادرون عنبرهم في السجن منسيين لم يستقبلوا أي زيادة منذ دخولهم السجن.

■ هــلال الجـمـرة



• كمال العليمي



• سلطان سيف



• علي صالح زياد

مدير تحرير الفضائية اليمنية بعد الوحدة يمضي عامه العاشر في مركزي صنعاء على ذمة ٦٥٠ ألف ريال

غادر شباك الزيارة وعاد بعد دقيقتين وخلفه السجين محمد علي الماوري يبدو منهكًا جدًا ويقترب ببطء شديد. ألقى التحية وقال: "أنا مسجون ظلم والله ما أحد يشوفني وأولادي في عدن ما قد شفتهم من حين دخلت السجن يعلم الله كيف أحوالهم".

كان يفترض أن تفرج النيابة عن الماوري قبل ٦ سنوات لكنها تجاوزت القانون واستمرت في احتجازه رهن مبلغ ٣٥٠ ألف ريال دية و٣٠٠ ألف ريال مخاسير. لقد اتهم بقضية قتل زوجته قبل ٩ سنوات واعتقل وتمت محاكمته وصدر في حقه حكم قضى بسجنه ٣ سنوات وتسليم المبلغ السابق. ويقول: والله ما قتلت زوجتي ولا.

وفضلًا عن احتجازه غير القانوني يعيش الماوري حياة مؤلمة ومتعبة بالمرض. فهو بشهادة الجميع لا يغادر سريره ويعاني من أزمة المرض والإفلاس. ويقول الضابط: "ما بيشتري له العلاج إلا المدير وهو مريض واصل وحالته حالة ولا معه أحد". ويشكو الماوري من أمراض "القلب والمعدة والضغط وتضخم في البروستاتا، وحالته الصحية تتدهور يومًا بعد آخر".

منذ ٤ سنوات والنيابة العامة تطمئن محمد علي الماوري، ٥٨ عامًا، أن اسمه مسجل ضمن كشف السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة التي يتم عرضها على التجار ليدفعوا عنها، لكن النتيجة في كل موسم تبقى: لم ينزل اسمك، انتظر، إن شاء الله ينزل العام القادم.

وكان الرجل صحفيًا معروفًا في فترته، وهو عضو نقابة الصحفيين اليمنيين منذ أكثر من ٣٠ عامًا، وقد عمل رئيسًا لتحرير صحيفة الجماهير، ومديرًا لتحرير الفضائية اليمنية بعد قيام الوحدة، وأحد مؤسسي قسم الأخبار في وكالة أنباء عدن قبل الوحدة. ويقول إن راتبه ما يزال ٢٤ ألف ريال حتى الآن، ولم يمنحوه أي تسوية لوضعه الوظيفي رغم أقدميته. كما يستغرب أن النيابة تستمر في احتجازه رغم ظروفه المالية الشحيحة. وبحسب شهادة أحد السجناء فإن "حالته تدمي القلب ولا بشوفوا لهذه الحالات لأنه ما معهمش وساطة في النيابة التي تقترح الأسماء لفاعلي الخير".

أراد إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين فخذله تجاوب دكاترة جامعة صنعاء وجمعية الصالح ولم يمهله التجار

مشروع طموح معتقل في مركزي صنعاء منذ ٣ سنوات رهن ٦ ملايين ريال

يدفع الشاب الوسيم كمال أحمد عبدالسلام العليمي، ٢٩ عامًا، ثمن جهده الطيب الذي بذله من أجل توفير فرص عمل للشباب العاطلين في السجن المركزي في صنعاء منذ ٣ سنوات. إنه محتجز



رهن مبلغ مالي يقدر بـ٦ ملايين و٣٠٠ ألف ريال.

عقب حصوله على درجة بكالوريوس اقتصاد من جامعة صنعاء عام ٢٠٠٣، فكّر العليمي في استثمار فراغه في خلق فرص عمل لعدد من الشباب من خلال مشروع شبابي مفتوح "خدمات دور تدور" يعنى بإيصال كافة الخدمات للدكاترة إلى المنازل. قبل أن يبدأ أولى الخطوات العملية في المشروع حاول عقد المؤتمر الشبابي لغرض إطلاق المشروع والحصول على دعم من مشروع مؤسسة الصالح للحد من البطالة. لم تنجح محاولته ورفضت المؤسسة تبني فكرته أو تمويلها.

لم يعتره اليأس، وكأي شاب مثابر يبحث عن نجاح وعن خدمة بلده لم يتوقف العليمي عن تنفيذ مشروعه الأول، فسارع إلى البحث عن دعم ذاتي وفره عن طريق السلف من تجار ولفترة محدودة. "كي ينجح المشروع ويقف على قدميه كان لابد من توفير قروض لفترة أطول حبذا لو تبنت المشروع مؤسسة بإمكانها منح فرصة لمدير المشروع لتطبيق مشروعه"، استدرك الآن الخطأ. ولفت إلى أن المشروع لم يفشل بل كانت فترة القرض ضيقة "كنّا قد بدأنا توقيع العقود مع الدكاترة وبدأنا مجموعة شباب بالعمل على إيصال الخدمات المتفق عليها إلى بيوتهم، لكن الوقت باغتنا ولم نلحق أخذ اشتراكات الدكاترة أو سداد القروض".

لقد جازف كمال العليمي عندما قرر تنفيذ مشروعه وحيدًا هذه حقيقة. لكن هذا لا يعني أن مكانه السجن ولا يجيز إدخاله السجن. صحيح أن القضاء هو من يحدد الحكم. لقد اعتقل كمال قبل ٣ سنوات بعد أن أصدرت محكمة شرق الأمانة حكمًا قضائيًا مفاده: الحبس سنة كاملة مع إيقاف التنفيذ وسداد مبلغ ٦ ملايين و٣٠٠ ألف ريال. لكن النيابة لم تدع الشاب طليقًا وقامت باعتقاله وإيداعه السجن المركزي في صنعاء. حلم ما زال يراوده ويرجو أن تتبناه مؤسسة حتى عند خروجه.

وكان كمال قد ترأس الاتحاد العام لطلاب اليمن في كلية التجارة والاقتصاد قبل تخرجه عام ٢٠٠٣. ويمضي رئيس الاتحاد عامه الربع في السجن المركزي في صنعاء على ذمة مبلغ مالي في ظل خذلان النيابة لأحكام القانون التي تحرم بقاء السجين رهن مبلغ مالي.

ويحصل العليمي على وعود من النيابة بأن ينزل اسمه ضمن السجناء الذين يسدد عنهم التجار وفاعلو الخير في شهر رمضان، إلا أنه يصدم بعدم وجود اسمه في تلك القوائم التي عادة ما تتخللها أسماء سجناء لم يكملوا سوى ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليهم.

وفي مركزي تعز التقى أحد المتعاونين مع "النداء" ٤ سجناء مازالوا باقين في السجن بالرغم من تجاوزهم لفترات العقوبات بسنوات كبيرة. جزء من هؤلاء يحتجزون رهن مبالغ كبيرة وآخرون إلى أن يأتوا بضمانات حضورية ويلتزموا بأن يسددوا ما عليهم من أموال بعد ٦ أشهر.

لم تخلِ النيابة سبيل سلطان سيف عبده، ٣٥ عامًا، من السجن المركزي في تعز. وما زالت تلح على مخالفة القانون. فهي لم تف بوعدها بالإفراج عنه في رمضان. ويوم أمس قال لـ"النداء" بصوت متعب: تعبت وقهروني خرجوا ناس ما تجاوزا مدة العقوبة إلا قليل وأنا لي ٤ سنوات ونصف ظلم.

وأضاف: لو النيابة خرجتني في ٢٠٠٥ عندما انتهت فترة العقوبة أن قد رجعت الفلوس التي عليا وضعفها... حرام عليهم.

النيابة تحتجزه منذ ٤ سنوات رهن مبلغ "٤ ملايين و٨٧٩ ألف ريال". وأبناؤه الأربعة ينتظرون عودة عائلهم في كل رمضان باعتباره هو شهر الانفراج.

وكانت "النداء" نشرت قضية السجين سلطان ونقلت معاناة أبنائه قبل أشهر لكنه يقاسي آلام السجن، وتضاعفت معاناته خلال هذا الأسبوع بعد أن رأى ٩٣ سجينًا يودعونه بأوامر الإفراج عنهم فيما تجاهلت النيابة اسمه.

●●●

ودع السجين علي صالح زياد، ٤٣ عامًا، دنيا السجن المركزي في تعز عصر أمس بعد قضائه فيه ١٥ سنة؛ سنتين بحكم والباقي منحته النيابة إياها جورًا. كان يحضن زملاءه بحفاوة بالغة بعد أن عاد من نيابة الأموال العامة في تعز ظافرًا بقرار الإفراج عنه.

ظهر أمس تم استدعاء زياد و٢ من السجناء المحتجزين على ذمة أموال عامة إلى النيابة المختصة بناء على توجيهات من النائب العام، وطُلب منهم إحضار ضمانات حضورية للإفراج عنهم والالتزام بسداد ما عليهم خلال ٦ أشهر. استغرب زياد الطلب وأبلغ رئيس النيابة بأنه لا يستطيع "إحضار أي ضمانات وأنا ما عاد أشتي أخرج من السجن إذا عاد فيها شروط"، ردّ. فطلب منه أن "يوقع على التزام خطي بسداد ما عليه وأن يشخط وجهه بأن يسدد". وافق زياد على هذا الطلب وحرر له رئيس النيابة قرارًا بالإفراج عنه.

وكان علي صالح زياد أنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه مطلع العام ١٩٩٧، ومازال أسير السجن المركزي بتعز، وطالب القضاء بالإفراج عنه والنظر إلى السنوات التي قضاها في السجن ظلمًا وقهرًا لعدة مرات دون أي التفات إليه.

في صيف ٩٤ دخل زياد السجن بحكم ابتدائي قضى بسجنه عامين ودفع ٦٤ مليون ريال. وخلال قضائه مدة العقوبة سدد قرابة ٦٠ مليون ريال، وعجز عن دفع باقي المبلغ الذي يقدر بـ٤

ملايين و١١٨ ألفًا و٢٨ ريالًا، بيد أن النيابة علقت الإفراج عنه إلى أن يسدد بقية المبلغ.

●●●

صدقت البشارة التي وصلت إلى السجين فؤاد عبدالمجيد القاضي، ٣٢ عامًا، هذه المرة. لقد غادر السجن الأربعاء الفائت بشوش الوجه تغمره سعاة لا تضاهى. هو الآن حر.

وكانت النيابة احتجزت فؤاد منذ ٧ سنوات رهن مبلغ مالي: "٤ ملايين و٤٥٠ ألف ريال". وقد صدر الحكم من المحكمة العليا يقضي بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم مبلغ ٤ ملايين و٤٥٠ ألف ريال لأسرة المجني عليه. بعد ذلك عمل فؤاد بكافة الطرق لسداد ما عليه والتخلص من مرارة السجن، فباع قطعة الأرض التي يمتلكها بمليون ريال سلمها إلى الشخص المحكوم له، وعجز عن استيفاء المبلغ: "٣ ملايين و٤٥٠ ألف ريال"، فقررت النيابة احتجازه حتى يسدد آخر ريال محكوم به.

وأخيرًا تحقق لفؤاد القاضي مراده، وسيقيم مع العجوز التي كانت تزوره في رأس كل عيد، والتي لطالما تمنى أن يموت عندها: أمه التي قال في شكوى نشرتها "النداء" قبل أشهر إنها "تعبانة".

شكر وتقدير

وجه السجينان فهمي محمد العزي ووحيد محمد ناجي، المحتجزان في السجن المركزي في تعز على ذمة أموال عامة تقدر بنحو ٤ ملايين ريال، تحية تقدير وعرفان للنائب العام على توجيهه إلى رئيس نيابة الأموال العامة في تعز بقبول الضمان الحضوري للإفراج عنهما.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

شاب ينتحر في سجن تعز بشاله بعد شهرين من إيداعه

انتحر الشاب مفيد سيف الشقري، ٢٣ عامًا، المحتجز في السجن المركزي في تعز، ظهر أمس في إحدى دورات المياه بقسم التوبة في السجن.

وكان والد الشاب أودع ابنه المنتحر السجن قبل نحو شهرين، بسبب عصيانه والتمرد عليه. وقبل إيداعه السجن كان الأب قد حبسه في البيت إلا أن "مفيد قام بحرق نفسه في البيت ما جعل والده مضطرًا لتأديبه وتربيته".

وأكد مصدر في السجن المركزي أن مفيد استخدم شالًا خاصًا به في عملية الانتحار. وقال إن مفيد غادر فراشه قبل الـ١٢ ظهرًا، ودخل إلى الحمامات بصورة غريبة حتى إن أحدًا لم يسمعه.

واستخدم مفيد برميلًا للقمامة كان موضوعًا داخل الحمام حيث صعد عليه وربط الشال إلى عتبة الباب ثم إلى عنقه وقفز من على البرميل، حسبما قال سجين شاهده بعد لحظات من انتحاره. وأوضح: "أتينا وهو يرشح بالعرق من كل جسمه وكانت رقبته قد انفكت ورجلاه تلامسان أرضية الحمام ولسانه خارجة ووجه ملفوف بالسواد وعيناه مفتوحتان وجاحظتان وجسده متورم واللعاب يسيل من فمه ومعلق بالمشدة (الشال)". ولوحظ أثناء نقله إلى السيارة آثار تقطيع على بطنه، ما يشير إلى محاولات انتحار سابقة.

وتؤكد المعلومات التي حصلت عليها "النداء" أن مفيد كان انطوائيًا خلال فترة سجنه القصيرة، وعديم الزيارات. وتم نقل الجثة من السجن حوالي الساعة الـ٢ بعد ظهر أمس، إلى ثلاجة المستشفى الجمهوري بحضور وكيل نيابة السجن وإدارة السجن. وبحسب المعلومات فإن أسرته لم تتسلم الجثة حتى كتابة الخبر.

وتعتبر هذه ثاني عملية انتحار خلال السنوات الـ٥ الأخيرة في السجن المركزي بتعز. ففي مطلع العام ٢٠٠٨ انتحر السجين النجاشي، ٤٧ عامًا، في مصحة السجن بالطريقة نفسها، إذ ربط عنقه بشال مشدود إلى عتبة حمام المصحة.



● السجن المركزي - عدن

القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عدن:

حجز السجناء بعد انتهاء فترة أحكامهم غير قانوني ووجهنا النيابات بإستخراج أحكامهم

■ عدن: وائل القباطي - شذى العليمي

قال عزام إبراهيم القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عدن، إن ٨ من السجناء المعسرين في السجن المركزي يتوقع الإفراج عنهم خلال الأسبوعين المقبلين.

وأضاف أن السجناء الثمانية لديهم أحكام إعسار وأن نيابة عدن تنتظر رد النائب العام بعد أن زودوه بملفاتهم.


8
عمون
القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عمان
حجز السجناء بعد انتهاء فترة أحكامهم ووجهنا النيابة باستخراج أحكامهم غير قانوني
تباين استئناف عمان يمنع الحاج ناصر من مغادرة السجن!
9 أشهر منذ طلب عبدالله عبدالجليل مقابلة ناصي الإعسار
عمار.. عالق منذ 3 سنوات بـ 1.2 ألف ريال سعودي
أشهر تأخير بإجراءات وسجناء بعمان.. أنا مرتاح في السجن!

وأشـار عـزام لـ"النداء" إلـى أن النيابة أفرجـت مؤخرًا عن حالتين ثبت إعسارهما.

وعن شـكاوى السـجناء من عدم حصولهم على الأحكام للمحكومـين بمـا فـي ذلـك المحاكـم الابتدائيـة، وهو ما يعرقلهم عند تقديم طلبات الإعسار، أشار إلى أن رئاسة النيابة وجهت للنيابات المختلفة بمتابعة اسـتخراج الأحكام وإيصالها للسجناء.

عزام اتفق مع عدم قانونية حجز السجناء بعد انتهـاء فتـرة أحكامهم، مؤكـدًا أن الحجز يُتخذ كإجـراء لحماية حقوق المجنـي عليهم، منوهـا بـأن الحلـول والمعالجـات كتقسـيط المبلـغ أو الضمانات، تضعها النيابة.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

مسن ثمانيني عالق في المنصورة منذ عامين

تهاون استئناف عدن يمنع الحاج ناصر من مغادرة السجن!



● الحاج ناصر

صدفة! عصر السبت الماضي التقيته في فناء سجن المنصورة المركزي بعدن، لحظتها كان عم ناصر يقبض على رزمة أوراق الإفراج، على عجل بينما كانت أصوات العسكر تأتي من جهات مختلفة، التقطت هذه الصورة للرجل وهو يتجاوز عتبات البوابة الحديدية للسجن المعلق عليها لافتة تحذر من تجاوزها


8
ogmeo
القائم بأعمال رئيسة تحرير الصحيفة: عبدالله عبدالجليل
حجز المحضار بعد انتهاء فترة أحكامهم غير قانوني
ووجهنا النيابة باستخراج أحكامهم
تعاون استطلاع عدن يمنع الحاج ناصر من مغادرة السجن!
٩ أشهر منذ طلب عبدالله عبدالجليل مقابلة قاضي الإعسار
عمار.. عالق منذ ٨ سنوات بـ١٢ ألف ريال سعودي
عالق بمليون ريال منذ ٨ سنوات
أشهر تاجر بهارات وسجائر بعدن.. أنا مريض في السجن!

للأشخاص غير المصرح لهم، لحظات بعد أن كان باح لي بمأساته المريرة، أو لنقل انتزعت منه تفاصيلها المثيرة على وجه الدقة. أمس الثلاثاء أكدت لي مصادر في السجن أن الرجل مازال هناك.

يشارف ناصر عبدالله سعيد على عقده الثامن، لكن سنه لم تمنع مافيا الفساد في محلي صيرة من التنكيل بالرجل وسلبه مصدر دخله الوحيد و"تحويشة" عمره، وإلقائه بعدها خلف قضبان مركزي المنصورة، في قضية أكد أنها كيدية لإخراسه عن مطالباته العنيدة بحقه وتمسكه ببصيص أمل عدالة حتى رمقه الأخير.

تعود بداية القضية إلى مطلع العام الماضي ٢٠٠٨، عندما قابل الرجل الطلبات المتكررة من قبل مأمور مديرية صيرة بالتنازل عن دكانه بمقابل، بالرفض القاطع، قرر بعدها الرجل القيام بزيارة قصيرة لابنتيه وولده الأكبر في سقطرى، معتقدًا أن الأمر قد حسم، وعندما عاد من هناك كان كل شيء قد طبخ على نار هادئة، وأصبح محله في ملكية شخص آخر، يقول وهو يشخص ببصره للبعيد: "المأمور ألغى عقد التأجير حقي وصرفه لشخص من الحرس الجمهوري يدعى محمد سالم الوصابي، ولما رحت البلدية قال لي المدير إنه مش هو اللي ألغى العقد وأنهم بايشهدوا معي". هكذا ببساطة خسر الحاج ناصر ٣٠ عامًا منذ أن استأجر الدكان عام ٨٢، وقام بترميمه وإصلاحه. الأدهى من ذلك أن المستأجر الجديد ادعى عليه بمبلغ ٢٤٣ ألف ريال.

الأبيني المسن الذي قدم إلى عدن أيام الإنجليز، وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي عمل في بيع المنتجات السقطرية: فصوص وعقيق وياقوت وغيرها... يقول: "أنا ما كنت أعرف حاجة أجو واقتحموا الباب وكسروا القفل وشلوا كل حاجة داخل الدكان، وأخذونا إلى السجن.. وبعد مدري كم جلسة حكمت علينا المحكمة بالسجن سنة وثمانية أشهر وسداد المبلغ"، ويؤكد أنهم حتى لم ينصبوا له محاميًا.

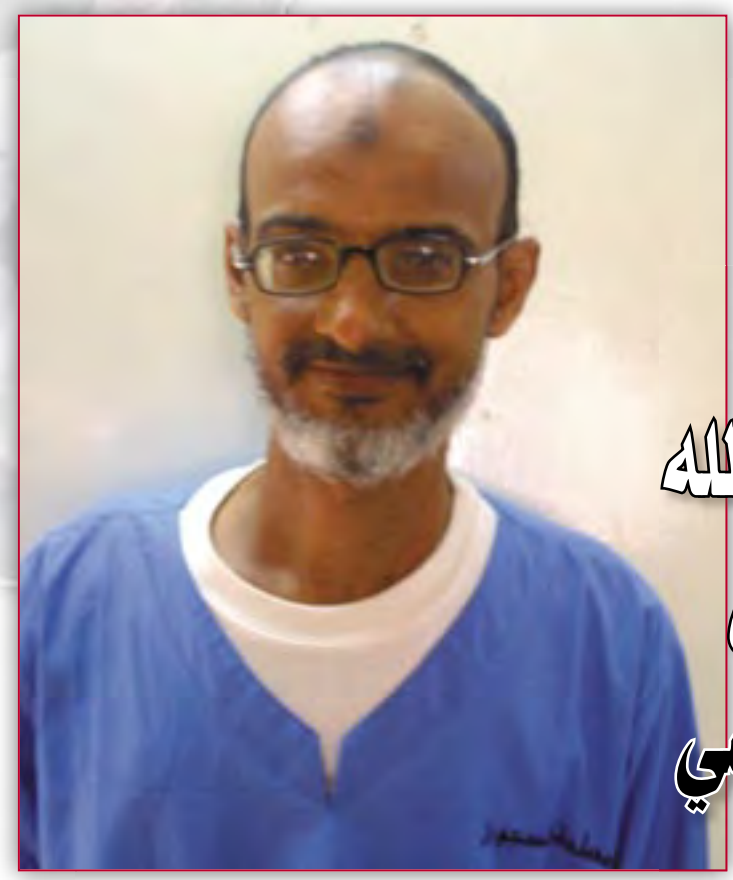
السبت قبل الماضي، كان الرجل المسن على وشك مغادرة السجن، وهو يحتفظ بين ثنايا محفظته القديمة والخالية من النقود صور أولاده وصورة لمأمور مديرية صيرة. كان مصممًا على

الاقتصاص لعامين أُهدرا من عمره، ولمنتجاته السقطرية الغالية على نفسه، ودكانه، وقال إنه ينوي رفع قضية ضد الأطراف المختلفة التي تورطت في قضيته أو مأساته الإنسانية، والمطالبة بـ٢٨ مليون ريال، كتعويض وإرجاع دكانه وممتلكاته ورد الاعتبار له. المؤكد أنه حينها لم يدر بخلده أن التوكيل الذي سيحرره للنيابة لاستقطاع أقساط من راتبه بالمبلغ المحكوم به، سيؤخره كل هذه المدة، نتيجة مماطلة وتهاون نيابة استئناف عدن في تنفيذ توجيهات لجنة السجون وتقسيط المبلغ من راتبه.

قال الرجل الذي وصمه حراس السجن بالجنون، بينما كان منهمكًا في قراءة الجريدة: "أيام الاتحاد اتعسكرت في هذا السجن، كنت جنديًا، واليوم رجعت مسجون بعد هذا العمر بأخرج من السجن مثلما خرجت من بطن أمي" حد وصفه ولم يخرج بعد.

لقد جاهد المسن الثمانيني طويلًا ليثبت لي عدم قانونية حبسه، وأنه شكا الأمر لنيابة الاستئناف أكثر من مرة، وكذا اللجان المتعاقبة التي زارت السجن. الآن هو في غنى عن شكوى حبسه، وعليه أن يشكو عدم تنفيذ أوامر الإفراج.. وهو ما يعتزمه الرجل الذي عندما زودته برقم هاتفي ورقم الصحيفة، بدا لي ممتنًا أكثر مما يجب، وعلى ملامحه المذهولة شبه ابتسامة وأمل بعدالة لا تضيع حقًا وراءه مطالب، ولكن.. ليس في هذا البلد الموبوء بالفساد يا عم ناصر..!

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩



٩ أشهر منذ طلب عبدالله عبدالجليل مقابلة قاضي الإعسار

من ملامح عم عبدالله تتشف أن روح النكتة تطغى على كل شيء آخر في الرجل الستيني الذي يشاغب الجميع بعكازه الخشبي النحيل، والذي غالبًا ما يلطف جو الحديث الكئيب بدعاباته الخفيفة كعادته دائمًا، وهو الذي عانى مرارة ظلم ذوي القربى طوال عام ونصف حيث يوشك عامه الثاني على الاكتمال.

"عندما كنت أصفي مسدسي التاتا خرجت حبة رصاص اخترقت الباب، ورجعت من الجدار إلى فوق زوجة أخي، وأجت سليمة ما وقعبيش شيء"، قال الرجل، ثم أطبق يديه وأومأ برأسه

دلالــة علــى انتهــاء القضية، هكذا ببســاطة! وعندما طلبت منــه تفاصيل إضافية بــدا متحفظًا في الاسترســال، لكنني عاجلته بعدد من الأســئلة، وبقدر كبير من الاهتمام أخذ بعد ذلك يرد علي وهو مبتسم.

فــي أبريــل العام الماضي ٢٠٠٨، حدث القضاء الذي لم يكن في حســبان عــم عبدالله عبدالجليل الموظــف براتــب تعاقدي في التجارة بعــدن، والأب لأربعة أبناء، في النيابة وتاليًا المحكمة فشــلت كافة جهود الوساطة لتقريب وجهات النظر بينه وبين أخيه وزوجته، وخصوصًا أنها "جت سليمة وغير متعمد".

٧ أشــهر ودفــع مبلــغ وقــدره ٩٦٠ ألف ريال، هــذا ما نص عليــه منطوق حكم محكمــة التواهي الابتدائيــة، وعلــى إثــره نقل الرجل إلى المنصورة. بعد اكتمال الفترة قدم الرجل حكم إعســار، كان ذلك أواخر العام الماضي ٢٠٠٨، وحتى اللحظة لم يجد الرد كما يقول.

بدا عم عبدالله ســاخرًا جدًا عندما ســألته لجنة النزول التي زارت الســجن منتصف أغســطس، قــال: اللجنــة قالت لــي خلي أخوك يجي يضمنك! وعن إمكانية خروجــه بضمانة الراتب قال: أيش عاد بايجي معي ابن يدرس في صنعاء وولدين وبنت هنا في عدن، قال إنه يشتاق لمولوده الصغير محمد (عام وأربعة أشهر) الذي قدم إلى الدنيا ووالده في السجن.

منــذ ٩ أشــهر انتهت المــدة المحكوم بها عبدالله عبدالجليل، لكن لا أحــد يكترث لذلك، هو ينتظر مقابلة قاضي الإعســار بعد العيد حســب ما قيل له "والله أعلم" أضاف الرجل بابتســامته الودودة التي ليس مكانها السجن مطلقًا.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

عمار.. عالق منذ ٣ سنوات بـ١٢ ألف ريال سعودي

بدا عمار أكثر السجناء الـ٤ الذي قابلتهم "النداء" تخوفًا! كان مترددًا جدًا في الحديث، انتظرته دون جدوى، وعندما طلبت منه أن أعرف سبب صمته قال بحرقة: أنا بأتكلم، أشتي أتكلم، لكن أنا متأكد أنه ما فيش فايدة، قالت ٤ لجان ولا سووا لي شيء. قالها بحرقة وقلة حيلة بدا لي الشاب الثلاثيني محطمًا جدًا نتيجة صدمات عدة توالت عليه وآخرها تبرؤ عائلته منه. آسف عمار كنت قد طلبت مني عدم ذكر الاسم، لكنني سأتحفظ على ذكر بقيته.

في ٢٠٠٤ وقع ميكانيكي السيارات في كريتر ضحية للشيطان، كان المسروق حينها ذهبًا باعه بـ١٢ ألف ريال سعودي، وغادر فور تسلم المبلغ إلى المملكة العربية السعودية، بعد عامين قبض على الشاب المتسلل ورحل إلى اليمن، وعندما وصل كان قد مضى عام على حكم محكمة صيرة بحبسه عامًا وإرجاع المجوهرات.

كان ذلك في مايو ٢٠٠٦، وبعد إكمال المدة في ٢٠٠٧ بدأ عمار رحلة تحديد المبلغ التي انتهت مؤخرًا.

لا أحد يزور عمار، أسرته المكونة من ٤ ذكور وفتاة تخلت عنه تمامًا، بدا لي ذلك أكثر ما ينغص حياة الشاب التي تذوي خلف قضبان السجن، إضافة إلى تعنت الجار الذي رفض أي حلول بتقسيط المبلغ ووعود عمار بالسداد رغم وساطة الأصدقاء، يقول عمار: "حق عناد رفضوا أننا أشتغل وأسدد المبلغ، يشتوا قضية وليس فلوس".

بتحديد المبلغ انزاح هم ثقيل من على كاهل الشاب، لكن ثمة معضلات أخرى تواجه عمار الذي لم يحصل بعد على صورة من الحكم، ناهيك عن حكم الإعسار الحل الذي تطرحه عليه اللجان المتعاقبة التي زارت السجن.

عمار والعشرات من أمثاله ينتظرون لسنوات نسخًا طبق الأصل من أحكامهم، لماذا لا تقوم الجهات المعنية بواجبها تجاههم.. إلا أنهم سجناء خلف قضبان الحديد!

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩



عالق بمليون ريال منذ ٥ سنوات

أشهر تاجر بهارات وسجائر بعدن: أنا مرتاح في السجن!

عندما بدأ الرجل الاشتغال في تجارة البهارات والسجائر المربحة جدًا، لم يدر بخلد أشهر تجار الشيخ عثمان بعدن، وبعد أن تعوّد على استدانة البضاعة للمحل ومن ثم السداد بعد فترة.. أنه سيقع في فخ الديون والإفلاس بعد ذلك، ليقاد بعدها إلى السجن لا حول له ولا قوة، ويجد نفسه حبيس جدران عنابر مركزي المنصورة.

حُكم على محمد بن محمد هزاع بالسجن ٣ سنوات ودفع مليون ريال، تمر الثلاث وتلحقها ٦ أخرى!

يقول هزاع: كان المبلغ كبيرًا جدًا (٢٧ مليونًا)، وما تبقى عندي هو مليون و٨٥ ألفًا، وأنا لم أتمكن من التسديد أو حتى التقسيط!

عندما التقينا هزاع وجدناه مختلفًا عن بقية أصدقائه المساجين، كان مبتسمًا طيلة الوقت.. سألناه لمَ لا تقدم حكم إعسار؟ أجاب مبتسمًا: "حُكم علينا أننا غير معسرين". يقصد هو و٣ من أصدقائه. وكما قال نحن الأربعة لم يُحكم علينا بالإعسار، وقد بدا متسائلًا: "ما ناش داري، يمكن لأن المبالغ حقنا كبيرة!".

حينها يتذكر هزاع أحد أصدقائه، وكان عليه مبلغ ٤٨ مليونًا، وحُكم عليه إعسارًا وخرج يقول هزاع "كيف؟ مدريش!".

يظن هزاع "حكم الإعسار يشتي متابعة، ولازم ورقة من شيخ القبيلة.. يعني شغلة!".

محمد هزاع أب لـ٨ أطفال (٦ أولاد وبنتين)، حين تذكرهم بدأت تلك الابتسامة تتلاشى وهو يقول: "ما ناش داري كيف حالهم". علمنا من خلال حديثه لنا أنهم في قرية إحدى ضواحي مدينة تعز".

في النهاية يعود ويبتسم مرة أخرى ليقول "أنا مرتاح عاده لو يجيبوا عيالنا إلى عندنا أحسن".

تركناه ونحن لا نعلم ما خلف تلك الابتسامة أهو الحزن واليأس أم حقًا الراحة والتفاؤل؟!

● ..

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩



النائب العام: نظام قاضي الإعسار أفرج عن ٣١٩ سجينًا وفاعلو الخير عن ٢٠١

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة "النداء" المحترم

بعد التحية،،،

بالإشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الغراء في العدد رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩، بعنوان "هوبز في السلطة القضائية" المتضمن الحديث عن آلية النظام بالإفراج عن السجناء المعسرين ولقائكم بالأخوين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام. والملاحظ أنكم لا تتابعون الشعبة المختصة بالمكتب لتوافيكم بما أنجز من حلول لمشاكل المعسرين، حيث إن نظام قاضي الإعسار ساهم مساهمة فاعلة في الإفراج عن عدد ٣١٩ سجينًا بمقتضي أحكام الإعسار.

كما أن فاعلي الخير في هذا الشهر الكريم قدموا مساعدات لمن عليهم حقوق خاصة تربو على مائة مليون ريال، واستفاد منها إلى يومنا هذا الثلاثاء ٢٥ رمضان ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٩/١٥، عدد ٢٠١ سجينًا، وتم ذلك بجهود رؤساء النيابات الذين يتواصلون مع فاعلي الخير.

وبذلك لزم إعلامكم متمنين لكم وافر الصحة والعافية وكل عام وأنتم بخير.

ولكم التحية،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي - النائب العام

- «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

النائب العام: معسرو الضالع أفرج عنهم العام الماضي

الإخوة/ صحيفة «النداء» المحترمون

بعد التحية،،،

بالإشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد ٢٠٦ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ الصفحة الثامنة بعنوان «بعد انقضاء فترات سجنهم، الضالع، عشرات المعسرين في انتظار اللجنة الرئاسية...» الخ.

ومن خلال الاطلاع على الكشف المتضمن عدد ٢١ سجيناً يتضح أن هناك أسماء قد تم الإفراج عنهم في العام ٢٠٠٨، بمساعدات الدولة وفاعلي خير وهم:

م	الاسم	النيابة	نوع المساعدة
1	علي حسن أحمد	الحصين	مساعدات الدولة 2008
2	فوزي محمد علي	دمت	مساعدات الدولة 2008
3	عبدالرحمن علي صالح	الضالع	مساعدات الدولة 2008
4	سعيد أحمد ناصر	جبن	مساعدات الدولة 2008
5	مدهش ناجي الحجري	الحشاء	مساعدات الدولة 2008
6	هوزر صالح حساني	الضالع	فاعل خير
7	محمد محمد سعيد	قعطبة	فاعل خير
8	محمد علي مساعد التام	قعطبة	فاعلي خير
9	عمار أحمد قائد	م/ تعز	مساعدات فاعل خير 2009
10	محمد أحمد الوافي	م/ تعز	مساعدات فاعل خير 2009

وعملًا بحق الرد ولإيضاح الحقيقة وتحري الدقة نقدم هذا التوضيح لنشره في العدد القادم وفقًا للقانون.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي - النائب العام

- «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

مدير سجن الضالع لـ"النداء":

السجناء المعسرون ٢١ سجينًا في انتظار قرار الإفراج عنهم

أكد لـ"النداء" العقيد عثمان الكرابة مدير السجن المركزي بالضالع، أن عدد السجناء المعسرين الذين لم يتم الإفراج عنهم ٢١ سجينًا ينتظرون قرار النيابة بالإفراج عنهم بعد أن أمضوا في السجن أزيد من فترة حبسهم ولايزالون عالقين بحقوق خاصة.

وأضاف في اتصال هاتفي مساء أمس الثلاثاء، أن من أفرج عنهم العام الفائت ٤ أو ٥ سجناء فقط.

وبخصوص ما تلقته الصحيفة من تنويه من مكتب النائب العام بأن الأسماء المنشورة تم الإفراج عنها، قال: نتمنى ذلك، مضيفًا: لا نريد أن ندخل في مهاترات مع النيابة، وكل واحد يقول كلاما من عنده، يوجد لدينا ٢١ سجينا معسرا ننتظر مثلهم إطلاق سراحهم. مبديًا استعداده أنه سيبلغ الصحيفة أولًا بأول كلما قررت النيابة الإفراج عن سجين من هؤلاء.

وأضاف الكرابة أنه في ظل الأوضاع الاستثنائية لمحافظة الضالع، حيث أوضاع أبناء المحافظة الاقتصادية والمعيشية لا تسمح بتفقد أحوال السجناء، ونادرا ما يأتي فاعل خير ليجود على السجناء، فإنه يتمنى أن يخرج الجميع.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

رئيس نيابة استئناف الضالع مخاطبا مدير الأمن:

السجناء تجاوزت فترة حبسهم المدة القانونية ولم يعرضوا على النيابة



■ الضالع – فؤاد مسعد

وجه رئيس نيابة استئناف الضالع مدير أمن المحافظة بسرعة الإفراج عن أي سجين (تم حبسه) خلافا للقانون.

وقال القاضي عبدالرحمن علي القدسي رئيس نيابة الاستئناف في مذكرة وجهها أمس الأول لمدير أمن الضالع: "لوحظ وجود عدد من المحابيس (السجناء) خلافا للقانون تجاوزت فترة حبسهم المدة المخولة قانونا لمأموري الضبط القضائي (٢٤ ساعة) ومن ثم عرض الأوليات مع المتهم المحبوس على النيابة المختصة..".

المذكرة التي ذيلت بالإشارة "نسخة مع التحية للنائب العام ومعالي وزير الداخلية"، أوردت اسمي السجينين عبدالحميد محمد علي وابنه محمد كنموذج للسجناء الذين رأت النيابة أن فترة حبسهم تجاوزت المدة المخولة قانونا، بعد قيامها بتفتيش اثنين من سجون المحافظة هذا الأسبوع.

وبخصوص السجينين فهما يتنقلان بين سجني المديرية والمحافظة منذ أسبوعين بتهمة العمل في أرض متنازع عليها سبق أن تمت إحالة الخلاف بين طرفي النزاع (عبدالحميد وخصومه) إلى المحكمة قبل ما يقارب ٣ سنوات بحسب ما ذكر لـ"النداء" صابر عبدالحميد (١٧ عاما)، وقال إن

الأرض التي باشر والده وشقيقه العمل فيها تابعة لهم وليست هي محل الخلاف.

يتهم صابر مسؤولي الأمن بالتواطؤ مع خصومهم، وتساءل في حديثه لـ"النداء": لماذا يتم الإفراج عنهم (الخصوم) فور اعتقالهم، بينما والدي وأخي لا يزالان في السجن دون أن توجه لهما تهمة حقيقية؟ وقال: من خلال ردود فعل المسؤولين في الأمن يتضح أنهم صاروا وكلاء لخصومنا ولم يعودوا جهة ضبط كما هو مفترض.

وأضاف صابر الذي يقضي وقته متجولا بين إدارة الأمن والنيابة والسجن والمحكمة، أنه في منتصف ليل أمس الأول الاثنين فوجئ والده بنقله من سجن الشرطة إلى السجن الاحتياطي فيما جرى العكس بالنسبة لشقيقه محمد، في حركة قال إنهم لا يدرون ما الهدف وراءها؟ وطالب بإطلاق سراحهما عملًا بالتوجيهات الصريحة من جهات الاختصاص.

التوجيهات التي تحدث عنها صابر وحصلت "النداء" على نسخ منها، تضمنت التوجيه بسرعة إرسال الأوليات مع السجناء إلى النيابات المختصة -إن وجدت- ما لم يتم الإفراج عن أي سجين تم احتجازه خلافًا للقانون.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

النيابة تنتظر الهبات للإفراج عنهم

الجهل يفاقم معاناة معسري إب

■ إب - إبراهيم البعداني



لا جديد في قضية السجناء المعسرين في محافظة إب، سوى أن محنتهم تزداد تفاقمًا.

إذ ماتزال النيابة العامة في المحافظة تشترط للإفراج عنهم تسديد المبالغ المحكومين بها، خلافًا للقانون الذي نص على الإفراج عنهم فور انقضاء المدة المحكومين بها في السجن.

صالح أبو حاتم رئيس النيابة العامة في محافظة إب، قال إن النيابة تنتظر وصول المبالغ المالية الخاصة بالمعسرين للشروع بالإفراج عنهم. وأضاف أن حجم المبالغ التي يرتقب وصولها من الغرفة التجارية وفاعلي الخير واللجنة الرئاسية هو ما سيحدد عدد السجناء المعسرين الذين سيتم الإفراج عنهم. مشيرًا إلى أن اجتماعًا سيعقد خلال اليومين القادمين برئاسة محافظ إب، سيناقش أوضاع المعسرين.

وأثيرت قضية المحتجزين على ذمة حقوق خاصة (السجناء المعسرين) على نطاق واسع بعد سلسلة تحقيقات وتقارير نشرتها "النداء" بدءًا من أكتوبر ٢٠٠٦.

ومعلوم أن هيئة الدفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، اتفقت في ١٣ مايو ٢٠٠٧، على مقترح يضع حدًا لمعاناة آلاف الأسر اليمنية، يقضي بإطلاق سراح المحتجزين الذين أنهوا عقوبة الحبس المحكومين بها بضمانات حضورية فقط.

وصـدرت في اليـوم التالـي للقاء توجيهات من رئيس مجلس القضاء الأعلـى والنائب العام، قضت بإحالة المحتجزيـن على ذمـة حقوق خاصة إلـى قضاة التنفيذ فـي المحاكم طبقًا للقانون.

إلـى ذلـك، لـم يتمكـن مراسـل الصحيفة من زيارة السـجن المركزي بمحافظـة إب، طيلـة شـهر رمضان، بنـاءً علـى توجيهـات شـفوية مـن مدير السـجن لأفراد الأمن عند بوابة السجن.

وأفـادت مصـادر قضائيـة فـي المحافظـة بوجـود ما يزيـد عن ١٠٠ سجين معسر داخل سجن المحافظة، معظمهم تجاوز المدة القانونية المحكوم بها.



● عمر الشامي

وعلمت "النداء" أن عمر ناجي الشامي، ٣٣ عامًا، مايزال عالقًا في السجن رغم انتهاء المدة المحكوم بها في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧.

وقال والد الشـامي إن النيابة تشـترط للإفراج عن ابنه دفع ٤٠ ألف ريال. وأضاف أن ابنه كان ضمن كشف اللجنة الرئاسية الخاصة بالمعسرين في العام الماضي، إلا أنه ظل في السجن فيما آخرون أفرج عنهم.

وطالـب والد الشـامي النائـب العام بالتوجيه إلى نيابة إب بالعمـل بالقانون والإفراج عن ابنه.

● «النداء»، العدد ٢٠٧، الأربعاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩

أطلقت النيابة عشرات المحتجزين على ذمة مبالغ مالية تجاوزوا فترة عقوباتهم بعد أن تكفل فاعلو خير بتسديد ما عليهم وأجلت الإفراج عن الباقين حتى تعرف مخصص اللجنة الرئاسية

عشرات المعسرين يعلقون آمالهم في حلول لجنة رمضان الرئاسية

■ هلال الجمرة


8 قضايا

عشرات المعسرين يعلقون آمالهم في حلول لجنة رمضان الرئاسية

لم تنتهِ محنة العشرات من المحتجزين رهن حقوق مالية في السجون المركزية بلجنة رمضان الرئاسية للعام الحالي، برغم الوعود التي تلقتها "النداء" من النيابة العامة التي وعدت بتطبيق القانون ووضع الحلول المناسبة لإطلاق جميع المعسرين الذين تجاوزوا مدة الحبس المحكوم بها عليهم.

فمناشدات السجناء مستمرة، وانتظارهم وأسرهم لانفراج العتمة الذي وعدتهم به اللجنة الرئاسية المكلفة بإطلاق السجناء المحتجزين خارج القانون، عندما زارت السجون قبل وخلال رمضان، قائمة أيضًا، ونتائج زيارتها ما تزال في العتمة، وعشرات المعسرين ما يزالون مصادرين من حرياتهم سوى عشرات تكفل المحسنون من التجار بدفع المبالغ عنهم.

وطبقًا لمصادر مؤكدة في النيابة العامة، فإن اللجنة الرئاسية اكتفت باعتماد مبلغ مساوٍ للمبلغ الذي جاد به فاعلو الخير، أي بمعدل ١١٣ مليون ريال فقط. وقال إن "مئات السجناء



• سلطان سيف



• عبده جسار الضبيبي

سيتم الإفراج عنهم بفضل مكرمة رئيس الجمهورية لهذا العام، وإن النيابة العامة تنتظر الانتهاء من إجراءات توقيع الشيكات لتباشر في إطلاق السجناء".

أعضاء جسدية معروضة للبيع من أصحابها

سيطر اليأس على محتجزي الحقوق الخاصة في السجن المركزي بصنعاء، وأوصلهم إلى نتيجة قرروا إثرها أن يعرضوا أعضاءهم السليمة للبيع مقابل إطلاق سراحهم.

خلال الأسبوع الماضي، تلقت "النداء" رسالتين منفصلتين تحملان ذات المدلول: أصابنا اليأس وخذلنا القائمون على تطبيق القانون ولم نعد نطيق معاناة السجن، لذا فنحن مضطرون لعرض بعض أعضائنا الجسدية للبيع لقاء مساعدتنا على الخروج.

لقد بلغت الحلقوم لدى السجينين أحمد إسماعيل هزاع القدسي، ومحمد علي شريف السواري كي يجازفا بحياتهما المهدورة في السجن مقابل إطلاق حريتهما المحتجزة بدون حكم قضائي وسداد ما عليهم من ديون. لقد أعلنا عن نيتيهما بيع أعضاء من جسديهما بعد أن فقدا ثقتهما في النيابة التي تجاهلت المواد القانونية واستمرت في تقييد حريتهما خارج إطار الدستور، وعلقت إطلاقهما بسداد

ما عليهما، ونكثت بالعهد الذي التزمت بتنفيذه في رمضان.

السجين أحمد إسماعيل القدسي، محتجز في السجن المركزي بصنعاء منذ ٣ سنوات على ذمة مبلغ مالي، تلقى عديد وعود من النيابة بأن يتم إطلاقه من السجن في رمضان تنتهي بالنكوث. فالرجل الذي عصفت به الديون التجارية واقتادته إلى المحاكم التجارية، زجّ به السجن عام ٢٠٠٦. لم يتضمن الحكم الصادر من المحكمة التجارية أية عقوبة بالسجن، وطالبه بسداد ما عليه من دين يبلغ ١٢ مليون ريال. اكتفى الحكم بالمدة فيما قررت النيابة إبقاءه في السجن رهن ما عليه من الحق الخاص. لم يستطع القدسي تسليم المبلغ فاستمر احتجازه إلى الآن.

ولئن كانت النيابة مسؤولة عن تطبيق الأحكام الصادرة وفقًا للقانون، ظل القدسي يطالبها بالإفراج عنه، وظلت تواعده بتنفيذ الأحكام في رمضان عندما تسدد الدولة ما عليه إن كان معسرًا. تمر السنة على القدسي كـ١٠ سنوات مما نعد، ويمر رمضان والنيابة تجمد الوعود لتبرر له بأن المبلغ المقرر من الرئاسة والتجار لا يكفي سوى لبضعة أشخاص أشد ضررًا منه. ويكتشف لاحقًا أن ثمة سجناء أفرج عنهم ولم يتجاوزوا المدة المحكوم بها عليهم إلا بفترات بسيطة. لا يهمّ ذلك أحمد قدر ما يهمه تطبيق القانون، ويقول: نحنا نشتي قانون يطبق وبس ويخرجوا جميع المسجونين ظلمًا.

لكنه الآن ينادي من وسط العنبر في السجن المركزي بصنعاء، أصحاب الضمائر الحية لمساعدته وإنقاذه من الجنون والضياع في السجن.

وقال في نداءٍ إنساني طلب من "النداء" نشره: أدعو من أعماق قلبي وبكامل قواي العقلية أصحاب الضمائر الحية والحساسة بأخيهم المسلم أن ينقذوني من الجنون والضياع في غياهب السجن الأبدي الذي رمتني فيه النيابة بسبب مال للغير عجزت أن أدفعه.

وإذ عبّر عن قلقه المتزايد تجاه أسرته المهددة بالجوع والتشرد بطردهم من البيت جراء بعده (عائلها) عنها وعجزهم عن دفع الإيجار، عرض إحدى كليتيه للبيع "لأي مريض بالفشل الكلوي مقابل مبلغ أستطيع من خلاله توفير إيجار مسكن لأطفالي قبل طردهم منه وتوفير قوتهم اليومي". وشكا تجاهل النيابة لهم في السجن وعدم تطبيقها القانون.

أما السجين الثاني محمد علي شريف السواري فقد أطلق صرخةً قوية من الغرفة رقم ١٣ في قسم القلعة في السجن المركزي بصنعاء، عبر "النداء"، ويقصد منها إخطار مسؤولي النيابة وفاعلي الخير عن محنته.

أودع محمد علي السواري السجن المركزي بصنعاء قبل ٤ سنوات. وبعد محاكمته صدر في حقه حكم قضى بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم ما عليه "مبلغ ١٠٠ ألف ريال فقط". وطبقًا لمحمد فإن وضعه المعيشي المسحوق منعه من سداد ما عليه، وقررت النيابة إبقاءه في السجن حتى الآن. وطلب من الجميع العطف عليه "أنا فقير ولي ٥ أطفال مشردين في بيوت الناس، وأرجو عطفكم علي رحمة بأطفالي ومراعاة لقلة حيلتي وضعف شخصيتي".

وفي ٢٠٠٩/١٠/٨ أرسل السواري عبر "النداء" دعوةً إلى الراغبين في "شراء إحدى كليتيه أو عضو من جسده" لقاء إخراجه من السجن. مؤكدًا على استعداده وجديته في إعلانه. وقال: أنا مستعد وجاهز للبيع لكي أتمكن من دفع المبلغ الذي علي والخروج من هذا السجن لأنتبه لأهلي وأطفالي".

وإلى السجينين يعاني العشرات من المحتجزين رهن مبالغ مالية داخل السجن المركزي بصنعاء، كما تقاسي أسرهم خارج السجن بسبب تعطيل النيابة للقانون الذي يحرم احتجاز حرية أي شخص بدون حكم قضائي. وتناشد هذه الأسر النائب العام ورئيس مجلس القضاء باعتبارهما المسؤولين عن تطبيق القانون الذي يستخدم بشكل محدود وفي رمضان من كل عام، النظر بعين الرحمة إلى معاناتها.

وفي تعز ٤٠ محتجزًا رهن مبلغ يربو على ٦٦ مليون ريال

أطلقت النيابات في تعز سراح نحو ٩٣ محتجزًا في السجن المركزي بتعز، نهاية رمضان الماضي، بعد أن تكفل فاعلو خير في دفع المبالغ المدينين بها، التي وصلت إلى ٦٥ مليون و٩٤١ ألفًا و٧٤ ريالًا. وبقي في السجن قرابة ٤٣ محتجزًا بين أموال عامة وآخرين على ذمة حقوق مالية خاصة. ثم أفرجت النيابة عن ٣ من محتجزي الأموال العامة تناولت "النداء" قصصهم في أعداد ماضية، وبقي في السجن نحو ٤٠ محتجزًا رهن مبالغ مالية تقدر بأكثر من ٦٦ مليون ريال.

وتتفاوت ديون الباقين في سجن تعز رهن حقوق مالية بين ١٤٠ ألف ريال و١٢ مليونًا. سلطان سيف عبده سيف أحد الذين استثنتهم النيابة من كشوفات فاعلي الخير، ووعدتهم بإدراج أسمائهم ضمن كشف اللجنة الرئاسية التي مايزال مبلغها مجهولًا.

يمضي سلطان سيف عامه الخامس داخل مركزي تعز على ذمة نيابة غرب تعز التي احتجزته رهن ٤ ملايين و٩٠٠ ألف ريال. ورغم ذلك مايزال الخوف يسكنه من أن يتم استبعاد اسمه من كشف اللجنة الرئاسية مثل السنوات الماضية.

ويبدو أن اليأس وقلة الحيلة قد صارا الرفيقين الدائمين لسلطان سيف، خاصة بعد أن تم إطلاق صديقيه الحميمين: وحيد محمد ناجي وفؤاد عبدالمجيد القاضي، اللذين سبق أن نشرت "النداء" قصتيهما وتكفل فاعلو خير بسداد المبلغ عن الثاني.

ويشعر سلطان بالغبن، ويحاول جاهدًا إيصال مأساته وأسرته إلى النائب العام وأصحاب القرار. وأعرب عن قلقه حيال مستقبل أسرته: الجهال بايروحوا علي وأنا جالس محبوس مخالف للقانون. متسائلًا عما تبطنه النيابة للسجناء، وماذا ستقوم به مع باقي السجناء لو لم تكف المبالغ التي اعتمدتها اللجنة الرئاسية؟

يتجرع سمير سميح مرارة السجن منذ عامين دون حكم قضائي يوجه باحتجازه. وبرغم أن الحكم

نموذج من اسماء باقي المحتجزين على ذمة حقوق مالية في مركزي تعز

م	الاسم	تاريخ الإيداع	منطوق الحكم	النيابة المختصة	فترة تجاوز العقوبة	المبلغ المحكوم به
1	سلطان سيف عبده سيف	فبراير 2005	لا يوجد سجن ودفع المبالغ الواردة بالشيكات	غرب تعز	4 سنوات ونصف	4.900.000
2	عبده جسار الضبيبي	يونيو 2003	السجن 3 سنوات و5 أشهر وتسديد المبلغ المشار اليه	غرب تعز	3 سنوات	6.000.000
3	محمد ابراهيم عبدالله العسيري	مارس 2007	لا يوجد حبس وتسديد المبالغ الواردة بالشيكات	غرب تعز	سنتان فقط	4.400.000
4	صلاح محمد علي العماري	فبراير2007	لا يوجد حبس وحكم تجارياً بالمبلغ المشار اليه	التجارية	سنتين	7.000.000
5	عبده قحطان فارع عبدالله	يونيو 1999	الحبس 10 سنوات ودفع الدية	المواسط	5 أشهر	700.000
6	سمير سيف سميح	سبتمبر2007	الاكتفاء بالمدة ودفع المبلغ المشار اليه	شرق تعز	سنتان	5.500.000
7	عبده سيف سعيد الصلوي	يناير 2005	لا يوجد حبس وسدد قيمة كيلو ومائتي جرام ذهب	شرق تعز	4سنوات ونصف	1800 سعودي +كيلو و 200 جرام ذهب
8	رفيق محمد عثمان عبدالرب	نوفمبر2008	لا يوجد حبس وعليه دفع المبلغ المشار اليه	التجارية	خمسة أشهر	1.885.000
9	يسر مرشد سلام	اكتوبر 2007	لا يوجد حبس و محكوم الدية فقط	التعزيه	سنتان	5.100.000
10	عمار عبدالرب سلام القدسي	يناير 2004	الاكتفاء بالمدة ودفع المبلغ المشار اليه	غرب تعز	5 سنوات	12.250.000

الصادر من محكمة شرق تعز، في سبتمبر ٢٠٠٧، قضى بسداد ديونه المقدرة بـ٥ ملايين ريال، إلا أن نيابة شرق تعز أصرت على استضافته في السجن وعلقت الإفراج عنه بسداد ما حكمت به المحكمة.

ويتحسر، وهو التاجر المشهور، كما يعرفه السجناء، على الأموال التي صرفها داخل السجن "والله إن خسارتي من يوم دخلت السجن زيادة على المبلغ المحكوم به". لكنه الآن بات يعيش حياة المعسر الذي لا يفكر سوى بكيفية "رؤية الجهال والأسرة وتكملة العمر إلى جوارهم".

وبشّر أبناءه بدنو لحظة الإفراج، آملًا في النيابة ألا تخزيه في أهله، وأن تقدر مشاكلهم وانتظارهم الذي استمر منذ عامين وما زال بحماس تضاعف في رمضان عندما لاحظ رفاق سجنه يودعونه واحدًا تلو الآخر.

عبده جسار الضبيبي، ٤٣ عامًا، الذي يمضي عامه السادس في السجن المركزي بتعز، يخشى من أن تكون اللجنة الرئاسية تجاهلت إدراج اسمه ضمن كشفها لهذا العام، ويقول: آه آه والله ما عاد دريك كيف هي؟ جاء التجار في رمضان وخرجوا مجموعة وقالوا الباقين شايخرجوا من اللجنة الرئاسية، وأنا خايف يعملوا بي مثل السنين السابقة.

وتحتجز نيابة غرب تعز الضبيبي منذ ٣ سنوات رهن مبلغ ٦ ملايين ريال، بعد أن أنهى مدة العقوبة المحكوم بها من محكمة استئناف تعز في ٢٠٠٣ المحددة بالحبس ٣ سنوات و٥ أشهر وتسليم ٦ ملايين ريال.

وأفاد عبده جسار "النداء": أنا تعبت من النيابة واشتي يخارجوني أروح أشوف جهالي وأسرتي الذي قد تشردوا في صنعاء وتعز والبلاد. وناشد النائب العام تفعيل القانون والعمل به لإخراجهم وعدم حرمانهم من أولادهم، وقال: من حرمنا من أسرنا هذه الـ٣ السنوات الله يحرمه من رائحة الجنة.

وكانت "النداء" نشرت مناشدات أسرة الضبيبي وطفلته التي كانت تستظل جوار سيارة المحافظ ومعاناتها والجهد الذي تبذله في مسح السيارات لتحصل على قوتها وإخوانها الأصغر منها.

● «النداء»، العدد ٢١٠، الاثنين ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩

النائب العام يلتقي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، ويوجه نيابة تعز بالإفراج عن العشرات


محكمة غرب تعز تحيل قاتل نسيبة إلى لجنة طبية والادعاء ينسحب من الجلسة

النائب العام يلتقي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين ويوجه نيابة تعز بالإفراج عن العشرات

التقت هيئة الدفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة (السجناء المعسرين)، الأحد قبل الماضي، النائب العام عبدالله العلفي، وذلك لمتابعة سير ملف المحتجزين بعد الاتفاق الذي تم بين الهيئة والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، في مايو ٢٠٠٧، وقضى بالإفراج عن المحتجزين بضمانة حضرية.

وعلمت "النداء" أن النائب العام وعد بإصدار توجيهات إلى رئيس نيابة استئناف تعز ورئيس نيابة الأموال العامة بتعز بالإفراج عن المحتجزين في السجن المركزي بالمحافظة طبق الاتفاق.

وكان عشرات المحتجزين في تعز حرروا توكيلًا قبل ٣ أشهر لهيئة الدفاع برئاسة المحامي أحمد الوادعي، لمتابعة قضيتهم. وتضم الهيئة المحامين هائل سلام ونبيل المحمدي ومحمد المداني ومحمد البذيجي.

وكان نحو ١٥٠ محتجزًا على ذمة حقوق خاصة في السجن المركزي بصنعاء، وكلوا الهيئة في نوفمبر ٢٠٠٦، لملاحقة المتسببين في معاناتهم قضائيًا، وذلك بعد تحقيقات نشرتها "النداء" حول قضيتهم.

● «النداء»، العدد ٢١١، الاثنين ٢ نوفمبر ٢٠٠٩

دعا المنظمات الحقوقية للوقوف إلى جانبه وحمايته من الموت في السجن والانتهاكات التي يتعرض لها منذ إيداعه عام ٢٠٠٠

سجين سوداني يدخل عامه الثالث في الإضراب عن الطعام والنيابة لم تتحرك بعد


سجين سوداني يدخل عامه الثالث في الإضراب عن الطعام والنيابة لم تتحرك بعد

سيدخل إضراب السجين عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت، سوداني الجنسية، عامه الثالث، بعد ١٠ أيام. فالسوداني الذي يمضي عامه العاشر داخل السجن المركزي في صنعاء رهن حقوق خاصة، كان قد بدأ إضرابه المفتوح عن الطعام في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧. وبعزم يواصل إضرابه، متمسكًا بمطالبه القانونية التي أطلقها عند بدئه الإضراب، والمتمثلة في الإفراج عنه بلا شرط أو قيد.

سيدخل عامه الثالث للإضراب وللتجاهل أيضًا. فإلى الآن يقول عبدالقيوم -في بيان طلب من "النداء" نشره ومن صحف عديدة- إنه لم يلاق من النيابة وإدارة السجن سوى التهميش المتعمد لتحقيق مطالبه أو التجاوب مع إضرابه. وأضاف: "أقر بأني استنفدت كافة السبل والطرق القانونية والقضائية والسياسية وطرقت باب الرئيس بدون جدوى أو لفتة أو اهتمام سوى الرد: خلوه يموت..".

وإذ عرض محنته والأضرار والخسائر الفادحة التي لحقت به وبتجارته التي يقدرها بملايين الدولارات، فضلًا عن خسارته الكبرى لأسرته التي انتهت بالتشريد والموت في عدن، طلب النجدة من أجهزة الرقابة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة والعفو الدولية وكافة

المنظمات الحقوقية اليمنية والدولية "لتوفير الحماية له وإيقاف الاعتداءات والانتهاكات اللاإنسانية التي يتعرض لها في السجن منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن". مؤكدًا للجميع عدم اعترافه بكافة الأحكام القضائية التي صدرت ضده.

ودعا المنظمات إلى زيارته والتأكد من أنه لايزال سجينًا، وكذب الخبر الذي نشرته صحيفة "القضائية" عن إطلاق سراحه. وأكد على أنه مستمر في الإضراب. معلنًا تضامنه مع صحيفة "الأيام" وأسرة باشراحيل العريقة.

وكان عبدالقيوم ضوء البيت، ٣٦ عامًا، أودع السجن المركزي بصنعاء عام ٢٠٠٠ بحكم صادر ضده من محكمة جنوب شرق الأمانة، قضى بسجنه سنة ونصف ودفع ١٠٠ ألف دولار لشريكه. لكنه حتى الآن لم يغادر السجن بتجاهل واضح من النيابة العامة.

- «النداء»، العدد ٢١٣، الاثنين ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩



نبهوا رئيس الجمهورية إلى أن الجهد الذي يبذله من دعوات للتجار والمستثمرين تقوضه إجراءات المحاكم التجارية بالجهل بالقانون وعدم تطبيق العدالة وأن التجارة لا تقوم إلا بالعدل

تجار منسيون في أدراج المحكمة التجارية


8 قضايا

تجار منسيون في أبراج المحكمة التجارية

...وأخرون على ذمة النيابات

■ هلال الجمرة

تغيب أسماء التجّار الغارمين من كشوفات المفرج عنهم من السجون المركزية سنويًا، سواء الكشوفات التي تكفل بالدفع عنها المحسنون من التجار، أو التي تدفع عنها اللجنة الرئاسية المكلفة بالنزول إلى السجون في رمضان من كل عام. لم يختلف الوضع في العام الحالي، بالنسبة لهؤلاء، فتجاهل معاناتهم من الجهات المسؤولة مستمر.

ينفذ نحو ١٨ سجينًا في مركزي صنعاء إضرابًا عن الطعام والشراب، منذ ١٠ نوفمبر الجاري، احتجاجًا على استمرار المحكمة التجارية في احتجازهم رغم انقضاء مدد عقوباتهم.

إنهم يعيشون مأساة إنسانية مؤلمة. فإلى إفلاسهم المحقق بفناء مشاريعهم التجارية، واحتجازهم في السجن لفترات طويلة، يبقى هؤلاء في معزل عما تجود به نفوس المحسنين، وما تقرره اللجنة الرئاسية من أموال للدفع عن عدد من المعسرين، كما تنفي جهات الاختصاص مسؤوليتها تجاههم من النيابة العامة مرورًا باللجنة الرئاسية المكلفة بتسجيل أسماء المعسرين والدفع عنهم، وأخيرًا المحكمة التجارية في أمانة العاصمة وقضاة التنفيذ.

سجناء يمضون أسوأ أيام حياتهم داخل السجن. كانوا محتجزين على ذمة أحكام قضائية صادرة من المحكمة التجارية في صنعاء، لكنهم تجاوزوا فترات العقوبات المحكوم بها عليهم، واستمرت في احتجازهم الجهة المفترض بها تنفيذ القانون والإفراج عنهم طبقًا للقانون اليمني، فضلًا عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحرم احتجاز حرية أي شخص بدون حكم قضائي. النيابات تمتنع عن التدخل ومثلها البقية "إذن، من سيفرج عنا؟ ومن المسؤول عن احتجاز حرياتنا

خارج إطار الدستور والقانون؟"، كما يتساءل السجناء.

وقال السجناء في شكواهم لـ"النداء" إنهم لم يلمسوا أي حلول تقوم بها النيابة من أجل المعسرين باستثناء إجراء لم يستمر، متمثلًا في إحالة ملفاتهم إلى قاضي التنفيذ للسير في إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. جمّد هذا الإجراء عقب إحالته في أدراج المحكمة التجارية، ولم تستمر في التنفيذ.

"النداء" سألت رئيس قسم السجون في مكتب النائب العام مهدي فصيع، عن وضع هؤلاء بين حالات المعسرين الذين يجب على النيابة الإفراج عنهم. أفاد باقتضاب: ليسوا من اختصاص النيابة.

في هذا التقرير نستعرض بعض الحالات ونقوم بنشر عينة من أسماء "ضحايا المحكمة التجارية" العالقين رهن مبالغ مالية منذ سنوات بعيدة. هؤلاء التجار يؤمنون جيدًا بأن التجارة محكومة بسوق الربح والخسارة، لكنهم يخشون من "خراب بيوتهم وبيوت اللي خلفوهم" بسبب إغفال المحكمة لقضاياهم.

"نحن الغارمين الذين وجبت علينا الصدقة، نحن المحتجزين في السجن المركزي في صنعاء على ذمة حقوق خاصة بدون مسوغ قانوني، والله سبحانه يفرض بالقوة حل معضلات مشاكلنا المالية"، بهذه الكلمات يعرف هؤلاء بأنفسهم عند الذين يفقهون. واتهموا المحكمة التجارية بأنها تتعامل معهم "بقانون الغاب وتتعامل مع محنتهم بنوع من اللامبالاة تجاه سمعتهم كتجار، ولا تراعي تشرد أسرة التاجر السجين ولا كساد بضاعته ولا دمار محله ولا سمعة الاقتصاد الوطني والاستثمار".

التاجر رائد رشيد سعيد، سجين يعيش أتعس أيامه وأشدها قلقًا وريبة من المستقبل الذي ينذره بالكوارث الاقتصادية.. عصفت به الديون قبل ٣ سنوات، وقضى على تطلعاته حكم من المحكمة التجارية صدر بحقه قاضيًا بسداد "مبلغ ٢٠ ألف دولار". لم يتمكن رجل الأعمال من توفير المبلغ بأكمله، فقررت المحكمة إيداعه السجن قبل سنتين و٣ أشهر رهنًا بالمبلغ الذي عنده. تراكمت المحن على أسرة التاجر الغارم وعززتها إجراءات المحكمة التي لم تحل الحكم إلى قاضي التنفيذ، بل أبقته محتجزًا حتى الآن. ومنذ أيام قرر هو و١٧ سجينًا الإضراب عن الطعام بعد أن فقدوا الأمل في الجهات المختصة.

وتتفاوت ديون السجناء على ذمة المحكمة التجارية في السجن المركزي في صنعاء، من تاجر لآخر، وتبلغ أعلى مديونية فيها ٧٥ مليون ريال تقريبًا، هذه المديونية على ذمة السجين جلال الوجيه، الذي صدر بحقه حكم قضائي بالحبس ٦ أشهر ودفع المبلغ السابق. مرت الأشهر المقررة

سجناء على ذمة المحكمة التجاري				
م	الاسم	المدة المحكوم بها	المدة المتجاوزة	المبلغ
1	جلال الوجيه	6 أشهر	سنتين و3 أشهر	75.000.000
2	رأفت محمد حيدرة عبيد	لا توجد	سنة	3.400.000
3	احمد سعيد اسماعيل الدبعي	6 أشهر	سنة و6 أشهر	9.600.000
4	عمر قاسم محمد الضبيبي	لا يوجد	سنة	11.000دولار
5	علي صالح المظلعي	لا توجد	4 أشهر	170.000 سعودي
6	رائد رشيد سعيد	لا توجد	سنتين و3 أشهر	20.000دولار
7	احمد اسماعيل هزاع القدسي	لا توجد	3 سنوات ونصف	12.000.000
8	فيصل فرحان سيف الشرعبي	لا توجد	3 سنوات و3 أشهر	

فيها العقوبة ولم يتمكن التاجر من سداد ما عليه، فأبقته المحكمة وأهملته في مركزي صنعاء إلى الآن، ومازال سجينًا يبحث عن حل يفك عنه محنته.

أحمد إسماعيل هزاع القدسي، أطاحت به الديون وقذفته إلى قاعات المحكمة التجارية، التي أصدرت ضده حكمًا يقضي بسداد ١٢ مليون ريال فقط (أي أنها لم تحكم عليه بعقوبة الحبس ولا حتى يومًا واحدًا). وبدلًا من إحالته إلى قاضي التنفيذ حينها، تم إيداعه السجن المركزي في صنعاء، واكتفت بذلك. ويمضي القدسي عامه الرابع في السجن دون مسوغ قانوني. وقبل فترة أحيل ملف قضيته إلى قاضي التنفيذ في المحكمة التجارية، ومازال يراوح مكانه حتى الآن.

عبيد محمد صالح باقيس، يبدو أشدهم معاناة، سيما وهو يمضي عامه الثامن في السجن، على ذمة حقوق خاصة. وإلى عبيد والقدسي كثير ممن كانوا في أحد الأيام يباهى بهم في الأسواق بمشاريعهم الناجحة التي تبخرت وألقت بهم في عتمة السجون.

وانتقد هؤلاء إقفال المحكمة التجارية لمحلاتهم عند صدور الحكم، وقالوا إنه كان يفترض بها أن "تعين من قبلها حارسًا قضائيا وأمين صندوق وتجرد البضائع وتبقي أبواب محلاتهم مشرعة، وألا تحبس المديون ويكون مشرفًا على محلاته، وتعتمد أقساطا شهرية لسداد الدائنين".



معلـوم أن الغرض من إنشـاء المحاكـم التجارية هو حل الخلافات التجارية مـع مراعاة حماية الاقتصاد الوطني والمصلحة العامة، لكن ما تمارسه المحكمة ضد السجناء لا يبعث على الأمل، وإلا فلماذا لا تتعامل طبق القانون وتحصي عقارات واستثمارات المديون وتضع له حلولاً إما بالتقسيط على أشهر وإن لم يلتزم بذلك فبإمكانها بيع جزء أو كل ممتلكاته وفقًا للشرع والقانون.

ويقـول هـؤلاء إنهم ليسـوا مـن أصحاب التهـم الجنائية بل هم تجـار خذلهم الزمـن ومخالفة القانـون واحتجزهـم في ظلمات السـجون. ونبهوا رئيس الجمهورية إلـى أن ما يقوم به من جهد ودعوات للتجار والمسـتثمرين اليمنيين والعرب والأجانب للاسـتثمار في اليمن تقوضه إجراءات المحاكم التجارية بالجهل والتخريب وتطرد الاسـتثمار وتلوث سـمعة العدالة والقانون. واعتبروا العدالة هي الأساس في وجود تجارة وللنهضة بالاقتصاد.

وناشـدوا رئيـس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلـى ووزير العدل والنائب العام وكافة المنظمـات المعنية بحقوق الإنسـان الالتفات إلى مقاسـاتهم والنظر إلـى قضاياهم وحلها، منبهين إياه بأنهم بدأوا إضرابهم عن الطعام في ١٠ نوفمبر الجاري.



● «النداء»، العدد ٢١٤، الاثنين ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩

.. وآخرون على ذمة النيابات

وأعلن نحو ٣٠ سجينًا على ذمة مبالغ مالية عن نيتهم البدء بالإضراب عن الطعام حتى تلبي النيابة العامة مطالبهم وتفرج عنهم. وقالوا إنهم ماضون في إضرابهم حتى يفرج عنهم أو يموتوا دون ذلك.

وناشد هؤلاء رئيس الجمهورية باعتباره المسؤول الأول عن تطبيق القانون وحمايته، ورئيس مجلس القضاء والنائب العام وضع حد لمأساتهم، وقالوا: نناشد كل هؤلاء باسم كل طالب قلمه مكسور، وأبوه مأسور، يمشي على الرصيف ولا يجد حق الرغيف، وباسم كل أسرة سجين لم تجد حق الإيجار أو حق روشتة العلاج، وباسم كل أسرة سجين لم تجد حق التدريس ولم تعد قادرة على البقاء والصمود.

وواصلوا مناشدتهم باسم كل سجين انتهت مدة حبسه ومازال قابعًا خلف القضبان لعشرات السنين بسبب فقره وعدم قدرته على سداد المبالغ، أن يسارعوا إلى إنقاذ "حياتنا من هذا السجن الذي لا يقره شرع ولا قانون". كما ناشدوا الرأي العام والمنظمات الحقوقية مساعدتهم على فك قيودهم وعلى العودة إلى أبنائهم وأسرهم.

وفي الجانب نماذج من البيانات والمعلومات الموضحة لحالة هؤلاء السجناء وما يعانونه جراء غياب تطبيق القانون والعدالة، والمبالغ التي احتجزت النيابات إرادة هؤلاء وحرياتهم بسببها، والفترة التي زادت عن مدة العقوبة المقررة في الأحكام.

● «النداء»، العدد ٢١٤، الاثنين ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩

كشف باسماء السجناء الذين على ذمة الحقوق الخاصة - السجن المركزي- صنعاء					
م	الاسم	المدة المحكوم بها	المدة المتجاوزة	المبلغ	النيابة
1	احمد محسن سعد الريمي	لا توجد	3 سنوات	13.600.000	جنوب شرق
2	علي طاهر فازع	لا توجد	8 سنوات	6.000.000	غرب/ميسر
3	عبدالوارث محمد سالم الحكيمي	6 أشهر	سنتين	7.750.250	غرب
4	عمر علي عبدالله الفتيني	سنة واحده	سنتين ونصف	1.500.000	جنوب شرق
5	نبيل شوقي محمد لقمان	لا توجد	7 أشهر	275.000	جنوب غرب
6	محمد ردفان الهمداني	ستة أشهر	4 أشهر	25.000.000	
7	وضاح صالح بن صالح المحمدي	لا توجد	7 سنوات	1.480.000	جنوب شرق
8	عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	لا توجد	5 سنوات	بدون مبلغ	جنوب شرق
9	فراص محسن عبدالله شعفل	3 سنوات	4 سنوات	1.000.000	بني الحارث
10	محمد احمد حيدر المشرقي	سنتين	6 سنوات	185.400.000	غرب
11	خالد ناصر علي شراح	5 سنوات	4 سنوات	بندقيه نوع (آلي)	شمال
12	هشام علي محمد النويره	سنة	سنة ونصف	غير محدد	جنوب شرق
13	صالح محمد سالم البدوي	لا توجد	سنتين ونصف	12.000.000	غرب
14	فتحي جمال الرعيني	لا توجد	سنة	12.400.000	شرق
15	يحيى محمد صالح العقيلي	لا توجد	4 أشهر	غير محدد	غرب+ اموال عامة
16	احمد اسماعيل هزاع القدسي	لا توجد	3 سنوات ونصف	12.000.000	التجارية
17	محمد محمد صالح الحماطي	6 أشهر	سنتين	أرجاع جنبيه	جنوب شرق
18	هاني أحمد أحمد جبران	لا توجد	4 أشهر	غير محدد	جنوب غرب
19	جابر مصطفى هيكل	6 أشهر	سنة ونصف	أرش غير محدد	جنوب شرق

العصيمي يغادر من كشف الإعسار للعام الثاني

"من أين يدي مليون وخمسين ألف ريال وهو محبوس وما فيش معانا أحد يشقى علينا والنائب العام داري وعالم"، بصوت متعب شكت والدة ردفان العصيمي لـ"النداء" الوضع الذي يقاسونه جراء استمرار النيابة في احتجاز ولدها. وواصلت وهي تقلب حزمة الأوامر التي زودها بها ردفان من السجن: "قد فعل له النائب العام أوامر السنة الأوله يضموا اسمه بين أسماء الذي بيخرجوا على حساب الرئيس، ولا خرج".

ولفتت إلى حجم المأساة التي تعيشها أسرة ردفان المكونة من ٧ أطفال، وقالت:" راعينا له يخرج السنة الأوله ولا خرجوه، وهذه السنة ولا خرجوه. من نزيد نصدق؟".

وكان ردفان علي أحمد العصيمي، ٢٨ عامًا، أودع السجن في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ بتهمة قتل عمد وشروع في قتل وشرب خمر، وصدر حكم ضده من محكمة شرق الأمانة الابتدائية، قضى بحبسه ٥ سنوات من تاريخ القبض عليه، وتسليم دية عمدية لأولياء الدم وأرش للمجني عليهم، وبرأه الحكم من شرب الخمر.

وفي بيان الحالة الصادر من إدارة شؤون السجناء في مكتب النائب العام، سجلت النيابة العامة تاريخ استحقاق السجين للإفراج في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وأشار البيان إلى اعتراف النيابة الضمني بمخالفتها للقانون، إذ ذكر أن النيابة تحفظت عليه في سجنه رهن دفع الحق الخاص.

وحصلت "النداء" على نسخ من الأوامر الصريحة للنائب العام القاضية بأن يتم ضمه ضمن كشوفات الإعسار؛ أحدها في ١٩ يوليو ٢٠٠٨، لكن اسمه لم يظهر حال الإفراج عن السجناء المعسرين. وأحاله النائب العام ضمن كشوفات المساعدات والعفو الخاص بالديات والأروش في ١٠ يونيو ٢٠٠٩. ويقول في شكواه التي أرسلها إلى "النداء" إن "النيابة أطلقت من جاؤوا بعدي بفترات ولم يفرجوا عني ولا هم يحزنون".

وبعث رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عمران الشيخ عبدالله بدر الدين إلى النائب العام برسالة عرض له فيها معاناة ومشاكل أسرة العصيمي، وأمل فيها تعاونه والإفراج عن ردفان "ولم يتم شيء"، تنهدت والدته.

وناشدت النائب العام الإفراج عنه والعطف على أسرته، فضلًا عن مخالفة ذلك للقانون.

● «النداء»، العدد ٢١٤، الاثنين ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩



بعد أن فقد شقيقه وأصيب بشظايا في رأسه يعاني بسببها من ارتجاج في المخ، في ذات الحادث

إبراهيم الجمرة محتجز في مركزي صنعاء رهن أروش لضحايا هو أحدهم


قضايا 9

أسر المعتقلين والمخفين قسريا نفذت 31 اعتصاما والحكومة ما تزال تتجاهل مطالبها

إبراهيم الجمرة محتجز في مركزي صنعاء رهن أروش لضحايا هو أحدهم

يعيش إبراهيم محسن صالح الجمرة في السجن المركزي بصنعاء في وضع مأساوي يضاعف من حالته الصحية المتردية. فهو أحد السجناء المحتجزين على ذمة أموال خاصة تجاوز فترة العقوبة المحكوم بها عليه والمحددة بـ٣ سنوات، قبل مدة وما يزال في السجن.

الشاب الذي تجرع العديد من الخسائر وقاسى أصناف الظلم يمتلك قصة مثيرة بدأت صباح ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥ في منطقة الشرفة بيت الجمرة بني حشيش محافظة صنعاء، وتستمر الآن. ذاك اليوم، لاحظ نفر من أبناء القرية لغمًا محلي الصنع على جدار مستوصف بيت الجمرة مجهول الفاعل. هبّ عدد من الرجال لمعرفة المشكلة من بينهم الشاب إبراهيم الجمرة وشقيقه عادل وابن عمهما الشيخ محسن ناجي الجمرة.

لم يكن خبيرًا بالمتفجرات يومًا، لكنه بادر، آنئذٍ، وأراد أخذ اللغم. ولحظة ملامسة أصابعه للأسلاك، انفجر في إبراهيم وبين المحيطين به، ما خلف إصابات بالغة بالعديد من الموجودين؛ إذ توزعت الشظايا عليهم فأودت بحياة شقيقه عادل بعد أيام من إصابته، واستوطنت شظايا أخرى عيني إبراهيم، وأخرى شجت مقدمة رأسه وجعلته يعاني من ارتجاج في المخ، وإلى الآن توجد فتحة دائرية في مقدمة رأسه بدون عظمة لا تغشيها إلا الجلد.

وإلى وفاة أخيه وإصابته، أصابت الشظايا عددًا من الحاضرين، وبسببها حُكم على إبراهيم بالسجن ٣ سنوات وتسليم أروشات مقدرة بـ٣ ملايين ريال. وتقول والدة إبراهيم إن نيابة أرحب "حققت مع ابنها وهو فاقد الوعي متأثرًا بإصابته". وصدر حكم من محكمة أرحب وبني حشيش الابتدائية، قضى ببراءة إبراهيم مما نسبته النيابة إليه. وقضى الحكم الاستئنافي بالآتي: بالحبس ٣ سنوات، ودفع الدية لإخوة المتوفى، وتسليم قيمة الأروش للضحايا.

امتعضت الأسرة عقب صدور الحكم، وقررت إبقاء جثمان المتوفى عادل الجمرة؛ شقيق إبراهيم، في ثلاجة مستشفى الثورة بصنعاء، منذ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥، حتى تجد السلطات "القاتل الحقيقي".

القضية الآن بيد النيابة العامة. وترجو الأسرة من النائب العام سرعة الإفراج عن ابنها، الذي أنهى مدة العقوبة المحكوم بها عليه قبل فترة، وحتى الآن ما زالت النيابة تحتفظ به.

● «النداء»، العدد ٢١٤، الاثنين ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩



الضالع: النيابة العامة تفرج عن دفعة جديدة من السجناء المعسرين

■ الضالع - فؤاد مسعد

أفرجت النيابة العامة عن عدد من السجناء المعسرين في سجن الضالع المركزي بعد أن قضى معظمهم الفترة القانونية.

وقال لـ"النداء" العقيد عثمان الكرابة مدير السجن المركزي بالضالع، إن النيابة قررت الإفراج عما يقارب ١٠ من السجناء بعد تكفل النيابة وفاعلي خير بدفع ما عليهم من التزامات وحقوق ظلوا عالقين بها، حيث تكفلت النيابة بدفع المبالغ المالية المستحقة على ٦ أشخاص، فيما تكفل رئيس الغرفة التجارية بالضالع سعد الزقري بدفع المبالغ المستحقة على الأربعة الباقين، وكان قد تولى


الضالع النيابة العامة تفرج عن دفعة جديدة من السجناء المعسرين
أسرة الفقيد مشرفة في إبر غم محاولات الرجل لاقناعها
5 أشخاص من أسرة واحدة يواجهون الإعدام
مسرح عابثة في قبائل الحفاظ العسكرية الشرقية
مناسبة
قضايا 9

العام الفائت دفع الالتزامات المستحقة على ٤ سجناء من ضمنهم السجينة أماني ناصر عبدالله.

وتشمل قائمة من أفرج عنهم محسن فضل علي المعروف بـ"الوحش"، وتناولت "النداء" قضيته في وقت سابق من العام الماضي، حيث دخل السجن في مارس ١٩٩٥، وبعد صدور الحكم الابتدائي عام ٩٧، جرى نقله إلى السجن المركزي في لحج لأن الضالع في ذلك الوقت كانت إحدى مديريات لحج، وقد مكث في السجن منذ ذلك التاريخ حتى شهر نوفمبر الفائت. وعند دخول محسن السجن كانت زوجته حاملا في شهرها الرابع قبل أن تضع "رياض" الذي يتجاوز الآن عامه الـ١٣، فيما يزيد عمر شقيقه الأكبر (مصطفى) ما يقارب عاما واحدا، وهما (مصطفى ورياض) الطفلان الوحيدان لمحسن فضل البالغ من العمر ٤٦ عامًا.

إضافة إلى أن النائب العام كان قد وجه في وقت سابق بالإفراج عن ٨ من السجناء المعسرين، وهم:

عبدالرحمن علي صالح -الضالع

هوزر صالح حساني -الضالع

فوزي محمد علي -دمت

سعيد أحمد ناصر -جبن

مدهش ناجي الحجري -الحشاء

محمد محمد سعيد -قعطبة

محمد علي مساعد التام -قعطبة

● «النداء»، العدد ٢١٥، الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩

٩ فتيات وطفل وامرأتان وشيخ تسعيني عائلهم سجين معسر

أسرة المقداد مشردة في إب رغم محاولات الرجل لإنقاذها


الصالح العامة تفرج عن دفعة جديدة من السجناء المعسرين
أسرة المقداد مشردة في إب رغم محاولات الرجل لإنقاذها
مصرع ضابط في قيادة المنطقة العسكرية الشرقية
5 أشخاص من أسرة واحدة يواجهون الإعدام
وناسة

■ إب - إبراهيم البعداني:

تواجه أسرة المواطن علي محمد يحيى المقداد التشرد واليأس منذ أكثر من ٣ سنوات على أمل عودة عائلها الوحيد الذي سجن في قضية قتل وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات وسداد مبلغ ٨٠٠ ألف ريال كدية وأغرام.

تتكون الأسرة من ٩ فتيات وطفل في السابعة من عمره، زوجتا المقداد، ووالده شيخ في الـ٩٠ من عمره، وضرير.

كل يوم يمر على أسرة المقداد يحمل معه أوجاعًا ومآسي عديدة، فإلى جانب عيشها في إحدى ضواحي مدينة إب بدون مأوى مستقر يؤويهن، يخيم عليها الفقر والجوع بشكل دائم.

٩ فتيات حكم عليهن بالأمية بعد خروجهن من المدرسة، وأصبح منظرهن مأساويًا جدًا بعد فقدان حنين والدهن الذي كان الصدر الدافئ لهن.





يفتقرن إلى ملابس تستر أجسادهن النحيلة سوى تلك الثياب القديمة المرقعة والرثة، خوفًا من نقمة المجتمع، خاصة وأن أغلبهن فتيات في سن الطفولة حرمن من المرح والبهجة واللعب، ولسان حالهن يقول اللهم استرنا ولا تجعلنا نتكبد الجوع والفزع والقهر لفقرنا وعوزنا وانقطاعنا عن قريب.

ووسط هذه المعاناة للأسرة البائسة طفل عليل في السابعة من عمره، يحلم بأن يضمه والده الذي دخل السجن وهو في عامه الرابع.

المقداد الذي يقبع داخل السجن المركزي بإب بسبب إعساره، حاول مرارًا التخاطب

مـع المسـؤولين فـي الدولة لإنقاذ أسـرته من الضيـاع وحمايتها من التشـرد، بعد أن حكمت المحكمة بحبسـه ٣ سـنوات، والتي انقضـت مطلع العام الماضي، وحكمـت عليه بدفع غرامة مالية هي دية وأغرام ٨٠٠ ألف ريال، عجز عن دفعها بسـبب إعسـاره. وفشـلت كل محاولات الرجل لمقابلة أي مسؤول يعتقد أنه سيأخذ بيده.

لكن الحال أصبح سيئًا للغاية، فأسرة المقداد عاجزة حتى عن الحضور لزيارته في السجن بسبب فقرها.

المقداد انتظر العام الماضي لعل مسؤولي النيابة يرفعون اسمه ضمن قائمة المعسرين. إلا أن المسؤولين لم يعيروه أي اهتمام، ولم يأبهوا بأسرة مشردة بدون مأوى أو معيل.

المقداد ناشد رئيس الجمهورية والنائب العام ومحافظ إب النظر إلى أسرته بعين الرحمة، ومساعدته حتى يتمكن من العودة إلى أطفاله وإعادتهم إلى المدرسة وإدخال البهجة والسرور إلى نفوسهم.

- «النداء»، العدد ٢١٥، الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ أشخاص من أسرة واحدة يواجهون الإعدام


الصالح: النيابة العامة تفرج عن دفعة جديدة من السجناء المعسرين

أسرة تفقد معيلها في إب رغم محاولات الرجل لإنقاذها

5 أشخاص من أسرة واحدة يواجهون الإعدام

وزارة

■ **فهمي العزي***

٥ شباب من أسرة واحدة وفي مقتبل أعمارهم من أهالي مديرية المسراخ تعز، صدر فيهم حكم بإعدامهم قصاصًا من قضية قتل حدثت على إثر نزاع واشتباك إطلاق النار، ومن المحتمل تنفيذ الحكم خلال هذا الأسبوع، بعد أن تم تأييده استئنافيًا ومن المحكمة العليا وتمت المصادقة على تنفيذه.

هذه دعوة نوجهها لأهل الخير وأصحاب القبول بالتدخل لإقناع أولياء الدم بالتنازل عن حقهم من القصاص، وإعتاق رقاب هؤلاء الشباب لوجه الله، ومن عفا وأصلح فأجره على الله، وهو خير ثوابًا وخير عقبى.

ملحوظة:

سبق لصحيفة «النداء» نشر مادة عن أحد الخمسة المحكومين بالإعدام تحت عنوان، «شاب محكوم عليه بالإعدام يؤسس جمعية للمعسرين بالسجن المركزي بتعز»، وكان ذلك في أحد الاعداد الصادرة في رمضان قبل الماضي، ويدعى الشاب بشير الصبري.

* أحد المعسرين الذين تم الإفراج عنهم في ليلة عيد الفطر المبارك

● «النداء»، العدد ٢١٥، الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩





فوزي الدرواني.. 8 سنوات في السجن خلافا على المدة المحكوم بها عليه

انفعال للغشمة بأب يهدم منزلا ويضرد 11 فردا في العراء

اللجنة التحضيرية لنقابي القضاة تأسف لعدم إدانة تصرف وزير العدل من قبل مجلس القضاء

موظف في مياه العاصمة يشكو حرمانه من إجازة السنوية ومن قيمة العلاجات للأمراض التي أصيب بها أثناء العمل

متنفس في العدين يحول مقبرة إلى بركة لحجز المياه

● فوزي

فوزي الدرواني.. ٨ سنوات في السجن خلافا على المدة المحكوم بها عليه

■ حمدي الحسامي

للعام الثامن وفوزي حمود علي الدرواني يقبع في السجن المركزي بأمانة العاصمة بطريقة مخالفة للقانون. إذ كان يفترض الإفراج عنه في ١٩ يونيو ٢٠٠٢ حسب استمارة بيان عن حالة السجين الصادرة عن إدارة شؤون السجناء بمكتب النائب العام، والتي أرجعت بقاء الدرواني في السجن على ذمة حقوق خاصة.

تعود قضية فوزي الدرواني كما جاء في استمارة إدارة شؤون السجناء، إلى ما قبل ١٠ سنوات، وتحديدًا من تاريخ القبض عليه في ١٩ يونيو ١٩٩٩ بتهمة السرقة.

٩ سنوات و٦ أشهر وقضية الدرواني تتنقل بين المحكمة الابتدائية والاستئناف والمحكمة العليا، والنتيجة أن المدة التي قضاها في المحاكم تفوق أكثر من الضعفين عن المدة المحكوم بها عليه بالسجن والمحددة بـ٣ سنوات.

في ٧ يناير ٢٠٠٠ أحالت نيابة شمال الأمانة الدرواني إلى محكمة غرب، وبعد ٢٢ شهرًا أصدرت المحكمة حكمها بحبس الدرواني ٣ سنوات مع تسليمه الذهب المدعى به عليه.

بين الحكم الابتدائي وتاريخ قرار المحكمة العليا في الأول من يونيو ٢٠٠٨، والذي جاء بعد ٦ سنوات ونصف من تاريخ الطعن بالحكم الاستئنافي، جاء منطوق محكمة استئناف الأمانة في ١٢ يوليو ٢٠٠٢ مخالفًا للحكم الابتدائي، إذ قضى ببطلان إجراءات القبض وجمع الاستدلالات والاكتفاء بالمدة التي قضاها مع تنفيذ الفقرة الخاصة بتسليم الذهب بعد أخذ اليمن من المجني عليه.

وفي ظل مخالفة القانون من قبل الجهات المختصة في إبقاء السجناء في الحجز رهن حقوق خاصة، لا يعرف الدرواني متى تنتهي محنته في السجن.

إبقاء الدرواني كل هذه المدة الزائدة عن المحكوم به عليه والمخالفة للقانون لم تحدد الأحكام الصادرة بحقه قيمة الحق الخاص المستبقى بسببها في السجن.

وحسب منظمة الإشفاق الاجتماعية الخيرية أنه ومنذ توجيه رئيس شعبة السجون في مكتب النائب العام في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى قاضي الإعسار بجدولة دعوى إعسار الدوراني، والقاضي المكلف رفض النظر في الدعوى، متعللًا بأنه لا يحق له إصدار أحكام إعسار.

فوزي الدرواني وقبل ٣ سنوات أضيفت لديه معاناة أخرى إلى جانب بقائه في السجن، توفيت زوجته تاركةً ابنها الوحيد ذا الـ١٠ سنوات وحيدًا عند أقربائه دون أب أو أم يرعيانه ويهتمان به.

منظمة الإشفاق الاجتماعية الخيرية، وفي رسالتها لرئيس مجلس القضاء الأعلى، قالت إنه من خلال مراجعة حيثيات الحكم فقد ذكر في الصفحة ٩ من الحكم الابتدائي والاستئنافي ومحاضر النيابة ومحاضر جمع الاستدلالات، تفيد بأن مأموري الضبط القضائي قد انتقلوا إلى منزل المتهم فوزي وحرزوا على المصوغات وسلمت لصاحبها في حينه كما هو ثابت في المحاضر المؤرخة في ٢٩ يونيو ١٩٩٩، وطلبت المنظمة من رئيس مجلس القضاء الأعلى حل قضية سجناء الحقوق الخاصة بشكل جذري.

● «النداء»، العدد ٢٢٧، الاثنين ٨ مارس ٢٠١٠

أسرة من ١٢ فردًا عائلها الوحيد في السجن للعام الثالث خلافًا للقانون


8 قطاريا

في نهاية "من حقي أن أعيش مع أبي" لأطفال المعتقلين

بتول الدباغ: حب الوطن لا يكون بأشعال الحروب وقتل الأطفال واعتقال الناس وانما يكون بأحلال السلام والأمان والاستقرار ونشر العدل والمساواة

تجلاء أحمد: تعبر عليا الأعياد والمناسبات دون أن نشعر بها فغياب والدنا ومحمد الدباغي تعبنا ماديا ونفسيا ونحمد الله أن الحرب قد انتهت ولم يبق سوى عودة أبائنا

أسرة من ١٢ فردا عائلها الوحيد في السجن للعام الثالث خلافا للقانون

توضيح

يقضي السجين ردفان علي أحمد العصيمي عامه الثالث في السجن المركزي بأمانة العاصمة خلافًا للقانون، على ذمة حقوق خاصة.

وفي مناشدته رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل ووزيرة حقوق الإنسان والنائب العام، أشار ردفان العصيمي إلى أنه ورغم الحكم الصادر بحقه من محكمة شمال الأمانة على ذمة قتل بالخطأ بسجنه ٥ سنوات تبدأ من تاريخ القبض عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، لم يفرج عنه.

ويضيف السجين ردفان (٢٨ عامًا) أنه كونه فقيرًا ومن أسرة معدمة لم يستطع دفع المبلغ المحكوم به عليه، وهو مليون وتسعمائة وواحد وأربعون ألف ريال.

وقال إن كثيرًا من السجناء الذين أتوا من بعده سلمت لهم الدولة ما عليهم من ديات وأروش، فيما هو ظل رهن السجن إلى أجل غير مسمى، "الأمر الذي أفقدني كل مشاعر ومعاني الحياة".

العصيمي ناشد رئيس مجلس القضاء ووزير العدل ووزيرة حقوق الإنسان والنائب العام الإفراج عنه كونه العائل الوحيد لأسرة مكونة من ١٢ فردًا، وتعاني مرارة الحرمان وشظف العيش وصعوبة الحياة لبعده عنهم.

● «النداء»، العدد ٢٣٢، الاثنين ١٢ أبريل ٢٠١٠

دفاعًا عن "النداء" (نداء الحقيقة)

تضامنًا مع صحيفة "النداء" وكتابها

د. سامي أمين


12

فساوسة "البلاء الوطني" والبحث عن تبرير للفشل

مفهوم الديمقراطية في البلاد العربية

دفاعا عن "النداء" (نداء الحقيقة)

تضامنا مع صحيفة "النداء" وكتابها

برزت صحيفة "النداء" كحالة استثنائية في زمن تميّز بانعدام الذمة الأخلاقية والفكرية، لأنها قدمت رسالتها الصحفية بمسؤولية حازت احترام وتقدير القارئ، ومكانة ريادية في شارع الصحافة الذي ينضح بالغث والسمين، ولم تصل إلى ما وصلت إليه لولا أنها وضعت قضايا الحقوق والحريات في صدارة اهتماماتها.

ويعزو أغبياء السلطة ضآلتهم وضعفهم إلى الصحافة عندما تقوم بأداء رسالتها بمسؤولية وتسليط الضوء على المشكلات، إنهم لا يريدون صحافة حرة ومسؤولة، بل يريدون صحافة تلوي عنق الحقيقة، وتسبح بحمد السلطان وتمتدح رذائله؛ فتصورها فضائل محمودة. هذه الصحافة

التـــي يريدونها . إنهم لا يريدون صحافيًا يشـــكّل وعي النـــاس ويدلهم إلى حقوقهم وواجباتهـــم بوصفهم مواطنين لا رعايا، ويمـــارس دورًا تنويريًا، بل يريدون صحافيًا يُرقّص الحروف ويرقصُ معها.

إن من اســـتمرأ الرذيلة واستوطن الفساد سلوكه؛ يفتقر إلى إدراك دور الكلمة في إعادة بناء الســـلوك على أساس من الفضيلة، لأنهم يجهلون ذلك. ألم يقل سقراط إن الفضيلة علم والرذيلة جهل؟ هؤلاء وأمثالهم لا يعيشون إلاّ من أجل ملذاتهم وأهوائهم، فلا يعيرون للمعرفة اهتمامًا، كما لا يريدوننا أن نشـــكو آلامنا وأحزاننا وحســـراتنا، ويستكثرون علينا دفاعكم عنا.

طوبى لكم، فلقد فقأتم أعين الظلم والجور بحروفكم الناصعة، وأدركنا حين نشرت صحيفتكم ميثاقها "ميثاق الشرف" الذي التزمتم به، أنكم لستم سلعة للشراء، وأدركنا حينها أنكم ستتعرضون لمتاعب شتى. لقد أثبتم أنكم منا ونحن منكم. سلمت أيديكم التي تنسج الحروف. فلقد جسّدت صحيفتكم أنبل وأشرف معاني الشرف الصحفي عندما تبنت قضايانا من منطلق الدفاع عن حقوق الإنســـان، مجسدين التزام بلادنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنســـان. لا تدرك هذه السلطة أن التوقيع على هذه الاتفاقية مـــن قبل الدولة يعد توقيعًا بالإنابة عنا، وهي ملزمة لكل أفرادها. فلا يجوز لإنســـان أن يرى فردًا ينتهك حقوق إنســـان آخر ويقف صامتًا. إنـــه التزام أخلاقي. ونصرة المظلوم تضمنته كل الشرائع والنواميس الإلهية والطبيعية على حدٍّ سواء. لذا حق أن تكافأ أفعالكم لا أن تجرم وتقدموا للمحاكمة، فلا يســـتحق المحاكمة إلاّ أولئك الذين ينتهكون الحقوق.

لقد كان جهدكم في تســـليط الضوء على العديد من المشكلات، التي يرزح بكلكلها المجتمع جهدًا مائزًا، ينبغي أن تشـــكركم عليه هذه السلطة الباغية، لأنكم أرشدتموها إلى موطن الخلل ومكامن دائها وضعفها، علها تجد العلاج الشـــافي. ألم يكن إطلاق ســـراح المســـاجين -المعســـرين منهم خصوصًا- الذين تجـــاوزت محكوميتهم المدة المحددة قانونًا؛ يصب في مصلحتها؟ ألم يكن الأجدر بها أن تحل مشـــكلة المهجرين

(الجعاشـــن) حتى تكسب رضا الناس بدلًا عن عداوتهم؟ ألم يكن جديرًا بها أن تقف فـــي وجه كل ظالم ومغتصب للحقوق والبراءة حتى تكســـب رضـــا مواطنيها، لا أن تتســـتر على اغتصاب طفلة بريئة (طفلة عمران) من قبل شـــيخ نافذ؟ ألم يكن جديرًا بهذه السلطة أن تسن قانونًا يحرم زواج الصغيرات، وتحمي الطفولة من دنس ورجس خراب شهوة شيوخ الفساد؟

إن تأســـيس مجتمـــع الفضيلة يتطلـــب رجالًا من جنســـها؛ أي رجـــالًا يتمتعون بالفضيلة.

ولأن السلطة القائمة تقف على جبل جليد من الرذائل، تأبى إلّا أن تبقيها كما هي، لأن ذوبان الجليد هذا يصيبها بمقتل. فلما كانت الســـلطة تدرك أن النقد ملح التغيير وعنوانه، فإنها ترفض أي نقد، وتكابر دائمًا، وتقمع أية محاولة للنقد أو تسليط الضوء على مثالبها وأخطائها. فلا تريد إلّا صحافةً وشـــعبًا على غرار أزلامها يرددون "كله تمام يا أفندم".

إن صحيفة النداء "صحيفة الشرف" و"نداء الحقيقة" لا تشبهها أية صحيفة، تعمل بمهنيـــة عالية، يكفيها فخرًا أنها رفعت ســـقف الحرية إلى أعلى مســـتوياتها. وإذا حق لنا أن نمنحها وســـامًا؛ فإنها تستحق وســـام الشرف والأمانة، لأنها ظلت دائمًا تحتـــرم عقول قرائها. لكم جميعًا في أســـرة تحرير هذه الصحيفـــة وكتابها محبتنا واحترامنا.

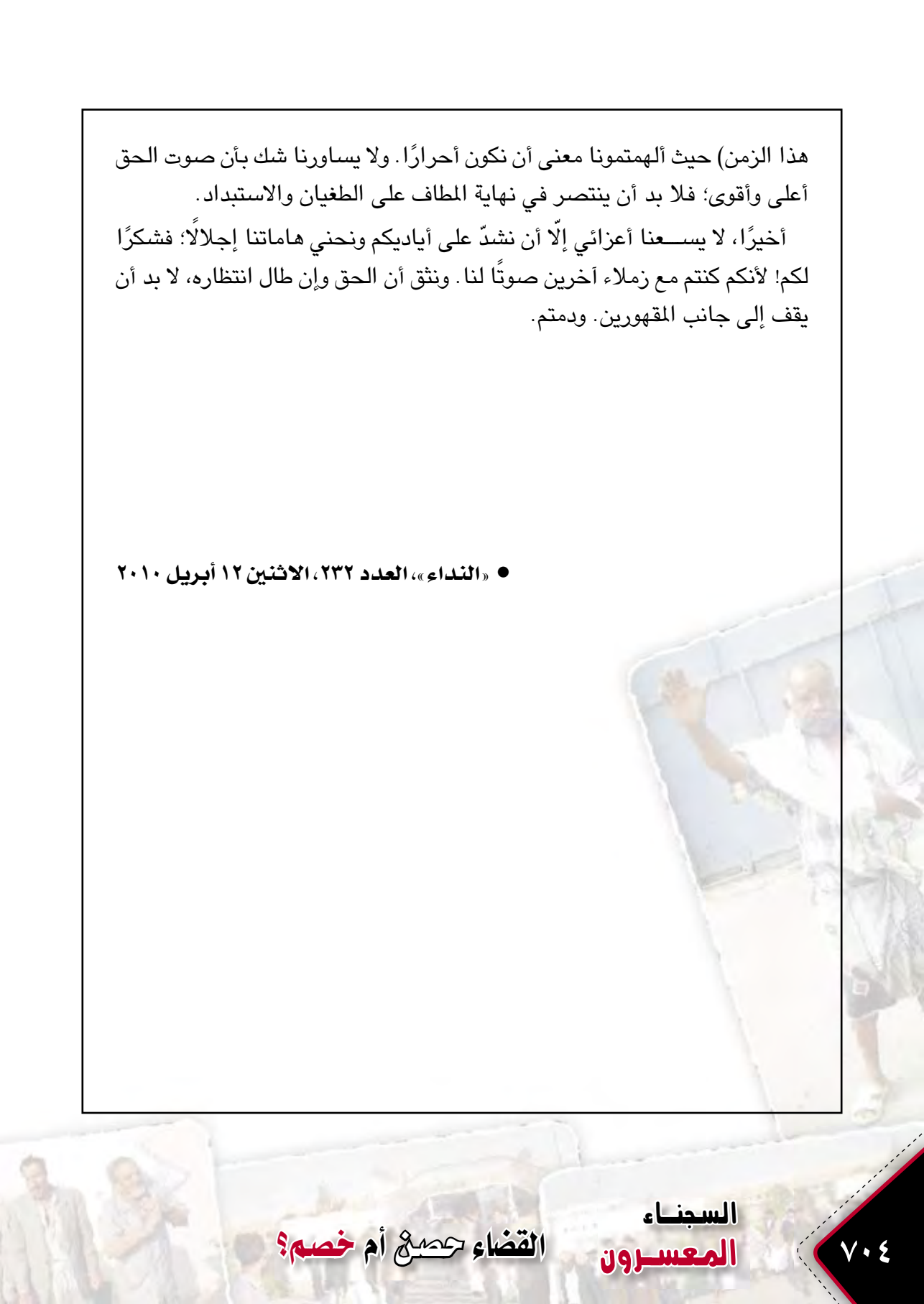
لا يسعنا، وفي ظل ما تتعرض له من هجمة شرسة ومحاكمة عدد من أبرز كتابها، إلّا أن ندعو كل من تعز عليهم حرية التعبير كأنبل قيمة إنسانية، أن يرفعوا أصواتهم عاليًا، تضامنًا معها.

أعزائي (ســـامي، عبدالعزيز، شفيع، فؤاد، وميفع) إذا كان هنالك بعض من سدنة الســـلطة يستخدمون القانون اعتسافًا، يلوون عنق القانون كيفما شاؤوا، بغية إذلالنا وقيادتنا إلى حظيرة عبوديتهم خدمةً لســـادتهم، فإن هؤلاء واهمون، فلا يدركون أننا نأبى إلّا أن نكون أحرارًا أبدًا. فلكم الفضل كله ومن خلال صحيفة النداء (سبرتاكوس

هذا الزمن) حيث ألهمتمونا معنى أن نكون أحرارًا. ولا يساورنا شك بأن صوت الحق أعلى وأقوى؛ فلا بد أن ينتصر في نهاية المطاف على الطغيان والاستبداد.

أخيرًا، لا يسعنا أعزائي إلّا أن نشدّ على أياديكم ونحني هاماتنا إجلالاً؛ فشكرًا لكم! لأنكم كنتم مع زملاء آخرين صوتًا لنا. ونثق أن الحق وإن طال انتظاره، لا بد أن يقف إلى جانب المقهورين. ودمتم.

● «النداء»، العدد ٢٣٢، الاثنين ١٢ أبريل ٢٠١٠



"الشقائق" يتابع قضيتها منذ عام ونصف

النائب العام يوجه بالإفراج عن فاطمة السنبلي التي تجاوزت محكوميتها ٣ سنوات في سجن حجة المركزي



قال منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان إن النائب العام عبدالله العلفي وجه نيابة استئناف محافظة حجة بالإفراج عن السجينة فاطمة عبدالله السنبلي التي قضت ٦ سنوات في السجن المركزي منذ ٦ يناير ٢٠٠٥، رغم أن الحكم عليها محدد بـ٣ سنوات فقط.

وطبقًا للحكم فإن مدة سجن فاطمة السنبليتنتهي في ٦ يناير ٢٠٠٨. لكن ومنذ ذلك التاريخ لاتزال محبوسة خارج القانون على ذمة حقوق خاصة، رغم عدم وجود نص قانوني يسمح باستمرار حبس المحكوم على ذمة حقوق خاصة.

وكان محامي برنامج الحماية القانونية لمنتدى الشقائق معمر السفياني يتابع قضية السنبلي لغرض الإفراج عنها منذ أكثر من عام ونصف حتى استصدار هذا التوجيه.

● «النداء»، العدد ٢٦٢، الاثنين ١٧ يناير ٢٠١١

المحتوى

المحتوى

كيف نجحت «النداء» في تحرير مئات السجناء؟ ٣

موجز عن عوالم السجناء المعسرين ٩

مصدر قانوني لـ«النداء»: بقاء المعسرين في السجون انتهاك صارخ للقانون ٤٣

قائمة بأسماء معسرين في السجن المركزي ٤٥

سجناء بين يدي ملايين الرئيس! ٤٧

من داخل السجن ٥١

تقليعة وعرف سنوي لمضاعفة الظلم والإذلال ٥٣

من خفايا السجون: نداء لرئيس الجمهورية ولكل ذي عدل ٥٨

العباسي (السجين) يستغيث برجل الأعمال توفيق عبدالرحيم لإقالة عثرته ٦١

مئات السجناء عالقون بمبالغ زهيدة وآخرون بمليارات.. **منفى الغارمين** ٦٢

نبيل المحمدي: إبقاء المعسر رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها جريمة موجبة للعقاب ٧٨

مأساة السجناء المعسرين مستمرة.. ولا جديد من لجنة رمضان الرئاسية ٨٢

محكوم بسنة ونصف يكمل عامه التاسع في السجن! ٨٤

وشوعي... لا بواكيَ له! ٩٠

٣٥ سجينًا يقاضون النائب العام ٩٢

بمن يلوذ السجناء..؟! ٩٤

المحتوى

حق الرد: مزيدًا من الشفافية ١٠٢
شوعي: ١٦ سنة وأنا في السجن! ارموا بي للكلاب أفضل ١٠٤
عبدالباسط الأديمي.. من بينهم اختطفته الديون إلى السجن ١٠٥
بعد دعوتهم محامين للترافع عنهم المحمدي يبدي موافقته.. ..... ١٠٧
والوادعي: سجن المعسرين مخالف للشريعة
أربع سنوات من الحبس «المجاني»! ١١٠
٢٠ سجينًا معسرًا ينضمون إلى قائمة المدعين ضد ١١٢
النيابة والجهات المختصة
عضو نيابة يرفع سقف الحجز ويرفض أوامر الإفراج عنه ١١٤
تحريك الدعوى في قضية السجناء المعسرين الأسبوع المقبل ١١٦
هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تختار الوادعي رئيسًا لها ١١٨
حملة «النداء» تدفع الجهات المختصة إلى الإفراج عن عشرات المعسرين ١١٩
هيئة الدفاع: سنقاضي المسؤولين إذا لم يُفرَج فورًا عن موكلينا ١٢٢
هيئة الدفاع عن المحتجزين التقت النائب العام لمتابعة الإفراج عنهم ١٢٣
السجن الكبير ١٢٥
«نداء» الناس المظلومين! ١٢٧
أعمار مهدورة في أدراج رجال العدالة ١٢٩
محتجزون في عنابر التائبين ١٣١
من السجن إلى ساحة الإعدام الوظيفي ١٣٤
أطفالهم: أيش تسوي هنا يا بابا؟! ١٣٦
من يكترث لعذاباتنا؟! ١٤٠
أحدهم هولندي يقضي عامه الثامن.. محتجزون من جنسيات مختلفة ١٤٣

المحتوى

عراقي حاصل على الماجستير في القانون الدولي: لا أجد من يدافع عني سوى زوجتي وطفلة ١٤٥
المسار الذي لا يفضله أفراد الأمن والقضاء ١٤٨
المعسرون ١٥١
المحتجزون بحقوق خاصة.. من قاضي الإعسار إلى قاضي التنفيذ ١٥٣
مأساة توشك على الانفراج وحملة «النداء» مستمرة ١٥٥
بلاغ صحفي صادر عن هيئة الدفاع عن المحتجزين في السجن المركزي بأمانة العاصمة على ذمة حقوق خاصة ١٥٧
هيئة الدفاع في السجن المركزي ١٦٠
لم يترك لي فرصة للتحدث مع الآخرين.. شوعي مختلفًا هذه المرة ١٦٢
«النداء» وقضية السجناء المعسرين في بحث بكلية الإعلام ١٦٤
قضايا تقتل الصحافة ١٦٥
عشرات السجناء يغادرون عنابرهم وعلى المنتظرين التزام طابور الصبر.. **وداعًا للسجن** ١٦٨
أول المغادرين ١٧٢
الذيب يغادر مأساة ١٢ سنة ١٧٣
«كبش الفداء» ليس فارًا ١٧٥
سام... في السجن ١٧٩
... على جدران زنزانة ١٨١
«المعسرون».. إنجاز لصحافة انحازت للحقوق والناس ١٨٢
«النداء» أمام النيابة بسبب ملف المعسرين ١٨٦
القُميحة بثوب رمادي وعمامة مُسن... إلى مكتب الصحيفة ١٨٧

المحتوى

إطلاق ١١ سجينًا معسرًا في عشرة أيام ١٩١
«النداء» كمزار للطلقاء ١٩٣
مبروك يا أبده شوئي مبروك! ١٩٦
في «النداء».. مع حضرة الذي كان غائباً ٢٠٢
إنه السعيدي.. خرج برأس من نهار ٢٠٥
محمد السري.. تخيّلوا أنفسكم مكانه! ٢٠٧
الآنسي: كل شيء في «الخارج» مختلف والحرازي في «الداخل» يهلوس ٢٠٩
بيـــان ٢١١
ينتظـران التكـريم والمحاكمة.. الضبيبي طالـب الإعلام الذي قاد ٢١٣
عبر «النداء» إلى أول تصحيحات قضائية لصالح المعسرين
تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي ٢١٧
سامي غالب: محكومون بالدفاع عن حقوق الإنسان.. عن أنفسنا ٢٢٣
عن صورة لا يحلم بها السجناء عادة ٢٢٧
رصد لأبرز محطات تحرير المعسرين ٢٣٠
سلام مربع لصحيفة «النداء» ٢٣٤
التوم غادر سجن عدن إلى مُودية ومن هناك اتصل بالصحيفة ٢٣٨
... والجنيد يدخل عامه الخامس ويناشد النائب العام ٢٣٩
٦ مذكرات من القبيطة تناشد النائب العام إطلاق عيدروس ٢٤١
لا نطلب سوى المحاكمة ٢٤٤
«سبع سنوات وشهرين حولت رأسي إلى بلاطة» ٢٤٥
سِجْن يعيش فينا إلى الأبد ٢٤٨
ما قبل الدولة.. وطن وراء القضبان ٢٥١

المحتوى

الاستئناف تبطل حكم الابتدائية بحق سام أبو أصبع ٢٦٤
ست سنوات حربية في حياة ناجي ٢٦٥
النيابات ترفض إطلاق ١٠ سجناء وفّروا ضمانات و٨ ثبت إعسارهم ٢٧٠
النائب العام يوجه بالإفراج عن ٢٦ معسرًا في سجن المنصورة في عدن ٢٧٢
سام في مكتب «النداء» متنهدًا: هل كتب عليّ أن أتحمل وزر هذا الخطأ ٢٧٤
أسماء الموجه بالإفراج عنهم من سجن عدن ٢٧٦
توضيح ٢٧٨
محبوس بجوار الكعبة ٢٨٠
خاط فمه بسلك حديدي ٢٨٤
٣ ملايين في ذمة وليد ٢٨٧
الجنيد تاركًا وراءه المنصورة وسجنها ٢٩٠
النائب العام يوجه بالإفراج عن ٥٠ معسرًا في مركزي إب ٢٩١
.. وأطلق شرقاوي الذي خاط فمه ٢٩٤
"النداء" وخطها المتميز ٢٩٥
مصلوب بين ميداليتين ٢٩٧
رسالة إلى وطني وأمي الغالية: اليمن.. ..... ٣٠٣
النيابة تشترط ضمانات تجارية للإفراج عن المعسرين ٣٠٦
الجلطات ترسل معسرين إلى المستوصف ٣١٠
رمضان يحرر ٤٧٧ معسرًا من مختلف السجون ٣١٧
صالح المحمي: في السجن فايدة.. بس المدة طالت! ٣٢٢
تسعة معسرين يطالبون بالإفراج عنهم ٣٢٥
٤٠ معسرًا يتنازلون عن حقهم في الاستئناف مقابل إطلاق سراحهم ٣٢٦

المحتوى

بعد غيابه ١٧ عامًا.. «خشب» يغادر منفاه إلى بني بهلول ٣٣٠

.. و«ضوء البيت» يواصل إضرابه عن الطعام للشهر الثاني ٣٣١

دخل السجن عام ٩٨ وعاد إلى القرية مساء الخميس الفائت وقد تغير كل شيء ٣٣٣

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين: اتفقنا على إحالة هؤلاء المحتجزين إلى قاضي التنفيذ وليس إلى قاضي الإعسار ٣٣٥

هيئة الدفاع تقول إن كثيرًا من موكليها لايزالون رهن الحجز ٣٣٦

ضوء البيت: اقبروني في كردفان ٣٣٩

.. وبسام الحميدي: أفرجتم عن كثير من أصحاب الأروش إلَّا أنا ٣٤٢

سجين في إب على مقربة من الموت بلا رجلين ٣٤٤

ما تبقى من عبدالباسط الأديمي ٣٤٨

حضرمي يستغيث برئيس الجمهورية لإعادته إلى اليمن ٣٥١

عبدالباسط الأديمي يغادر السجن المركزي ٣٥٤

لم يشاهد عائلته حتى الآن.. عبدالباسط الأديمي في مكتب «النداء» ٣٥٦

صاحب القادسية للسيارات من داخل السجن: «يا فخامة الرئيس أخرجني أنا فدا لك» ٣٥٨

الحسني يناشد رئيس الجمهورية الإفراج عنه ليعول أولاده المشردين ٣٦٣

نداء من عادل القعيطي إلى وزراء الخارجية والداخلية والعدل لتسريع عودته إلى بلده ٣٦٥

السياغي يرى في النائب العام الأمل الباقي للإفراج عنه ٣٦٧

.. والعكام يتلمس عطفه ٣٦٨

يتساءل المعسرون: لماذا تصرّون على احتجازنا بدون أحكام قضائية؟ ٣٧٠

المحتوى

فهمي العزي انتهت مدة سجنه لكنه مايزال في السجن المركزي بتعز ٣٧٢
هيئة الدفاع عن المعسرين تأمل عدم اضطرارها لاعتماد إجراءات قانونية تصعيدية ٣٧٥
عالق بجهل قضائي ٣٧٧
عنابر آمنة لحفظ «ودائع» رجال العدالة ٣٨٠
النيابة العامة في إب تتأكد من انتهاكات وتعذيب السجناء ٣٨٤
ما تبقى من المريري بين رجاءين: تدخل النائب العام أو عزرائيل ٣٨٦
قرارات مجلس القضاء تُوظف بصورة خاطئة وتشمل أرباب «السوابق» ٣٨٨
عشرات السجينات يناشدن الرئيس وضع حد لمآسيهن ٣٩٤
تقرير وزارة حقوق الإنسان حول إطلاق ١٦٦ من السجناء المعسرين في عدد من السجون المركزية بالمحافظات ٣٩٦
المعسرون.. عندما تصبح المآسي تجارة مربحة للبعض ٤٠٠
إثيوبي سجين منذ ٢٠٠٠ ..... ٤٠٤
«قديالي».. سجين منذ ٣ سنوات ونصف ٤٠٦
السروري.. صرخات أطفاله العشرة ترافقه في السجن ٤٠٩
صوتوا للحياة لاسترداد وظيفة الإصلاحية ٤١٠
النيابة تستضيف زياد في مركزي تعز منذ ١٢ عامًا ٤١٣
أين ذهبت مخصصات معسري إب للعام الفائت؟! ٤١٤
صادق نشوان: نصف عمري في السجن ٤١٦
رئيس نيابة استئناف شبوة لـ"النداء": لا وجود لمعسرين في سجن عتق ٤١٨
النائب العام يفرج عن ٣١ سجينًا معسرًا ٤٢٣
هؤلاء أيضًا ضحايا! ٤٢٤

المحتوى

مقهورات في المنصورة ٤٢٦
فاطمة التهامية التي تورطت في «هكبة» عدنية ٤٢٨
آمنة أبو بكر: ما فيش حد يزورني، وأنا معسرة... ليش ما يخرجوني؟ ٤٣٠
ضمانة حضورية تمنع «أمواج» من مغادرة السجن ٤٣٣
فتحية طليقة بحكم استئناف تعز وسجينة بمبادرة النيابة ٤٣٥
محمد محسن.. ٨ سنوات في السجن بسبب نفوذ خصومه ٤٣٧
السياغي يضرب عن الطعام احتجاجًا على استمرار احتجازه ٤٣٨
.. والربادي والسواري ينتظران اعفاءهما من ربع المدة ٤٣٩
الضالـع: عشـرات المعسـرين في انتظـار قرارات الإفراج بعد انقضاء فترة سجنهم ٤٤٠
سبيع مناشدًا الرئيس: ليس لدي حزب معارض يدافع عني! ٤٤٢
أماني ناصر عبدالله.. سجينة وحيدة في الضالع ٤٤٣
سجن النساء في زنجبار: زنزانة ضيقة ومروحة معطوبة وشعور بالخوف ٤٤٤
الضامن والمضمون في السجن ٤٤٦
المعسرون المفرج عنهم منذ بداية رمضان من السجن المركزي بأمانة العاصمة ٤٤٨
من السجناء العرب في السجن المركزي - صنعاء إلى الأهل... وسفاراتنا ٤٤٩
فكرة تمثيل الأسرة النموذجية للمعسرين ٤٥٢
بسام الحميدي مازال سجينًا منذ ٢٠٠٥ رغم إعساره ٤٥٥
لدى مكتب النائب العام ٤٥٧
.. والعميسي عالق بـ٥٨ ألف ريال ٤٥٨
الحلبـة يكمل فترة عقوبته ١٠ آلاف ريال تكافئ الكليبي بـ٦ أشـهر زيـادة علـى المدة المحكـوم بهـا وجيلاني فـي المركز الثانـي: ١٢٥٠٠ ..... ٤٥٩

المحتوى

تسجنه أكثر من ضعف الفترة المحددة في الحكم
٥٨ معسـرًا في المنصورة بينهم ١١ رجلًا و٤ نساء ٤٦١
عالقون بأقل من ٣٠٠ ألف ريال
خالد في «المنصورة» منذ عام وستة أشهر ٤٦٤
ذيبان.. محكوم بـ٣ سنوات ويمضي عامه الـ١١ في السجن ٤٦٥
العقاري.. ١٣ سنة في السجن ٤٦٨
فاطمة تودع رفيقاتها في السجن بعد ٧ سنوات وتبادلهن الدعاء ٤٧٠
الإفراج عن ٢٨٩ معسـرًا وهيئة الدفاع تتهم مجلس
القضاء بالتنصل عن القانون ٤٧٢
أقدم سجين يمني في مصر يكرر مناشدته للرئيس ٤٧٤
استثمار العنابر ٤٧٧
الخضمي يجهل أسباب بقائه في السجن المركزي بالعاصمة منذ عام ونصف ٤٨٠
الرئيس أفرج عن المتهمين واستثنى عبدالباري طعيمان ٤٨٢
عراقيل أمنية تحول دون توقيف مدير السجن بإب
عن عمله وإحالته للتحقيق ٤٨٣
المعسرون بعد رمضان بين الهلوسة والدهشة.. وأمل في رمضان قادم... ..... ٤٨٤
رئيس نيابة إب: النيابة لم تتسلم أي مبالغ من الحكومة ٤٨٧
معسرو الضالع يتساءلون: متى يفرج عنا؟! ٤٨٨
«آمنة»... آخر المعسرات بسجن المنصورة ٤٩٠
راشد في مواجهة نيابة مرور الأمانة ٤٩٢
نزلاء سجن المنصورة المركزي بعدن يشكون تدهور مستوى الخدمات الأساسية ٤٩٥
سجناء عرب يناشدون زعماء بلدانهم التدخل لإنهاء محنتهم ٤٩٧

المحتوى

العد التنازلي للسوداني ضوء البيت بدأ منذ أعلن إضرابه قبل ٣ أشهر ٥٠٠
في زنزانة في السجن المركزي بصنعاء منذ ٣ أشهر.. الباكستاني منسيًا ٥٠١
"الوحش".. بعد سجن ١٣ سنة ينتظر الإفراج ٥٠٢
اشتقت إلى ابنتي أمل ٥٠٥
مركزي الحديدة: سل وجنون ومعسرون، ومرافق تنتظر المدد، ومنتجات السجينات غير معترف بها ٥٠٦
التام ودبوان.. البراءة على مشارف سنة خامسة سجنًا ٥١٢
٣ أدلة تفضح تحويل القضية ضده ٥١٤
مرعي العامري يناشد رئيس الجمهورية العفو عنه والتوجيه بإطلاق سراحه ٥١٦
القعيطي في المركزي بصنعاء برسالة مصرية ٥١٧
أكثر من ثلاثة آلاف توقيع للمطالبة بالإفراج عن ملك التمور ٥١٩
السجناء: موافقون على بيعنا ٥٢١
السوداني ضوء البيت في قبضة السجان ٤٢٣
المحكمة العليا تعيد طعنًا من سجين بعد عامين من تقديمه ٥٢٥
النيابة تفرج عن ٢٥٠ معسرًا وتستثني العالقين بأموال عامة ٥٢٦
الحميدي يبحث عن أسرته التي تشرّدت أثناء سجنه: عُدْ إليّ يا نواف... عودي إليّ زوجتي ٥٢٧
ضوء البيت واصفًا لحظات إعدام علي موسى ٥٣٠
بدلًا من الاستفسار عن الأسباب ٥٣٣
عادل القعيطي يشعر بخيبة أمل جراء عدم التجاوب مع النائب العام ٥٣٥
عادل القعيطي يضرب عن الطعام في السجن المركزي ٥٣٧
النيابة تصر على استضافة المعسرين في السجون ٥٣٨

المحتوى

من مركزي تعز.. ملك التمور يدعو المعسرين في جميع السجون اليمنية إلى الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداءً من يوم ٢٠٠٩/٣/١ ..... ٥٤٢
الضبيبي معسرًا في مركزي تعز ٥٤٦
معتقلو قسم التوبة في السجن المركزي بصنعاء يدعون لعقد قمة عربية «اقتصادية» طارئة ٥٤٨
لاجئون في دار القتل ٥٥٠
أكل بدون طباخة وماء ملوث وشاهي مثل الجرويل وحمامات مسددة ٥٥٢
١٥ ألف ريال مقابل النظافة والهدوء ٥٥٤
خلطة عبثية في العنابر ٥٥٥
السجناء المعسرون في صنعاء يلبون دعوة العزي للإضراب الشامل ٥٥٦
على النيابات التفكير من منظور اقتصادي بشأن المعسرين ٥٥٧
الشرطة النسائية تستخدم الهراوات لضرب السجينات في تعز ٥٦٠
سلطان محاصر بـ٤ ملايين ونصف ٥٦٢
بشارة انتهت بمحاولة انتحار.. ..... ٥٦٦
قاضي الإعسار في تعز.. معسر ٥٦٩
معسرو تعز يضربون عن الطعام وسجناء يتضامنون معهم ٥٧٢
مختل عقليًا رهن ٨٠٠ ألف ريال منذ ١٠ أعوام ٥٧٤
عبدالعزيز يقدم للنيابة الدليل الأقوى لإثبات إعساره ٥٧٦
... وأخرى تستظل بسيارة محافظ تعز ٥٧٨
معسرو تعز يواصلون اضرابهم ويوكلون المرصد اليمني بمتابعة قضيتهم ٥٧٩
تنويه واعتذار ٥٨٠
الجَنَدي يضرب عن الطعام في سجن تعز ويخيط ٥٨١

المحتوى

فمه احتجاجًا على إهمال النيابة

توجيهات النائب العام بالإفراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين ٥٨٣

شريف مسجون ٤ سنوات على ذمة حسابات غير قانونية ٥٨٧

مئات السجناء في مركزي الضالع يعيشون أوضاعًا قاسية ٥٨٩

بيان رقم (٥) من سجناء تعز المعسرين ٥٩١

توصيات اللجنة في مكتب النائب العام بإنهاء محنة معسري تعز ٥٩٣

السوداني "ضوء البيت" يناشد المنظمات والصحافة ٥٩٦
مساعدته لإطلاق سراحه

بيان رقم (٦) من سجناء تعز المعسرين ٥٩٨

خرج من سجن ثماني سنوات فوجد رصاص الخصوم في انتظاره ٥٩٩

تحقيقات نيابة إب تؤكد تعرض نزلاء في السجن المركزي للضرب والتعذيب ٦٠١

عامر.. ضحية جديدة للنيابة في مركزي صنعاء ٦٠٤

بيان رقم (٧) من سجناء تعز المعسرين ٦٠٦

عن العزي وزملائه للمرة الألف ٦٠٨

عن المعسرين المتضامنين وكتبة التقارير ٦٠٩

معسرو تعز يستأنفون الإضراب عن الطعام الأحد المقبل ٦١٢

عشرات المحتجزين في مركزي صنعاء يناشدون ٦١٤
السماوي والعلفي تطبيق القانون

النيابة ترهن الإفراج عن السامعي بإيصال ضمانة منذ ٥ أشهر ٦١٦

نهاية غير سعيدة وعسر ليُسر ٦١٩

فاطمة السنبلي لا يزورها أحد، ومنذ ٣ سنوات ٦٢٢
أنهت حكمها ولم تستطع الخروج

المحتوى

قانون موقف من العمل والوعود بإعادته في رمضان ٦٢٥
«هوبز» في السلطة القضائية ٦٢٩
بعد تجاوز مدد العقوبات بسنوات اللجنة الرئاسية ٦٣٣
تقرر للمعسرين مهدئات مروعة
وكيل نيابة غرب تعز يعلن عن حلول غير سديدة ٦٣٦
الضالع.. عشرات المعسرين في انتظار مكرمة اللجنة الرئاسية ٦٣٨
معسرو حجة يطالبون اللجنة الرئاسية بإطلاق حرياتهم ٦٤١
المحتجزة قسرًا بمخالفة للقانون
فاطمة السنبلي تخلى عنها أهلها فلجأت إلى الزواج من شاب يتولى رعايتها ٦٤٤
حكايا جرح إلى آخري ٦٤٥
إطلاق ٢٠٠ محتجز على ذمة حقوق خاصة ٦٤٧
ممن تنساهم اللجنة الرئاسية في كل عام ٦٤٨
شاب ينتحر في سجن تعز بشاله بعد شهرين من إيداعه ٦٥٥
القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عدن: حجز السجناء ٦٥٦
بعد انتهاء فترة أحكامهم غير قانوني
تهاون استئناف عدن يمنع الحاج ناصر من مغادرة السجن! ٦٥٨
٩ أشهر منذ طلب عبدالله عبدالجليل مقابلة قاضي الإعسار ٦٦١
عمار.. عالق منذ ٣ سنوات بـ١٢ ألف ريال سعودي ٦٦٣
أشهر تاجر بهارات وسجائر بعدن: أنا مرتاح في السجن! ٦٦٤
النائب العام: نظام قاضي الإعسار أفرج عن ٣١٩ سجينًا ٦٦٦
وفاعلو الخير عن ٢٠١
النائب العام: معسرو الضالع أفرج عنهم العام الماضي ٦٦٧

المحتوى

مدير سجن الضالع لـ"النداء": السجناء المعسرون ٢١ سجينًا في انتظار قرار الإفراج عنهم ٦٦٨

رئيس نيابة استئناف الضالع مخاطبا مدير الأمن: السجناء تجاوزت فترة حبسهم المدة القانونية ولم يعرضوا على النيابة ٦٦٩

الجهل يفاقم معاناة معسري إب ٦٧١

عشرات المعسرين يعلقون آمالهم في حلول لجنة رمضان الرئاسية ٦٧٣

النائب العام يلتقي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، ويوجه نيابة تعز بالإفراج عن العشرات ٦٧٩

سجين سوداني يدخل عامه الثالث في الإضراب عن الطعام والنيابة لم تتحرك بعد ٦٨٠

تجار منسيون في أدراج المحكمة التجارية ٦٨٢

العصيمي يغادر من كشف الإعسار للعام الثاني ٦٨٩

إبراهيم الجمرة محتجز في مركزي صنعاء رهن أروش لضحايا هو أحدهم ٦٩٠

الضالع: النيابة العامة تفرج عن دفعة جديدة من السجناء المعسرين ٦٩٢

أسرة المقداد مشردة في إب رغم محاولات الرجل لإنقاذها ٦٩٤

٥ أشخاص من أسرة واحدة يواجهون الإعدام ٦٩٧

فوزي الدرواني.. ٨ سنوات في السجن خلافًا على المدة المحكوم بها عليه ٦٩٨

أسرة من ١٢ فردًا عائلها الوحيد في السجن للعام الثالث خلافًا للقانون ٧٠٠

تضامنًا مع صحيفة "النداء" وكتابها ٧٠١

النائب العام يوجه بالإفراج عن فاطمة السنبلي التي تجاوزت محكوميتها ٣ سنوات في سجن حجة المركزي ٧٠٥